

نظرية التضخم

دكتور نبيل الروبي
أستاذ الإقتصاد المساعد بجامعة الأسكندرية

مؤسسة الثقافة الجامعية
الاسكندرية ت : ٣٥٢٢٤٠



نظرية التضخم

دكتور نبيل الروبي

أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الاسكندرية

مؤسسة الثقافة الجامعية

الاسكندرية ت: ٣٥٢٢٤٠

مقدمة

تعرض الواقع الاقتصادى فى كل الدول على مر العصور لظاهرة التضخم(١) ولم تفلت دولة واحدة من الوقوع فى براثنها منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، مما حدا بالبعض الى القول ان التضخم أصبح ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية(٢) .

وتمر بالعالم كله فى الوقت الحاضر موجة عامة من التضخم شملت الدول الراسمالية وذات الاقتصاد المخطط المتقدم منها والمتخلف(٣) على الرغم من تباين النظم الاقتصادية التى تنتهجها هذه الدول وتلك ، بحيث يمكن القول ان التضخم أصبح ظاهرة عالمية تظهر بنسب متفاوتة فى مختلف دول العالم مهما اختلف نظامها الاقتصادى(٤) .

فبالنسبة للنظام الراسمالى ، حيث يتخذ التشغيل الكامل هدفا للسياسة الاقتصادية ، يلاحظ ان هذا النهج لا يخلو من العيوب ، نظرا لما ينطوى عليه من مخاطر تضخمية وبالتالى من مخاطر

---

(١) اذا استعرضنا صفحات الادب الاقتصادى للوقوف على حدوث هذه الظاهرة عبر التاريخ نجد أنها قديمة قدم وحدات العملة ، فقد حدثت فى اليونان القديمة وفى الامبراطورية الرومانية وفى عصر النهضة الاوروبية وعهد نابليون ثم بين الحربين العالميتين الاولى والثانية (راجع Graham Hutton, Inflation and Society. Allen and Unwin, London 1960, pp 16-27).

(2) See: Thomas Wilson. Inflation, Oxford Basil Blackwell, 1961, p. 4.

(٣) فقد انخفضت القوة الشرائية للوحدات النقدية فى الدول المختلفة بنسب متفاوتة فى المدة من عام ١٩٤٨ الى ١٩٥٦ نختار منها على سبيل المثال المملكة المتحدة ٢٤٪ الولايات المتحدة ١٥٪ المانيا الغربية ١٨٪ فرنسا ٥٢٪ اليابان ٥٥٪ البرازيل ٧٠٪ الارجنتين ٧٢٪ شيلى ٩٢٪ بوروجواى ٩٦٪ بوليفيا ٩٩٪ (See : Henry Hazlitt, Infation, D. Van Nestrand Co. London 1960 p. 78).

كما تتجه مستويات الاسعار فى مختلف دول العالم الى الارتفاع ، انظر تغيرات اسعار المستهلكين فى الدول المتقدمة والمتخلفة خلال المدة من عام ٦٥ الى عام ٧٠ فى : International Fin. Statistics, I.M.F. Vol. 24 No. 5 May 71, p. 35.

(٤) ويعود ان هذه الاتجاهات التضخمية ستبقى See: International Monetary

فرض وسائل الرقابة المباشرة على الجهاز الاقتصادى ، ومن هنا يرى كثير من الاقتصـاديين فى **الدول الرأسمالية** انه قد يكون من الاوفق فى هذا المجـال السعى لتحقيق مستوى عال من التشغيل فقط ، اى التوفيق بين هـدفى التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادى(١) .

ومن جهة اخرى فانه على الرغم من ضخامة التنظيمات وتعـدد الاجهزة لتحقيق التوازن بين التيار السلعى والتيار النقـدى فى **الدول الاشتراكية** فان تواجد فجـوات تضخمية يكاد يكون ظاهـرة دائمة فيها وربمـا كان السبب فى ذلك توجيه الجزء الاكبر من الموارد الى انتاج السلع الانتاجية وقلة المعروض من السلع الاستهلاكية وخاصة الزراعية(٢) .

وليس بخـاف ان **الدول المتخلفة** ، وهى تعمل على انمـاء مواردها والارتقاء بمستوى النشاط الاقتصـادى فيها ، قد تتعـرض لبعض الموجات التضخمية مهمـا بذلت من جهـد لتجنب الوسائل التمويلية التضخمية بطبيعتها(٣) . ذلك ان الناتج القومى فى معظم هذه البـلاد لا يستجيب بسهولة الى الزيادة فى الطلب الكلى الفعـال المترتبـة على الزيادة فى الانفـاق الاستثمارى العـام(٤) ، لاعتبارات خاصة تتصل بالهيكل الاقتصـادى لهذه البلاد .

ومن هنا فلا غـرابة اذن ان يتجه بعض الكتاب الى القـول بأن التضخم المزمن Chronic Inflation يظهر فى الاقتصـاد كشىء محتم ،

= Cooperation 45/67, Edited by Sir Roy Harrod, London, p. 70 and See. also : Economic Bulletin, National Bank of Egypt, Vol. 10 No. 1 pp 4, 5.

*

(١) راجع فى ذلك استاذنا الدكتـور محمد ابراهيم غـزلان ، دراسة الانظمة الاقتصادية المقارنة ١٩٧٠ ص ١٧ و ٥ Thomas Wilson, Inflation, op. cit, p. 5

(٢) انظر د. عبد الكريم صادق بركات ــ التضخم فى الدول ذات الاقتصاد المخطط ــ مجلة كلية التجـارة جامعة الاسكندرية يناير ١٩٦٥ ص ٦٠ و ٦١ .

(٣) د. محمد زكى شافعى، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ١٩٧٠ ص ٨٨ .

(٤) د. عبد المنعـم فوزى ، د. عبد الكريم صـادق بركات ــ المالية العامـة والهيئات المحلية ٦٧ ص ٥٧٥ .

وان النظم الاقتصادية تتكيف معه بيسر ؛ اذ أن الدخول تعدل لتتلاءم مع التغيرات فى المستوى العام للاسعار ، وعلى هذا فان العلاقات الاقتصادية بصفة عامة لا تتأثر ، ولكن ما يتأثر هو القوة الشرائية لوحدة التعامل(١) . بينما يذهب البعض الآخر(٢) الى التقرير بأن النظم الاقتصادية المختلفة تحتوى على قدر من التضخم(٣) يتراكم من سنة الى اخرى ويهدد العالم بازمة كبرى تماثل ازمة بداية الثلاثينات ، لذلك فان معظم الاهتمامات فى التحليل الحديث فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الى التضخم وضوابطه اكثر من اتجاهها الى التوظف(٤) ، باعتبار أن التضخم يعتبر المشكلة الاقتصادية الاولى والشاغل الاول للدراسات الاقتصادية فى الوقت الحاضر(٥) .

واذا تطرق الحديث الى **«التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة»** فان الباحث تستوقفه ملاحظتان اساسيتان :

الاحظة الاولى ـ ان ظاهرة التضخم قد صاحبت النمو الاقتصادى السريع : فالتاريخ الاقتصادى بصفة عامة يحدثنا أن النمو الواسع الذى حدث فى دول كثيرة قد صاحبه جنبا الى جنب ارتفاع فى المستوى العام للاسعار . وعلى سبيل المثال ، فانه من المعروف أن النمو الاقتصادى الذى حدث فى انجلترا وفرنسا واسبانيا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر قد صاحبه ارتفاع فى المستوى العام للاسعار . ونفس الشىء حدث خلال الحقبة الاولى من الثورة

---

(1) Thomas Wilson, op. cit., p. 4

(٢) وصف مدير صندوق النقد الدولى فى اجتماعه الذى عقد فى كوبنهاجن فى سبتمبر سنة ٧٠ ارتفاع الاسعار فى الدول الصناعية الغربية بأنه أخطر ارتفاع فى الاسعار منذ الحرب الكورية أى قبل ٢٠ عاما (انظر د . اسماعيل صبرى عبد الله ـ ازمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية ـ معهد الدراسات المصرفية رقم ٨ لسنة ١٩٦٦ ص ٦١) .

(٣) يلاحظ أن التغير فى مستوى الاسعار غالبا ما يكون ارتفاعا (التضخم) وقليلا ما يكون انخفاضا (الانكماش) راجع د. مصطفى رشدى ، التحليل النقدى ونظرية الدخل القومى ١٩٧١ ص ٦٢ .

(4) See : W. W. Rostow, The process of economic growth, Oxford 1960, 2nd ed. p. 230.

(٥) انظر د. زكريا احمد نصر ـ التحليل النقدى ١٩٥٩ ص ٤٠٦ .

الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، كما حدث فى اليابان خلال النمو الذى بدأ فيهاعام ١٨٦٠ وحتى عام ١٩٣٠، وفى الاتحاد السوفيتى من عام ١٩٣٠ عند تنفيذ الخطط الخمسية الاولى والثانية والثالثة(١) .

واذا وصل بنا البحث الى العهود الحديثة نجد أن النمو الاقتصادى الذى حدث خلال الاربعينات والخمسينات كان مصحوبا ايضا بارتفاعات محسوسة فى المستوى العام للاسعار فى الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء(٢) . كما يذكر لنا والت وايتمان روستو فى نظريته عن مراحل النمو فى فترة الانطلاق take off وهى المرحلة التى ينمو بعدها الاقتصاد القومى نموا ذاتيا سريعا ، أن هذه المرحلة عادة ما تكون مقرونة بموجات تضخمية .

وفى الوقت الحاضر فان التنمية الاقتصادية وان كانت تختلف بطبيعتها عن النمو الاقتصادى الذى حدث فى الماضى(٣) ، الا أن من النتائج الحتمية التى لا بد ان تترتب عليها ، ولا سيما فى أولى مراحلها ، ظاهرة التضخم لعدة اعتبارات تتعلق بالهيكل الاقتصادى للبلاد المتخلفة وما يحتويه من مصادر مختلفة للضغط التضخمى تجعل اقتصادياتها اشد تعرضا له منها فى البلاد المتقدمة .

---

(١) ومع ذلك فان الحوادث التاريخية تسوق لنا امثلة من النمو الاقتصادى الواسع حدث فى بعض البلدان دون أن يصحبه ارتفاع فى المستوى العام للاسعار — انظر Geoffrey Maynard, Economic Development and the price level, Mac, London 63, pp. 1 - 8.

(2) See . W. Arthur Lewis, The theory of economic growth, 5th ed. Allen and Unwin. London 1961, pp. 235/6.

(٣) وذلك لاختلاف ظروف كل منهما من الاخرى نظرا الى ان التنمية التى تنفذ فى الوقت الحاضر لا بد لها ان تكون فعالة وبالتالى لا بد لها ان تكون برامجها ضخمة حتى يمكنها رفع مستوى الدخل القومى بسرعة ليتسنى لها الخروج من «حلقة الفقر الدائرية» ، كما تتم بقيام الحكومة بالشطر الاكبر منها وتتحمل مسئولية تنفيذ وتمويل مشروعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى (انظر د. فؤاد هاشم «اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ١٩٥٩ ص ٢ — ٤ — وراجع أيضا وسائل التنمية الاقتصادية» نورمان س بوكانان ، وهـ واردس اليس مترجم سنة ١٩٥٨ ص ٢٤٩) .

الاحظة الثانية – ان التضخم وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية، اذ تعمد بعض الدول المتخلفة الى هذه الوسيلة نظرا لعدم كفاية موارد التمويل الاخرى ، اذ لا مناص ، والحالة هذه ، من لجوء هذه الدول الى احدى طرق الادخار الاجباري وبصفة خاصة الضرائب والتضخم(١) ، ويفضل البعض الطريقة الاخيرة نظرا لكون الجهاز الضريبي للدول المتخلفة ضعيفا وجامدا وكفايته ضئيلة ولا يمكنه ان يسعف احتياجات التنمية الاقتصادية الى التمويل .

ومن ثم فان اللجوء الى التضخم كوسيلة لتمويل التنمية قد يكون له ، فى نظر بعض الكتاب ، ما يبرره لان العقبة الكبرى التى تواجه الدول المتخلفة تكمن فى عدم كفاية المدخرات المتاحة لتلبية حاجات الاستثمار ، وذلك يرجع الى انه عندما يكون الدخل الحقيقى للفرد per capita منخفضا ، فانه يكون من الطبيعى ان تصبح المدخرات الاختيارية التى تخصص لتمويل الاستثمارات منخفضة ايضا(٢) . فاذا ركن الاستثمار الى هذا الادخار ، فان نمو الدخل الحقيقى يصبح منخفضا ويكون النمو الاقتصادى ضئيلا ، وقد يغدو سالبا(٣) . ولهذا فان التضخم ينظر اليه كمحطم لهذه العقبة عن طريق خلقه للمدخرات الاجبارية forced saving ، وبمعنى آخر عن طريق استخدام الاسعار المرتفعة فى اعادة توزيع الدخول الحقيقية من قطاعات الاقتصاد التى يكون فيها الميل الحدى للادخار Marginal propensity to save منخفضا الى القطاعات الاخرى التى يكون فيها هذا الميل مرتفعا .

---

(1) See : W. Arthur Lewis, op. cit., p. 381 and see also : Ugo Papi, Internal factors causing and propagating inflation, ed. by D. C. Hague, Mac London 1962, p. 51.

(٢) راجع استاذنا الدكتور حازم الببلاوى ، مشاكل التنمية الاقتصادية فى البلدان حديثة النمو ، ١٩٦٩ ص ٣٨ .

(٣) نظرا لزيادة نسبة نمو السكان عن نسبة النمو الاقتصادى فى المجتمع .

والى هنا قد تثور عديد من الاسئلة تحتاج الى جواب حاسم :
هل التضخم الذى يظهر فى الدول المتخلفة له طبيعة خاصة ، وما هى العوامل التى تساعد على ظهوره ، وما مظاهر ذلك فى الاقتصاد المصرى ؟ وهل نجح التمويل عن طريق التضخم فى زيادة التراكم الراسمالى فى الدول المتخلفة ، او بمعنى آخر هل توجد علاقة بين النمو الاقتصادى والتضخم ؟

ومن جهة اخرى كيف يتم النمو الاقتصادى فى ظل من الاستقرار النقدى ، بمعنى انه كيف يمكن التوفيق بين مقتضيات النمو والاستقرار وتفادى الضغوط التضخمية وما هى أدوات ضبطها وعلاجها ، وما هى مقومات النمو الاقتصادى مع الاستقرار ، وما موقف الاقتصاد المصرى فى هذا المجال ؟

ان الدراسة التى نحن بصددها تحاول الاجابة على هذه الاسئلة فى ثلاثة اقسام :

القسم الاول يتناول التضخم كظاهرة اقتصادية فى الدول المتخلفة

القسم الثانى يبحث التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية

القسم الثالث يعالج النمو الاقتصادى والاستقرار النقدى

فسنعرض فى هذا الفصل للتضخم الهيكلى الذى توصم به الاقتصاديات المتخلفــة .

ويبحث **الفصل الثانى** تفسير التضخم واسبابه بصفة عامة من خلال المدارس الاقتصادية التى عنيت بالتحليل النقــدى فيعرض لافكار كل من النظرية النقــدية الكلاسيكية والحديثة ويقدم دراسة للاتجــاهات المعاصرة فى تفســير التضخم وبحث مركز لتحليــل الكاتبين جيرلى وشو .

ويدرس **الفصــل الثــالث** التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، فيعرض أولا لخصــائص هذه الاقتصاديات أو بمعنى آخر عوامــل أو مصــادر التضخم الكامنة فيهاوبصفة خاصة التقلبات فى أسعار المواد الاوليــة والضغط الســكانى الذى يتزايد بمعدل اكبر من معدل تزايد الموارد المتــاحة للاستهلاك ، بالاضــافة الى الميل للتوســع للاستهلاك الى جانب بعض الامــور التى تتسم بها الاقتصاديات المتخلفة وتجعلها عرضة للضغوط التضخمية . كما يعرض هذا الفصل ، ثانيا ، للطبيعة البنيانية للقوى التضخمية فى هذه الاقتصاديات .

ويخصص **الفصل الرابع** لدراســة الاتجاهات التضخميــة فى الاقتصاد المصرى ، فيتناول تحركات الاســعار مستعينا بالارقــام القياسية للاسعار والوقــوف على الاتجــاهات التضخمية باستخــدام معيارين يسترشد الاول بحجــم وسائل الدفع ويستند الثــانى الى حجم الائتمــان المصرفى . ويتنــاول هذا الفصل دراسة عوامل الضغط التضخمى فى مصر وما ينتج عـــن تنفيذ مشروعات التنمية من مصادر تضخمية . كما يدرس هذا الفصل ايضا انواع التضخم فى الاقتصــاد المصرى منظــورا اليه من ناحيــة مصدره ، ثم نقدم فى نهايته دراسة لقيــاس التضخم (الفجــوات التضخمية) خلال مرحلة التخطيط الشامل للتنمية .

وعلى ذلك فان الدراســة فى القسم الاول ستضم اربعة فصول على التفصيل التالى :

الفصل الاول ماهية التضخم وانواعه .
الفصل الثانى تفسير التضخم واسبابه .
الفصل الثالث التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة .
الفصل الرابع التضخم فى الاقتصاد المصرى .

الفصل الأول

ماهية التضخم وأنواعه

كثيرا ما تستخدم كلمة التضخم لوصف ظواهر عديدة مثل الزيادة فى الاسعار او الدخول او الاجور او الارباح او العملة او التكاليف .. ولكن هذا لا يعنى ان هذه الظواهر تربطها حتما روابط قوية تدفعها جميعا فى نفس الاتجاه التضخمى . على ان التضخم عادة يقصد به الزيادة فى الاسعار(١) .

ومن هنا فقد اثير تساؤل ، هل يمكن ايجاد تعريف جامع مانع للتضخم . وهل ستكون لهذا التعريف فائدة ؟

ان **المبحث الاول** من هذا الفصل يتولى الاجابة على هذا التساؤل بشيء من التفصيل . اما **المبحث الثانى** فيعنى بدراسة انواع التضخم ، وسنحاول فى هذا المبحث تقسيم انواع التضخم المتعددة بالاستعانة بعدة معايير ، وفى الوقت نفسه سنحاول القاء الضوء على التضخم الهيكلى الذى تتسم به الاقتصاديات المتخلفة بصفة خاصة .

وعلى ذلك فان هذا الفصل سينقسم الى مبحثين :

المبحث الاول يتناول ماهية التضخم .

المبحث الثانى يدرس انواع التضخم

---

(١) انظر د. فؤاد هاشم ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، ١٩٥٩ ص ٧/٢٠٦ .

القسم الأول

التضخم كظاهرة اقتصادية في الدول المتخلفة

تمهيـــــد :

ذكرنا من قبل ان التجارب التاريخية قد اثبتت،وكما لاحظ روستو فى نظريته عن مراحل النمو الاقتصادى فى مرحلة الانطلاق ، ان النمـو صاحبه جنبا الى جنب ارتفـاع فى المســـتوى العام للاســـعار وقد شوهدت هذه الظاهرة خلال التجارب الماضية للنمـــو الاقتصادى كما تشاهد حاليا خلال تجارب التنمية الاقتصـــادية فى البلاد المتخلفـــة لاعتبارات تتعلق بالهيكل الاقتصادى لهذه البلاد وما يحتويه من مصادر مختلفة للضـــغط التضخمى الذى يجعلها اشـــد تعرضا له منها فى البلاد المتقـدمة ، ولاعتبارات تنتج عن تنفيـــذ مشروعات التنميـــة الاقتصادية . ذلك ان التنمية تحتاج الى انشاء اساس قوى قوامه شبكة واسعة من راس المـــال الاجتماعى الثابت . وهى تتمثل فى مشروعات ذات انتاج غير مباشر فضلا عن ان الانفاق الاستثمارى يخلق دخـولا تزاد طلبا فعالا فى الحـــــال بينما يحتاج ناتج المشروعات الى فترة من الوقت حتى يكون معـدا للاستهلاك بالاضافة الى انه بينما يكون للطاقة الانتاجية طبيعة متخصصة فى انتاج معين الا ان الطلب الذى تخلقه يكون اكثر عمومية بمعنى انه ينصرف الى كافة السلع والخدمات .

لهذه الاعتبارات فان الاقتصاديات المتخلفة تكون ذات حساسية شـــديدة للضغوط التضخميـــة من مصـــــــدرين . **الاول** . يتعـــلق بالاعتبارات الخاصة بهيكلها الاقتصادى ، **والثانى** ، ينتج عن تنفيـــذ المشروعات الانمائية .

ان القسم الاول من هذه الدراســـة سيتولى توضيح معـــالم التضخم كظاهرة اقتصادية تتواجد فى الاقتصـــاديات المتخلفـــة ، وسيتناول بحث جوانبـــه فى اربعة فصول .

يعنى **الفصل الاول** بدراســـة ماهية التضخم وانواعه بصفة عامة، فيقدم الاتجاهات المختلفة فى تعريفه لينتهى بتعريف نتخذه اداة للتحليل، كما يقدم دراسة لانواع التضـــخم بالاستعانة بعدة معـــايير تميز كل نوع ، فنعرض التمييز على اساس اشراف الـــدولة على الاســـعار واختـــلاف القطاعات الاقتصـــادية وحدة الضغط التضـــخمى وتغير العلاقات الدولية ومصـــدر الضغط التضخمى . ومن جهـــة أخرى

المبحث الاول

ماهيـة التضخم

لا يوجـد تعريف واحـد للتضخـم يلقى قبـولا عاما فى الفقه الاقتصادى ، وقد طبـق اصطلاح التضخم بتوسـع بعد الحرب العالميـة الاولى على الزيادة غير العادية فى النقود التى حدثت فى وسط وشرق اوروبا وخصوصا فى المانيا والنمسا وروسـيا دون أن يصاحب ذلك زيادة مماثلة فى السلع والخدمات مما ترتب عليه إرتفـاع حاد فى المستوى العام للإسعار ، إى انخفاض فى القوة الشرائية لوحـدة النقـد . وقد استمر هذا المفهوم تحت تأثير النظرية الكميـة حتى الثلاثينات ، ثم بدأ تدريجيا يفقـد اهميته بظهـور الافكار الكينـزية والاتجاهات المعاصرة فى التحليـل النقدى(١) .

ومعظم تعريفات التضـخم واكثرها شيوعا قد بنيت على اساس **النظـرية الكمية للنقـود** ، وهى النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك فى المجـال النقدى حيث كانت تتصدى لتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للاسعار ، ونظـرا الى انها تبدو ابسط النظـريات فى تفسـير التضـخم ، فان التعاريف التى تعتمـد عليها كانت اكثـر رواجا(٢) . فقد عرف بأنه «نقـود كثيرة تطارد سلعا قليلة(٣)» ، وانه «الزيادة المحسوسة فى كمية النقود(٤)» ، وانه «ينتج عـن الزيادة فى عرض النقود والائتمـان(٥)» او انه «الزيادة فى كمية النقود التى تؤدى

---

(1) Encyclopoedia Britanica, Vol. 12 pp. 346/7.

(٢) انظر د. فؤاد مرسى ــ النقود والبنوك ــ الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٤٠١ .

(3) Too Much money chasing too few goods.

(٤) د. فؤاد هاشم ــ المرجع السابق ص ٢٠٨ ــ وقارن د. محمد لبيب شقير ــ المالية العامة ١٩٥٧ ص ٢٢٤ .

(5) Henry Hezlitt, op. cit, p. 13.

الى ارتفاع الاسعار(١)» ، او انه «زيادة الاسعار نتيجة لزيادة الاصدار او زيادة الائتمان المصرفي(٢) .

وعلى هذا النحو ، ربطت هذه التعريفات بين التضخم وزيادة كمية النقود ، ومرد ذلك ان زيادة كمية النقود كانت ذات علاقة وثيقة بحالات التضخم التى حدثت فى الماضى .

ولن نتعرض هنا لتحليل النظرية الكمية والانتقادات التى وجهت اليها فذلك موضعه الفصل الثانى ، ولكنا نكتفى بالقول أن التعريفات التى تستند على النظرية الكمية انما هى تعريفات مرفوضة لانها ليست كافية لوصف ظاهرة التضخم ولم تستطع الصمود ازاء الظروف الاقتصادية التى سادت العالم ابان الكساد الكبير حيث زادت كمية النقود زيادة كبيرة ولم ترتفع الاسعار(٣) .

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التى ابداها دعاة النظرية الكمية الا انها واجهت انتقادات عديدة اهمها أنها قامت على مجموعة من الافتراضات أثبت الواقع التاريخى عدم صحتها وانتفاء وجوب التناسب بين حركات الاسعار والتداول النقدى وذلك على حد تعبير أفتاليون(٤) .

وقد ترتب على حلول الازمة المالية الكبرى وما صاحبها من صعوبات سياسية واجتماعية توسع الفكر الاقتصادى فى تعريف التضخم ، فادخلت عوامل اخرى بجانب العامل النقدى كالنقص فى المعروض من السلع مثلا، فبين بعض الكتاب ان التضخم هو الارتفاع فى المستوى العام للاسعار الذى ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع

---

(١) راجع : عبد الكريم صادق بركات – المرجع السابق ص٦٦٠ .

(2) Pigou, Economics of welfare, 1st. ed. 1920 See: Economic Bulletin, National Bank of Egypt, Cairo 59, Vol. 12 No. 2 p. 83.

(٣) د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، ١٩٧٠ ص ٢٦١ .

(٤) انظر التفصيل بالنظرية الكمية فى الفصل الثانى .

وفى نفس الاتجاه يذهب رأى(١) الى تعريف التضخم بأنه الزيادة فى كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذى يكفى فى زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير فى الاسعار ولذلك يتطلب هذا الاتجاه فى تعريف التضخم توافر نقطتين :

الاولى ـ زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع ، اى أن زيادة النقود بصفة مطلقة لا تعتبر تضخمية بمعنى ان الزيادة فى كمية النقود لا تعتبر تضخمية اذا صاحبت الزيادة فى كمية النقود زيادة مناظرة فى الانتاج .

الثانية ـ ارتفاع مستوى الاسعار . اى تكون هناك اختلال فى التناسب بين النقود وبين السلع كبير ومفرط ومفاجىء وسريع ومستمر لزمن معين حتى يؤثر فى مستوى الاسعار بوضوح .

وهناك اتجاه ثالث يعرف التضخم بانه زيادة الطلب النقدى على السلع بالنسبة للمعروض منها مما يؤدى الى ارتفاع الاسعار وبشرط ان يكون هذا الارتفاع فجائيا اى غير متوقع ، ويقول ابا ليرنر ان الافراد اذا توقعوا الارتفاع فى الاسعار فانهم سيرفعون سعر الفائدة بنسبة معينة تنفى أثر ارتفاع الاسعار ، وهو يبنى هذا النوع من التحليل على اساس العلاقة بين الدائنين والمدنيين . والرد على هذا الراى يتركز فى بعض الامور اهمها أن المجتمع ليس كله دائنين ومدينين وان ارتفاع الاسعار قد تكون اعلى من سعر الفائدة(٢) .

وهناك اتجاه رابع قدم تعاريف للتضخم تعتمد على اسبابه لا على مظهره ، فارتفاع الاسعار قد ينشأ لعدة اسباب منها زيادة الطلب الاجمالى عن العرض الاجمالى الثابت او نقص العرض الاجمالى عن الطلب الاجمالى الثابت أو زيادة الطلب بقدر يفوق زيادة العرض ، او نقص العرض بحجم يزيد عن حجم نقص الطلب وقد ترجع زيادة الطلب الاجمالى الى زيادة فى حجم الطلب الحقيقى على المتاح من سلع

---

(١) راجع د. فؤاد مرسى ـ النقود والبنوك ـ الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٢٩٦ الى ٢٩٨ .

(٢) د. فؤاد هاشم ـ المرجع السابق ص ٢١١ .

وخدمات أو زيادة فى حجم الطلب النقدى مع بقاء عدد الوحـــدات المطلوبة من السلع والخدمات على ما كانت عليه ، كذلك قد يرجـــع نقص العرض الإجمالى الى كارثة قومية او حرب أهلية او نشـــوء احتكارات قومية او دولية وهكذا .. وبذلك نكون بصـــدد تعاريف عديدة . فهناك تضخم الطلب اوزيادة الطلب وتضخم العـــرض أو التكلفـــة ، وهناك تضخم عنـــق الزجاجة النـــاتج عن التغيير فى التركيب السلعى الطلب الاجمـــالى دون ان يصاحبه تغيير فورى مماثل فى التـــركيب السلعى للعـــرض الاجمالى(١) .

ولكن الاتجاهات الحديثة فى تعريف التضخم تركـز على ارتفاع مستوى الاســـعار ، فيذكر بعض الكتـــاب(٢) أن التضـــخم هو ذلك الارتفاع الكبير فى الاسعار المتماسك لفتـــرة من الوقت ، فالتضـــخم وارتفاع الاسعار يعنيان هنـــا نفس الشىء(٣) . ويذكر البعض الآخر(٤) ان حالة الارتفاع العـــام للاسعار توصف بأنها تضـــخم ، وهذا يدل على ان العرض الفعال للنقود يتزايد بسرعة اكبر من سرعة عرض السلع المشتراه بهذه النقود اى ان قيمـــة النقـــود النسبية تنخفض بينمـــا تتزايد قيمـــة السلع ، ويعبر عن ذلك بأسعار مرتفعـــة ، كما يذهب رأى(٥) الى ان التضـــخم هو حالة ترتفـــع فيها الاسعار ولمدة وافـــرة « Considerable time » أو بسرعة كبيرة ونتيجة لذلك تنخفض قيمـــة النقـــود .

---

(١) د. احمـــد حافظ الجعـــويني – التضخم – الاقتصاد والمحاســـبة – العدد ١٤٩ سبتمبر ٦٨ ص ٤ .

(2) See : Paul A. Samuelson, Economics, Tokyo 1967, 7th. ed. p 258 and see also : D. C. Rowan, Output, Inflation, London 68, Mac. p. 420.

(٣) د. فؤاد مرسى – المرجع السابق ص ٤٠٤ .

(4) John F. Cronin, Economic analysis and problems pp. 268, 9.

(5) F. W. Paish, Studies in an inflationary economy. 62, p. 29 and R. J. Ball, Inflation and the theory of money, Allen and Unwin. London 64, p. 16.

ويذكر فريق آخر من الكتاب(1) أن التضخم هو الارتفاع في المستوى العام للاسعار الناتج من عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي . وميزة هذا المفهوم أنه يشير الى ديناميكية هذه الظاهرة ويسمح بأن تندرج تحتها كل اسبابها والقوى المتزاحمة التي تؤدي الى استمرارها والتي تكمن اساسا في وجود فائض في الطلب يكون القوة الدافعة لارتفاع الاسعار. وقد يحدث هذا الفائض نتيجة زيادة الطلب او نقص المعروض من السلع .

ونتيجة الجدل الذي اثير حول هذه المجموعة من تعريفات التضخم فقد عدل بعض الكتاب عن ايجاد تعريف لهذه الظاهرة والركون الى سلوك ومحددات المستوى العام للاسعار ، لان التعريف الصحيح للتضخم كما يقول بنت هانسن(2) «أمر يعوزه المعنى والفائدة» . فمهما كانت التعاريف التي يتم اختيارها فان التمحيص الدقيق يتلخص في ان جوهر جميع نظريات التضخم عبارة عن فكرة ما عن ديناميكية تكون الاثمان Dynamics of Price Formation والبحث عن المسببات التي تؤدي الى تحركات الاسعار والآثار التي تترتب عليها . بل ان اي نظرية للتضخم لا تحتوي صراحة او ضمنا على فروض مفسرة بخصوص القوى التي تؤدي الى تغيير الاثمان – على حد تعبير فيكسل Wicksell – هي نظرية تكاد لا تستحق تسميتها بهذا الاسم .

وقد تعرضت فكرة اعتماد تعريف التضخم على ارتفاع مستوى الاسعار الى اوجه من النقد لكونها تثير عدة موضوعات . فماذا نعني بارتفاع الاسعار ؟ وهل كل زيادة في الاسعار تعتبر دليلا على الحالة التضخمية ؟ وما هي الاسعار التي تستخدم وكيف يجمع بعضها الى بعض ؟ وكيف يمكن الوصول الى الرقم القياسي الامثل ؟ وحتى اذا تغاضينا عن الصعوبات التي تثيرها الارقام القياسية للاسعار، فان هناك

---

(1) د. عبد الكريم صادق بركات – المرجع السابق ص 71 وراجع د. عبد المنعم فوزي ود. عبد الكريم بركات مالية الدولة والهيئات المحلية 1967 ص 236 وراجع Thomas Wilson, op. cit. pp. 1, 12.

(2) Bent Hansen, Inflation problems in small countries Cairo 60, pp. 1,2 ترجمة د. صلاح الدين السيد .

صعوبات اخرى تنشأ فى هذا المجال فقد تمنع الرقابة الحكومية او الاتفاقات الخاصة من أن يمارس الطلب الزائد اثره الكامل على الاسعار (حالات التضخم الكبوت) فضلا عن ان مقارنات الاسعار تختلف من بلد الى آخر ولا تعطى صورة صحيحة للضغوط التضخمية(١) ، ومن هنا فانه لايكون دقيقا ان نعتبر التضخم مجرد ارتفاع فى مستوى الاسعار حيث انه يوجد عدد لا نهائى من مستويات الاسعار الممكنة ، فما هو اذن المستوى الذى يتحدد عنده التضخم ؟

الا اننا نفضل استخدام تعريف للتضخم لنتخذه اداة للتحليل مستندين فى ذلك الى معيار ارتفاع الاسعار باعتباره أكثر المعايير ملاءمة ونرجح التعريف الذى قدمه Emilé James (٢) فى هذا المجال بانه «**حركة صعودية للاسعار تتصف بالاستمرار الذاتى تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض(٣)**» .

ويتميز هذا التعريف بما يأتى :

١ — أن التضخم **حركة** Movement اى عملية ديناميكية Dynamic process يمكن الوقوف عليها خلال فترة تكون طويلة .

٢ — انه **حركة أسعار** وبذلك نرفض اى تعريف يستند على خلق النقود لان الظاهرة الاساسية للتضخم هى ارتفاع الاسعار وأن اصدار النقود الجديدة بأى صورة قد يلعب دورا سببيا .

٣ — **ان حركة الاسعار تتصف بالاستمرار او الدوام الذاتى(٤)** self-perpetuating وبعدم الرجوع irreversible

---

(1) Thomas Wilson, op. cit., p 2

(2) Inflation, edited by D.C. Hague, Mac. London 1962, p. 3.

(٣) وفى نفس المعنى يعرف التضخم بانه اتجاه صعودى فى الاسعار يرجع الى وجود طلب فائض بالنسبة لامكان التوسع فى العرض اراجع د. أحمد عبده محمود ، الموجز فى النقود والبنوك ١٩٦٩ ص ٥٤) .

(٤) على انه يجب ان يلاحظ ان هذه الحركة قد تسرع او تبطىء وربما تتوقف فى بعض الاحيان .

بمعنى ان التضخم يكون فى صورته العريضة ارتفاعا متواصلا فى الأسعار تنتشر داخل الاقتصاد القومى ، فهو ليس ظاهرة وقتية ، فلا يكون تضخما ارتفاع مستوى الاسعار مرة واحدة لنقص طارىء فى محاصيل البلاد الرئيسية مثلا وتماثله بعد ذلك للاستقرار ، ذلك ان طابع التضخم انه ارتفاع تراكمى فى الاسعار(١) .

٤ ـ انه يقصد بفائض الطلب excess damand فى هذا التعريف كل من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار . وفائض الطلب(٢) عبارة عن الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند سعر معين ، ان فائض الطلب النقدى فى مجموع سوق السلع composite commodity market ينشأ اذا كانت قيم فائض الطلب فى أسواق السلع الفردية موجبة وان فائض العرض النقدى فى مجموع السلع ينشأ اذا كانت القيم سالبة اما اذا كانت القيمة الكلية لفائض الطلب فى أسواق السلع صفرا ، فانه فى هذه الحالة يمكننا القول ان هناك توازنا نقديا Monetary equilibrium فى مجموع سوق السلع وبنفس الطريقة يمكننا تحديد فائض الطلب فى مجموع سوق عوامل الانتاج Composite factor - market .

٥ ـ ان هذا التعريف استخدم كلمة قدرة العرض Capacity to supply عوضا عن كلمة العرض supply فقط اذ ان زيادة الطلب فى لحظة معينة تتضمن نداء لزيادة الانتاج . فاذا استطاعت الاجهزة الانتاجية تلبية هذا النداء فانه لن يحدث تضخم ، ولكنه يحدث فقط اذا اعترض التوسع فى الانتاج بعض العقبات مثل التوظف الكامل أى الاستخدام الكامل للموارد المحلية أو بعض الاختناقات .

وهكذا يجب ان يتوفر شرط اساسى حتى تعرف الحالة بأنها تضخمية ذلك هو ارتفاع الاسعار بالمفهوم السابق . غير ان هذا الشرط لا يأخذ بالضرورة شكلا عاما أى تضخما صريحا ، فمن

---

(١) راجع د. محمد زكى شافعى ـ التنمية الاقتصادية ـ الكتاب الثانى ١٩٧٠ ص ٨٩ .

(2) See : Bent Hansen, A study in the theory of inflation, 3rd ed., Allen and Unwin, London 1961, pp 3-7.

الممكن ان تتدخل قوى غير اقتصادية من داخل المجتمع فى وقت معين بحيث توقف ارتفاع الاسعار عن طريق القيود الادارية وتسمى هذه الحالة بالتضخم المكبوت repressed inflation تمييزا لها عن حالة التضخم الصريح او الظاهر التى تتجه فيها الاسعار بالصعود لكل زيادة فى الطلب الفعال حيث تعمل اسواق السلع واسواق عوامل الانتاج بحرية .

ولكن كيف يمكن قياس التغير فى الاسعار والوقوف على تحركها الصعودى ؟ وهل يحتاج الامر الى مؤشرات او الى ادوات قياس خاصة ؟ هذا ما سنشير اليه فيما يلى :

الارقام القياسية للاسعار :

الارقام القياسية للاسعار هى عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للاسعار(1) وتعد لمختلف انواع السلع او لمجموعها معبرة عنها بوحدات النقد ، لقياس القوة الشرائية للافراد والمشروعات والقطاعات المختلفة . والارقام القياسية تستخدم حاليا لاغراض متعددة نشأت وارتبطت تاريخيا بقياس تطور حركة الاسعار والنقود(2) .

ونظرا الى ان الارقام القياسية هى ارقام نسبية ، المقصود بها بيان مدى تطور النقود والاسعار بالنسبة لشىء معين ، فلا بد اذن ان يكون هناك اساس للمقارنة او ما يطلق عليه سنة الاساس اى السنة التى سيقاس التغير بالنسبة لها ويفضل اختيار هذه السنة على اساس تمتع الاسعار فيها بثبات نسبى . والارقام القياسية هى

---

(1) قارن د. محمد زكى شافعى ــ مقدمة فى النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٦٢ .

(2) راجع د. مصطفى رشدى ــ المرجع السابق ص ٥٦ وانظر H. Speight, Economics, Methuen, London 1965, p. 446. and Encyclopoedia Britanica, vol. 12, pp 346 7.

أيضا أرقام زمنية أى تعكس تطورات الاسعار خلال فترة زمنية معينة بمعنى أننا نقارن بين عدة أسعار خلال سنوات متعددة[1] .

وهناك أنواع متعددة من الارقام القياسية أهمها ـ الرقم القياسى لاسعار الجملة[2] والرقم القياسى لاسعار التجزئة[3] والرقم القياسى لنفقات المعيشة[4] وقد دلت التجارب أن هذه الارقام القياسية وبصفة خاصة فى الفترات التضخمية غالبا ما تتحرك مع بعضها جنبا الى جنب[5] .

ويفضل كثير من الكتاب استخدام الرقم القياسى لاسعار الجملة للتعبير عن القوة الشرائية ومستوى معيشة الافراد باعتباره ذا حساسية أكبر للتغيرات من الرقمين القياسيين لاسعار التجزئة ونفقات المعيشة . الا أن بعض الكتاب يرى أهمية الرقم القياسى لاسعار التجزئة بالنسبة للمستهلكين باعتبار أنه يعكس القوة الشرائية لهم[6] . ولكن يكاد يجمع الكتاب على أن الرقم القياسى الذى يعتبر مقياسا أثناء فترات التضخم هو الرقم القياسى لنفقات المعيشة[7] .

---

(1) ويتم اختيار محتويات الارقام القياسية من السلع على أساس طريقتين : الأولى ـ هى طريقة العينات أى اختيار عدد معين من السلع والخدمات تمثل أهمية استهلاكية بارزة ، وضرورية لبيان تطور القوة الشرائية لوحدات النقد ، ويلاحظ أنه يجب أن يكون هناك نوع من التجانس والتماثل والترابط بين السلع المختارة . والثانية ـ هى الطريقة الكلية ومن شأنها ادخال جميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة (سنة مثلا) والمكونة لمجموع الانتاج الكلى للدولة طبقا لما هو مرقوم فى الحسابات القومية لقياس تطور القوة الشرائية للنقود لمختلف القطاعات . وهذا ما اصطلح على وصفه بالرقم القياسى العام للاسعار للناتج القومى (انظر د. مصطفى رشدى ـ نفس المرجع السابق ص ٥٧) .

(2) The Wholesale price index.

(3) The Retail price index.

(4) Cost-of-living indexes.

(5) See : R. J. Ball, op. cit., pp. 15-18.

(6) انظر المرجعين السابقين فى نفس الصفحات ويقول Ball ان الرقمين القياسيين لاسعار التجزئة ونفقات المعيشة تأثير هام عند المساومة على الاجور فى الدول الصناعية .

(7) H. Speight, Economics, op. cit., p. 447.

وقد وجهت الى فكرة المستوى العام للاسعار General price level ـ باعتبارها اداة لقيـــاس الاسعار والتغير فى قيمة النقود ـ عدة أوجه من النقـد ، حدت ببعض الكتـاب الى القـول بوجوب هجـرها(١) ، نظرا الى أن اختيار الفترة للحصول على المستوى العام للاسعار يكون فى حـــد ذاته تحكميـا arbitrary وقد يؤثر على النتيجة ، فضلا عن أن المستوى العـام للاسعار هو فى الواقع نوع من انـــواع متوسطات الاســـعار average price تخفى درجة التفاوت فى حركات الاسعار(٢) التى تصاحب التضخم دائما وذلك لاختلاف مرونة العـــرض والطلب للســـلع فى مختلف القطـــاعات elasticity of supply and demand ولاختلاف قابلية الاسعار للتغير price flexibility كذلك(٣) ، بالاضافة الى أن الارقام القياســـية لا يمكنها مراعاة التناسب للتغيرات التى تحدث فى تفضـــيل المستهلك وفى نوعية السلع المعروضة(٤) نظرا لعدم تماثل السلع على مر الســنوات لخضوعها لتغيرات دائمة فى جودتها وتكـــوينها .

ان مشاكل من هذا النوع لها تاريخ طـــويل فى الاقتصـــاديات النقدية ، ومثل هذه المشاكل لايمكن أن تجد لها حلا والا وجدنا أنفسنا أمام خضـــم من مشاكل الارقام القياسية(٥) .

---

(١) يقول Samuelson انه لا يمكن وضع رقم قياسى «صحيح» للاسعار على أسس رياضية ، وكان هذا هو رأى كينز أيضا او بمعنى آخر لا يوجد رقم قيـاسى دقيق جدا للاسعار ، فذلك أمر لم يتحقق بعد « See : Economic Bulletin National Bank of Egypt, Cairo 57, Vol. 10. No. Ip. 5 » .

(٢) صحيح أن المتتبع للسلوك الفردى لمختلف اسعار السلع والخدمات لا بد أن يلاحظ توافقا وثيقا فى الحـركة بين معظم الاسعار ، ولـكن بعض الاسعار تتخلف عن الحركة ، ومنها ما يشذ عن الاتجـاه كما لا تتفق الاسعار فى نسبة التغير وان اشتركت غالبيتها فى الاتجاه ، بل لايلاحظ ذلك التغير فى السلوك بالنسبة للاسعار الفـردية فقط ولكن يتغير كذلك الســلوك بين مجموعات الاسعار المختلفة كاسعار الجمـلة واسعار التجزئة ، لذا فان سـلوك غالبية الاسعار على النحو السابق هو الذى يبرر لنا الكلام عن مستويات الاسعار ويجيز لنـا استعمال المتوسطات الاحصائيـة فى تمثيل حـركات الاسعار وقياس تغيراتها يراجع د. محمـد زكى شافعى ، مقدمة النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٢٧٧ .

(3) Emilé James, op. cit., p. 11.

(4) Thomas Wilson, op. cit., p. 2.

(5) See : R. J. Ball, op. cit., pp. 15-18 and Emilé James op. cit., p. 11.

ولكن على الرغـــم من انه لايمكننا قيـــاس التغيرات فى قيمـــة النقود والاسعار بدقة مطلقـــة(١) absolute accurancy ، الا انـــه يمكننا الركون الى الارقام القياسية لقياس تطورات الاسعار باعتبارهـــا الوسيلة العلمية الوحيـــدة فى هذا المجال التى تتـــرجم عن اتجاهات الاسعار بصفة عامة والتى تعبر عن قيمة النقود اى قوتها الشرائية(٢) وذلك بعـــد ان تطورت وســـائل الاحصاء تطورا رياضيا كبيرا ، مع اشتراط توافر بعض الضـــوابط التى تجعل هذه الارقام اقرب الى الحقيقة كانتقاء سلع معينة تدخـل فى تركيب الرقـــم القياسى وزيادة عددها اذ كلمـــا كان عدد الســـلع كبـــيرا . كان الرقـــم اكثر تمثيلا للواقـــع(٣) .

---

(1) Frederic Benham, Economics, Pitman, London 48 p. 401

وراجع كذلك د. محمـــد ابراهيم غزلان ـ المرجع الســابق ص ٥١ وما بعدها .

(٢) د. مصطفى رشدى ـ المرجع الســابق ص ٦١ ود. محمد زكى شافعى ، المرجع الســابق ص ٦١ .

(٣) سنحاول تعميق وتحليل الافكار الرئيســية للارقام القياســية فى الدراسة التطبيقية .

المبحث الثانى

انــواع التضــــخم

هناك انــواع متعـــــددة من التضخم . ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعض . اذ قد يتضمن نوع ما من التضـــخم نوعا او انواعا اخرى ؛ وقد يكون فى سوق السلع كمـا قد يكون فى اســـواق عوامل الانتاج ، و[illegible] على الرغم من ذلك ، فانه توجد خاصية مشتركة تجمع بين كل الانواع المختلفة وهى عجــز النقود عن اداء وظائفها اداء كاملا .

وسنعرض فيمـا يلى لانواع التضخم المختلفة بالاستعانة بعـدة معايير تميـــز كل نــوع وذلك على النحو التالى :

١ ــ اشراف الدولة على الاسعار :

طبقا لهذا المعيار فى التمييـز بين انواع التضـــــخم ، نجد انه قد لا يصحب هذه الظاهــرة فى كل الاحيان ارتفــاع فى الاسعار ، فقد توجـــد فى الاقتصـــاد ضغوط تضخمية ، ومع ذلك فان الاســعار لا ترتفـــع نظرا لتدخل الدولـــة واشرافها على جهـــاز الاسعار ، ويدخل فى هذا النطـــاق نوعان من التضخم(١) هى :

---

(١) ويضيف بعض الكتـــاب ان هناك نوعا ثالثا هو التضخم الكامن Latent inf ation وهو يصيب الدخـل القومى فى شكل زيادة كبـــيرة وغير طبيعية دون ان يسمح للدخول النقدية بأن تجد لها منفـذا طبيعيا فى شـكل زيادة الانفاق على سـلع الاستهلاك وسلع الاستثمار ، وذلك بسبب تدخل الدولة وفرض قيـــود مختلفة على الانفاق مثل نظام توزيع السلع حيث تحدد لكل فرد كمية معينة من السلع لا يجوز له ان يشترى اكثر منها ، وفى هذه الحـالة تفقد النقـــود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل حيث تعجز عن ان تمكن الفـرد من مبادلتها بالسلع والخـدمات . ويسود هذا النوع من التضخم فى فترات الحروب حيث يتحول بنيان الانتاج القومى من انتاج السلع المدنية الى انتاج السلع الحربية مما يؤدى الى ارتفاع حجـــم الدخول النقدية بينما يتدفق الجانب الاكبر من الانتاج القومى الى جبهات القتال . الا اننا نرى ان هذا النوع من التضــخم «التضخم الكامن» ليس الا صورة من صور التضخم المكبوت (أنظر : د. فؤاد هاشم المرجع السـابق ص ٢١٩ ــ ٢٢١)

أ ـ التضخم الظاهر(١) Open Inflation : وفيه ترتفع الاسعار بصورة مستمرة دون ان يعترض طريقها او يحد من وقوعها اى عائق استجابة لفائض الطلب Excess demand ، اى ترتفع فيه الاسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب اى بدون تدخل غير طبيعى من السلطات(٢) ، ويظهر هذا النوع مباشرة فى شكل ارتفاع فى الاسعار ثم ينعكس فى شكل ارتفاع فى الاجور وغيرها من النفقات التى تتمتع بشىء من المرونة(٣) .

ب ـ التضخم المكبوت(٤) Repressed inflation : وهو نوع من التضخم مستتر ، وفى ظله لا تستطيع الاسعار ان ترتفع او تتمدد نظرا الى انه لا يسمح للعوامل الاقتصادية ان تعمل بحرية لوجود القيود الحكومية المباشرة التى توضع للسيطرة على الاسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبرى Price control ونظام البطاقات او التقنين(٥) Rationing system وتخصيص المواد الاولية واستخدام نظام التراخيص الحكومية .

وقد تكون التدابير التى تتخذها الحكومة عامة بالنسبة لمختلف انواع السلع او مقتصرة على اسواق معينة ، وقد تؤدى هذه الرقابة مؤقتا الى استقرار نقدى ، ولكنها نادرا ما تمنع ارتفاع الاسعار فى النهاية على ما سنرى ، اذ لا ينفك الفائض المكبوت من القوة الشرائية عن محاولة التعبير عن نفسه فى السوق السوداء .

---

(١) ويسمى كذلك التضخم المكشوف او الصريح او المفتوح او الطليق .

(2) R. J. Ball, op. cit., p. 13.

(٣) د. فؤاد هاشم ، المرجع السابق ص ٢١٩ ـ ٢٢١ .

(٤) ويسمى كذلك التضخم المقيد Suppressed inflation او الحبيس .

(٥) استخدمت بريطانيا بعد الحرب الثانية نظام البطاقات والتسعير الجبرى بالنسبة لاكبر عدد ممكن من السلع ، والتى يلاحظ انه من المستحيل تسعير والتحكم كل فى : راجع H. Speight, op. cit p. 423)

فالتضخم المكبوت يكون نتيجة لسياسة تهدف الى منع الظروف القائمة لتضخم ظاهر من التعبير عن نفسها[1] ولذا فقد يترتب على هذه السياسة حدوث احد امرين :

١ ـ اذا كانت الرقابة على الاسعار عامة . فان نظام البطاقات يصبح ضروريا وذلك لعدم كفاية العرض . وقد تنجح هذه السياسة مؤقتا فى ايقاف ارتفاع الاسعار الا انها تترك جزءا من الدخل المتاح للافراد عاطلا مع وجود الرغبة فى انفاقه . مما يستلزم لنجاحها امتصاص اكبر قدر ممكن من الفائض حتى لا يكون دافعا لزيادة الطلب فى السوق السوداء وعاملا محركا فى ارتفاع الاسعار ، ولكن هذه السياسة . وان امكن تصورها نظريا . الا ان المصاعب قد تعوق تنفيذها على الوجه الاكمل ، ومن ثم لا تقف حائلا دون ارتفاع الاسعار . اذ انه غالبا ما تكون الرقابة المطلقة على الاسعار بمقتضى امر او قانون غير مؤثرة[2] .

٢ ـ قد تخضع بعض الاسعار للرقابة فى حين تترك الاخرى حرة او تكون الرقابة عليها غير محكمة مما يؤدى الى تحول الدخول اليها فترتفع الاسعار بمستويات مختلفة فى شتى الاسواق . لذلك يمكن القول بان الرقابة على الاسعار سواء كانت عامة او خاصة لا تستبعد فائض الطلب ولكنها تعطل آثاره اى تحجب علاماته المرئية لفترة من الوقت اى ان الحكومات تتدخل فى النظام الاقتصادى لتبطىء من ارتفاع الاسعار او منعها من ان تصبح عامة . فقد اثبتت تجربة الحرب العالمية الاخيرة ان «كبت الاسعار» لم يكن محكما وان الاسواق السوداء تظهر ان عاجلا وان آجلا . ومن هنا يقال ان كبت

---

(١) كانت حالات التضخم التى ظهرت ابان الحرب العالمية الاخيرة تتميز بانها مكبوتة نظرا لتدخل الحكومات فى النظام الاقتصادى بوضع القيود المباشرة
« See : Emilé James, A. general Survey of post-war inflation, Inf. edited by D. C. Hague, op. cit., p. 9 ».

(2) Op. cit., p. 9.

الاسعار لا يمنع التضخم وانما يجعله غير متصل الحلقات(1) . على انه وان كانت الصورة الغالبة للتضخم المكبوت ان يكون نتيجة للتدخل الحكومي : الا ان هذا النوع من التضخم قد يظهر في حالات يتفق فيها المنتجون على عدم رفع الاسعار نتيجة للاجراء الاختياري الذي يتم من البائعين انفسهم ، وهي نادرة ، وتفضل الرقابة الحكومية على الاسعار الاسلوب الاختياري لكونها اكثر احكاما وعمومية(2) .

٢ ـ اختلاف القطاعات الاقتصادية :

يختلف التضخم الذي يحدث في قطاع الاستهلاك عند كينز عن التضخم الذي ينشأ في قطاع الاستثمار . ومن هنا فانه يقسم التضخم الى نوعين :

أ ـ **التضخم السلعي** Commodity inflation : وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستهلاك مما يؤدي الى شيوع ارباح قدرية Windfall profit في صناعات انتاج سلع الاستهلاك .

ب ـ **التضخم الرأسمالي** Capital inflation : وهو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار مما يؤدي الى شيوع ارباح قدرية في صناعات انتاج سلع الاستثمار .

ويجمع كينز بين نوعي التضخم في صناعات الاستهلاك والاستثمار بما اطلق عليه التضخم الربحي profit inflation وهو نوع من التضخم ينشأ بصفة عامة نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار مما يؤدي الى ظهور ارباح قدرية في كل من صناعات الاستهلاك وسلع الاستثمار ، وهذا النوع من التضخم يختلف عن التضخم الدخلي

---

(1) الا ان اسعارا معينة هي التي تم ضبطها فقط ، لان موانع الطلب تتجه الى اسواق اخرى حيث تكون ارتفاعات الاسعار مسموحا بها او حيث لا تكون الرقابة مطبقة بفاعلية ، نفس المرجع السابق ص ٢٠ .

(2) See : Thomas Wilson, Inflation, op. cit., pp. 82-89.

income inflation الذى يحدث اذا ارتفعت اجور الكفاية التى يحصل عليها العمال .

كما يشير كينز الى نوعين آخرين من التضخم : هما الكامل والجزئى . اما الاول فهو تضخم حقيقى . وهو يسود لو تحقق فى الاقتصاد حالة التوظف الكامل لجميع عوامل الانتاج بحيث تقدو مرونة عرض هذه العوامل صفرا ، فاذا زادت كمية النقود فان الاسعار تدفع الى الارتفاع بمعدل يتناسب تماما مع الزيادة فى كمية النقود . اما النوع الثانى ، فهو ذلك النوع الذى ينشأ فى الاقتصاد قبل وصوله الى نقطة التوظف الكامل ويقع غالبا فى فترات الانتعاش[1] .

٢ ـ حدة الضغط التضخمى :

ويميز فى هذا المجال بين نوعين من التضخم :

ا ـ **التضخم الجامح** Hyper inflation [2] : ويتمثل فى زيادة الاسعار زيادة كبيرة تستتبعها زيادة مماثلة فى الاجور مما يؤدى الى زيادة تكاليف الانتاج وخفض اربحية رجال الاعمال مما يحتم زيادة جديدة فى الاسعار فزيادة جديدة فى الاجور وهكذا[3] ، وتلاحق الزيادة فى الاجور كل زيادة فى مستوى الاسعار وتصيب النظام الاقتصادى لوثة من التضخم الجامح أو ما يسميه بعض الاقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم[4] Vicious circle of inflation ومما يزيد الطين بلة توسع السلطات النقدية فى اصدار نقود جديدة وكذلك ضعف الحكومات القائمة وعجزها عن الوقوف فى وجه التيار التضخمى .

---

(١) الاستاذ وهيب مسيحه ود. احمد نظمى عبد الحميد ، نظرية النقود والائتمان ـ ١٩٥٦ ص ١٥١ . وانظر د. فؤاد هاشم، المرجع السابق ص ٢١٩ ـ ٢٢١ .

(2) Or galloping inflation or runway inf.

(٣) د. محمد عبد العزيز عجمية ود. محمد محروس اسماعيل ـ التطور الاقتصادى ١٩٦٨ ص ١٦٤ .

(٤) راجع : د. حسين عمر ـ موسوعة المصطلحات الاقتصادية ص ٧١ و٧٢ .

فهذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة للتوسع غير الطبيعي في كمية النقود او نتيجة للتغير المستقل في التوقعات والزيادة اللاحقة في عرض النقود وكذلك للنقص غير الطبيعي في عرض السلع كحالات الحروب والاضطرابات السياسية ، وهذه العوامل تمهد السبيل لظهور لولب التضخم الجامح(١) Hyper - inflationary spiral .

والتضخم الجامح يعتبر اخطر انواع التضخم واشدها ضررا بالاقتصاد القومي ، اذ ترتفع فيه الاسعار بطريقة فلكية مذهلة فتتضاعف آلاف المرات الامر الذي يؤدي الى انعدام الثقة في النقود تماما ويدفع الافراد الى التخلص من الارصدة النقدية التي يحتفظون بها(٢) وترجع قطاعات الاقتصاد الى وسيلة المقايضة ورفض قبول الدفع بالنقود لفقدانها كل وظائفها باعتبارها وحدة للتحاسب ووسيطا للمبادلة ومستودعا للقيمة(٣) حيث تنخفض قيمتها عمليا الى الصفر .

وحدوث هذا النوع من التضخم وان كان يعتبر استثنائيا الا انه حدث في مناسبات مختلفة في عديد من الدول خلال هذا القرن ، حدث في اليونان عام ١٩٤٨ حيث ارتفعت الاسعار ٢٥٠٠٠ مرة عما كانت عليه في عام ١٩٣٩ ، كما ارتفعت الاسعار في نفس الفترة في اليابان ١١٠٠٠ مرة وفي ايطاليا ٦٠٠٠ مرة وفي فرنسا ٢٠٠٠ مرة ، وبالنسبة للتضخم في العملة فقد ارتفع الرقم القياسي لكمية النقود المتداولة في المدة نفسها في اليونان الى ١٣٠٠٠ وفي اليابان الى ٣٠٠٠ وفي ايطاليا

---

(1) R. J. Ball, Inflation and the theory of money. op. cit., p. 261

(٢) ارتفعت الاسعار اثناء التضخم الذريع في المانيا بعد الحرب الاولى ولغاية سنة ١٩٢٢ بدرجة اسرع من زيادة كمية النقود وذلك لاعتقاد الافراد بان قيمة النقود مستمر في الانخفاض ، لذا فانهم كانوا يحاولون التخلص منها مما ادى الى سرعة دوران النقود وفاق ارتفاع الاسعار زيادة كمية النقود وسرعة دورانها واصبح هناك عجز في كمية النقود ، على الرغم من ان آلات طبع النقود كانت تعمل طول الوقت . راجع : د. عجمية ود. محروس ، التطور الاقتصادي ، المرجع السابق ص١٦٨–١٧٠)

(٣) انتشر استعمال السجاير كنقود في المانيا بعد سنة ١٩٤٥ وفقد التعامل بالنقود آنذاك .. راجع : R. J. Ball, op. cit., p. 262)

الى ٤٠٩٠ وفى فرنسا الى ١٠٠٩ (١) بل وصل ارتفاع مستويات الاسعار فى المانيا وشرق اوربا فى منتصف العشرينات تقريبا ، الى ارقام فلكية(٢) ، فقد بلغ عدد مرات ارتفاع الاسعار بالمقارنة بأسعار ما قبل الحرب العالمية الاولى الى ١٤٠٠٠ مرة فى النمسا و ٢٣٠٠٠ فى المجر و ٢٥٠٠٠٠٠ فى بولندا و ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فى روسيا ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ فى المانيا(٣) .

على أنه غالبا ما تنتهى حالات التضخم هذه باصلاحات نقدية تعمل على ايقاف التعامل بالعملة القديمة واحلال عملة جديدة محلها(٤) واتخاذ اجراءات وتدابير تعيد الثقة الى العملة الوطنية وتحقق الاستقرار النقدى .

---

(١) د. فؤاد هاشم ، المرجع السابق ص ٢٠٨ .

(٢) . محمد عبد العزيز عجمية ود. محمد مخروس اسماعيل ، المرجع السابق ص ١٦٤ وفى بعض الدول وصل عدد المرات الى رقم يسبقه ٢٩ صفرا وراجع
F. Benham, op. cit., pp. 524/5.

(٣) انه من الصعب تصور ما يحدث فى التضخم الجامح ما لم يكن احد قد قاساه ، ففى التضخم الذى حدث فى المانيا سنة ١٩٢٢ فان ما كان يعتبر ثروة كبيرة قبل الحرب لا يمكنه الا شراء غذاء أيام بعد الحرب العالمية بثمانية اعوام ، ان الافراد الذين احيلوا الى المعاش يتحتم عليهم ان يعملوا والا جاعوا ان اجر الاسبوع الذى قد يكون كافيا يوم الاثنين لا يمكنه شراء رغيف يوم الجمعة الذى يليه . ان هناك قصصا تحكى كيف كان العمال يتدافعون من المصانع ومعهم اجورهم ليشتروا بها حاجياتهم قبل ان ترتفع الاسعار . عندما يحدث شيء من هذا القبيل فان الاجور تخضع بالطبع للمساومة كل يوم بل وقبل ان يبدأ العمل .. انظر H. Speight, Economics, The Science of Prices and Incomes, op. cit., pp. 421/2.

وراجع د. فؤاد شريف . المشكلة النقدية الطبعة الاولى ص ٨ . ويمكن الرجوع الى نماذج التضخم الجامح من الواقع التاريخى د. عبد العزيز عجمية ود. محمد مخروس اسماعيل المرجع السابق ص ١٦٤ — ١٧٦ .

(٤) تم فى المانيا استبدال الماركات الجديدة بماركات قديمة بواقع مارك جديد لكل مليون مليون مارك قديم وذلك فى اصلاح نوفمبر سنة ١٩٢٣ .

٤ ـ تغيرات العلاقات الاقتصادية الدولية(١) :

ويقسم التضخم وفقا لهذا المعيار الى تضخم مصدر وتضخم مستورد . ان هذا اللون من التضخم يظهر نتيجة للعلاقات بين الدول الصناعية الكبرى ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة والدول الاخرى ، ولا سيما الدول المتخلفة فاذا ظهر التضخم فى الدولة الاولى فلا سلطان للدول الثانية على هذه العلاقة ، لانها تظهر فى الطرف الاقوى فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولكن تتأثر به ، فى الوقت نفسه الدول الثانية ، وذلك لعدة اعتبارات منها :

١ ـ ما يتسم به واقع العلاقات الاقتصادية الدولية فى عالمنا المعاصر من تمتع الدولار الامريكى بميزة استثنائية نابعة من الدور الذى يلعبه كاحتياطى نقدى ، واذا حاولت دولة ما ، كما حدث فى فرنسا عام ١٩٦٨ ، تجنب ذلك بالعمل على زيادة رصيدها من الذهب ، فان هناك اعتبارات عديدة تحول دون نجاح هذه السياسة .

٢ ـ ما ينطوى عليه النظام النقدى العالمى السائد فى القرن العشرين من طبيعة خاصة ، ونعنى بها قاعدة «الصرف بالدولار» ، فبعد أن هجر العالم قاعدة الصرف بالذهب ؛ بعد الحرب العالمية الثانية ، اصبحت القاعدة النقدية التى تسير عليها معظم الدول ، فيما عدا الدول الاشتراكية ، هى قاعدة الدفع بالدولار ، بمعنى أن العنصر الاساسى فى احتياطيات هذه الدول اصبح مكونا من الدولارات .

وقد تم ذلك للظروف التى اتيحت للاقتصاد الامريكى فى ذلك الوقت واستفادته من هذه الاوضاع بزيادة نصيبه من صادرات العالم زيادة كبيرة فى الوقت الذى تجمع لديه نحو اربعة اخماس الذهب النقدى فى العالم .

---

(١) راجع فى هذا الموضوع مقالة د. اسماعيل صبرى عبد الله ، ظاهرة التضخم فى الستينات ، معهد الدراسات العربية ابريل ٧١ و L'inflation des années 60, Francois Perroux, Economique appliqué, Tome 24-1971 No. 3 pp. 354 - 371 .

في مثل هذه الظروف كان من الطبيعي ان يشـــتد الطلب على الدولار لكونه مرادفا للذهب ، ومن هنا اصبح الدولار العملة الاولى في العـالم واصبحت تتكون منهـا الاحتياطيات النقـدية لدى معظم الدول ، وعلى ذلك ، فانه يمـكن القول ، ان العالم تحـول ، خارج الكتلة الشرقية ، عمليا الى «قاعدة لدفع بالدولار» .

من كل ما تقدم يتضح لنا ان الدولار اصبح العنصر الاساسي في احتياطيات معظم الدول لمواجهـة مدفوعاتها الخارجية ولضـمان استقرار صرف عملتها ، بمعنى ان عملات هذه الدول تتحدد قيمتهـا بالنسبة الى الدولار ، اي ان نسبة من النقـود المصدرة في الـولايات المتحدة تغادرها ، بعد فترة معينة الى خزائن البنـوك المركزية في الخارج(١) وزيادة الاحتياطي النقدي من الدولارات لدى البنوك المركزية يحملها عادة على التوسع في الاصدار . وهـذا ما يسمى بتصـدير التضـخم(٢) .

٥ ـ مصـدر الضغط التضخمي :

قد لا يترتب التضخـم على حدوث فائض الطلب excess demand فحسب انمـا يمكن ان يحـدث ايضا في حالة ارتفـاع النفقات التي تؤدي الى زيـادة الاسعار نتيجة تغيرات مستقلة من جانب هـذه النفقات وهي تغيرات ليست تابعة للطـلب ، وبذلك يعـزو الادب الاقتصادي التضخم الى مصدرين :

الاول : هو جـذب الطلب Demand - pull الذي يـؤدي الى تضـخم الطلب demand inflation وترتفع فيه الاسعار لان هناك فائضا في الطلب سواء في سوق السلع او في سوق عوامل الانتاج ، ويفترض

---

(١) وقد ساعد على زيادة الحركة في هذا الاتجاه استمرار العجز في ميـزان المدفوعات الامريكي .

(٢) وتجدر الاشارة الى ان جـزء من فائض النقود يغادر الولايات المتحدة بعد أن يلعب دوره في ماكينة انفاق الاقتصاد الامريكي ، وهذا الجزء يدفع الى التوسع النقدي لدى الدول الاخرى .

فى هذه الحالة قابلية الاسعار للتغير flexible prices بحيث ترتفع مع الزيادة فى الطلب ، فالتضخم هنا هو ارتفاع الاسعار نتيجة افراط الطلب على السلع والخدمات . سواء كان الطلب ناتجا عن زيادة الانفاق الاستهلاكى او الاستثمارى او الحكومى[1] وذلك استجابة لظاهرة ديناميكية الاثمان[2] .

وفى الواقع ان معظم النظريات الموجودة حاليا عن التضخم هى نظريات عن تضخم مرجعه فائض الطلب[3] . ومعنى هذا ان هذه النظريات تعالج . صراحة او ضمنا، فائض الطلب على احدى السلع باعتباره السبب المباشر لتغيرات اثمان السلعة التى نبحثها . مما حدا البعض الى تسميته بالتضخم التقليدى . ولهذا فان الاختلافات بين معظم النظريات الحالية هى على اى حال اختلافات فى التفاصيل اكثر منها اختلافات فى الاساس[4].

الا ان التجربة قد اثبتت انه حتى اذا حقق اقتصاد ما حالة التوازن بالمفهوم النقدى Monetary sense . اى اذا تخلص من كل آثار فائض الطلب بحيث كان الطلب يساوى العرض عند الثمن الذى تحدد فعلا . فان الثمن قد يميل الى الارتفاع . اى ان هناك قوى غير قوى فائض الطلب تعمل على ايجاد التضخم . وهى ارتفاع

---

(١) د. أحمد عبده محمود ـ المرجع السابق ٥٦ و٥٧ .

(٢) لعل اكثر الفروض شيوعا فى نظريات التضخم هو ان تغيرات الاثمان يحكمها حالة الطلب والعرض فى الاسواق، فقد استخدم فالراس هذه الفروض فى ميدان الاقتصاد الجزئى (نظرية التوازن الجزئى) ونظرية التوازن العام ، ثم تم نقله الى الاقتصاد الكلى (او الاقتصاد التجميعى) على يد ويكسل فى نظريته المشهورة عن مستوى الاثمان وتحركاته (راجع : بنت هانسن ، التضخم فى البلاد الصغيرة ، ترجمة د. صلاح الدين العريق ، المرجع السابق ص ١٢ .

(٣) يلاحظ ان حالات فائض الطلب قد سادت العالم بعد الحرب العالمية الاخيرة مباشرة ، انظر : International Monetary cooperation 45/67, editd by Roy Harrod, p. 165.

(4) Bent Hansen, Inflation probelms in small countries, op. cit., pp. 2-12.

النفقات ، ومن هنا يميز بين تضخم الطلب وتضخم النفقة حيث يفسر النوع الثاني كل انواع التضخم التي لا يكون مرجعها فائض الطلب.

والثاني : هو دفع النفقة Cost - Push الذى يؤدى الى تضخم النفقة cost - inflation او التضخم الذاتي .autonomous inf.

وفى هذا المصدر من مصادر التضخم ترتفع الاسعار نتيجة لزيادة نفقات الانتاج وبصفة خاصة زيادة الاجور وبعبارة اخرى، فان التضخم يكون هنا نتيجة لزيادة اسعار عوامل الانتاج ، وليس لان الطلب المشتق derived demand على خدماتها قد ارتفع ، ولكن لان اسعار الحصول عليها هو الذى ارتفع ، وهذا ما يجب ان يكون عليه مناط التفرقة بين كل من تضخم الطلب وتضخم النفقة[1] .

ويرتبط تضخم النفقة عادة بالظواهر الآتية :

١ ـ ارتفاع اسعار الواردات: فاذا كانت الواردات تمثل نسبة كبيرة من الانتاج المحلى سواء كانت فى شكل سلع تامة الصنع او مواد اولية او سلع وسيطة ـ فان ارتفاع اسعارها يؤدى الى ارتفاع تكاليف الانتاج وهو ما يعكس ارتفاعا فى الاسعار .

٢ ـ ارتفاع هوامش الارباح : ونقصد به ارتفاع حجم الارباح المحتجزة بواسطة ارباب الاعمال بمالا يتناسب مع الزيادة فى الكفاية الانتاجية ، وخاصة اذا كانت السلع فى وضع الاحتكار وكانت سلعا اساسية ، فحين يعمد رجال الاعمال الى اضافة هوامش ربح اكبر الى النفقات فان الاسعار ترتفع تبعا لذلك[2] .

٣ ـ زيادة اسعار مستلزمات الانتاج : كما قد يكون ارتفاع النفقات ناشئا عن نقص المحاصيل الزراعية التى تدخل فى الانتاج

---

(1) Thomas Wilson, Inflation, op. cit., p. 253/4.

(2) Op. cit., p. 107.

الصناعى(١) او ارتفاع اسعار المواد الاولية(٢) او نقلها او التأمين عليها او لارتفاع تكلفة رؤوس الاموال او لارتفاع نفقات الصيانة بسبب تعقد الالات المستخدمة حديثا بالاضافة الى ان اسعار الالات الحديثة مرتفعة نسبيا وتستهلك اقتصاديا بسرعة(٣) مما يؤدى الى رفع نفقة استهلاكها ولذا يجب ان ترفع اثمان منتجاتها ليتسنى للمشروع تعويض تكاليفها(٤) .

٤ ـ قيام الاحتكارات برفع الاسعار: قد تقوم احتكارات الاعمال business monopolies برفع الاسعار وذلك فى مواجهة احتكارات العمال وهو مايسمى بتضخم الاسعار المدارة administered price inf. ، ولكن يلاحظ انه فى العالم الحديث، وخصوصا الغربى ، تعتبر احتكارات الاعمال اقل قوة من احتكارات العمال(٥) .

ومن جهة اخرى فان التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد قد تؤدى الى تضخم النفقة نتيجة لقيام المنشآت بزيادة اسعارها لان هناك زيادة نسبية فى الطلب على انتاج مجموعة معينة من الصناعات وقد تؤدى الى زيادة النفقات اما اذا لم ترد النفقات فاننا لا نكون بصدد عملية تضخمية تراكمية(٦) .

٥ ـ زيادة الاجور : وتعتبر الصورة الغالبة لتضخم النفقة ، اذ ان الاجور تمثل الجانب الاكبر من النفقة ، فعندما تبدأ احدى نقابات او اتحادات العمال Labour unions فى صناعة ما حركة

---

(١) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٩٩ حاشية .

(٢) وخاصة ان كثيرا من البلاد المتخلفة المنتجة لهذه المواد والمصدرة لها قد تحررت جزئيا سياسيا واقتصاديا، وبدات تطالب باسعار عادلة لمنتجاتها .

(٣) اى ان عمرها الانتاجى والوظيفى نسبيا نتيجة التغيرات والاختراعات الفنية السريعة .

(٤) د. مصطفى رشدى ، المرجع السابق ص ٦٥ .

(5) Gottfried Haberler, Inflation, edited by D. C Hague, op cit., pp. 27-31.

(6) Thomas Wilson Op. cit , p. 105.

المطالبة برفع الاجور لمجرد تمتعها بمركز احتكارى فى سوق العمل حتى وان لم يوجد فائض فى الطلب على هذا النوع من العمل ؛ فان العمال قد ينجحون فى مطالباتهم نظرا لوضعهم لاحتكارى وقوة ضغطهم المنظم من ناحية ونظرا لاعتقاد المنتجين انهم يستطيعون ان يحملوا المستهلك عبء الزيادة فى الاجور عن طريق رفع الاسعار لان السوق يتضمن طلبا قويا من ناحية اخرى . فاذا تصورنا ان هناك فكرة ثابتة بين اتحادات العمال . خلال فترة معينة . عما يمكن ان يعتبر فروقا اجرية مقبولة بين عمل وآخر . ثم حدث ان اختلفت هذه الفروق الاجرية نتيجة لنجاح احدى نقابات العمال فى صناعة ما فى رفع أجور عمالها . فان ذلك يؤدى فى الغالب الى مطالبة النقابات الاخرى برفع الاجور . وسوف تحدث هذه المطالبة مهما كانت حالة الطلب والعرض بالنسبة لعمال الذين تغير وضع اجرهم النسبى[1] .

ولما كانت نقابات العمال فى الوقت الراهن . وعلى الاخص فى الدول الراسمالية المتقدمة . فى وضع قوى . فانها غالبا ما تنجح فى تحقيق جانب كبير من مطالبها ؛ ومن هنا تبدا موجات ارتفاع الاجور تستشرى فى فروع الصناعات المختلفة . وما ان يحاول المنتجون بعد ذلك اضافة الزيادات التى طرأت على الاجور الى أسعار منتجاتهم . فيرتفع المستوى العام للاسعار . حتى يدرك العمال ان ارتفاع الاسعار قد التهم ما حصلوا عليه من مزايا[2] فيبداون من جديد

---

(1) ولبيان العلاقة بين ارتفاع الاجور والاسعار نورد المثال التالى الذى أوضحته بعض الدراسات التى اجرتها الامم المتحدة فى هذا الصدد فى المدة من عام ٥٠ الى عام ١٩٥٦ :

	الزيادة فى الاسعار	الزيادة فى الاجور
الولايات المتحدة	١٧ ٪	١٩ ٪
المملكة المتحدة	٤٣ ٪	٤٤ ٪
كندا	٢٦ ٪	٢٨ ٪

« Economic Bulletin, National Bank of Egypt Vol. 12 No, 2 p. 82/3 »

(2) فتؤدى زيادة الاجور الى ارتفاع فى تكاليف الانتاج والاسعار وبهذا تضيع الميزة الاولية التى حصل عليها العمال فى شكل اضافة الى اجورهم النقدية ـ اى ستبقى الاجور الحقيقية كما هى (راجع د. محمد يحيى عويس ـ الاقتصاد الكينزى ـ ١٩٦٦ ص ١٤٣) .

فى المطالبة برفع اجورهم ، وهكذا تنسع الدوائر الخبيثة او الدورة التجميعية Vicious circle للتضخم ، ويتبلور الموقف فى وجود تسابق رهيب بين ارتفاع الاجور والاسعار(١) .

والواقع ان موضوع دفع الاجر Wage push يكمن ، وعلى النحو الذى تطور على يد كتاب مثل S. H. Slichter فى انه بدول كثيرة اصبحت الاتحادات او النقابات العمالية تعتبر المحرك الاول لظاهرة تعتبر من اكبر الظواهر الاقتصادية وضوحا وهى ظاهرة الحركة التراكمية للاجور . كما اصبحت هذه الاتحادات او النقابات قوية الى درجة تمكنها من الحصول على زيادات فى الاجور وحجتها فى ذلك ان هناك زيادة فى انتاجية العمال . ومع ذلك فهى تطالب بالزيادة فى الاجور حتى ولو لم تكن هناك زيادة فى الانتاجية(٢) يشجعها فى ذلك قوة الطلب(٣) Strength of demand.

ولا يعنى ذلك ان كل زيادة فى الاجور تعتبر تضخمية . ففى احوال كثيرة لا يترتب على زيادات الاجور فى قطاع ما رفع اسعار منتجات هذا القطاع . ولكن تصبح هذه الزيادات فى الاجور تضخمية فى حالة واحدة هى حالة ما اذا زادت هذه الاجور عن الزيادة الكلية فى الانتاجية(٤) .

وعلى هذا النحو . فاذا ارتفع مستوى الاجر Wage level بمعدل يفوق الارتفاع فى الانتاجية الكلية over-all productivity ، فان الاسعار

---

(١) وبديهى ان ارتفاع الاسعار هنا لا يكون نتيجة لزيادة فى الانتاجية .

(٢) ففى دراسة اجراها دى جوفينيل على الاقتصاد الامريكى ، يتضح منها ان هناك زيادة سنوية نسبة ثمانية فى الاجور راجع : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ـ المجلد العاشر ، العدد الثالث ١٩٥٧ ص ٢٧٢ .

(٣) وقد لوحظ بصفة عامة انه منذ الحرب العالمية الثانية فان الزيادة فى الاجور دائما تفوق الزيادة فى الانتاجية راجع : Thomas Wilson, Inflation, op. cit., p. 253/4.

(4) Gottfried Haberler, Internal factors causing and propagating inflation. See : Inflation, edited by D C. Hage, op. cit., p. 19.

فى هذه الحالة ينبغى ان ترتفع نظرا لسبق الزيادة فى الاجور الزيادة فى الانتاجية. وتكون السلطات بين امرين كلاهما حرج ، اما ان تترك الاسعار للعنان واما ان تتدخل فى الاقتصاد لكبح الاسعار وتكون النتيجة التى لامفر منها ان يتضمن هذا الاقتصاد نسبة من البطالة ، وعند بعض المستويات سيكون ضغط البطالة قويا ليمنع اى ارتفاع آخر فى الاجور(١) .

وهكذا نجد انفسنا ، طبقا لنظرية دفع النفقة cost - push theory امام وضعين علينا ان نختار ايهما ، فاما ان نترك الاسعار ترتفع او نسمح بنسبة من البطالة فى الاقتصاد .. وللاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ، فان كبار الكتاب وعلى راسهم Slichter يقررون انه افضل للمجتمع ان يتضمن اقتصاده قليلا من التضخم من ان يسوده قليل من البطالة(٢) .

هذه هى ، بايجاز ، صور تضخم دفع النفقة ، ويطلق البعض على هذا النوع من التضخم اسم التضخم الزاحف creeping inflation ويعرفونه بانه ذلك الجزء من ارتفاع الاسعار الذى ينشأ من اطراد ارتفاع الاجور بنسبة اعلى من معدل الزيادة فى الانتاجية او ما يعنى به تضخم النفقة .

والتضخم الزاحف هو تضخم يقترن بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادى وهو تدريجى وبطىء ومعتدل لا يحدث ارتفاعات متفاقمة فى الاسعار ، وانما ترتفع هذه الاسعار بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت persistent خلال فترة طويلة نسبيا اى يكون الارتفاع مستمرا ولكن لا يكون سريعا سرعة تفقد الثقة فى العملة(٣) ؛ ومع ذلك فمما لا شك فيه ان وجود هذا النوع من التضخم يعتبر تهديدا دائما للاستقرار .

---

(1) Op. cit., pp. 23/24.

(2) Op. cit., pp. 23/4. and see also R.J. Ball, op. cit., p. 78.

(3) See: A J. Hagger, The theory of inflation, Tasmania 1963 - 3

من العرض السابق يلاحظ ان حالات تضخم النفقة تظهر بصفة خاصة في المجتمعات الرأسمالية حيث تسيطر الاتحادات العمالية على سياسة الاجور وحيث يتمكن راس المال الخاص من التدخل في تحديد مستويات الاسعار واحتكار تحديد الربح الامر الذى يحمل المستهلك في النهاية عبء التضخم. اما في البلاد الاشتراكية والبلاد الآخذة في النمو فان هذا النوع من التضخم يكون اقل حدوثا من تضخم الطلب .

لقد اوضحنا فيما سبق تضخم الطلب وتضخم النفقة باعتبارهما مصدرى التضخم ، ولكن قد يثور تساؤل ، **هل تكون زيادة النفقة مستقلة حقيقية ، وتباشر اثرها على الاسعار ذاتيا اى دون ان تكون مصحوبة بفائض طلب** ؟ او بمعنى آخر هل تكون الزيادة في الاسعار نتيجة لزيادة النفقة وحدها دون ان يصاحبها خلق دخول نقدية وطلب حقيقى ؟

ان القائلين بتضخم النفقة يؤكدون الصفة الاستقلالية لهذا النوع باعتباره «يمول» نفسه ذاتيا ـ Self - financing بمعنى انه اذا كان الطلب الكلى والعرض الكلى للسلع معبرا عنها بالنقود in money terms متساويين فان ميكانيكية تضخم النفقة تتمثل في ان ارتفاع الاجور التى تعمل بدورها على رفع قيمة الانتاج ، تعمل ايضا على رفع مستوى الدخل النقدى وتخلق طلبا له ، اى ان الزيادة الحقيقية في النفقة وبصفة خاصة الاجور تؤكد آليا ان حجم الانتاج سيتم شراؤه باعلى الاسعار ، وبذلك فان «التمويل الذاتى» لتضخم النفقة يتوقف على وضع خاص بالوسيط النقدى monetary environment بافتراض ان عرض النقود والائتمان يكون مرنا بدرجة تسمح بالتوسع في الانفاق الكلى ويؤدى الى زيادة في النفقة والاسعار[1] cost - price increases.

---

(1) R. J. Ball, Inflation and the theory of money, op. cit., pp. 264/5.

ومعلوم أن التضخم عمل معقد(١) ، لان زيادة الانفاق وزيادة النفقات امران يقترن بعضهما بالبعض الآخر اقترانا وثيقا بحيث يبدو عدم امكان اقامة حدود فاصلة بينهما ، اذ ان كل اشكال التضخم تتميز بملامح عامة ، والتمييز الصحيح بين نوعى التضخم يكون بالرجوع ـ كما يقرر بعض الكتاب الى القوى الاولية intiating force المسئولة عن التضخم .

وقد اثبتت التجربة الاقتصادية ان كلا من دفع النفقة وجذب الطلب لا يؤثر احدهما بمفرده على الاسعار وانما تتفاعل التاثيرات فيما بينهما ، فانه من الضرورى التسليم بأن درجة استجابة تضخم النفقة تتاثر بدرجة ضغط الطلب ، اى ان التضخم لا يصل الى سوق العمل (تضخم النفقة) الا بعد وصوله الى سوق السلع (تضخم الطلب) وغالبا ما يرفع البائعون الاسعار لزيادة الطلب وبعد ذلك فقط تطلب نقابات العمال رفع الاجور نتيجة لرفع الاسعار(٢) .

كذلك فانه من الثابت ان الارباح يمكن ان تتزايد عندما يكون الطلب مرتفعا ، ومن المعروف ان النقابات العمالية يمكنها ان تحصل على زيادات فى الاجور عندما يكون الطلب مرتفعا(٣) وأن ضغوط النفقة لا يمكن ان تكون مؤثرة ما لم يكن هناك فائض فى الطلب الكلى فى الاقتصاد كما ان الطلب المنخفض قد يزيد المقاومة ضد تضخم النفقة .

---

(1) See : Thomas Wilson, Inflation, op. cit., p. 91.

(٢) د. حسين فهمى ، الازمات النقدية فى البلاد الراسمالية ، ١٩٧٠ ص ٢٦ .

(3) J. C Dow, Internal factors causing and propagating inflation. See ; Inflation, edited by D. C. Hague, op. cit., p. 45, and see also Thomas Wilson, op. cit., p. 60.

واذا كان الامــر كذلك فان التمييــز بين تضخمى الطـلب والنفقة(١) يكون ذا اهميـــة قليلة ويمكن القضاء على ابهما عن طريق القضاء على فائض الطلب(٢) .

ونحن لا نوافق على التفـرقة بين تضخم الطلب وتضـخم النفقة التى تجعلهما مستقلين تماما ، اذ ان زيادة النفقة لايمكنها ان تباشر اثرها على الاسعار بصفة مستقلة وذاتيا دون ان تكون مصحوبة بفائض طلب، اى ان الارتفاع فى النفقة لا يستطيع بمفـرده أن يؤدى الى التضخم الذاتى proper inflation على النحو الذى سبق ان اشرنا اليه فى تعريف التضـخم(٣) بأنه «حـركة الاسعار التى تتصف بالدوام الذاتى» ذلك انه لكى تبدأ مثل هذه الحركة، فان الارتفاع الاساسى للاسـعار initial price rise يجب ان يؤدى الى خلـق دخول نقدية ، وهـذه الاخيرة يجب ان تؤدى الى خلق طلب فعـلى actual demand اى ان الحركة يمكنهـا ان تبدأ فقط اذا صاحب تضخم النفقـة تضخم فى الطـلب ، اى انه لا يوجـد فى الواقـع تضخم نفقـة محض a pure cost - inflation وعلى ذلـك فانه فى الغالب يكون تضـخم النفقة مصحوبا بتضخم طلب(٤) .

---

(١) هنالك عدة آراء ابديت للتفرقة بين تضخم الطلب وتضخم النفقة وذلك لمعرفة ما اذا كان التضخم الذى يوجد فى الاقتصاد تضخم طلب ام تضخم نفقـة ، فيتجه رأى الى وجوب الركون الى البحث من الاسباب الاوليـة لزيادة الاسعار ويتجه رأى آخر «Holzman» الى اعتبار التضخم تضخم نفقة اذا كانت الزيادة فى الاجور هى المسئولة عن زيادة الاسعار والا فالحالة تكون تضخم طلب ويتجـه رأى ثالث «Phillip» الى وجوب استخدام فـكرة الفروض المتعلقة بتحديد المستوى العام لمعدل الاجور النقدية، وقد وجهت الى هذه الاراء بعض اوجه من النقد نحيل بصددها الى A. J. Hagger .op. cit., pp. 127 - 131

(2) J. C. Dow, op cit., p. 46.

(٣) انظر ما تقدم ص ١٩ .

(4) Emilé James, Inflation edited by D. C. Hague, op. cit., pp. 13, 14.

هذه هي انواع التضـــخم في الاقتصاديات الراسمالية(١) ، فهل تماثل هذه الانواع حالات التضخم التي تنشأ في الاقتصاديات المتخلفة؟

فيما يختص بانـواع التضـخم التي تتواجـــد في **الاقتصـــاديات المتخلفة** فانه يلاحظ انه يمـــكن ان تظهر هذه الانواع فيها متى توافرت اسبابها مع ملاحظة نقطتين :

---

(١) هذا ويلاحظ أنه يمكن تقسيم انواع التضخم التي تظهر في الاقتصاد الاشتراكي وفقا للمعيارين الآتيين : (١) حدة الضغط التضخمي ، وفي هذا المجال فان الكتـــاب يميزون بين نوعين من التضخم ، التضخم المبـدئي أو الاولي **Primary inflation** والتضخم الكامل **Full inflation** ويحدث النوع الاول عندما تكون الفجوة التضخمية اصغر من قيمة المخـــزون السلعي بينما يحدث النوع الثاني عندما تكون هذه الفجوة مساوية أو أكبر من قيمة هذا المخزون . (٢) طبيعة الاسواق ، وتميز بين نوعين من التضخم بحسب الاسـواق التي يظهر فيها كل نوع ، الاول هو تضخم الارصدة النقدية **Inf. of cash money** ويظهـــر في سوق السلع الاستهلاكية ، والثاني وهو تضخم النقود المصرفية **Inf. of bank money** ويظهر في سوق السلع الراسمالية .

ومن المعلوم ان حجم وطبيعة التغيرات في الفجوات التضخمية والانكماشية يقـاس في الاقتصـــاديات الاشتراكية عن طـــريق التغيرات في المخزون السلعي . فمن المعروف ان المشروعات وهي بسبيل قيامها بعمليات التخطيط لا تصل الى درجة الكمال ، لذلك فهي تحتفظ بالمخزون السلعي لتلافي الآثار التي قد تنجم عن بعض اخطـــاء التخطيط والتغيرات في الخطط الموضـوعة ، وكذلك التغيرات في الطلب الموســـمي ، ولمواجهة التغيرات التي قد تحدث في الدخول النقدية في المستقبل ، فاذا زاد المخزون السلعي في فترة زمنية معينة اكثر من المستوى المعتاد دل هذا على ان الاقتصاد يتضمن فجـــوة انكماشية ، واذا قل عن المستوى المعتاد دل على وجود فجوة تضخمية . هذه هي انواع التضـــخم التي قد تظهر في الاقتصـــاديات الاشتراكية ، وهنا قد يثور تســاؤل ، هل يظهر تضخم نفقة في هذه الاقتصـاديات ؟ . من المعروف أنه اذا ارتفعت الاسعار في حين تظل الاجور على حالها اي تنخفض القيمـــة الحقيقية لدخل العامل ، فانه يكون هنـــاك اتجاه طبيعي – في النظـــام الراسمالي – للمطالبة برفع الاجـور عن طريق الأتحادات العمالية ، ولكن وضـــع هذه الاتحادات في الانظمة الاشتراكية يختلف عنهـــا في الانظمة الراسمالية ، ذلك ان الاتحادات العمالية في ظـــل الانظمة الاولى تـــكون تحت سيطرة الدولـــة .

ويقرر خبراء الامم المتحـدة أن لولب الاجر/السعر **Price Wage Spiral** لا يمكن أن يوجد في الاقتصاديات المخططة مركزيا ، حيث لا تـستطيع الاتحادات العماليـــة أن تخلق اجورا تضخمية **Inflationary Wages** بالتهـــديد بالاضراب ، ومع ذلك فانـــه يلاحظ انه اذا زادت نفقـات المعيشة زيادة جوهـــرية ، فانه يترتب على ذلك وجـــود «ضغوط من اجل زيادة الاجـور» ، فاذا لم تمنح هذه الزيادة في الاجـور ، فان العمال قد يتراخـــون **Restive** وبذلك تتأثر الانتاجية ، ومن هنـــا تجد الدولة ذريعة لزيادة الاجور عن المخطط لها اصـــلا فتعمل على زيادة الدخـــول ، الامـــر الذي يولد ضغوطا تضخمية جـــديدة ، ومن ثم فـــان لولب الاجـــر/السعر قد ينشـــأ ولكن من المسلم به ان هذا اللولب يكون اقل ضراوة من ذلك الذي ينشـــأ في الدول الراسمالية

النقطة الاولى ـ ان غالبيـــة التضخم فى الدول المتخلفة ، منظورا اليه من ناحية مصدره ، هو تضخم طــلب بعكس الحـــــال فى الدول الراسمالية . ذلك ان غالبيته يكون تضخم نفقــة ، على النحـــو الذى اوضحناه من قبل .

النقطة الثانية ـ ان هذه الدول تتميز بنوع خاص من التضخم هو **التضخم الهيكلى**(١) الذى يظهـر فى الاقتصاديات المتخلفة فى شـكل ضغط شـديد على الاسعار بسبب الاختناقات المادية فى الانتاج .

وهذا النـــــوع من التضخم يصيب الدول المتخلفة حيث يتصف جهازها الانتـــاجى بعدم المـرونة لاعتبارات تتعلق بالهيكل الاقتصادى نفسه . وذلك على النحـــو الذى سيتضح لنـــا تفصيلا فى الفصـــل الثـــالث .

(*) ويمكن أن نخلص من دراسة أنواع التضـــخم فى الاقتصاديات الاشـــتراكية بالملاحظات الثلاث الآتية : (١) أن الفـــرق الجوهرى بين التضخم فى الدول الراسمالية والتضخم فى الدول الاشتراكية يتمثل فى الصورة التى يعبر بها التضخم عن نفسه . وإن كانت طبيعة القوى التضخمية واحدة فى هذه الدول وبينما يعبر التضخم فى الدول الراسمالية عن نفسه فى شكل ارتفـــاع متواصل فى الاسعار . نجد أن التضخم فى الدول الاشتراكية يعبر عن نفسه فى شكل [illegible] فى [illegible] .

(٢) أن تقسيم أنواع التضخم انما هو تقسيم مصطنع ذلك أن الانواع المختلفة من التضخم ليست مستقلة بعضها عن البعض الآخر . فالتضخم فى النقـــود المصرفية قد يؤدى الى حدوث تضخم فى الارصدة النقدية، كما أن هذه الاخيرة تضم مراحـل التضخم المدنى والكامل .

(٣) ان الاقتصـــاديات الاشتراكيـــة لا تستخدم التضخم كوسيلة للتمويل اذ ان سيطرة جهاز التخطيط على مختلف الموارد الاقتصادية يجعل اعتماد هذه الاقتصاديات على التضخم كأداة لاحداث التراكم الراسمالى بها امرا بعيد الاحتمال

« See : Bronislaw Oyrzanowski, Hague, op. cit., p. 332 » .

*

(١) يرى بعض الكتاب أن النظام الرأسمالى يتضمن نوعـــين من التضخم همـــا التضخم العادى والتضخم الهيكلى ، والنوع الاخير هو الذى يرتبط بمكونات الاقتصـــاد الراسمالى وبالقـــوانين المسيرة للنشـــاط الاقتصـــادى فى ظل هذا النظـــام . فمن الملاحظ ان التضخم يمثل حالة مزمنـــة فى كافة الاقتصاديات الراسمالية منذ نهـــاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، ومن غير المتوقع أن تنتهى هذه الموجة التضخمية فى المدة القادمـــة . وكل محـــاولات السلطات النقدية فى تلك الاقتصاديات ، لتحقيق ما اســـمه خطط تثبيت العملة والاجـــور والاسعار ، لم تحقق اهدافها .

ومن امثلة التضخم الهيكلى فى الاقتصا د الراسمالى ما يتعلق منها بشكل المشروعات المكونة للوحدات الاقتصادية الانتاجية التى تتخذ اشكالا شبه احتكارية تعمل على تحديد اسعارها بطريقـــة متناسقة لتحقيـــق اقصى قـــدر من الارباح مما يؤدى الى ارتفـــاع الاسعار باستمرار (انظر د. مصطفى رشدى ، المرجع السابق ص ٦٥ ـ ٦٦) .

الفصل الثاني

تفسير التضخم واسبابه

يسوق لنا الفكر الاقتصادي ظاهرة تاريخية . وهي ان التضخم قد صاحب امرين - **الاول** ، الحرب والتسليح وما يتخلف عنهما من آثار ، **والثاني** ، محاولة بعض الدول تنفيذ مشروعات انمائية تتعدى امكانياتها الاقتصادية ، ففي الحالتين يتحقق ذلك الاختلال بين التيار النقدي والتيار السلعي .

اما **الحرب والتسليح** . فكلاهما يعمل على زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة تقضي بها ظروف الحرب وتفرضها ظروف التسليح ، والاعتبارات المحيطة بهما لها اولوية على كل ما عداها لان سلامة البلاد وامنها والدفاع عنها تجب عند المفاضلة والاختيار غيرها الاعتبارات ، مهما كانت . ومعروف انه من أهم خصائص الدفاع والتسليح انهما يمثلان من حيث طلبهما على الموارد الانتاجية بالوعة لا قرار لها ، وتوجه الدولة الجهاز الانتاجي بالانفاق عن سعة وهذا الانفاق انما يتخذ مورده من القروض التي تلتمسها الدولة عادة من النظام المصرفي ، ولا سيما البنك المركزي . كما تلتمسها من الاموال التي يدخرها الافراد من دخولهم فاذا اقترضت الدولة لتنفق لاعداد معدات الدفاع فانما تبث في الجهاز الاقتصادي كله قوة شرائية جديدة، ومعنى هذا انها تخلق دخولا جديدة ، وبسبب استيلاء الدولة على جانب كبير من سلع الاستهلاك ، أي انقاص كمية السلع المدنية ، فان اتجاه الاسعار يكون الى الارتفاع(١) .

---

(١) واذا انتهت الحرب ، فان ثمة قوة شرائية طاغية جبارة يكون قد خلفها تمويل الحرب تطارد قلة من السلع المنتجة وان الطلب الفعال من جانب الاستهلاك المدني ، الذي ظل طويلا مقيدا مكبوتا ، قد خرج من عقاله ليشيع موجة عاتية من التضخم الجامح ، ولهذا فقد تعمد الدولة الى قلب صفحة جديدة من حياتها النقدية تعيد الامور الى نصابها (راجع - الاستاذ وهيب مسيحة ، مشكلة الغلاء ، المرجع السابق ص ١٠ - ١٢ وانظر د. حسين عمر - الرخاء بدون تضخم ص ٥٢ و Henry Hazlitt, op. cit., p. 76.

كذلك فان من أهم العوامل الاخرى التى تدعو الى ظهور التضخم ، قيام البلاد بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية(١) لاستغلال كافة امكانياتها ، اذ ان مثل هذه التنمية تقتضى انفاقا على أوسع نطاق ممكن من القطاعين العام والخاص ، وموارد هذا الانفاق انما تتكون مرة اخرى من الائتمان المصرفى ومن القروض التى تعقدها الدولة فى سوق النقود وفى سوق المال . وكل انفاق يولد دخلا ، وكل دخل جديد يظهر يؤدى الى مزيد من الانفاق ، فاذا لم يكن فى ميسور الجهاز الانتاجى أن يستجيب بسرعة للزيادة فى الطلب فانه لا بد وان يظهر – بفصل ديناميكية عملية التنمية – لون من التضخم يصاحب التنمية الاقتصادية(٢) .

على ان التضخم اصبح ظاهرة عالمية شملت البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء فى وقت الحرب ووقت السلم على الرغم من تباين النظم الاقتصادية المختلفة لهذه البلاد واختلاف الظروف التى تمر بها . فما هو تفسير التضخم وما هى اسبابه ؟

ان هذا الفصل سيتولى الاجابة على هذا السؤال من خلال افكار المدارس الاقتصادية التى عنيت بالتحليل النقدي ، ففى مجال هذه الظاهرة سادت النظرية الكمية للنقود فى الفكر الاقتصادى ردحا طويلا من الزمن ، الى ان جاءت نظرية الدخل القومى على يد كينز ومدرسته فى اعقاب الكساد العالمى الكبير فى الثلاثينات بادوات جديدة فى التحليل وحلت محلها بعد ان كشفت عدم صحتها او عدم كفايتها ، وظهرت بعدها الاتجاهات المعاصرة فى الفكر الاقتصادى ،

---

(١) ذكر والت ويتمان روستو فى نظر يته عن مراحل النمو فى فترة الانطلاق « take off » (التى ينمو بعدها الاقتصادنموا ذاتيا سريعا) ان هذه الفترة عادة ما تكون مقترنة بموجات تضخمية حيث أن التكوين الراسمالى الضخم الذى يحدث خلال هذه الفترة عادة ما يصحبه تضخم سعرى (راجع ما تقدم ص ١٠) .

(٢) الاستاذ وهيب مسيحة ، المرجع السابق ص ١٢ و١٣ وانظر ايضا لنفس المؤلف علاقة السياسة الانمائية بالتضخم ص ١٦ .

وتناولت التحليل النقـــدى بافكار مستحدثة . ثم ظهرت فى الكتـــابات الحديثة افكار الكاتبين جيرلى وشو .

ومن هنا فانا نقســم الدراسة فى هذا الفصل الى اربعة مباحث .

الاول يدرس التضـــخم والنظرية النقدية الكلاسيكية .

الثانى يبحث التضـــخم والنظريه النقديه الحديثه .

الثالث يتناول الاتجاهات المعاصرة فى تفسير التضخم .

الرابع يعرض لتحليل جيرلى وشو وعلاقته بالتضخم .

المبحث الاول

التضخم والنظرية النقدية الكلاسيكية

عنيت النظرية الكلاسيكية او التقليدية بصفة عامة بدراسة الانجاهات العامة لاحوال النشاط الاقتصادى وما يصاحبها من مشاكل فى الاجل الطويل وتركزت اهتماماتها فى دراسة واكتشاف اسباب نمو الاقتصاد القومى والعملية التى يتم بها هذا النمو فى الاجل الطويل . وكان الكلاسيك لا يؤمنون بامكان تمويل التنمية من غير الفائض الاقتصادى الذى يتكون لدى رجال الاعمال . وانصب تحليلهم لعملية النمو على دراسة تطور العلاقة بين الاجور والارباح والريع باعتبار ان تطور هذه الانصبة يؤثر فى التنمية الاقتصادية تاثيرا كبيرا . ومن هنا كانت المشكلة الاساسية التى يدور حولها التحليل الاقتصادى الكلاسيكى هى مشكلة التوزيع . وعلى الاخص مشكلة الريع نظرا لصلتها بمشكلة السكان التى كانت من امهات المشاكل التى اهتم بها الكلاسيك ولا سيما مالتس .

فى ظل هذه الظروف لم يكن التضخم من المشاكل الاساسية التى اهتم بها التحليل الكلاسيكى ؛ حيث انه من الثابت ان الاسعار خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر ، وهى فترة انطلاق معظم الاقتصاديات الراسمالية لم تشكل ارتفاعات محسوسة يعتد بها ، وبالتالى لم تعان معظم هذه الاقتصاديات من مشاكل التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادى(١) .

وكانت النظرية الكمية للنقود هى النظرية المعتمدة من قبل الاقتصاديين الكلاسيك فى المجال النقدى حيث كانت تتصدى لتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للاسعار ، وهى ابسط النظريات فى

---

(١) راجع رمزى زكى ، المرجع السابق ص ١٠ .

تفسير التضخم ، وقد كان من المعتقد ان كمية النقود ذات علاقة وثيقة بالتضخم وان الزيادة فى كمية النقود هى السبب فيه ، ذلك لان حالات التضخم الكبيرة التى حدثت عبر التاريخ كانت مصحوبة بزيادة فى كمية النقود . فالتضخم ينتج وفقا لهذه النظرية عن الافراط فى عرض النقود الذى يولد افراطا فى الطلب مما يترتب عليه ارتفاع فى الاسعار ، اى انه حالة من حالات عدم التوازن بين العرض والطلب النقديين ولذا فانه يسمى بالتضخم النقدى(١) .

فاذا ازداد عرض النقود بالنسبة الى الطلب عليها انخفضت قيمتها وبعبارة اخرى لارتفع مستوى الاسعار ، واذا زاد الطلب على النقود بالنسبة الى عرضها ارتفعت قيمتها ، وبعبارة اخرى انخفض مستوى الاسعار(٢) .

وتعرض النظرية التقليدية النقدية فى صورتين(٣) ، **الاولى** : وهى صورة المعادلات التى صاغها ارفنج فيشر Irving fisher وقد وجهت اهتمامها ناحية عرض النقود . **والثانية** : وهى صورة الارصدة النقدية التى قدمها الفريد مارشال Alfred Marshal ثم بيجو Pigou وتسمى ايضا بمدرسة كامبردج واهتمت بالطلب على النقود سواء عند اكتنازها او عند انفاقها . وسنتناولهما هنا بشىء من التبسيط الشديد .

---

(١) انظر : د. احمد عبده محمود ـ النقود والبنوك ـ ١٩٦٩ ص ٥٧ وقارن الاستاذ وهيب مسيحة ود. احمد نظمى عبد الحميد ، نظرية النقود ... ـ ١٩٥٦ ص ٦٦ و٦٧ ، وراجع ايضا H Speight, op. cit., p 424

(٢) د. محمد زكى شافعى ـ مقدمة فى النقود والبنوك ـ ١٩٦٠ ص ٢٢٤ .

(٣) وفكرة نظرية الكمية فكرة قديمة ، ومن الممكن تتبع بعض عناصرها فى كتابات الرومان ، ثم تقدمت صياغتها على مراحل متعددة الى ان قدم فيشر بشانها معادلته الشهيرة ، راجع فى تفاصيل ذلك د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٤٦ ود. فؤاد مرسى النقود والبنوك ١٩٥٨ ص ٢٤١ ود. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة النقود والبنوك ، التجارة الخارجية ١٩٧٠ ص ٢٥٠ و٢٥٤ .

أ ـ صورة المبادلات النظرية الكلاسيكية (معادلة فيشر) : وهى اسبق النظريات الى تفسير تقلب قيمة النقود واشهرها ، وترجع التضخم الى تزايد كمية النقود أى الى الظروف والعوامل التى ترتبط اساسا بعرض النقود . وفى مفهومها ان قيمة النقود تخضع للقوى العامة التى تحدد قيمة اى سلعة فى السوق ، فتتحدد قيمة النقود ـ شأنها فى ذلك شأن سائر السلع ـ عند المستوى الذى يتكافأ عنده عرض النقود مع الطلب عليها وبالتالى ترجع التقلبات التى تطرأ على قيمة النقود من وقت لآخر الى تغير الظروف المتصلة بالطلب او العرض أو عليهما مستخدمة فى ذلك ما يسمى بمعادلة التبادل(١) The Equation of exchange .

وتقدم هذه الصورة النظرية الكلاسيكية معادلة(٢) يستنبط منها ان التغير فى قيمة النقود يتمشى تمشيا عكسيا وبنفس النسبة مع التغير فى كميتها اذا ظلت سرعة دورانها وكمية المبادلات ثابتة اثناء تغير كمية النقود . كما أن مستوى الاسعار يتناسب تناسبا طرديا مع كمية النقود . وان المستوى العام للاسعار متغير تابع ، كما أن ثبات سرعة دوران النقود يعنى أن النقود لا تطلب لذاتها بل أن الطلب عليها طلب مشتق فقط .

---

(١) وتقوم النظرية اساسا على أن النقود تطلب فقط للقيام بوظيفة التبادل ، ولتوضيح العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للاسعار استخدمت معادلة التبادل المشار اليها فى المتن ، وهى ليست الا بديهية من بديهيات الحساب او اداة من ادوات البحث الاقتصادى تسوغ لنا حقيقة بديهية (راجع : د. محمد ابراهيم غزلان ـ النقود والبنوك والدورات الاقتصادية ١٩٦١ ص ٢٩٢ ود. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة ، المرجع السابق ص ٢٥٢ ـ ٢٥٦ ود. فؤاد مرسى ـ المرجع السابق ص ٢٤٠ ـ ٢٥١) .

(٢) تجرى معادلة فيشر على النحو التالى

$$\text{م} = \frac{\text{ن} \times \text{س}}{\text{ك}} \quad \text{او} \quad \frac{1}{\text{م}} = \frac{\text{ك}}{\text{ن} \times \text{س}}$$

حيث تمثل م مستوى الاسعار ون كمية النقود (القانونية والمصرفية) وس سرعة دوران النقود (القانونية والمصرفية) وك كمية المبادلات (راجع د. محمد ابراهيم غزلان المرجع السابق ص ٢٩٢ و٢٩٣ ود. محمد عبد العزيز عجمية المرجع السابق ٢٥٥ ـ ٢٥٨ ود. فؤاد مرسى المرجع السابق ص ٢٤٢ ود. مصطفى رشدى ـ التحليل النقدى ونظرية الدخل القومى ١٩٧١ ص ٢٨ وما بعدها) .

ويجب ان نذكر في هذا المجال ان معادلة التبادل ليست هي نظرية النقود التي ينبغي أن تقدم لنا السبب والنتيجة وتقوم بتفسير حركة الاسعار وتظهر العلاقة بين الاسعار والنقود وانما هي مجرد نقطة البداية في ايضاح النظرية ، فالمعادلة في حد ذاتها ليست الا مساواة حتمية بسيطة ولا مجال الشك فيها ، على ان كونها حقيقة لا مجال الشك فيها لا يعني ان نظرية الكمية تتصف ايضا بالضرورة بهذه الصفة(١) .

ب ـ صورة الارصدة النقدية للنظرية التقليدية (معادلة كامبردج):

وتنظر هذه الصورة الى الطلب على النقود باعتباره طلبا على «رصيد نقدي» ، فتبدأ من افتراض أن كل فرد يرغب في الاحتفاظ بنسبة معينة في المتوسط من دخله المستوى الحقيقي في شكل نقدي ـ هذا هو رصيده النقدي ـ ومن الواضح أن جميع النقود التي توجد في الدولة توجد في أيدي أفراد أو مشروعات أو غير ذلك ، فمجموع الارصدة النقدية المختلفة هو الرصيد النقدي للدولة عامة ، فالنظرية تقرر انه «في كل حالة من حالات المجتمع هناك نسبة معينة من الدخل الحقيقي للافراد يرغبون في الاحتفاظ بها في شكل نقود (سائلة)» ، وهذه النسبة يمكن أن يعبر عنها كنسبة من الدخل القومي الحقيقي ، فالنظرية تفترض أن الاسعار تتغير بحسب تغيرات العلاقة بين عرض النقود والطلب الحقيقي عليها(٢) .

---

(١) راجع د. محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ١٩٦٩ ص ٢٢١ .

(٢) اي ان م = $\frac{ن}{د \times ل}$ علما بأن م تلعب دورا سلبيا ،حيث تمثل م مستوى الاسعار ، ن عرض النقود ، ل النسبة المعينة من الدخل الحقيقي للافراد الذين يرغبون بالاحتفاظ به في شكل نقود ود الدخل القومي الحقيقي) اد. محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ص ٢٩٩ و٣٠٠ وراجع ايضا د. مصطفى رشدى ، المرجع السابق ص ٣٢ وما بعدها . وراجع نقد كينز لمعادلة كمبردج في نظرية النقود والائتمان للاستاذ وهيب مسيحة ود. احمد تقي عبد الحميد ـ ١٩٥٦ ص ٥٠ و٥١) .

والتضخم فى مفهـــوم هذه الصورة ينسب الى التضخم فى تلك النسبة من الدخـل الذى يحتفظ بها فى شكل نقود سائلة او كاحتياطى نقــــدى[1] .

يتضح من عــرض المعادلتين السابقتين انهمــا تبحثان نفس الظاهـرة اى مستوى الاسعار وعلاقته بكمية النقود مع اختلاف طريقة البحث . فبينما تهتـــم المعادلة الاولى (معادلة فيشر) بفكرة الانفاق وبسرعـة تداوله تتناول المعـادلة الثانية (معادلة كمبـــردج) المـال المحتفظ به سائلا او عدم الانفاق ، وبالتالى فان الطريقة الاولى تهتـم بالعوامل التى تحدد عرض النقـود وتأثيرهـا على كميتها ، وتفضـــل الثانية تركيز الجهـد على العوامل التى يتوقف عليها طلب الاشخاص للنقـود . ولكن هـذا الاختلاف فى منهاج البحث لا يمنع امكان حدوث التقابل بين المعادلتين او بصفة عامة التقـابل بين العـرض والطلب على النقود وارتبـــاط ذلك بقيمتها او بمعنى آخر بمستوى الاسعار ، هذا التقـابل يؤسس على ان الزيادة فى الطلب على كمية النقود السائلة اى زيادة النسبة المحتفظ بها فى شكل نقود سائلة من شأنه ان يرفع من قيمة النقود اى يخفض من الاسعار والعكس بالعكس[2] .

ومهما يكن من امـــر : فان النظرية الكمية تبلور حقيقة هامـة تتمثل فى ان الزيادة فى كمية النقود . ونقصد هنا كمية النقود المخصصة للانفاق والحصول على السلع والخدمات ، وايا كان سبب هذه الزيادة، ناتجة عن ظروف عرض النقـود او ظـــروف الطلب عليهـــا ، تؤدى بالضرورة الى ارتفـاع فى مستوى الاسعار . وذات الامـر ينطبق على نقصـان كمية النقـــود ، فيؤدى بالضرورة الى انخفاض فى مستوى الاسعار . وعلى ذلك فان التضخم من وجهة نظـــر هذه النظرية هو

---

(1) انظر : د. فؤاد مرسى ــ المرجع السابق ص ٤٠٠ .

(2) د. مصطفى رشدى ، المرجع السابق ص ٢٧ و٢٨ .

الزيادة المحسوسة فى عرض النقود (١) ويكون معدل التضخم أو معدل ارتفاع الاسعار دائما متكافئا مع معدل التغير فى كمية النقود(٢) .

وبناء على المبادئ التى جاءت بها النظرية الكمية يمكننا استنباط الامور الآتية :

١ ــ ان هدف النظرية هو البحث عن العوامل التى تحدد المستوى العام للاسعار وتفترض ان الانتاج القومى ثابت اى انها تفترض ضمنيا حالة تشغيل كامل لعوامل الانتاج ، كما انها افترضت أن النقود تطلب فقط لاغراض التبادل اى ليس عليها طلب مباشر كما افترضت فرضا ينبع من الفرض السابق ومؤداه ان الدخل القومى ينفق بأكمله ، وعلى هذا فان التغير فى كمية النقود يتولد عنه تغير مباشر وبنفس النسبة وفى نفس الاتجاه مع المستوى العام للاسعار(٣) .

٢ ــ تشير النظرية ــ كموجه للسياسة النقدية ــ بتخفيض كمية النقود لمكافحة التضخم النقدى اى اتباع سياسة «النقود الغالية» وتشير بزيادة كمية النقود اى اتباع سياسة «النقود الرخيصة» لمقاومة الانكماش(٤) .

---

(١) وعلى ذلك فان السلطات النقدية تستطيع ان تتحكم فى مستوى الاسعار بتغييرها لكمية النقود ، اى ان السلطات النقدية تستطيع ان تتحكم فى مستوى الاسعار عن طريق تحكمها فى كمية النقود بالزيادة أو النقص (راجع د. فؤاد هاشم ــ اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ١٩٥٦ . ص ٥٨و٥٩) .

(٢) نفس المرجع السابق ص ٤٠ و٦٢ .

(٣) كما ان سعر الفائدة يتحدد بتعادل الادخار مع الاستثمار .

(٤) انظر د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة ، المرجع السابق ص ٢١٢ و٢١٥ .

وتجدر الاشارة الى أن اهم ما يميز النظرية التقليدية انها فى الاصل ، **نظرية عينية** ، تبحث فى تحقيق التوازن فى اقتصاد عينى لا نقود فيه ، وبعد ذلك تدخل النقود فى النموذج بدون احداث اى تأثير فى العلاقات العينية التى تحددت من قبل، فالنقود ، عند التقليديين، محايدة Neutral ليس لها اى دور سوى ترجمة العلاقات العينية الى علاقات نقدية عن طريق تغيرات المستوى العام للاسعار .

ومن هنا فان اهم ما يميز التحليل التقليدى ، هو ازدواج التحليل . تحليل عينى وتحليل نقدى . ولكن التحليل العينى قد فاق التحليل النقدى ، ويظهر ذلك بوضوح من عرض التقليديين النظرى . فجوهر النظرية الاقتصادية عندهم هو نظرية القيمة Theory of Value وهذه النظرية لا تبحث فى الاثمان المطلقة وانما يكمن بحثها فى العوامل التى تحكم الاثمان النسبية . وهذه الاثمان النسبية بدورها هى المسئولة عن كيفية تخصيص وتوزيع الموارد بما يحقق اكبر مصلحة لكل من المنتج والمستهلك .

اما الانتقال من الاثمان المطلقة او النقدية كما تظهر فى السوق فلا يستدعى سوى ادخال النقود فى الصورة دون ان يكون لها اى اثر على التوازن الذى تم بالفعل لاسباب عينية ، ويقتصر دورها على اعطاء الاثمان النسبية قيما نقدية مطلقة . وبعبارة اخرى يقتصر دور النقود على تحديد المستوى العام للاثمان فى ظل اثمان نسبية حددتها من قبل العوامل العينية .

وقد يقول البعض ان صياغة النظرية الكمية التى تعتمد على الطلب على النقود (معادلة كمبردج دون معادلة التبادل) والتى تجعل ارتفاع المستوى العام للاسعار يرتبط بزيادة الطلب على النقود ، ذات علاقة وثيقة بين الطلب على النقود وبين المستوى العام للاسعار اى بالمستوى المطلق للاثمان وليس فقط بالعلاقة النسبية بينهما ، وبمعنى اخر ، هل تاخذ النظرية الكمية على هذا النحو بالاثمان المطلقة ؟

ان منطق النظرية التقليدية نفسه ، كما لاحظه باتنكن ، يتناقض مع الفكرة السابقة(١) ، ذلك ان قانون ساى يقرر ان السلع تتبادل مع بعضها البعض بحيث يخلق عرض السلع الطلب المقابل والمساوى له وان طلب وعرض كل سلعة يتوقف على ثمنها النسبى بصرف النظر عن الاثمان المطلقة ، فالنقود ليست الا ستارا يحجب العلاقات الحقيقية التى تتوقف على الاثمان النسبية .

وعلى هذا النحو ، يتضح مما تقدم انه على حين ان النظرية الكمية تفترض ان هناك طلبا (على النقود) يتوقف على الاثمان المطلقة ، فان قانون ساى يفترض ان الطلب يتوقف فقط على الاثمان النسبية ، ومن ثم فان نظرية كمية النقود لا يمكن ان تندمج فى نظرية التوازن التقليدية(٢) ، ومع ذلك ، فقد اوضح ليونتيف تفنيدا لملاحظة باتنكن المشار اليها ، ان النظام الكامل للتوازن الشامل ليس من الضرورى أن يكون متناقضا(٣) .

تقدير النظرية الكمية :

تعرضت النظرية الكمية الى انتقادات عديدة فى الصميم ، فعلاوة على الانتقادات الموجهة للافتراضات الاساسية التى تقوم عليها(٤) عجزت عن تقديم تحليل نقدى صحيح لاعتبارات كثيرة منها :

١ ـ ان النظرية ترى ان العامل المسيطر على مستوى الاسعار هو كمية النقود ، فاذا كان هناك فائض فى عرض النقود، فان ذلك يعنى

---

(١) ولبيان هذا التناقض يستخدم ما يسمى بقانون فالراس ، راجع فى تفصيل ذلك د. حازم الببلاوى المرجع السابق ص ٢٨٤ وما بعدها .

(٢) وقد حاول بعض الكتاب اثبات انه لا يوجد تناقض بين قانون ساى والنظرية الكمية باعتبار أن قانون ساى يعتبر شرطا ضروريا للتوازن ولكنه شرط غير كاف ، فلا يكفى ان تتحدد الاثمان النسبية ولكن يجب ان تسود الاثمان المطلقة والتى تتفق مع هذه الاثمان النسبية .

(٣) راجع فى مناقشة ذلك د. حازم الببلاوى المرجع السابق ص ٢٨٥ و٢٨٦ .

(٤) راجع هذه الانتقادات فى قراءات فى النقود والبنوك والدورات الاقتصادية لاستاذنا الدكتور محمد ابراهيم غزلان من ص ٢٦٤ الى ص ٢٦٦ .

ان هنــــاك فائضا فى الطــلب على السلع الامر الذى ترتب عليه ارتفاع الاسعار ، والخطا الذى يؤخذ على النظرية فى هذا المجــال هو انه من الممكن ان يصاحب الفائض فى عرض النقود فائض فى الطلب على الاصول المالية دون ان يتمخض عن ذلك ارتفاع فى الاسعار(١) .

٢ ــ انها تكتفى بتعداد الاسباب التى يمكن ان تدفــــع لزيادة كمية النقــود بغير ان تبحث وراء هذه الاسباب الظاهرية عن السبب الحقيقى للتضخم ، فقد يكون هذا التعداد مظاهر للتضخم او أعراضا له ولا ينم عــن السبب الحقيقى ، فالدولة حين تعمد مثلا الى التوسع فى اصدار النقود انما تفعـــل ذلك لانها فى الواقع تعانى من اختلال فى قواها الانتاجية(٢) .

٣ ــ انها تعرف النقود تعريفا جامدا . فنحــن لا يعنينا حجـــم النقود ولا حجم الدخــول النقدية بقدر ما يعنينا طريقة تدفــق هذه الامـــوال على الاســواق ، ليست النقود الاضافية ولا الدخول الزائدة هى التى تدفع الاسعار الى اعلى ، وانما هو مايصنعه جمهور المتعاملين بهذه النقود أو الدخول الاضافية . فالتضخم هو سعى كثير من النقود وراء قليل من السلع فى الاسواق ، ولذلك لا بد ان توجد صلة بين حجم النقود ومستوى الاسعار(٣) .

٤ ــ تذهب النظـرية الكمية الى ان كمية النقود هى التى تحدد المستوى العام للاسعار وبالتالى فان التغيير فى الكميــة يؤدى الى تغيير مماثل فى مستوى الاسعار ، ولكننـا ننكر وجـــود مثل هذه العـــلاقة السببية ونرى ان عــلاقة السببية الحقيقية هى العلاقة العكسية ، فالمستوى العــام للاسعار هو الذى يحدد كميـــة النقود التى تتحدد بدورها تلقائيا تبعا لمقدار «الحاجة الى النقـــد» . وتتحدد بحاصـــل

---

(١) راجع رمزى زكى ــ المرجع السابق ص ١٦ (وقد اظهرت تجربة الحرب العالمية الاخيرة ان حركات عرض النقــود والاسعار لا تكون متوازية ــ راجع : Emilé James (op. cit., p. 13

(٢) و (٣) د. فــؤاد مرسى ، المرجع السابق ص ٤٠١ ، ٤٠٢ .

ضرب مستوى الاسعار فى متوسط النشاط الاقتصادى . وعلى ذلك فان ارتفاع الاسعار لا يكون بسبب زيادة وسائل الدفع كما تقول النظرية الكمية وانما يكون لاسباب اختلال فى التوازن العام ، اى انها ليست سببا لارتفاع الأسعار بل هى نتيجة له .

وعلى الرغم من الانتقادات الحاسمة التى وجهها علماء الاقتصاد ، ولا سيما نوجارو وافتاليون الى النظرية الكمية فانها لا تزال مسيطرة على اذهان البعض ، واذا كانت الصياغة الحديثة[1] لهذه النظرية قد تركت جانبا الارتباط الآلى بين كمية النقود ومستوى الاسعار الا انها لا تزال تجعل من الزيادة فى وسائل الدفع السبب — لا النتيجة — فى ارتفاع الاسعار[2] .

ولكن ليس معنى هذه الانتقادات ان تلك النظرية قد جاءت بغير فائدة على الفكر الاقتصادى ، فقد ساعدت فى فهم وظيفة النقود وهى تفلح بصفة عامة فى تفسير التقلبات النقدية فى الزمن الطويل[3] وفى بيان التقلبات الطارئة قصيرة الاجل التى تقع نتيجة لتوسع او انكماش كبيرين فى كمية النقود . فالنظرية تعتبر خطوة قيمة فى تطور نظرية قيمة النقود وقد افلحت فى تركيز الانتباه حول بعض الكميات الكلية

---

(١) ظهرت فى الفكر الاقتصادى محاولات اكاديمية تدافع عن نظرية الكمية وتعيد صياغتها ، ومن ثم الى زيادة الاهتمام بدراسة التغير فى كمية النقود . من هذه الدراسات صياغة C. Warburton لنظرية الكمية فى الفترة القصيرة حيث بين ان تغيرات كمية النقود هى التى قادت التغييرات فى سرعة دورانها ، ويؤكد هذا العالم فى تحليله ان تقلبات مستوى الاثمان ترجع مباشرة الى التغير فى كمية النقود وبطريق غير مباشر بسبب احداث تغير فى سرعة دورانها ، اما دراسة فردمان ، فتكمن فى اعادة صياغة هذه النظرية فى صورة نظرية عامة للطلب على النقود وذلك بالاضافة الى الاقتصادى فيكسل الذى يدافع عن النظرية الكمية من حيث فرضها ثبات كمية السلع والخدمات ومن حيث افتراضها التاثير المباشر لكمية النقود على الاسعار . وجدير بالذكر ان اصحاب هذه الدراسات يمثلون اقلية بين الباحثين فى المسائل النقدية (راجع د. صبحى تادرس قريصة — العوامل المحددة للتغير فى كمية النقود — معهد الدراسات المصرفية — ابريل سنة ١٩٦٤) .

(٢) انظر د. سمير امين — القوى التضخمية والقوى الانكماشية فى اقتصاد الاقليم المصرى — مصر المعاصرة العدد ٢٩٤ اكتوبر سنة ١٩٥٨ ص ٦ — ٨ .

(٣) حيث لا يفترض ثبات سرعة دوران النقود وثبات حجم المعاملات .

الهامة التي تعكس النشاط الاقتصادى مثل كميــة المبادلات وكميــة النقود ، كما انها مهــدت لدراسة الجوانب الاخرى من الاقتصاد التى تتحكم فى مسلك النقــود وسرعة تداولها(١) .

بل ان Bent Hansen يذهب الى ابعد من هذا ويقــرر انه «فى حالات معينة وفى البلاد وفى الاوقات التى تكون فيها اســواق الائتمان واسواق العمــل غير متقدمة ربمــا كانت النظــرية الكمية ــ كطريقــة لتحليل التطور التضخمى ــ نظرية ممتازة بشأن مستوى الاسعار(٢)» .

---

١) د. فؤاد مرسى ــ النقود والبنوك ــ ١٩٥٨ ص ٢٥٠ و٢٥١ .

٢) راجع بنت هانسن ، التضخم فى البـلاد الصغيرة ، ترجمة الدكتور صـــلاح الدين الصيرفى ص ٦ و٧ .

المبحث الثانى

التضخم والنظرية النقدية الحديثة

رأينا فى المبحث السابق كيف ان التحفظات المختلفة التى يجب ان تراعى دائما فى تطبيق معادلات النظرية الكمية تخرج بها عن ان تكون قواعد عامة كفيلة بارجاع النتائج الى اسبابها فى جميع الظروف والاحوال وتجعلها غير صالحة الا فى بعض الحالات التى يطلق عليها الاقتصاديون «حالات السكون» Static states الامر الذى يقلل من اهميتها ويفقدها كثيرا من نفعها فجميع المظاهر التى يتميز بها نظام الحياة الاقتصادية فى عصرنا هذا ، وفى كل العصور تتطلب المجتمع الانسانى فى حالات الحركة Dynamic states وبذلك نصل الى فهم الكثير من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما حاوله كينز(١) .

فقد اتجه كينز الى بحث العوامل التى تحكم مستوى الدخل القومى النقدى باعتبار أن تفسير التقلبات فيه يتضمن تفسيرا للتقلبات فى المستوى العام للاسعار، اى فى حجم توظف عوامل الانتاج. ولذلك سميت النظرية الحديثة بالنظرية العامة على حد تعبير كينز(٢) .

وقد قام كينز ــ فى نظريته العامة ــ بتحليل العوامل التى تحدد مستوى الدخل او الناتج القومى ، ويسمى تحليل تلك العوامل فى مجموعها الآن بنظرية الدخل القومى(٣) ، بينما أعطى

---

(١) انظر ــ الاستاذ وهيب مسيحة ود . احمد نظمى عبد الحميد ــ نظرية النقود والائتمان ١٩٥٦ ص ٧٠ و٧١ .

(٢) راجع د. فؤاد هاشم ــ اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ــ ١٩٥٩ ص ٧٦ وما بعدها ، د. فؤاد شريف ــ المشكلة النقدية ص ٦٩ .

(٣) د. محمد ابراهيم غزلان ــ قراءات فى النقود والبنوك والدورات الاقتصادية ١٩٦١ ص ٢٠٩ .

كمية النقود دورا ثانويا[1] كمؤثر فى النشاط الاقتصادى وذلك بطريق غير مباشر عن طريق تأثيرها على سعر الفائدة ثم على حجم الاستثمار ثم على الدخل القومى[2] .

وبالرجوع الى النظرية العامة نجد انها قدمت ادوات جديدة فى التحليل النقدى نوجز اهمها فيمايلى[3] :

١ ــ ان النظرية العامة لم تفترض حالة عمالة بل افترضت ان الموقف العادى للنشاط الاقتصادى هو حالة التوازن تحت مستوى العمالة الكاملة واما العمالة الكاملة فهى حالة استثنائية وليست عامة، كما اعطت هذه النظرية اهتماما كبيرا للطلب المباشر على النقود اى التفضيل النقدى ودرست علاقته بمستوى الانفاق القومى . واصبح الامر ليس البحث فى العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للاسعار بل البحث فى العلاقة بين مستوى الانفاق القومى والدخل القومى ، فقد تزيد كمية النقود ولكن قد يصاحب هذه الزيادة انخفاض فى سرعة دوران النقود نتيجة لزيادة التفضيل النقدى ؛ ويؤدى هذا الى انخفاض الانتاج الحقيقى وانخفاض المستوى العام للاسعار ولكن اذا تحققت العمالة الكاملة أى اذا ظل الانتاج الحقيقى ثابتا فان الزيادة فى الانفاق القومى تنعكس بالكامل فى رفع المستوى العام للاسعار .

٢ ــ يتحدد الدخل القومى بتعادل الادخار مع الاستثمار ويتحدد سعر الفائدة بالطلب على السيولة وعرض النقود .

---

(١) قد يرى البعض ان نظرية كينز العامة ليست نظرية فى قيمة النقود ، غير ان كينز استطاع ان يحتفظ باهتمام المشتغلين بنظرية النقود وحول هذا الاهتمام من مسألة تحديد مستوى الاسعار الى مسألة تحديد سعر الفائدة ، وطبيعة النقود وطبيعة الفائدة هما على وجه التقريب نفس المسألة براجع د. فؤاد مرسى ــ النقود والبنوك ــ ١٩٥٨ ص ٢٧٥) .

(٢) د. صبحى تادرس قريصة ــ العوامل المحددة للتغير فى كمية النقود ــ معهد الدراسات المصرفية . ابريل سنة ١٩٦٤ .

(٣) د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. صبحى تادرس قريصة ــ النقود والبنوك والتجارة الخارجية ــ ١٩٧٠ ص ٢١٤ و٢١٥ .

٣ ـ تشير النظرية ـ كموجه للسياسة النقدية ـ بزيادة **الانفاق** القومي في حالة الانكماش بخلق عجز في الميزانية ، اي ان الانفاق الحكومي يجب ان يكون اكبر من الايرادات الحكومية الجارية ويغطى العجز بالاقتراض من البنوك ، ويتبع العكس في حالة التضخم النقدي اى بخلق فائض في الميزانية، وعلى ذلك فان التحليل النقدي الحديث قد اعطى المحل الرئيسي للسياسة المالية وخاصة في أوقات الكساد كما انه من ناحية اخرى ربط السياسة النقدية بالسياسة المالية في اطار واحد .

وعلى هذا النحو ، **ففى فترات الكساد** حيث يقل الطلب عن المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل لعوامل الانتاج ، يتعين تكييف نفقات الدولة وايراداتها بما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة تيار الانفاق العام وخلق قوة شرائية مع الالتجاء الى العجز المنظم في الميزانية واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار حتى يزيد التشغيل والانتاج وتخف حدة الركود او يقضى عليها . **اما في فترات التضخم** . حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل . فلا بد ان تتجه السياسة المالية الى تقييد الطلب عن طريق خفض الانفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض بالميزانية لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول حتى يمكن وقف الضغط التضخمى واعادة التوازن والاستقرار الى النظام الاقتصادى (١) .

وبناء على منطق كينز في التحليل ولبيان اثر التفاعل بين قوى الطلب الكلى وبين العرض الكلى على المستوى العام للاسعار فانه يفرق بين حالتين في اقتصاد يكون عرض عوامل الانتاج فيه مرنا.

---

(١) د. محمد لبيب شقير ـ المالية العامة ـ ١٩٥٧ ص ٤١٤ ، د. عبد الحميد القاضى ـ المرجع السابق ص ٢٣٠ و Thomas Wilson, Inflation, op. cit., pp. 32 - 34.

وهى الحالة التى يصل فيها الاقتصاد الى توظيف كل عوامل الانتاج، فاذا زاد حجم الطلب الكلى عن حجم العرض الكلى واصبحت لا توجد فى الاقتصاد موارد عاطلة اى تصبح مرونة عرض عناصر الانتاج صفرا — فان هذه الزيادة لن تؤدى الى تحقيق زيادة فى السلع والخدمات — لكون الانتاج يعمل بطاقته القصوى — وانما ستعمل على زيادة الاسعار وذلك لزيادة نفقة الانتاج — ومعنى ذلك أن الزيادة فى حجم الطلب الكلى فى هذه الحالة ستؤدى الى التضخم المطلق او الحقيقى نظرا لزيادة القيمة النقدية للدخل القومى بدون اية زيادة فى الكميات المنتجة فهى زيادة نقدية لا حقيقية(١) .

الحالة الثانية — عدم بلوغ مستوى التشغيل الكامل :

وهى الحالة التى لا يصل فيها الاقتصاد الى توظيف كل عوامل الانتاج ، فاذا زاد حجم الطلب الكلى عن العرض الكلى فان هذه الزيادة ستعمل على زيادة حجم العرض الكلى من السلع والخدمات وبذلك يزيد الدخل الحقيقى مع الدخل النقدى سواء بسواء ؛ فما دام رجال الاعمال يملكون طاقة انتاجية فائضة يستغلونها فى مواجهة الطلب الكلى المطرد تزايدا ؛ ويملك السوق من القوى العاملة ما لا يزال بعضها عاطلا يسعى للحصول على عمل جديد . وتتوافر السوق كميات مخزونة من المواد الاولية ، فان اسعار جميع عناصر الانتاج لن تتجه فورا نحو الارتفاع ؛ وبذلك لا يتوقع ان يترتب على الزيادة فى حجم الطلب الكلى زيادة يعتد بها فى الاسعار ما دام الانتاج يتزايد بنفس نسبة زيادة كمية النقود(٢) .

---

(١) انظر د. محمد زكى شافعى المرجع السابق ص ٤١٦ ود. فؤاد مرسى المرجع السابق ص ٢٨٣ وراجع Alvin H. Hansen, Monetary theory and fiscal policy. London 49, p. 131.

(٢) راجع د. فؤاد مرسى المرجع السابق ص ٢٨٢ والاستاذ وهيب مسيحة ، مشكلة الغلاء المرجع السابق ص ٣ — ٤ ود. فؤاد هاشم ، المرجع السابق ص ٩٢ ، د. يحيى عويس الاقتصاد الكينزى ١٩٦٦ ص ١٢٢ و١٢٣ .

ومع ذلك فما ان تسير عجلة التوظف الى الامام ويقترب من استغلال الطاقات المعطلة ، فانه من المتوقع ان تبدا الاسعار فى الارتفاع حتى ولو لم يكن الاقتصاد قد وصل بعد الى منطقة التشغيل الكامل ، وهذا النوع من التضخم الذى يبدا فى الظهور يطلق عليه كينز **التضخم الجزئى Partial or semi inflation** ويقع غالبا فى اوقات الانتعاش ، وهو ليس تضخما حقيقيا وينشا نتيجة عدة عوامل هى :

١ ـ عدم تشابه موارد الانتاج اى وجود عجز فى بعض عناصر الانتاج التى لا يمكن استبدالها مما يترتب عليه ارتفاع اسعارها .

٢ ـ ارتفاع الاجور بصفة عامة نتيجة للزيادة فى الطلب على العمل والنقص فى البطالة وهو ارتفاع عام وان كان غير مطرد .

٣ ـ تفاوت مرونة انتاج السلع فى الزمن القصير ، فالسلع الصناعية مرنة الانتاج اى يمكن زيادة كميتها بحسب الزيادة فى الطلب وبعكسها السلع الزراعية التى تميل اسعارها تبعا لذلك الى الارتفاع الكبير المبكر(١) .

٤ ـ ظهور مفعول قانون الغلة المتناقصة فى المدى القصير ، اى زيادة الناتج القومى بنسبة اقل من نسبة الزيادة فى عدد العمال . فاذا افترضنا ان معدل الاجر الفردى لا يتغير فستاتى الزيادة فى الناتج القومى مصحوبة بارتفاع تكاليف الانتاج .

٥ ـ تتولد الميول التضخمية كذلك عن الاحتكار نتيجة لما تحاوله طوائف المنتجين واتحادات الصناعات ومنظمات الكارتل والمشروعات الاحتكارية من زيادة ايراداتها عن طريق رفع الاسعار قبل ان يصل الاقتصاد الى التشغيل الكامل(٢) .

---

(١) د. فؤاد مرسى ـ المرجع السابق ص ٢٨٢ و٢٨٣ وفى نفس المعنى د. محمد يحيى عويس المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٢) د. محمد زكى شافعى ـ المرجع السابق ـ ص ٤١٢ ـ ٤١٥ .

وعلى هذا النحو يعتبر التضخم من وجهة نظر انصار النظرية النقدية الحديثة هو زيادة حجم الطلب الكلى عن حجم العرض الحقيقى زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدى الى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة فى المستوى العام للاسعار ، وبعبارة اخرى تتبلور ماهية التضخم فى وجود فائض فى الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الانتاجية . ولا يخفى ان فائض الطلب الذى نعنى به هنا لا يتمثل فقط فى فائض الطلب فى اسواق السلع وانما ايضا فى فائض الطلب فى اسواق عوامل الانتاج ، ومجموع فائض فى هاتين السوقين هو ما يطلق عليه الفجوة التضخمية(1) .

ونظرا لاهمية موضوع الفجوات التضخمية فانا سنفرد لدراستها المبحث الثالث من الفصل الرابع عند تناول موضوع قياس التضخم فى الاقتصاد المصرى .

تقدير النظرية النقدية الحديثة :

يلاحظ على هذه النظرية ان تحليلها ينطبق بصفة اساسية على اقتصاديات راسمالية حيث تتميز الاجهزة الانتاجية المعطلة بدرجة من المرونة تسمح بزيادة التشغيل ، ومن الواضح انها اوسع من ان تكون نظرية عن قيمة النقود وانما هى فى الواقع نظرية لتحديد مستوى الدخل القومى ومحاولة التحكم فى حالة العمل عن طريق تحليل العوامل التى تسيطر على الدخل القومى ، واهم ما فى هذه المحاولة انها تربط بين جوانب الحياة الاقتصادية من الاستهلاك الى الاستثمار ومن العمل الى راس المال ، ويلاحظ ان هذه النظرية بصفة خاصة تفسر مستوى الاسعار بعوامل ترجع الى الدخل وبخاصة الدخل القومى(2) ، وانها تنقص من اهمية التاثير المباشر لحجم النقود

---

(1) رمزى زكى — مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٦٦١ ص ٢٢ و٢٣ .

(2) راجع فى تفصيل ذلك ، د. فؤاد مرسى ، النقود والبنوك ، الطبعة الاولى [illegible] ص ٢٨٢ وما بعدها

على مستوى الاسعار وتنسب الى نفقات الانتاج الحدية مثل هذا التأثير ، كما أن تأثير حجم النقود على الدخل القومى تأثير غير مباشر عن طريق سعر الفائدة(١) .

وقد تعرضت النظرية الى انتقادات هامة من جانب الفقه الاقتصادى منها ما ينعته بها بنت هانسن من أن كينز قد اتبع طريقة خاطئة فى التحليل مؤداها انه افترض ان الطلب على السلع يتضمن طلبا على العمل ايضا Demand for commodities is also demand for labour مخالفا بذلك المبدأ الذى جاء به J S Mill بأن الطلب على السلع لا يتضمن طلبا العمل وهو المبدأ الذى يبنى عليه هانسن تحليله(٢) على النحو الذى سنراه حالا(٣) .

على انه توجد حالة تلتقى فيها النظرية الحديثة مع النظرية التقليدية بالنسبة لاثر كمية النقود على مستوى الاسعار وهى الحالة التى يصل فيها الاقتصاد الى مرحلة التوظف الكامل، فان النظريتين تتفقان فى النتيجة بينما تختلفان فى المسببات ، ويلاحظ فى هذا المجال ان كينز نفسه قد اقر هذا المنطق(٤) .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٨٣ — ٢٨٥ .

(2) Bent Hansen, The theory of inflation, Allen and Unwin, London, 1961, p. 250. and A. J. Hagger, The theory of inflation, Tasmania 1963, p. 4 and J. C. R. Dow Inflation, edited by D. C. Hague, Mac., London 1962, pp. 37 - 43.

(٣) وانظر فى نقد النظرية الكينزية د. مصطفى رشدى ـ التحليل النقدى ١٩٧١ ص ٤٧ و٤٨ .

(4) R. J. Ball, op. cit., p. 63.

وراجع د. صبحى تادرس قريصة العوامل المحددة للتغير فى كمية النقود ـ معهد الدراسات المصرفية ـ ابريل ٦٤ ص ٢و٣ والاستاذ وهيب مسيحة ود. احمد تلمى عبد الحميد ـ المرجع السابق ص ١٢٨ ود. محمد يحيى عويس ـ المرجع السابق ص ١٢٨ .

ومما يكن من امر فانه منذ عام ١٩٣٦ فقد احتلت افكار كينز مكانها وانتشرت انتشارا سريعا في الفكر الاقتصادى بالرغم من عدم وضوح فهمها احيانا وسوء تفسيرها احيانا اخرى الى ان توسعت البحوث والدراسات في اعقاب الحرب العالمية الثانية حول نظرية التضخم وجاءت بافكار مستحدثة في التحليل ، ومع ذلك فان افكار المدرسة الكينزية ما زالت تسيطر على اذهان فريق من الاقتصاديين ومن بينهم عدد وافر من خبراء الامم المتحدة(١) .

(١) انظر د. سمير امين ـ المرجع السابق ص ٦ و٨ .

المبحث الثالث

الاتجاهات المعاصرة فى تفسير التضخم

توسعت البحوث والدراسات بعد الحرب العالمية الثانية حول التضخم وتعددت المحاولات التى ساقها الاقتصاديون لتفسير التقلبات التى تحدث فى مستوى الاسعار ، نظرا لاهميتها فى التأثير على معدل النمو الاقتصادى . وخلال هذه الفترة كان واضحا ، لدى الكثير من الاقتصاديين ان النظرية الكلاسيكية لكمية النقود لم تعد مقبولة لتفسير هذه التقلبات . وازاء التضارب حول تفسير النظرية الكينزية ، فقد كان الجو ملائما لظهور اتجاهات جديدة فى الفكر الاقتصادى تعنى بتحليل التضخم ، وان كان معظم هذه الاتجاهات تعتبر مزيجا من افكار النظرية الكمية والنظرية الكينزية . من هذه الاتجاهات دراسة Patinken حول تأثير **التغيرات فى الارصدة النقدية الحقيقية** Real Balance effects والابحاث التى قام بها انصار كينز لادخال التحليل الديناميكى على النظرية النقدية عن طريق **استخدام معادلات الفروق** Difference equations لتحديد العوامل التى تحدد سرعة تطور واثبات الفجوة التضخمية(١).

ومن الدراسات المعاصرة ايضا ما يعرف **«بالنظرية الجديدة لكمية النقود»** او مدرسة شيكاغو وقد ارادت هذه المدرسة أن تحيى اهمية النقود فى السياسة الاقتصادية وعلى راس هذه المدرسة **فريدمان(٢)** Friedman وهو يرى ان الطلب على النقود يتوقف ـ فضلا عن الاذواق ، والافضليات ـ على الاعتبارات الآتية :

---

(١) راجع د. فؤاد مرسى ـ النقود والبنوك ـ الطبعة الاولى ـ ١٩٥٨ ص ٢٨٦ .

(٢) راجع فى تفصيل ذلك د. حازم البيلاوى ـ النظرية النقدية ١٩٧١ ـ ص ١٩٨ ـ ٢٠٦ .وانظر :
The Indian Journal of Economics, No. 182, p. 318.

١ ـ الدخل او الثروة باعتباره المتغير الاساسى فى تفسير الطلب على النقود اما المتغيرات الاخرى فلم تحظ الا باهمية ثانوية ، والدخل فى هذا المفهوم هو الدخل الدائم (لا الدخل الجارى باعتباره متغيرا مستقلا طبقا لكينز) بمعنى انه يجب ادخال عنصر التوقعات فى الدخل المستقبل .

٢ ـ الاثمان والعوائد من البدائل الاخرى للاحتفاظ بالثروة ، وعلى ذلك فان الطلب على النقود يتطلب المقارنة بين الصور المختلفة للاحتفاظ بالثروة وهو عند فردمان النقود والسندات والاسهم والاصول العينية وراس المال الانسانى .

ويلاحظ أن اثر الارصدة الحقيقية او الثروة الحقيقية فى الطلب على النقود ، على النحو الذى اظهره بيجو واكده باتنكن ، قد دخل عند فردمان بطريق غير مباشر فى فكرته عن الدخل الدائم .

فقد كانت معادلة كمبردج تربط بين الطلب على النقود(١) وبين الدخل . وتعتبر أن الكمية المطلوبة من النقود مجرد نسبة من الدخل ،

---

(١) قدم كينز ثلاثة بواعث للاحتفاظ بالنقود هى باعث المعاملات Transaction motive وباعث الاحتياط .Precautionary m وباعث المضاربة .Speculative m (راجع فى تفصيل ذلك د. حازم الببلاوى ـ المرجع السابق ص ١٧٥ ود. مصطفى رشدى المرجع السابق ص ١٥٥ وما بعدها)، والباعث الاخير فى الواقع ، الذى اطلق عليه «تفضيل السيولة» هو الذى يعطى اهمية خاصة للنظرية النقدية وللسياسة النقدية ـ فالطلب على النقود لباعثى المعاملات والاحتياط يتاثر بتغيرات الدخل النقدى فقط ، وفيما عدا ذلك يكاد يكون محكوما بقواعد هيكلية لا تتاثر على الاقل فى المدة القصيرة ، اما الطلب لباعث المضاربة فانه يتاثر بالسياسة النقدية وبخاصة سعر الفائدة ويرتبط هذا الباعث اكبر الارتباط بنظرية الاصول ، وبصفة خاصة بالاصول الاستثمارية .

وعلى اثر ذلك فان الطلب على النقود لباعث المضاربة وهو يتطلب المقارنة بين الاحتفاظ بالنقود سائلة وبين العائد من الاصول الاخرى يرتبط فى نهاية الامر بتغيرات سعر الفائدة او بمعنى ادق يعتبر دالة متناقصة لسعر الفائدة .

على انه يهمنا فى هذا المجال ان نبرز ان كينز قد ادخل مع الطلب على النقود لباعث المضاربة او تفضيل السيولة نموذجا للاختيار بين النقود والاصول المالية واوضح ان الصلة بينهما تتم عن طريق تغيرات سعر الفائدة طويلة الاجل وقصيرة الاجل ، بعكس التقليديين الذين اخفقوا فى اقامة نظرية لهذا الطلب لأنهم إقتصروا على تقديم نموذج =

فدور النقود يقتصر على التأثير على المستوى العـــام للاسعار دون ان يكون لها اى اثر فى العلاقات العينية : فالتوازن فى الاقتصاد يتم بنـــاء على علاقات عينية تشير الى الكميات المنتجة والكميات المستخدمة فى الانتاج والاثمـان النسبية ، وليس للنقود اى اثر على علاقات التوازن، ذلك أن مستوى الاسعار لا شأن له بهذا التوازن ، غير ان بيجو قد ابرز ان دور النقود يتضمن فكرة ضمنية عن اهميـــة اثر قيمة الارصـــدة الحقيقية على ســـــلوك الافراد فى الاحتفاظ بالنقود ، ثم اخذ باتنكن هذه الفكرة لربط نظرية النقـــود بنظرية التوازن بصفة عامة(١) .

ويلاحظ ان صياغة فـردمان تقترب من صياغة نظرية كمية النقود وان كانت هناك عدة فروق بينهما ، على ان ما يهمنا بالدرجة الاولى فى هذا المجال هى النتائج المستخلصة من الدراسات التطبيقية لافـــكار مدرسة شـيكاغو ، وهى ما زالت محل جدل كبير من الكتاب المحدثين وخاصة فيما يتعلق بالتعريفات التى اخذت بها فى تحديد المقصود بكمية النقـــود .

على ان اهـم الاتجاهات المعاصرة واخصبها فيما اضافته للتحليل النقدى : هى المدرسة السـويدية الحديثة على يد لوندبرج وليـنـدال

= للاختيار بين النقود والاصول العينية ، ثم اعتبروا أن حجم هذه الاصـــول معطاة ومن هنا خرجت الاصول كليـــة من نظريتهم فى الطلب على النقود .

وينبغى أن نشير فى هذا المجـــال أن كينز قد اكد ان هناك حـــدا معينا لسعر الفائدة لا يمـكن ان ينخفض دونه لاعتبارات تتعلق بنفقات البنوك وعندها يصبح الطلب على النقود مرنا مرونة نهائية بالنسبة لسعر الفائدة وينتج عن ذلك اذا زادت كمية النقود فى هذه الحـــالة فانها لن تؤثر على ســعر الفائدة اذ ستطلب كل الزيادة للاحتفاظ بها فى شكل اصـول سائلة، وهذا ما يطلق عليه تعبير مصيدة السيولة Liquidity trap .

*

(١) ومن مقتضاها أن ارتفـاع الاسعار يؤدى الى نقص القيمـة الحقيقية لارصدة الافراد التى يحتفظون بها ولذلك يرغبون فى اعادة التوازن بزيادة قيمة الارصدة المتوفرة لديهم ويحدث العكس فى حالة انخفاض الاسعار، والملاحظة الهامة فى هذا المجال هو أن الطلب على النقود يتوقف ايضا على القيمة الحقيقية للارصدة ومن ثم يرتبط بالمستوى العـــام للاســـعار .

واهلـين وبنت هانســـن ، وتتميز دراسة المدرسة السـويدية الحديثة ـ وكذلك المدرسة الاستراليـــة ـ بانها تجعل للتوقعات expectations اهمية كبـــرى فى التحليـل النقدى للتضخم ـ فهى ترى أن العلاقة بين الطلب الكلى والعـــرض الكلى لا تتـوقف على مـستوى الدخـــل فقط ، كما تذهب النظرية الكينزية . بل هى تتوقف كذلك على خطط الانفاق القومى من جهـــة وخطط الانتاج القومى من جهة اخرى ، او بعبارة اخرى تتوقف على العـلاقة بين خـطط الاســـتثمار وخـطط الادخـــار(١) .

وترى النظرية انه ليس هناك مايدعو الى الافتراض بان الاستثمار المخطط يساوى الادخار المحقق الا فى حالة التـــوازن ، لان قـرارات الاستثمار يتخذها فريق من الافراد تدفعهم حوافز ورغبات تختلف عن الحوافـــز والرغبات التى تدفـــع الافـــراد للقيام بالادخـــار ، اما الاستثمار المحقـــق ex - poste فهو يـساوى بحـكم تعريفه الادخار المحقق ، ويؤدى عدم التـساوى بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط الى تقلب مـستوى الاسعار . فاذا زاد الاستثمار المخطط عـــن الادخـار المخطط فان ذلك يعنى ان الطـلب اكبر من العـرض ، وهو ما يؤدى الى ارتفـــاع الاسعار ، ويـؤدى ارتفاعها الى عـــدم تحقق بعض خطط الشراء ســـواء فى مجـــال اسواق السلع او فى مجال اسواق عناصر الانتـــاج ، وبارتفاع الاسعار يحقق المنتجون ارباحا غير متوقعة نتيجـة لان خطط الشراء (الطلب) تكون اكبـــر من خطط الانتـــاج (العرض) التى قرروا تنفيذها(٢) .

وعلى ذلك فان الاختلاف بين الادخـار المخطط (او الاســـتثمار المخـطط) والاستثمار المحقـــق (او الادخار المحقـــق) ينعـكس اثره فى

---

(1) Bronislaw Oyrzanowski, Inflation, edited by D. C. Hague, Macmillan, London 1962, P. 334.

(٢) راجع د. فـؤاد مرسى ـ المرجع السابق ص ٢٨٧-٢٨٩ ود. حمدية زهران ، المرجع الســـابق ص ٢٨٩ و٢٩٠ وفى نفس المعنى راجع مذكرة معهد التخطيط المشار اليها رقم ٦٩١ ص ٢٧ .

وجود فجوة (فائض طلب او خطط شراء لم تتحقق) فى اسواق السلع وفجوة (فائض طلب او خطط شراء لم تتحقق) فى اسواق عوامل الانتاج ووجود دخول غير متوقعة للمنتجين .

اسلوب المدرسة السويدية فى التحليل(١) :

ويتلخص اسلوب هذه المدرسة فى التحليل ــ كما يعبر عنها بنت هانسن ــ فى استخدام السؤال الآتى : ففى الحالة التى يظهر فيها ضغط تضخمى اذا استخدمت سياسة محددة ، فهل ستؤدى الى تقليل الضغط التضخمى ام لا ؟ ان طريقته فى البحث تعتمد على فكرة بسيطة استقاها من عبارة الاقتصادى J.S. Mill فحواها ان الطلب على السلع لايتضمن طلبا على العمل Damand for commodities is not demand for labour مخالفا بذلك المبدأ الذى جاء به كينز فى نظريته العامة ومنتقدا له بقوله ان كينز قد اتبع طريقة خاطئة فى التحليل مؤداها انه افترض ان الطلب على السلع يتضمن طلبا على العمل ايضا . وباتباع هذا النمط من التفكير فان الضغط النقدى التضخمى يواجه اسواق خدمات الانتاج Markets for factor services كما يواجه ايضا اسواق السلع Markets for commodities ومن هنا فان النظرية السويدية هى فى الواقع نظرية متعلقة بالحالات التضخمية inflationary situations اى حالات

---

(١) وقد ادلت هذه المدرسة برأيها فى قيمة النقود والدورة الاقتصادية بمناسبة موجة البطالة التى انتشرت فى السويد فى اعقاب ازمة الثلاثينات العالمية ، وتتبع هذه المدرسة فى تحليلها تعاليم روبرتسون وكينز وتزيد عليها ، فأخذت عن روبرتسون تحليله للدخل وتقسيمه للفترات الى مرحلة ماضية ومرحلة مقبلة ، كما اخذت عن كينز عنايته بالمشروعات المقبلة ، وان كانت تجعل للتوقع اهمية خاصة ، والفرق الاساسى بين نظرية كينز والنظرية السويدية ، ان هذه الاخيرة تعنى بالتفريق بين التجارب التى تتم فى الماضى والمشروعات المعدة للمستقبل ، اى بين ما تم وتحقق فى مدة ماضية وبين ما يتوقع فى مدة مقبلة ، فهى تميز بين تقرير الماضى وتسجيله وبين اعداد المستقبل وتحضيره ، وباختصار تفرق المدرسة السويدية بين الماضى المحقق وبين المقبل المتوقع ، وذلك بناء على تحليل ويكسل فى نظريته لمستوى الاسعار (راجع د. فؤاد مرسى ــ النقود والبنوك ــ الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٢٨٦) .

الضغط النقدى التضخمى monetary pressure of inflation التى يوجد فيها فائض فى الطلب النقدى monetary excess demand فى سوق السلع او فى سوق عوامل الانتاج ، او فى الاثنين معاً(١) .

ويمثل فائض الطلب النقدى فى حالة المنافسة الكاملة ، على النحو الذى عرضناه من قبل(٢) ، الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند سعر معين ، ان فائض الطلب النقدى فى مجموع سوق السلع composite commodity - market ينشا اذا كانت قيم فائض الطلب فى اسواق السلع الفردية موجبة ، كما ينشا فائض العرض النقدى فى مجموع سوق السلع اذا كانت القيم سالبة، اما اذا كانت القيمة الكلية لفائض الطلب فى اسواق السلع صفرا ، فانه فى هذه الحالة يمكننا القول ان هناك توازنا نقديا monetary equilibrium فى مجموع سوق السلع . وبنفس الطريقة يمكننا تحديد فائض الطلب فى مجموع سوق عوامل الانتاج(٣) Composite factor - market .

ويمكن تحديد الضغط النقدى التضخمى فى الاقتصاد عن طريق العلاقة الجبرية التالية(٤) : فاذا فرضنا ان (n) ترمز الى اسواق السلع و (i) ترمز الى الفرق بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة بمعنى ان يكون فائض الطلب السلعى Xi والسعر السلعى (pi) ، كما ترمز (m) الى اسواق عوامل الانتاج بمعنى ان يكون فائض الطلب الانتاجى (Xj) والسعر الانتاجى Pj ، وعلى ذلك فان(٥) .

---

(1) A. J. Hagger. The theory of Inflation, op. cit., pp. 2-4.

(٢) انظر ص ٧٠ وراجع Bronislaw Oyrzanowski, op. cit., p. 334.

(3) See ; Bent Hansen, The theory of inflation, op. cit., pp. 5/6.

(4) Op. cit., p. 7.

(٥) راجع فى الملاحظات على معادلة هانسن والمعانى المختلفة للطلب وشرح اتجاهات المدرسة السويدية فى A. J. Hagger, op. cit., p. 9 .

$$\sum_{i=1}^{n} x_i \cdot p_i + \sum_{j=1}^{m} x_j \cdot P_j > 0$$

بشرط ان يكون
$$\sum_{i=1}^{n} x_i \cdot P_i \geqq 0$$

وكذلك
$$\sum_{j=1}^{m} x_j \cdot P_j \geqq 0$$

وعلى هذا النحو فان الضغط النقدى التضخمى ، ينشا فى فترة او لحظة معينة ، فى اسواق السلع او اسواق عوامل الانتاج اذا كان هناك فائض طلب نقدى سواء فى مجموع سوق السلع او فى مجموع سوق عوامل الانتاج او فيهما معا . طالما انه لم يظهر فائض عرض فيهما ، وبديهى ان نشوء فائض الطلب النقدى فى مجموع سوق السلع مثلا لا يمنع من نشوء فائض عرض فى أسواق السلع الفردية(١) .

تقدير المدرسة السويدية :

ان اسلوب هانسن فى تحليل التضخم قد تعرض لنقد بعض الكتاب من بينهم زوادسكى Zawadzki وارشيبلد Archibald وانزوفين Enthoven ، فقد ركز الاول نقده على فكرة الطلب والمشتريات المخططة planned purchases ، وركز الثانى نقده على نقطة اساسية هى العلاقة بين الزيادة فى الوظائف الخالية excess of vacancies بالعاطلين umemployed عند معدل الاجر wage - rate الجارى ، بينما انصب نقد الثالث على التعريف الأساسى للضغط التضخمى inflationary pressure عند هانسن . ولا يتسع المجال لسرد هذه الانتقادات(٢) ، ويكفى ان نشير الى انها قد لقيت ردودا حاسمة تجعلها لا تنتقص من البناء التحليلى للمدرسة السويدية الحديثة .

---

(١) للتعمق راجع : Bent Hansen, op. cit., pp. 35 - 59

(٢) راجع تفصيل الانتقادات والرد عليها : A.J. Hagger, op. cit, pp. 25 - 30

ومهما يكن من امـر فان هذه المدرسة قد اضافت الى تحليـل التضـخم دفعة قـوية وان كانت تتسم بأنها أكثر تخصصا فى عرض مشكلة التضـخم فى الاقتصاديات المخططة مركزيا(١) .

من العرض السابق نجـد أن تفسير التضخم تناولته آراء بعـدد النظريات النقدية ، فالنظرية الكمية ترجعه الى تزايد كمية النقـود وتنسبه صياغة مدرسة كمبردج للنظرية الكلاسيكية الى التغير فى تلك النسبة من الدخـل الذى يحتفظ به كاحتياطى نقـدى ، وكينـز يعتبره نتيجة لتوظف كل عوامل الانتـاج ، فاذا ما تحققت حالة التـوظف الكامل فان كـل محاولة لزيادة حجم الاستثمار لابد ان تحـ الاسعار على الارتفـاع ، لان ازدياد الطلب وتوظيف العمـل الموجود كما راينا ، يدفعـان الى التنافس على العمـال والى ارتفاع الاجور بغير زيادة فى الانتاج وعندئذ تصل الجماعة الى حالة تضـخم حقيقى ، امـا المدرسة السـويدية فهى تعزو هذه الظاهـرة الى زيادة الاسـتثمار المخطط عن الادخـار المخطط .

وفى الواقع ان دراسة التضخم تعتبر دراسة لكل الاقتصاد لمرنة ما هو السبب الحقيقى له ، أيكمن هـذا السبب وراء زيادة وسـائل الدفع او زيادة الدخـول او الاجور ام هو يكمـن وراء انخفاض الانتاج أو التغيرات فى التجـارة الخارجية او ضعف الثقة فى العمـلة الوطنية او عجز الميزانية العامة او فى عـدم كفاية النظام الضريبى(٢) .

ومن الواضح أن هذه الامور تعتبر اسبابا غير مباشرة للتضـخم او هى ظـواهر أو اعـراض كالتضـخم نفسه ، امـا السبب المبـاشر فهو بدون شـك زيادة الانفـاق الـكلى (٣)

---

1) Bronislaw Oyrzanowski, *Inflation, op. cit.*, p. 334.

(2) Seymour H. Harris, Inflation and American Economy. Mcgraw - Hill, New York 1945, p. 1.

(٣) ويعبر عن حجم الانفاق الكلى خلال فترة معينة بانه عبارة عن حاصل ضرب كمية النقود المتداولة × سرعة تداولها .

(على الاستهلاك والاستثمار وسواء كان خاصا او حكوميا) ـ او الرغبة فى الانفـــاق فى حالة التضخم المكبوت(١) ـ زيادة تفـوق الزيادة العـــرض الحقيقى من الســلع والخدمات(٢) ، او بمعنى آخــر زيادة الطلب الفعـــلى (وهو طلب نقدى) عن العـــرض الفعلى (وهو عرض حقيقى(٣) ، ومن هنا لايكون التضخم الا نتيجة لاضطراب قـوى الانتاج نتيجة لعدم وفاء الانتـاج بحاجات المستهلكين المتزايدة أو هو لا يكون الا نتيجة للعجـز الكامن فى القوى الانتاجية او سوء تنظيم هذه القـوى مما يترتب عليه عـدم تحقيق التـوازن بين الاستهلاك والانتـاج(٤) و(٥) .

والواقع ان التضخم محتـوم كلما هدد تطور الفن الانتاجى خفض الاسعار وتدهور الارباح ، فالمشاهد انه منذ اندثار المرحلة الحـرة فى النظـام الراسمالى ثم اسـتقرار المرحلة الاحتكارية يميل الانتـاج للـزيادة الضخمة فيدفع الاسـعار نحو النزول ، وهو الوضـع الذى ينبغى ان يسود لولا تدخل عوامل اخرى اذ انه نظـرا الى ان النقود والاسعار توجهها الهيئات الخاصة من الكارتلات والبنوك الكبـرى واتحادات الصناعة فان هذه الهيئات ليس لهـا من رغبة الا منـع الاسعار من النزول اى فرض الاسعار المدارة Administered prices .

---

(١) الذى يظهر نفسه فى شكل طوابير او قوائم انتظار . « Thomas Wilson Inflation, op. cit., p. 14 and see : H. Speight, op. cit., p. 434 »

(٢) المقصود بالحجـم الحقيقى للسلع والخـدمات التى تم تداولها من خـلال النقود ، وعلى ذلك يخرج من نطـاق هذا الاصـطلاح ما تم استهلاكه مبـاشرة أو استخدمت المقايضـة فى تداوله (راجع د. محمد زكى شافعى ـ المرجع السابق ص ٨٩ حاشية وص ٩٦) .

(٣) راجع د. فؤاد مرسى ـ النقـود والبنـوك ـ الطبعة الاولى سـنة ١٩٥٨ ص ٤٠٠ .

(٤) نفس المرجع السـابق ص ٤٠٢ و ٤٠٣ .

(٥) ومن المعـلوم ان مستوى الاسعار يميل نحو الاستقرار حيث يتناسب التغير فى حجم الانفاق النقدى مع التغير فى الحجـم الحقيقى للسلع والخدمات المروضة ...

وبذلك اصبح النظام النقدى اكثر مرونة فاصبح خلق النقود فى ايدى البنـــوك والشركات الكبرى ذات المصلحة فى رفع الاسعار ولذلك يتعـرض مستوى الاســعار للتقلب على نحـــو عنيف وبصفة دورية ويكفى ان يتحقق ارتفاع مبدئى فى مستوى الاســعار حتى يستتبع ما يعـزز هذا الارتفـاع اذ لا تلبث المضاربة ان تؤتى اكلهـا عاملة على تقليـل عرض السلع وزيادة عرض النقـــود ، والى المضـــاربة يضاف عامل هــام هو زيادة أرباح المنتجين وتعويلهـم على استخدامها فيما لا يخفض مستوى الاسعار .

فالنظام الراسمالى(١) يتسم بعدة مظاهـــر تعمل على تحقيـق التضخم بل وتغـذيه ، من هـــذه المظاهر :

---

(١) واذا كان هذا الوضع فى النظام الراســمالى حيث يكون الانفــاق غير مخـــطط ، فهل يكون من المســـتطاع تجنب التضـــخم اذا خططت الـــدولة قرارات الانفاق ؟

هنا قد لا يتوقع أحـد ظهور التضخم فى الاقتصاديات الاشتراكية ، نظرا الى ان كلا من التيار النقدى والتيار السلعى يحدد مركزيا ويكون وفقا لهذا المنطق من الممكن تجنب ضغوط فائض الطلب على العرض ، حيث يملك جهـــاز التخطيط المركزى من الوسائل المالية والنقدية المحكمة ما يجعله مسيطرا سيطرة تامة على كل من النفقات النقدية والتدفقات الحقيقية وبالتالى يضمن المخطط تحقيق التوازن الاقتصادى بتحقيق التوازن النقدى .

ومن جهة اخرى فانه نظرا الى أن الاسعار والاجـــور تحدد بواسطة السلطات المركزية ، فان هذه الاقتصاديات لن تتعرض لمشـــاكل ما يسمى بلولب الاجـر/السعر Wage-price Spiral ومن ثم فقد يعتقد البعض أن الدول ذات الاقتصـــاد المخطط يكون بمنأى من التعرض لظاهرة التضخم .

ولكن الواقع يدحض هـذا الاعتقاد ، اذ ان التجربة اثبتت ان دول الاقتصاديات الاشتراكية قد عانت من التضخم فى فترات مختلفة ، فاقتصاديات هذه الدول وان كانت مخططة الا انها ما زالت اقتصاديات نقدية ، بل وتوجد فى هذه الدول فجـــوة تضخمية تكاد تكون دائمة، فمن المؤكد أن الاقتصاديات الاشتراكية تتمخض عن مشاكل تضخميـة مميزة على الرغم مما ذكرناه من أن مبادىء التخطيط ذاتها تستبعد امكان حدوث عدم التـــوازن بين العـــرض الكلى والطلب الكلى ، كما تستبعد امكان عدم وجود توازن نقـدى وان كان يلاحظ أن الرقم القياسى الرســـمى للاسعار بتلك الاقتصاديات قد يخفى الضغوط التضخمية .

ويظهر التضخم فى هـذه الاقتصاديات مثلا عندما يتم التوسع فى الانفاق الاستثمارى فى غير محله وكنتيجة لذلك فان هؤلاء الذين ينتجون معدات راسمالية سيربحون دخـولا كبـيرة ، وهذه الدخول الكبـــيرة ستخلق فائضا من الطلب على سلع الاستهلاك ، واذا اتخذت اجراءات معينة «لمصـــادرة» الدخول الزائدة عن طريق فـــرض الضرائب ، فان هذه الضرائب ستكون عبئا كبـــيرا . ولكن هل يطبق هذا العلاج دائما وبدقة كافية ؟ ...

١ — قـرارات المشروعات والمنتجين ومحاولة تحقيق اقصى ربح ممكن عن طريق تحميل المستهلكين نفقـات الاستثمارات الجـديدة والرغبة فى العائد السريع وبحيث لا يترتب على الـزيادة فى النفقات اى نقص فى الارباح وبالتالى ارتفـاع الاسعار .

---

* ان التجربة قد اثبتت ان هذا العلاج لم يطبق بدقة فى الديمقراطيات الشعبية فى دول شرق اوربا فقد عانت هذه الديمقراطيات من ارتفاع كبير فى الاسعار منذ سنة ١٩٤٥ خصوصا فى فترات الاستثمارات الكبـيرة لاعادة التعمير ، علاوة على ان الحكومات قد لا تكون راغبة دائما فى منع التضخم لاتخاذه وسيلة غير مرئية — بخلاف الضرائب العالية — لكبح الانفـاق الخاص ، ومن ثم يكون مفضلا من الناحية السياسية .

وتكشف الضغوط التضخمية عـن نفسـها فى الاقتصاديات المخططة فى شـكل الاختناقات shortages فى السلع والطوابير queues والتقنين rationing وكذلك فى الاختلافات بين حركات الاسعار المختلفة التى يتم بها التـداول فى الاسواق السـوداء black - markets حيث تتجـاوز فيها الاسعار المحددة لها رسـميا . ان مثل هذه الضغـوط فى بعض الدول ذات الاقتصـاد المخطط كيوغوسلافيا ، جعلت الحـكومة تستبعد اللجـوء الى ما يسمى بتثبيت الاسـعار Price Fixing .

ومن جهة اخرى قد يثور تساؤل آخر ، لماذا يظهر التضخم فى الدول الاشتراكية ما دامت السـلع التى تنتـج توزع على المستهلكين بوسيلة الاسعار ؟ وبمعنى آخر لماذا لا يكون الطلب والعـرض على السلع متعادلين عند السعر المحدد ما دامت لدينا وسيلة للتوفيق بين العرض والطلب وهى الاسعار بمعنى انه اذا زاد الطلب بدا لاول وهلة انه يجب اتخـاذ قرار برفع الاسعار لتحقيق التوازن المنشود .

فى الواقع ان المخطط للموارد بين الاستخدامات الرئيـسية فى المجتمعـات الاشتراكية لا يتأثر كلية بسلوك المستهلكين ومن هنـا تنشأ الفجوات التضخمية أو الانكماشـية نتيجة لاسباب عـدة تختلف باختلاف نوع التضخم ، وفى هذا المجـال يعرض الكتاب هذه الاسباب بالنسبة لكل نوع على حـدة ، فيفرقون بين تضـخم الارصدة النقدية وتضخم النقود المصرفية .

وينشأ تضخم الارصدة النقدية لعدة أسباب اهمها :

١ — الزيادة فى الطلب المتوقع Ex - ante demand لسلع الاستهلاك نتيجة لارتفـاع دخول الافراد غير المخططة .

٢ — الزيادة فى سرعة تداول النقـود نتيجة لتوقع نقص فى سلع معينة أو توقـع ارتفاع الاسعار .

٣ — النقص فى عرض السلع والخدمات وذلك نتيجة لزيادة الصـادرات أو نقص الانتـاج .

أما تضخم النقود المصرفية فينشأ لعدة أسباب اهمها :

١ — الضياع Waste الذى يحدث فى المواد الاولية والسلع نصف المصنوعة والمستخدمة فى العمليات الانتاجية .

٢ — طول فترة الانتاج اى الزيادة فى الانفـاق دون أن يصـاحب ذلك زيادة فى الانتـاج .

٢ ـ سوء التنظيم والادارة وتفضيل المشروعات تعويض ذلك عن طريق العوامل الخارجية ، وهى الاسعار بدلا من معالجة هيكل المشروعات وتنظيم الادارة الاقتصادية .

٣ ـ تحقيق التفاهم بين شكل المشروعات الحديثة من احتكارات او شبه احتكارات وتحديد الاسعار بطريقة تحكمية تحقق لها امتصاص كافة ادخارات طبقات المستهلكين وكل الزيادات التى يحصل عليها العمال(١) .

= ٢ ـ عدم التوقيت السليم بين فرض وتحصيل ضريبة رقم الاعمال Turnover tax التى تدفعها المشروعات للدولة ، واستخدام حصيلة هذه الضريبة فى الانفاق قبل ان تتمكن هذه المشروعات من الانتاج ، او على الاقل قبل عرض هذا الانتاج فى السوق (للتعمق راجع د. عبد الكريم بركات المرجع السابق Wilson, op. cit., pp. 1, 8, 116, 118-121 and Bronislaw, op. cit., pp. 332-341 and Emilé James, op. cit., pp. 8, 9 وللمرونة الاسس الرئيسية للنظام الاشتراكى، انظر د. عادل حشيش ، التعريف بالنظام الاشتراكى ، ٧١ ص ٦٢ وما بعدها .

*

(١) انظر د. مصطفى رشدى ، التحليل النقدى ١٩٧١ ص ٤٨ .

المبحث الرابع

الاصول المالية ودور المؤسسات المالية الوسيطة(١)
(تحليل جيرلى وشو وعلاقته بالتضخم)

من الكتابات الحديثة التى ظهرت لفهم ظاهرة النقود ، ربطها بفكرة الاصول المالية Financial assets ذلك ان النقود تثير نظرية الاصول بصفة عامة ، نظرا الى انها لا تطلب فقط باعتبارها وسيطا للمبادلات(٢) Medium of exchange وانما ايضا باعتبارها اصلا من الاصول التى تحفظ فيها الثروة أى مخزنا للقيمة(٣) Store of value ، وهذه الوظيفة تربط النقود بالاصول المادية من ناحية وبالاصول المالية من ناحية اخرى .

وقد ظهر هذا الاتجاه فى التقرير الشهير الذى وضع فى انجلترا عن الاوضاع النقدية فى الخمسينات والمعروف بتقرير Radcliffe Committes ، ويرى واضعو هذا التقرير ان السياسة النقدية لا ينبغى ان تقتصر على النقود باعتبارها وسيطا فى المبادلات وانما يجب ان تتجه الى مجال آخر اوسع وهو «الاصول السائلة»(٤) .

---

(١) اعتمدت فى كتابة هذا الجزء على المراجع الآتية : د. حازم البلاوى ، النظرية النقدية ، ١٩٧١ الفصل الثانى ، ود. مصطفى رشدى ، النظرية النقدية ١٩٧٢ ص ٢٣٧ وما بعدها ، و John G. Gurley and Edward S. Shaw, Money in a theory of finance, The Brookings institution, Washington 1960. and see also : André Chalmeau, Méchanismes et politique Monetaires, Presses universitaires de France, Paris 1968, chapitre 5.

(٢) هناك اتجاه يرى ان اهم خصيصة للنقود تكمن فى اعتبارها وسيطا فى المبادلات ، وقد ساد هذا الاتجاه لدى اصحاب النظرية التقليدية ولدى بعض الاقتصاديين المهتمين باحياء نظرية كمية النقود وفى مقدمتهم فريد مان ، بينما يذهب الاتجاه الآخر الى ان اهم خصيصة للنقود يتبلور فى كونها مخزنا للقيم ، وبناء على ذلك يقيم السياسة النقدية على أساس الاهتمام بالاصول المالية التى تعتبر الى حد كبير «بديلا عن النقود» .

(٣) انظر د. زكريا نصر ، اسلوب من اساليب التحليل النقدى ، تحليل ميزانية النظام المصرفى ، معهد الدراسات المصرفية ، مايو ١٩٦٠ ص ١ و ٢ .

(٤) والمقصود بالسيولة هو القدرة على تحويل الاصول الى نقود وبدون خسارة .

فهذه الاصول السائلة تعتبر بديلا عن النقود الى حد بعيد ، ومجموع هذه الاصول تتدخل فى قرارات الافراد عن الانفاق والاستثمار ، وعلى ذلك فان «السيولة العامة» فى الاقتصاد وليست «السيولة النقدية» يجب ان تكون محل الاعتبار فى السياسة النقدية .

وفى هذا الاتجاه ظهرت افكار جديدة للكاتبين جيرلى وشو ، اذ يريان ان النظرية النقدية تحقق كسبا حقيقيا اذا درست فى اطار الاصول المالية ، ذلك ان قرارات الانفاق بالنسبة للوحدات الاقتصادية لا تتوقف فقط على ما يحوزونه من قوة شرائية ، وانما تتوقف ايضا على تصورها لامكانيات الحصول على مختلف الاشكال الممثلة لهذه القوة الشرائية او كما يقرر Newlyn فى فكرته عن الجهد المالى Financial strength تلك القوة الشرائية التى يعتبرها الافراد والمشروعات انها تحت تصرفهم سواء كانوا حائزين لها او فى امكانهم اقتراضها ، وهى فكرة متسعة تعبر عن المعنى العام للسيولة .

ولكن ما هى انواع هذه الاصول المالية ، وكيف تعمل فى الاقتصاد ؟ وما هى المؤسسات التى تعمل على تجميعها وتلك التى تهتم بتوظيفها ؟ وهل تعتبر هذه الاصول ، حقيقة بديلا عن النقود ؟

سنحاول الاجابة على هذه النقاط فى العجالة التالية لنلقى الضوء على الاصول المالية باعتبارها يمكن ان تؤثر تأثيرا هاما على السياسة النقدية ليتضح لنا مدى علاقتها بالتضخم .

اذا نظرنا الى الوحدات الاقتصادية (افرادا كانوا او مشروعات) فانه يمكن التمييز بين الوحدات الكاسبة للدخل والوحدات المنفقة له — فالافراد يكسبون دخلا مقابل تقديم خدمات عناصر الانتاج (مثل العمل ورأس المال) الى المشروعات ، وتحصل المشروعات على دخل من بيع الناتج فى السوق نتيجة شراء خدمات عناصر الانتاج واستخدامها فى العملية الانتاجية ، وفى الوقت نفسه يقوم الافراد بالانفاق للحصول على السلع التى تنتجها المشروعات ، كما تقوم الاخيرة بالانفاق للحصول على خدمات عناصر الانتاج(1) .

---

(1) بالاضافة الى شراء بعض من الانتاج لاضافته الى راس المال القائم .

[illegible] الجهاز [illegible] المطلوب، [illegible]
[illegible] دخل وانفاق الوحدات الاقتصادية، فهناك [illegible] أو تتمتع وحدات بفائض في الموارد (الافراد عادة) بينما تتحمل الاخرى بعجز في الموارد (المشروعات عادة).

ويكون امام المشروعات ثلاث طرق للتمويل، فقد تلجأ الى مواردها الذاتية المتحققة من اصولها عن طريق التمويل الذاتي(1) Self-Financing (باعتباره اهم صورة من صور التمويل الداخلي)، ولكن هذا المورد قد لا يسعف هذه المشروعات، وهنا تبرز وظيفة الاصول المالية، حيث تلجأ المشروعات الى الطريق الثاني وهو الاقتراض المباشر من الوحدات ذات الفائض عن طريق اصدار «السندات الاولية» أو المباشرة(2) Primary securities.

الا أن التطور الاقتصادي قد لازمه دائما تطور مالي، حيث ظهرت المؤسسات المالية الوسيطة Financial Intermediaries وتنحصر مهمتها في تحويل الفائض من الوحدات ذات الفائض في الموارد Surplus units الى الوحدات ذات العجز في الموارد Deficit units عن طريق تجميع الادخارات واصدار سندات ممثلة لهذه الادخارات تسمى «السندات غير مباشرة»(3) Indirect securities

---

(1) بالاعتماد على الموارد الذاتية المتاحة للوحدات الاقتصادية سواء تعلقت بالاحتياطيات او الارباح المتراكمة. ويتم التمويل بتجميع الموارد الادخارية الذاتية واستخدامها في تمويل الاستثمار اى باحلال اصل محل الاصل الاخر دون تغيير رأس المال، انما يترتب على هذه العملية تغيير «التركيب العضوي لهيكل راس المال» عن طريق الاستبدال، اى احلال الآلات الحديثة محل الآلات المستهلكة، او الصيانة اي انفاق مخصص لتحسين الخدمة أو التوسع، باضافة آلات ومباني جديدة .. الخ، وكل ذلك يؤدي الى رفع الطاقة الانتاجية للمشروع ولا يخفى أن هذا النوع من التمويل يحقق التساوي المطلق بين الادخار والاستثمار، ومعلوم ان التحليل الكلاسيكي يفترض التساوي المطلق بين الادخار والاستثمار في حين ان التحليل الكينزي يفترض أن وعاء الاستثمار، هو ذلك الجزء من الادخار غير المكتنز.

(2) اى الاصول التى تصدرها الوحدات ذات العجز في الموارد وتقدمها للوحدات ذات الفائض في الموارد مثل السندات والاسهم.

(3) اي الاصول التى لا تحصل عليها الوحدات ذات العجز من الوحدات ذات الفائض مباشرة، وانما الاصول التى تقوم بتجميعها المؤسسات المالية الوسيطة بغرض

وتحـــل هذه الســندات محـــل الســندات الاولية فى المحفظة الماليــة المقترضين ، وهكذا تتحول المواجهة المباشرة بين المقرضين والمقترضــين الى مواجهة غير مباشرة عــن طريق المؤســسات المالية الوسيطة .

وعلى هذا النحو ، فان مفهوم المؤسسات المالية الوسيطة يتجاوز نطاق المفهوم التقليدى للمؤسسات المصرفية ، فالمؤســسات المصرفيــة تتخصص فى تبــادل الديون ، وتتميز هذه الديون بأنها تقبل فى المعاملات كوسيلة للوفاء ومخزن للقيــــم ، وهكذا ينشــا طلب لديون هــذه المؤســسات . ومن هنــا نستطيع أن نرى ان البــنوك التجارية والبنك المركزى لا تعدو ان تكون من قبيل الوسيط فى الاصــول المالية . فهى تصدر اصولا ماليه نهـــا طلب و الـسوق مقابل ما تحصـــل عليه من اصول و شكل اسهم وسندات و وراق تجـــاريه وما الى ذلك من تعهدات الافراد

ولكن المؤســـسات المصرفية لم تعد المؤســـسات الوحيدة القادرة على تنظيم عملية الادخارات واصــــدار هذه الاصول المالية ، وانما توجــد مؤســسات اخرى تصدر مثل هذه الاصول بفارق واحد هو ان الاصول الاولى تعتبر نقــودا بينما لا تعتبر الاصول الثانيـــة كذلك ، وانه وان كانت هذه الاصـــول تقوم بوظيفة اختزان القيــم الا انها لا تقــــوم بالوساطة فى المبــادلات ، ومع ذلك فان احتفاظ الافراد بالاصول المالية التى تصدرها المؤسسات الثانيـــة يمـــكن أن تؤثر على الطــلب على النقود من خــــلال كونها مخزنا للقيمـــة .

= نقديمها الى الوحدات ذات العجز وذلك من طريق تجميع الادخار من الوحـــدات ذات الفائض مقابل اصول مالية تصدرها ثم تقوم باقراضــها الى الوحدات ذات العجـــز ، وتتركز اهم اسباب قيام هذه الصــورة من الاصول غير المباشرة فى مزايا الانتــاج الكبير ذلك ان تخصص المؤســسات المالية الوسيطة يمكنها من الحصـــول على موارد باقل نفقة ممكنة ثم توزيعها بكفاءة اكبر على المشروعات ويلاحظ ان تعدد وتنوع الاصــول المالية فى الاقتصــاد يعتبر امرا لازما لنمــوه ، الا ان تطور الســوق المالى امر حيوى لزيادة الميل للادخار واستخدامه الاستخدام المناسب ، كما ان تنوع الاصول من شانه توزيع المخاطر بالنســبة لكل من الدائن والمدين على حد سواء .

ومن هنا استطاعت المؤسسات المالية الوسيطة (غير المصرفية) ان تقوم ، فى الدول المتقدمة بالدور الرئيسى فى عملية التمويل ، ومن امثلة هذه المؤسسات ، شركات الاستثمار وشركات التأمين وصناديق الادخار والبنوك المتخصصة . ويعنى تعدد المؤسسات المالية المصدرة وتنوعها تعدد موازى فى الاصول المالية المصدرة وتتمتع كل منها بخصائص ذاتية وبدرجات متفاوتة من السيولة .

فالوظيفة الاساسية للوسطاء الماليين فى الوقت الحاضر هى السماح لراغبى الاقراض بالاحتفاظ بطريقة غير مباشرة بالسندات الاولية ، وانما فى صورة اكثر جاذبية وبعائد منتظم وبعيد عن اخطار الاستثمار . وبمعنى آخر تحقيق الفصل بين التوظيف النقدى والاستثمار الحقيقى . ومن هنا يستطيع الوسطاء الماليون ، من خلال هذه الوظيفة ، ان يحققوا الخلق المضاعف للقوة الشرائية ، ممثلة فى مجموعة من الاصول المالية التى يمكن ان تعتبر بديلا عن النقود ، ومن ثم فان زيادة هذه الاصول من شأنه الاقلال من الطلب على النقود وامتصاص السيولة النقدية .

وعلى هذا الاساس ، فان تحليل جيرلى وشو تكمن اهميته فى تحديده للدور الذى يمكن ان تقوم به المؤسسات المالية الوسيطة ، وخاصة غير المصرفية ، فى التمويل فى ثلاث نتائج اساسية :

(١) ان المؤسسات المالية الوسيطة تمارس تأثيرا عاما على مصادر الادخار فى مرحلة التجميع، وعلى توزيعه فى مرحلة التوظيف ، وفى هذا المجال فان القطاع المصرفى هو الذى يحدد القيمة الاسمية لعرض النقود فى حين ان القطاع غير المصرفى هو الذى يحدد القيمة الحقيقية .

(٢) ان المؤسسات المالية الوسيطة ، تستطيع ان تضاعف القوة الشرائية ، ولا جدال فى ذلك بالنسبة للمؤسسات المصرفية حيث تعتمد فى ذلك على مضاعف الائتمان (١) ، اما المؤسسات غير المصرفية

---

(١) حجم الائتمان = Δ و (الوديعة الاضافية) x ك (الرصيد الاحتياطى) .

فهى لا تعتمد على مضاعف الائتمان ولكنها تعتمد على مضاعف الاستثمار فهذه المؤسسات تتلقى ودائع ادخارية تزيد من سيولتها وتمنحها القدرة على التمويل وهى تستطيع أن تضاعف القوة الشرائية التى تمنحها للمشروعات اعتمادا على ما لديها من رصيد نقدى .

فاذا تلقت احدى المؤسسات المتخصصة (غير المصرفية) موارد نقدية فى صورة ودائع ادخارية اضافية ثم قامت واستخدمت هذه الموارد فى التمويل الاستثمارى ، بعد تجنيب نسبة معينة فى صورة رصيد نقدى احتياطى ، فان الانفاق الاستثمارى سيؤدى الى زيادة الدخل القومى . ولما كانت هذه الزيادة ستعود الى الافراد (كل حسب مساهمته فى النشاط الانتاجى) فمن الطبيعى أن يخصصوا نسبة معينة من هذه الزيادة للايداع الادخارى ، وستحاول المؤسسات المتخصصة استغلال هذا الجزء الجديد فى تمويل عمليات استثمارية جديدة (بعد الاحتفاظ بالنسبة المقررة للرصيد النقدى الاحتياطى) والاستثمار الجديد سيزيد من حجم الدخل ، وهكذا تستمر العمليات لعدة مرات وتتضاعف فى النهاية القوة الشرائية وليدة هذا النشاط ، ومن هنا ينشأ «مضاعفة الاستثمار» .

وتجدر الاشارة الى ان الزيادة فى وسائل الدفع الناشئة عن مضاعف الاستثمار تعتبر اقل حجما وتحتاج الى مدة أطول بالمقارنة بتلك الناشئة عن مضاعف الائتمان، ومع ذلك فهى تعتبر اكثر تعبيرا عن حقيقة النمو فى الاقتصاد .

ومن جهة أخرى تتركز الفروق بين قدرات القطاع المصرفى فى خلق الائتمان وقدرات القطاع غير المصرفى فى خلق القوة الشرائية فى ان القطاع الاول يستطيع بطريقة مباشرة ومستمرة وفى خلال مدة قصيرة أن يضاعف من حجم وسائل الدفع ، وخطورة الخلق الائتمانى المصرفى تتمثل فى انه يرتبط بالنشاط النقدى وقد لا يراعى النشاط الحقيقى اذ انه فى اغلب الاحوال خلقا مسبقا ex-ante . اما القطاع غير المصرفى ، فانه لا يستطيع ان يقرض الا ما لديه بالفعل وان مضاعفة القوة الشرائية تتم من خلال العمليات الحقيقية للانتاج ،

وعلى ذلك فان الخلق التلقائى عن النشاط الاستثماري الحقيقى يعتبر لاحقا ex-poste باعتباره وليد الزيادة فى الانتاج .

على ان الملاحظة الهامة فى هذا المجال تتلخص فى انه توجد بالسوق المالى علاقات وثيقة بين زيادة الاستثمار والدخل وبين خلق الائتمان ، اذ ان نسبة كبيرة من الدخول الموزعة تذهب فى شكل ايداعات جارية فى القطاع المصرفى ، واذا وجد سيولته قد ارتفعت ، توسع فى خلق الائتمان ، فكان هناك ارتباط بين مضاعفة القوة الشرائية بواسطة القطاع غير المصرفى ومضاعفة النقود بواسطة القطاع المصرفى .

(٣) ان المؤسسات المالية الوسيطة تمارس تاثيرا فعالا على السيولة العامة للاقتصاد نتيجة تنوع الاصول السائلة التى تصدرها ، ذلك ان تعدد الوسطاء ، كما ذكرنا ، يؤدى الى تعدد الاصول السائلة وتفاوتها ، وبالطبع فان المؤسسات المصرفية تعتبر مصادرها ذات سيولة مرتفعة . اما المؤسسات غير المصرفية فتتمتع اصولها المالية بسيولة اقل .

الا انه يجب ان يلاحظ ان التحليل النقدى . فى مجال دراسة السيولة العامة للاقتصاد يجب أن ياخذ فى حسبانه ليس فقط تعدد اشكال الاصول النقدية والمالية اوتمتعها بدرجات متفاوتة من السيولة . وانما يجب أن يراعى ايضا نقطة أساسية وهى دراسة العلاقات بين المصادر النقدية والادخارية لمحاولة تفهم تيار الانفاق الكلى وامكانية التحول من الاصول المالية الى الاصول النقدية والعكس وتأثير ذلك على الاقتصاد ، فلا يخفى ان التحول من اصول ذات سيولة اقل (اوراق مالية) الى سيولة مرتفعة (نقود) قد يترتب عليه آثار تضخمية ، والعكس قد يقلل من هذه الآثار . ومن هنا لا يمكننا أن نعتبر المصادر الادخارية والمالية بديلا كاملا للنقود فالنقود تمثل السيولة الفعلية فى حين ان الاصول المالية تعبر عن امكانية التحول والتغير لهذه السيولة ، ذلك ان كل اصل لا يمكن ان يكون له نفس الوظائف والآثار على النشاط الاقتصادى ، والواقع ان العلاقة بين النقود والاصول المالية علاقة تكاملية . فهناك ارتباط بينهما بحيث لا يمكن اعتبار كل منهما مستقلا عن الآخر .

وفي هذا المجال قد يثور تساؤلان ، الاول يتعلق بالآثار التي تترتب على طرق التمويل الثلاثة السابقة من حيث زيادة كمية النقود ، والثاني يتصل بما يمكن ان نستخلصه من علاقة ذلك بالتحليل التضخمي .

اما اثر طرق التمويل على زيادة كمية النقود ، فنحن نعلم ان التحول المستمر للقوة الشرائيه من الوحدات ذات الفائض في الموارد الى الوحدات ذات العجز في الموارد لتمويل النشاط الاستثماري يتم في ثلاث قنوات اشرنا اليها من قبل وهي التمويل الذاتي والتمويل المباشر والتمويل غير المباشر ، وفيما يختص بالتمويل الذاتي فانه لا يترتب عليه زيادة القوة الشرائية لانه لا يؤدي الى زيادة كمية النقود او وسائل الدفع . فحجم الرصيد النقدي يبقى ثابتا ، وغاية الامر ان يتحول جزء من الاصول النقدية الموجودة بالفعل الى اصول طبيعية مستحدثة . واذا حدث وزادت وسائل الدفع فتكون زيادة قليلة ناشئة عن زيادة سرعة التداول بسبب استخدام الادخار النقدي في عمليات البيع والشراء للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتمويل النشاط الاستثماري .

ومن جهة اخرى لا يفضي التمويل المباشر الى زيادة القوة الشرائية ايضا لانه يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرضين (الوحدات ذات الفائض) والمستثمرين (الوحدات ذات العجز) ، ودون تدخل اي وسيط مالي مصرفي كان او غير مصرفي[1] ، عن طريق بعض الادوات المالية كالسندات مثلا . وبذلك لا يترتب على التمويل المباشر زيادة كمية النقود ، فحجم الرصيد النقدي يبقى ثابتا ، وكل ما في الامر تحول القوة الشرائية من الوحدات الفائضة الى الوحدات العاجزة .

---

[1] سواء تعلق الاقتراض بهدف الاستثمار للافراد او المشروعات (الخاصة والعامة) او الحكومة ، وعلى ذلك يخرج من هذا النطاق القروض التي تصدرها الحكومة بهدف امتصاص القوة الشرائية والحد من آثار التضخم ، باعتبار ان هذه القروض لم تخصص للاستثمار

اما التمويل غير المباشر الذى يتم عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية فانه يؤدى الى زيادة القوة الشرائية وزيادة كمية النقود فى الاقتصاد نتيجة لمضاعف الائتمان ولمضاعف الاستثمار ، كما اوضحنا ويتم بالنسبة للقطاع المصرفى مسبقا بينما يتم بالنسبة للقطاع غير المصرفى لاحقا(١) .

ويمكن ان نستخلص من العرض السابق انه يقدم لنا تحليلا نقديا يتصل بالتضخم من خلال عدة اعتبارات يتركز اهمها فى ان هناك ثلاث طرق للتمويل (الذاتى والمباشر وغير المباشر) وانه لا يترتب على التمويل الذاتى والمباشر زيادة تذكر فى كمية النقود بينما يؤدى التمويل غير المباشر الى زيادة القوة الشرائية وزيادة كمية النقود فى الاقتصاد .

فالمؤسسات المالية الوسيطة تكون قادرة على مضاعفة القوة الشرائية عن طريق مضاعف الائتمان (بالنسبة للمؤسسات المصرفية) وعن طريق مضاعف الاستثمار (بالنسبة للمؤسسات غير المصرفية) . فقد رأينا كيف أن المؤسسات الاخيرة يمكنها مضاعفة القوة الشرائية التى تمنحها للمشروعات اعتمادا على ما لديها من رصيد نقدى موجود بالفعل ، وبذلك تكون الزيادة فى وسائل الدفع الناشئة عن مضاعف الائتمان التى ترتبط بالنشاط النقدى ، وهو قد لايراعى النشاط الانتاجى الحقيقى باعتباره خلقا مسبقا بعكس الحالة الاولى التى يكون فيها الخلق لاحقا لكونه وليد الزيادة فى الانتاج . ومن هذه الزاوية فان التمويل عن طريق المؤسسات غير المصرفية يفضل التمويل عن طريق المؤسسات المصرفية ، باعتباره يحقق ثبات

---

(١) فهو يحاول التوفيق بين متطلبات مصادر الادخار ومصادر التمويل للاعتبارات المتعلقة بتفضيل السيولة .

الاسعار المطلقة (النقدية) ومن ثم فانه لا يفضى بصفة عامة الى الاتجاهات التضخمية .

ومن جهة اخرى ، فقد عرفنا ان سيولة المؤسسات المصرفية تكون مرتفعة بينما تتسم المؤسسات غير المصرفية بتعدد السيولة وتفاوتها بالاضافة الى التحول المستمر من الاصول المالية الى الاصول النقدية . ولا يخفى ما يترتب على ذلك من آثار نقدية . فيلاحظ مثلا ان التحول من اصول ذات سيولة اقل (اوراق مالية) الى اصول ذات سيولة عالية (نقود) قد يترتب عليه آثار تضخمية .

واذا طبقنا ما تقدم على الاقتصاد المصرى كنموذج تجريبى للدول المتخلفة للوقوف على طبيعة العلاقات بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية وعما اذا كانت العلاقات بين المصادر النقدية والادخارية ـ من خلال السيولة العامة ـ تساهم بدور ما فى حل مشكلة التمويل فى الاقتصاد المصرى يتضح لنا ان المؤسسات المالية الوسيطة تنقسم الى ثلاث مجموعات هى :

المجموعة الاولى : تتكون من البنك المركزى والبنوك التجارية (القطاع المصرفى) وهذا القطاع يكاد يسيطر سيطرة تكاد تكون تامة ليس فقط على المصادر النقدية (النقود القانونية ونقود الودائع) وانما ايضا على المصادر الادخارية (الودائع الادخارية والودائع لاجل وغيرها من السندات الادخارية) .

المجموعة الثانية : وتتكون من الهيئة العامة للائتمان الزراعى والتعاونى والبنك العقارى (والبنك الصناعى الذى ادمج مؤخرا فى بنك الاسكندرية) وهى ترتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع المصرفى .

المجموعة الثالثة : تتكون من قطاع تجميع الادخار المتمثلة فى عمليات صناديق توفير البريد وشركات التأمين والهيئة العامة

التأمينات والهيئة العامة للمعاشات وهي لا ترتبط بعلاقات وثيقة مع الجهاز المصرفي ، وهي تقوم ، ولاسيما الوعاءين الاخيرين ، بدور اساسي في تجميع الادخار على النحو الذي سنراه تفصيلا عند تناول الموقف الادخاري في الاقتصاد المصري .

وبدراسة نموذج تجريبي للعلاقات بين القطاع المصرفي والقطاع المتخصص مثلا تتضح لنا الحقائق الآتية :

١ - ان اغلب موارد القطاع المتخصص تأتي عن طريق القطاع المصرفي في شكل قروض مباشرة او نتيجة شراء سندات القطاع المتخصص ، كما انه من الملاحظ ان القروض المباشرة تمثل غالبية مواردها .

فاذا كان وضع الوسيط المالي في دائرة التمويل طبقا للتحليل النظري السابق يكون وفقا لما يلي :

ايداعات افراد ← وسيط مالي متخصص ← استخدام استثماري

فانه يتحول في الواقع المصري الى :

ايداعات افراد ← بنك تجاري ← وسيط مالي متخصص ← استخدام استثماري .

٢ - يلاحظ بصفة عامة نقص فرص التوظيف الاستثماري عن الموارد المتاحة ، ذلك ان الموارد النقدية المتاحة للقطاع المتخصص تزيد عن الائتمان الممنوح من جانبها لفرض التمويل الاستثماري أي سيولة هذا القطاع تزيد عن فرص هذا التمويل وهو ما يظهره الجدول التالي :

مراحل تجميع الموارد النقدية وتوظيفها بالنسبة للقطاع المتخصص

(بالمليون جنيه)

السنوات	مرحلة التجميع			مرحلة التوظيف
	البنك المركزى	البنوك التجارية	المجموع	(الائتمان المقدم للمشروعات)
١٩٦٤	٨١ر٤	٤٣ر٤	١٢٤ر٨	٩٩ر٨
٦٥	٦٥ر٠	٥٨ر٦	١٢٣ر٦	٩٠ر٦
٦٦	٤٨ر٤	٤٨ر٨	٩٧ر٢	٩٨ر٠
٦٧	٥٧ر٠	٦٥ر٨	١٢٢ر٨	١٠٠ر٤
٦٨	٣٤ر٥	٨٩ر٠	١٢٣ر٥	١١٣ر٣
٦٩	٩ر٥	١١١ر١	١٢٠ر٦	١١٥ر٤
٧٠	٦ر٠	١٢٣ر٠	١٢٩ر٠	١٢١ر٧

(المصدر : د. مصطفى رشدى المرجع السابق ص ٢٥٢)

ويظهر الجدول بجلاء الحقيقة السابقة التى تتعلق بزيادة الموارد النقدية عن الائتمان الممنوح ، ولا يخفى انه قد يترتب على ذلك ، نتيجة غير مأمونة هى تحول الموارد الادخارية الى القطاع السلعى مما يؤدى الى ارتفاع أسعارها .

ولكن بقيت مسألة هامة : هل يستطيع القطاع المتخصص فى الاقتصاد المصرى مضاعفة وسائل الدفع من خلال زيادة النشاط الاستثمارى الحقيقى على النحو الذى اشار اليه التحليل النظرى السابق ؟

يلاحظ **اولا** ان فرص التوظيف الاستثمارى للقطاع المتخصص ضئيلة وذلك نظرا لكفاءته المحدودة كما يلاحظ **ثانيا** ان الاختيار الوظيفى للاستثمارات يكون فى صف الاستثمارات قصيرة الاجل والاستهلاكية دون الاستثمارات طويلة الاجل والانتاجية . ومن هنا نستطيع ان نقرر ان المؤسسات المتخصصة فى الاقتصاد المصرى بصفة عامة ، على عكس ما جاء فى التحليل النظرى ، لا تستطيع ، فى ظروفه

التوظيف الاستثمارى للمدخرات المالية أن نضاعف من القوة الشرائية ... لتستعمل ما لم يدخل على هذه المؤسسات تعديلات هيكلية تمكنها من القيام بهذه الوظيفة ، وهو امر نامل ان يتم ، حتى يمكنها ان تؤدى دورا هاما فى التنمية الاقتصادية فى المجتمع المصرى(1) .

الارصدة والتيارات المالية(2) :

ظلت الحسابات القومية فى كثير من الدول قاصرة على وصف العمليات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار دون التعرض للعمليات المالية التى تربط بين الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز ، الى ان ظهرت محاولات بدأت سنة ١٩٤٤ لسد هذا النقص ، وهى استخدام جداول التيارات المالية وتطورت على يد بعض الكتاب وفى مقدمتهم Copeland .

وتهتم التيارات النقدية والمالية بالمدفوعات والمتحصلات دون التركيز على الناتج ، فهى وسيلة او اطار محاسبى يهدف الى اعطاء صورة متكاملة عن المعاملات فى الاقتصاد ، وعلى ذلك فان نطاق العمليات التى تتناولها هذه الحسابات أوسع بكثير من التى ترد عادة فى الحسابات القومية .

وتجدر الاشارة الى ان الجداول المذكورة تستخدم التيارات أو التدفقات Flows دون الارصدة Stocks والتيار هو كمية يمكن قياسها فقط من خلال فترة زمنية اما الرصيد فهو كمية تقاس فى خلال نقطة معينة من الزمن ، فمعلوم أن الظواهر النقدية والمالية

(1) وفى هذا المجال ، لا يفوتنا الاشارة الى انه لا يجب اغفال نقطة هامة ، تتركز فى وجوب مراعاة تعدد الاصول المالية فى الاقتصاد المصرى وتمتعها بدرجات متفاوتة من السيولة ، الامر الذى يؤدى الى تشجيع الادخار وزيادته فى صورة اصول مالية تعتبر بديلا عن النقود . وبذلك يمكن امتصاص السيولة النقدية وتخفيف الضغوط التضخمية على النحو الذى سيأتى تفصيله عند استعراض الموقف الادخارى فى الاقتصاد المصرى فى القسم الثالث من هذه الدراسة.

(2) راجع فى هذا الصدد د. حازم الببلاوى ، المرجع السابق ص ١٥١ ود. مصطفى رشدى المرجع السابق ص ٢٨٦ وما بعدها .

مثلها في ذلك مثل معظم الظواهر الاقتصادية وهي ظواهر مركبة يكون لها اكثر من بعد او نطاق ، وغالبا ما يكون لها بعدين ، الاول يتعلق بالحجم او النطاق المادى (الارصدة) والثانى يتعلق بامتدادها عبر الزمن (التيارات) .

ولكن يلاحظ ان التيارات لا تولد من فراغ ، ففى لحظة زمنية معينة يوجد رصيد ، وفى لحظة زمنية تالية يوجد رصيد ، وبين اللحظتين الزمنيتين يوجد التيار .

وتبدو اهمية دراسة الانشطة الاقتصادية من خلال التيارات ، في انها تسمح لنا بمعرفة هذه الانشطة من خلال التغيرات التى تحدث في فترة زمنية (وغالبا ما تكون هذه الفترة بالنسبة للتيارات النقدية والمالية مقدرة بسنة) فمستوى الانفاق (تيار) وليست كمية النقود (رصيد) هو الذى يحدد درجة النشاط النقدى والمالى وتأثيره على النشاط الحقيقى في الاقتصاد القومى(١) .

ودراسة جداول التدفقات المالية(٢) . يمكن ان تفيد الاقتصاديات المتخلفة في تنظيم علاقاتها النقدية ، والمالية باعتبار أن هذه الادوات يمكن الركون اليها كلما اسعفت البيانات الى ذلك(٣) .

---

(١) من المعلوم ان الطلب على النقود يثير مشاكل صعبة وعلاقات معقدة في العلاقات بين التيارات والارصدة فسرعة تداول النقود انما تشير الى عدد مرات تداولها بالنسبة لوحدة النقود خلال فترة معينة وهي بذلك اقرب الى التيارات ، ولكن الطلب على النقود هو طلب الاحتفاظ (ولو للحظة) بكمية من الارصدة السائلة وهو بذلك في اقرب الى الارصدة ولكن التطور الحديث في نظرية الطلب على النقود ينظر اليها كجزء من نظرية رأس المال اى الثروة والاصول بصفة عامة.

(٢) من اهم الانظمة للتدفقات المالية ، النظام الامريكى ويمكن الرجوع اليه في :

1 — Morris A. Copeland, A study of money flows in U.S A. 1955.

2 — James C. Van Horne, Function and analysis of capital market rates, Prentice Hall, New Jersey 1970, ps. 15 - 33.

3 — Pall M. Horvitz, Monetary Policy and the financial system, Prentice-Hall, New Jersey 969, p. 55.

(٣) كنا نود ان نعرض لتطبيق جداول التدفقات المالية كاسلوب للتحليل في الاقتصاد المصرى غير انه لا يوجد ما يسعفنا لتحقيق هذا الغرض .

الفصل الثالث

التضخم فى الاقتصاديات المتخلفه

يتعرض معظم الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر الى موجات تضخمية محسوسة ؛ لاعتبارات يتصل اهمها بالهيكل الاقتصادى لهذه الدول وما يحتويه من عوامل مختلفة للضغط التضخمى تجعل اقتصادياتها اشد تعرضا له منها فى الدول المتقدمة . فالمعتاد ، أن ما تتعرض له البلاد المتخلفة من تقلبات فى الاسعار ، فى غمار التنمية الاقتصادية ، انما يتمثل فى ارتفاع مستمر فى المستوى العام للاسعار حتى ولو لم يعتمد فى تمويلها على مصادر تضخمية(١) .

وحتى يمكننا الوقوف على معدلات التضخم التى تتعرض لها الاقتصاديات المتخلفة دعنا نطلع على الاحصائية التالية(٢) التى تقدمها دراسات الامم المتحدة عن معدلات الزيادة السنوية فى الارقام القياسية للاسعار فى مجموعة من البلاد المتخلفة خلال المدة من ٦٠ الى ١٩٦٨ :

(١) راجع د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، ١٩٧٠ ص ٨٨ .

(٢) ومع مراعاة التحفظ فى استخدام الاحصاءات فى الدول المتخلفة بصفة عامة لعدم تعبيرها عن الحقيقة بدقة تامة ، الا انه يمكن اعتبارها مؤشرات عامة ، وهذا ما سنشير اليه مرة اخرى بتفصيل أكثر فيما بعد (راجع الملاحظات على الارقام القياسية لاسعار الجملة والتجزئة فى N. U. Etude sur l'economie mondiale, 1969 - 1970, New York 1971, pp. 118, 119).

متوسط الزيادة السنوية في الارقام القياسية لاسعار التجزئة والجملة في مجموعة من الدول المتخلفة في الفترة من ١٩٦٣ الى ١٩٦٨

البلد	التجزئة	الجملة	البلد	التجزئة	الجملة
الارجنتين	٢ر٢٤	٣ر٤١	المغرب	٣ر٢	٢ر٢
بوليفيا	٢ر٦	—	سيراليون	٣ر٥	—
البرازيل	٦ر٥٠	٨ر٤٧	الصومال	٦ر٤	—
شيلي	٣ر٢٥	٤ر٢٥	السودان	٢ر٢	٥ر١
كولومبيا	٩ر١١	٣ر١١	تشاد	٦ر٤	—
السلفادور	٠ر٤	٥ر٢	تونس	٥ر٢	٣ر٤
بيرو	٦ر١٠	—	تنزانيا	١ر٢	٨ر٣
المكسيك	٤ر٢	٩ر١	العراق	١ر١	٠ر٢
اورجواي	٤ر٤٧	—	الهند	٢ر٧	٤ر٦
بارجواي	٩ر٣	—	ايران	٥ر١	١ر١
الجزائر	١ر٢	٥ر٢	اندونيسيا	٧ر١٨٥	—
الكاميرون	١ر٤	—	اسرائيل	٩ر٤	٦ر٢
زائيري	٦ر٢٦	—	لاوس	١ر٢٦	—
ليبيريا	٧ر٣	—	الباكستان	٤ر٣	٢ر٣
اثيوبيا	١ر٥	—	الصين (تايوان)	١ر٣	٢ر٢
جابون	٥ر٣	٨ر٤	الفلبين	٩ر٥	٨ر٤
غانا	٣ر٨	٣ر٧	كوريا	٧ر١٣	٥ر٢٣
موريتانيا	٥ر٤	—	اليمن	٢ر٣	—
ليبيا	٤ر٥	—	فيتنام	٧ر١٤	٥ر٩
مصر	٦ر٣	٠ر٣	سوريا	٨ر٢	٥ر٣

« Source : Op. cit., pp. 119, 120 »

وتوضح لنا هذه الاحصائية ان ارقام اسعار التجزئة قد سجلت ارتفاعا محسوسا في معظم الدول المتخلفة ووصلت الى معدلات بالغة الارتفاع في بعض الدول مثل الارجنتين والبرازيل وشيلي وارجواي

وزائيري واندونيسيا ، وخصوصا فقد سايرت ارقام اسعار الجملة ، في البلاد التي تعدها : ارقام اسعار التجزئة في الارتفاع ، وان كانت قد زادت بمعدل اقل من معدل زيادة ارقام التجزئة ، وتفصح اتجاهات هذه الارقام عن تعرض الدول المتخلفة ، بصفة عامة ، الى موجات تضخمية محسوسة خلال الستينات .

ولكن ، ما هي العوامل التي تساعد على ظهور التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ؟ وما هي طبيعته ؟

ان منطق دراسة التضخم في الدول المتخلفة والعوامل التي تؤدي اليه تقتضي منا دراسة لخلفية اقتصاديات هذه الدول للوقوف على مظاهرها ومدى تاثيرها في النواحي الاقتصادية المختلفة ، ويهمنا في هذا المجال العوامل التي تساعد على خلق التضخم اي تلك التي تكون مصادر الضغط التضخمي. لان هذه الدول ، وكما اشرنا من قبل تتعرض عادة اثناء عملية التنمية الى ضغوط تضخمية ، تتخذ صورة الارتفاع المتواصل في الاسعار : حتى ولو لم تعتمد في تمويلها على مصادر تضخمية ، وذلك بسبب احتواء اقتصاديات هذه الدول على عوامل تضخمية بطبيعتها(١) .

وعلى ذلك فانا نرى ان نقسم الدراسة في هذا الفصل الى مبحثين:

الاول يشمل خصائص الاقتصاديات المتخلفة .

والثاني يخصص لبحث الطبيعة البنيانية للقوى التضخمية في الاقتصاديات المتخلفة .

ولكن قبل ان نتطرق الى عرض المبحثين السابقين نود الاشارة الى المقصود بالدول المتخلفة فهناك عدة معايير لتعريف البلاد المتخلفة ، ويعتبر التعريف الشائع افضلها ، ومؤداه ان هذه البلاد تتميز بانخفاض مستوى الدخل الحقيقي فيها انخفاضا كبيرا بالقياس الى

---

(١) د. محمد زكي شافعي ـ التنمية الاقتصادية ـ الكتاب الثاني ص[illegible]

الدول المتقدمه . وفى مجال قياس درجة التخلف فان افضل المعايير قصوراً(١) ، هو معيار مستوى الدخل الفردى الحقيقى (٢) .

فاذا كان هذا المستوى منخفضا فان الدولة تعتبر متخلفة . ويذهب هيجنز الى اتخاذ ربع مستوى الدخل الفردى فى الولايات المتحدة فيصلا للتفرقة بين البلاد المتخلفة والمتقدمة ، ومعنى هذا أنه اذا قل دخل الفرد فى الدولة عن ٥٠٠ دولار سنويا فانها تعتبر متخلفة(٣) ، بينما يذهب ستيفن انك الى تحديد هذا القدر بثلاثمائة دولار(٤) .

ويرجع السبب الاساسى فى التخلف(٥) الى ان الموارد فى هذه الاقتصادات بصورتها الراهنة .وعلى النحو الذى تفاعلت فيه كما وكيفا . لا تكفى للوصول بالدولة الى مستوى متقدم من الرتبة المادية ، فالمظهر الاساسى للتخلف هو عدم كفاية الموارد المستخدمة فى

---

(1) See : R. G. Kulkarni, Deficit Financing, Asia publishing house, New York 1966 p. 71.

(٢) انظر الانتقادات الموجهة الى هذا المعيار تفصيلا فى Economics of the develping countries, Edited by Sir Roy Harrod, London 1968, p. 12.
ود. على لطفى ـ التنمية الاقتصادية ١٩٧١ ص ٦ ـ ٩ .

(٣) تقدير الدخل لسنة ٥٤ ، انظر د. شافعى ، العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد المتخلفة ـ مصر المعاصرة العدد ٣٠٨ ـ ابريل ١٩٦٢ ص ٢٥ ولنفس المؤلف ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ص٢٠ .

(4) Stephen Enke, Economic for development, 1964, p. 17.

(٥) كما يكمن استمرار التخلف ، فى ان القوى الطبيعية التى تعبر عنها القوانين الاقتصادية لا تؤدى فى ظل النظم القائمة فى الجماعة الى الخروج بها من حلقة الفقر ، فالعامل الاساسى للخروج من هذه الحلقة هو زيادة العنصر النادر وهو راس المال ، وتكوين راس المال يقتضى ادخارا سابقا .. وفقر المجتمع يجعل مقدرته على الادخار محدودة ، ومقدرته على تكوين راس المال غير كافية ، اي ان حالة الفقر تؤدى الى استمرار الفقر ، تلك هى حلقة الفقر المفرغة Vicious circle of poverty التى تنفى احتمال التقدم التلقائى للدول المتخلفة بل وتؤدى فى نظر البعض الى تراكم الفقر وتزايده ، راجع د. عبد المنعم الطناملى ، دور المشروعات العامة فى حركة التنمية الاقتصادية ـ مصر المعاصرة العدد ٣٠٨ ـ ابريل ١٩٦٢ ص ٦ ـ وقارن د. حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ـ ص ١١٦) .

الانتاج ، الامر الذى يؤدى الى انخفاض مستوى الدخل القومى الحقيقى ، والغالب ان يكون اكثر العناصر ندرة فى البلاد المتخلفة هو عنصر راس المال .

وتتسم هذه الدول باعتماد اقتصادها على الزراعة وانتاج المواد الاولية بصفة اساسية وارتفاع الميل للاستهلاك وللاستيراد ووجود ضياعات كثيرة فى اقتصادها القومى مثل البطالة المقنعة والاستثمارات غير المنتجة وارتفاع معدل النمو السكانى وندرة الكفاية الفنية والتنظيمية واعتماد اقتصادها على العالم الخارجى بدرجة كبيرة(١) .

ولتحقيق التنمية الاقتصادية(٢) السريعة فى هذه الدول(٣) فان الامر يتطلب تخطيطا واعيا طموحا يقوم على تقدير دقيق للامكانيات المادية والبشرية المتاحة لهذه الاقتصاديات .

---

(١) ويعمد فريق من الكتاب فى بيان خصائص التخلف الاقتصادى الى ابراز الطبيعة الدائرية للعلاقات التى تشتجر بين هذه الخصائص ، بما يتضح معه كيف تقع البلاد المتخلفة فريسة للعديد من الحلقات المفرغة وعلى قمة هذه الحلقات الحلقة المفرغة للفقر .

(٢) يجب ان يراعى ان المقصود بالنمو الاقتصادى هو مجرد الارتفاع بالدخل الفردى الحقيقى دون ان يصاحب ذلك اية تغيرات بنيانية ، اما التنمية فهى الزيادة المستمرة المطردة السريعة فى الدخل الفردى الحقيقى والتى تتميز بتغيرات بنيانية تنبثق عن دفعة قوية وذلك على اساس استراتيجية ملائمة .راجع فى تفصيل ذلك مجلة التعبئة العامة والاحصاء ــ الجهاز المركزى للتعبئة العدد ٥٢ ــ ابريل ٦٧ ص ٥٥ وما بعدها) .

(٣) وتكون هذه الدول نحو ثلاثة ارباع الجنس البشرى ويدخل فى عداد المناطق المتخلفة الجزء الاكبر من آسيا وافريقيا وبلدان الشرق الادنى والاوسط وجنوب شرق اوروبا ومنطقة البحر الكاريبى ومعظم امريكا الوسطى والجنوبية (راجع
Stephen Eoke, op. cit., p. 17.
ووسائل التنمية ، الجزء الاول مترجم من نورمان س. بوكانان وهوارد س. اليس ١٩٥٨ ص ١٩) .

المبحث الاول

خصائص الاقتصاديات المتخلفة

تتميز الاقتصاديات المتخلفة بوجود خصائص عدة تؤدى الى حدوث الضغوط التضخمية فيها ، بل ان هذه الخصائص قد تجعلها اشد من الدول المتقدمة تعرضا لهذه الضغوط ، وان كانت القوى التضخمية فيها تتشابه الى حد كبير(١) ، (٢) ولكن ما هى هذه الخصائص وكيف تؤدى الى تلك الضغوط ؟

سركز اهم خصائص الاقتصاديات المتخلفة التى تؤدى الى الضغوط التضخمية فيما يلى :

١ ـ التقلبات فى اسعار المواد الاولية

من المعروف ان معظم اقتصاديات الدول المتخلفة تعتمد على الانتاج الزراعى او المنجمى ويسودها انتاج المواد الاولية اذ تكون نحو ٩٠٪ من صادراتها ويذهب نحو ثلاثة ارباع هذه المواد الى الدول الصناعية المتقدمة(٣) ، وتتميز التجارة الخارجية للدول المتخلفة باعتماد الصادرات بصفة جوهرية على سلعة اولية واحدة او على عدد محدود من السلع الاولية التى تنتج اساسا للتصدير .

---

(1) Bent Hansen, Inflation problems in small countries. Cairo 60.

(٢) فى أن التضخم فى الدول المتخلفة يكون شديدا، فحيث كانت الزيادة فى الاسعار فى الدول الغربية فى السبعينات ما بين ٥و١٠٪ سنويا كانت الزيادة فى الاسعار للخدمات فى البرازيل مثلا ما بين ٤٠ ـ ٦٠٪ سنويا .
« See : Kindleberger, Economic development, 2nd. edition, Mcgraw-Hill book, Tokyo 1965, p. 229 ».

(٣) د. محمد زكى شافعى ، مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الاولية ـ مصر المعاصرة ـ العدد ٣١٨ اكتوبر ١٩٦٤ ص ٢٥ ـ ٢٧ ود. رفعت المحجوب السياسة المالية فى البلاد المتخلفة ـ الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومى ص ٥ .

وفيما يلي امثلة من قارات العالم المتخلفة الثلاث عن عام ١٩٥٨(١) .

البلد	سلعة التصدير الاساسية	النسبة المئوية للصادرات من سلعة التصدير الاساسية الى جملة الصادرات	النسبة المئوية للصادرات الى الناتج القومي
العراق	البترول	٩٢	٥٥
فنزويلا	»	٩١	٤٤
كوبا	السكر	٧٧	٣٥
بورما	الارز	٧٤	٢١
مصر	القطن	٧٠	١٤
غانا	الكاكاو	٦٦	٣٢
سري لانكا	الشاى	٦٦	٣٣
الباكستان	الحبوب	٥٨	٧
روديسيا ونياسلاند	المعادن	٥٧	٣٥
اكوادور	الموز	٥٦	٢٠
سوريا	القطن	٤٠	٢٠

ولما كانت المواد الاولية الزراعية او المنجمية تتسم بانخفاض فى مرونة العرض ومرونة الطلب فى الاجل القصير . فان ذلك يجعلها عرضة لتقلبات عنيفة فى الاسعار نتيجة تغيرات ظروف العرض والطلب . فالطلب على المواد الاولية يتوقف على الاحوال الاقتصادية فى البلاد الصناعية والدورات الاقتصادية التى تمر بها . مما يترتب عليه تقلبات فى صادرات الدول المتخلفة التى تتأثر كذلك بالتغيرات التى تطرأ على السياسات التى تتبعها الدول الصناعية فى مجال الاستيراد، والى جانب ذلك فان الطلب على المواد الاولية يتعرض لعدة عوامل غير مواتية منها ازدياد منافسة البدائل الصناعية لها والاتجاه الى التقليل من استعمال المواد الخام ، هذا من ناحية الطلب .

---

(١) راجع د. محمد زكى شافعى ـ التنمية الاقتصادية ـ الكتاب الاول ـ ص ٢٤ وقارن د. عبد المنعم البيه دور السياسة المالية فى البلاد النامية والبلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ٣٧ .

اما من ناحية **العــرض** فمن المعروف ان الانتاج الزراعى يتعرض لتغيرات كثيرة نتيجة لسوء الاحوال الجـــوية او الاصابة بالآفات او الفيضانات وغير ذلك من الكوارث الطبيعية وكذلك طول الفتـرة التى يتطلبها نمو الانتـــاج ، ومن نتيجة ذلك حدوث الاختلال بين العـرض والطلب وبالتالي عــــدم استقرار اسواق المــــواد الاولية وتعـرض حصيلة الصادرات لتقلبات كثيرة .

ومن هنا فان المشــاكل التى تجابه البلاد المنتجة للمـواد الاولية فى التجارة الدولية تتمثل فى ناحيتين اساسيتين :

الاولى ــ تتعلق بالمدى القصير ونعنى بها ما تتسم به الاســـواق العالمية للمـواد الاولية من عـــدم استقرار(١) .

والثانية ــ تفرض نفسـها فى المدى الطـــويل وتتمثـل فى ذلك الاتجاه الطويل المدى لتراخى الزيادة فى حجم الصادرات للبـلاد المنتجة للمواد الاولية(٢) فضــلا عن اتجاه معدل التبادل الدولى للتحـرك فى غير صالحها(٣) .

وتؤدى التقلبات فى اسعار المواد الاوليـة فى الدول المتخلفـة الى تعريض الاقتصاد القومى الى موجات من عدم الاستقرار النقـــدى ، وبعبارة اخرى فان هذه الدول تكون ذات حساســـية عالية للتضخم بسبب اعتمــــاد اقتصادهــا على حصيلة الصـادرات فهى تتعـرض

---

(١) تدل بعض التقــديرات على ان تقلبات اسعار المواد الاولية كانت تناهــز ١٤٪ سنويا فى المتوسط خــلال السنوات ١٩٠١ ــ ١٩٥٠ كمــا بلغت تقلبات كميــة الصادرات فى المتوسط بنسبة تتراوح بين ١٨ ــ ١٩٪ (انظر د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ، ص ٢٧ حاشية «١») .

(٢) ومع ان المشكلة تعتبر فى اساسها ذات طابع قصير الاجـــل الا انها تفاقمت بسبب عوامل طويلة الاجل تتمثل فى الاتجاهات النزوليــة فى الاسعار وقصـــور معدل نمو الصــــادرات وتدهور نسب التبــادل التجارى للبــلاد المصدرة للمـواد الاولية (راجع المجــلة الاقتصادية للبنك المركـزى المصرى ــ المجــلد الثالث ــ العدد الاول ١٩٦٣ ص ١) .

(٣) د. محمــد زكى شافعى ــ مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الاولية ــ مصر المعاصرة ــ العدد ٣١٨ فى اكتوبر سنة ١٩٦٤ ص ٢٦ .

التضخم فى حالة زيادة اسعار المنتجات الاولية كما قد تتعرض ، لاضافات من الضغوط التضخمية فى حالة انخفاض اسعار هذه المنتجات ايضا[1] .

فاذا ارتفعت اسعار الصادرات من المواد الاولية فى الاسواق الدولية ، فان ذلك يؤدى الى زيادة حصيلة البلد المتخلف من النقد الاجنبى وبالتالى زيادة دخول المشتغلين فى انتاج وتصدير المواد الاولية ، مما يترتب عليه حركة توسعية فى الاقتصاد القومى وتتجه الاسعار نحو الارتفاع .. ذلك ان المجتمع المتخلف بصفة عامة لا يقوم بالادخار ، فالطبقة المحدودة الدخل لا يكون فى مقدورها الادخار والطبقة الغنية توجه كل انفاقها الى الاستهلاك المظهرى او البذخى او الى الاستثمار فى الخارج بعكس الحال فى المجتمع المتقدم حيث تؤدى زيادة الدخول الناتجة عن الرواج التصديرى الى زيادة الادخار والاستثمار وبالتالى تحسين الانتاجية وانخفاض الاسعار المحلية[2] .

ومن الضرورى ان نوضح هنا ان التضخم الذى يظهر عقب التحسن فى اسعار الصادرات يرجع الى عدة اسباب اهمها عدم مرونة الجهاز الانتاجى ذلك ان الزيادة التى تحدث فى جانب الطلب على المنتجات المحلية لن تنجح فى احداث زيادة مناظرة فى جانب عرض هذه المنتجات ، نظرا لمحدودية الطاقات الانتاجية من ناحية وصعوبة زيادتها فى الاجل القصير من ناحية اخرى ، ويؤدى هذا بالتالى الى اتجاه اسعار هذه المنتجات نحو الارتفاع .

---

(1) Emilé James, Inflation, edited by D.C. Hague, op. cit.. p. 6.

وتجدر الاشارة الى ان الاستاذ هابرلر يذكر بصدد نقده لنظرية الميل الاتجاهى لمعدل التبادل فى غير صالح الدول المنتجة للمواد الاولية ، «ان التضخم الذى يجعله البعض نتيجة حتمية للتقلب فى معدل التبادل ، ذلك التضخم "الوارد من الخارج حينا (فى الرخاء) والتابع من الداخل حينا آخر (فى الكساد) هو فى الحقيقة نتيجة لسياسة نقدية ومالية خاطئة لا نتيجة لمجرد التحول فى اسعار المبادلات الدولية» . (راجع د. زكريا احمد نصر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، ١٩٦٦ ص ٣٢٧) .

(2) Emilé James, op. cit , p 7.

اما اذا انخفضت اسعار صادرات المــواد الاولية ، فــان ذلك يضيف الي الضغوط التضخمية في الداخل ضغوطا اخرى ويجعل هذه الاقتصاديات في موقف حرج .

وفضلا عن ذلك فان انخفاض اسعار الصادرات قد ينجم عنه عدة صعوبات تؤدى الى تعزيز الضغوط التضخمية اهمها(١) جمود الاجـور حيث يكــون من الصعب تخفيض الاجـور بعد ارتفاعها ، كمــا قد يترتب على تدهور اسعار الصادرات احداث عجز في الميزانيــة وذلك لنقص حصيلة الضرائب المفروضة على قطــاع الصــادرات ونقص حصيلة الضريبــة المفروضة على دخول المصدرين للمــواد الاولية ، وتجــاه الصعوبات التي تحيــط بضغط الانفــاق الحكومى تجد الحكومة ان حجم الانفاق الجــارى اكبر من حجــم الايراد الجــارى وتضطر الى زيادة الاصــــدار او الاقتراض من الجهاز المصرفي لســد العجز في ميزانيتها . وهذا بالطبــع يؤدى الى حدة الضغط التضخمي.

ومن ناحية اخرى فانه عندما تتعــرض اسعار الصــادرات الى التدهور . يكون من شــأن ذلك ان يعرض الدولة الى عجز في حصيلتها مما يترتب عليه عدم امكانها مواجهة صعوبات ميــزان المدفوعات ، ذلك انه اذا لم يكن لدى الدولة احتياطى متراكم من الذهب او من العمــلات الاجنبية فانها قد تلجــأ الى وضع قيــود وتنظيمات على الاستيراد الامر الذى يؤدى الى منــع تسرب القوة الشرائية الفائضة الى العــالم الخــارجى ، او بمعنى آخر يؤدى الى توجيه هذه القوة الشرائية الى الاسواق المحلية مما يدفع الاسعار الى الارتفــاع(٢) ، كما قد تلجــا الدولة الى تخفيض قيمــة عملتها الوطنية للوصــــول الى تخفيض اسعار الســلع الوطنية المصــدرة فيزداد الطلب عليها وتنتعش حركة الصادرات ممــا يزيد من حصيلة الدولة من النقد الاجنبى ــ غير أن هذا الامر يتوقف على توافر شروط معينة تتعلق بتوافر مرونات معينة في

---

(١) راجع مذكرة معهد التخطيط رقم ٦٦١ ص ٧١ وانظر G. Maynard, op. cit., p. 48.

(٢) مما يضيف الى القوى التضخمية في الداخل ــ راجع د. محمية ود. قريصة ــ المشاكل الاقتصادية المعاصرة ١٩٦٦ ص ١٢٥ وص ١٢٦ .

الاقتصاد، ومن ثم فان البلد المتخلف الذى يحاول تفادي التضخم عن طريق تخفيض العملة قد يواجه صعوبات كبيرة فى علاقاته مع العالم الخارجى ، وهو اجراء ، على النحو الذى يوضحه كثير من الكتاب ، غير مأمون العواقب(١) .

نخلص مما تقدم الى نتيجة هامة هى ان تخصص الدول المتخلفة فى انتاج المواد الاولية يعرضها لموجات تضخمية عنيفة نتيجة للتقلبات الكبيرة التى تتعرض لها اسعار هذه المواد فى الاسواق الدولية(٢) ، ففى حالة ارتفاع اثمان الصادرات ، فان الزيادة فى الدخول الناتجة عن ذلك لا توجه الى زيادة الادخار ، كما يحدث فى الدول المتقدمة ، بل توجه الى زيادة الاستهلاك(٣) ، بمعنى انها تنعكس فى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ، فى الوقت الذى لا يستطيع العرض تلبيته ، ومن هنا ترتفع الاسعار المحلية . وفى حالة انخفاض اثمان الصادرات ، فان ذلك قد يضيف الى الضغوط التضخمية ضغوطا اخرى، ولايخفى أن تعرض الدول المتخلفة الى التضخم نتيجة للتقلبات فى اسعار المواد الاولية يحد من قدرتها على تكوين مدخرات كافية لتمويل استثماراتها، ومن هنا فان الكتاب ينصحون هذه الدول بوجوب تقليل اعتمادها على انتاج المواد الاولية واجراء تغيير جذرى فى هيكل الانتاج وتنويعه مع تدعيم القطاع الصناعى(٤) ليتسنى تحريرها من حالة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة .

---

(1) Thomas Wilson, op. cit , pp. 107 - 110 .

(2) See : Fund policies and procedures in relation to the compansatory Financing of commodity Fluctuations, I. M. F. « Staff papers » Vol. 8 No. 1, Nov. 60, p. 1 .

(٣) تطبيقا للحقيقة المعروفة من انه فى البلاد المتخلفة يزيد الميل للاستهلاك ويقل الميل للادخار . ويجدر الاشارة فى هذا المجال الى ان بعض الدول المتخلفة بدأت ، فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، فى اتخاذ عدة اجراءات لتحد من الارتفاع فى دخول المنتجين منها ، استخدام اسعار مختلفة للصرف الخارجى أو فرض رسوم تصدير وانشاء هيئات للتسويق تهدف الى احتجاز جزء من دخول المنتجين للمواد الاولية فى فترات ارتفاع الاسعار واضافتها اليهم فى فترات انخفاضها (راجع د. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، ١٩٦٦ ص ٢٨٥) .

(4) Geoffrey Maynard, op. cit., pp 40 /50 .

ولا يخفى بحال كيف يتعاظم الاضرار التى تجلبها هذه التقلبات الواسعة فى حصيلة الصادرات من المنتجات الاولية على الاوضاع الاقتصادية الداخلية او على دولاب التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية ، ذلك ان تخطيط برامج التنمية يزداد تعقيدا بعدم الاطمئنان الى استمرار تدفق واردات السلع الانتاجية ، وقد يتعذر استكمال ما تتضمنه من برامج استثمارية بسبب تطورات غير مواتية فى الاسواق الخارجية للمواد الاولية .

ومن هنا فان مشكلات تقلب اسعار المواد الاولية للدول المتخلفة ظلت موضع اهتمام منذ بعيد ، وكثيرا ما حاولت البلاد المنتجة للمواد الاولية ان تشيع الاستقرار فى دخولها وفى حصيلة صادراتها ، وذلك بعقد اتفاقات دولية لتنظيم تسويق هذه المواد التى تفتقر الى عنصر المرونة فى العرض[1] والطلب . وقد قدمت فى نطاق الامم المتحدة عدة اقتراحات بشأن التمويل التعويضى لتقلبات اسعار المواد الاولية او التأمين عليها وذلك بغية التغلب على الصعوبات الطارئة التى تتعرض لها المدفوعات الخارجية نتيجة لتقلب اسعار المواد الاولية وبالتالى متحصلات الدول المصدرة لها من النقد الاجنبى الذى تستخدمه فى تمويل وارداتها من الآلات اللازمة لتنفيذ برامج تنميتها .

---

(1) ويرى بعض الكتاب أنه اذا كان اختلاف مرونة العرض بين المنتجات الزراعية والصناعية يفسر لنا الهبوط النسبى فى اسعار الاولى فانه لا يعطى تفسيرا مقبولا للهبوط النسبى فى اثمان المواد الخام التى تنتجها بعض الدول المتخلفة (كالنحاس فى زائيرى والقصدير فى ماليزيا) فانه لا يمكن القول ان عرض هذه المنتجات قليل المرونة كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية بل الواقع ان العكس هو الصحيح وذلك لان نسبة النفقات المتغيرة الى النفقات الكلية فى الصناعات الاستخراجية تكون عادة مرتفعة ولكن فى الحقيقة ان هناك اعتبارا آخر يجعل اسعار المواد الخام لا تزيد بنفس نسبة اسعار السلع الصناعية ، هو ان الشركات الكبرى الاحتكارية التى تسيطر على انتاج هذه الخامات تعمل على اغراق الاسواق بهذه المواد حتى تجعل اسعارها فى هبوط نسبى بالقياس للمنتجات الصناعية واصبح لزاما على الدول المتخلفة ان تعمل على الحفاظ على مقدراتها ، وان الحل الذى ليس له من بديل هو اشرافها الكامل على استغلال ثرواتها الطبيعية ورسم سياستها الانتاجية بما يتمشى مع مصالح اقتصادها الوطنى (راجع د. محمد مظلوم حمدى ـ النقود واعمال البنوك والتجارة الدولية ـ ص ١٢٤ ـ ١٢٦) .

فضـــلاً عن استيراد حاجتهـا من السلع الاستهلاكيـة الضرورية التى يتعذر مقابلتها بانتاجها المحـلى ، وتستهدف هذه المقترحات معالجة او ازالة آثار التقلبـات فى حصيلة الصادرات بالتمـويل التعويضى او المحافظة على حـد ادنى لحصيلة الصادرات او معالجة الاثار المترتبة على تقلبات الاسعار او تغيير نسب التبادل الدولى .

ويلاحظ من جهـة اخرى أن التمـويل التعويضى الذى يطبقـه صندوق النقـد الدولى منذ سنة ١٩٦٣(١) هو اجراء قصير الاجـل يكمن فى خطـر التقلبات الواسعة التى تطرا على الاســواق العالمية للمنتجات الاولية ، لا يتطـرق الى علاج المشاكل طويلة الاجل المتمثلة فى تثبيت أسـعار المواد الاوليـة وتحقيق الاستقرار فى اســواقها وعدم التراخى فى حصيلة الصادرات من المواد الاولية فما زالت تسهيلات هذا النوع من التمـويل التعويضى محدودة لا يستطيع معه الصندوق وحده تلبيـة كل احتياجات البلاد المنتجة للمواد الاولية فى ميـدان التمويل التعويضى(٢) ، فضـلا عن انها لا تستحق آليا بمجرد حدوث انخفاض فى اسعار الصادرات حيث انه يخضع لشروط معينـة(٣) . أما التمـويل الاضـافى الطـويل الاجل : الذى تجرى دراسـته حاليا فى نطاق مؤسسـة التنمية الدولية ، فان هناك عدة اقتراحات بصدده ، ولا يمكن التكهن بنجاحه الا حـين وضعه موضع التنفيذ(٤) .

---

(١) وهو يتضمن الالتجاء الى الصندوق للحصول على قروض لمواجهة الموقف حتى تتخذ الاجراءات لتحسين ميـزان المدفوعات أو أن تتحسن الظروف .

(٢) راجع المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ــ المجلد الاول ــ العدد الثانى ٦١ ص ١٨١ ــ ١٨٨ .

(٣) راجع د. محمـد زكى شافعى ، مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الاولية ، مصر المعاصرة العدد ٣١٨ فى اكتوبر سنة ١٩٦٤ ص ٢٥ ــ ٣٧ .

(٤) على أن الدول المتخلفة تأمل ان تفتح لها الدول المتقدمة المجال لزيادة صادراتها من بعض المنتجات الصناعية كالا حذية والمنسوجات .

٢ ـ تزايد السكان

كذلك فان العامل الهام والخطير الذى يدعو الى اتجاه مستويات الاسعار فى الدول المتخلفة الى الارتفاع هو استمرار اتجاه عدد السكان فيها الى التزايد(١) بمعدل يزيد بكثير عن معدل الزيادة فى الموارد المتاحة للاستهلاك(٢) ، ولا سيما اذا بقيت الموارد قاصرة على الانتاج الزراعى وحده ، حيث لا تشاهد هذه الظاهرة فى البلاد المتقدمة اقتصاديا لان معدل الانتاج الصافى فيها يزيد عادة عن المعدل الذى ينمو به السكان .

ويرجع هذا اللون من الارتفاع النسبى فى اسعار المواد الغذائية على وجه الخصوص الى سريان مفعول ظاهرة الاستهلاك الذاتى فى القطاع الزراعى اى الى نقص الكميات التى يعرضها الزراع فى الاسواق بسبب استهلاكهم للجزء الاكبر من انتاجهم ، نتيجة لتزايد عددهم(٣) ، فى الوقت الذى لا يتجه هذا الانتاج الى التزايد ، وواضح انه لا بد ان يترتب على نقص المعروض فى الاسواق ، مع افتراض بقاء كمية وسائل الدفع ثابتة ، ارتفاع اسعار السلع الغذائية .

وبعبارة اخرى فانه يمكن القول ان التضخم يظهر فى البلاد المتخلفة ، حين تتجه اعداد سكانها الى التزايد بينما تبقى كفايتهم الانتاجية على حالها أو تزيد بمعدل يقل بكثير عن معدل نمو السكان ،

---

(1) Emilé James, Inflation, op. cit., p. 5 .

(٢) تراوحت معدلات الزيادة فى السكان وفقا لتقديرات الامم المتحدة خلال السنوات ٥٠ ــ ١٩٦١ بين ١٫٨ و ٢٫٨٪ سنويا فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية مقابل بين ٠٫٧ الى ٠٫٨٪ فى اوروبا و ١٫٩٪ فى امريكا الشمالية ، علما بان مشكلة السكان تأخذ فى الدول المتخلفة طابعا عنيفا تبدو مظاهره السكانية الاساسية فى كثرة السكان وارتفاع معدلات النمو والحيوية وعدم ملاءمة هيكل الاعمار (راجع د. عبد الحميد القاضى ــ تمويل التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، ١٩٦٩ ص ٨ و ١٥) .

(٣) د. عبد المنعم البيه ، دور السياسة المالية فى البلاد النامية والبلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ٣٢ .

وتظهر زيادة الاسعار فى نفقات المعيشة وخاصة بالنسبة السلع الغذائية التى تكون نسبة كبيرة من دخول الاسر محدودة الدخل وهى النسبة الغالبة من السكان فى الدول المتخلفة .

ويلاحظ ان هذا النوع من التضخم الذى يعد من ابرز مظاهر التخلف الاقتصادى ، محله السلع الزراعية الغذائية ، وهو يظهر ذاتيا لمجرد تغير العلاقة بين المعروض من السلع وكمية وسائل الدفع حتى لو بقى الانتاج على حاله دون ان يعتريه نقص ، لذا فان بعض الكتاب يطلقون عليه «التضخم السلعى الذاتى»(١) .

والحقيقة ان خطورة هذا النوع من التضخم تحتم على الدول المتخلفة ان تولى القطاع الزراعى اهمية خاصة ، فمن الضرورى ان تعمل على حسن توزيع الموارد الزراعية على مختلف المحصولات بحيث يمكن ان تحصل على اقصى ما يمكن من غلة كما يصبح من المرغوب فيه النظر فى السياسة الزراعية لتخدم اغراض الاستهلاك المحلى والتصدير الى الخارج فى الوقت نفسه ، بمعنى ان تعمل الدولة المتخلفة على تجنب عوامل الندرة التى تلحق بالسلع الزراعية فتجعلها مصدرا للضغط التضخمى فى الاقتصاد .

ومن جهة أخرى اذا قامت الدول المتخلفة بتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، فان ذلك يتطلب القيام باستثمارات تتجاوز مقادير حدود الامكانيات الحقيقية المتاحة(٢) ونتيجة لزيادة الدخول التى تولدها عملية التنمية ، فان هذه التنمية تكون مصحوبة فى العادة بزيادة فى الطلب الفعال ، وبما ان عرض السلع الزراعية لا يمكن زيادته فى الفترة القصيرة نظرا لضآلة الموارد المستخدمة فى انتاج هذه السلع من ناحية وتأخر الاساليب الفنية المطبقة فى القطاع الزراعى من ناحية أخرى فان زيادة الطلب الفعال يؤدى الى زيادة اسعار السلع الزراعية بسبب ضآلة مرونة عرض هذه المنتجات فى المدة القصيرة(٣) .

---

(١) الاستاذ وهيب مسيحة ـ علاقة السياسة الائمانية بالتضخم النقدى ـ ١٩٥٦ ص ٨ ـ ١١ .

(٢) د. محمد زكى شافعى ـ التنمية الاقتصادية ـ الكتاب الثانى ص ٩٤ .

(3) Geoffrey Maynard, op. cit , p. 45.

٢ ـ الميل للتوسع فى الاستهلاك

يلاحظ ان البلاد المتخلفة تتسم بضآلة معدل الادخار القومى وذلك بسبب ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك(١)،(٢) ـ وعلى وجه الخصوص بالنسبة للطبقات ذوات الدخول المنخفضة ، فكل زيادة فى الدخل تكاد توجه الى الانفاق فى شراء السلع الاستهلاكية ـ ومن هنا فان ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك يكون على حساب معدل الادخار الذى يكون من شأنه تخفيف حدة الضغط التضخمى الذى يصاحب التنمية الاقتصادية عادة .

ومما يزيد المسألة تعقيدا : ان التزايد السكانى ، يغذى الميل الحدى للاستهلاك صوب الارتفاع ، كما ان الطبقات الغنية يتسم سلوكها بالتبذير والاسراف ، و نتيجة لهذه العوامل التى تؤدى الى التوسع فى الاستهلاك فان الاسعار تتجه الى الارتفاع .

وبالاضافة الى ارتفاع عدد السكان ، فقد يتجه نفس العدد من السكان الى استهلاك كمية اكبر بسبب تحريض التقليد على الانفاق، اذ يشكل هذا الامر عاملا من اهم عوامل ارتفاع الميل للاستهلاك واضعاف قدرة الاهالى على تكوين المدخرات ، فمن الملاحظ ان الافراد يميلون فى البلاد المتخلفة الى نقل النماذج الاستهلاكية فى البلاد المتقدمة(٣) ، بسبب سهولة التنقل او انتشار وسائل الاتصال الجماهيرى ، ولا شك فى عظم الدور الذى يلعبه اثر التقليد

---

(1) Chang Kia-Nagau, The Inflationary Spiral, Chapman and Hall, London 58, p. 367 and see also : R. G. Kulkarni, op. cit , p. 97.

(٢) بالاضافة الى ارتفاع الميل الحدى الى الاستيراد بسبب حاجة الدول المتخلفة الى الغذاء او بسبب عادة التقليد ونقل النماذج الاستهلاكية الغربية .

See : Kindleberger, op. cit. p. 239 .

(٣) د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، ١٩٧١ ص ٢٩٢ .

على الاستهلاك فى الوقت الحاضر حيث تنتقل انماط الاستهلاك بدرجة اكبر من السرعة والسهولة عنها فى الماضى[1] ، الامر الذى يؤدى الى الميل للتوسع فى الاستهلاك فى المجتمعات المتخلفة .

ومن جهة اخرى يلاحظ ان نماذج الاستهلاك لم يتهيأ لها ان تنتقل بسرعة ويسر خلال النمو الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، بسبب عدم وجود وسائل الاتصال الجماهيرى السريعة . وانحصر اثر التقليد آنذاك بصفة اساسية فى محاكاة أساليب الانتاج .

وتقترن التنمية الاقتصادية بالاضافة الى ارتفاع حجم الاجور بارتفاع وحدة الاجر ، وهو ما يعنى اعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك . فضلا عن ان حركة اعادة توزيع الدخل القومى فى صالح الطبقات ذات الدخل المحدود . وهى حركات تأخذ مجراها مع التنمية فى الوقت الحاضر تحت تأثير انتشار النزعات الاشتراكية . تؤدى الى زيادة الميل الحدى للاستهلاك[2] .

٤ ـ جمود الجهاز المالى الحكومى

من المعروف أن النظام الضريبى فى الدول المتخلفة يتسم بعدم المرونة حيث لا تستطيع هذه الدول زيادة حصيلة الضرائب كلما دعت الحاجة الى ذلك ، نتيجة لتخلف الجهاز الضريبى وعدم كفاءته بل وسيطرة اصحاب المصالح الخاصة عليه ومعارضتهم لكل محاولة لتطويره . وازاء هذه الظروف فان الحكومات تلجأ الى البنك المركزى للاقتراض منه عند وقوعها فى اية ضائقة مالية ، مما يؤدى الى حدوث موجات تضخمية فى الاقتصاد القومى ، وخاصة اذا كانت هذه القروض توجه للانفاق الاستهلاكى حيث لا يناظر الزيادة التى تحدث فى الانفاق زيادة مماثلة فى عرض السلع الاستهلاكية .

---

(١) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

(٢) د. رفعت المحجوب ، المرجع السابق ص ٢٥٢ .

كذلك فان ما يعزز هذا المصدر من مصادر الضغط التضخمي قصور اوعية تجميع المدخرات عن اداء دورها في المجتمعات المتخلفة(١) بحيث يمكنها ان تكون أداة في يد التخطيط للتنمية وتعمل على التخفيف من الضغوط التضخمية.

٥ ـ طبيعة التراكم الراسمالي في المراحل الاولى للتنمية

يقول والت ويتمان روستو في مؤلفه عن مراحل النمو الاقتصادي انه لكي يصل الاقتصاد الى مرحلة الانطلاق Take-off ـ وهي المرحلة التي ينمو بعدها الاقتصاد نموا ذاتيا سريعا ـ لا بد ان يصل الاستثمار القومي الى حد معين . يقدره خبراء الامم المتحدة بما لا يقل عن ١٥ ٪ من الدخل القومي (٢). هذه المرحلة تتطلب اقامة اساس معين للتنمية . ويدخل ضمن هذا الاساس اقامة شبكة واسعة من راس المال الاجتماعي الثابت Social Overheads مثل مشروعات الطرق والسكك الحديدية والقوى .. الخ . وهذه المشروعات ذات انتاج غير مباشر . بمعنى انها تساهم في تسهيل العمليات الانتاجية في المشروعات ذات الانتاج المباشر .

ومن هنا يشير بعض الكتاب الى ان الاسراع في عملية التكوين الراسمالي تولد ، في حد ذاتها ، ضغطا تضخميا في المراحل الاولى للتنمية من ناحيتين :

الاولى ـ ان لكل استثمار **طبيعة مزدوجة** ، فهو من جهة يخلق طاقة انتاجية معينة ، ومن جهة اخرى ، يولد طلبا فعالا عن طريق الدخول النقدية الناشئة عن انفاقه ، وبينما لهذه الطاقة الانتاجية طبيعة متخصصة ، بمعنى انها تكون متخصصة في انتاج معين ، الا ان الطلب الذى تخلقه يتصف بانه يكون اكثر عمومية ، اى ان ينصرف الى كافة انواع السلع والخدمات .

---

(١) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٩٦ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ـ المجلد الثالث عشر ، العددالثالث والرابع ١٩٦٠ ص ٢٢٥ .

الثانية ـ انه على الرغم من ان الانفاق استثمارى يخلق دخولا نقدية تولد طلبا فعالا فى الحال . الا ان ناتج المشروعات قد يحتاج قبل ان يصبح قابلا ومتوافرا للاستهلاك . الى فترة انشاء معينة ، فاذا اخذنا فى الاعتبار ايضا المشروعات ذات الانتاج غير المباشر ، فانه يصاحب عملية تكوين راس المال ، فى المراحل الاولى للنمو ، اختلال التوازن بين قوى العرض وقوى الطلب ينعكس اثرها فى شكل ارتفاع فى المستوى العام للاسعار ، وتزداد حدة الارتفاع اذا كانت فترة الانشاء طويلة(١) .

٦ ـ التبعية الاقتصادية

من المعروف ان البلاد المتخلفة ترتبط بالدول المتقدمة بروابط تبعية متعددة . تتمثل اساسا فى أن التغيرات الإقتصادية التى تحدث فيها لا تتأتى عن عوامل داخلية وانما تنشا بصفة خاصة عن عوامل خارجية تنتقل اليها من الاقتصاديات المتقدمة عن طريق علاقاتها الاقتصادية الدولية من ناحية التجارة الخارجية وكذلك من النواحى النقدية والائتمانية حيث ينخرط كثير من الدول المتخلفة فى مناطق نقدية تابعة لدول اجنبية وتداول النقد الاجنبى او نقود وطنية يتكون غطاؤها او معظمه من سندات او عملات أجنبية ، وعندئذ ترتبط كمية النقود المتداولة داخل البلد المتخلف بما يتوارد على تجارته الخارجية من تغيرات ، على النحو الذى رايناه ، كما تؤدى تقلبات كمية النقود بدورها الى تقلبات مماثلة فى حجم الائتمان المصرفى(٢) .

ومن ناحية اخرى تفتقر معظم البلاد المتخلفة الى جهاز مصرفى وطنى متطور ، وتتركز اعمال البنوك التجارية فى ايدى مؤسسات مصرفية تطبق السياسة الائتمانية التى تحددها مراكزها الرئيسية فى الخارج وفقا للظروف السائدة فى بلد المركز الرئيسى ، بما يخدم

---

(١) راجع مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٦٦١ ص ٧٥ و٧٦ .

(٢) انظر د. عبد الحميد القاضى ـ المرجع السابق ـ ص ٥٣ ـ ٥٧ .

مصالح البلاد المتقدمة فى الحصول على المنتجات الاولية وتصريف منتجاتها الصناعية دون مراعاة لظروف او احتياجات البلاد التى تعمل فيها ، ويتضح من مظاهر هذه التبعية انها تعتبر عوامل هامة فى تعزيز مصادر الضغط التضخمى فى البلاد المتخلفة .

ولا يفوتنا ان نذكر ان العوامل السابقة لا تؤدى وحدها الى التضخم فى الدول المتخلفة فان هناك عوامل اخرى تعززها وتغذيها، اهمها هذا النوع من التضخم الذى تصدره الدول المتقدمة الى الدول المتخلفة . ومن اشكاله ، ان الدول المتخلفة تكون فى حاجة مستمرة الى استيراد كثير من سلع الدول المتقدمة سواء للوفاء بضرورات الاستهلاك او المساهمة فى اغراض التنمية ، ويؤدى ارتفاع اسعار هذه السلع الى ارتفاع تكاليف التنمية؛ بالاضافة الى ان التضخم فى الدول المتقدمة كثيرا ما يصاحبه ارتفاع فى اسعار الفائدة مما ينعكس اثره على الدول المتخلفة فى صورة ارتفاع فى تكاليف الاقتراض من الدول المتقدمة ، هذا فضلا عن ان بعض الدول المتخلفة تحتفظ باحتياطياتها النقدية فى الاسواق المالية للدول المتقدمة ويؤدى التضخم فيها الى ان تفقد هذه الاحتياطيات جانبا هاما من قيمتها الحقيقية ؛ الامر الذى يؤدى فى النهاية الى زيادة تكاليف التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة .

ومما لا شك فيه ان ما يزيد المشكلة تعقيدا ويعضد مصادر الضغط التضخمى ويقويها تلك الظواهر التى تتسم بها بعض الدول المتخلفة والتى تؤدى الى ضياعات كثيرة فى الموارد القومية ، منها ظاهرة استهلاك الاغنياء البذخى والمظهرى(1) والتفاخرى الذى يتمثل فى انفاق جانب كبير من دخولهم يقدره آرثر لويس بنحو ٤٠٪ من الدخل القومى(2)، وبصفة خاصة ارصدة النقد الاجنبى التى تأتى بها التجارة الخارجية نتيجة للدخول التى يحققها قطاع التصدير، على السلع الترفيهية والكمالية المستوردة : التى لا تتناسب فى

---

(1) Emilé James, op. cit., p. 6.

(2) W. Arthur Lewis, op. cit., p. 235.

الحقيقة مع واقع بلادهم ، وبذلك تتسرب مبالغ طائلة الى الدول المتقدمة فى الوقت الذى تحتاجها هذه البلاد لزيادة طاقتها الانتاجية.

ومن هذه الضياعات ايضا ، ظاهرة انسياب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج وايداعها البنوك الاجنبية ، بينما تلهث الدول المتخلفة لالتماس القروض الاجنبية والتسهيلات من هذهالبنوك نفسها، وذلك بالاضافة الى ظاهرة البطالة المقنعة التى تكمن فى مورد بشرى يضيع سدى نظرا لعدم استغلال هذا المورد استخداما كفئا بنقل العمال من المجالات التى تكون انتاجيتهم فيها ضعيفة الى المجالات الاخرى التى يمكن فيها زيادة انتا جيتهم(١) .

كل هذه الظواهر ، مع التسليم بالصعوبات التى تقف حجر عثرة امام القضاء عليها ، تسير فى اتجاه واحد ، مع العوامل السابق الاشارة اليها ، نحو تعزيز الضغوط التضخميةفى الاقتصاديات المختلفة ، ولكن اذا امكن تلافى هذه الضوائع وتعبئة هذه الفوائض ووجهت الى الاستثمار فان معدلات أعلى من الانتاج تكون ممكنة بدون تضخم(٢) .

---

(١) وقد لقيت هذه المشكلة اهتماما خاصا من بعض الكتاب من بينهم R. Nurkse فى كتاب **Problemes of capital formation in underdeveloped countries Oxford, 55.**

(2) See : W. Arthur Lewis, op. cit., p. 236.

المبحث الثانى

الطبيعة البنيانية للقوى التضخمية فى الاقتصاديات المتخلفة

من المسلم به اقتصاديا ان تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة امر لا بد أن يصحبه تضخم نقدى يتمثل فى زيادة الدخول النقدية بمعدل أسرع من زيادة الانتاج القومى(1) ، ويظل الامر كذلك حتى ينقضى الفاصل الزمنى بين بدء الاستثمار وظهور الانتاج وزيادة المعروض من السلع (2) ومع ذلك فقد لا تكون الزيادة فى الانتاج متمشية مع الزيادة فى الاستهلاك ، بمعنى أن تكون الزيادة فى الانتاج من سلع لا يرغب أو لا يستطيع المجتمع استهلاكها مما يؤدى الى عدم التوازن وحدوث فجوة بين ما هو معروض وما هو مطلوب(3) . او بعبارة اخرى ، فان عملية تحويل جانب من الموارد الى مشروعات التنمية ، يصحبها فى نفس الوقت توسع فى استغلال بعض الموارد الانتاجية التى كانت من قبل عاطلة ومن ثم زيادة حجم الدخل النقدى القومى ، تؤدى الى ظهور لون من التضخم مبعثه عدم تناسب الدخل الذى يطرد ارتفاعا مع كل تقدم فى عمليات التنمية مع المنتج من سلع الاستهلاك نظرا الى ان الجهاز الانتاجى ضئيل المرونة ولا يمكنه الاستجابة بسرعة للزيادة فى الطلب على السلع الاستهلاكية ،

---

(1) ففى فترة انشاء المصانع تدفع اجور التشييد والتركيب وقيمة المواد المستخدمة دون ان يصاحبها زيادة فى انتاج هذه المصانع أو فى انتاج السلع الاستهلاكية والخدمية التى يبغى حملة الاجور الجديدة الحصول عليها وبالتالى تتنافس الاموال الجديدة على السلع الاستهلاكية والخدمات والمواد الاولية الامر الذى يؤدى الى ارتفاع الاسعار فى الاسواق (انظر د. اسماعيل صبرى عبد الله مقاله بجريدة الاهرام الصادرة فى ١٩٦٥/٥/٢٢) .

(2) The Economics of the Developing Countries, op. cit., p. 162.

(3) انظر عبد الرازق عبد المجيد ، دور القطاع العام فى الخطة القومية ، معهد الدراسات المصرفية فبراير سنة ١٩٦١ ص ٤ وه .

وليس من شك فى ان هذا اللون من التضخم امر تقضى به طبيعة عملية التنمية نفسها لانه يساعد على تجنيب جانب من الموارد تخصص لمواجهة البناء الراسمالى الجديد الذى يراد اقامته فى الدول المتخلفة(١) .

كما لا يخفى ان هناك عددا من العوامل التى تكمن فى طبيعة عملية التنمية تدفع الاسعار للارتفاع(٢) ، فاجور العمال الزراعيين.مثلا تتجه الى الارتفاع مع تطور المجتمع والقضاء على الاقطاع الزراعى كما أن اجور العمال فى الصناعة ترتفع بدورها مع سن قوانين تضع حدودا دنيا للاجور ، ثم ان الاتجاه الطبيعى نحو الاهتمام بالصناعة فى أولى مراحل التنمية يؤدى الى ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية نتيجة توجيه بعض الموارد المستخدمة فى الزراعة الى الصناعة ، واخيرا فان الاتجاه فى السياسة القومية الى احلال السلع المصنوعة محليا محل السلع التى كانت تستورد من الخارج يؤدى الى ارتفاع الاسعار ، لان اسعار السلع الاولى عادة ما تكون مرتفعة عن اسعار مثيلاتها المستوردة(٣) .

وعلى ذلك فانه نظرا الى ان مشروعات التنمية يخصص لها نصيب متزايد من اجمالى الناتج القومى للاستثمار يتم سحبه من مجرى الاستهلاك . فان من مقتضى ذلك ان تصبح الموارد المتاحة للاستهلاك تنمو بسرعة اقل من سرعة اجمالى الناتج القومى فى فى الوقت الذى يتزايد فيه الطلب الاستهلاكى الفعال بسبب التوسع فى النشاط والتوظف وتكون النتيجة اختلال التوازن بين الطلب

---

(١) الاستاذ وهيب مسيحة علاقة السياسة الانمائية بالتضخم النقدى — رسائل فى التخطيط القومى رقم ٤٢ — ١٩٥٩ ص ١٦ .

(2) See: Rattan J. Bhatia, Inflation, Deflation and Economic Development, I.M.F. «Staff Papers» Vol. 8 No. 1, Nov. 1960, p. 101.

(٣) نتيجة لعدم توافر الظروف المختلفة اللازمة لها والتى توفرت للصناعة فى الدول المتقدمة منذ زمن طويل مثل الوفورات الداخلية والخارجية والخبرة الفنية .. الخ راجع د. فؤاد هاشم ، الاستقرار النقدى والتنمية الاقتصادية — معهد الدراسات المصرفية ١٩٦١ ص ١١ — ١٢ .

الاستهلاكى والسلع المتاحة مما يحدث ضغطا صعوديا على الاسعار(١) يضاعف من حدته جمود الاقتصاد القومى وقصوره من مقابلة الزيادة فى الطلب على المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية(٢) ، وتفسير ذلك ان لكل استثمار طبيعة ثنائية فهو من جهة يخلق طاقة انتاجية معينة ومن جهة اخرى يولد طلبا فعليا عن طريق الدخول الناشئة عن انفاقه وعلى حين تتميز الطاقة الانتاجية بطبيعة متخصصة فان الطلب الذى تخلقه يكون اكثر عمومية اى ينصرف الى كافة انواع السلع والخدمات على النحو الذى اوضحناه .

ولقد اكدت اللجنة الاقتصادية لدول امريكا اللاتينية ان من اهم اسباب التضخم فى الدول المتخلفة الاختناقات القطاعية Sectorial bottlenecks اى تلك القطاعات التى يكون فيها الانتاج منخفضا بمعنى ان يكون العرض فى حالة لا يمكنه الاستجابة معها الى الزيادة فى الطلب النقدى وعلى ذلك فان اقتصادا هذه خصائصه لا بد أن يظهر فيه التضخم بشكل حاد وسريع ، نظرا لكون عرض السلع جامدا ، ولا غرو فليس اكثر جمودا من الانتاج الزراعى لان المزارعين لا يستطيعون زيادة انتاجهم فورا استجابة للتغيرات فى الاسعار . ومن هنا كما يقول Albert Hirschman تظهر الضغوط التضخمية فى الدول المتخلفة نظرا لمحدودية القدرة الانتاجية فى هذه الدول للاستجابة الى الزيادة فى الطلب(٣) .

وجملة القول أن الطبيعة البنيانية للدول المتخلفة التى تتسم بانخفاض مرونة دالة العرض فى المدى القصير نظرا لسيادة الانتاج الزراعى وتخلف الانتاج الصناعى هى السبب الاساسى فى التضخم

---

(١) د. يوسف عبد المجيد مرزوق العوامل المؤثرة فى قدرة الدول النامية على خدمة ديونها الخارجية معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٧ ص ٢ .

(٢) يقول دانكه ان ارتفاع الاسعار من ٥ – ٢٠٪ سنويا اصبحت ظاهرة مألوفة فى الدول المتخلفة راجع (Stephen Enke, Economics for development, 1964, p. 529).

(3) Andrew Shonfield, Economic growth and Inflation, Bombay 61, pp. 4, 11.

الذى يحدث فيها(١) ، فانه يترتب على زيادة الانفاق الكلى فى خضم عملية التنمية ، وما يلابس هذه الزيادة من تغير فى بنيان الطلب ، شيوع الاختناقات ؛ وخاصة فى انتاج الاغذية وطروء ضغط صعودى على الاسعار بحيث لن تعدو الزيادة فى عرض النقود التى تصاحب ارتفاع الاسعار ، فى هذه الحالة ان تكون مجرد استجابة سلبية لهذا الضغط الصعودى الذى تمارسه تلك الاختناقات على الاسعار . وثم سبب آخر يسير فى نفس الاتجاه هو ضآلة مرونة تفضيل السيولة نسبيا بالبلاد المتخلفة فما يخفى انه حيث ينخفض مستوى الدخول تعظم النفقة الحقيقية للاحتفاظ بالارصدة النقدية وذلك بالقياس الى الانفاق على الاستهلاك او الاستثمار . ومن هنا يغلب ان تنساب اى زيادة فى الارصدة النقدية تتجاوز القدر الضرورى لتسوية المعاملات العادية الى الانفاق على السلع والخدمات سواء للاستهلاك ام للاستثمار .

ومن الجلى انه ما لم تأت الزيادة فى الانفاق مصحوبة بزيادة حقيقية فى الانتاج فستتمخض زيادة عرض النقود عن ارتفاع الاسعار(٢) .

على أن شيوع الاختناقات و خاصة فى انتاج الاغذية ، التى تكون السبب الاساسى للتضخم فى الدول المتخلفة يكون نتيجة عدم تمشى الزيادة فى الانتاج الزراعى ، بسبب حساسية أسعار السلع الزراعية ،

---

(١) من المعلوم انه عندما يبدأ تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية لا بد وان تظهر الضغوط التضخمية تحت ضغط عوامل غير نقدية فى الاقتصاد للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والقومية فتنفيذ مشروعات التنمية يترتب عليه زيادة الطلب على المواد الاولية وغيرها من السلع الإساسية نتيجة للتوسع فى الاستثمارات كما ان السلطات تعمل على فرض حد ادنى لاجور عمال الزراعة والصناعة لمحاولة تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية ومن الطبيعى ان يؤدى هذا الى ارتفاع نفقات الانتاج والاسعار كما تعمل السلطات كذلك على فرض قيود شديدة على استيراد السلع بهدف حماية الصناعات المحلية الناشئة التى تزيد نفقة انتاجها بالطبع عن نفقات انتاج الصناعة المناظرة فى الخارج (راجع د. مظلوم حمدى ـ النقود واعمال البنوك التجارية والتجارة الخارجية ص ١٠٥) .

(٢) أما عن سبب الزيادة فى عرض النقود قد يكون لاطراد تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات او لانسياب رؤوس الاموال الاجنبية او زيادة الاصدار (راجع د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية الكتاب الثانى ص ٩٥ و٩٦) .

مع الزيادة فى الطلب(۱) ، نظـرا لان مكونات الاستهلاك فى الدول المتخلفة تكمن فى المواد الغذائية بصفة اساسـية وذلك على ما يتضـح من الجدول التالى(٢) .

الدخل الفردى الحقيقى واستهلاك الفرد من المواد الغذائية قبل الحرب وبعد الحرب العالمية الثانيـة فى بعض دول امريكا اللاتينيـة

البـلد	استهلاك الفرد من المواد الغذائية			الدخل الفردى الحقيقى		
	١٩٣٤/٨	٤٩/٥١	١٩٥٢/٣	١٩٣٤/٨	٤٩/٥١	١٩٥٢/٣
الارجنتين	١٠٠	٩٧	٩٣	١٠٠	١٣٥	١٢١
البرازيل	١٠٠	١٠٥	١٠٥	١٠٠	١٥٠	١٦٢
شيلى	١٠٠	١١٣	١١٣	١٠٠	١٢٢	١٣٣
كولمبيـا	١٠٠	١٣٤	١٣٤	١٠٠	١٣٥	١٤٩
المكسيك	١٠٠	١١٣	١١٤	١٠٠	١٧٧	١٨٠

ويتضح من الجدول السابق مدى الارتباط بين الدخـل الفردى واستهلاك المواد الغذائيـة مما يعنى ان اى نقص فيها يؤدى الى حدوث ارتفاع فى المستوى العـام للاسعار نظرا لكون انتـاج هذه السلع غير مرن على الاقل فى الفترة القصير(٣) . ولا تزيـد بنفس معـدل زيادة الدخل الحقيقى الفردى ومن هنـا فان المـواد الغذائية فى الـدول المتخلفة ، تشكل مشكلة هامـة فى هذه الدول حيث تتسم بأيد عاملة وفيرة ولكن يعوزها رؤوس الاموال اللازمة وبناء رؤوس الاموال يحتاج قبل كل شىء الى غذاء العمـال ولذلك لا يستغرب ان ينصح فريق

---

(1) Geoffrey Maynard, op. cit. pp. 277/8.

(2) Geoffrey Maynard, Inflation and Growth in Latin America, Oxford economic parers. Vol. 15 March 1963, p. 64.

(٣) يقول ماينارد انه عندما تكون زيادة الانتاجيـة ليست ميسرة او ليست سريعة فان اى زيادة فى الطـلب تؤدى الى زيادة الاسعار .
«G. Maynard, Economic dev. and the price level, op. cit, p. 282»

من الكتاب الدول المتخلفة بتجميد اسعار المنتجات الزراعية مع ترك اسعار المنتجات الصناعية تنطلق وذلك بهدف حماية محدودى الدخل من آثار التضخم الضارة(١) .

ومعلوم ان جزءا كبيرا من القوى العاملة فى الدول المتخلفة يبلغ من ٧٠ – ٩٠٪ يعمل فى قطاع الزراعة وبالطبع فانه عندما تكون انتاجية هذا القطاع منخفضة ، وهى منخفضة فعلا ، فان الدخل الحقيقى للمشتغلين فيه منخفض هو كذلك . وطبقا **لقانون انجل** Engel's Law فانه فى هذه الحالة ينفق الجزء الاكبر من الدخل الحقيقى على المواد الغذائية وينفق الباقى على السلع الاخرى وعلى ذلك فان التضخم الذى يظهر فى الدول المتقدمة يكون اقل حدة من النوع الذى يظهر فى الدول المتخلفة نظرا لان القطاع الزراعى تكون نسبته اقل الى الانتاج الكلى فى الدول المتقدمة وبالتالى فان التقلبات فى مستوى الاسعار تكون بدرجة اقل منها فى الدول المتخلفة(٢) .

ولعل اهم ما ينصح به الكتاب(٣) فى الدول المتخلفة ، اذا ارادت ان تمارس «بعضا» من التضخم التمويلى ان تنمى انتاجها الزراعى بمعدل يتناسب مع النمو الصناعى حتى تتفادى الضغوط التضخمية فى اقتصادها ، وذلك واضح من تجربة اليابان فى النمو الاقتصادى، فقد كان نجاحها فى مجال التنمية الزراعية فى المراحل الاولى للنمو سبيلا الى امكانها تثبيت الاجور النقدية والسيطرة على الاسعار .

ولا يعنى ذلك ان تكرس الدول المتخلفة جهودها صوب التنمية الزراعية دون التنمية الصناعية فالتنمية الصناعية ضرورة ملحة لهذه الدول للخروج بها من الدوائر المفرغة التى تعيش فيها ، ولكن ما يجب ان يلاحظ ان لا تكون التنمية الصناعية بمعدل اسرع من

---

(1) Andrew Shonfield, op. cit., p. 11.

(2) Geoffrey Maynard, op. cit., pp. 43 - 44, 56, 280 .

(3) Op cit., p. 280.

التنمية الزراعية والا حدث التضخم ، فالمطلوب ان تتم تنمية متوازنة في كل من قطاعي الزراعة والصناعة (١) .

واذا بان لنا ان التضخم الذي يظهر في الدول المتخلفة يرجع الى الطبيعة البنيانية لهذه الدول واعتمادها على الانتاج الزراعي وما يؤدي اليه من عدم تمشي الزيادة في انتاج السلع الزراعية مع الزيادة في الطلب . فانه . والحالة هذه ، يرتد الى تضخم فائض الطلب النقدي(٢) .

فالتضخم في **الدول المتقدمة** تكون غالبيته تضخم نفقة ، اما التضخم في **الدول المتخلفة** فان غالبيته تكون تضخم طلب(٣) من نوع خاص وهو في الواقع **تضخم بنياني** Structural Inflation يظهر على شكل ضغط شديد على الاسعار في غمار عملية التنمية الاقتصادية بسبب **الاختناقات المادية** Physical Bottlenecks في الانتاج(٤) ولو لم يعتمد في تمويلها على مصادر تضخمية ومن بعض صور التضخم الناشيء عن تحول الطلب Demand - Shift Inf.

والنوع الاخير من التضخم(٥) يظهر في الاقتصاد عند حدوث **تغير حاد سريع في بنيان الطلب** يتمخض عن ضغط تضخمي في الاسعار ولو لم يأت هذا التغيير مصحوبا بزيادة الطلب النقدي

---

(١) فقد نبهت دراسة بعض خبراء الامم المتحدة لوسائل ومشاكل التصنيع في البلاد المتخلفة الى ضرورة تنمية الزراعة في وقت واحد مع التصنيع اذا أريد تحقيق تقدم اقتصادي مستقر ومتوازن حتى لايؤدي قصور الانتاج الزراعي في الوقت الذي تتوسع فيه القطاعات غير الزراعية الى التضخم وتعثر التنمية وذلك ما لم يقترن توسع الانتاج الصناعي بزيادة الصادرات غير الزراعية واستيراد مزيد من الغذاء والمواد الاولية فيتحقق التوازن عندئذ عن طريق التجارة الخارجية (راجع د. عبد الحميد القاضي ــ المرجع السابق ص ٢٠١) .

(2) G. Maynard, Inflation and Growth in Latin America, op. cit. p. 65.

(3) E. M. Bernstein and I. G. Pastel, Inflation in relation to economic I M.F. (Staff papers) Vol. 2 No. 3, Nov. 52, p. 370.

(4) See: Kindleberger, Economic development op. cit., p. 231.

(٥) د. محمد زكي شافعي ــ التنمية الاقتصادية ــ الكتاب الثاني ص ٩٢ .

الكلي بنسبة اكبر من العـــرض الحقيقي للسلع والخدمات او ارتفاع مستقل في النفقات ، ويرجع طروء ارتفاع الاسعار في هذه الحـالة الى ما يترتب على التغيير الحاد السريع في بنيـــان الطلب من زيـــادته على منتجـــات بعض القطـــاعات الرئيـسية وانخفاضه على منتجـات البعض الآخــــر . ولـمـــا كانت الاسعار والنفقات تتميـز في الوقت الحاضر بالمرونة الى أعلى ؛ وليس الى اسفل فليس من المتـــوقع ان يعوض انخفاض الاسعار والنفقات في القطـاعات التى انخفض الطـلب على منتجاتها من ارتفاع النفقـات والاسعار في القطـاعات التى تزايد الطلب على منتجاتها ، ومن هنـــا تتجه مستويات النفقات والاسعار الى الارتفاع . بل لما كانت القطاعات التى منيت بانخفـــاض الطلب على منتجاتها قد تجـد نفسها مضطرة لمسايرة الارتفــاع في النفقـات في القطـاعات التى ازداد الطـلب على منتجاتها فقد يأتى الانخفـــاض في الطلب على منتجـات تلك القطاعات مصـــحوبا بارتفاع اسعار هــذه المنتجات ؛ ويتحقق هذا على وجـه الخصوص حيث يجرى المنتجون في تحديد اسعار المنتجات على اساس اضـافة نسبة مئـوية معينة الى النفقـــات .

وهذا النـــوع من التضخم يصيب الاقتصاديات المتخلفة حيث عدم مرونة جهازها الانتاجي أو عدم مرونة دالـة العرض تمكنـــه من مواجهة تحول الطلب بسرعة يتحاشى بها ارتفاع الاسعار نتيجة جمـــود الاجور في القطـــاع الذى تراجـع الطلب عن منتجاته الى أقـــل وهو يحدث بسبب طبيعة البنيـــان الا قتصادى نفسه ، وتهتم دول أمريكا اللاتينية بهذا النـوع من التضخم وتعتبره مميزا لاقتصادياتها(١) .

وعلى ذلك فانه يمكننا التقرير بصفة عامة بأن التضخم الذى يظهر في الدول المتخلفة هو تضـــخم طلب حيث يكون تضخم النفقـــة نادر الحدوث(٢) ، وذلك على النحو الذى رأيناه ونظـرا لان زيادة الاجـــور وحدوث لولب الاجر/السعر يكون تاثيرهما ضئيل على ارتفاع الاسعار

(١) قارن د. محمـــد زكى شافعى ــ المرجع السابق ــ ص ٩٢ .

(2) E. M. Bernstein and I. G. Patel, Inflation in relation to economic development, op. cit., p. 370.

فى الدول المتخلفة بسبب عدم فاعلية الاتحادات العمالية وسيطرتها على النحو الموجود فى الدول الصناعية المتقدمة ، وانما يسود تضخم الطلب حيث لا يستطيع المعروض من السلع ولا سيما السلع الغذائية(١) الاستجابة الى الطلب المتزايد عليها ، ومن هنا فان هذا النوع من التضخم ينشأ عن جذب الطلب .

وجملة القول فانه يمكننا ان نصف التضخم الذى يحدث فى الدول المتخلفة بانه تضخم هيكلى أو بنيانى يتميز بجذب الطلب الذى يستند الى العامل الهيكلى(٢) حيث انه عندما يبدأ تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية تجد الدولة نفسها امام اقتصاد ثنائى Dualist Economy بمعنى أن يكون فى الاقتصاد قطاعان مختلفان تماما : قطاع حديث Ultra - modern sector غالبا ما ينشأ بمعاونة راس المال الاجنبى ويشاهد فى المدن حيث قطاعات التصدير المتقدمة نسبيا لاتصالها بالاقتصاد العالمى ولكفاية راس المال المستثمر فيها ، وقطاع تقليدى Traditional craft sector مقوماته الزراعة حيث تقوم الزراعة فيه على أساليب لم تتغير منذ آلاف السنين وتنتشر فيه ظاهرة الاستهلاك الذاتى وعدم استخدام النقود الا فى حدود ليست كبيرة ، ولا تنشأ بين هذين القطاعين روابط تجعل الاقتصاد الوطنى وحدة واحدة ، ويؤدى عدم امكان تطوير الانتاج الزراعى البدائى الى قصوره عن مواجهة الطلب ، ولا سيما من السلع الغذائية ،

---

(١) ويدعم هذا الرأى الاحصاءات عن الدول التى مارست النمو الاقتصادى ، ففى الاتحاد السوفيتى ارتفعت اسعار المواد الغذائية والاسكان والكساء بنسبة اكبر من ارتفاع اسعار السلع الصناعية خلال الخطة الاولى ١٩٢٧/١٩٣٢ . راجع A. Vasudevan General formulation of Inflationary process in underdeveloped countries, The Indian Journal of economics, No. 182, Jan. 1966 p. 321.

(2) Op. cit, pp 321 - 5.

الناتج عن الدخول المكتسبة نتيجة تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية وبذلك يكون فائض الطلب الكلى عن العرض الكلى فى زيادة مستمرة(١).

---

(١) وللقضاء على ظاهرة الاقتصاد المزدوج أو على الاقل التخفيف من حدتها فى الدول المتخلفة لا بد من تنفيذ برامج الاصلاح الزراعى وفقا للاساليب الحديثة وتغيير الاساليب العتيقة التى تسود القطاع الزراعى فى هذه الدول وذلك عن طريق نشر التعامل بالنقود بدلا من الاعتماد على المقايضة والاكتفاء الذاتى ، مع توجيه جزء من الاستثمارات الجديدة الى صناعات الاستهلاك حتى تضمن قدرا من مرونة عرض سلع الاستهلاك لمواجهة الزيادة فى الطلب على السلع الغذائية التى تنشأ فى هذه الدول خلال عملية التنمية وحتى يمكن الى حد ما كسر حدة انخفاض مرونة الاجهزة الانتاجية او انخفاض دالة العرض فى هذه الدول . ان الدول المتخلفة اذا أقدمت على اتخاذ اسلوب التنمية غير المتوازنة واهتمت بالتصنيع دون الزراعة فان هذا سيؤدى الى نقص خطير فى السلع الزراعية .كما يؤدى الى تضخم حاد نظرا لنقص المواد الغذائية ـ ولذا ينصح بعض الكتاب بأن تتم التنمية متوازنة بين القطاعين الزراعى والصناعى حتى يمكن تلافى ظاهرة انخفاض الانتاجية فى القطاع الزراعى بالنسبة للانشطة الاقتصادية الاخرى . وهنا ينصح بعض الكتاب أنه حتى تنجح مشروعات التصنيع فى الدول المتخلفة فيجب أن تسعى التصنيع للتصدير ألى بعضها البعض بدلا من أن تحاول الدخول فى الاسواق الكبرى حيث أن الدول المتقدمة تسيطر على السوق العالمى ، ولكن لا يجب على الدول المتخلفة فى الوقت نفسه ان تنسى القطاع الزراعى حيث ان القطاع الصناعى سيترتب عليه زيادة الطلب على المواد الغذائية وما لم ينجح القطاع الزراعى فى هذا المجال فان الضغوط التضخمية ستنتشر فى الاقتصاد كله (انظر د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، ١٩٧١ ص ٢٥٠ و ٢٥١ وراجع Emilé James, op. cit., pp. 5/6 and G. Maynard, op. cit., pp. 59, 60, 278.

الفصل الرابع

التضخم فى الاقتصاد المصرى

(كنموذج للاقتصاد النامى)

عرضنا فى الفصول السابقة لدراسة ظاهرة التضخم من حيث ماهيتها وانواعها وطبيعتها فى الا قتصاديات المتخلفة مع تفسيرها والوقوف على اسبابها المباشرة والغير مباشرة ، وستكون مهمتنا فى الفصل الرابع دراسة هذه الظاهرة فى الاقتصاد المصرى .

وسيعنى **المبحث الاول** ببحث موضوعين . الاول . مظاهر التضخم والثانى ؛ عوامل وجوده فى الاقتصاد المصرى . وسيهتم الموضوع الاول ببحث تحركات الاسعار للوقوف على اتجاهاتها ، فاذا اتضحت حركة صعودية بالمعنى الذى عرفناه دل ذلك على وجود قوى تضخمية . وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى اننا سنتخذ من الارقام القياسية للاسعار مترجما لاتجاهات هذه القوى . كما سيتضمن البحث ايضا مؤشرات التضخم فى الاقتصاد المصرى وفقا لمعيارين .

الاول ــ يستند على منهج صندوق النقد الدولى ويسترشد بحجم وسائل الدفع .

الثانى ــ يستند على ضوابط تهدف للحكم على ظاهرة التضخم مستعينا بحجم الائتمان المصرفى .

اما الموضوع الثانى فستكون مهمته الكشف عن العوامل او الخصائص التى تساعد على ظهور التضخم سواء كانت ناتجة عن الطبيعة البنيانية للاقتصاد او كانت ناتجة عن تنفيذ مشروعات التنمية ،

بينما يتناول المبحث الثانى انواع التضخم فى الاقتصاد المصرى منظورا اليه من ناحية مصدره فيقدم دراسة لتضخم الطلب تتضمن اتجاهات الطلب فى خطط التنمية وتحليل الاستهلاك النهائى وبيان عوامل تزايده والضوابط التى نراها فى هذا المجال . كما تقدم دراسة لتضخم النفقة فى صورته الغالبة وهى زيادة الاجور ، وستحتوى الدراسة على موضوعات الزيادة فى التوظف وتطوره وعوامل زيادة الاجور وظاهرة تراجع انتاجية المشتغل مع بيان المعايير التى نراها كفيلة بزيادة الانتاجية فى الاقتصاد المصرى حيث انها قد لعبت دورا فعالا فى تجارب النمو الاقتصادى الناجحة فى الدول المتخلفة بخلاف الحال عندنا حيث يكون الاعتماد كله مركزا على السياسة الاستثمارية الكثيفة ومن جهة ثالثة سنخصص فى هذا المبحث دراسة هامة لموضوع التضخم الهيكلى الذى تتصف به الاقتصاديات المتخلفة باستعراض بعض المظاهر التى صحبت تنفيذ مشروعات التنمية .

وسنختتم هذا الفصل بمبحث ثالث يتناول قياس التضخم (الفجوات التضخمية) فى الاقتصاد المصرى ، فيعرض هذه الفجوات من وجهة نظر مقياس فائض المعروض النقدى ومقياس فائض الطلب الكلى وذلك للوقوف على الضغوط التضخمية التى واجهها الاقتصاد المصرى خلال مرحلة التخطيط الشامل للتنمية .

وبناء على ذلك فان الدراسة فى هذا الفصل ستكون كالآتى :

المبحث الاول مظاهر التضخم فى الاقتصاد المصرى وعوامل وجوده

المبحث الثانى انواع التضخم فى الاقتصاد المصرى .

المبحث الثالث قياس التضخم (الفجوات التضخمية) فى الاقتصاد المصرى .

المبحث الاول

مظاهــر التضخم فى الاقتصاد المصرى وعوامل وجوده

سبق ان عرفنا التضخم بأنه حـركة صعودية للاسعار وظاهـرة تتصف بالاستمرار تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض(١) ، فهل يحتوى الاقتصاد المصرى على قدر من التضخم بهذا المفهوم ؟ وما سبيلنا الى التعـرف على هذه الظا هرة ؟

ان طبيعة الامور تحتـم علينا ان نقسم الدراسة فى هـذا المبحث الى موضوعين :

يتناول **الموضوع الاول** بحث تحـــركات الاسعار للوقـوف على اتجاهاتها . فاذا اتضحت لنا حركة صعودية بالمعنى الذى عرفنـاه دل ذلك على وجود قـوى تضخمية فى الاقتصـــاد ، باعتبار ان مظهـــر التضخم هو ارتفاع الاسعار . وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى انـنا سنتخذ من الارقام القياســـية للا سعار مؤشرا ومترجما لاتجاهاتها ، وسنراعى ان تكون الفتـرة موضع الدراسة طويلة نسبيا ، نظـرا الى ان طبيعة الحكم على ظاهرة التضخم تتطلب ذلك ، ومن ثم فاننا سنختار الفترة التى تبدأ من عام ١٩٦٠(٢)، وهى مرحلة بدء التخطيط الشامل للتنميـــة .

كما ستتضمن الدراسة ايضامؤشرات التضخمفى الاقتصادالمصرى والتعرف على حجـــم الضغوط التضخمية فيه وفقا للمتغيراتالتى تتطلبها طبيعة الدراسة على اساس المعيـــارين الذى اشرنا اليهما من قبـــل .

---

(١) راجع ما تقدم ص ١٩ .

(٢) وميزة هـذا الاختيار ان البيانات والاحصاءات المتعلقة بها موحدة على اساس سنوات مالية (متداخلة) بخلاف الفترة التى تسبقها فقد اعدت احصاءاتها على اســاس سنوات ميلادية .

ويعنى الموضوع الثانى بدراسة عوامل الضغط التضخمى فى الاقتصاد المصرى ، اى تلك العوامل او الخصائص التى تساعد على ظهور التضخم سواء كانت ناتجة عن الطبيعة البنيانية لهذا الاقتصاد او نتيجة لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية .

وبناء على ذلك فان هذا المبحث سيحتوى على مطلبين :

المطلب الاول ــ مظاهر التضخم فى الإقتصاد المصرى .

المطلب الثانى ــ عوامل التضخم فى الاقتصاد المصرى .

المطلب الاول

مظاهر التضخم فى الاقتصاد المصرى

سيتضمن هذا المطلب موضوعين ، يعنى الاول بحركات الاسعار فى المدة موضوع البحث وهى التى تبدأ بالتخطيط الشامل فى ٦١/٦٠ الى نهاية الخطة الخمسية الثانية فى ٧٠/٦٩(١) ، وفقا للارقام القياسية لاسعار الجملة ولنفقات المعيشة ، ولكن قبل الوقوف على الارقام الدالة على تحركات الاسعار سنتعرض لنبذة عن سلاسل الارقام القياسية لاسعار الجملة وفقا لسنوات الاساس ٣٩ و٦٠/٥٩ و٦٦/٦٥ وسلاسل الارقام القياسية لنفقات المعيشة وفقا لسنوات الاساس ٣٩ و٦٠/٥٩ و٦٧/٦٦ ، ثم نعرض بعد ذلك لفكرة الرقم القياسى الضمنى(٢) Implicit index .

ولكن هل توضح لنا حركات الأسعار كل ما يحتويه الاقتصاد من قوى تضخمية ؟

ان هذا المطلب سيتولى الاجابة على هذا السؤال ويقرر عما اذا كانت الارقام القياسية للاسعار تعد تعبيرا صحيحا عن القوى التضخمية التى تكون قد لازمت تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ام لا .

وسيعنى الموضوع الثانى بدراسة هامة هى الحكم على وجود ظاهرة التضخم فى الاقتصاد المصرى وسيقدم فى هذا المجال معيارين :

---

(١) نعنى بالخطة الخمسية الثانية ، الخطط السنوية من ٦٦/٦٥ – ٧٠/٦٩ ، ذلك انه وان كانت لم تعد خطة خمسية كاملة كالخطة الخمسية الاولى ٦١/٦٠ – ٦٥/٦٤، الا ان هـذه الخطط السنوية الخمس قد اعدت بنـاء على دراسات خطة مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات والتى بدأ تنفيذها فى ٦١/٦٠ . هذا وقد اتخذت الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٥٩ سنة أساس لها بينما اتخذت الخطة الخمسية الثانية لهذا الغرض سنة ١٩٦٥/٦٤ .

(٢) او المكمش Deflator .

المعيار الاول : ويسترشد بحجم وسائل الدفع . ومن هنا فستتولى الدراسة فى هذا الصدد تحديد مفهوم حجم وسائل الدفع ليسنى لنا تحليل الاتجاهات التضخمية فى الاقتصاد المصرى فى مرحلة التخطيط الشامل .

والمعيار الثانى يستعين بحجم الائتمان المصرفى كمؤشر للاستقرار النقدى فى الاقتصاد ، ويستلزم الامر فى هذا المجال تحديد مفهوم الائتمان المصرفى لاجراء التحليل المطلوب . على اننا فى نهاية الموضوع الثانى سنعقد مقارنة بين المعيارين لنرجح احدهما كاداة للتحليل .

وعلى ذلك فسيقدم هذا المطلب الموضوعين الآتيين :

الاول «حركات الاسعار»

الثانى «مؤشرات التضخم»

أولا – « حركات الاسعار »

سبق لنا أن ذكرنا انه يمكننا الركون الى الارقام القياسية لقياس تطورات الاسعار باعتبارها الوسيلة العلمية الوحيدة التى تترجم عن اتجاهات المستوى العام للاسعار ومؤشرا لتطور قيمة النقود أى قوتها الشرائية(1) ، ويهمنا بصفة اساسية فى هذا المجال الرقم القياسى لنفقات المعيشة او لاسعار التجزئة والرقم القياسى لاسعار الجملة . وقبل النظر الى مدلول الارقام(2) واستقراء ما تعنيه ، يهمنا أن نلم بهذين الرقمين القياسيين المامة سريعة .

١ – الرقم القياسى لاسعار الجملة :

بدىء فى اصدار رقم قياسى لاسعار الجملة فى مصر عام ١٩١٤ وقد عدل هذا الرقم عام ١٩٣٥ واعيد النظر فيه عام ١٩٣٩ ويشمل الرقم الاخير ٨٨ سلعة ، وقد اتخذت الفترة يونيو ويوليو واغسطس سنة ١٩٣٩ كأساس واستخدمت صيغة الوسط الهندسى البسيط للمناسيب(3) مع ادخال الترجيح غير المباشر لاظهار

---

(1) راجع ما تقدم ص ٢١ .

(2) هناك ملاحظة عامة تقضى بوجوب التحفظ عند استخدام الاحصاءات فى الدول المتخلفة بصفة عامة اذ قد يؤدى ذلك فضلا عن عدم تعبير الاحصاءات عن الحقيقة بدقة تامة ، الى ادخال نتائج انشطة فى الانشطة الاخرى علاوة على اعتبارها أن كل الخدمات منتجة (وهو ما يجرى عليه احصاءات الدخل القومى فى مصر) وهذا يعنى ادخال نتيجة بعض الخدمات فى الناتج الاجتماعى رغم انها تمثل فى الواقع استخداما لجزء من الناتج فى القطاعات المنتجة ، الامر الذى يؤدى الى ازدواج فى الحساب ، بالاضافة الى اختلاف ارقام الحسابات القومية فى تقارير التخطيط فى السنوات المختلفة (راجع د. محمد دويدار ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكى، ١٩٦٧ ص ١٧٦) .

(3) انظر فى تفصيل تكوين الارقام القياسية للاسعار كتب الفقه المدرسية ، ومنها: د. زكريا نصر التحليل النقدى ، ١٩٥٩ ص ٢٩٦ – ٣٠٦ ود. محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ١٩٦٩ ص ٦٢ – ٧٦ ، ود. مظلوم حمدى ، النقود واعمال البنوك والتجارة الدولية ، ص٨٨ ومابعدها ود. مصطفى رشدى ، التحليل النقدى ، ١٩٧١ ص ٥٦ – ٦١ ود. نادية مكارى جرجس ، الارقام القياسية واستخدامها فى الدراسات الاقتصادية – مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧١ ص ٢٢٧ – ٢٤٢ و R. J. Ball, op. cit., 15 - 18 and H. Speight, op. cit., pp. 446 - 450.

اهميــــة السـلع المختلفة(١) . ومن الواضح ان هذا الرقم تطلب الكثير من التعديلات للاعتماد عليه كمؤشر حقيقى للتغير فى اسعار الجمـلة ، فمن أهم عيوبه ، بعد سنة الاساس وعدم شـــــمول العدد الكافى من السلع ، كما ان طريقة الترجيح غير المبـاشر التى تستخدم فيه ليست افضل الطرق فى الترجيح بل يفضل جمهرة الكتـــاب استخدام أوزان محـــددة(٢) .

لهذه الاعتبارات ، قام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء باصدار سلسلة من أرقام الجمـلة وفقـــا لسنة اســاس قريبة هى ٦٠/٥٩ وهى سنة الاســـاس لخطة التنمية الاقتصادية الشاملة كما قام الجهـاز اعتبارا من يوليـــو سنة ١٩٧٠ بتركيب سلسلة جـديدة من الارقام القياسية لاسعار الجمـــلة على اساس متوسط اسعار السنة المالية ٦٦/٦٥ وتشمل ايضا سلسلة الارقام القياسية لاسعار الجمــلة التى يتم تركيبها على اســاس سنة ١٩٣٩ للمقارنة . وتتميز السلسلة الجديدة(٣) باتخاذ فتـــرة اساس قريبة (متوسط اسعار السنة المالية ٦٦/٦٥) واستخدام اوزان مستخرجة من القيم الاجمالية للانتـــاج الزراعى والصناعى والورادات تمثل الاهمية النسبية للسلع الداخليـة فى تركيب الارقام تمثيلا دقيقـا ؛ كما تتميز السلسلة الجديدة أيضا باتساع درجة شمول الاطار السلعى باضافة سلع جديدة لم تكن تشملها الارقام السابقة الامر الذى يجعلها اكثـر تمثيلا لاتجاهات الاســـعار وتسمح باجـراء تقسيمات جديدة للسلع تخدم الاغـراض الاقتصادية المختلفـة .

ويلاحظ ان الارقـــام الجديدة تمثل الجمهورية ككـل دون التقيد بنطاق جغـــرافى معين (اى بالريف والحضر على النحو الذى أتبـع فى

---

(١) الارقام القياسية لاسعار الجمـلة ،اكتــوبر ونوفمبر ١٩٧٠ وابـريل ١٩٧١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(٢) د. نادية مكارى جرجس ، المرجع السابق ص ٢٤٠ .

(٣) الارقام القياسية لاسعار الجمـلة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مرجع رقم ٧٢١/٠٢ فبراير سنة ١٩٧١ .

الرقم القياسي لاسعار التجزئة للاعتبارات التي تتعلق بهذا الرقم) وقد اختيرت السلع ذات الوزن الكبير بالاضافة الى السلع التي لها اهمية خاصة كما روعي ان تكون السلع المختارة في كل مجموعة ممثلة لمختلف اتجاهات الاسعار . وقد بلغ عدد السلع الداخلة في تركيب الارقام الجديدة ٤٤٠ سلعة ، وتتكون الارقام القياسية من ١٧ مجموعة رئيسية كل منها مقسم الى عدد من المجموعات الفرعية(١). اما الاوزان المستخدمة في الترجيح فقد اعتمد في اعدادها على متوسط القيم الاجمالية للانتاج الزراعي والصناعي سواء استهلك محليا أم تم تصديره ، وكذلك الواردات بعد اضافة الرسوم الجمركية اليها ، واستخدمت حساب الارقام صيغة الوسط الحسابي لمناسيب الاسعار مرجحا بالقيمة في فترة الاساس .

ولكي نقف على تحركات الاسعار يمكننا أن نطلع(٢) على الجدول الآتي :

المتوسطات السنوية للارقام القياسية لاسعار الجملة

(يوليو/اغسطس ١٩٣٩ = ١٠٠)

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية	الرقم العام للمواد والمنتجات الصناعية	الرقم العام لجميع المواد
١٩٦٠	٣٨٢	٤٦٠	٤١٨
١٩٦١	٤٠٥	٤٤٦	٤٢٥
١٩٦٢	٤٠٦	٤٣٧	٤٢١
١٩٦٣	٣٩٨	٤٤١	٤١٩
١٩٦٤	٤٢١	٤٥٢	٤٣٦
١٩٦٥	٤٧١	٤٧٠	٤٧٠
١٩٦٦	٥٣٥	٤٨٤	٥٠٩
١٩٦٧	٦٠٧	٤٨٨	٥٤٥
١٩٦٨	٥٦٤	٥٠٠	٥٣١
١٩٦٩	٥٣٦	٥٢٢	٥٢٩
١٩٧٠	٥٨٢	٥٣٠	٥٥٨

(١) والى جانب هذا التقسيم اشتق تقسيمان آخران هما تقسيم حسب الاستخدام النهائي وتقسيم حسب درجة التصنيع .

(٢) وسنختار فترة الدراسة اعتبارا من عام ١٩٦٠ باعتبارها بدأ مرحلة التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية في ج.م.ع. فضلا عن استحداث رقم قياسي جديد للاسعار عن سنة الاساس ٥٩/٦٠ بالاضافة الى أن البيانات الاخرى التي اظهرتها تقارير وزارة التخطيط قد ثبتت على اساس ٥٩/٦٠ وان كان اعيد تثبيتها في ٦٤/٦٥ .

(المصـــدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتـــاب السـنوى للاحصاءات العامة يونيـو ١٩٦٨ ص ٢٤٠ والاحصـاء السـنوى للجيب يونيو ١٩٧٠ ص ٢٤٦ وعام ٧٠ ، الكتاب السـنوى للاحصاءات العامة يونيو سنة ١٩٧١ ص ٢٥٤) .

يتضح من الجـدول السابق ان الرقم القياسى لاسعار الجملة قد **سجل ارتفاعا مستمرا** خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ حيث كـــان الرقم العام لجميع المـــواد ٤١٨ فى عام ١٩٦٠ وصـــــل الى ٥٥٨ عام ١٩٧٠ بمعدل زيادة ســنوى قدره ١٤ بنطا فى المتوسط ـ ولكن يلاحظ أن بعض الســنوات وهى ٦٣ و٦٨ و٦٩ قد حققت تراجعا طفيفا عن السـنوات التى تسبقها .

والجدير بالذكر ان **الرقم العا م للمواد الغذائية** قد سار مع الرقم العام فى نفس الاتجاه وسبقه بكثير ، فقد كان الرقم عام ١٩٦٠ ـــ ٣٨٢ ارتفع الى ٥٨٢ عام ١٩٧٠ بمتوسط زيادة ســنوى قدره ٢٠ بنطـا ، ويلاحظ أن عام ١٩٦٣ قد حقـــق تراجعا طفيفا عن العـــام الذى يسبقه .

كما ان **الرقم العام للمـواد وا لمنتجات الصناعية** وان كان قد سار مع الرقم العام لجميع المـــواد من حيث الارتفاع المستمر ، الا انه لم يحقق نفس المسـتوى من الارتفاع ، فقد كان الرقم عام ٦٠ ـــ ٤٦٠ ثم ارتفع الى ٥٣٠ عام ١٩٧٠ بمتوسط زيادة سنوى قدره ٧ بنوط فقط ، مع ملاحظـة ان عامى ٦١ و٦٢ قدحققا تراجعا عن العام الذى يسبق كل منهما .

وقبل ايضـــاح هذه الارقام بيانيا نورد الجدول التـــالى الذى يوضح اتجاهات الاسعار وفقا لسنة الاساس ٥٩/١٩٦٠ :

المتوسطات السنوية للارقام القياسية لاسعار الجملة

(٦٠/٥٩ = ١٠٠)

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية	الرقم العام للمواد والمنتجات الصناعية	الرقم العام لجميع المواد
٦١/٦٠	١٠٢ر٨	٩٨ر٠	١٠٠ر٥
٦٢/٦١	١٠٧ر٩	٩٥ر٢	١٠١ر٦
٦٣/٦٢	١٠٥ر٦	٩٥ر٥	١٠٠ر٥
٦٤/٦٣	١٠٦ر٤	٩٧ر١	١٠١ر٧
٦٥/٦٤	١١٦ر٣	١٠٠ر٢	١٠٨ر٢
٦٦/٦٥	١٣١ر٨	١٠٤ر٠	١١٧ر٣
٦٧/٦٦	١٥٠ر١	١٠٥ر٣	١٢٦ر٠
٦٨/٦٧	١٥٨ر٢	١٠٧ر٤	١٣٠ر٧
٦٩/٦٨	١٤١ر٥	١١٠ر٦	١٢٥ر٣
١٩٧٠/٦٩	١٤٦ر٦	١١٥ر٨	١٣٠ر٥

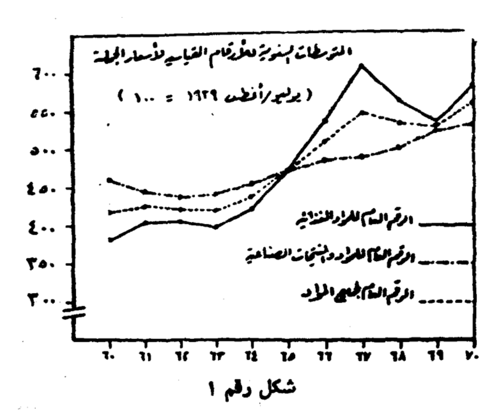
(المصادر : السنوات من ٦٠/ ٦١ الى ٦٧/٦٨ المؤشرات الاحصائية فى ج.ع.م. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء نوفمبر سنة ١٩٦٩ عام ٦٨/٦٩ الاحصاء السنوى للجيب يونيو ١٩٧٠ ص ٢٣٩ .. عام ٦٩/٧٠ الكتاب السنوى للاحصات العامة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يونيو سنة ١٩٧١ ص ٢٤٥) .

يتضح من الجدول السابق أن الرقم القياسى لاسعار الجملة قد **سجل ارتفاعا مستمرا** خلال الفترة من ٦٠/٦١ الى ٦٩/٧٠ حيث كان الرقم العام لجميع المواد ١٠٠ر٥ عام ٦٠/٦١ وصل الى ١٣٠ر٥ عام ٦٩/٧٠ بمعدل زيادة سنوية قدره ٣ بنوط فى المتوسط تقريبا ، ويلاحظ ان عام ٦٢/٦٣ قد حقق تراجعا عن العام الذى يسبقه .

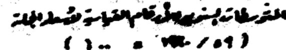
كما يلاحظ ، وعلى النحو الذى رايناه فى رقم ٣٩ السابق ، ان **الرقم العام للمواد الغذائية** قد سار مع الرقم العام لجميع المواد فى نفس الاتجاه بل وسبقه بكثير ايضا ، وقد كان الرقم ١٠٢ر٨ عام ١٩٦١/٦٠ ارتفع الى ١٤٦ر٦ عام ٦٩/٧٠ بمتوسط زيادة سنوى قدره ٥ بنوط ويلاحظ ايضا على النحو الذى رايناه فى الرقم العام ان عام ١٩٦٣/٦٢ قد سجل تراجعا عن عام ١٩٦٢/٦١ .

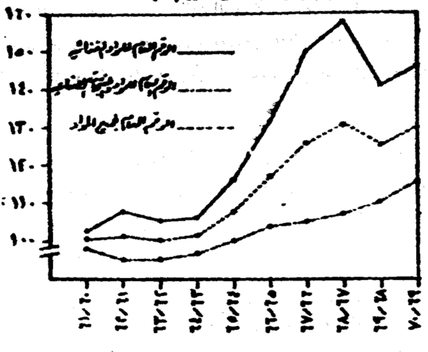
ومن جهة أخرى ، فقد حقق الرقم العام للمواد الصناعية زيادة مستمرة وان كانت بدرجة أقل من الرقم العام لجميع المواد ، متفقا مع رقم ٣٩ السابق ، حيث كان الرقم ٩٨ عام ٦٠/٦١ فارتفع الى ١١٥٫٨ فقط عام ٦٩/٧٠ مسجلا نقطتين فقط للمعدل السنوى المتوسط . ويلاحظ أن عام ٦١/٦٢ قد سجل تراجعا عن العام الذى يسبقه .

ويوضح الشكل رقم (١) والشكل رقم (٢) حركات أسعار الجملة وفقا للرقمين القياسيين لعامى ٣٩ و٥٩/٦٠ ويبين منهما أن الاول قد سجل أقصى ارتفاع عام ١٩٦٧ كما سجل الثانى أقصى ارتفاع عام ٦٧/١٩٦٨ .



شكل رقم ١





شكل رقم ٢

عرضنا فيما تقدم تحركات أسعار الجملة بناء على الرقم القياسي لسنة ١٩٣٩ والرقم القياسي لسنة ٥٩/٦٠ ، ويلاحظ انه كلما كانت سنة الاساس قريبة كانت اكثر صدقا فى تعبيرها عن اتجاهات الاسعار (فضلا عن اجراء التعديلات اللازمة فى تركيب هذه الارقام) وكانت اقرب للواقع ، لذا فان ارقام ٥٩/٦٠ تعد اكثر تعبيرا عن اتجاهات أسعار الجملة التى اظهرت معدلا قدره ٣٪ سنويا فى المتوسط على النحو السابق .

وتجدر الاشارة الى ان الزيادة فى الارقام القياسية لاسعار الجملة لا تعبر تعبيرا كاملا عن حجم الضغوط التضخمية لاستناد بعض هذه الارقام على الاسعار الرسمية ، فمما لا شك فيه ان الزيادة فى أسعار الجملة قد لا تنعكس فى صورة زيادة مماثلة فى الرقم القياسي لنفقات المعيشة أو فى الرقم القياسي لاسعار التجزئة الخاص بالمواد الغذائية وقد يبدو لاول وهلة ان ذلك يكمن فى قصور هذه التغيرات فى أسعار الجملة من ان تحدث اثرها الكامل على الارقام القياسية لنفقات المعيشة من جهة اسعار التجزئة الخاصة بالمواد

النهائية . ولكن قيمة هذه الارقام القياسية انما تتأثر الى حد كبير بنوع السلع والخدمات التى تندرج تحتها وبالاوزان الخاصة بكل بند منها ، فاذا ما كانت هذه الارقام تغطى عددا محدودا من السلع والخدمات التى تخضع اسعارها للتحديد الحكومى اصبح من المتوقع ان تظهر هذه الارقام درجة ملحوظة من الاستقرار ، ومن هنا يمكننا أن نلمس التفسير الثبات النسبى فى الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى ظل الاتجاه التصاعدى لاسعار الجملة بالنسبة لسلعة كالقمح ، ذلك أن زيادة أسعار الجملة لهذه السلعة لا تؤثر على المستهلك النهائى نظرا للاعانات الحكومية(١) .

٢ ـ الرقم القياسى لاسعار التجزئة :

انشىء الرقم القياسى لاسعار التجزئة او اسعار المستهلكين أو نفقات المعيشة فى سنة ١٩٢٠ واعيد النظر فيه سنة ١٩٣٩ ، حيث اتخذت متوسطات الشهور يونيو ويوليو واغسطس سنة ١٩٣٩ كأساس بعد تعديل أوزانه حتى تتمشى مع الظروف القائمة فى تلك السنة(٢) . وقد وجهت عدة انتقادات الى هذا الرقم ، فالعينة التى استخدمت لدراسة النمط الاستهلاكى كانت عينة صغيرة من الاسر فى المدن الكبيرة فقط خلال شهر واحد ، كما أن الاسعار التى تستخدم هى الاسعار الرسمية وليست الاسعار الفعلية للسلع والخدمات ، كما ينتقد ايضا من حيث أن هناك تغيرات كثيرة قد حدثت فى المجتمع اثرت على الانماط الاستهلاكية منذ عام ١٩٣٩ الى الآن ومن ثم فقد أصبح محدود الدلالة على أسعار نفقات المعيشة الى حد يجدر معه اهماله(٣) .

---

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ـ المجلة العشرون ، العدد الرابع ١٩٦٧ ص ٢٥٩ و٢٦٠ .

(٢) راجع د. نادية مكارى جرجس ، المرجع السابق ص ٣٢٦ .

(٣) وبالرغم من أن الاوزان قد تم تعديلها عام ١٩٣٩ الا أن هذا التعديل لم يتم على أساس دراسة واقعية (راجع د. اسماعيل صبرى عبد الله ، مقاله من «كيف نواجه مشاكل الاقتصاد المصرى» مجلة الطليعة ، مارس ٦٨ ص ٥٣ و٥٤) .

لهذه الاعتبارات قـام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصـاء بتركيب رقم قياسى جديد وعدل فيه سنة الاساس لتكون ٥٩/٦٠ ، كما قام ابتداء من يوليو ٦٧ باصدار وتركيب رقم قياسى جديد لاسعار المستهلكين(١) فى كل من ريف وحضر مصر ، يتخـذ متوسطات اسـعار السنة المالية ٦٦/٦٧ كاسـاس ويستخدم اوزانا مستخرجة من بحث ميزانية الاسرة سنة ٦٤/٦٥(٢) وهى تعبر كما يقرر الجهـاز المركزى ، بصدق عن انمـاط الاستهلاك المختلفة(٣) .

---

(١) انظـر النشرة الشهرية للارقـام القياسية لاسعار المستهلكين سبتمبر ٧٠ ، مرجع رقم ٢٢/٧٢١ .

(٢) وبناء على نتـائج هذا البحث تم تحـديد الاوزان التى تستخدم فى ترجيح السلع والخدمات داخل المجموعات وكذلك ترجيح المجموعات لتكوين الرقـم القياسى العام واعتبرت نسبة المنفق على السلعة من الدخل الكلى كدليل على اهميتها النسبية ، وتستخدم طريقة الوسط الحسـابى المرجح للمناسيب لتكوين هذا الرقم .

(٣) ونجد من الملائم الاشـارة الى متوسطات الانفاق السنوى للفرد بناء على بحث ميزانية الاسرة الآنف الذكر .

جـدول

متوسط الانفاق السنوى للفـرد على المجمـوعات السلعية فى ج.ع.م.

عام ٥٨/٥٩ وعام ٦٤/٦٥

(بالجنيه)

	حضـر		ريـف	
	٥٨/٥٩	٦٤/٦٥	٥٨/٥٩	٦٤/٦٥
الحبوب والنشـويات	٦٫٤٤٠	٧٫٠٨	٧٫٢١٢	٨٫٧٧
البقول الجـافة	٠٫٦٢٠	١٫٢٤	٠٫٧٢٨	١٫٠٨
اللحوم والاسماك والبيض	٥٫٠٠٥	٩٫٤١	٢٫٦٩٧	٥٫٧٥
الزيوت والدهـون	٠٫٨٨٧	١٫٦٨	٠٫٤٢١	١٫١٣
الالبـان ومنتجاتهـا	٣٫٠٤١	٤٫٢٢	٢٫٢٠٢	٢٫٤٢
الخضـر	١٫٧٤٥	٣٫٢٦	٠٫٩٠٢	١٫٨٦
الفاكهـة	١٫٤٦٩	١٫٨٩	٠٫٥٢٦	١٫١٧
السكر والاغذية السكرية	١٫٥٢٢	٢٫١٣	١٫١٢٠	١٫٦٠
المواد الغذائية الاخرى	١٫٣٥٨	٣٫٨١	٠٫٢٣٣	٠٫٩٩
المشروبات	١٫٤٥٠	٢٫٤٢	٠٫٩١٨	١٫٤١
المكيفـات	٢٫٦٣٣	٣٫٩٧	١٫٧٧٤	٢٫٨٩
الملابس والبياضات	٣٫٨٣٧	١٠٫٦٢	٢٫٠٦٥	٥٫٠٧

وقد اتسع نطاق الرقم الجديد (٦٦/٦٧) فشمل ١١ مدينة بعد أن قاصرا من قبل على تمثيل مدينة القاهرة فقط ، كما اتسعت درجة شموله للاطار السلعى بحيث اصبح اكثر تمثيلا لابواب الاستهلاك ، وقد تم تقسيم السلع والخدمات الى سبع مجموعات رئيسية كل منها مقسم الى عـــدد من المجموعات الفرعية ، وتضم كل مجموعة فرعية عددا من السلع والخدمات ، وقد وصل هذا العدد الى ٢٤٥ فى الحضر و١٣٥ فى الريف .

والجدير بالذكر أن الجهاز المركزى يقوم لاول مرة بتكوين رقم مستقل لكل من الحضر والريف ، نظرا لاختلاف الاذواق والعادات والانماط الاستهلاكية فيهما ، فبالنسبة للريف يتم اختيار العينة من ست محافظات ، ثلاث من الوجه البحرى (هى الشرقية والغربية والبحيرة) وثلاث من الوجه القبلى (هى بنى سويف وسوهاج وأسوان) ويقوم بجمع بيانات عن الاسعار الفعلية للسلع الداخلة فى تركيب الرقم من ٥٧ قرية فى هذه المحافظات الست ، اما الحضر فيتم جمع البيانات من عواصم هذه المحافظات بالاضافة الى مدن القاهرة والاسكندرية والقنال .

النفقات الطبية والعلاجية	١ر٤٢٢	٢ر٦٢	٠ر٥١٨	١ر٤١
مواد النظافة الشخصية والزينة	٠ر٤١٢	٢ر٣٢	٠ر١٠١	٠ر٧٢
مواد النظافة المنزلية	٠ر٧٠٦		١ر٢٢٨	
نفقات التعليم والثقافة والرياضة	١ر٦٧٩	١ر٧٩	٠ر١٦٣	٠ر٢١
مواد الوقود والانارة	١ر٦٣٧		٠ر٦٢٢	
المصروفات الاستهلاكية الاخرى	٦ر٠٥٤		١ر٢٠٣	
الاثاث والادوات المنزلية	٠ر٥٥٠	١١ر٤٤	٠ر١٧٥	١١ر٤
السلع المعمرة الاخرى	٠ر٢٩٠		٠ر٠١٩	
نفقات الانتقال والمواصلات	١ر٨٢٨		٠ر٤٨٦	
متوسط الانفاق السنوى للفرد	٤٨ر ٨	٨٥ر٥٠	٢٧ر ٢	٤٩ر٣٤

(المصدر ، انماط الاستهلاك فى ظل خطط التنمية الاقتصادية د. محمد سلطان ابو على – من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ٦٩/٧٠ ص ٧ عن وزارة التخطيط بحث ميزانية الاسرة فى ج.ع.م. اغسطس ١٩٦٧) .

ولبيان حركة الاسعار فانا سنورد فيما يلى ثلاثة جداول توضح الارقام القياسية لاسعار التجزئة بالنسبة لسنوات الاساس الثلاث ١٩٣٩ و٥٩/٦٠ و٦٦/٦٧ مع تحليل ارقامها بشيء من الايجاز.

جدول (١)

المتوسطات السنوية للارقام القياسية لاسعار التجزئة

(يوليو/اغسطس ٣٩ = ١٠٠)

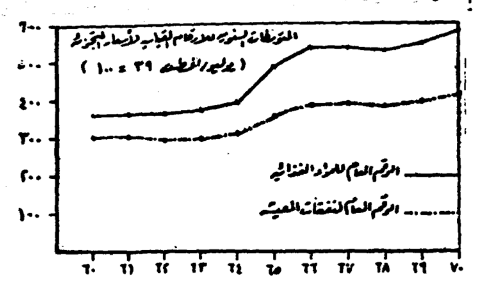
السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية *	الرقم العام لنفقة المعيشة
١٩٦٠	٣٦٢	٣٠٤
٦١	٣٦٥	٣٠٦
٦٢	٣٦٥	٢٩٧
٦٣	٣٧٣	٢٩٩
٦٤	٣٩٤	٣١٠
٦٥	٤٨٧	٣٥٦
٦٦	٥٣٧	٣٨٨
٦٧	٥٣٦	٣٩١
٦٨	٥٢٩	٣٨٤
٦٩	٥٥٠	٣٩٦
٧٠	٥٨١	٤١٢

(المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، يونيو ٦٨ ص ٢٤١ والاحصاء السنوى للجيب ، يونيو ٧٠ ص ٢٤٧ وعام ٧٠ ، الكتاب السنوى يونيو ٧١ص ٢٥٥)

يتضح من الجدول السابق أن الرقم القياسى لنفقات المعيشة قد سجل ارتفاعا مستمرا خلال الفترة من ٦٠ الى ٧٠ حيث كان الرقم ٣٠٤ فى عام ٦٠ وصل الى ٤١٢ عام ٧٠ بمعدل زيادة سنوى قدره ١١ بنطا فى المتوسط تقريبا . ويلاحظ ان بعض السنوات قد سجلت تراجعا طفيفا وهى سنوات ٦٢و٦٣ .

(*) يشمل الوقود والصابون .

والجدير بالذكر ان الرقم القياسى العام للمواد الغذائية قد سار مع الرقم القياسى لنفقات المعيشة فى نفس الاتجاه تقريبا ـ فبعد أن كان الرقم ٣٦٢ عام ١٩٦٠ وصل الى ٥٨١ عام ١٩٧٠ بمعدل زيادة سنوى قدره ٢٢ بنطا فى المتوسط تقريبا ، ويوضح الشكل رقم (٣) اتجاهات الرقم القياسى لنفقات المعيشة والرقم العام للمواد الغذائية .



شكل رقم ٣

جدول (٢)

المتوسطات السنوية للارقام القياسية لاسعار المستهلكين

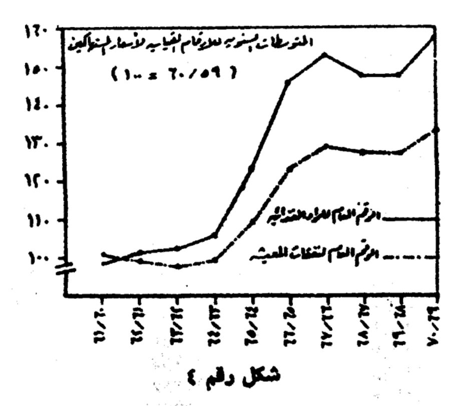
(٥٩/٦٠ = ١٠٠)

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية	الرقم العام لنفقات المعيشة
٦٠/٦١	٩٨ر٤	١٠٠ر٣
٦١/٦٢	١٠١ر٤	٩٩ر٦
٦٢/٦٣	١٠٢ر٤	٩٧ر٩
٦٣/٦٤	١٠٥ر٩	٩٩ر٧
٦٤/٦٥	١٢٣ر٢	١٠٩ر٣
٦٥/٦٦	١٤٥ر٧	١٢٣ر١
٦٦/٦٧	١٥٢ر٧	١٢٨ر٩
٦٧/٦٨	١٤٧ر٧	١٢٧ر٧
٦٨/٦٩	١٤٧ر٧	١٢٧ر٥
٦٩/٧٠	١٥٧ر٨	١٣٢ر٢

(المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الاحصاء السنوى للجيب ، يونيو ٧٠ ص ٢٤٠ والكتاب السنوى للاحصاءات العامة يونيو ٧١ ص ٢٤٦ بالنسبة لارقام ٧٠/٦٩) .

يتضح من الجدول السابق ان الرقم القياسى لنفقات المعيشة قد سجل **ارتفاعا مستمرا** خلال الفترة موضوع الدراسة حيث كان الرقم ١٠٠٫٣ عام ٦١/٦٠ ارتفع الى ١٢٣٫٢ عام ٧٠/٦٩ بمعدل زيادة سنوى قدره ٣٫٧ بنطا فى المتوسط تقريبا ويلاحظ ان بعض السنوات قد سجلت تراجعا طفيفا وهى ٦٢/٦١ و٦٣/٦٢ و٦٤/٦٣ .

كما يلاحظ من جهة اخرى ، وكما راينا من قبل ، ان **الرقم العام للمواد الغذائية** قد سار معه فى نفس الاتجاه ، وبعد أن كان الرقم ٩٨٫٤ عام ٦١/٦٠ أصبح ١٥٧٫٨ عام ٧٠/٦٩ بمعدل زيادة سنوى قدره ٦٫٦ ابناط فى المتوسط تقريبا، ويوضح الشكل رقم (٤) اتجاهات نفقات المعيشة والرقم العام للمواد الغذائية فى الفترة محل البحث .



شكل رقم ٤

جـدول (٣)

الارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى ريف وحضر مصر

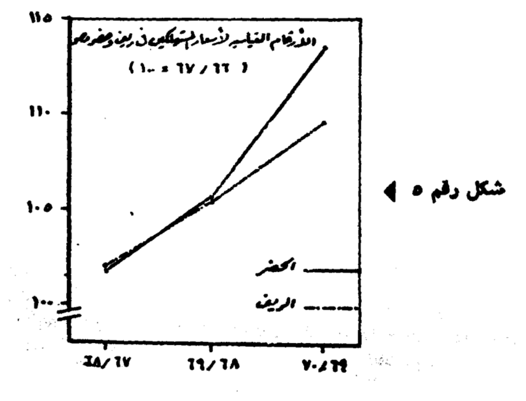
(٦٦/٦٧ = ١٠٠)

السنوات	حضـــر	ريـــف
٦٧/٦٨	١٠٢ر٠	١٠١ر٨
٦٨/٦٩	١٠٥ر٤	١٠٥ر٦
٦٩/٧٠	١٠٩ر٦	١١٣ر٥

(المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى المجـلد الرابع والعشرون العدد الاول ١٩٧١ احصاءات) .

يتضح من الجدول السابق ان الرقم القياسى لاسـعار المستهلكين قد **سجل ارتفـــاعا مستمرا** خلال الفتـرة من ٦٧/٦٨ الى ٦٩/٧٠ فى كـل من حضـر وريـــف مصر . فبعد ان كان الرقم فى الحضر ١٠٢ عام ٦٧/٦٨ اصـــبح ١٠٩ر٦ عام ٦٩/٧٠ بمعدل زيادة سنوى قدره ٤ بنوط تقريبـا فى المتوسط ، كما سجل رقم الريف ارتفاعا اسرع ، فبينمـــا كان ١٠١ر٨ عام ٦٧/٦٨ اصبح ١١٣ر٥ عام ٦٩/٧٠ بمعدل زيادة سنوى قدره ٦ بنوط تقريبا فى المتوسط .

والشـــكل رقـــم (٥) يو ضح اتجاهات اسعار المستهلكين فى ريف وحضر مصر فى الســـنوات ٦٧/٦٨ ـ ٦٩/٧٠ .



شكل رقم ٥

ويلاحظ على الارقـــام التى اظهرها الجدول السابق مدى زيادة معدلات الارقام القياسـية لاسعار المستهلكين فى الريف عنها فى الحضر الامر الذى يجعل ســكان الريف يتحملون وطأة الاتجاهات التضخمية اكثر من سكان الحضر على النحـو الذى سنوضحه بتفصيل اكثر عند التعرض للتضخم الهيكلى فى مصر .

هذه هى الارقام القياســية الثلاثة التى يقـوم باعدادها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ويلاحظ . وكما اشرنا من قبـل ، انه كلما كانت سنة الاساس قريبة يتضح مدى صــــدق تعبيرها عن اتجاهات الاسعار فضــلا عن اجراء التعديلات التى تكون اقـرب تعبيرا من ناحية الاوزان ، ومن هنـا فان ارقام ٦٦/٦٧ تعتبر اقرب للواقع. ونظرا الى اننا نفضل فتـرة طويلة نسبيا لمعرفة اتجاهات الاسعار فان ارقام ٥٩/٦٠ التى اظهرت معـدلا للتضخم بواقع ٢ر٧٪ سنويا متفقا فى ذلك تقريبا مع الرقـــم القياسى لاسعار الجملة (٥٩/٦٠) ، تعبر هى الاخرى تعبيرا صحيحا عـــن هذه الاتجاهات ومن ثم يمكن الاعتمـاد عليها فى هذا المجال بخـلاف ارقام ١٩٣٩ للاعتبارات الموضحة قبل[1].

٢ ـ الرقم القياسى الضمنى

ومن جهـة اخرى يرى بعض الكتاب[2] أن الرقـم القياسى الذى يجب أن يتخذ معيارا صحيحا لتحركات الاسعار هو ذلك الرقـم الذى

---

(١) وتجدر الاشـارة ان الارقام القيا سية للاسعار بأنواعها المختلفة قد لا تتوافق فى اتجاه الحركة ونسبة التغير دائما سواء كان ذلك فى المـدى القصير ام فى المـدى الطويل . فقد يرتفع الرقم القياسى لاسعار الجمـلة على حين يميل الرقم القيـاسى لاسعار المستهلكين الى الانخفـاض . ولكن على اى حال فانه من المتفق عليه بوجه عام ان الارقام القياسية للاسعار تكون فى اتجاه واحد تقريبا فى فترات التضخم المحسوس او الانكماش المحسوس . كما ان الرقـم الذى يكون اقرب الى قياس تقلبات القـوة الشرائية للنقود هو الرقم القياسى لاسعار المستهلكين باعتباره الرقم الذى يقيس قوة النقود فى شراء سلع الاستهلاك والخدمات الشخصية المباشرة راجع د. محمـد زكى شـافعى . مقدمة فى النقود والبنوك ، المرجع السابق ص ٦٦ ـ ٧٢ .

(2) See : Andreas S Gerakis, A Survey of dev. during the Five-Year Plan, I. M F. « Staff Papers », Vol. 14 No. 67, Nov. 1967, p. 464.

يعبر عن العلاقة بين اجمالي الدخل المحلى Gross Domestic income G. D. I. بالاسعار الثابتة وهذا القدر من الدخل بالاسعار الجارية ، ويستخرج عن طريق قسمة اجمالى الدخل المحلى بالاسعار الجارية على نفس القدر من الدخل بالاسعار الثابتة ، ويضيف هؤلاء الكتاب ان هذا المعيار يفضل كلا من الرقم القياسى لاسعار الجملة والرقم القياسى لنفقات المعيشة .

والجدول الآتى يوضح العلاقة بين اجمالى الدخل المحلى بالاسعار الثابتة وبالاسعار الجارية فى المدة من ٦١/٦٠ - ٧٠/٦٩ .

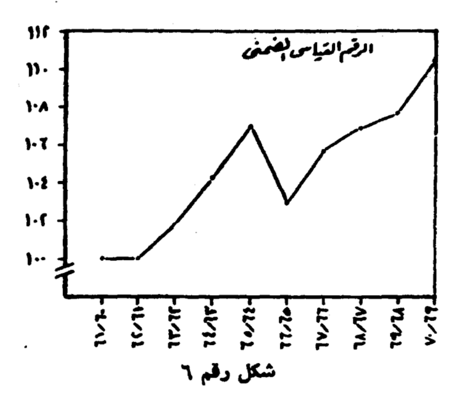
الرقم القياسى الضمنى

السنة	اجمالى الدخل المحلى بالاسعار الجارية بالمليون جنيه	اجمالى الدخل المحلى بالاسعار الثابتة(١) بالمليون جنيه	الرقم القياسى الضمنى
	(١)	(٢)	(١) ÷ (٢) x ١٠٠
٦١/٦٠	١٣٦٣ر٥	١٣٦٣ر٥	١٠٠
٦٢/٦١	١٤١١ر١	١٤١١ر١	١٠٠
٦٣/٦٢	١٥٦٢ر٨	١٥٣٦ر٧	١٠١ر٧
٦٤/٦٣	١٧٣٩ر٦	١٦٦٩ر٧	١٠٤ر٢
٦٥/٦٤	١٨٨٤ر٠	١٧٦٢ر٢	١٠٦ر٩
٦٦/٦٥	٢١٢٤ر١	٢٠٦٣ر٣	١٠٢ر٩
٦٧/٦٦	٢١٨٠ر٤	٢٠٦٩ر٩	١٠٥ر٣
٦٨/٦٧	٢١٦٤ر٨	٢٠١٤ر٨	١٠٧ر٤
٦٩/٦٨	٢٣٣٩ر٤	٢١٦٢ر٩	١٠٨ر١
٧٠/٦٩	٢٥٥٢ر٨	٢٣١٢ر١	١١٠ر٤

المصدر : وزارة التخطيط ، متابعة الخطة الخمسية الاولى ص ٣٧ و٤٨ للسنوات من ٦١/٦٠ الى ٦٥/٦٤ ومتابعة الخطط السنوية لعام ٦٧/٦٦ ص ٦٥ و٧٥ بالنسبة لسنة ٦٦/٦٥ ولعام ٦٨/٦٧ ص ٣٣ و٤٣ بالنسبة لسنتى ٦٧/٦٦ و٦٨/٦٧ ولعام ٧٠/٦٩ ص ٣١ و٣٨ بالنسبة لسنتى ٦٩/٦٨ و٧٠/٦٩ .

---

(١) السنوات من ٦١/٦٠ الى ٦٥/٦٤ مبنية على اساس اسعار ٦٠/٥٩ ومن ٦٥/ مبنية على اساس اسعار ٦٥/٦٤ التى اعيد تقويمها .



شكل رقم ٦

يتضح من الجدول السابق ، وكما يظهره الشكل رقم (٦) ، ان الرقم القياسي للاسعار بناء على الرقم القياسي الضمني قد **سجل ارتفاعا مستمرا** على مدى السنوات العشر ٦٠/٦١ - ٦٩/٧٠ ، فقد اظهر في عامي ٦٠/٦١ و٦١/٦٢ استقرارا في الاسعار ثم بدأ الرقم في الزيادة اعتبارا من عام ٦٢/٦٣ حيث سجل زيادة طفيفة قدرها ١ر٧ ثم اظهر بعد ذلك تضخما محسوسا عامي ٦٣/٦٤ و٦٤/٦٥ اذ بلغ الرقم ١٠٤ر٢ و١٠٦ر٩ على التوالي ، ولكنه تراجع عام ٦٥/٦٦ الى ١٠٢ر٩ بسبب الاجراءات الانكماشية التي اتخذت في تلك السنة ، ثم اخذ الرقم في الارتفاع التدريجي على مدى السنوات الاربع التالية ٦٦/٦٧ - ٦٩/٧٠ الى ان وصل الى ١١٠ر٤ بمعدل سنوي قدره ١ر١ في المتوسط .

ويدل الرقم القياسي الضمني ، على النحو السابق دلالة واضحة على استمرار ارتفاع الاسعار في الاقتصاد المصري وعلى وجود

انبعاثات تضخمية فيه خلال فترة التنمية فى المدة موضوع البحث(١) متفقة مع ما اظهره كل من الرقم القياسى لاسعار الجملة ولاسعار التجزئة على النحو الموضح قبل .

مما سبق يمكننا القول أن الارقام القياسية للاسعار لا تعبر تعبيرا كاملا عن القوى التضخمية فى الاقتصاد المصرى لاستناد بعض هذه الارقام على الاسعار الرسمية، وهى تختلف ، فى الواقع ، عن الاسعار الفعلية ، وعلى ذلك فان الارقام القياسية لا تعبر عن كل القوى التضخمية ، فهى تعبر عن التضخم الظاهر فحسب دون التضخم المكبوت .

ولكى تكتمل الصورة سنلقى الضوء على النوع الاخير من التضخم فيما يلى :

٤ ــ التضخم الظاهر والتضخم المكبوت :

عرفنا من قبل أن التضخم قد لا يصحبه فى كل الاحيان ارتفاع فى الاسعار ، فقد تحدث فى الاقتصاد ضغوط تضخمية ، ومع ذلك فان الاسعار قد لا ترتفع ارتفاعا يعكس كل القوى التضخمية ، نظرا لتدخل الدولة واشرافها على جهاز الاسعار عن طريق عدة نظم منها التسعير الجبرى Price control ونظام البطاقات Rationing system

---

(١) وبالنسبة للفترة السابقة على الفترة محل البحث والموضحة بالمتن يقرر الكتاب أن التنمية الاقتصادية خلال الفترة من ٥٢ ــ ١٩٥٨ قد اصطحبت بارتفاع كبير فى اسعار الجملة وفى نفقات المعيشة فقد تميز عام ٥٢ بانكماش واتسمت السنوات ٥٤ ــ ٥٦ باتجاهات تضخمية محسوسة وعلى الاخص عام ١٩٥٤ وتميزت السنوات من ٥٧ الى ١٩٥٩ باستقرار نقدى نسبى وظهرت فى عام ١٩٦٠ اتجاهات تضخمية خفيفة .

راجع د. سمير امين ــ المرجع السابق ص ٥ ود. فؤاد هاشم المرجع السابق ص ٣٦ وقارن د. يوسف عبد المجيد ــ الدين العام المصرى فى ج ٤٠٤٠٢٠ ، من مطبوعات معهد الدراسات العربية مارس ١٩٦٨ ص ٢٢ ــ ٢٥ و د. Bent Hansen and Girgis A. Marzouk, Dev. and economic Policy in U. A. R., Amsterdam 1965, pp. 14-21.

وبذلك لا تتيح العوامل الاقتصادية ان تعمل بحرية ، ويسمى التضخم فى هذه الحالة بالتضخم المكبوت Repressed inflation ، وهو بخلاف التضخم الظاهر Open inf وفيه ترتفع الاسعار بصورة مستمرة وبحرية استجابة للعرض والطلب دون تدخل غير طبيعى من السلطات(١) .

وهنا قد يثور تساؤل ، هل يوجد تضخم مكبوت فى الاقتصاد المصرى ؟

اذا استعرضنا معدل التضخم فى مرحلة التخطيط الشامل (٦١/٦٠ — ٧٠/٦٩) وجدنا ان **الرقم القياسى لاسعار الجملة** (٦٠/٥٩ = ١٠٠) يشير الى ان معدل الزيادة فى الاسعار بلغ ٣٪ سنويا فى المتوسط ، كما بلغ معدل الزيادة فى الاسعار ٣ر٧٪ سنويا فى المتوسط **للرقم القياسى لنفقات المعيشة** . فهل تماثل الزيادة فى الاسعار التى ظهرت فى الارقام القياسية الزيادة الفعلية فى الاسعار؟

الواقع أن الارقام القياسية لم تأخذ فى اعتبارها اسعار الاسواق السوداء والاسعار المزدوجة(٢) التى انتشرت فى سلع كثيرة(٣)،(٤) ولا سيما السلع المستوردة وبعض السلع المحلية وخصوصا السلع القابلة للتصدير نتيجة للاختناقات (٥) . وعلى ذلك فان قوائم الانتظار

---

(١) راجع ما تقدم ص ٢٦ .

(2) Bent Hansen, op. cit., p. 15.

(٣) ومن السلع الاستهلاكية التى ظهرت فيها الاختناقات ، الارز والفول واللحوم والبيض والكبريت وبعض اصناف المسلى والعطارة وحجارة البطاريات ، ومن السلع الاخرى الحديد المبروم والتجارى والمواسير والاخشاب وبعض اصناف الاسمنت والعدد اليدوية وقطع غيار السيارات والاطارات والادوات الكهربائية والمنزلية والجلود والحدايد والبويات وبعض مستلزمات الحرفيين كالصفيح والصاج (راجع التقارير الشهرية للغرفة التجارية بالاسكندرية) .

(٤) بالاضافة الى انواع اخرى من الخدمات مثل الاسكان .

(٥) ويقول بنت هانسن ان ارتفاع الاسعار يشعر به بصفة خاصة ذوو الدخول المتوسطة والمرتفعة اما ذوو الدخول المحدودة فلا يشعرون به بصفة عامة نظرا الى ان الاختناقات ظهرت اساسا فى السلع المستوردة والتى لا تدخل ضمن ميزانية الاسر المحدودة الدخل . والواقع ان ارتفاع الاسعار شعر به الجميع

B. Hansen, op. cit., p. 230.

فى سلع غير قليلة والطوابير(١) التى ظهرت احيانا قد شملت مجموعة من السلع ولا سيما السلع المستوردة غير الغذائية ، سواء الخاضعة لنظام التوزيع الحكومى او المسعرة جبريا او الخاضعة لتحديد الربح ام غيرها ، حيث تباع غالبيتها فى الاسواق السوداء(٢) ، وهذه دلائل التضخم المكبوت .

ويرجع هذا الوضع الى عدة اعتبارات(٣) ، اهمها قصور الانتاج المحلى عن تلبية الطلب بسبب نقص الخامات المحلية او المستوردة(٤) او عدم امكان ميزانية النقد الاجنبى الاستجابة الى احتياجات الاستيراد(٥) . او التضحية بالطلب الداخلى فى سبيل اشباع الطلب التصديرى(٦) .

---

(1) See : P. O'Brien, The Revolution in Egypt's economic system, Oxford, London 1966, p. 196.

(2) A S. Gerakis, op. cit., 464.

وراجع فى تفصيل نشأة السوق فى مصر وطرق علاجها : د. محمد سلطان ابو على ود. هناء خير الدين ، الاسعار وتخفيف الموارد . ١٩٧٢ ص ٢٦٧ — ٢٧٢ .

(٣) وعلى الرغم من ان السلطات تعلن لدى وجود الاختناقات أنها ترجع أساسا الى سوء نظام التوزيع وأن هناك مخزونات كافية لدى تجار السوق السوداء ، الا ان هذه التفسيرات الرسمية كانت نتيجة لتنبوءات غير صحيحة للانتاج والاستهلاك ، وهى فى الواقع نتيجة لنقص فعلى مرجعه بصفة خاصة الى عدم التوازن الجزئى Partial disequilibria لا إلى الفائض الكبير فى الطلب ، على النحو الذى سنوضحه فى التضخم الهيكلى . (B. Hansen, op. cit., p 230 .

(٤) او اقبال بعض المصانع على انتاج الاصناف التى تزداد نسبة الربح فيها وخفضها انتاج الاصناف التى تقل فيها هذه النسبة ، وقد تكون الاخيرة أكثر طلبا من الاولى ، او عدم توافق الانتاج مع مواسم الاستهلاك نتيجة خطأ فى وضع خطة الانتاج .

(٥) والتحول الجغرافى للتجارة الخارجية واستيراد سلع من أسواق دول الاتفاقيات لا تلائم الاستهلاك المحلى وعدم توفر الخبرة الكافية لاجهزة الاستيراد عند قيامها لأول مرة بعمليات الاستيراد مما أدى الى اغفال اصناف تمس الحاجة اليها وعدم تضمين الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية السلع التى يحتاجها السوق المحلى من ناحيتى الكم والكيف .

(٦) فضلا عن عدم قيام الشركات المنتجة والموزعة بوضع خطة تخزينية سليمة تضمن حسن انسياب السلعة فى الاسواق ، وكذلك عدم قيامها بالدراسات المتعلقة باحتياجات الاسواق فى مختلف المحافظات .

نقول ، اذا اخذ فى الاعتبار اسعار السوق الســوداء بالنسبة للسلع المختلفة عند حساب الرقم القياسى للاسعار ، واذا اخذنا كذلك فى حسابنا الرغبة فى الانفاق المكبوتة ، فكان لا بد أن يرتفع هذا الرقم بصورة اكبر استجابة للقوى الاقتصادية المتعلقة بالعرض والطلب . ذلك ان الرقابة المباشرة على الاسعار التى طبقت على السلع الهامة والاعانات السعرية قد كبتت الاسعار ومنعتها من الارتفاع ، وان كانت الحكومة قد غالت ، من بعض الوجوه ، فى استخدام هذه السياسة ، بهدف تحقيق توزيع عادل للسلع وتوصلا لتوفير الاستقرار السلعى فى الاسواق المصرية(١) .

من كل ما تقدم يمكن تفسير التضخم الموجود فى مصر بأن قدرا منه يعبر عن نفسه فى شكل تضخم ظاهر بينما يستتر القدر الآخر فى صورة تضخم مكبوت ، وهو محصور فى سوق السلع(٢) ، أما سوق العمل . فقد تميزت بثبات الاسعار . ذلك أن عرض العمل قد زاد بسرعة فى مصر خلال الفترة محل البحث ، باستثناء بعض الوجوه التى تتطلب مهارات معينة، على النحو الذى حدث فى قطاع التشييد مثلا حيث ارتفعت الاجور فيه ارتفاعا محسوسا(٣) نتيجة للاعباء الضخمة التى القتها الخطة الخمسية الاولى على هذا القطاع ، الذى تحمل العبء الاكبر فى تنفيذ استثمارات الخطة حيث قام بتنفيذ ٤٧٪ من مجموع اجمالى الاستثمار فيها(٤) .

---

(١) وفى هذا المجال يبدى بعض الكتاب انه قد يكون من الاوفق التركيز على توزيع الدخول بدلا من التركيز على توزيع السلع من خلال الاسعار ، التى اثبتت عدم فاعليتها
See : P O'Brien, op. cit , p. 196 .

(2) B. Hansen, op. cit., p. 16.

(3) Op. cit., pp. 16,17.

(٤) مما ادى الى ظهور بعض المشاكل اهمها ، عدم القدرة على الوفاء الكامل بالمستهدف منه والتاخير فى مواعيد التنفيذ والقصور عن تحقيق المستوى الفنى المطلوب بالاضافة الى حدوث ارتفاع غير قليل فى التكلفة الاستثمارية . ونظرا الى ان هذا القطاع سيظل راس الحربة فى تنفيذ العمليات الاستثمارية فان الامر يقتضى تنميته عن طريق توفير الاستثمارات اللازمة له مثل الآلات والمعدات الحديثة التى يحتاج اليها فى تنفيذ عملياته ، وتنظيم هذا القطاع من الناحيتين الفنية والتنظيمية وتوفير الخبرات اللازمة له (راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، المرجع السابق ، ص ١٠١ و١٠٢) .

ومع ذلك ، وبغض الطرف عما اظهرته الارقام القياسية ، فانه يلاحظ أن مصر قد تمتعت خلال فترة التنمية بدرجة ملموسة من ثبات الاسعار بالمقارنة بالدول الاخرى(١) .

ولكن يتشاءم البعض ويقرر ان الاقتصاد المصرى يعانى من ضغوط تضخمية كبيرة ، وأنه ليس من المغالاة فى شىء أن نعتبره على وشك بلوغ نقطة الخطر(٢) . ومع تسليمنا بوجود ضغوط تضخمية محسوسة فى الاقتصاد المصرى(٣) ، الا انه يلاحظ أن وسائل ضبط التضخم التى استخدمها المخطط المصرى كان لها اثرها الملموس فى كبح جماحه(٤) ، على النحو الذى سنراه عند تناول وسائل ضبط التضخم .

وهنا قد يثور تساؤل ، هل يكون ملائما أن ينتهج المخطط المصرى نفس الاسلوب فى برامج التنمية المقبلة ام ينتهج اسلوبا آخر .

فى الواقع ، ان سياسة الحكومة فى الرقابة على الاسعار قد أدت الى كبتها فاصبحت لا تمثل أسعار الندرة Scarcity Prices التى يمكن ان تحقق الكفاية Efficiency للمشروعات . فمعلوم أن جهاز الاسعار يمكن ان يمارس تأثيرا هاما على وظيفة التوزيع Allocation للموارد فى الاقتصاد ، ويجعل من الممكن توزيع هذه الموارد بطريقة تتيح انتاج السلع عند اقل تكلفة ممكنة ، وبذلك يتحقق الهدف

---

(1) B. Hansen, op. cit., p. 15.

(٢) د. اسماعيل صبرى عبد الله ، مقاله عن «كيف نواجه مشاكل اقتصاد الحرب» مجلة الطليعة ، عدد مارس ١٩٦٨ ص ٥٥ .

(٣) ومما تجدر الاشارة اليه ان الصورة الاقتصادية للميزانيات الحكومية ، قد اوضحت فى معظم سنوات الخطة ان هناك عناصر تضخم كبيرة فى الاسواق المصرية افصحت فى شكل زيادة فى الطلب والاسعار الامر شكل ضغطا كبيرا على الموارد الداخلية والخارجية للدولة .

(4) A. S. Gerakis, op. cit., p. 464.

الانتاجى باقـــل استخدام ممكن للموارد المستثمرة او الحصول على اقصى عائد باستخدام كمية معينة من الموارد ، نظرا الى ان حساب التكاليف والارباح يكون عـن طريق الاسعار ، فاذا لم تكن الاسعار تعبر عن النفقـات الحقيقية للمـوارد المستخـدمة ، فان تـوزيع الاستثمارات allocation of investments لـن يكـون التـوزيع الامثـل Optimum ويمكن الحصـول على فائـدة اكبر اذا ما تـم توزيع بديل لنفس الحجم من الموارد .

وقد اكد الاستاذ بنت هانسن ان لب مشكلة الكفـاية فى مصر لا يتركـز فى مسالة التنظيمات الاساسية Institutional arrangements للانتاج فى القطاع العام او فى ملافاة المعوقات البيروقراطية plunder of Bur- ucracy او فى كفاءة رؤساء شركات القطاع العام بقدر ما يتركز بصفة جوهرية فى مسالة الاسعار . ومن هنا يشير بنت هانسـن الى ان انحراف الاسعار Destorted prices فى مصر هى السبب الاساسى فى عدم الكفاية inefficiency فى الاقتصاد المصرى ، ذلك ان وضع الاسعار لايرتكز على معايير صحيحة ، فضـلا عن ان سياسة كبت الاسـعار التى تستهدف «وقف ارتفـاعات الضروريات» تعتبر مغـالى فيها الى حـد كبير . ان التدخل الحكومى قد عمل ضـد تكوين اسعار النـدرة وجعل المشروعات فى حالة لا تمكنها من تخطيط هيكل اجورها ، ومنع انتقال عنصر العمـل من مكان الى آخـر وفقا لما تتطلبه حاجـة المشروعات ورفع من معدلات اجور العمل غير الماهر وحد من زيادة اجور العمل الماهر . وكل ذلك ادى الى عدم استخدام الفنون المكثفة للعمل Labour - intensive techniques بالاضافة الى ذلك فان ميكانيكية السعر Mechanism of price قد طرحت جانبا عن طريق اتبـاع نوع من نظام الحصص rationing system القائم على أولويات تحددها الدولة تخضع للمساومات بين الوزرات المختلفة للحصول على النقـد الاجنبى(١) .

---

(1) P. O'Brien op. cit , pp. 257 - 261 .

للاعتبارات المتقدمة فان الأمل معقود فى اتخاذ الاجراءات المناسبة لاصلاح هيكل الاسعار فى الاقتصاد ولا سيما بعد ان أصبح معظم القطاع الانتاجى وتجارة الجملة فى نطاق القطاع العام وذلك عن طريق استخدام أسعار الندرة توصلا الى توزيع الموارد على المشروعات بطريقة مناسبة تجعل المشروعات تعمل على التوفير فى استخدام الموارد النادرة وتقلل النفقات الحقيقية للانتاج . ان اى نظام لا يضع فى الحسبان قواعد عادلة لتوزيع الموارد ، لا يمكن ان يحقق الكفاية فى الاقتصاد القومى .

لكل ما تقدم ، واحساسا بالحاجة الى وجود جهاز تكون مهمته اقتراح السياسات السعرية لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على رفع الكفاءة فى الاقتصاد المصرى ، فقد انشىء فى اغسطس ١٩٧١ جهاز لتخطيط الاسعار(١) ، ولم تظهر

---

(١) صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٢٠١٧ لسنة ١٩٧١ بانشاء هذا الجهاز ، ونصت المادة الثانية منه أن للجهاز فى سبيل تحقيق ذلك :

١ ـ التقدم بمقترحات عن أسس السياسة السعرية التى يقتضيها تخطيط التنمية الى اللجان الوزارية المختصة لمناقشتها واقرارها .

٢ ـ تصنيف السلع والخدمات تبعا لاهميتها للاقتصاد القومى وتحديد السلع والخدمات التى تخضع فى تسعيرها للمستويات المختلفة من أجهزة الدولة مع التأكد من ان الاسعار التى تحددها أجهزة الدولة الاخرى مطابقة للسياسة السعرية الموضوعة فى اطار خطط التنمية وتحديد ما يترك من تلك السلع والخدمات لظروف العرض والطلب .

٣ ـ تحديد السلع والخدمات التى يفرض لها حماية من مثيلاتها المستوردة وعلى ان يكون ذلك متمشيا مع اهداف خطط التنمية واستقرار أسعار السلع والخدمات النادرة التى تحتاج الى السلع والخدمات المقترح حمايتها .

٤ ـ اقتراح السلع والخدمات التى تقتضى السياسة الاجتماعية تقرير اعانة لها من الدولة ومقدار الاعانة المطلوبة والاعتماد اللازم لذلك وطريقة تمويله .

٥ ـ تحديد السلع التى يلزم لها اعانة تصدير وتحديد مقدار تلك الاعانة وطريقة تمويلها واقتراح وسائل الحد من تلك الاعانة فى المستقبل .

٦ ـ تحديد السلع التى يتطلب تثبيت اسعارها انشاء صندوق موازنة واقتراح العلاقات السعرية للسلع المطلوب تثبيت اسعارها .

نتائج اعماله بعد . والمأمول تنشيط هذا الجهاز وتدعيمه للاضطلاع بمسئولياته المتعلقة بدراسة هيكل الاسعار والملاءمة بينه وبين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية وصولا الى تحقيق الكفاءة فى الاقتصاد المصرى .

= ٧ ـ دراسة تكاليف الانتاج المحلى للسلع الرئيسية بما فى ذلك تكاليف الموارد المحلية والاجنبية ووضع مؤشرات عن كفاءة تشغيل المنشآت وذلك بهدف تحديد أكثر السلع التصديرية عائدا ووضع سياسة التوسع فى الصادرات على أساس نوع وحجم الموارد التى تدخل فى تكاليف انتاج تلك السلع .

٨ ـ دراسة الهيكل السعرى القائم لانواع السلع والخدمات وتحليل ذلك الهيكل على مكوناته مع التعرف على وجه الخصوص على الضرائب والرسوم وفروق الاسعار السلعية والخدمية وكذا اعانات الانتاج والتصدير .

٩ ـ دراسة الاسعار العالمية للسلع والخدمات والعمل على تقييم الناتج المحلى بالاسعار العالمية ومقارنته بالاسعار المحلية .

١٠ ـ متابعة الاسعار السائدة واتجاهاتها الفعلية عن طريق اجهزة الرقابة على الاسعار ومن البيانات والاحصاءات التى تعدها أجهزة الدولة المختلفة واقتراح التوصيات بشأن تعديلها بعد مناقشتها مع الاجهزة الانتاجية والتسويقية المختصة .

ثانيا ـ مؤشرات التضخم

عرفنا من قبل ان العبرة ليست بالزيادة المطلقة فى حجم وسائل او حجم الائتمان المصرفى للحكم على وجود التضخم أو الانكماش ، وانما العبرة بما تظهره العلاقة بين هذين المتغيرين والمتغيرات الاقتصادية الاخرى لمعرفة ما ينطوى عليه الاقتصاد من اختلال . وللوصول الى هذا الهدف سنستخدم معيارين ، الاول ، يستند على منهج صندوق النقد الدولى فى سياساته للوقوف على الضغوط التضخمية ويستخدم حجم وسائل الدفع ، والثانى ، يعرضه بعض الكتاب باعتباره دالة للاستقرار النقدى ويستخدم حجم الائتمان المصرفى . وفيما يلى عرض لهما :

١ ـ المعيار الاول :

يستند صندوق النقد الدولى فى سياساته للوقوف على مدى الاتجاهات التضخمية على المنهج النقدى ، فيربط الصندوق بين الزيادة فى وسائل الدفع والزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة ، وعلى ذلك فان منهجه يقضى بأنه اذا احتوى الاقتصاد على زيادة فى حجم وسائل الدفع بمقدار يجاوز الزيادة المقدرة فى الناتج المحلى الاجمالى ، فان هذا يعتبر فى نظر الصندوق دليلا على التضخم والعكس صحيح(١) .

ولكن ما هو مفهوم كل من الناتج المحلى الاجمالى ووسائل الدفع ؟

يقصد باصطلاح الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة بمفهوم نظام الحسابات القومية لهيئة الامم المتحدة الدخل المحلى الاجمالى

---

(١) د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية فى ج.ع.م. واثر اتفاقية الاستقرار الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى ، معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٣

بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة ، لذا فانا سنستخدم هنا ارقام الدخل المحلى الاجمالى بالاسعار الثابتة فى مصر باعتبارها تقابل ارقام الناتج المحلى الاجمالى[1] .

اما بالنسبة لاصطلاح وسائل الدفع[2] . فيقصد بكمية وسائل الدفع فى اى لحظة مجموع كمية النقود الموجودة آنئذ ، وتتضمن النقود المادية (النقود الورقية والمعدنية) والنقود المصرفية (الودائع) . وهناك اتفاق تام فى الراى بين المتخصصين فى مجال الدراسات النقدية والمصرفية على أن يستبعد عند حساب وسائل الدفع ذلك الجزء من النقود الورقية والمعدنية الذى تحتفظ به البنوك التجارية فى خزائنها ، وكذلك الكمية الموجودة من هذه النقود بقسم العمليات المصرفية فى البنك المركزى . وعلى ذلك فلا يدخل عند حساب وسائل الدفع الا صافى العملة المتداولة خارج البنوك وتتمثل فى صافى النقد المتداول والعملة المساعدة .

ولكن يثور الخلاف ، عند حساب **وسائل الدفع** ، على كيفية معالجة الودائع :

فيذهب **الراى الاول** الى انه يدخل فى حساب وسائل الدفع الودائع الجارية الخاصة فقط لتمتعها بسيولة عالية ، اذ أنها ودائع قابلة للسحب نقدا لدى الطلب بدون قيد او شرط وبقيمة مساوية دون أدنى خسارة ، اما الودائع الاخرى واهمها الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك وودائع صندوق توفير البريد والودائع الحكومية[3] ، فلا تدخل فى حساب وسائل الدفع وذلك للاعتبارات الآتية :

---

(1) راجع متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. عن عام ٦٦/ ٦٧ وزارة التخطيط اغسطس ٦٨ ص ٦١ .

(2) لسنا بحاجة هنا الى تأكيد اهمية وسائل الدفع كأداة للتحليل النقدى وما يترتب عليه من وضع سياسة نقدية ملائمة ، ذلك انها تكشف عما قد يعتور الاقتصاد من خلل لتضخمى او انكماشى حسبما تعكسه العوامل التوسعية او الانكماشية المؤثرة على حجم وسائل الدفع ، وبذلك يتسنى للسلطات النقدية ان تنتهج من السياسات ما يكفل سلامة اقتصاديات بلادها واضطراد نموها .

(3) بالاضافة الى ودائع البنوك لدى بعضها البعض .

١ ـ ان الودائع الآجلة والادخارية ، وتشمل الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك وودائع صندوق توفير البريد ، لا يمكن أن تستخدم كأداة لتسوية المدفوعات لتعذر السحب عليها بشيكات(١) ، اذ يتطلب الامر تحويلها أولا الى ودائع جارية او الى نقود قانونية حتى يمكنها أن تستخدم كأداة لتسوية المدفوعات ، وعلى ذلك فان الودائع لا تمثل سيولة حاضرة مباشرة(٢) .

٢ ـ ان الودائع الحكومية سواء كانت جارية او آجلة لا ترتبط باعتبارات السيولة(٣) وهى تختلف عن الودائع الخاصة لسببين(٤) .

الاول ـ ان الودائع الحكومية تستخدم فى كثير من الاحيان كأداة من أدوات السياسة النقدية للتأثير على قدرة البنوك على منح الائتمان (كمنح القروض وشراء الاوراق المالية) فاذا ما نقلت الحكومة جانبا من ودائعها من البنك المركزى الى البنوك التجارية فمعنى ذلك انها تزيد الاحتياطيات النقدية لدى هذه البنوك وتزيد بالتالى من قدرتها على منح الائتمان ؛ كما ان قيام الحكومة بسحب جانب من ودائعها من البنوك التجارية يؤدى الى تخفيض هذه الاحتياطيات مما يدفعها الى تخفيض حجم الائتمان المصرفى .

الثانى ـ ان الحكومة تستطيع فى اى وقت ان تحصل على كميات كبيرة من النقود عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى(٥) ، ولذلك فان الانفاق لا يتأثر كثيرا بما لدى الحكومة من ودائع اذ انها تستطيع

---

(1) James S. Duesenberry, Money and credit : Impact and control, 2nd. ed. 1967, Prentic - hall, p. 8.

(٢) د. فؤاد هاشم ، تمويل الجهاز المصرفى للتنمية الاقتصادية ، محاضرة القيت بمعهد الدراسات المصرفية فى يونيو ١٩٦٢.

(٣) راجع النشرة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد الثالث العدد الرابع ١٩٦٢ ص ٤١٠ .

(٤) راجع د. محى الدين الغريب ، عجز الميزانية وحجم وسائل الدفع من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية مارس ٦٩ ص ٩ .

(٥) انظر المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ــ المجلد الثالث ــ العدد الرابع ٦٣ ص ٤٢٠

ان تمول اى حجم من الانفاق عن طريق هذا النوع من الاقتراض اذا لم يكن لديها موارد كافية من الايرادات العامة .

وبناء على هذا الراى يشمل التعريف الضيق لوسائل الدفع صافى النقد المتداول خارج البنك المركزى والبنوك التجارية والودائع الجارية الخاصة لدى البنوك التجارية اى ما يمكن تسميته بوسائل الدفع لدى الجمهور(١) ، وهو التعريف المستخدم فى الاحصاءات المالية التى يعدها صندوق النقد الدولى ، وقد اخذ به البنك المركزى المصرى عند حساب السلسلة الجديدة المعدلة لوسائل الدفع منذ عام ١٩٥٢ والتى نشرت فى عام ١٩٦٣ .

ويتجه **الراى الثانى** الى ان وسائل الدفع يجب ان تعبر عن السيولة المحلية(٢) ، بمعنى انها تشمل النقود وشبه النقود وبذلك يشمل التعريف صافى النقد المتداول خارج البنوك والودائع الجارية الخاصة والادخارية المصرفية والبريدية لان هذه الودائع لا تحرم صاحبها عادة من حق السحب المباشر وفى اى وقت وعلى ذلك فانه يمكن تحويلها الى ودائع جارية بسرعة دون اية خسارة ، ولذا يطلق على هذا النوع من الودائع اشباه النقود Quassi - money بمعنى انها يمكن ان تتمتع بسيولة عالية مثلها فى ذلك مثل الودائع الجارية ، اما مسالة حساب الفائدة فهو اجراء تنظيمى بحت(٣) ، ويؤيد هذا الراى ان الخبرة العملية المكتسبة فى سوق النقد المصرى تكشف عن ان النفقات الناجمة عن سحب مفاجىء من الودائع لاجل وباخطار تعتبر منخفضة الى حد بعيد ، فالبنوك التجارية فى مصر تسمح عادة لعملائها بالسحب على الودائع باجل وباخطار دون سابق اخطار فعلى اكتفاءا بتحميل العميل بالفوائد التى تستحق عن المدة التى كان يجب ان تنقضى بين الاخطار والسحب الفعلى(٤) ، وهذا التقليد

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٤١٦ .

(٢) انظر تقرير البنك المركزى المصرى عن عام ٧١/٧٠ ص ٣٢ .

(٣) د. فؤاد هاشم ــ المرجع السابق ــ ص ١٦ .

(٤) راجع تطور اقتصاد ج.ع.م. فى العقد السادس من القرن العشرين ، البنك الاهلى المصرى ، القاهرة ٦٣ ص ١٢ ــ ١٥ .

من شأنه التقريب بين طبيعة الودائع الجارية والودائع لاجل ، اى أن الودائع لاجل فى مصر يمكن سحبها فى اى وقت دون ان يترتب على ذلك الا خسارة ضئيلة من عائدها(١) .

بينما يتجه الرأى الثالث الى ابعد من ذلك ويرى أنه يجب ، عند حساب وسائل الدفع ، ادخال جميع انواع الودائع ، وبذلك يشمل التعريف صافى النقد المتداول خارج البنوك وجميع انواع الودائع باعتبارها تمثل سيولة المجتمع الاقتصادى فى مجموعه ، ذلك أن الودائع الحكومية تمثل سيولة القطاع العام ، ولما كان القطاع العام يباشر اليوم فى مجتمعنا نشاطا اقتصاديا كبيرا فضلا عن أنه فى الامكان أن يقوم بتسوية المدفوعات فى اى وقت ، فالمعتقد وجوب ادراجها ضمن وسائل الدفع(٢) .

واذا كانت التفرقة بين التعريف الضيق والتعريف الواسع لوسائل الدفع تقوم على التمييز بين «النقود النشطة» و«النقود العاطلة» ، فان هذا التمييز كما يقول Sayers غير واضح المعالم حيث أنه لا يمكن اعتبار اى اصل فعلا فى حالة نشاط كوسيط للمبادلة الا فى اللحظة التى يتحول فيها للوفاء بعملية ما ، وعلى ذلك فكل النقود تعتبر عاطلة فيما بين المعاملات . واذا قصد بحالة النشاط هى اللحظة التى تكون فيها حيازة الاصول النقدية رهن الاشارة باستعمال محتمل للمبادلة فيمكن اعتبار كل هذه الاصول دائما فى

---

(١) انظر المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ـ المجلد الثالث العدد الرابع ٦٣ ص ٤١٥ .

(٢) وتجدر الاشارة الى ان هناك ودائع اخرى ذات طبيعة خاصة ، ولذا فانا نرى استبعادها ، ويتضمن النظام النقدى المصرى ثلاثة انواع من الودائع «الاخرى» هى :

أ ـ حساب المقاصة والحسابات الاخرى بالعملة المصرية ، وتمثل هذه الحسابات صافى مديونية الحكومة المصرية لدول الاتفاقيات اساسا .

ب ـ حساب صندوق النقد الدولى ، وهو عبارة من الالتزامات قصيرة الاجل للصندوق .

جـ ـ الاموال المقابلة للمعونة الأمريكية ، وتستخدم فى تمويل بعض المشروعات فى نطاق الاتفاق المبرم بين الحكومة المصرية والحكومة الامريكية .

حالة نشـــاط وعلى ذلك يجب ان يشمل مدلول وسائل الدفع الاصول السـائلة ويعكس الكمية النقدية التى تؤثر فى الطلب الكلى الفعـال للسلع والخدمات .

وقد اتبع عدد كبير من الدول هذا الاسلوب فى التحليل النقدى ، بل وتحول الاهتمـــام فى عدد من الدول المتقدمة من الاعتمـــاد على وسائل الدفع .(بالمفهوم الضـــيق) كأداة للتحليل النقـــدى الى فكرة السيولة العامة حيث تؤخذ النقود والاصول الشبيهة بالنقود ، وسواء كانت فى حيازة القطـاع الخاص أو العـام ، عند الاعتبار فى تحليـــل الظواهر النقدية(١)و(٢) .

---

(١) وقد استأثر موضوع السيولة بمزيد من الاهتمام خلال الاعوام الاخـيرة ولم يدع لجنة رادكليف فى تقريرها المعروف مجالاللشك فى هذا العدد عندما ذكرت أن محور السياسة النقدية يرتكز على هيـكل أسعارالفائدة أكثر من ارتكازه على فكرة المعروض من النقود الذى لا يعدو أن يكون جزء من الهيـكل الواسع للسيولة فى الاقتصـــاد القومى ، فيقول تقرير اللجنة «أن المركـــزالعام للسيولة هو نقطة الارتكاز عند اتخاذ قرارات الانفاق ، أما اهتمامنا بالمعروض من النقود فيرجع الى أهميته فى هيكل السيولة العام» . وبديهى أن هذا الاتجاه فى التحليل على نقيض الطريقة الســـابقة التى كانت تعتبر النقود المتاحة ـ أى القـوة الشرائية القابلة للتحويل فورا ـ من أهم العوامل المتعلقة بحجم الطلب الكلى والتى ترجع اليها الاهمية الفائقة التى طالما اضيفت على المعروض من النقود (راجع المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ـ المجلد الثالث ـ العدد الرابع ص ٤١٠ ـ ٤١٢) .

(٢) ويتعين الاشارة هنا وفى مجـــال التحليل النقـــدى الى أسلوب التدفقات المالية الذى اتبعتـه بعض الدول المتقـدمة وخاصـــة الولايات المتحدة كأداة لهـــذا التحليل . وبمقارنة هذا الاســلوب بكل من فكرة وسائل الدفع «بالمعنى الضيق» وفكرة السيولة العامة (او وسائل الدفـــع بالمعنى الواســـع) فيما يتعلق بأغراض التحليـــل النقدى ، نجد أن أسلوب التدفقات المالية يعتبر اكثر شـــمولا باعتبارهـــا تعمل على تزويدنا بحـــابات التدفقات الماليـــة بصورةاحصائية كاملة شـــاملة لكل الانشطة المالية وغير المالية فى الاقتصـــاد القـــومى ـ وبهذه الطريقة تصبح السلطات النقدية على علـم تام بهذه النـــواحى لتقوم بانتهـــاج سياسة نقدية تستهدف الاستقرار العام للقـــوة الشرائية للنقود وتحقيق النمو الاقتصادى السليم . وكنا نود أن نعرض لهذه التدفقات كأسلوب للتحليل ، غير أنه لايوجد مايسعفنا لتحقيق هذا الغرض .

(راجع المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ـ المرجع الســابق ـ ص ٤١٢ ـ ٤١٣) .

ومن هنا ونظرا الى ان حجم وسائل الدفع تمثل سيولة المجتمع الاقتصادى فى مجموعه باعتبار أن بنسوده يمكن ان تستخدم كأداة لتسوية المدفوعات فان هذا الراى يرى تعريف وسائل الدفع تعريفا واسعا بحيث يضم النقود وتشمل صافى النقد المتداول والعملة المساعدة واشباه النقود وتشمل الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك وودائع صندوق توفير البريد والودائع الحكومية(١) .

وتجدر الاشارة الى أن مرجع هذا الجدل حول التزام الدقة فى حساب وسائل الدفع مبعثه العلاقة بينها وبين قرارات الانفاق على السلع والخدمات(٢) ، ذلك ان تنظيم الانفاق على السلع والخدمات بما يتلاءم والمعروض منها هو من اهم السياسات الاقتصادية فى تحقيق الاستقرار فى مستويات الاسعار .

ومن جهة اخرى يجدر التنبيه الى ان التغيرات فى كمية النقود قد لا تكفى وحدها للدلالة على الاتجاهات التضخمية او الانكماشية ، وخاصة اذا كانت فترة الدراسة طويلة نسبيا ، اذ ان كمية معينة من النقود تدور بسرعة قد تحدث آثارا تضخمية تزيد على ما ينتج عن دوران كمية اكبر بسرعة اقل . وفى الوقت نفسه يجب اخذ معدل الاكتناز فى الحسبان التماسا للدقة فى هذا المجال .

---

(١) ويرى هذا الاتجاه انه لا ينبغى قصر حجم وسائل الدفع على النقود وشبه النقود استنادا الى معيار صندوق النقد الدولى ذلك ان هذا الاتجاه يستند الى مجرد البيانات النقدية التى تقوم باعدادها كثير من الدول ، وينشرها صندوق النقد الدولى فى نشرته الشهرية للاحصاءات المالية الدولية . علما بأنه لا يدخل فى حساب النقود وشبه النقود القطاع الحكومى تأسيسا على انه ـ بخلاف القطاعات الاخرى ـ غير مرتبط باعتبارات السيولة ، وحجة معظم الدول فى ذلك أن وضع الحكومة يسمح لها بالحصول على كميات غير محدودة من النقود عن طريق الجهاز المصرفى ، على النحو الذى اوضحناه فى المتن ، ولذا فان حيازتها من وسائل الدفع عادة ما تكون ذات اثر قليل الاهمية على النشاط الاقتصادى فراجع المجلة الاقتصادية للبنك المركزى ـ المرجع السابق ـ ص ١٤١٠ .

(٢) راجع التحفظات التى يبديها بنت هانسن فى هذا الصدد بأن الزيادة والنقص فى وسائل الدفع لا تعنى زيادة او نقص الدخل المتاح للانفاق On the Inflationary gap, Institute of National Planning, Note No. 16.

ومع ذلك ، فاذا حسبنا سرعة تداول النقود في الفترة محل البحث نجد انها ثابتة تقريبا[1] ، فضلاً عن أنه يمكن افتراض ثبات معدل الاكتناز للصعوبات التي قد تثور في هذا المجال[2] .

للاعتبارات المتقدمة ونظرا لشمول المفهوم الواسع لوسائل الدفع في المجتمع الاقتصادي فقد رأينا ان نجري التحليل وفقا له[3] وذلك بناء على ما تظهره الجداول الثلاثة الآتية :

---

(١) فقد قسمنا حجم الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي على متوسط كمية النقود في الفترة محل البحث (٥٩/٦٠ ــ ٦٩/٧٠) واتضح ان هذا المعدل ثابت تقريبا .

(٢) راجع د. فؤاد هاشم ، تمويل الجهاز المصرفي للتنمية الاقتصادية ــ المرجع السابق ص ٢٢ .

(٣) على انه اذا ذكرت وسائل الدفع في مواضع اخرى من هذا المؤلف ، فهي تعني المفهوم الضيق حرصا على تلافي اللبس نظرا لالتزام البنك المركزي المصري الاخذ به وظهوره بالاحصاءات النقدية على أساس هذا المفهوم .

جدول (١)

حجم وسائل الدفع

(بالمليون جنيه)

يونيو	النقود: صافى العملة المتداولة خارج البنوك: صافى النقد المتداول	العملة المساعدة	المجموع	الودائع الجارية الخاصة	مجموع النقود	أشباه النقود: الودائع لأجل والتوفير بالبنوك	ودائع توفير البريد	مجموع أشباه النقود	الودائع الحكومية	المجموع الكلى	قيمة الزيادة السنوية	معدل الزيادة السنوية ٪
	(١)	(٢)	(٣) (١)+(٢)	(٤)	(٥) (٣)+(٤)	(٦)	(٧)	(٨) (٦)+(٧)	(٩)	(١٠) (٥-٨-٩)	(١١)	(١٢)
١٩٦٠	١٧٩ر٣	١ر١٣	١٩٢ر٤	١٧٧ر٠	٣٦٩ر٤	٨٧ر٠	٣٨ر٤	١٢٥ر٤	٦٧ر٩	٥٦٢ر٧	—	—
٦١	١٩٤ر٨	١٣ر٠	٢٠٧ر٨	١٩٩ر٧	٤٠٧ر٥	٨٩ر٠	٤١ر٦	١٣٠ر٦	٩٠ر٤	٦٢٨ر٥	٦٥ر٨	١١ر٧
٦٢	٢٣٩ر١	١٣ر٨	٢٥٢ر٩	١٨٢ر٥	٤٣٥ر٤	١٠٧ر٦	٤٧ر٢	١٥٤ر٨	٧٥ر٥	٦٦٥ر٧	٣٧ر٢	٥ر٩
٦٣	٢٧٢ر٧	١٤ر٦	٢٨٧ر٣	١٦٤ر١	٤٥١ر٤	١٤٣ر٦	٥٥ر٠	١٩٨ر٦	٦٩ر٦	٧١٩ر٦	٥٣ر٩	٨ر١
٦٤	٣٤٣ر٦	١٤ر٨	٣٥٨ر٤	١٨٧ر٥	٥٤٥ر٩	١٦٧ر٨	٦٢ر٤	٢٣٠ر٢	٩٥ر٧	٨٧١ر٨	١٥٢ر٢	٢١ر٢
٦٥	٣٩٨ر٤	١٤ر٧	٤١٣ر١	١٩٣ر٣	٦٠٦ر٤	١٧٦ر٨	٧١ر٧	٢٤٨ر٥	١٢٨ر٣	٩٨٣ر٢	١١١ر٤	١٤ر٢
٦٦	٤٢٣ر٧	١٣ر٨	٤٣٧ر٥	٢٣٠ر١	٦٦٧ر٦	١٨٢ر٣	٧٦ر٦	٢٥٨ر٩	١١١ر١	١٠٣٧ر٦	٥٤ر٤	٥ر٥
٦٧	٤٢٠ر٠	١٢ر٦	٤٣٢ر٦	٢٣٦ر٦	٦٦٩ر٢	٢٠٢ر٠	٧٣ر٢	٢٧٥ر٢	٩٦ر٧	١٠٤١ر١	٣ر٥	٠ر٣
٦٨	٤٠٤ر٢	١٢ر٣	٤١٦ر٥	٢٣٣ر٣	٦٤٩ر٨	٢١٨ر٧	٦٧ر٨	٢٨٦ر٥	١٠٧ر٨	١٠٤٤ر١	٣ر٠	٠ر٣
٦٩	٤٢٣ر٠	١٣ر٠	٤٣٦ر٠	٢٥١ر٨	٦٨٧ر٨	٢٥٠ر٦	٦٩ر٩	٣٢٠ر٥	١١٢ر٨	١١٢١ر١	٧٧ر٠	٧ر٤
٧٠	٤٦٢ر٧	١٢ر٢	٤٧٤ر٩	٢٨٦ر٦	٧٦١ر٥	٢٧٤ر٠	٧٣ر٩	٣٤٧ر٩	١٢٢ر٠	١٢٣١ر٤	١٢٠ر٣	١٠ر٧

المصدر ــ المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى اعداد مختلفة .

جدول (٢) الدخل المحلى الاجمالى

(بالاسعار الثابتة وبالمليون جنيه)

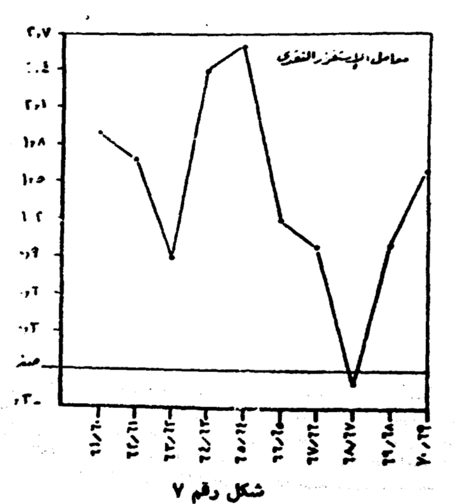
السنة	القيمة	قيمة التغير السنوى	معدل التغير السنوى ٪
٦٠/٥٩	١٢٨٥ر٢	—	—
٦١/٦٠	١٣٦٣ر٥	٧٨ر٣	٦ر١
٦٢/٦١	١٤١١ر١	٤٧ر٦	٣ر٥
٦٣/٦٢	١٥٣٦ر٧	١٢٥ر٦	٨ر٩
٦٤/٦٣	١٦٦٩ر٧	١٣٣ر٠	٨ر٧
٦٥/٦٤	١٧٦٢ر٢ } ١٩٧٥ر٠ }	٩٢ر٥	٥ر٥
٦٦/٦٥	٢٠٦٣ر٣	٨٨ر٣	٤ر٥
٦٧/٦٦	٢٠٦٩ر٩	٦ر٦	٠ر٣
٦٨/٦٧	٢٠١٤ر٨	–٦٢ر٣	–٢ر٧
٦٩/٦٨	٢١٦٢ر٩	١٤٨ر١	٧ر٣
٧٠/٦٩	٢٣١٢ر١	١٤٤ر٦	٦ر٧

المصدر – وزارة التخطيط ، متابعة الخطة الخمسية الاولى ص ٣٧ للسنوات من ٥٩/٦٠ الى ٦٤/ ٦٥ ومتابعة الخطط السنوية لعام ٦٧/٦٦ ص ٦٥ بالنسبة للسنتين ٦٥/٦٤ و٦٦/٦٥ ولعام ٦٨/٦٧ ص ٣٣ بالنسبة لسنتى ٦٧/٦٦ و ٦٨/٦٧ ولعام ٧٠/٦٩ ص ٣١ بالنسبة لسنتى ٦٩/٦٨ و٧٠/٦٩ .

جدول (٣) معامل الاستقرار النقدى

السنة	معدل التغير السنوى فى حجم وسائل الدفع ٪	معدل التغير السنوى فى الدخل المحلى الاجمالى ٪	معامل الاستقرار النقدى
	(١)	(٢)	(١)÷(٢)
٦١/٦٠	١١ر٧	٦ر١	١ر٩
٦٢/٦١	٥ر٩	٣ر٥	١ر٧
٦٣/٦٢	٨ر١	٨ر٩	٠ر٩
٦٤/٦٣	٢١ر٢	٨ر٧	٢ر٤
٦٥/٦٤	١٤ر٢	٥ر٥	٢ر٦
٦٦/٦٥	٥ر٥	٤ر٥	١ر٢
٦٧/٦٦	٠ر٣	٠ر٣	١ر٠
٦٨/٦٧	٠ر٣	–٢ر٧	–أر٠
٦٩/٦٨	٧ر٤	٧ر٣	١ر٠
٧٠/٦٩	١٠ر٧	٦ر٧	١ر٦

من المعلوم ان المعدلات السابقة لحجم وسائل الدفع الموضحة بالجدول رقم (١) على اطلاقها لا تعطينا دلالة واضحة للاتجاهات التضخمية او الانكماشية الا بربطها بمعدلات الدخل المحلى الاجمالى الحقيقى ، او بمعنى آخر اذا اردنا دراسة اتجاهات الاستقرار النقدى خلال الفترة محل البحث ، فيمكننا حساب ما يمكن ان نسميه **بمعامل الاستقرار النقدى** Coefficient of monetary stability عن طريق قسمة معدل التغير فى حجم وسائل الدفع على معدل التغير فى الدخل المحلى الاجمالى . وواضح ان حالة الاستقرار النقدى الكاملة تكون عندما يكون المعامل واحدا صحيحا او قريبا جدا منه ؛ اما اذا كان هذا المعامل اكثر من الواحد الصحيح فعندئذ تكون الحالة حالة تضخم خفيفة او حادة حسب القرب او البعد عن الواحد الصحيح الموجب ؛ اما اذا كان المعامل اقل من الواحد الصحيح الموجب تكون الحالة حالة انكماش .



شكل رقم ٧

ويوضح الجدول رقم (٣٣)(١)، وعلى النحو الذى يشير اليه الشكل رقم (٧) ، بنتائج حساب هذا المعامل خلال الفترة من ٦١/٦٠ الى ٧٠/٦٩ ويتضح منها ما يأتى :

أ ـ تميز عاما ٦١/٦٠ و٦٢/٦١ باتجاهات تضخمية محسوسة اذ بلغ المعامل ٩ر١ و ٧ر١ على التوالى بسبب نمو حجم وسائل الدفع بواقع ٧ر١١٪ و٩ر٥٪ على التوالى فى الوقت الذى لم يحقق النمو فى الدخل الا ١ر٦ و٥ر٣٪(٢) .

ب ـ اتسم عام ٦٣/٦٢ باستقرار نقدى حيث حقق المعامل ٩ر٠ . وقد تميز هذا العام بتحقيق نمو كبير فى الدخل بلغ ٩ر٨٪ (وهى اكبر نسبة تحققت فى الخطة العشرية) وذلك مقابل نمو مناظر تقريبا فى حجم وسائل الدفع بلغ ١ر٨٪ .

---

(١) ولهدف المقارنة ، فقد قمنا بحساب معدل التغير فى حجم وسائل الدفع باعتبارها تساوى النقود وباعتبارها تساوى النقود واشباه النقود لحسبنا معامل الاستقرار النقدى فى الحالتين بالاضافة الى المعامل المذكور فى المتن ، ونورد فيما يلى المعاملات الثلاث :

حجم وسائل الدفع

	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
ـ النقود	١,٧	٢,٠	٠,٤	٢,٤	٢,٠	٢,٣	٧,٠	١,١	٠,٨	١,٦
ـ النقود وشبه النقود	١,٤	٢,٨	١,١	٢,٢	١,٩	١,٩	٦,٠	٠,٣	١,١	١,٥
ـ النقود وجميع الودائع	٠,٩	١,٢	٠,٩	٢,٤	٢,٦	٠,٢	١,٠	٠,١-	١,٠	١,٦

(٢) يلاحظ أن هبوط معدل النمو فى الدخل من ١ر٦٪ عام ٦١/٦٠ الى ٥ر٣٪ عام ٦٢/٦١ يرجع بصفة اساسية الى الظروف المعاكسة للانتاج الزراعى بسبب شدة الاصابة بدودة القطن وعدم ملاءمة الظروف الجوية بالنسبة لبعض المحاصيل كالقطن وقصب السكر ، ونقص المياه فى حالة الارز ، ونقص الاعلاف بالنسبة للحيوانات، والتى كان من آثارها نقص اجمالى الدخل المحلى المتولد من قطاع الزراعة بنحو ٦٥ مليونا من الجنيهات (راجع : متابعة وتقييم المعالم الاساسية للتنمية فى الخطة الخمسية الاولى ٦١/٦٠ ــ ٦٥/٦٤ ، الجزء الاول ، وزارة التخطيط ، فبراير سنة ١٩٦٦ ص ٤٠) .

جـ ـ تميز علما ٦٤/٦٣ و٦٥/٦٤ بتضخم واضح ، فبلغ معامل الاستقرار النقدى ٤ر٢ و٦ر٢ على التوالى وذلك بسبب الزيادة الكبيرة فى حجم وسائل الدفـع التى بلغت ٢ر٢١٪ و٢ر١٤٪ مقـابل زيادة فى الدخل تقل عن هذه المعدلات حيث بلغت ٧ر٨٪ و٥ر٥٪ على التوالى.

د ـ اتسم عـــام ٦٦/٦٥ باستقرار نقدى فبلغ المعـامل ٢ر١ حيث ساير معدل الزيادة فى وسائل الدفع معـدل الزيادة فى الدخـــل فبلغت الاولى ٥ر٥٪(١) ، والثانية ٥ر٤٪ ويرجع هذا الاستقرار الى ان الجزء الثانى من عام ٦٦/٦٥ قد تميز بقوى انكماشية خفيفة نتجت عن الاجراءات السعرية والضريبية التى اتخذتها الحكومة فى ديسمبر ٦٥ وظهرت هذه القـــوى فى شكل زيادة فى المخـــزون السلعى بمقدار ٨ر٦٨ مليـــون جنيه بنسبة ٩ر٢٪ من النـاتج القومى الاجمـــالى(٢) وبذلك يبلـغ اجمالى التـــراكم فى المخزون ٣ر٢٢٥ مليون جنيه وهو يمثل ٨ر٤٨٪ من الدخل الصناعى (بالاسعار الجارية) فى تلك السـنة ، وهى نسـبة كبيرة(٣)؛ مقابل ١ر١٧٠ مليون جنيـــه فى ٦٥/٦٤ بنسـبة ٠ر٤١٪ من الدخـــل الصـــناعى (بالاسعار الجارية)(٤) .

هـ ـ ان عام ٦٧/٦٦ تميز باستقرار نقدى فبلغ المعامل واحـد صحيح . وقد كان الثبات فى نمـو وسائل الدفـــع الذى بلـغ ٣ر٠٪

---

(١) ويقول تقـــرير وزارة التخطيـط بصدد انخفاض معـــدل الزيادة فى وســائل الدفع فى ٦٦/٦٥ ان الزيادة فى وسائل الدفع التى ارتفعت فى السنوات الاخيرة بدأت تقل هذا العام ، وهذه ظاهرة صحية يجـدر العمـــل على دعمها وتعزيزها لتفـــادى الضغوط التضخمية . وذلك فانه من الملاحظ ان الودائع الجارية والادخارية لشركات القطاع العام قد سجلت زيادة كبيرة ، ويدل ذلك على انتهـــاج هذه الشركات سياســة من شأنها توفير السـيولة لديها والاعتماد على التمويل الذاتى (راجع تقرير وزارة التخطيط عن عام ٦٦/٦٥ (موجز) سبتمبر ٦٧ ص ١٢).

(٢) راجع مقدمة تقرير وزارة التخطيط عن متابعة النمو الاقتصادى لعــام ٦٦/٦٥ سبتمبر ١٩٦٧ .

(٣) ندعو الى اجـراء دراسـة لوضـع سياسـة تخزينية مناسبة على مستوى الوحدة الانتاجيـــة .

(٤) انظر متابعة النمـو الاقتصادى فى ج.ع.م. وزارة التخطيـــط اغسطس ٦٨ ص ١٤٨ و١٥٠ .

فقط ضروري لامتصـــاص فائض القوة الشرائية التي تراكمت خــلال السـنوات السـابقة ومقابلة النمـــو الضئيل في الدخل ، الذي بلغ نفس القدر ، لتحقيق التوازن النقدي . وترجع ضآلة النمو في الدخـــل في تلك الســنة الى انخفاض الانتـــاج الزراعي واسـتمرار وجـود الطاقات العاطلة في بعض الصناعات باحجام كبيرة نتيجة لعديد من الاختناقات اهمها النقص في مسـتلزمات الانتاج وخاصة المســـتورد منها بالاضافة الى الزيادة في المخـــزون في السـنة السـابقة كذلك كان للاجـــراءات السعرية والدخلية التي اتخذت في ديسـمبر ١٩٦٥ للحد من الاسـتهلاك النهائي اثرها في عــدم تمشي الطلب على السلع مع عرضها مما اضطرت معه الوحدات الانتاجية الى انقاص الانتاج لمسايرة الطلب . وفوق هذا وذاك فقد كان للعدوان الاسرائيلي في ٥ يونيو اثره في الحد من الانتاج ، وقد قدر الانخفاض في معدل النمو الحقيقي في الدخـــل المحلي نتيجة للعدوان في قطاع الصناعة والتعدين وقطاع النقل والمواصلات والتخزين وحدهما في حــــدود ١٥٠ و١٦٠ مليون جنيه .

و ـ اما عام ٦٨/٦٧ ، فقـد اظهر انكماشا نقديا محسوسا[1] ، فسجل معـــامل الاسـتقرار ـ ١ر. نتيجة للانخفاض في معدل التغير في حجم وسائل الدفع الذي بلغ ٣ر. ٪ في تلك الســنة مقابل انخفـــاض آخر في الدخل بلغ ـ٧ر٢ ٪ .

وتجدر الاشارة في هذا المجال انه على الرغم من تزايد المخـــزون السلعي وتجنيب جانب من المدخرات المحلية وعدم تعبئتها بالكامل في السنة السـابقة الامـــر الذي يشكل تناقضـــا مع الرغبة في التنميـــة الاقتصادية وتدعيم المجهود الحـــربي ، نقـــول انه على الرغم من كل ذلك ، ودون وجـــود مبررات واضحة ، فقـد استمرت السياســـة الانكماشية عـــام ١٩٦٨/٦٧ ، وتم الاتفاق مع صندوق النقـد الدولي

---

(١) وقد يرجع العامل الانكماشي الى اســـتهداف سياسية نقدية حازمة لمنـــع الضغوط التضخمية التي تلازم الحروب . وهنا يجدر الذكر ان حجم وسائل الدفع قد ارتفع في مصر خلال الحـــرب العالمية الثانية ارتفاعا كبيرا حيث زاد أكثر من اربعة أمثال خلال سبع ســنوات حيث ارتفع الرقـــم القياسي لحجم وسائل الدفع من ١٠٠ عام ١٩٣٩ الى ٤٢٦ عام ١٩٤٥ (انظر د. مجمية ود. قريعـــة ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، ١٩٧٠ ص ٢٦٦) .

على الارتباط بهذه السياسة ، ومن ثم فقد اتسم هذا العام بانكماش في الطلب على الكثير من المنتجات ولاسيما المنتجات الصناعية الاستهلاكية والانتاجية بسبب اتباع سياسة انكماشية في تلك السنة من اتجاهات ثلاثة في آن واحد(١) .

يتمثل الاول في رفع الاسعار عن طريق فروق الاسعار والضرائب غير المباشرة في يوليو ١٩٦٧ ، ويتركز الثاني في نقص الدخول عن طريق زيادة أو فرض ضرائب مباشرة جديدة على الدخول وعن طريق بعض الاستقطاعات الدخلية الاخرى في يوليو ٦٧ ايضا ويتبلور الثالث في خفض الاستثمار الثابت المحلي الاجمالي عن الموارد الادخارية المتاحة مما ترتب عليه عدم تشغيل من يتطلعون الى العمل .

وقد ادى انكماش الطلب الى تراكم المخزون من السلع المسعرة التي لا يسمح لاسعارها بالهبوط ، وقد بلغ التراكم في المخزون لدى شركات القطاع العام الصناعية ٢٧٩ مليون جنيه (بالسعر الجاري) عام ٦٧/٦٨ وهو يمثل ٥٧٫١٪ من الدخل الصناعي الاجمالي(٢) ، وهي نسبة كبيرة جدا ؛ الامر الذي ترتب عليه استمرار وجود الطاقات العاطلة في المنشآت الصناعية التابعة للقطاع العام بأحجام كبيرة .

واذا اخذنا في الاعتبار هذه السياسة الانكماشية فضلا عن الاثر المباشر للعدوان الذي ترتب عليه انخفاض معدل النمو الحقيقي في الدخل المحلي الاجمالي ، فان الامر يتطلب من اجل تنمية الدخل المحلي اتباع سياسة التوسع الاقتصادي بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة والتي يجب العمل على زيادتها السنة تلو الاخرى والا فرض على البلاد نوع من التخلف الاقتصادي لا تقتضيه اقتصاديات النمو واعتبارات الحرب في الوقت نفسه(٣) .

---

(١) راجع متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في ج.ع.م. وزارة التخطيط يوليو ٦٩ ص ٨ .

(٢) بلغ الدخل الصناعي الاجمالي في تلك السنة ٤٨٨٫٦ مليون جنيه بالاسعار الجارية .

(٣) راجع متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في ج.ع.م. وزارة التخطيط يوليو ٦٩ ص ٣٦ .

ز ـ يتميز عـام ٦٩/٦٨ باستقرار نقـدى حيث بلغ المعامل واحد صحيح نتيجة لمسايرة معدل زيادة حجـم وسائل الدفع لمعدل زيادة الدخل المحلى ، واتسم هذا العام بتوسع اقتصادى ملموس بعد ان ادت السياسة الانكماشية التى اتبعت فى خطة عـام ٦٨/٦٧ ، تلك الخطة التى تلت العدوان مباشرة ، الى تراجع فى النمـو الاقتصادى فى المجتمع المصرى ؛ ومن اهم الاجراءات التوسعية التى اتبعت واكثرها اثرا التوسع فى الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى ـ الامر الذى ادى الى فتح فرص للعمـل فى قطاعات الاقتصاد القومى (حيث تم تشغيل ٢٢٣٦٠٠ مشتغل)، وبالتـالى زيادة الطلب على سلع الاستهلاك ، كذلك فان زيـادة الاستثمارات ادت الى زيـادة الطـلب على مستلـزمات الانتاج . كما قضت سياسة التوسع الاقتصـادى فى تلك السـنة (٦٩/٦٨) بخفض اسـعار بعض السلع عـن طريق خفض فـروق الاسعار والضرائب غير المبـاشرة بالاضافة الى رفع بعض الدخـول عن طريق اجراء حركة ترقيـات المترسبين فى القطاع الحـكومى الواسع النطـاق(١) .

وقد ادت كل هذه الاجراءات الى زيـادة الطلب على الخـدمات وعلى الانتـاج الجارى مما ادى الى توسع كبير فى الطلب على الكثير من السلع الصناعية الاستهلاكيـة والانتاجية وبالتـالى توسع الانتـاج الصـناعى توسعا ملموسا وقد نتج عن السياسة التوسعية انخفـاض حجـم الطاقة العاطلة فى كثير من المنشآت الصناعية فى القطاع العـام وانخفاض فى المخـزون من المنتجات الجاهزة وفى المواد الاولية(٢) .

ومن هنا فانه يمـكن التقرير ان مسألة تمويل عبء الحرب عـن طريق انقـاص الاستثمار ليس هو الطريق الصحيح لانه اذ يعطـل من خطى التنمية فانه يعـوق توفير مخصصات الحرب بالاحجام الكافية اذا طـال مداها ، اما الطـريق الصحيح فعـلا فهو الذى يحافظ

---

(١) فضلا عن منح العلاوات والترقيات للعاملين مرتب شهرين .

(٢) تقرير متابعة النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. وزارة التخطيـط المحلى ٧٠ ص ٥ وص ٢٤ .

على مستوى الاستثمار بمعدلات عالية . وقد جربت البلاد تخفيض الاستثمار عام ٦٨/٦٧ فقادها الى تراجع فى النمو الامر الذى لا يخدم اهداف التنمية ولا متطلبات الحرب فى الوقت نفسه . وعلى ذلك فانا نؤكد فاعلية السياسة التوسعية فى حدود الموارد المتاحة ، ونقلل من شأن الحلول الانكماشية ، ذلك ان الدول لا تسمح بحلول الانكماش حتى ولو كانت بحكم تنظيمها الاقتصادى شديدة التعرض له ، ولقد اصبح الهدف الرئيسى والاول للسياسة الاقتصادية الابقاء على مستويات مرتفعة من الاستثمار والعمالة ، وحتى فى الدول التى تاخذ باسلوب التخطيط الاقتصادى المركزى ، فانه لا محل للانكماش فيها لان الخطة الاقتصادية فيها تعمل على التوسع فى الاستثمار باقصى ما تسمح به الموارد الادخارية المتاحة والتى تعمل على زيادتها باستمرار .

ح ــ كما يتميز عام ٧٠/٦٩ بتسجيل اتجاهات تضخمية خفيفة حيث بلغ معامل الاستقرار ٦ر١ ، ويمكن ان يعد هذا العام كسابقه من حيث السمات العامة بتوسع اقتصادى ، رغم ظروف الحرب والمعركة ، توسع استثمارى وتوسع فى الانتاج الجارى ، وساعد على ذلك الظروف الزراعية الملائمة والاكتشافات البترولية وتفريغ بعض وجوه الاستثمار المنفذ فى السنين السابقة . وعلى ذلك فقد حقق الاقتصاد القومى فى هذا العام نموا كبيرا فى جميع المتغيرات الاقتصادية الاساسية ، الامر الذى ادى الى التوسع فى الطلب فى الوقت الذى انخفض فيه المخزون فى شركات القطاع العام الصناعية كما انخفضت الطاقة العاطلة فى اهم هذه الشركات .

من كل ما تقدم يتضح انه طبقا للمعيار السابق فقد صاحبت سنوات خطط التنمية الشاملة ٦١/٦٠ ــ ٧٠/٦٩ نوازع تضخمية فى اكثر سنيها وان انتابتها قوى انكماشية فى احداها ، حيث بلغت مداها فى ٦٨/٦٧ كما اتسمت بعض السنوات بالاستقرار النقدى على التفصيل السابق .

والآن قد يثور تساؤل ، ما هو السبب الذى يكمن وراء زيادة حجم وسائل الدفع ؟ نحن نفضل ارجاء الاجابة على هذا السؤال هنا

نظراً الى ان الزيادة فى وسائل الدفع ترتبط بمتغيرات أخرى وسنزيد هذا الموضوع ايضاحا عندما نتناول موضوع عجز الميزانية العامة .

المعيار الثانى :

ان الاستخدام الامثل للائتمان المصرفى فى تمويل حركة النشاط الاقتصادى هو ان يكون بالقدر الذى لا يؤدى الى حدوث ضغوط تضخمية(1) ، ذلك انه من المعلوم انه اذا زاد الائتمان المصرفى عن القدر المناسب فانه يفضى الى حدوث التضخم . ومهمة المعيار الثانى(2) معرفة ماذا كان الاقتصاد يحتوى على قوى تضخمية ام لا - بتحديد العلاقة بين حجم النشاط الاقتصادى ويتمثل فى الانتاج القومى وحجم الائتمان المصرفى ويكمن فى راى البعض فى المطلوبات من كل من الحكومة والقطاع الخاص والبنوك المتخصصة على ما تظهره مكونات النظام النقدى فى مجموعه اى ما يعبر عنه بالائتمان المحلى(3) (المفهوم الواسع) ، ويتمثل فى رأى البعض الآخر فيما تظهره الميزانية الاجمالية للبنوك التجارية فى جانب الاصول من بنود الكمبيالات المخصومة والقروض والسلفيات والاستثمارات ، وتشمل حيازة البنوك من سندات الحكومة واسهم وسندات شركات القطاعين العام والخاص) وحيازة البنوك من اذون الخزانة بالاضافة الى حيازة البنك المركزى من أذون وسندات الحكومة (المفهوم الضيق)(4) .

---

(1) سنتولى دراسة جوانب هذا الموضوع عند تناول الجانب التطبيقى [illegible] السابق .

(2) راجع د. فؤاد هاشم - تمويل الجهاز المصرفى للتنمية الاقتصادية المرجع السابق ص ٢٣ وما بعدها .

(3) A. S Gerakis, op. cit.. p. 463.

(4) قد يؤخذ على هذا المعيار ان العلاقة بين حجم الائتمان المصرفى وحركة النشاط الاقتصادى قد لا تكون مؤشرا دقيقا لاتجاهات الاستقرار النقدى فقد تتخللها تغيرات فى سرعة التداول ، ومع ذلك فان هذا المعيار ، بعد ان تحقق لنا ثبات سرعة التداول مفترضا عند حسابها فانه يعتبر دالة واضحة للاستقرار النقدى د. فؤاد هاشم المرجع السابق ص ٢٣و٢٤) .

وتجدر الاشارة ان مكونات الائتمان المصرفى فى كل من الاتجاهـين تتماثل مع بعضها الى حد كبير ومع ذلك فانا نفضل ما ذهب اليه الرأى الثانى على اعتبار ان مكوناته تمثل ائتمانا مصرفيا اقوى اثرا وسنجرى التحليـــل على اساسه وان كانت نتائج كل من الاتجاهــين تتماثل بدرجة ملموســة على ما يتضح من استخراج معامل الاستقرار النقدى.

ولامكان استخدام هذا المعيار فانا سنورد الجداول الثلاثة الآتية لنستبين ما تضمنه من مؤشرات عن مدى وجود القــوى التضخمية فى الاقتصـاد المصرى(١) .

---

(١) ولهدف المقارنة فقد قمنا بحسـاب معدل التغير فى الائتمان المصرفى باعتباره يمثل المطلوبات من كل من الحكومة ومن القطـاع الخـاص ومن البنوك المتخصصة وحسبنا معامل الاستقرار النقدى فى هذه الحالة ، ونورد فيما يلى اتجاهات المعاملين :

الائتمان المصرفى	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
الائتمان البحت	٣,٧	٢,٤	٠,٧	٣,٢	٢,٣	٢,٤	٢٣,٠	٣,٣–	٠,٨	١,٤
الائتمان فى كـل المجتمع الاقتصادى	٢,١	٤,٣	١,٢	٢,٥	١,٩	١,٨	١١,٧	٣,١–	٠,٨	١,٢

جـدول (١)

حجم الائتمان المصرفي في البنوك التجارية والبنك المركزي

(بآلاف الجنيهات)

آخر يونيو	البنك المركزي	البنوك التجارية							
	اذون خزانة	اذون خزانة	اوراق تجارية مخصومة	اوراق مالية واستثمارات	قروض وسلفيات	المجموع	المجموع الكلي	قيمة التغير السنوي	معدل التغير السنوي %
١٩٦٠	١٥٩ر٢٠٠	٤ر٨٠٠	١٩ر٥٦٤	٥٢ر٢٣٠	١٨٣ر١٤٨	٢٥٩ر٧٤٢	٤١٨ر٩٤٢	—	—
٦١	١٣٧ر٠٢٥	٤٧ر٩٧٥	٢٩ر٦٧٨	١٠٠ر٦٧٨	١٨٧ر٤٥٩	٣٦٥ر٩٩٨	٥٠٣ر٠٢٣	٨٤ر٠٨١	٢٠ر١
٦٢	١٦٤ر٨٦٦	٣٥ر١٣٤	١٥ر٦٥٠	١٤٠ر١٦٥	١٨٨ر٩١٨	٣٧٩ر٨٦٧	٥٤٤ر٧٣٣	٤١ر٧١٠	٨ر٣
٦٣	١٨٢ر١٤١	٥٢ر٨٥٩	١٨ر٤٠٢	١٣٣ر٥٨٥	١٩٩ر٧٠٤	٤٠٤ر٥٥٠	٥٨٦ر٦٩١	٤١ر٩٥٨	٧ر٧
٦٤	٣٣٤ر٥٠٠	١٠٠ر٥٠٠	٧ر٥٥٧	١٣٥ر٢١٧	٢٦٥ر٦٢٦	٥٠٨ر٩٠٠	٧٤٣ر٤٠٠	١٥٦ر٧٠٩	٢٦ر٧
٦٥	٢٦٠ر٧٥٠	٨٤ر٢٥٠	٥ر٩٧١	١٢٧ر٢٥١	٣٢٨ر٩٠٤	٥٤٦ر٣٧٦	٨٠٧ر١٢٦	٦٣ر٧٢٦	٨ر٦
٦٦	٢٩٣ر٧٥٠	٥١ر٢٥٠	٤ر٣٦٨	١٢٤ر٧٥٣	٤٤٢ر٨٧٩	٦٢٣ر٢٥٠	٩١٧ر٠٠٠	١٠٩ر٨٧٤	١٣ر٦
٦٧	٢٩٧ر٠٠٠	٤٨ر٠٠٠	١ر٥٣٦	١١٣ر٥٨٧	٥٢٠ر١١١	٦٨٣ر٢٣٤	٩٨٠ر٢٣٤	٦٣ر٢٣٤	٦ر٩
٦٨	٢٨٦ر٠٠٠	٦٩ر٠٠٠	٢ر٠٦٣	١١٥ر٤٦٦	٥٧٧ر٧١٣	٧٦٤ر٢٤٢	١٠٥٠ر٢٤٢	٧٠ر٠٠٨	٧ر١
٦٩	٣٠٨ر٠٠٠	٦٢ر٠٠٠	٢ر٠٢٧	١١٧ر٥٩٨	٦٢٧ر١٩٦	٨٠٨ر٨٢١	١١١٦ر٨٢١	٦٦ر٥٧٩	٦ر٣
٧٠	٣٥١ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠	٤ر٢٦٠	١٢٦ر١٧٦	٧١٩ر٠٠٤	٨٧٣ر٤٤٠	١٢٢٤ر٤٤٠	١٠٧ر٦١٩	٩ر٦

المصدر ـ د. محيى الدين الغريب ، عجز الميزانية وحجم وسائل الدفع ، معهد الدراسات المصرفية مارس ٦٩ ص ٤ والمجلة الاقتصادية للبنك المركزي المجلد العاشر ـ العدد الثالث والرابع ١٩٧٠ ص ١٩٢ وبالنسبة للبيانات الاخرى ، راجع المجلة الاقتصادية للبنك المركزي والنشرة الاقتصادية للبنك الاهلي ، اعداد مختلفة .

جدول (١)
معدل التغير في النشاط الاقتصادي

آخر يونيو	الانتاج القومي		
	القيمة بالمليون جنيه	قيمة التغير السنوي	معدل التغير السنوي ٪
١٩٦٠	٢٥٤٧ر٩	—	—
١٩٦١	٢٦٨٥ر٥	١٣٧ر٦	٥ر٤
١٩٦٢	٢٧٧٧ر٢	٩١ر٧	٣ر٤
١٩٦٣	٣٠٨٦ر٣	٣٠٩ر١	١١ر١
١٩٦٤	٣٣٤٥ر٧	٢٥٩ر٤	٨ر٤
١٩٦٥	٣٤٧٤ر١ / ٣٨٧٥ر٩	١٢٨ر٤	٣ر٨
١٩٦٦	٤٠٩٢ر٢	٢١٦ر٣	٥ر٦
١٩٦٧	٤١٠٦ر٢	١٤ر٠	٠ر٣
١٩٦٨	٤٠٣٠ر٧	-٧٥ر٥	-١ر٨
١٩٦٩	٤٤٤٠ر٣	٣٠٩ر٦	٧ر٧
١٩٧٠	٤٧٥٤ر٨	٣١٤ر٥	٧ر١

(المصدر — تقارير متابعة وتقييم النمو الاقتصادي ، وزارة التخطيط) .

جدول (٣)
النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : معامل الاستقرار النقدي

آخر يونيو	المعدل النسبي للتغير السنوي في النشاط الاقتصادي ٪	المعدل النسبي للتغير السنوي في الائتمان المصرفي ٪	معامل الاستقرار النقدي
	(١)	(٢)	(٢)÷(١)
١٩٦١	٥ر٤	٢٠ر١	٣ر٧
١٩٦٢	٣ر٤	٨ر٣	٢ر٤
١٩٦٣	١١ر١	٧ر٧	٠ر٧
١٩٦٤	٨ر٤	٢٦ر٧	٣ر٢
١٩٦٥	٣ر٨	٨ر٦	٢ر٣
١٩٦٦	٥ر٦	١٣ر٦	٢ر٤
١٩٦٧	٠ر٣	٦ر٩	٢٣ر٠
١٩٦٨	-١ر٨	٧ر١	-٣ر٣
١٩٦٩	٧ر٧	٦ر٣	٠ر٨
١٩٧٠	٧ر١	٩ر٦	١ر٤

والواقع ان المعدلات السابقة للائتمان المصرفى الموضحة بالجدول رقم (١) على اطلاقهـا لا تشير الى دلالة مفيدة الا بربطها بمعـدلات النشاط الاقتصادى (الانتاج القومى الحقيقى) او بمعنى آخـر اذا اردنا دراسة اتجاهات الاستقرار النقدى خلال الفترة محـل البحث ، اى اذا اردنـا دراسـة مدى الاعتماد فى تمـويل النشاط الاقتصادى على الائتمان وآثار هذا التمويل التضخمية او الانكماشية ، فيمكننا حساب معـامل الاستقرار النقدى - عن طريق قسمة معـدل التغير فى الائتمان المصرفى على معدل التغير فى النشاط الاقتصادى(١) ، وواضح - وكما اشرنا من قبل ، ان حالة الاستقرار النقـدى الكاملة تكون حيث يكون هذا المعامل واحدا صحيحا او قريبا جدا منه ، اما اذا كان هذا المعامل اكبر من الواحـد الصحيح فهـو يشير الى وجـود اتجاهات تضخمية ضعيفة أو حادة حسب قرب هذا المعـامل او بعده عن الواحـد الصحيح الموجب ، أما اذا كان هذا المعامل اقل من الواحد الصحيح الموجب فهو يشـير الى وجود اتجاهات انكماشية ، ويوضح الجدول رقم (٣) ، وعلى النحـو الذى يشـير اليه الشـكل رقم (٨) - نتائج حسـاب هذا المعـامل خلال الفتـرة من ٦٠/٦١ – ٦٩/٧٠(٢) - ويتضح منه ما يأتى :

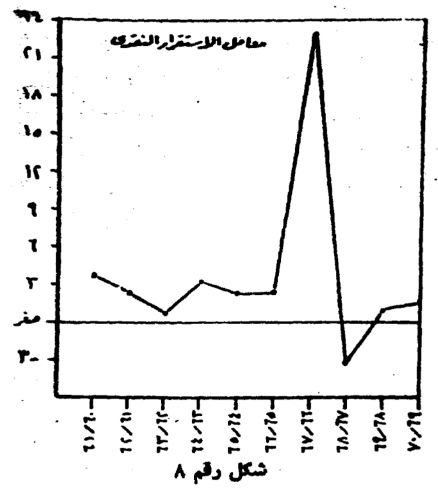
---

(١) د. فؤاد هاشم ، تمويل الجهاز المصرفى للتنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٢٥ .

(٢) اما الفتـرة من ٥٢ الى ٦٠ فقد اظهر معامل الاستقرار النقدى ما يلى :

٥٣	٥٤	٥٥	٥٦	٥٧	٥٨	٥٩	٦٠
٢,٧	٦٦,٦	٨,٦	٢,٨	٠,٦	٠,٤	١,٢	١,٩

(المرجع السابق ص ٣٥) .



شكل رقم ٨

ا ــ تميز عاما ٦١/٦٠ و٦١/ ٦٢ وعلى الاخص السـنة الاولى باتجاهات تضخميـة محسوسة اذبلغ المعامل ٣ر٧و٤ر٢ على التوالى.

ب ــ اتسم عـام ٦٣/٦٢ باستقرار نقـدى نسبى حيث بلغ المعـامل ٧ر. وهو رقم يقـرب من الواحد الصحيح .

ج ــ تميزت الاعـوام التالية ٦٤/٦٣ ــ ٦٦/٦٥ بوجود تضـخم محسوس حيث بلغ المعـامل فيمابين ٤ر٢ و ٢ر٣ .

د ــ قفز معامـل الاستقرار النقـدى الى ٢٢٫٠ عام ٦٧/٦٦ ، ويدل ذلك على وجود تضخم حـادفى هـذا العـام . وذلك بسبب ما تمخض عنه النشاط الاقتصادى من معدل تغير نسبى طفيف(١) ،

(١) بسبب الظروف السيئة التى لازمت القطاعين الرئيسين للاقتصاد القومى فى عام ٦٧/٦٦ ، قطاعى الزراعة والصناعة نظرا لانخفاض الانتاج الزراعى (وعلى الاخص القطـن والارز والقمح) وبسبب استمراروجود الطاقة العاطلة باحجام كبيرة وبسبب الزيادة فى المخزون فى الشركات العامة زيادة كبيرة فى عام ٦٦/٦٥ وكذلك بسبب الحد من زيادة الدخـول والاجراءات السعرية ،وأخيرا بسبب العدوان الامبريالى الصهيونى فى ٥ يونيو سنة ٦٧ (راجع متابعة النمـو الاقتصادى فى ج٠ع٠م٠ عام ٦٧/٦٦ بوزارة التخطيط ، يوليو ٦٨ ص ٢) .

حيث لم يحقق الا ٣ر٠ ٪ .بينما كان المعدل النسبى للتغير فى الائتمان المصرفى ٦ر٦٩ ٪ . وفى الواقع فان ما اظهره المعامل هنا ظاهرى اكثر منه حقيقى وقد نتج عن الفجوة الكبيرة بين الائتمان والانتاج على النحو الذى سنوضحه حالا .

هـ ـ تراجع المعامل عام ٦٧/ ٦٨ الى ٣ر٣ بالسالب ، ومعنى ذلك ان الاقتصاد عانى من انكماش محسوس فى تلك السنة بسبب انخفاض النمو فى الانتاج الحقيقى بواقع ٨ر١ وللاعتبارات التى سبق ذكرها .

و ـ حقق عاما ٦٨/ ٦٩ و ٦٩/ ٧٠ استقرارا نقديا حيث كان معامل الاستقرار النقدى فى السنة الاولى ٨ر٠ وفى السنة الثانية ٤ر١ وهما معدلان يقربان من الواحد الصحيح .

من كل ما تقدم يتضح انه طبقا للمعيار السابق فقد صاحبت سنوات خطة التنمية العشرية ٦٠/ ٦١ ـ ٦٩/ ٧٠ اتجاهات تضخمية محسوسة وان كانت تتسم بعض السنوات وهى ٦٢/ ٦٣ و٦٨/ ٦٩ و٦٩/ ٧٠ باستقرار نقدى ملحوظ على حين اصابت الاقتصاد المصرى موجة من الانكماش عام ٦٧/ ٦٨ بسبب نمو الانتاج الحقيقى بالسالب على النحو الذى اوضحناه من قبل .

عرضنا فيما تقدم معيارين لقياس التضخم ، الاول نقدى على المستوى الكلى ، يتخذ من التغير فى وسائل الدفع (وتدرج فى جانب الخصوم فى ميزانيات البنوك التجارية او البنك المركزى) مؤشرا ، والثانى جزئى يستند الى العنصر التمويلى للمشروعات وهو الائتمان المصرفى (ويدرج فى جانب الاصول فى ميزانيات البنوك التجارية أو البنك المركزى) مع ربطهما بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى من دخل وانتاج ، والجدير بالاشارة ان نتائج المعاملين تتفقان الى حد كبير ، الا انه يلاحظ ان المعامل الثانى قد اظهر نتائج فى عام ٦٦/ ٦٧ ، والى حد ما فى عام ١٩٦٦/٦٥ ، لا تتفق مع حقيقة الامور التى اظهرها المعامل الاول ، حيث حقق معامل الائتمان المصرفى تضخما حادا فى تلك السنة بينما

حقق معامل حجم وسائل الدفع استقرارا نقديا(١) ، ويرجع ذلك فيما نعتقد الى أن الائتمان المصرفى الممنوح فى تلك السنة قد فاق بكثير الحاجة اليه ، ويدل على ذلك اتجاهات الميل الحدى لاستخدام الائتمان ، على ما سنوضحه فى الجانب التطبيقى للقسم الثانى عند تناول التمويل عن طريق التضخم . فقد كان معدل نمو النشاط الاقتصادى فى ٦٦/٦٧ ضئيلا جدا (٣ر٠٪ مقابل معدل نمو قدره ٦ر٥٪ فى ٦٥/٦٦) ويرجع ذلك اساسا الى الظروف السيئة التى لازمت القطاعين الرئيسيين للاقتصاد القومى وهما الزراعة والصناعة فى سنة واحدة ، واستمرار وجود الطاقات العاطلة فى بعض الصناعات بأحجام كبيرة بالاضافة الى تأثير الاجراءات السعرية والدخلية التى سبق ان اتخذت فى آخر سنة ١٩٦٥ وزاد الامر حدة العدوان الصهيونى فى يونيو ١٩٦٧ وما ادى اليه من الحد من النمو فى الانتاج القومى بمعدلات كبيرة على النحو الذى اشرنا اليه من قبل . كل ذلك أدى الى انكماش النشاط الاقتصادى والى تجميد المدخرات وعدم تعبئتها وزيادة المخزون السلعى الذى بلغ مجموع التراكم فيه نحو ٢٤٧ مليون جنيه بنسبة تزيد على ٥٠٪ من الدخل الصناعى فى تلك السنة(٢) .

وفى الوقت نفسه لم يقابل التغير فى النشاط الاقتصادى معدل مماثل فى التغير فى الائتمان المصرفى ، بل ان الاخير ظل معدله كالمعتاد فبلغ معدل زيادته ٧٪ تقريبا فى تلك السنة ، وقد ترجع زيادة الاعتماد على الائتمان المصرفى جزئيا الى تمويل تراكم المخزون من السلع كما قد ترجع الى زيادة نسبة الائتمان الاستهلاكى عن الائتمان الانتاجى نظرا لما لوحظ من وجود طاقات انتاجية عاطلة فى قطاعات هامة فى الانتاج ، ولكن على اى حال فهو ائتمان يزيد عن حاجة النشاط الاقتصادى .

---

(١) وقد تكون هذه احدى خصائص التحليل الجزئى ، ونعنى بها مخالفة هذا النوع من التحليل للتحليل الكلى فى اتجاهاته .

(٢) راجع متابعة النمو الاقتصادى لـ ج.ع.م. وزارة التخطيط اغسطس ٦٨ ص ١٥٠ .

ونظرا لزيادة معدل الائتمان المصرفى بنحو ٧٪ فى عام ٦٧/٦٦ مقابل نمو ضئيل فى النشاط الاقتصادى ،قدره ٠٫٣٪ فقد اتجه معامل الاستقرار النقدى الى الارتفاع بهذه الصورة الحادة ، ولو كان قد نقص حجم الائتمان المصرفى فى تلك السنة (على النحو الذى حدث بالنسبة لوسائل الدفع حيث كان معدل التغير فى الدخل ٠٫٣٪ مقابل معدل التغير فى وسائل الدفع ٠٫٣٪) لاظهر المعامل استقرارا نقديا .

من العرض السابق يتضح لنا ان المعيار النقدى الذى يستخدم وسائل الدفع مؤشرا يعتبر اكثر دلالة من معيار حجم الائتمان المصرفى فى قياس ظاهرة التضخم ؛ ولذا يستند اليه صندوق النقد الدولى فى الوقوف على الاتجاهات التضخمية فى الاقتصاد ، ونحن نفضل الركون اليه فى هذا المجال .

المطلب الثانى

عوامل الضغط التضخمى فى الاقتصاد المصرى

ان ج٠م٠ع٠ ، كغيرها من الدول الآخذة فى النمو ، تعانى من وجود عوامل مختلفة للضغط التضخمى فى اقتصادها اى العوامل التى تساعد على ظهوره ، سواء كان ذلك **ناتجا من طبيعة التركيب الهيكلى لهذا الاقتصاد او نتيجة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية** على النحو الذى رأيناه من قبل(١) وسيتضح لنا من دراسة هذا المطلب ان الاقتصاد المصرى يحتوى على عوامل او مصادر متعددة للضغط التضخمى . **اولى هذه العوامل** ، ارتفاع معدلات الاستهلاك سواء الخاص أو العام ارتفاعا كبيرا الامر الذى افضى الى قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات ، ونتج عن ذلك أن مول الباقى عجز الحساب الجارى مع الخارج وعجز الميزانية وظهور الموجات التضخمية فى الاقتصاد ويرجع ارتفاع معدلات الاستهلاك الى عدة امور اهمها زيادة النمو السكانى بمعدلات غاية فى الارتفاع ، الامر الذى جعل مشكلة السكان فى مصر من المشكلات الرئيسية التى عانى منها الاقتصاد فى سنى التخطيط الشامل والتى حالت دون رفع مستوى دخل الفرد عند المستوى المنشود . **وثانى هذه العوامل** يكمن فى ضعف مرونة عرض الحبوب الغذائية وما تؤدى اليه من تدهور نصيب الفرد من الغذاء بالاضافة الى ما تلقيه من اعباء ثقال على ميزان المدفوعات . **اما العامل الثالث** للضغط التضخمى فى مصر فينحصر فيما يؤدى اليه تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية من زيادة الدخول التى لا تقابلها فى التو واللحظة سلع جاهزة للاستهلاك أو أن تكون هذه السلع من نوعيات اخرى ؛ بالاضافة الى الجوانب الانسانية التى صاحبت تطبيق الاشتراكى فى مصر خلال مرحلة التخطيط الشامل ، الامر الذى ادى الى زيادة الطلب الفعلى عن العرض الفعلى ، ومن ثم ظهور الضغط التضخمى فى الاقتصاد .

وسنشير فيما يلى الى اهم عوامل التضخم فى الاقتصاد المصرى ، عاملا عاملا ، على النحو التالى :

---

(١) راجع ما تقدم ص ٦٨ .

١ ـ ارتفاع معـدلات الاستهلاك

يمكن اعتبار ارتفـاع معدلات الاستهلاك العقبة الكبرى التى تواجه التنمية ولا سـيما أن الزيادة فى الاستهلاك تكون على حسـاب تكوين المدخرات القومية ، وما يترتب على ذلك من نقـص ما يخصـص للاستثمار ذلك ان حجم الاستثمار يكون محـكوما بحجم الاستهلاك ، فكلما زاد الاستهلاك ـ عن المخطط له ـ قل ما يخصص من الدخـل القـومى للاسـتثمار ، والعكس بالعكس . ومن هنا فانه لا يمكن للتنمية أن تتقدم الا اذا تم تخفيض المسـتوى المرتفع الحـالى من الاستهلاك(١) ، وللوقوف على تطور الاستهلاك فى الاقتصـاد المصرى ، يكفى ان نطلع على الارقام التالية :

الاستهلاك القومى ونسبته الى الناتج المحلى الاجمـالى فى السنوات من ٥٩/٦٠ الى ٦٩/١٩٧٠*

(بأسعار السوق الجارية)

السنة	استهلاك الافـراد: مليون جنيه	استهلاك الافـراد: من الناتج المحلى	الاستهلاك الجماعى: مليون جنيه	الاستهلاك الجماعى: من الناتج المحلى	الاستهلاك القـومى: مليون جنيه	الاستهلاك القـومى: من الناتج المحلى
٥٩/٦٠ سنة الاساس	٩٧١ر٦	٧٠ر٦	٢٢٨ر١	١٦ر٦	١١٩٩ر٧	٨٧ر٢
٦٠/٦١	٩٩٣ر٣	٦٨ر١	٢٥٥ر٩	١٧ر٥	١٢٤٩ر٢	٨٥ر٦
٦١/٦٢	١١٠١ر٥	٧٢ر٨	٢٤٧ر١	١٦ر٣	١٣٤٨ر٦	٨٩ر١
٦٢/٦٣	١١٧٠ر٨	٦٩ر٥	٣١٨ر٢	١٨ر٩	١٤٨٩ر٠	٨٨ر٤
٦٣/٦٤	١٢٤٩ر٣	٦٦ر٢	٤٠١ر٨	٢١ر٣	١٦٥١ر١	٨٧ر٥
٦٤/٦٥	١٣٣٠ر٩ / ١٤٦٢ر٩	٦٤ر٨	٤٣١ر٣ / ٤٣٧ر٤	٢١ر١	١٧٦٢ر٢ / ١٩٠٠ر٣	٨٥ر٩
٦٥/٦٦	١٥٨٣ر٣	٦٥ر٩	٤٨١ر٩	٢٠ر٠	٢٠٦٥ر٢	٨٥ر٩
٦٦/٦٧	١٦٣٢ر٧	٦٥ر٨	٤٨٨ر٤	١٩ر٧	٢١٢١ر١	٨٥ر٥
٦٧/٦٨	١٧٠٨ر٣	٦٨ر٥	٥٦٧ر٣	٢٢ر١	٢٢٧٥ر٦	٩٠ر٦
٦٨/٦٨	١٨٠٧ر١	٦٧ر٠	٦٤٤ر٦	٢٣ر٨	٢٤٥١ر٧	٩٠ر٨
٦٩/٧٠	١٩٣٩ر٦	٦٢ر٢	٧١٧ر٠	٢٤ر١	٢٦٥٦ر٦	٨٩ر٤

* مصدر البيانات المتعلقة بالسنوات من ٥٩/٦٠ ـ ٦٤/٦٥ متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، فبراير ١٩٦٦ ص ٧٦ ـ ٧٩ وسنتى ٦٤/٦٥ و٦٥/٦٦ متابعة وتقييم خطة عام ٦٦/٦٧ ص ١٠١ و٦٦/٦٧ و٦٧/ ٦٨ متابعة وتقييم خطة عام ٦٧/٦٨ ص ٧٧ و٦٨/٦٩ و٦٩/٧٠ متابعة وتقييم خطـة عام ٦٩/٧٠ ص ٦٤ .

(1) See: Patrick O'Brien. The Revolution in Egypt's Economic System, Oxford, London 1966, p 187.

ومن هذا الجدول يتضح ان الاستهلاك القـومي قد وصل الى معدلات مرتفعة جدا اذ لم تقل نسبته فى اى سنة من سنوات الخطة الشاملة عن ٨٥ر٦٪ من الناتج المحلي بينما تصل ذروته الى ٩٠ر٨٪ ، ولكن اذا نظرنا الى الاقتصاد المصرى عند وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العشرية ٦١/٦٠ - ٧٠/٦٩ وجدنا ان الهدف يرمى الى مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات، ومعنى ذلك أن معدل النمو فى الدخل القومى يجب أن يكون فى حدود ٧٪ ، فاذا اخذنا فى الحسبان ان معامل راس المال(١) ، وفقا لنموذج هارود/دومار يقدر بنحو ٣ : ١(٢) اتضح لنا أن نسبة الاستثمار الى الدخل القومى يجب ان تصل الى نحو ٢١٪ من الدخل القومى ، ويجب ان يكون الاستهلاك فى حدود ٧٩٪ من الدخل القومى(٣) ، ومن ثم يستبين لنا مدى انحراف الاستهلاك المخطط .

وعلى ذلك فان الزيادة فى الاستهلاك النهائى قد بلغت معدلات كبيرة جدا على مدى السنوات العشر السابقة وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

جدول*

تطور معدل الزيادة السنوية فى الاستهلاك عن المدة من ٦١/٦٠ الى ٧٠/٦٩

السنة	الاستهلاك القومى	السنة	الاستهلاك القومى
٦١/٦٠	٤ر١	٦٧/٦٦	٦ر٢
٦٢/٦١	٠ر٨	٦٨/٦٧	٢ر٧
٦٣/٦٢	٤ر١٠	٦٩/٦٨	٧ر٧
٦٤/٦٣	٩ر١٠	٧٠/٦٩	٣ر٨
٦٥/٦٤	٧ر٦	المتوسط السنوى	٤ر٧
٦٦/٦٥	٦ر٨		

---

(١) معامل راس المال هو النسبة الحدية لراس المال الى الناتج ، وهى عبارة عن نسبة الاستثمار الى الزيادة فى الدخل القومى .

(٢) وهذه الحسابات تفترض أن نموذج هارود/دومار هو النموذج الملائم للنمو والذى يقضى بان معدل نمو الدخل القومى يساوى نسبة الاستثمار الى الدخل مقسومة على معامل راس المال (راجع د. محمد سلطان ابو على ، انماط الاستهلاك فى ظل خطة التنمية الاقتصادية ـ معهد الدراسات المصرفية ٧٠/٦٩ ص ٣ حاشية) .

(٣) فى حالة تمويل التنمية بمصادر محلية فقط و٨٢٪ من الدخل القومى فى حالة تمويل التنمية بمصادر محلية وتمويل اجنبى يصل الى ٣٪ من الدخل القومى .

*(نفس المراجع المذكورة بالجدول السابق ونفس الصفحات)

ومن هذا الجدول يتضح ان الاستهلاك النهائي قد ارتفع بمعدل زيادة سنوى قدره ٤ر٧٪ فى المتوسط خلال سنوات الخطة العشرية السابقة ، وبمعدل ٨٪ فى المتوسط فى الخطة الخمسية الاولى (٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥) و ٦ر٨٪ فى الخمس سنوات التالية ، فاذا علمنا ان معدل الزيادة السنوى فى اجمالى الناتج المحلى قد ارتفع خلال الخطة الخمسية الاولى بمقدار ٤ر٨٪(١) فان معنى ذلك ان **الزيادة فى الاستهلاك استغرقت كل الزيادة فى الناتج الاجمالى المحلى تقريبا ،** بل ويلاحظ انه فى سنوات كثيرة من خطة التنمية فقد سبق معدل الزيادة فى الاستهلاك النهائى معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى(٢) ، كما ان معدل الزيادة فى الاستهلاك فاق معدل الزيادة السنوى فى السكان زيادة كبيرة جدا حيث كانت الزيادة فى السكان تبلغ نحو ٨ر٢٪ سنويا بينما كانت الزيادة فى الاستهلاك تبلغ فى المتوسط ٨٪ كما اوضحنا . اى ان **الزيادة فى الاستهلاك بلغت نحو ثلاثة امثال الزيادة فى السكان .**

وبالنسبة للسنوات الخمس التالية (٦٥/٦٦ ـ ٦٩/٧٠) نجد انه بينما ارتفع معدل الزيادة السنوى فى اجمالى الناتج المحلى بواقع ٣ر٦٪ فقد ارتفع معدل الزيادة السنوى فى الاستهلاك بواقع ٦ر٨٪ كما اوضحنا .

هذا وترجع الزيادة فى معدلات الاستهلاك الى عدة عوامل اهمها، التزايد الكبير فى الاعداد السكانية اذ تصل الزيادة فى السكان خلال الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية نحو ٨٠٠ الف نسمة فى السنة ، وهى نسبة كفيلة بزيادة الطلب على السلع ولا سيما الغذائية على النحو الآتى سنوضحه بالتفصيل بعد قليل ، فضلا عن التوسع الكبير فى الانفاق على الخدمات الحكومية بكافة انواعها وتزايد كل من التوظف والاجور بمعدلات كبيرة بالاضافة الى تغيير النمط المعيشى

---

(١) وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى فبراير ٦٦ ص ٧٢ .

(٢) راجع متابعة النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. وزارة التخطيط المطس ١٩٧٠ ص ٥٨ .

للمواطنين وزيادة دخول الافـــراد التى كانت محرومة من قبل نتيجة لتنفيذ مشروعات التنمية علاوة على اعادة توزيع الدخول من الذين يكون ميلهم للادخار مرتفعا high propensity to save الى هـ ـؤلاء الذين يكون ميلهم للاستهلاك مرتفعا high propensity to consume فضـــــلا عن التوسع فى نظام البيع بالتقسيط ، ناهيك عن زيادة الاستهلاك العـام والطوارىء نتيجة لزيادة الانفاق على المجهود الحـــربى اعتبارا من عام ١٩٦٧ ، وذلك على النحـــو الذى سنفصله فيما بعد .

ولا يخفى أن استمرار تزايد الاستهلاك من شـــأنه ان يؤدى الى قصور ما يخصص لتمويل الاستثمارات وبالتالى الى عجـــز فى ميزان المدفوعات بالاضافة الى عجـز الميزانية العامـــــة وظهور المـــوجات التضخمية فى الاقتصاد .

ومع ذلك فليس معنى ما تقدم اننا فى صف الضغط على مستوى الاستهلاك ، فهناك امر لا ينبغى ان نغفله ، هو ان الارتفـــاع بمستوى المعيشة اصبح هـــدفا لكل فرد فى مجتمعنا الحاضر ، وعلى ذلك ، فان السلوك الانفاقى يكون فى اتجاه زيادة الاستهلاك وانقـــاص المدخرات . ونظرا الى ان التنمية تتطلب زيادة المدخـــرات حتى يمكن تحقيـــق الاستثمارات المطلوبة ، فانه يبـــدو ان هناك تعارضا واضحا بين اهداف الاستثمار ، والاستهلاك والادخار . وهـــذا ما اشارت اليه المعـــادلة الصعبة فى الميثـــاق الوطنى حيث تقول «كيف يمكن أن نزيد الاستثمار حتى نزيد الانتاج ، وفى نفس الوقت نزيد الاستهلاك فى السلع والخدمات للارتفـــاع بمستوى المعيشة»(١) ، وعلى ذلك فان الحـــــل يكمن فى نظرنا فى وجوب تنظيـم الاستهلاك ليكون فى الحـــدود المناسبة ، مع الاخـــذ فى الاعتبار أن الضـــمير الاجتمـــاعى يقضى بعدم مطالبـــة الطبقـــات الفقـــــيرة بمزيد من التضحيات التى ظلت تتحملها حقبا طوالا حتى تستطيع هـــذه الطبقات ان تتذوق ثمـــرة جهدها وتبذل اقصى طاقتهـــا فى خدمة التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا امر

---

(١) الميثاق الوطنى ، الباب السادس.

اكده الميثاق الوطني في موضع آخر حيث يقول «ان حرمان جماهير شعبنا طال مداه ، وتجنيدها تجنيدا كاملا لبناء الصناعة الثقيلة واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في تعويض حرماتها الطويل ، ثم هو يعطل ، من غير مبرر حقيقي ، امكانيات الوفاء بتطلعاتها المتسعة»(١) .

وعلى ذلك فانه نظرا الى ان زيادة الاستهلاك تعتبر مصدرا تضخميا ، فان الاستهلاك ـ بنوعيه الفردي والجماعي ـ يجب أن يكون في نطاق التنظيم(٢) ، بمعنى الا تدعو السياسة الاستهلاكية الواجبة التطبيق الى انقاص الاستهلاك النهائي كما لا تدعو الى تجميده ، ولكن هذه السياسة يجب أن تدعو الى زيادة الاستهلاك من سنة الى اخرى ، على ان تكون نسبة الزيادة في الاستهلاك اقل من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة كافية لتوليد الاحجام المتطلبة من الادخار المحلي لتمويل الاستثمار المحلي المخطط(٣) ، وما يجب ان يكون في نطاق التحديد هو الاستهلاك الترفي او الكمالي(٤) ، اذ أن تحديده لا يتنافى مع متطلبات الجماهير ، ويؤدي في الوقت نفسه الى امكان التوسع في الاستثمارات اللازمة لرفع حجم الناتج المحلي .

---

(١) الميثاق الوطني الباب السابع .

(٢) ان السياسة المثلى لتنظيم الاستهلاك الفردي تقتضي في رأينا دراسة هيكل الطلب المحلي على السلع والخدمات وتصنيف السلع الى فئات لمعرفة ما هو ضروري وما هو ترفي أو كمالي لاتخاذ سياسة تكفل توفير الاولى بالكميات والاسعار المناسبة مع تنظيم تداول الثانية عن طريق فرض الضرائب والسياسة السعرية المناسبة.

(٣) راجع موجز متابعة وتقييم النمو الاقتصادي في ج.ع.م. عن عام ٦٥/٦٦ ـ وزارة التخطيط ، سبتمبر ١٩٦٧ ومتابعة النمو الاقتصادي ، مايو ١٩٧١ ص ٧ وص ٦١ على التوالي .

(٤) وقد يقال أن هناك ما يشفع لوجود الاستهلاك الكمالي حيث يمكن عن طريقه امتصاص جزء من الدخول الكبيرة (اذا بيعت السلع الكمالية باسعار مرتفعة) الامر الذي يعني زيادة المدخرات ، هذا القول ينطوي على حجة سليمة في الظاهر ولكن الواقع غير ذلك لان الاستهلاك الكمالي يعني بالنسبة للسلع المستوردة الاسراف في استخدام النقد الاجنبي ، كما يعني بالنسبة للسلع المحلية مبددا اقتصاديا لا مبرر له . (راجع في تفصيل ذلك ، د. محمد دويدار ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ، ١٩٦٧ ص ٢٢٠ و٢٢١) .

زيادة النمو السكاني :

رأينا من قبل(١) ، كيف يؤدى هذا المصدر من مصادر الضغط التضخمي الى اتجاه مستويات الاسعار فى الدول المتخلفة الى الارتفاع بسبب تزايد السكان بمعدل يزيد بكثير عن معدل زيادة الموارد المتاحة لهم .

ومعلوم أن للانفجار السكاني آثار هامة على اقتصادنا القومي باعتباره حجر الزاوية فى مشاكلنا الاقتصادية(٢) . وتعتبر مشكلة الزيادة فى السكان من المشكلات الرئيسية التى عانى منها الاقتصاد القومى خلال خطط التنمية الاقتصادية والتى حالت دون تمتع المواطنين بثمار الزيادة فى الانتاج والدخل دون رفع مستوى الدخل عند المعدل المنشود، هذا علاوة على ان هذه الزيادة كان لها الاثر الكبير فى زيادة الاستهلاك بمعدلات عالية ، على النحو الذى رأيناه من قبل(٣) . فقد كان معدل النمو السنوى للسكان فى الفترة من ٥٢ الى ٦٠ ٢ر٣٨٪ ثم زاد هذا المعدل فى الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٠ فأصبح ٢ر٥٤٪(٤) ، وذلك على ما يبدو من الاحصائية الآتية :

---

(١) راجع ما تقدم ص ١٠٦ .

(٢) باعتباره سيؤدى ان عاجلا او آجلا الى الضغط على موارد الثروة الزراعية والصناعية المستغلة ومن ثم الى ظهور الغلة المتناقصة وخاصة فى الزراعة وباعتبار أن الزيادة فى الاعداد السكانية تعتبر فى حد ذاتها عقبة فى سبيل تكوين رؤوس الاموال المستخدمة فى عملية التنمية أو بمعنى آخر ستؤدى الى نقص فى معدل التركيم الراسمالى بسبب النقص فى معدلات الادخار . ان المعدل الحالى للمواليد فى مصر يعوق كلا من الادخار والاستثمار ويزيد من حجم الاستهلاك بما قد يستتبع زيادة الاستيراد ونقص التصدير فيلقى مزيدا من العبء على ميزان المدفوعات (راجع النشرة الاقتصادية لبنك مصر مارس ٦٩ ص ٩٢ و٩٥) .

(٣) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ص ٥٦ .

(٤) وعدد السكان بالالف هو عددهم التقديرى فى منتصف العام على أساس معدل النمو السنوى ٢ر٣٨٪ وهو يمثل معدل النمو السنوى بين تعدادى ٤٧ و١٩٦٠ فى الفترة الاولى ومعدل نمو سنوى ٢ر٥٤٪ وهو يمثل معدل النمو السنوى بين تعدادى ٦٠ و١٩٦٦ (راجع الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يونيو ١٩٧١ ص ١١) .

تقدير اعداد السكان

(بالالف)

السنة	عدد السكان	الزيادة السنوية
١٩٥٢	٢١٤٣٧	٤٩٤
٥٣	٢١٩٤٣	٥٠٦
٥٤	٢٢٤٦٠	٥١٧
٥٥	٢٢٩٩٠	٥٣٠
٥٦	٢٣٥٢٢	٥٤٢
٥٧	٢٤٠٨٧	٥٥٥
٥٨	٢٤٦٥٥	٥٦٨
٥٩	٢٥٢٣٧	٥٨٢
٦٠	٢٥٨٣٢	٥٩٥
٦١	٢٦٥٧٦	٧٤٧
٦٢	٢٧٢٥٧	٦٧٨
٦٣	٢٧٩٤٧	٦٩٠
٦٤	٢٨٦٥٩	٧١٢
٦٥	٢٩٣٨٩	٧٣٠
٦٦	٣٠١٣٩	٧٥٠
٦٧	٣٠٩٠٧	٧٦٨
٦٨	٣١٦٩٣	٧٨٦
٦٩	٣٢٥٠١	٨٠٨
٧٠	٣٣٣٢٩	٨٢٨

(المصدر ــ الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء القاهرة ٧١ ص١١) .

وفي احد تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ان عدد السكان سيصل في مصر عام ١٩٨٥ الى ٥٢ر٥ مليون نسمة على اساس معدل زيادة سنوى مركب قدره ٢ر٨٪(١) اما فيما يتعلق بتوزيع الاعمار فان النسبة في عام ١٩٦٠ التي تبلغ نحو ٤٢ر٨٪(٢)

---

(١) النشرة الاقتصادية لبنك مصر مارس ١٩٦٦ ص ٨٧ عن المرجع رقم ٢٠٠٦ لسنة ٦٦ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

(٢) وهذه النسبة تعتبر من اكبر النسب في العالم ، فقد بلغت النسبة في نفس الفترة في الصين ٤٣ر٣٪ وفي الهند ٤٠ر٠٪ والبرازيل ٤١ر٨٪ وفي اليابان ٣٠ر٨٪ والولايات المتحدة ٣٢ر٣٪ وفي المملكة المتحدة ٢٤ر٦٪ يراجع نشرة بنك مصر ، المرجع السابق ص ٨٨ .

لما دون الخامسة عشرة(١) ستبلغ وفقا لتقديرات ١٩٨٥ نحو ٤٥٫٣٪ - وهى نسبة مرتفعة .

وتشير احصاءات السكان فى الفترة موضوع البحث ان الاقتصاد المصرى يعانى انفجارا سكانيا Population Explosion يتمثل فى اتجاه معدل الوفيات الى النزول دون اتجاه نزولى واضح ، ومقابل فى معدل المواليد ، فاتجاه نمو تزايد معدل الزيادة الطبيعية وتزايد معدل النمو السكانى بالتالى(٢) .

وترجع اهم اسباب المعدل السريع لنمو السكان فى مصر الى التناقص التدريجى فى الوفيات - خصوصا فى الاطفال - وطول الاعمار بسبب زيادة الدخل القومى واعادة توزيعه وتوفير قسط اكبر من الرعاية الصحية . الامر الذى يؤدى الى ثبات نسبى فى معدل المواليد المرتفع(٣) .

---

(1) Bent Hansen and Girgis A. Marzouk, Dev. and economic Policy in U.A.R , Amsterdam 1965, p. 28.

(٢) وهذه الظاهرة تحتاج الى دراسة تحليلية لنتائجها الاقتصادية وخاصة من حيث اثرها على الميل الى الاستهلاك ونمط الاستهلاك وعلى الطاقة الادخارية وكذلك من حيث اثرها على معدل نمو القوى العاملة ،القوة البشرية عموما واثر ذلك على الانتاجية لكل مشتغل (راجع د. فؤاد شريف، مذكرة رقم ٢٤ لجنة التخطيط القومى ص ١٠) .

(٣) لعدة اعتبارات يرجع اهمها الى انه بالرغم من زيادة الدخل القومى فان مستوى المعيشة يتسم بالانخفاض اذ يلاحظ انه بينما زاد مستوى الدخل الفردى من ٥٠٫٢ جنيها الى ٧٠٫٣ جنيها فى الفترة من عام ٥٩/١٩٦٠ الى ٦٩/١٩٧٠ فان معدلات الزيادة فى السكان ما زالت مرتفعة ، ويفسر ذلك بأن هذا القدر من الدخل يعتبر أقل من الحد الفاصل بين «الفقر والغنى» ، والجدير بالاشارة ان ابحاث الكتاب قد اجمعت على أن هناك علاقة وثيقة بين الفقر وكثرة الانجاب ، وعلى ذلك فان الخصوبة وانجاب الاطفال تتحددان الى حد كبير بمستوى المعيشة . ومن اهم هذه الاعتبارات ايضا المجتمع الزراعى المتخلف ، ذلك أن المجتمع الزراعى فى مصر ما زال متخلفا ، تتطلب محاصيله الزراعية الاساسية (وبصفة خاصة القطن) أيدى عاملة كثيرة تكون عونا للفلاح ، وعلى الرغم من الخطوات التى اتخذتها الدولة لاصلاح الريف فان هناك عدة امور تساعد على ثبات معدلات المواليد المرتفع فى ريفنا المصرى وهى المناخ وعدم تنظيم اوقات الفراغ وتقديس الشعب المصرى للزواج وسهولة الطلاق وتعدد الزوجات (راجع النشرة الاقتصادية لبنك مصر المرجع السابق ص ٧٢ - ٧٧) .

وتتفرع عن مشكلة السكان عدة مشاكل نبرز خطوطها الرئيسية فيما يلي(١) :

١ – يثير موضوع زيادة عدد السكان مشكلة علاقة السكان الزراعيين بعرض الارض الصالحة للزراعة وما يترتب على ذلك من سريان مبدأ تناقص الغلة ، فلقد كان من اثر الانفجار السكاني زيادة الضغط على الموارد الاقتصادية المحدودة وبصفة خاصة الارض الزراعية باعتبارها المصدر الرئيسي للمواد الغذائية ومصدر العمل لغالبية السكان(٢) . ولا يخفى أن الزراعة تسهم في مصر بنحو ٣٠٪ من الانتاج القومي و ٦٠٪ من العمالة ، ومن النتائج المترتبة على ذلك أن الانخفاض في الانتاج الزراعي بالنسبة للفرد يؤدي الى نقص ملحوظ في المواد الغذائية ، على النحو الذي سيأتي ايضاحه .

٢ – ان انتقال السكان من الريف الى الحضر حيث الاتجاه الى التصنيع يؤدي الى زيادة الاستهلاك من نوعيات معينة من السلع مثل اللحوم والفاكهة .

٣ – ان التركيب العمري للسكان غير المتجانس يتضمن نسبة عالية من التابعين بمعنى انه يحتوي على نسبة كبيرة من مجموع السكان تتكدس في فئات السن الصغيرة (دون الخامسة عشرة) وذلك نتيجة لانخفاض معدل الوفيات في الاطفال – مما يترتب عليه انخفاض نسبة القوى العاملة الى جملة السكان(٣) الامر الذي يترتب عليه انخفاض المقدرة على الادخار ذلك انه مع ثبات انتاجية

---

(١) راجع كامل بكري ، السكان والنمو الاقتصادي في مصر ، ١٩٦٦ ص ٢١ و٢٢ .

(٢) وعلى الرغم من التحسن المستمر وسائل الري مما ادى الى امكانية زراعة اكثر من محصول واحد على نفس الرقعة من الارض وبالتالي الى زيادة المساحة المحصولية ، نقول بالرغم من ذلك ، فان نصيب الفرد من المساحة المحصولية قد انخفض .

(٣) فقد انخفضت هذه النسبة من ٣٠٪ الى ٢٦٪ في المدة من ٤٧ – ٦٠ (راجع د. عمرو محي الدين – التنمية الاقتصادية في ج٠ع٠م٠ ، من مطبوعات معهد الدراسات العربية ، ديسمبر ١٩٦٨ ص ٢) .

ودخل الفرد ، فانا يجب ان نتوقع انه كلما كبر عدد التابعين بالنسبة للعامل ، قلت المقدرة على الادخار ، وتوضح الاحصاءات ان نسبة الاطفال دون الخامسة عشرة قد ارتفعت من ٣٠٫٠٪ عام ١٩٤٧ الى نحو ٤٢٫٨٪ عام ١٩٦٠(١) ، وستزيد الى ٤٥٫٣٪ عام ١٩٨٥ وفقا للتقدير السابق وذلك على حساب المجموعة العمرية المنتجة اقتصاديا (١٥ – ٦٤ سنة) التي تقوم باعالة باقى السكان ، ولا يخفى أن نصفهم من الاناث اللاتى تمثل قوتهن العاملة المنتجة نسبة ضئيلة جدا ، ومن هنا فان النمو السريع فى عدد السكان والنسبة المرتفعة للاطفال التابعين الى السكان تؤدى الى زيادة الاستهلاك وخفض الادخار ومن ثم ظهور الضغوط التضخمية فى الاقتصاد .

ولا شك ان الزيادة الكبيرة فى عدد السكان **تعتبر مشكلة رئيسية تواجه عملية التنمية الاقتصادية** حيث ان الزيادة الكبيرة فى عدد السكان تحول دون اتاحة قدر اكبر للاستثمارات ؛ ويرجع ذلك الى ان هذه الزيادة تشكل ضغطا على الخدمات العامة وخاصة فى مجالات التعليم والصحة العامة والاسكان وبالتالى توجه شطرا كبيرا من الاستثمارات فى المجالات غير المنتجة للسلع المادية الامر الذى يؤدى الى الاختلال فى التوازن بين التيار النقدى والتيار السلعى(٢) فضلا عن انها تؤدى الى زيادة الاستهلاك التى تعتبر العقبة الكبرى التى تواجه خطة التنمية الاقتصادية والتى أدت الى ظهور الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى على النحو الذى رايناه من قبل ، بالاضافة الى ما تسفر عنه الزيادة السكانية من الانخفاض فى المدخرات بسبب اعالة التابعين مما يؤدى الى نقص تكوين راس المال اللازم لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ويساهم بدوره فى توليد الضغوط التضخمية . ولا ادل على ذلك من الارقام التى اظهرتها الخطة الخمسية

---

(1) See : Bent Hansen, op. cit., p 26.

(٢) وليس معنى ذلك عدم اهمية الانفاق على قطاع الخدمات ، بل أن الانفاق عليها من الزم الضروريات للقطاعات الاخرى ، وانما المقصود ايضاح انه لولا الزيادة الكبيرة فى السكان لامكن توفير شطر من هذه الاستثمارات وتوجيهها الى القطاعات السلعية التى تؤثر الزيادة فى انتاجها تأثيرا مباشرا على النمو الاقتصادى .

الاولـــى حيث بلغت نســـبة الاستثمارات فى قطاعات الخدمات الى اجمالى الاستثمارات ٦ر٤١٪ وهى نسبة كبـيرة لدولة آخذة فى النمـــو(١) .

وعلى الرغم من ان ج.م.ع. قد حققت نجاحا ملموسا فى الميدان الاقتصادى الا انها ما تزال متخلفة فى الميدان الديموغرافى ، وظاهـــرة التخلف هـذه تتمثل فى ارتفـــاع معدلات المواليــــد بالمقارنة بالدول المتقدمة والمتخلفـة ، فبينما بلـــغ معدل النمو السكانى فى مصر خلال الخطــة الخمسـية الاولى ٨ر٢٪(٢) فقد كان هذا المعدل فى نفس الفترة على النحو التالى : ٨ر١٪ فى العالم (٥٨ – ٦٣) و٩ر٠٪ فى أوروبـــــا و٤ر١٪ فى شرق آسـيا و٦ر١٪ فى امريكا الشمالية و٢ر٢٪ فى جنوب آسيا واستراليا و٣ر٢٪ فى افريقيا و٦ر٢٪ فى امريكا الجنوبية . وكان هذا المعـدل منخفضا فى كثـير من الدول المكتظة بالسكان وعلى سبيل المثال ، اليابان والباكستان والهند حيث بلغ المعـــدل ٩ر٠٪ و١ر٢٪ و٣ر٢٪ على التوالى(٣) .

للاعتبارات المتقـــدمة يوصى الكتـاب بوجوب اتخاذ السياسات المناسبة لتنظيم الاسرة بقصد الحد من الزيادة الكبـيرة والسريعة فى السكان عن طريق رفع الحد الادنى القانونى لسن الزواج بمقدار سنتين مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لمراعاة تطبيقه بدقة(٤) علاوة على الغـــاء الاعفاءات الضريبية الممنوحة للاسر الكبـيرة العدد فضلا عن توفـــير المساعدات الصحية ووسائل تنظيم الاسرة على اوســع نطاق بأجـــر اسمى او بالمجان مع القيام بحملة دعائية اعلامية فعالة على المستوى القـــومى .

---

(١) راجع متابعـــة وتقييم الخطــة الخمسية الاولى ، وزارة التخطيط – فبراير ١٩٦٦ ص ٥٧ و٥٨ .

(٢) وهو معتبر من اعلى المعـــدلات فى العالم فضلا عن تميزه بالثبات والاستقرار .

(٣) نفس المرجع السابق ص ٥٨ .

(٤) وهذا الحـد يبلغ الآن ١٦ سـنة للفتيات و١٨ سنة للشبان ويجرى التهرب منه على نطاق واسع فى الارياف حيث توجد المشكلة الحقيقيـة بالاضافة الى وجـوب ادخال تعديل اساسى فى القانون الـــدنى بقصد تنظيم الزواج والطـــلاق حتى يكون ذلك تنبيها هاما لاذهان المواطنين الى قيام حاجة قومية الى تنظيم الاسرة (انظر النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد السابع عشر العدد الاول ١٩٦٤ ص ٥٥) .

٢ – ضعف مرونة عرض الحبوب الغذائية

ذكرنا من قبل أن القوى التضخمية التى تظهر فى الدول المتخلفة ترجع بدرجة كبيرة الى ضعف مرونة عرض المنتجات الزراعية ، وخاصة أن الاستهلاك فى الدول المتخلفة يتركز فى المواد الغذائية الزراعية وبصفة خاصة الحبوب الزراعية ، فزيادة الطلب على الحبوب الغذائية يؤدى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار لان انتاج هذه السلع غير مرن على الاقل فى الفترة القصيرة(١) .

ونضيف الى ما تقدم أن منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة (الفاو) اعدت دراسة عن علاقة الانفاق على الغذاء بالدخل الفردى فى عدد من الدول المتقدمة والمتخلفة ثبت منها ما يقره المنطق الاقتصادى بالفعل وعلى النحو الذى أشرنا اليه من أن نصيب الغذاء من اجمالى الانفاق يتضاءل كلما ارتفعت الدخول(٢) ، وهذا ما يفسر الاهمية الكبرى التى تملثها الحبوب فى البلاد المتخلفة حيث تشكل الغذاء الاساسى لسكان هذه البلاد .

ويتضح من الجدول الآتى اطراد تدهور نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية فى مصر ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى الزيادة السريعة والمطردة فى عدد السكان ، وبعبارة اخرى أن الامر يتمخض عن تدهور نصيب الفرد من انتاج الحبوب الغذائية الزراعية مما

(1) G. Maynard, Inflation and Growth in Latin America, Oxford economic paper, V. 15, March 1963, No. 1 p. 64, and see also U. N. Survey of current inflationary and deflationary tendencies, Sep. 1947, p. 5.

(٢) وذلك على النحو الآتى :

متوسط الدخل السنوى للفرد بالدولار	٢٠ – ٣٠	١٠٠ – ٢٠٠	٥٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
نسبة ما ينفق على الغذاء من الدخل	٧٠٪	٥٠٪	٣٥٪	٢٥٪	٢٠٪

د. محمد محروس اسماعيل ، مشكلة الغذاء فى الوطن العربى ، مصر المعاصرة ، العدد ٣٤٤ فى ابريل ١٩٧١ ص ٢٨٥ .

يترتب عليه زيادة كبيرة في استيراد الغذاء ، فبعد ان كانت البلاد ، منذ نحو ثلاثين عاما ، تصدر الحبوب اكثر مما تستورد رجحت كفة الاستيراد فيها واصبحت الحبوب تعتبر من اهم الواردات التى تلقى عبئا كبيرا على ميزانية النقد الاجنبى(١) .

(جدول)

المتوسط السنوى لاجمالى انتاج الحبوب الغذائية في المدة من عام ٣٥ الى عام ١٩٧٠

(الانتاج بالالف طن)

	قمح	ذرة شامية	ذرة رفيعة	شعير	رز	المجموع	متوسط عدد السكان بالالف	متوسط نصيب الفرد بالكيلو
[illegible]	[illegible]٢٤٨	[illegible]	[illegible]	٢٣٣	٦٨٤	٤ر٢٠٧	١٦٠٥٧	٢٧٥
[illegible]٤٤	١ر٠٩٧	[illegible]	٦٨٥	٢٥٤	٧٣٦	٤ر٣١٣	١٧٥٠٥	٢٤٦
٤٥/٤٩	[illegible]٠٢٧	[illegible]	٥٩٢	١٨٣	١ر١١١	٤ر٢٤٩	١٩١٤٠	٢٣٢
٥٠/٥٤	١ر٣١٨	١ر٥٦٨	٥١٩	١٠٥	٨٣٠	٤ر٣٢٤	٢١٤٣٧	٢٠٢
٥٥/٥٩	١ر٤٦٤	[illegible]	٥٧٤	١٣٢	١ر٣٨٥	٥ر١٧٩	٢٤٤٣٣	٢١١
[illegible]/٦٤	١ر٥٠٤	١ر٨٢٣	٦٧٢	١٤٢	١ر٧٨٤	[illegible]	٢٧٢٥٥	٢٢١
[illegible]/٦٩	١ر٣٦٣	٢ر٢٦١	٨٥٣	١١٢	٢ر١٧٨	٦ر٧٧٥	٣٠٩٢٦	٢١٩
١٩٧٠	١ر٥١٦	٢ر٣٩٣	٨٧٤	٨٣	٢ر٦٠٤	٧ر٤٧٠	٣٣٣٢٩	٢٢٤

مصدر ارقام الانتاج :

المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ـ المجلد الحادى عشر العدد الثالث ١٩٧١ ص ١٨٤ .

مصدر ارقام السكان :

الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ـ الكتاب السنوى ١٩٧١ ص ١١ .

---

(١) وبذلك تجمعت عدة عوامل تساعد جميعها على تحول الاقتصاد المصرى الى حالة عجز غذائى(راجع د. فؤاد شريف ، نمو الاقتصاد المصرى في الخمسة والعشرين سنة الاخيرة ، لجنة التخطيط القومى ، يوليو ١٩٥٨ ص٤) .

ورغم تحسن انتاجية الحبوب الغذائية للإعتبارات السابقة فان البلاد لا تألو جهدا فى زيادة الانتاج المحلى بتحسين وسائل الزراعة وزيادة الرقعة المزروعة اى تعمل على زيادة الانتاج افقيا وراسيا ، اذ لا مناص من ضرورة العمل السريع لزيادة الانتاج بكافة الوسائل الممكنة حتى لا يمثل استيراد الحبوب - وطلب الطعام عموما(١) - ضغطا كبيرا على ميزان المدفوعات(٢) ، ذلك أن نسبة صافى الواردات الغذائية تبلغ ١٤٪ من قيمة اجمالى الواردات (متوسط ١٩٦٦ - ١٩٦٨) ونحو ٢٢٪ بالنسبة لقيمة اجمالى الصادرات ، اى أن الواردات الغذائية الصافية تبتلع تقريبا ربع حصيلة الصادرات وهى كما نعلم ، ما زال معظمها يتكون من السلع التقليدية التى تتزايد قيمة ما يصدر منها ببطء شديد ، فى الوقت الذى تتزايد فيه نسبة صافى الواردات الغذائية نظرا لزيادة الطلب على الغذاء بسبب الزيادة المستمرة فى السكان .

ولاستجلاء هذه الحقيقة نورد الجدول التالى :

جدول

انتاج الحبوب الغذائية وصافى الواردات والاستهلاك ودرجة الاكتفاء الذاتى فى مصر

(١٠٠ طن مترى)

السنة	الانتاج	صافى الواردات	الاستهلاك	درجة الاكتفاء الذاتى
٤٨ - ٥٢	٤١٠١٠	٥٨٢٢	٤٦٨٣٢	٨٧٪
١٩٥٦	٥٤٩٥٠	٥٥١٤	٦٠٤٦٤	٩١٪
١٩٥٨	٤٩٣٠٠	٨٥٩٧	٥٧٨٩٧	٨٥٪
١٩٦٠	٥٣٧٦٠	١٠٥٣٣	٦٤٢٩٣	٨٣٪
١٩٦٢	٦٤٤١٠	١٦٨٤٥	٨١٢٥٥	٧٩٪
١٩٦٤	٦٣٥٢٠	١٧٧٣٩	٨١٢٥٩	٧٨٪
١٩٦٦	٦٤٨٠٠	٢٠٦٥٠	٨٥٤٥٠	٧٦٪
١٩٦٧	٦٧١٣٠	٢٤٣٩٧	٩١٥٢٧	٧٣٪
١٩٦٨	٧٤٢٨٠	١٨٤٦٨	٩٢٧٤٨	٨٠٪

(١) وتتكبد البلاد دفع مبالغ كبيرة وبا لعرف الاجنبى فى سبيل استيراد الفرق بين ما تنتجه وبين ما تستهلكه من الطعام ، فى وقت تتزايد الحاجة فيه الى انفاق حصيلة البلاد منه فى شراء العدد والآلات اللازمة للتنمية الاقتصادية .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى ، المجلد ١١ العدد ٢ ص ٢٧٠ .

(المصدر : د. محمد محروس اسماعيل ، المرجع السابق ص٣١٦)

من العرض السابق يمكننا الوقوف على ظاهرة هامة هي زيادة الطلب على المواد الغذائية نتيجة لعدة عوامل اهمها زيادة النمو السكاني وزيادة دخولهم وعدم قدرة عرض هذه المواد على مواجهته نظرا لضآلة مرونته . ولتوضيح ذلك نورد الجدول الآتي الذى يبين معدل التغير فى انتاج الحبوب الغذائية فى السنوات الاخيرة :

معدل التغير فى انتاج الحبوب الغذائيـة

السنة	الانتاج (بالمائة طن مترى)	التغير السنوى	معدل التغير السنوى ٪
٦٢	٦٤٤١٠	—	—
٦٤	٦٣٥٢٠	−٨٩٠	−١
٦٦	٦٤٨٠٠	١٢٨٠	٢
٦٧	٦٧١٣٠	٢٣٣٠	٣
٦٨	٧٤٢٨٠	٧١٥٠	١٠
(المتوسط السنوى)	—	—	٣ر٥

وبمقارنة المتوسط السنوى لمعدل تغير انتاج الحبوب الغذائية الذى يوضحه الجدول السابق والبالغ ٣ر٥٪ بالمتوسط السنوى لمعدل التغير فى الطلب فى المدة المقابلة(١) الذى سجل نحو ٧٪(٢) ، يتضح لنا مدى ضآلة مرونة انتاج الحبوب الغذائية فى مصر .

---

(١) مع التجاوز فى المقارنة ، اذ ان السنوات للمتغير الاول ميلادية والسنوات للمتغير الثانى مالية ، نظرا لان الاحصاءات لا تسعفنا ، وعلى كل فالمقصود هو معرفة اتجاه مؤشرات التغير .

(٢) متوسط السنوات من ٦٣/٦٤ الى ٦٧/٦٨ (راجع ما تقدم ص ١٨٢) .

وجملة القول فان ج.م.ع. تعانى من عجز كبير فى انتاج الغلال[1] ويتوقع ان يستمر العجز لفترة طويلة[2] على انه مما يخفف حدة العجز فى الاجل القصير العمل الدائب لرفع الانتاجية الزراعية ، اما فى الامد الطويل ، فانه فى الامكان تخفيف حدة المشكلة عن طريق المضى قدما فى توسيع الرقعة الزراعية فضلا عن مضاعفة الجهود المبذولة فى ميدان ضبط النسل ، على انه حتى يتحقق ذلك ، فان هذه المشكلة ستظل تضغط بشدة على حصيلة النقد الاجنبى[3] .

وهكذا فانه نظرا الى ان الحبوب الغذائية تكون نسبة هامة من ميزانية الاسرة فى الدول الآخذة فى النمو ، فانه يترتب على ضعف مرونة عرض المواد الغذائية فى مواجهة الطلب المتزايد عليها زيادة اسعارها كما يترتب عليه ايضا ان استيراد هذه المواد يشكل عبئا على ميزان المدفوعات .

---

(1) ويرجع السبب فى محدودية زيادة انتاج الحبوب الغذائية الى ان التوسع الزراعى الافقى محدود جدا ، اما التوسع الراسى ، او زيادة انتاجية الارض المنزرعة، فيلاحظ ان انتاجية بعض المحاصيل فى مصر ـ كما تقرر احصاءات F.A.O. تعتبر عالية جدا ، فغلة العدس والذرة الرفيعة والاقطان الطويلة التيلة تعتبر اعلى غلة فى العالم ، اما بعض المحاصيل الاخرى كالارز فغلة الفدان فى مصر عالية نسبيا اذا ما قورنت دوليا ، ومن ناحية اخرى توجد محاصيل اخرى تقل انتاجيتها بكثير عن بعض الدول مثل الذرة الشامية والقمح والبصل . هذا ويلاحظ ان غلة الفدان فى معظم المحاصيل المصرية تفوق كثيرا الغلة فى الدول المتخلفة ، فاذا اخذنا الهند مثلا ، نجد ان غلة معظم محاصيلنا ، ان لم يكن جميعها ، تعادل ثلاثة امثال غلة نظائرها فى الهند ، بل نجد ان بعض المحاصيل فى مصر مثل القطن ، تبلغ حوالى خمسة اضعاف ثلاث مثيلتها فى الهند (راجع د. فوزى رياض ، تخطيطنا الصناعى فى ضوء مواردنا، معهد الدراسات المصرفية مارس ٦٥ ص ٦).

(2) انظر د. فوزى رياض ، المرجع السابق ص ٤ ـ ٦ .

(3) د. محمد محروس اسماعيل ، المرجع السابق ص ٢٩٥ .

٣ ـ تنفيذ مشروعات التنميـــة الاقتصادية

رأينا فيما سبق اهم مصادر الضغط التضخمي التي يتضمنها الهيكل الاقتصـــادي في مصر ، ومن جهـــة اخرى فقد ادى **تنفيـــذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الى ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد** والى زيـــادة مســـتمرة وملموســـة في اسعار الجملة وفي نفقات المعيشة(١) وذلك نتيجة للاخذ بالنظرية القائلة بضرورة احـــداث نتيجة سريعة في الفـــترة الاولى من التنميـــة حتى يتمكن الاقتصاد القومي من مواجهة الانفجار الســـكاني وحتى يكتسب القوة اللازمة لمواصلة النمـــو الذاتي في المستقبل علاوة على ان جانبـــا كبيرا من الاستثمارات وجـــه الى المشروعات التي تحتاج وقتا طويلا نسبيا في التنفيذ بدون عائد سريع وفوري . بالاضـــافة الى ان برامج التنمية في مصر لم تهمـــل الجانب الانساني والاجتماعي في عمليـــة التنمية السريعة ، كذلك اخـــذ في الاعتبار فترات الحـــرمان الطويلة التي عاناها الشـــعب المصري والمستويات المنخفضة التي وصلت اليها الدخول ومعدلات الاستهلاك ، وقد ترتب على كل ذلك ان اتسعت الفجـــوة بين الموارد المتاحـــة فعلا للاستثمار والمســـتوى اللازم لزيادة الدخل القومي بالمعـــدل المســـتهدف لمضاعفة الدخل القـــومي في عشر ســـنوات .

واذا استعرضنا نتائج الخطة الخمســـية الاولى اتضح لنـــا انه **امكن تحقيق زيادة في الدخل المحلي** على اساس الاسعار الثابتة لعـــام ٦٠/٥٩ بلغ خلال الخمس سنوات ٣٧ر١٪ بمتوسط سنوي قـــدره ٦ر٥٪ (٢) محققا ٨٠ر٣٪ من الزيادة المستهـــدفة بالنسبة للقطـــاعات السلعية كمـــا وصلت الـــزيادة في قطـــاع الخدمات الى ٩٣ر٨٪ من الزيادة المستهـــدفة وبذلك تكـــون الزيادة الكليـــة للقطاعات السلعية

---

(١) د. سمير امين ، القوى التضخمية والقـــوى الانكماشية في اقتصـــاد الاقليم المصري . مصر المعاصرة العدد رقم ٢٩٤ ص ٥ .

(٢) وهي نسبة مرتفعة الى حـــد كبير بالمقارنة بنسب الزيادة في الدول النامية اذ لم يتجاوز معدل النمو في الدخـــل القومي فيها سوى من ٢ الى ٤٪ على الاكثر (راجع متابعة وتقييـــم الخطة الخمســـية وزارة التخطيط فبراير ١٩٦٦ ص ٢٥ و٣٦) .

والخدمات نحو ٨٦٪ من الزيادة المستهدفة . كما امكن تحقيق نسب متقاربة فى السنوات التالية للخطة الخمسية .

غير ان هذا النجاح فى الاقتراب من الغاية المستهدفة قد قللت من اثره الضغوط التضخمية التى تولدت عن التوسع النقدى الناشىء عن زيادة الاستثمارات التى تم تنفيذها ، عن الموارد الفعلية التى تحققت ، بقدر فاق الحد المأمون للتوسع ، وقد لوحظ هذا فى السنة الاخيرة (٦٤/٦٥) من الخطة الخمسية الاولى ، كما قلل من اثره ايضا ما احدثه من ارهاق شديد لامكانيات البلاد ونضوب مواردها وما نشأ من ارتفاع حجم الاستهلاك من ضغط شديد على مستوى الاسعار .

ومن جهة اخرى فقد تطلبت اغراض التنمية السحب على الارصدة الاجنبية واستمرار الاقتراض من الخارج ، وعلى الرغم من الجهود التى بذلت لزيادة الصادرات فان ارقام الاستهلاك المتزايدة لا تدع مجالا واسعا لهذه الزيادة ، فضلا عن ان سياسة التصنيع نفسها التى قامت لتحقيق هدف اساسى هو تقليل الضغط على ميزان المدفوعات بالاتجاه الى تصنيع بدائل الاستيراد وتحقيق مبدا الكفاية الذاتية خاصة فى السلع الصناعية الاستهلاكية . نقول انه على الرغم من ان هذه السياسة قد حققت نجاحا ملحوظا من غير شك من حيث زيادة طاقة الانتاج الصناعى الى القدر الرقمى المستهدف أو ما يقرب منه فانها وضعت فى اعتبارها الطلب المحلى فحسب دون مراعاة لعامل هام آخر هو اعتماد العديد من الصناعات التى قامت على مواد أولية مستوردة ، بل وعلى سلع مصنوعة فى الخارج ، وكل ذلك ادى الى الضغط على ميزان المدفوعات مما ادى الى ظهور العجز فيه

ومن جهة ثالثة ، لم تلتزم الدولة بسياسة العمالة الاقتصادية في وحدات القطاع العام اذ لوحظ منذ صدور التشريعات الإشتراكية أن حلت العوامل الاجتماعية محل العوامل الاقتصادية عند تقرير سياسة العمالة(١) وأصبح مبدأ «تشغيل اكبر عدد من العمال» مبدأ تطبقه الدولة وتسعى الى تحقيقه تحقيقا كاملا ونتج عن ذلك ان اصبح هناك فائض في العمالة،اوبمعنى آخر تحولت البطالة السافرة الى بطالة مقنعة ، ولا شك ان هذه السياسة، بالأضافة الى التشريعات الاجتماعية الاشتراكية المتعلقة بتخفيض ساعات العمل بسبع ساعات في بعض سنى الخطة والمتعلقة بالحد الادنى للاجور ، تؤثر تأثيرا مباشرا على انتاجية العمل ، وهذا ما حدث بالفعل ، فبينما بلغت الزيادة في الإنتاجية خلال الخطة الخمسية الاولى بواقع ٣ر١٨٪ اى بمعدل سنوى يقل عن ٤٪ نجد ان الاجور النقدية قد زادت بنحو ٣ر٣١٪ خلال نفس الفترة اى بمعدل سنوى يزيد عن ٦٪ (٢) ، وكل ذلك يوضح لنا مدى الضغوط التضخمية التى انتشرت في الاقتصاد على النحو الذى سيأتى بالتفصيل لدى بحث موضوع انواع التضخم في الاقتصاد المصرى .

---

(1) Andreas S. Gerakis, A Survey of dev. during the First Five-Year Plan, Vol. 14, No. 3, Nov. 1967, I.M.F. « Staff papers », pp. 437, 8.

(٢) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ص ٦٧ و٧٠ .

المبحث الثانى

انواع التضخم فى الاقتصاد المصرى

اوضحنا فى الدراسة السابقة ان التضخم تتعدد انواعه وتتداخل فيما بينها ، ولتسهيل التمييز بين انواعه المختلفة ، لقد قدمنا عدة معايير تتعلق باشراف الدولة على الاسعار (التضخم الظاهر ، والتضخم المكبوت) ومصدر الضغط التضخمى (تضخم الطلب ، وتضخم النفقة) وحدة الضغط التضخمى (التضخم الجامح ، والتضخم العادي) واختلاف القطاعات الاقتصادية (التضخم السلعى ، والتضخم الرأسمالى) وتغير العلاقات الدولية (التضخم المصدر ، والتضخم المستورد) . ونظرا الى اننا قد اوضحنا التضخم الظاهر والمكبوت لدى تناول موضوع تحركات الاسعار ، فيهمنا بصفة خاصة دراسة التضخم منظورا اليه من ناحية مصدره .

فقد اتضح لنا أن للتضخم مصدران : فائض الطلب ، وزيادة النفقة ، ويضيف البنيان الاقتصادى للدول المتخلفة مصدرا ثالثا هو التضخم الهيكلى(١) ، ولكن يجب ان يكون معلوما ، ووفقا للمنطق الذى انتهجناه أن زيادة النفقة أو التضخم الهيكلى لا يباشران اثرهما على الاسعار بصفة مستقلة وذاتيا دون ان تكون مصحوبة بفائض طلب ، ذلك ان الارتفاع فى الاسعار يجب ان يؤدى الى خلق دخول نقدية ، وهذه الاخيرة يجب فى الوقت نفسه ، ان تؤدى الى خلق طلب فعلى(٢) « actual demand » ، اى ان حركة الاسعار يمكنها ان تبدا فقط اذا صاحب تضخم النفقة والتضخم الهيكلى تضخم

---

(١) راجع د. محمد زكى شافعى ــ التنمية الاقتصادية ــ الكتاب الثانى ٦٩ ص ٩٠ و٩٢ .

(2) Emilé James, Inflation, edited by D.C. Hague, op. cit., p. 14.

فى الطلب . وعلى ذلك يكون نوعا التضخم (التفقة ، والهيكلى) مصحوبين بفائض فى الطلب .

وسنتناول فى المطلب الاول تضخم الطلب فنوضح اتجاهات الطلب فى خطط التنمية(١) ثم نتولى تحليل عناصر الطلب فى الاقتصاد المصرى ، ونوضح فى المطلب الثانى تضخم النفقة فى صورته الغالبة وهى زيادة الاجور ، وسيتضح لنا مدى تأثير هذا النوع من التضخم على الاقتصاد فى ضوء الزيادة فى التوظف وزيادة الاجور ، الامر الذى ادى الى زيادة الانتاجية بدرجة اقل من الزيادة فى الاجور ، وهى ظاهرة خطيرة يجب العمل على تلافيها بكل الطرق الممكنة ، ذلك ان الزيادة فى الانتاجية قد لعبت دورا فعالا فى كل التجارب الناجحة فى النمو الاقتصادى فى الدول المختلفة . بخلاف الحال فى مصر فان الاعتماد كله قد تركز فى السياسة الاستثمارية الكثيفة ، ومعنى ذلك عدم استخدام الموارد الاقتصادية الاستخدام الامثل ، ومن هنا فانا سنلقى الضوء فى هذا المطلب على الضوابط التى نراها كفيلة بزيادة الانتاجية .

اما المطلب الثالث فسيخصص لموضوع هام هو التضخم الهيكلى فى الاقتصاد المصرى الذى سيعنى بايضاح الاختناقات التى نشأت فيه ، ومعلوم أن هذا النوع من التضخم تتصف به الدول المتخلفة بصفة عامة ، بسبب التحول الحاد فى بنيان الطلب . وسيتضح لنا بعض المظاهر الهامة التى صحبت تنفيذ مشروعات التنمية فى مرحلة التخطيط الشامل .

وعلى ذلك فانا سنتناول المصادر الثلاثة للتضخم فى الاقتصاد المصرى فى ثلاثة مطالب على النحو التالى :

المطلب الاول   تضخم الطلب
المطلب الثانى   تضخم النفقة
المطلب الثالث   التضخم الهيكلى

---

(١) راجع المبحث الثالث الخاص بالفجوة التضخمية للوقوف على مدى تحقق فائض الطلب خلال التنمية فى ج.م.ع.

المطلب الاول

تضخم الطلب

١ ـ اتجاهات الطلب فى خطط التنمية :

لقد زاد الطلب خلال الخطة الخمسية الاولى (٦٠/٦١ ــ ٦٤/٦٥) مقاسا بالانفاق بالاسعار الجارية بنحو ٥٥٪ عن سنة الاساس ٥٩/٦٠(١) ، كما زاد فى خطط التنمية فى السنوات من ٦٥/٦٦ ــ ٦٩/٧٠ بنحو ٣٥٪ عن سنة الاساس ٦٤/٦٥ .

فقد كانت الزيادة كبيرة فى **الانفاق الاستثمارى والاستهلاكى الحكومى والخاص**(٢) ، فقد زاد الطلب من ١ر١٣٧١ مليون جنيه فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ الى ٥ر٢١٢٦ مليونا فى ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٤ر٧٥٥ مليونا ، فى الخطة الخمسية الاولى ، كما زاد الطلب من٦ر٢٢٦٤ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس ٦٤/٦٥ الى ٧ر٣٠٧٢ مليونا فى ٦٩/٧٠ بزيادة قدرها ١ر٨٠٨ مليونا من الجنيهات .

ووصلت جملة **الانفاق الاستثمارى** لتكوين رؤوس الاموال الثابتة Fixed Capital Formation فى الخطة الخمسية الاولى ١٥١٣ مليونا من الجنيهات بمتوسط سنوى قدره ٦ر٣٠٢ مليونا من الجنيهات بالسعر الجارى ، وهذا يعادل نسبة قدرها ١٩٪ من اجمالى الدخل المحلى فى المتوسط خلال سنى الخطة . وتعتبر هذه النسبة عالية بالقياس الى النسبة المحققة فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ حيث لم

---

(١) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ص ٧٣ .

(٢) والجدير بالذكر أن الحكومة نجحت فى امتصاص الزيادة فى الدخل المتصرف فيه disposable income من طريق الزيادة فى الضرائب والتأمينات الاجتماعية ؛ ومن هنا كانت نسبة زيادة الانفاق الخاص اقل منها فى الانفاق الاستثمارى والحكومى «See: Andreas S. Gerakis, I.M F., op. cit, p 457»

بلغ الا ١٢ر٠٪ فقط . كذلك تعتبر هذه النسبة عالية بالمقارنة بالنسب التى تتحقق فى الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء(١) .

كما وصلت جملة الانفاق الاستثمارى فى السنوات ٦٥/٦٦ الى ٦٩/٧٠ ١٩١٩ر٤ مليونا من الجنيهات بمتوسط سنوى قدره ٣٨٣ر٨ مليونا بالسعر الجارى ، وهو يعادل نسبة قدرها ١٦ر٨٪ من اجمالى الدخل المحلى فى المتوسط خلال سنى الخطة الخمسية الثانية . ويفسر تراجع هذه النسبة عن المحقق فى الخطة الخمسية الاولى الى الاعتبارات المتعلقة بظروف ومتطلبات العدوان وزيادة الاحتياطيات اللازمة للاستهلاك والانتاج .

ومن جهة اخرى فقد زاد الانفاق الاستهلاكى الحكومى بالاسعار الجارية من ٢٢٨ مليون جنيه فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ للخطة الخمسية الاولى الى ٤٣١ مليونا فى ٦٤/٦٥ اى بواقع نسبة متراكمة ٨٩٪ ، كما زاد هذا النوع من الاستهلاك من ٤٣٧ر٤ مليونا من الجنيهات فى ٦٤/٦٥ ، وهى سنة الاساس للخطة الخمسية الثانية ، الى ٧١٧ مليونا فى ٦٩/٧٠ اى بواقع ٦٤٪(٢) .

كما زاد الانفاق الاستهلاكى الخاص بالاسعار الجارية من ٩٧١ر٦ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس للخطة الاولى ٥٩/٦٠ الى ١٣٢٠ر٩ مليون جنيه فى ٦٤/٦٥ اى بواقع نسبة زيادة متراكمة

---

(١) متابعة الخطة الخمسية الاولى ، المرجع السابق ص ٩٢ .

(٢) وترجع زيادة الاستهلاك الحكومى فى السنوات الثلاث الاخيرة ٦٧/٦٨ و٦٨/٦٩ و٦٩/٧٠ الى الاعتبارات الحربية نتيجة لما تفرضه معركة التحرير من اعباء مباشرة وغير مباشرة مادية كانت ومعنوية ، فقد بلغ الانفاق الفعلى الخاص بالدفاع والامن القومى ارقاما كبيرة فوصل الى ٢٨٠ مليون جنيه عام ٦٧/٦٨ او نحو ١١٪ من اجمالى الناتج المحلى و٥٠٪ من الانفاق الحكومى ووصل الى ٢٧٥ مليون جنيه عام ٦٨/٦٩ او نحو ١١٪ من اجمالى الناتج المحلى و٤٨٪ من الانفاق الحكومى كما بلغ ٤٢٥ مليون جنيه عام ٦٩/٧٠ او نحو ١٦٪ من اجمالى الناتج المحلى و٦٦٪ من الانفاق الحكومى فى هذا العام كما يقدر انفاق عام ٧٠/٧١ بمبلغ ٥٧٧ مليون جنيه (راجع البيان الاقتصادى والمالى لمشروع الموازنة العامة للدولة ٧١/٧٢ ص ٨) .

٣٧٪ ، وكذلك زاد الاستهلاك الخاص من ١٤٦٢٫٩ مليونا من الجنيهات في ٦٤/٦٥ وهي سنة الاساس للخطة الخمسية الثانية ، الى ١٩٣٩٫٦ مليونا في ٦٩/٧٠ اى بواقع ٣٣٪ .

٢ ـ الاستهلاك النهائي :

عرفنا أن زيادة الطلب ترجع الى زيادة الاستهلاك النهائي(١) سواء كان حكوميا أم خاصا بأحجام ومعدلات في غاية الارتفاع ، فقد ارتفع في **الخطة الخمسية الاولى** (٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥) من ١١٩٩٫٧ مليونا من الجنيهات في سنة الاساس ٥٩/٦٠ الى ١٧٦٢٫٢ مليونا من الجنيهات في السنة الخامسة للخطة مقدرا بالاسعار الجارية بزيادة قدرها ٥٦٢٫٥ مليونا وبنسبة زيادة قدرها ٤٦٫٩٪ عن سنة الاساس ـ وبمعدل سنوى قدره ٨٪ في المتوسط ، هذا على حين أن اجمالي الناتج المحلي ارتفع من ١٣٧٥٫٦ مليونا من الجنيهات في سنة الاساس الى ٢٠٥٠٫٦ مليونا في السنة الاخيرة من الخطة بزيادة قدرها ٦٧٥ مليونا وبنسبة زيادة قدرها ٤٩٫١٪ ومعدل زيادة سنوى قدره ٨٫٤٪ ومعنى ذلك ان تزايد الاستهلاك قد استحوذ على الجانب الاكبر من الزيادة في اجمالي الناتج المحلي على النحو الذي أوضحناه من قبل(٢) .

كما ارتفع الاستهلاك النهائي في **الخطة الخمسية الثانية** (٦٥/٦٦ ـ ٦٩/٧٠) من ١٩٠٠٫٣ مليونا من الجنيهات في سنة الاساس ٦٤/٦٥ الى ٢٦٥٦٫٦ مليونا في السنة الخامسة للخطة مقدرا بالاسعار الجارية بزيادة قدرها ٧٥٦٫٣ مليونا وبنسبة زيادة قدرها ٣٩٫٨٪ عن سنة الاساس وبمعدل سنوى قدره ٦٫٨٪ في المتوسط ، في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج المحلي الاجمالي من ٢١٩١٫٨ مليونا من الجنيهات في سنة الاساس الى ٢٩٧١٫٣ مليونا في السنة الاخيرة من الخطة بزيادة قدرها ٧٧٩٫٥ مليونا وبنسبة زيادة قدرها ٣٥٫٦٪ وبمعدل زيادة سنوى قدره ٦٫٣٪ في المتوسط .

---

(١) الاستهلاك النهائي هو عملية استخدام السلع والخدمات العامة من الانتاج المحلي والواردات في اشباع حاجيات ورغبات المجتمع الاستهلاكية (راجع اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٦٠/١٩٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥ ص ١٠٧) .

(٢) راجع ما تقدم ص ١٨٤

وكان من نتيجة تزايد الاستهلاك النهائي بهذه المعدلات العالية ، وبخاصة في سني الخطة الثانية ، ان جنحت نسبة الاستهلاك النهائي الى اجمالي الناتج المحلي عنه مستوياتها العالي ، فقد كانت هذه النسبة في سنة الاساس للخطة الاولى ٨٧٫٢٪ تدرجت بمعدل ٨٥٫٦٪ و٨٦٫١٪ و٨٨٫٤٪ و٨٧٫٥٪ و٨٥٫٩٪ على مدى سني الخطة الخمسية الاولى . وفي الخطة الخمسية الثانية ارتفعت هذه النسبة ارتفاعا كبيرا ، فبعد أن كانت ٨٥٫٩٪ في سنة الاساس تدرجت بمعدل ٨٥٫٩٪ و٨٥٫٥٪ و٩٠٫٦٪ و٩٠٫٤٪ و٨٩٫٤٪ على مدى سني الخطة الخمسية الثانية.

وقد انعكس ذلك كله على جمود نسبة الادخار المحلي الى اجمالي الناتج المحلي وقصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المنفذة في الخطة الخمسية الاولى ، الامر الذي ادى الى الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات بنسب غير صغيرة والاعتماد على عجز الموازنة العامة في التمويل مما ترتب عليه توليد الضغوط التضخمية(١) .

وتجدر الاشارة الى انه بتحليل الاستهلاك الكلي النهائي بنوعيه استهلاك الافراد والاستهلاك الجماعي يتضح أن النوع الاخير من الاستهلاك قد زاد بمعدل أعلى بكثير من النوع الاول ، فبينما ارتفع استهلاك الافراد بمعدل سنوي يبلغ نحو ٧٪ في الخطة الاولى ونحو ٦٫٥٪ في الخطة الثانية ، ارتفع الاستهلاك الجماعي بمعدل سنوي يبلغ ١٨٪ في الخطة الاولى و١٣٪ في الخطة الثانية .

---

(١) ويقول تقرير البنك الاهلي المصري في هذا الصدد انه لا يجب ان نتجاوز في قلقنا بصدد الضغوط التضخمية حد المعقول ، الا طالما انها ترجع الى الزيادة السريعة الواعية في الانفاق العام فاننا يجب ان ننظر اليها على انها خاضعة لتوجيهات الحكومة . وبعبارة اخرى لسنا نواجه تضخما جامحا يصعب ايقافه . فقد قامت الحكومة في ديسمبر ٦٥ باتخاذ عدة قرارات ضريبية وسعرية فعالة استهدفت الحد من الضغوط التضخمية بالاضافة الى تخفيض معدل نمو الانفاق العام في عامي ٦٥/٦٦ و٦٦/٦٧ ، وقد بدأت هذه الاجراءات في التخفيف من حدة هذه الضغوط فعلا (راجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري ، المجلد التاسع عشر العدد الثاني ١٩٦٦ ص ١٢٢) وسيتضح لنا تفصيلا فيما بعد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لضبط التضخم .

٣ ـ عوامل تزايد الاستهلاك النهائى :

يرجع الاتجاه الصعودى القوى فى الاستهلاك الى مجموعة من العوامل لعل ابرزها ما يلى :

١ ـ تزايد السكان السنوى بمعدلات تعتبر من اعلى المعدلات فى العالم ، ففى الخطة الاولى بلغت الزيادة فى السكان من ٢٥٦١٥ الف نسمة فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ الى ٢٩٤٥٦ الف نسمة فى نهاية الخطة ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٣٨٤١ الف نسمة وبمتوسط زيادة سنوى قدره ٧٦٨ الف نسمة وبمعدل نمو سنوى فى المتوسط نحو ٢ر٨٪ ، ثم بلغ عدد السكان فى نهاية الخطة الثانية ٣٢٩١٥ الف نسمة(١) بزيادة قدرها ٣٤٥٩ الف نسمة عن سنة الاساس ٦٤/٦٥ وبمتوسط زيادة سنوى قدره ٦٩٢ الف نسمة وبمعدل نمو سنوى فى المتوسط نحو ٢ر٧٪ .

٢ ـ التوسع فى الانفاق على الخدمات الحكومية بكافة أنواعها توسعا كبيرا . كما يستدل من زيادة الاستهلاك الجماعى على النحو المفصل قبل . حيث زاد هذا النوع من الاستهلاك فى الخطة الاولى من ١ر٢٢٨ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ الى ٣ر٤٣١ مليونا فى السنة الاخيرة من الخطة بزيادة قدرها ٢ر٢٠٣ مليونا وبنسبة زيادة قدرها ١ر٨٩٪ عن سنة الاساس وبمعدل زيادة سنوى فى المتوسط قدره ١٨٪ ، وفى الخطة الثانية زاد من ٤ر٤٣٧ مليونا فى سنة الاساس ٦٤/٦٥ الى ٧١٧ مليونا من الجنيهات فى السنة الاخيرة من الخطة بزيادة قدرها ٦ر٢٧٩ مليونا وبنسبة زيادة قدرها نحو ٦٤٪ عن سنة الاساس بمعدل زيادة سنوى قدره ١٣٪ فى المتوسط .

وجدير بالذكر ان الاستهلاك الجماعى يولد فى النهاية طلبا جديدا على الاستهلاك السلعى فى الوقت الذى لا يكون قد ساهم مساهمة

---

(١) راجع تقرير متابعة النمو الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية لعام ٦٩/٧٠ وزارة التخطيط مايو ٧١ ص ٣٦ .

مباشرة فى انتـــاج السلع اللازمـة لاشـباعه ، وعلى ذلك يكون عامـلا هاما من عوامل القوى التضخمية .

٣ ــ تزايد الاجـور بمعدلات عالية خـلال سنى الخطتين الاولى والثانية دون ان يصاحبهـا زيادة مماثلة فى الانتاجيـة المشتغل على النحو الذى سيأتى بيــانه . وقد انعكسـت معظـم هذه الـزيادة فى الاجـــور على الطلب على الســلع الاستهلاكية(١) نظرا لما هو معروف من زيادة الميل الحـدى للاستهلاك عند اصحاب الاجور(٢) .

٤ ــ تزايد حجـم العمالة عما كان مسـتهدفا فى الخطة الاولى باكثر من ٢٠٠ الف مشــتغل وبنســـبة زيادة ســنوية متوسطة ٤ر١٪ فى الخطة الاولى و٢ر٢٪ فى الخطـــة الثانية على النحـــو الذى سيأتى بيانه ، الامر الذى دفـــع معدلات الاستهلاك الى ارقام عالية .

٥ ــ التوسع فى تيسير نظـام البيع بالتقسيط . وخاصـة فى مجال السلع الاستهلاكية المعمرة خـــلال سنى الخطة الاولى وبعض سنوات الخطة الثانية .

٦ ــ كما انه يمكن القــول ان نوعية الفئـــات التى حصلت على زيادة فى الدخول سواء هى مكتسبى الاجور او غيرها من الفئات الجديدة من التجـــار الذين استفادوا من وجـــود الاختناقات فى القطاعات المختلفة . هذه النوعية كان لها التركيز فى زيادة الميـــل للاستهلاك وللاستيراد ايضا ، الامر الذى ادى الى زيادة الطلب زيادة كبــيرة من السلع الضرورية والكمالية المحليـة والمستوردة على حد سواء . واذا كانت الـــدولة تضع حائلا نحـــو استيراد السلع الكماليـة فان هذه

---

(١) ذلك أن رفع الاجـــور فى مجتمع عانى من الحـــرمان يترتب عليه زيـادة فى الانفاق الاستهلاكى لراجع الاجور فى المجتمع الاشتراكى ، جمعية ادارة الاعمال العربية ، تلخيـــص النشرة الاقتصادية لبنـك مصر سبتمبر ٦٤ ص ١٢٥) .

(٢) علما بأن جـــزءا كبيرا من عوائد التملك فى قطـــاع الزراعة يعتبر بعـد تفتت الملكيات الصغيرة ، دخلا شبيها بالاجـــر ، وقد انعكسـت هذه العـــوائد فى الطلب على السلع الاستهلاكية .

السلع كانت تصل الى السوق بشكل أو بآخر ، ونعنى عن طريق التهريب ، ولا ادل على ذلك من ان انتشار السلع المهربة فى المحال التجارية والشوارع الرئيسية فى المدن الكبيرة اصبح امرا يشكل للسلطات مشكلة كبرى .

ونظرا الى ان استمرار تزايد الاستهلاك بمعدلات عالية على النحو السابق ، يؤدى الى قصور المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المتطلبة للنمو المتزايد(١) وبالتالى الى الاعتماد على عجز الموازنة العامة فى التمويل مما يؤدى الى خلق الموجات التضخمية، فانه من الضرورى الحد من التزايد الكبير فى معدلات الاستهلاك وخاصة من الاستهلاك الجماعى عن طريق ضغط النفقات الجارية للميزانية العامة للخدمات. ومن الضرورى ايضا ، ان يكون معدل تزايد الاستهلاك النهائى فى سنوات الخطة القادمة اقل من معدل تزايد اجمالى الناتج المحلى بقدر كاف حتى تتولد الاحجام الكافية من المدخرات المحلية لتمويل الاستثمارات المخططة .

---

(١) ومن المهم ان نتذكر دائما ان اى توسع فى الاستهلاك انما يضع قيودا على حجم الاستثمار ويستنفد موردا كان يمكن ان يخصص للنمو الاقتصادى . وبديهى أن انتاجنا القومى يوجه فى النهاية لمصلحة المستهلكين الا اننا فى حاجة الى وضع القياس الذى يوضح لنا التوزيع الامثل للموارد مع زيادة رفاهية المستهلكين . والتنمية الاقتصادية عملية طويلة الاجل ولا يمكن بلوغها الا بتضحية من جانب الرغبات الاستهلاكية . على ان مسألة توازن الاستهلاك والخدمات ستظل دائما مشكلة صعبة مهما ارتقت اساليب التخطيط ، ذلك ان سيطرة المخططين على الاقتصاد محدودة فى الكثير من المجالات مثل أسعار الصادرات والواردات والانتاج الزراعى ، ولكن يجب ان يعتمد فى هذا المجال على مبدا هام هو ان التخطيط عملية مرنة وهذا يعنى ، فى رأينا ، ان الطريقة المثلى للتخطيط هى تعديل الخطة كلما اقتضت الظروف ذلك براجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد السابع عشر ، العدد الثالث ١٩٦٤ ص ٣٠٦) .

ولا شك ان هنــاك سياسات عديدة يمكن اتخاذهــا لضبط تزايد الاســـتهلاك النهائى فى الحــــدود المخططة(١) ، ويمكن تلخيص أهــم هذه السـياسـات فيما يلى(٢) .

١ ــ الحد من تزايد الاستهلاك الجماعى عن طريق ضغط النفقات الجارية للميزانية العامــة للخدمات .

٢ ــ التحكم فى الدخول الموزعة بحيث يكون هنــاك تناسب بين هذه الدخول وحجم الاستهلاك النهائى المراد عــدم تجاوزه ، وذلك عن طريق احتجاز بعض الدخول عنــد منبع توزيعها .

٠ ــ يجب التحــكم فى الطلب على السلع التى تتجه اليها الدخول الموزعه . وذلك عن طريق اتبــاع السياسات السعرية المناسبه .

ونجد من الملائم فى هذا الصدد الاحالة على السياسات الاستهلاكية المعرحة و ظل اقتصاديات الحرب والتنمية على النحــو الذى سيأتى ذكـــره

---

(١) ويذكر O'Brien فى هذا الصدد ، انه اذا كان المجتمع المصرى على استعداد لضبط الاستهلاك فانه يستطيع ان يحقــق معدل افضل لمستوى المعيشة .
« P. O'Brien, op. cit., p. 187 »

(٢) راجع وزارة التخطيط ، تقييــم الخطــة الخمسية الاولى ، المرجع السابق ص ٨٩ .

المطلب الثانى

تضـخم النفقــة

عرفنا من قبل أن الصـــورة الغالبة فى تضخم النفقــة هى زيادة الاجور زيادة تفوق الزيادة الانتاجية ، وستقصر دراستنا هنا على زيادة الاجـــور باعتبارها أهـم بواعث تضخم النفقة فى الاقتصاد المصرى . ان منطق الامور يفـــرض عليناعرض تطور ارقام الاجور ثم تطور ارقام العمالة ، وبعد ذلك نجـرى مقارنة بين متوسـط اجـر المشتغل ومتوسط انتاجيته ليتبين لنا مدى زيادة الاجـــور عن الـزيادة فى الانتاجيـــة .

١ ــ زيادة الاجـــور :

اظهرت اعوام **الخطة الخمسية الاولى** ان الاجـــور قد زادت من ٥٤٩٫٥ مليــــونا من الجنيهات فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ الى ٨٧٨٫٩ مليــونا فى السنة الخامسة ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٣٢٩٫٤ مليـــونا اى بنسبة زيادة قدرها ٦٠٪ عن سنة الاساس .

وترجع الزيادة فى الاجـــور اساسا الى الزيادة الكبيرة فى العمالة بنحـــو ١٫٣٢٧٫٠٠٠ مشتغل على النحو الذى سيأتى تفصيله ، والى الزيادة فى متوسط الاجـــر نتيجة تطبيق القوانين الاشتراكية(١) ومنها الحد الادنى للاجور والاخذ بتحديد العمل بسبع ساعات فى بعض سنى الخطة(٢) .

---

(١) يلاحظ ان التشريعات الاقتصادية فى مصر قد سبقت مطالب العمـــال لزيادة الاجور ، ولم تعد المفاوضات الجماعية بعد يوليو ٦١ ذات موضـــوع ذلك ان المفاوضة الجماعية تنشأ لوجـــود تناقض فى المصالح بين العمال وأصحاب الاعمـــال ، ومن هنا ينتج صراع بينهما ، ولكن الوضع يختلف فى المجتمع الاشتراكى ، ذلك ان صاحب العمل يذوب فى كيـان المجتمع الاطبقى ، ومن ثم فان هذا التناقض والصراع لا يكون له مكان فيـــه .

(٢) ولا يخفى ان تطبيق القرار الذى اصدره مجلس الـوزراء بتقرير بدل طبيعة عمل المشتغلين بالشركات الصناعية التابعة للقطاع العـام اعتبارا من اول يناير ١٩٧٢ بمعدل يتـراوح بين ١٠ ــ ٣٠٪ من قيمـة الاجر (اول ربط الفئة الوظيفية) سيترتب عليه زيادة الاجور زيادة كبيرة .

ويلاحظ انه فى حين ان اجمالى الدخل المحلى (مقوما بالاسعار الجارية) قد زاد فى نهـــاية الخطة (الى ١٨٨٤٫٠ مليونا من الجنيهات) بنسبة زيادة قدرهـــا ٤٦٫٦٪ عن سنة الاساس (١٢٨٥٫٢ مليـــون جنيه) ، فان الاجور (بالاسعار الجارية) قد تعـــدت هذه النسبة من الزيادة بكثير ، اذ زادت فى السنة الاخـــيرة بنسبة ٦٠٪ عـــن سنة الاســـاس .

ونفس الشىء حدث فى الخطة الخمسية الثانية (٦٥/٦٦ ــ ٦٩/٧٠) ، وان كان اقل حـــدة ، فقد زادت الاجور من ٨٩٠٫٣ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس ٦٤/٦٥ الى ١١٧٩٫٧ مليـــونا فى الســـنة الخامســـة للخطـــة ٦٩/٧٠ بزيادة قدرها ٢٨٩٫٤ مليونا وبنسبة زيادة قدرها ٣٢٫٥٪ عن سنة الاساس .

وترجع الزيادة اساســـا الى الزيادة الكبـــيرة فى العمالة بنحـــو ٩٤١٫٣٠٠ مشتغل للاعتبارات الموضحة قبـــل فى الوقت الذى لم يزد فيه اجمالى الدخل المحلى ، مقوما بالاسعار الجارية ، فى نهاية الخطة ٢٥٥٢٫٨ مليون جنيه بواقع ٢٩٫٣ ٪ عن سنة الاساس (١٩٧٥ مليون جنيـــه) .

واذا استمرت الظاهرة السابقة ، ونعنى بها سبق نسبة زيادة الاجور لنسبة زيادة اجمالى الدخل المحلى لفترة طويلة ، فانها تكون من اهـــم العوامل لتوليـــد الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ، ذلك انها تعمل على زيادة الاستهلاك النهائى بمعدلات مطردة وتؤدى الى قصور المدخرات المحلية عن تمـــويل الاستثمارات المطلوبة للتنمية وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات والالتجاء الى عجـــز الموازنة العامـــة فى التمويل(١) ، وقد بان كل ذلك على مدى سنى خطط التنمية ولا سيما فى السنين الاخيرة من الخطة الاولى.

وتجدر الاشارة الى انه كان من نتيجة سبق نسبة الزيادة فى الاجور لنسبة الزيادة فى اجمـــالى الدخل المحلى ، ان انخفضت نسبة

---

(1) See ; Bent Hansen, op. cit , p. 238.

الزيادة فى عوائد التملك(١) فى خطط التنمية الاقتصادية عن نسبة الزيادة فى اجمالى الدخل المحلى فلم يزد متوسط معدل الزيادة السنوى فى عوائد التملك عن ٦٪ مقابل معدل زيادة متوسطة فى الدخل المحلى الاجمالى ٦ر٦٪ ومعدل زيادة متوسطة للاجور ٧ر٧٪ على النحو الذى يفصله الجدول التالى :

تطور الاجور وعوائد التملك واجمالى الدخل المحلى

(بالمليون جنيه)

السنة	الاجور المحققة	معدل الزيادة السنوى ٪	عوائد التملك المحققة	معدل الزيادة السنوى ٪	تطور اجمالى الدخل المحلى	معدل الزيادة السنوى ٪
٦٠/٥٩	٥٤٩ر٥	—	٧٣٥ر٧	—	١٢٨٥ر٢	—
٦١/٦٠	٥٦٦ر٥	٣ر١	٧٩٧ر٠	٨ر٣	١٣٦٣ر٥	٦ر١
٦٢/٦١	٦١٨ر٣	٩ر١	٧٩٢ر٨	ـ٦ر٠	١٤١١ر١	٣ر٥
٦٣/٦٢	٧٠٦ر٧	١٢ر٧	٨٥٦ر١	٨ر٠	١٥٦٢ر٨	١٠ر٨
٦٤/٦٣	٧٩٢ر٢	١٢ر١	٩٤٧ر٤	١٠ر٧	١٧٣٩ر٦	١١ر٣
٦٥/٦٤	٨٧٨ر٩	١٠ر٩	١٠٠٥ر١	٨ر٠	١٨٨٤ر٠	٨ر٣
	٨٩٠ر٣	—	١٠٨٤ر٧	—	١٩٧٥ر٠	—
٦٦/٦٥	٩٧٩ر١	١٠ر٠	١١٤٥ر٠	٥ر٦	٢١٢٤ر١	٧ر٥
٦٧/٦٦	١٠٠٢ر٢	٢ر٣	١١٧٨ر٢	٢ر٩	٢١٨٠ر٤	٢ر٦
٦٨/٦٧	١٠٢٤ر١	١ر٩	١١٤٠ر٧	ـ٣ر١	٢١٦٤ر٨	ـ٧ر٠
٦٩/٦٨	١١٠٥ر٦	٨ر٠	١٢٣٣ر٨	٨ر١	٢٣٣٩ر٤	٧ر٦
٧٠/٦٩	١١٧٩ر٧	٦ر٧	١٣٧٣ر١	١١ر٢	٢٥٥٢ر٨	٩ر١
المتوسط السنوى	—	٧ر٧	—	٦ر٠	—	٦ر٦

(المصدر ـ تقارير متابعة خطط التنمية لوزارة التخطيط الخطة الخمسية ص ٤٨ ـ ٥٠ ، وتقرير عام ٦٧/٦٦ ص ٧٥ وعام ٦٨/٦٧ ص ٤٤ وعام ٧٠/٦٩ ص ٤١) .

ومن جهة اخرى فان خطط التنمية ، لم تتمخض فقط عن انخفاض نسبة الزيادة فى عوائد التملك عن نسبة الزيادة فى الدخل

(١) اى الزيادة فى عوائد الدخل الاخرى غير عائد الاجر .

الاجمالى المحلى نتيجة لسبق الزيادة فى الاجور بنسبة الزيادة له؛ بل نتجت كذلك نتيجة ثانية . تتبلور فى **تغيير الاهمية النسبية بين الاجور وعوائد التملك لصالح الاجور**[1] فزادت الاهمية النسبية للاجور فى نهاية الخطة عما كانت عليه فى سنة الاساس وانخفضت هذه الاهمية بالنسبة لعوائد التملك على النحو الذى سنوضحه فى موضوع التضخم الهيكلى .

٢ ـ الزيادة فى العمالة :

من المعروف أن المجتمع المصرى قد ورث عن نظام ما قبل الثورة اوضاعا تميزت بتركيز ضخم للقوة العاملة فى القطاع الزراعى ، مع وجود نسبة مرتفعة من البطالة المقنعة فى الريف تغذيها زيادة مستمرة فى عدد السكان ؛ فضلا عن انحراف التعليم والتدريب انحرافا جعله غير ملائم لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية . ومن هنا فقد بذلت الدولة منذ قيام الثورة جهودا كبيرة لتوفير العمل المنتج امام المواطنين باعتبار ان العمل حق لكل مواطن كما ورد فى ميثاق العمل الوطنى .

كذلك فقد التزمت الخطة الخمسية الاولى والثانية بتوفير اكبر قدر من فرص العمل امام الزيادة السنوية التى حدثت فى قوة العمل المدنية نتيجة لنمو السكان فى سن العمل ونتيجة لطبيعة التطور الاجتماعى بزيادة اهمية دور المراة فى المجتمع وتزايد عدد العاملات من النساء ، هذا فضلا عن التزام خطة التنمية بتخفيض نسبة البطالة

---

(١) وتجدر الاشارة الى ان عوائد التملك فى قطاع الزراعة هى اقرب فى طبيعتها الى الاجور منها الى حقوق التملك، ومن الجائز اضافتها الى الاجور ، وذلك بعدما قامت به اشتراكيتنا من تحديد الحد الاقصى للملكية الزراعية ، ونشر الملكية الزراعية على اوسع نطاق ، هذا وتبلغ عوائد التملك من قطاع الزراعة نحو ثلث مجموع عوائد التملك فى الاقتصاد القومى ؛ راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ـ المرجع السابق ص ٥٢ .

المقنعة فى الريف ونسبة عدد الذين يعملون عمالة متقطعة غير مجزية فى الانشطة الاخرى من الاقتصاد القومى(١) .

وقد ترتب على زيادة العمالة فى الخطة الاولى ، أن ارتفع عدد المشتغلين فى الاقتصاد القومى من ٦٠٠ر٦٠٠ر٦ مشتغل فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ الى ٤٠٠ر٣٣٣ر٧ مشتغل فى السنة الخامسة للخطة بنسبة زيادة قدرها ٢٢٪ عن سنة الاساس ، وبذلك ارتفعت نسبة التوظف(٢) من ٥ر٨٩٪ فى سنة الاساس الى ٦ر٩٢٪ فى نهاية الخطة (٦٤/٦٥) بنسبة زيادة فى نسبة التوظف قدرها ١ر٣٪(٣) كما ارتفع عدد المشتغلين الى ٧ر٨٢٧٤ الف مشتغل فى نهاية الخطة الثانية ٦٩/٧٠ ، ويعنى هذا ان نسبة التوظف قد بلغت ١ر٩٢٪ فى نهاية الخطة الثانية بنسبة نقص قدرها ٥ر٠٪ وكل هذا لا ينفى وجود نسبة ملموسة من البطالة المقنعة فى التوظف ، اذ قد لجأت الحكومة الى هذا الاجراء لاعتبارات اجتماعية اكثر منها اعتبارات اقتصادية(٤) .

٢ ــ قياس انتاجية المشتغل ومتوسط اجره :

وعلى مدى خطط التنمية الاقتصادية ، فقد زاد متوسط أجر المشتغل فى الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وفى جميع قطاعات

---

(١) وكان من نتيجة ذلك ان تجاوزت الخطة الخمسية الاولى اهداف العمالة المستهدفة ، فبلغت الزيادة المحققة فى عدد المشتغلين خلال سنى الخطة ٤٠٠ر٣٢٧ر١ مشتغل ويعنى ذلك ان مقدار الزيادة السنوية فى العمالة فى المتوسط بلغت ٥٠٠ر٢٦٥ مشتغل ، وهذه الزيادة المحققة فى الخطة الخمسية الاولى تزيد عما كان مستهدفا لها بما يربو على ٠٠٠ر٣٠٠ مشتغل ، كما بلغت الزيادة المحققة فى عدد المشتغلين ٣٠٠ر٩٤١ مشتغل خلال سنى الخطة الثانية بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٣٠٠ر١٨٨ مشتغل ، وهى نسبة كما نرى كبيرة استلزمها النمو فى قطاعات الاقتصاد القومى وحتمها تطبيق القوانين الاشتراكية المتعلقة بالعمالة واهمها خفض ساعات العمل ، خلال الخطة الخمسية الاولى ، والالتزام بتشغيل الخريجين «راجع ، متابعة الخطة الخمسية الاولى ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ص ٥٩» .

(٢) اى نسبة العمالة الى قوة العمل المدنية .

(٣) تاركة نسبة بطالة قدرها ٤ر٧٪ ، ومن المنتظر ان يقضى عليها فى خطط التنمية المقبلة حتى يمكن الوصول الى العمالة الكاملة فى الاقتصاد المصرى .

(4) Gerakis, op. cit , p. 458

الاقتصاد القومى زيادة كبيرة ، فقد زاد متوسط الاجر فى سنوات الخطة الاولى مثلا من ٨٥ر٥ جنيها فى سنة الاساس٥٩/٦٠ الى ١١٢ر٢ جنيها فى السنة الخامسة ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٢٦ر٨ جنيها وبنسبة زيادة قدرها ٣١ر٣٪ عن سنة الاساس ويرجع هذا الارتفاع اساسا الى السياسة الاشتراكية التى هدفت الى تحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات العاملة ، اكثر من رجوعها الى زيادة انتاجية المشتغل .

والملاحظة الاساسية فى هذا المجال انه من المتغيرات الاقتصادية الهامة التى لم تحقق فيها الخطة الخمسية الاولى نجاحا نسبيا يذكر هو نقص نسبة الزيادة فى انتاجية المشتغل(١) عن نسبة الزيادة فى متوسط اجر المشتغل ، فعلى حين ارتفع متوسط اجر المشتغل فى الاقتصاد القومى فى السنة الاخيرة للخطة الاولى بنسبة ٣١ر٣٪ عن سنة الاساس كما قدمنا ، فان انتاجية المشتغل لم ترتفع خلال هذه الفترة الا بنسبة ١٨ر٢٪ ، ومن ثم يكون متوسط اجر المشتغل قد سبق انتاجيته بكثير .

ومما يزيد الامر حرجا وخطورة ، فقد اتضح انه خلال الخطة الخمسية الاولى ان زيادة السبق فى تراجع الانتاجية يتركز فى القطاعات السلعية وبالذات فى القطاعين الرئيسيين الزراعة والصناعة : فقد بلغت نسبة الزيادة فى متوسط اجر المشتغل فى القطاعات السلعية فى نهاية الخطة ٣٩ر٥٪ عن سنة الاساس ، فى حين ان نسبة الزيادة فى انتاجية المشتغل لم تبلغ الا ١٧ر٧٪ ، وفى قطاع الزراعة بلغت نسبة زيادة متوسط اجر المشتغل ٤٦ر٧٪ مقابل ٩ر٧٪ فقط . وفى قطاع الصناعة بلغت نسبة زيادة متوسط اجر المشتغل ٢٢ر٨٪ مقابل ٩٪ .

اما فى قطاعات الخدمات ، فقد ارتفعت نسبة الزيادة فى متوسط اجر المشتغل خلال هذه الفترة ٢٦ر٤٪ مقابل ١٩ر٥٪ فى انتاجيته .

---

(١) يعبر عن انتاجية المشتغل بمساهمة المشتغل فى الإنتاج ، وقد استخدمت خطط التنمية فى ج.م.ع. قياس الانتاجية بقسمة قيمة الانتاج على المشتغلين ، ولذا فهى تعبر عن الانتاجية المتوسطة .

والجدول التالي يبين انتاجية المشتغل ومتوسط اجره خلال سني الخطة الخمسية الاولى والزيادة المحققة عن سنة الاساس :

القطاعات	متوسط اجر المشتغل				متوسط انتاجية المشتغل			
	سنة الاساس ٥٩/٦٠	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	زيادة السنة الخامسة عن سنة الاساس	نسبة الزيادة ٪	سنة الاساس ٥٩/٦٠	السنة الخامسة ٦٤/٦٥	زيادة السنة الخامسة عن سنة الاساس	نسبة الزيادة ٪
الزراعة	٣٠ر٢	٤٤ر٣	١٤ر١	٤٦ر٧	١٧٩ر٢	١٩٦ر٥	١٧ر٣	٩ر٧
الصناعة	١٤٧ر٦	١٨١ر٣	٣٣ر٧	٢٢ر٨	١٨٠٥ر٧	١٩٦٨ر٠	١٦٢ر٣	٩ر٠
الكهرباء	٢٠١ر٧	٢٦١ر١	٥٩ر٤	٢٩ر٤	١٥٤٦ر٢	٢١٧٢ر٢	٦٢٦ر٠	٤٠ر٥
التشييد	١٦١ر٦	١٥٥ر٦	-٦ر٠	-٣ر٧	٥٥١ر٩	٥٢٤ر٩	-٢٧ر٠	-٤ر٩
مجموع القطاعات السلعية	٥٤ر٢	٧٥ر٦	٢١ر٤	٣٩ر٥	٤٤٢ر٤	٥٢٠ر٦	٧٨ر٢	١٧ر٧
النقل	١٧٩ر٨	٢١٨ر٦	٣٨ر٨	٢١ر٦	٦١٩ر٩	٨٣٢ر٩	٢١٣ر٠	٣٤ر٤
التجارة	١١٠ر٤	١٣٩ر٤	٢٩ر٠	٢٦ر٣	٢٦٠ر٠	٣١٧ر٨	٥٧ر٨	٢٢ر٢
الاسكان	٦٢ر٥	٨٥ر٧	٢٣ر٢	٣٧ر١	٤٧٥٠ر٠	٣٩٦١ر٩	-٧٨٨ر١	-١٦ر٦
المرافق العامة	٢١٤ر٣	٢٥٤ر١	٣٩ر٨	١٨ر٦	٤٤٠ر٥	٤٨٥ر١	٤٤ر٦	١٠ر١
خدمات اخرى	١٦٧ر١	٢١١ر٤	٤٤ر٣	٢٦ر٥	٢٨٠ر٢	٣٢٧ر٩	٤٧ر٧	١٧ر٠
مجموع قطاعات الخدمات	١٤٩ر٩	١٨٩ر٥	٣٩ر٦	٢٦ر٤	٣٥٠ر٠	٤١٨ر٤	٦٨ر٤	١٩ر٥
الاجمالي	٨٥ر٥	١١٢ر٣	٢٦ر٨	٣١ر٣	٤١٢ر٢	٤٨٧ر٦	٧٥ر٤	١٨ر٣

(المصدر وزارة التخطيط متابعة الخطة الخمسية الاولى المرجع السابق ص ٦٧ و ٧٠) .

واذا استعرضنا ارقام الانتاج والاجور والعمالة خلال الخطة الخمسية الثانية ٦٥/٦٦ - ٦٩/ ١٩٧٠ يتبين لنا أنه قد حدث نفس الشيء ، فقد زادت الانتاجية بمعدل يقل كثيرا عن الزيادة فى الاجور على النحو الذى يتضح من الارقام التالية(١) :

	الانتاج بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه	جملة الاجور بالمليون جنيه	عدد المشتغلين بالالف	متوسط اجر المشتغل بالجنيه	متوسط انتاجية المشتغل بالجنيه
	(١)	(٢)	(٣)	(٢) ÷ (٣)	(١) ÷ (٣)
٦٤/٦٥ سنة الاساس	٣٨٧٥ر٩	٨٩٠ر٣	٧٢٣٣ر٤	١٠٧ر٦	٥٢٨ر٥
٦٩/٧٠	٥٢٠٦ر٦	١١٧٩ر٧	٨٢٧٤ر٧	١٤٢ر٥	٦٤١ر٣
الزيادة عن سنة الاساس	—	—	—	٣٤ر٩	١١٢ر٨
معدل هذه الزيادة	—	—	—	٣٢ر٤٪	٢١ر٤٪

وتفصح لنا هذه الارقام على أنه بينما زادت الانتاجية المتوسطة فى السنة الخامسة عن سنة الاساس بنسبة زيادة متراكمة بلغت ٢١ر٤٪ ، أى بمعدل سنوى ٣ر٤٪ ، فان الزيادة فى متوسط الاجر قد فاقتها بكثير حيث بلغت نسبة زيادتها المتراكمة ، فى نفس الفترة ٣٢ر٤٪ ، أى بمعدل سنوى ٥ر٦٪ .

ويهمنا ان نذكر فى هذا المجال ، ان هذه الظاهرة الخطيرة ، ونعنى بها زيادة الانتاجية بمعدل يقل عن الزيادة فى الاجور ، كان لها اثر كبير فى ايجاد الضغوط التضخمية فى الاقتصاد نتيجة لانعدام التوازن بين التيار النقدى والتيار السلعى اى بين الطلب الفعلى وهو طلب نقدى والعرض الفعلى وهو عرض حقيقى متمثلا فى

(١) مصدر الارقام ، تقارير متابعة خطط التنمية لوزارة التخطيط ، اعداد مختلفة .

السلع والخدمات(١) الامر الذى ادى الى خلق فجوة عملت على المساهمة فى تزايد الاستهلاك بمعدلات عالية ، وقصور المدخرات عن تمويل الاستثمارات المتطلبة للتنمية ، وزيادة العجز فى الموازنة العامة ، مما ادى الى توليد الضغوط التضخمية . كل هذه الامور يجب الحد من استمرارها ، ومن اهم السبل لتحقيق ذلك الاهتمام برفع مستوى الانتاجية .

٤ ـ ضرورة زيادة الانتاجية :

والملاحظ ان الاهتمام قد تركز فى الخطة الخمسية الاولى على رفع الاجور اكثر من الاهتمام برفع الانتاجية وقد يكون ذلك امرا مستساغا فى سنى الخطة الخمسية الاولى التى لازمت التطبيق الاشتراكى فى البلاد بغية تصحيح الظلم الاجتماعى الذى كان واقعا على السواد الاعظم من الايدى العاملة .

غير انه **من الضرورى ان تعطى الانتاجية الاهمية الكبرى** فى المرحلة القادمة ، باعتبارها الوعاء الاساسى ، كما يقول تقرير متابعة الخطة الاولى(٢) للزيادة فى الدخل وان تربط كل زيادة فى الاجور بزيادة الانتاجية ، على النحو الذى نفصله فيما بعد عند الكلام على ضبط الاجور ، حتى يمكن تحقيق فوائض اقتصادية كافية لتحقيق هدف مضاعفة الدخل فى عشر سنوات والقضاء على الضغوط التضخمية المترتبة على سبق مستوى الاجور لمستوى الانتاجية .

واذا كان النمو الاقتصادى الذى حدث فى معظم الدول على اختلاف مذاهبها الاقتصادية قد تحققت نسبة كبيرة منه عن طريق رفع مستوى الانتاجية فى الاقتصاد القومى فان النمو فى ج٠م٠ع٠ قد تحقق نتيجة للسياسة الاستثمارية الكثيفة وعلى ذلك لم تستخدم موارد البلاد الاقتصادية الاستخدام الامثل(٣) .

---

(١) راجع ما تقدم ص ٧٥

(٢) متابعة الخطة الاولى وزارة التخطيط المرجع السابق ص ٧١ .

(٣) راجع متابعة النمو الاقتصادى فى ج٠ع٠م٠ وزارة التخطيط اغسطس ١٩٦٨ ص ١٥٩ .

على انه يجب ان يكون مفهوما : ان زيادة الانتاجيــة لا تنصب على رفع انتاجية المشتغل فحسب. بل تشـــمل ايضا التوفـــير فى استخدام السلع الوسيطة اللازمة لانتاج كل وحدة من وحدات السلع، كما تشمل حسن استخدام الاصول القومية الثابتة من اجـل اطالة عمر استخدامها فى العملية الانتاجية . ويتطلب ذلك بالطبع ، الارتباط بخطة محددة فى كل قطاع وفى كل وحدة انتاجيـــة عن طريق تحديد نسبة الزيادة السنوية المطلوبة فى الانتاجيــة(١) ؛ وحتى تنجح هذه الخطـة ينبغى الاهتمـــام ببرنامج يتكون من ثلاث نقاط(٢) :

الاولى ـ الارتفـاع بمسـتوى القـــدرة الادارية والتنظيميـــة فى الوحدات الانتاجية وذلك عن طريق تنمية الوعى الادارى والتنظيمى ، وفرض نوع من الرقابة الفعالة على مستوى الاداء .

الثانية ـ الاهتمام بالحوافـز بهـــدف حث العاملـين على زيادة الانتاجية وذلك عـــن طريق ربط التـزايد فى الاجر بالتـــزايد فى الانتاجية ومنـــح المكافآت المختلفة اذا تجاوز الانتاج حدا معينا .

الثالثة ـ التوسـع فى التدريب والتأهيل المهنى للعمـــال باعتباره الاسلوب السريع لـــرفع مـستوى الانتاجية كذلك يجب تدعيم التعليم الفنى بجميـع مستوياته باعتبـاره الوســـيلة الفعالة لخدمـة الانتاج مباشرة فى الاجل الطويل .

---

(١) يلاحظ ان المعيار الحكومى بمفرده اداة لقياس الانتاجية ، ولن يتأتى ذلك الا باتباع اسلوب ميزانية الاداء على النحــو الذى سنوضحه فيما بعد .

(٢) انظر تقرير وزارة التخطيط عن الخطــة الخمســية الاولى المرجع السابق ص ٢٧ .

المطلب الثالث

التضخم الهيكلى

علمنا فيما سبق ان الدول المتخلفة تتسم بنوع خاص من التضخم هو **التضخم الهيكلى** Structural inflation وهو يظهر فى شكل ضغط شديد على الاسعار فى غمار عملية التنمية بسبب الاختناقات المادية Physical bottlenecks فى الانتاج وذلك بسبب محدودية الطاقة الانتاجية للاستجابة الى الزيادة فى الطلب نتيجة لتضافر عدة عوامل تتصل بهيكل او بنيان الدول المتخلفة الاقتصادى(١) .

ويرجع حدوث هذا النوع من التضخم بصفة خاصة ، لا الى التغيرات التى تنجم عن عملية التنمية الاقتصادية فى العلاقات المتبادلة او المتداخلة على مستوى المجاميع الكلية كالتغيرات فى الاقتصاد القومى كالدخل او الاستهلاك على النحو الذى رأيناه من قبل ، وانما يرجع الى التغيرات التى تطرأ على مستوى القطاعات او الانشطة المكونة لها(٢) ، كالمتغيرات فى القطاعات المختلفة تبعا لتغير معدلات النمو فى القطاعات او فى اسواق معينة او صناعات معينة أو نتيجة لعدم التنسيق الكافى ، سواء على مستوى التخطيط او على مستوى التنفيذ بين قطاعات الاقتصاد القومى فى مجموعه أو بين المشروعات الداخلة فى كل قطاع على حدة أو عدم ملاءمة السياسات المطبقة او عدم دقة التقديرات واختلاف النسب المخططة عن النسب المنفذة .

---

(١) راجع ما تقدم ص ١١٤

(2) Etude sur L'Economie Mondiale, 1969 - 1970, Nations Unies, New York 1971, p. 114 ets .

وهكذا فما لم يبلغ معدل النمو فى القطاعات المعدل المطلوب للانسجام مع المعدلات الاخرى ، فان عدم التوازن القطاعى Sectoriel او الوظيفى foncotinnel تصبح عديدة ومتنوعة ، الامر الذى يؤدى الى زيادة الاسعار فى قطاعات معينة من الاقتصاد القومى نتيجة التحول الحاد فى بنيان الطلب الذى يكون مصحوبا باختناقات فى الاقتصاد القومى .

وتحدث هذه الاختناقات مثلا فى عرض الحبوب الغذائية والنقل والقدرة على الاستيراد وما الى ذلك من الامور التى تنبع من الطبيعة البنيانية للدول الاخذة فى النمو(١) .

وعلى الرغم من أن مصر قد انجزت الكثير من المشروعات الحيوية التى اثرت على الاقتصاد القومى تأثيرا كبيرا من ناحية الزيادة فى الدخل وفى الانتاج ، واظهرت اثرا واضحا فى المجالات المختلفة كالصناعة والكهرباء والزراعة ومشروعات النقل والخدمات كالصحة والاسكان والتعليم ، الا انها قد تعرضت ، كغيرها من الدول الآخذة فى النمو ، الى ظهور التضخم الهيكلى(٢) .

ويهمنا هنا أن نبرز اهم مظاهر هذا اللون من التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال عملية التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية .

---

(١) قارن د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، ١٩٧٠ ص ٩٢ .

(٢) ويلاحظ أن التغيرات الهيكلية التى لحقت الاقتصاد المصرى ، لا تنسب فقط الى العلاقات بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى ، وانما تنسب ايضا الى الدور الذى تلعبه السلطة المركزية فى الحياة الاقتصادية ، ونعنى به النشاط القطاع العام ليقود التقدم فى المجالات الاقتصادية .

اولا ـ زيادة اسعار السلع الغذائية بنسبة اكبر من زيادة اسعار السلع الصناعية :

لقد صحبت التنمية الاقتصادية فى مصر زيادة ملموسة فى الاسعار ، كما يعبر عنها الرقم القياسى لاسعار الجملة ولنفقات المعيشة ، وقد لاحظنا لدى عرض هذه الارقام[1] ، أن اسعار السلع الغذائية تسير فى زيادتها مع اتجاه الزيادة فى الرقم العام للاسعار . ولكن ما هى نسبة هذه الزيادة ؟ ؛ هل هى نسبة زيادة مساوية لنسبة الزيادة فى الرقم العام أم تنقص عنها ام تزيد ؟ .

لامكان الحصول على هذه النتيجة سنستخدم ما يسمى **بالرقم القياسى النسبى[2]** ، وذلك عن طريق نسبة الرقم العام للمواد الغذائية (أو الرقم العام للمواد الصناعية) بالرقم العام لجميع المواد فى كل من الرقمين القياسيين لاسعار الجملة ولنفقات المعيشة (وفقا لسنة الاساس ٥٩/٦٠) ؛ وهو امر تظهره الجدولان التاليان :

جدول (١)

الارقام النسبية للمتوسطات السنوية لاسعار الجملة

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية (١)	الرقم النسبى (١) ÷ (٣)	الرقم العام للمواد الصناعية (٢)	الرقم النسبى (٢) ÷ (٣)	الرقم العام لجميع المواد (٣)
٦٠/٦١	١٠٢ر٨	١٠٢ر٣	٩٨ر٠	٩٧ر٥	١٠٠ر٥
٦١/٦٢	١٠٧ر٩	١٠٦ر٢	٩٥ر٢	٩٣ر٧	١٠١ر٦
٦٢/٦٣	١٠٥ر٦	١٠٥ر١	٩٥ر٥	٩٥ر٠	١٠٠ر٥
٦٣/٦٤	١٠٦ر٤	١٠٤ر٦	٩٧ر١	٩٥ر٤	١٠١ر٧
٦٤/٦٥	١١٦ر٣	١٠٧ر٥	١٠٠ر٣	٩٢ر٦	١٠٨ر٢
٦٥/٦٦	١٣١ر٨	١١٢ر٣	١٠٤ر٠	٨٨ر٨	١١٧ر٣
٦٦/٦٧	١٥٠ر١	١١٩ر١	١٠٥ر٣	٨٣ر٥	١٢٦ر٠
٦٧/٦٨	١٥٨ر٢	١٢١ر٠	١٠٧ر٤	٨٢ر٢	١٣٠ر٧
٦٨/٦٩	١٤١ر٥	١١٢ر٩	١١٠ر٦	٨٨ر٢	١٢٥ر٣
٦٩/٧٠	١٤٦ر٦	١١٢ر٣	١١٥ر٨	٨٨ر٧	١٣٠ر٥

(١) راجع ما تقدم ص ١٣٠

(٢) راجع د. مصطفى رشدى ، النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادى الكلى (تحت الطبع) .

جـدول (٢)

الارقام النسبية المتوسطات السنوية لنفقات المعيشة

السنوات	الرقم العام للمواد الغذائية (١)	الرقم العام لنفقات المعيشة (٢)	الرقم النسبى (١) ÷ (٢)
٦١/٦٠	٩٨ر٤	١٠٠ر٣	٩٨ر١
٦٢/٦١	١٠١ر٤	٩٩ر٦	١٠١ر٨
٦٣/٦٢	١٠٢ر٤	٩٧ر٩	١٠٤ر٦
٦٤/٦٣	١٠٥ر٩	٩٩ر٧	١٠٦ر٢
٦٥/٦٤	١٢٣ر٢	١٠٩ر٢	١١٢ر١
٦٦/٦٥	١٤٥ر٧	١٢٣ر١	١١٨ر٤
٦٧/٦٦	١٥٢ر٧	١٢٨ر٩	١١٨ر٥
٦٨/٦٧	١٤٧ر٧	١٢٧ر٧	١١٥ر٧
٦٩/٦٨	١٤٧ر٧	١٢٧ر٥	١١٥ر٨
٧٠/٦٩	١٥٧ر٨	١٢٣ر٣	١١٨ر٤

يتضح من **الجدول الاول** أن الرقم العام للمواد الغذائية زاد بنسبة اكبر من الزيادة فى الرقم العام لجميع المواد ، وقد بلغت الزيادة فى السنة الاولى ٦١/٦٠ ٣ر٢٪ ثم تدرجت الى ان بلغت اقصاها عام ٦٨/٦٧ حيث حقق الرقم ٢١٪ ثم تراجع الى ٩ر١٢٪ والى ٣ر١٢٪ فى ٦٩/٦٨ و٧٠/٦٩ على التوالى .

وقد بلغ المتوسط السنوى لهذه الزيادة عن الرقم العام خلال الفترة محل الدراسة (٦١/٦٠ — ٧٠/٦٩) ٣ر١٠٪ .

وفى الوقت نفسه تكشف لنا ارقام المواد الصناعية انها تنخفض باستمرار عن الرقم العام لجميع المواد ، فقد بلغت نسبة الانخفاض ٥ر٢٪ فى السنة الاولى ثم تدرجت الى ان بلغ الانخفاض اقصاه فى ٦٨/٦٧ حيث بلغ ٨ر١٧٪ عن الرقم العام ثم تراجع الى ٨ر١١٪ و٣ر١١٪ فى ٦٩/٦٨ و٧٠/٦٩ على التوالى . وقد بلغ المتوسط السنوى لانخفاض ارقام المواد الصناعية عن الرقم العام لجميع المواد خلال هذه الفترة ٤ر٩٪ .

كما يتضح من **الجدول الثانى** ان نفس الاتجاه قد تحقق فى اسعار المستهلكين ، فقد زاد الرقم العام للمواد الغذائية بنسبة اكبر من

الرقم العام لاسعار المستهلكين بصفة عامة . فبينما سجل رقم المواد الغذائية تراجعا قدره ١ر٩٪ عام ٦٠/٦١ نجده يحقق تزايدا ملموسا على مدى السنوات الاخرى محل الدراسة بالغا اقصاه فى ٦٦/٦٧ حيث سجل الرقم ١٨ر٥٪ . وبعد ان تراجع الى ١٥ر٧٪ و١٥ر٨٪ عامى ٦٧/٦٨ و٦٨/٦٩ واصل ارتفاعه مرة اخرى عام ٦٩/٧٠ حيث بلغ ١٨ر٤٪ . وقد بلغ المتوسط السنوى لهذه الزيادة عن رقم نفقات المعيشة ١١٪ خلال هذه الفترة .

وترجع ظاهرة زيادة اسعار السلع الغذائية وغالبيتها زراعية بنسبة اكبر من اسعار السلع الصناعية(١) الى تراجع وضعف مرونة عرض الحبوب الغذائية(٢) ، التى تكون النسبة الغالبة للمواد الغذائية فى الدول المتخلفة ، اى نقص ما يخصص للفرد من هذه الحبوب، نظرا لاعتبارات عدة اهمها ، عدم زيادة الانتاج الزراعى ، ولا سيما رأسيا ، زيادة تتفق مع زيادة عدد السكان ، وذلك فى الوقت الذى يزيد فيه الميل للاستهلاك من المواد الغذائية نتيجة لاعادة توزيع الدخول فى المجتمع المصري(٣) ، فضلا عن زيادة الدخول التى يتمخض عنها تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية ، وذلك تطبيقا لقانون انجل Angel's law الذى يقرر انه فى المجتمعات الزراعية المتخلفة يوجه الجزء الاكبر من الدخول الحقيقية الى المواد الغذائية على النحو الذى اوضحناه من قبل، واشرنا الى ان تراجع وضعف مرونة عرض الحبوب الغذائية يشكل مصدرا هاما من مصادر الضغط التضخمى فى مصر(٤) .

---

(١) وفى هذا الصدد ينصح بعض الكتاب (Andrew Shonfield) الدول المتخلفة بتجميد اسعار المنتجات الزراعية مع ترك اسعار المنتجات الصناعية تنطلق ، وذلك بهدف حماية محدودى الدخل من آثار التضخم الضارة Economic Growth and Inflation Bombay 1961, pp 4.11.

(2) Nations Unies, Etude sur L'Economie Mondiale, op. cit., p. 114 ets.

(٣) انظر د. فؤاد شريف ، نمو الاقتصاد المصرى فى الخمسة والعشرين سنة الاخيرة ، المذكرة رقم ٢٤ من مذكرات لجنة التخطيط القومى ص ٤ .

(٤) راجع تفصيل ذلك فى ص ١٩٣

ثانيا ـ زيادة الاسعار في الريف عنها في المدن :

ونتيجة لانخفاض انتاجية الزراعة عن الصناعة فان معدل النمو في الدخل الزراعي ـ الذي يمثل الريف ـ يكون اقل من معدل النمو السنوى في الدخل الصناعي ـ الذي يمثل المدن . ومؤدى ذلك ان سكان المدن تكون قدرتهم على ملاحقة الزيادة في الاسعار اكبر من قدرة سكان الريف ، فضلا عما تتمتع به المنتجات الصناعية من مرونة في زيادة الاسعار(1) . وعلى ذلك فان عبء التضخم يكون اكبر على الريف . وبذا يتحمل سكانه تكاليف التنمية اكثر من غيرهم .

ولبيان تطور الدخل في كل من قطاعي الزراعة والصناعة ، دعنا نطلع عما يفصح عنه الجدول التالي:

تطور الدخل المحلي من قطاعي الزراعة والصناعة

(بالاسعار الثابتة وبالمليون جنيه)

السنة	قطاع الزراعة: القيمة	قطاع الزراعة: معدل التغير السنوى %	قطاع الصناعة: القيمة	قطاع الصناعة: معدل التغير السنوى %
٦٠/٥٩	٤٠٥ر٠	ـ	٢٥٦ر٣	ـ
٦١/٦٠	٤٠٢ر٧	ـ٦ر٠	٢٨٥ر٦	١١ر٤
٦٢/٦١	٣٧٣ر٠	ـ٧ر٤	٣٠٩ر٩	٨ر٥
٦٣/٦٢	٤٢٦ر٤	١٤ر٣	٣٢٩ر٢	٦ر٢
٦٤/٦٣	٤٥٢ر٩	٦ر٢	٣٦٩ر٦	١٢ر٣
٦٥/٦٤	٤٧٧ر٠ ٥٨٢ر٠	٥ر٣	٣٨٥ر٠ ٤٢٣ر٤	٤ر٢
٦٦/٦٥	٥٨٨ر١	١ر٠	٤٣٣ر٨	٢ر٥
٦٧/٦٦	٥٦٩ر٥	ـ٣ر٢	٤٣٦ر٩	٠ر١
٦٨/٦٧	٥٩٥ر٢	٤ر٣	٤٣٣ر١	ـ٩ر٠
٦٩/٦٨	٦٠١ر٥	١ر٠	٤٥٧ر٢	٥ر٥
٧٠/٦٩	٦٤٠ر٨	٦ر٥	٤٨٦ر٧	٦ر٤
المتوسط السنوى	ـ	٢ر٧	ـ	٥ر٧

---

(1) ويعكس التفاوت في تطور السلوك السعرى الصناعي والسلوك السعرى الزراعي ضرورة العناية برفع معدل النمو الحقيقي للزراعة التي ترتفع اسعارها بسرعة نتيجة زيادة الطلب عليها ، نظرا لضآلة مرونة هذا الطلب ، كما يعكس ضرورة تسعير الحاصلات الزراعية على اساس الاسعار التوازنية الجارية في اسواق التصدير (راجع ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى في ج.ع.م. ، وزارة التخطيط، مايو ١٩٧١ ص ٣٩) .

(المصدر : الخطة الخمسية الاولى ص ٣٧ و٣٨ خطة عام ٦٦/ ٦٧ ص ٦٥ خطة ٦٧/٦٨ ص ٣٥ خطة ٦٩/٧٠ ص ٣١ وكلها صادرة لوزارة التخطيط عن متابعة النمو الاقتصادى) .

ويتضح لنا من هذا الجدول ان معدل نمو الدخل فى القطاع الصناعى اكثر منه فى القطاع الزراعى(١)و(٢) ، وعلى مدى السنوات العشر محل الدراسة(٣) ، وقد بلغ المتوسط السنوى للدخل الزراعى ٢ر٧٪ ، بينما وصل المتوسط السنوى للدخل الصناعى ٥ر٧٪ الامر الذى يوضح لنا مدى الزيادة فى الاسعار التى يعانى منها الريف(٤) .

وقد دلت دراسة قام بها خبراء صندوق النقد الدولى تحقق هذه الظاهرة ، حيث لاحظت ان الزيادة فى أسعار القطن التى تدفعها الحكومة للمنتجين قد تراوحت ما بين ٥و١١٪ خلال

---

(١) فان معظم الزيادة فى الدخل المحلى الاجمالى المتولد من القطاعات السلعية يأتى من قطاع الصناعة ، فقد بلغ متوسط معدل الزيادة السنوية من قطاع الصناعة ٥ر٨٪ خلال الخطة الخمسية الاولى (٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥) وهى من أعلى المعدلات فى العالم ، بينما لم يتعد الدخل المتولد من قطاع الزراعة الا ٦ر٢٪ خلال نفس الفترة (راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، وزارة التخطيط ، ٦٦ ص ٣٩) .

(٢) واستمرار الانخفاض النسبى فى معدل النمو فى القطاع الزراعى يؤدى الى أن تصبح الزراعة اختناقا يحد من التوسع فى الانشطة الاقتصادية الاخرى (د. محمد دويدار ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، ١٩٦٧ ص ٢٩٤) .

(٣) ويرجع ذلك جزئيا الى تأخر صدور قرارات الحد الادنى لاجور العمال الزراعيين ، اذ انه لم تصدر الا فى أوائل السبعينات على حين صدرت قرارات الحد الادنى لاجور العمال الصناعيين فى أوائل الستينات .

(٤) وقد يبدو متناقضا القول انه على الرغم من اتجاه اسعار السلع الغذائية للزيادة ، وغالبيتها سلع زراعية ، بنسبة اكبر من السلع الصناعية ، فان الدخل الزراعى ، ونعنى به قطاع الريف ، يكون اقل من الدخل الصناعى . ولكن الامر لا ينطوى فيما نعتقد على تناقض ما . وتفسير ذلك يتلخص فى أنه فى الوقت الذى تزيد فيه اسعار السلع الزراعية فان تكلفتها تزيد ايضا بنسبة قد تكون فى الغالب أكبر . ويرجع ذلك على الارجح ، الى زيادة اسعار مستلزمات الانتاج الزراعى بالاضافة الى تسليم الزراع بعض المحاصيل الزراعية او جزء منها الى الحكومة بأسعار تحددها ، وقد لا تكون هى الاسعار التوازنية . ومن ثم فان الدخل الزراعى يتعرض الى الانخفاض .

الفتـــرة من ٦١/٦٢ الى ٦٤/٦٥ وهى نـسبة تقـــل عن الزيـادة فى الاجور(١) التى بلغت ٤٣ر٨٪ خلال نفس الفترة ، الامـــر الذى يعنى نقص دخول المزارعين عن دخـول مكتسبى الاجور بدرجة كبيرة .

واحـساسا بهذه الظاهرة فقد قام الجهـاز المركزى للتعبئة العامة والاحصـاء بتركيب رقـــم قياسى جـديد لاسـعار المستهلكين متخـذا ٦٦/٦٧ سـنة اسـاس ومستخدما اوزانا مستخرجة من بحث ميزانية الاسرة لعام ٦٤/٦٥ موسعا درجـة شـمول الاطار السـلعى لكل من حضر وريف مصر ، وقد رؤى تمثيـــل الريف بارقام مستقلة تصدر لاول مرة شملت ٥٧ قرية موزعـــة على ست محافظات وذلك نظرا للاهمية الكبيرة التى يحتلها الريف المصرى فى مجتمعنـــــا ولاختـلاف أذواق وعادات وانماط استهلاك افـراده عن مجتمـــع الحضر(٢) وذلك على النحو الذى أوردناه من قبل .

= وقد نتج من ذلك جزئيا ، تراكم الديون على المزارعين قبل الهيئة العامة للائتمان الزراعى ، الامـــر الذى لمسته الحكومة ، فقررت فى منتصف الستينات التجاوز عن نصف الديـــون لدى الهيئة المذكـــورة ، وقـررت فى اوائل السبعينات وفى منتصف ٧٢ تحملهـــا نصف تكاليف مقاومة الافات الزراعية واسقاط بعض المديونيات ، وذلك تخفيفا عن كاهل المزارعين .

(١) وفيما يلى بيان يوضح أسعار شراء القطن من المنتجين فى المـدة من ٦١/٦٢ الى ٦٤/١٩٦٥ للقنطار المترى بالتالارى Tallaris (وهو يساوى ١ر٠ جنيه مصرى) وفقا لوحدة صندوق النقد الدولى :

الصنف	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥
منوف	٨٤ر٠٠	٨٤ر٠٠	٨٤ر٠٠	٨٩ر٥٠
كرنك	٨٥ر٠٠	٨٥ر٠٠	١٠٢ر٠٠	٨٦ر٥٠
جيزة ٤٥	٩٥ر٠٠	٩٥ر٠٠	٩٥ر٠٠	١٠٠ر٠٠
جيزة ٤٧	٧٥ر٠٠	٧٥ر٠٠	٧٥ر٠٠	٨٠ر٠٠
دندرة	٧٠ر٠٠	٧٠ر٠٠	٧٢ر٠٠	٧٧ر٥٠
اشمونى	٧٠ر٠٠	٧٠ر٠٠	٧١ر٠٠	٧٦ر٧٥

« Andreas S. Gerakis, op. cit., p. 417.

(٢) راجع النشرة الشهرية للارقام القياسية لاسعار المستهلكين (مرجع الجهاز المركزى رقم ٢٢/٧٢١) فى نوفمبر ١٩٧٠ .

وقد كشفت الارقام القياسية الجديدة ، وعلى النحو الذى اوضحناه من قبل عن هذه الظاهرة الهامة ، وهى اتجاه معدل الاسعار الى الزيادة فى الريف عنه فى المدن ، فتوضح الارقام ما يأتى :

الارقام القياسية لاسعار المستهلكين فى ريف وحضر مصر

(٦٦/٦٧ = ١٠٠)

سنة	حضر	ريف
٦٧/٦٨	١٠٢ر٠	١٠١ر٨
.	١٠٥ر٤	١٠٥ر٦
٦٩/٧٠	١٠٩ر٦	١١٣ر٥

وترجع الظاهرة السابقة الى ان القطاع الزراعى ما زال القطاع المتخلف (بشكل واضح) فى اقتصادنا القومى[1] ، فانه على الرغم من الجهود التى بذلتها الحكومة منذ عام ١٩٥٢ لغاية نهاية الستينات فى المجال الزراعى ، حيث زادت رقعة الارض الزراعية ١٤٪ (فى مقابل ٨٪ خلال النصف الاول من القرن العشرين) مع تحسين انتاجية المحاصيل[2] ، فانه مع ذلك مازالت الزراعة القطاع المتخلف فى اقتصادنا

---

(١) ويرجع ذلك لما تتصف به طبيعة الانتاج الزراعى من تأثر بالاحوال الجوية والآفات الزراعية (فقد تكررت ظاهرة نخفاض الانتاج الزراعى بسبب اصابة محصول القطن بالدودة ، والظروف الجوية المعاكسة كموجات الصقيع والامطار الغزيرة فى السنة الثانية من الخطة الاولى ٦١/٦٢ والسنة الثانية من الخطة الثانية ٦٦/٦٧، بالاضافة الى عدم تطوير الاصلاح الزراعى، فشل عملية استصلاح الاراضى . والواقع أن حل المشكلة يكون بالتصنيع الزراعى وبتنويع الانتاج بحيث بتحول الفلاح من زراعة المحاصيل التقليدية فى بعض مساحات ارضه الى زراعة المحاصيل الاخرى كالخضر والفاكهة حيث الدخل اكبر ، ونعتقد أن سياسة التنويع الرشيدة تكمن فى سلوك التدرج فى هذا المجال . وتجدر الملاحظة الى وجوب العمل على تخطيط وتنسيق عملية استصلاح الاراضى حتى لا تضيع الجهود سدى (راجع ، متابعة النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. ، وزارة التخطيط ، اغسطس ٦٨ ص ٥) .

(٢) فقد اصبح متوسط انتاج الفدان من القطن الزهر ٤٨ر٥ قنطارا بدلا من ٤ر١٦ والقطن الشعر ٢٥ر٦ قنطارا بدلا من ٥٢ر٤ والقمح ٧٥ر٧ اردبا بدلا من ١٨ر٥ والذرة الشامية ٢٧ر١١ اردبا بدلا من ٢١ر٦ اراجع الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، يونيو ١٩٧١ ص ٤١) .

القومي . ومن هنا يبرز اهمية مواصلة الجهد من اجل تطوير الزراعة تطويرا علميا، علما بأن زيادة الانتاج الزراعي مرتهن بالاخذ بالاساليب الزراعية العلمية الحديثة القائمة على الميكنة والتسميد والتجميع .

لهذه الاعتبارات فان الامر يتطلب العمل على زيادة الدخل الزراعي الاجمالي عن طريق القضاء على نقط الاختناق في القطاع الزراعي باعطاء البرامج الزراعية اهمية خاصة في السنين القادمة من ثلاث نواح . الاولى ـ العناية بخصوبة الاراضي الزراعية وخاصة تلك الاراضي التي كشفت نتائج الحصر التصنيفي بانها اراض متوسطة وضعيفة الخصوبة ، والثانية ـ تسوية اراضي الحياض وتنظيم الدورة الزراعية فيها بشكل يتلاءم مع نظام الري الدائم الجديد بحيث يستبدل المحاصيل التي لا تحقق انتاجا عاليا بمحاصيل أخرى اكثر انتاجا . والثالثة ـ استكمال اعمال الاستصلاح في الاراضي الجديدة لادخالها دورة الاستزراع والوصول بها الاراضي الحدية ، وادخال الاراضي الحدية الحالية من جهة اخرى . الى دورة النضوج الاقتصادي[1] .

---

[1] نظر متابعة النمو الاقتصادي في ج.ع.م. ، وزارة التخطيط ، يوليو ١٩٦٩

ثالثا ـ تغير الاهمية النسبية فى الدخل المحلى الاجمالى لصالح الاجور :

أدت التغيرات فى العلاقات المتبادلة بين القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى الى ظهور النتائج الهيكلية الهامة ، وتتبلور فى تغير الاهمية النسبية فى الدخل المحلى الاجمالى بين الاجور وعوائد التملك فى الاقتصاد لصالح الاجور ، حيث زادت الاهمية النسبية للاجور فى نهاية الخطة الثانية ٧٠/٦٩ عما كانت عليه فى سنة الاساس للخطة الاولى ٦٠/٥٩ ، وفى الوقت نفسه انخفضت هذه الاهمية النسبية لعوائد التملك ، وتظهر هذه النتيجة واضحة من الجدول التالى :

التغير فى الاهمية النسبية بين الاجور وعوائد التملك بالنسبة الى الدخل المحلى الاجمالى

(نسبة مئوية)

السنة	الاجور	عوائد التملك
٦٠/٥٩	٤٢ر٨	٥٧ر٢
٦١/٦٠	٤١ر٥	٥٨ر٥
٦٢/٦١	٤٣ر٨	٥٦ر٢
٦٣/٦٢	٤٥ر٢	٥٤ر٨
٦٤/٦٣	٤٥ر٥	٥٤ر٥
٦٥/٦٤	٤٦ر٧	٥٣ر٣
٦٦/٦٥	٤٦ر١	٥٣ر٩
٦٧/٦٦	٤٦ر٢	٥٣ر٨
٦٨/٦٧	٤٧ر٢	٥٢ر٨
٦٩/٦٨	٤٧ر٤	٥٢ر٦
٧٠/٦٩	٤٦ر٢	٥٣ر٨

(المصدر ، وزارة التخطيط ، متابعة الخطة الخطة الخمسية الاولى ص ٥٤ ومتابعة الخطط السنوية لاعوام ٦٧/٦٦ و٦٩/٦٨ و٧٠/٦٩ ص ٧٥ و٤٤ و٤١ على التوالى) .

يتضح من الجدول السابق أن الاهمية النسبية للاجور فى الدخل المحلى الاجمالى قد ارتفعت باستمرار(١) ـ باستثناء ٦١/٦٠ ـ

---

(١) علما بأن العمالة قد زادت من ٠٠٠ر٦٠٠ر٦ مشتغل الى ٧٠٠ر٢٧٤ر٨ مشتغل فى المدة من ٦٠/٥٩ الى ٧٠/٦٩ .

من ٤٢٫٨٪ فى سنة الاساس ٥٩/ ٦٠ على مدى السنوات العشر محل الدراسة الى ان بلغت اقصاها محققة ٤٧٫٤٪ عام ٦٨/ ٦٩ ثم تراجعت قليلا فى عام ٦٩/ ٧٠ حيث سجلت ٤٦٫٢٪ فى مقابل تناقص مستمر فى الاهمية النسبية لعوائد التملك فى الدخل المحلى الاجمالى .

ويعنى ما تقدم أنه حيث ترتفع الاهمية النسبية للاجور فى الدخل المحلى الاجمالى فانها تمارس ضغطا على جانب الطلب نتيجة لزيادة الميل الحدى للاستهلاك للمجتمع ككل ، ذلك ان فئة مكتسبى الاجور تتصف بارتفاع الميل الحدى للاستهلاك بالمقارنة بالفئات الاخرى فى المجتمع .

رابعا ــ ضغط قوة العمل المدنية على الاقتصاد القومى :

على الرغم من ان ج.م.ع. قامت بتوظيف قدر كبير من القوى العاملة للاعتبارات الاجتماعية التى سبق ايضاحها من قبل(١) ، فانه يلاحظ ان مستوى التوظف لم يتحرك فى السنوات العشر السابقة، ان لم يقل . فقد كانت نسبة التوظف(٢) فى عام ٦١/٦٠ ٩٣ر٧٪ اصبحت فى عام ٧٠/٦٩ ٩٢ر١٪ ، علما بانه قد اضيف عدد كبير الى العمالة وقدره ١ر٧٦٢ر٨٠٠ مشتغل خلال هذه الفترة حيث كان عدد المشتغلين فى بداية الفترة ٦ر٥١١ر٩٠٠ اصبح ٨ر٢٧٤ر٧٠٠ فى نهايتها وذلك على ما يوضحه تفصيلا الجدول التالى :

تطور العمالة فى الاقتصاد المصرى

(العدد بالالف)

السنة	عدد المشتغلين	معدل الزيادة السنوى ٪	قوة العمل المدنية	نسبة التوظف ٪	نسبة التعطل ٪
٦٠/٥٩	٦ر٠٠٦ر٠	—	٦ر٧١١ر٠	٨٩ر٥	١٠ر٥
٦١/٦٠	٦ر٥١١ر٩	٨ر٤	٦ر٩٤٠ر٠	٩٣ر٧	٦ر٣
٦٢/٦١	٦ر٦٥٦ر٩	٢ر٢	٧ر١٦٩ر٠	٩٢ر٩	٧ر١
٦٣/٦٢	٦ر٨٦٨ر٢	٣ر٢	٧ر٤٠٩ر٠	٩٢ر٧	٧ر٣
٦٤/٦٣	٧ر٠٨٥ر٠	٣ر٢	٧ر٦٥٧ر٠	٩٢ر٥	٧ر٥
٦٥/٦٤	٧ر٣٣٣ر٤	٣ر٥	٧ر٩١٨ر٠	٩٢ر٦	٧ر٤
٦٦/٦٥	٧ر٦٠٦ر٥	٣ر٢	٨ر١٨٧ر٠	٩٢ر٩	٧ر١
٦٧/٦٦	٧ر٧١٤ر١	١ر٤	٨ر٤٦٦ر٠	٩١ر١	٨ر٩
٦٨/٦٧	٧ر٨٢٧ر٦	٠ر٨	٨ر٥٤٥ر٠	٩١ر٥	٨ر٥
٦٩/٦٨	٨ر٠٥١ر٢	٢ر٩	٨ر٧٦٢ر٠	٩١ر٩	٨ر١
٧٠/٦٩	٨ر٢٧٤ر٧	٢ر٨	٨ر٩٨٥ر٨	٩٢ر١	٧ر٩

(المصدر ، وزارة التخطيط ، متابعة الخطة الخمسية والخطط السنوية ٦٧/٦٦ و٦٩/٦٨ و٧٠/٦٩ ص ص ٦٣ و٨٦ و٥٢ و٥٠ على التوالى) .

---

(١) راجع ما تقدم ص ٢١٩

(٢) اى نسبة العمالة الى قوة العمل المدنية .

ويتضح من هذا الجدول ان نسبة **البطالة السافرة** فى عام ٦٩/ ٧٠ بلغت ٩ر٧٪ ، ولكن ما هو اخطر من ذلك واكثر ضررا ، هو ما يتضمنه جهاز القطاع العام والجهاز الحكومى من **فائض فى القوى العاملة او بطالة مقنعة**(١) ، بسبب فرض «جهاز القوى العاملة» اعدادا من المشتغلين على المنشآت لا تناسب احتياجات العمل من ناحيتى الكم والكيف الامر الذى يترتب عليه اجهاد اقتصادى على هذه المنشآت وتحميلها اعباء ثقالا تتمثل فى زيادة الاجور مع نقص فى الانتاجية مما ينتج عنه زيادة فى الاسعار .

لذا فانه اصبح من الضرورى رسم خطة لاستخدام فائض القوى العاملة فى الجهاز الحكومى والقطاع العام استخداما امثل . وقد يقتضى ذلك نقل بعض المشتغلين الحاليين من قطاع الى آخر على انه يجب ان يراعى فى هذا المجال : تركيز العمالة فى القطاعات ذات الانتاجية العالية وعلى الاخص فى القطاعات السلعية (غير الزراعة) كقطاع الصناعة(٢) .

ولا يخفى ان نسبة التعطل تشكل عبئا جديدا على الخطط القادمة اذ يصبح من اهم اهدافها السعى للقضاء على هذا الحجم من البطالة السافرة فى الاقتصاد القومى باعتبار ان العمل حق لكل القادرين عليه والراغبين فيه ، وفقا لما تقضى به اعتبارات المجتمع الاشتراكى .

---

(١) راجع متابعة النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. ، وزارة التخطيط : المسلس ١٦٦٨ ص ٦٤ .

(٢) باعتباره القطاع القائد لعملية النمو فى البلاد بدلا من تركيزها فى قطاع الخدمات وذلك لتصحيح هيكل العمالة فى الاقتصاد القومى الذى خالف المستهدف فى الخطتين الاولى والثانية ، ومن ثم تلافى الضغوط التضخمية التى تتولد فى الاقتصاد القومى . والملاحظ ان الاهمية النسبية للعمالة فى القطاعات السلعية لم يعتريها تغير كبير منذ التخطيط الشامل ، اذ تراوحت هذه الاهمية النسبية بين ٢ر١٣٪ فى ٥٩/٦٠ و١٦٪ فى ٦٩/٧٠ . وعلى الرغم من انخفاض الاهمية النسبية لقطاع الزراعة فلم يكن هذا الانخفاض فى الاهمية النسبية للقطاعات السلعية الا بمعدلات صغيرة ، حيث تراوحت فيما بين ٥٤٪ عام ٥٩/٦٠ و٩ر٤٨٪ عام ٦٩/٧٠ (راجع ، وزارة التخطيط ، متابعة النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. ، ابريل ٦٨ ص ٨٧ وابريل ٧٠ ص ٥٢ ومايو ٧١ ص ٤٨ ، وانظر د. محمد دويدار ، المرجع السابق ص ٢٦٦ و٢٦٧) .



ولكن يجب التنبيه فى هذا المجال ، الى انه يجب أن توجــه العمــالة الجديدة فى القطاعات ذات الانتاجية العالية ، كما ذكرنا ، بهدف تصحيح هيكل العمالة فى الاقتصــاد القومى (١) .

وثم ظاهــرة اخرى تؤثر على عرض القوى العاملة فى المدن ، هى ما يشاهد من ظهور الاتجــاه نحو تقلص سـكان القرى وزيادة سكان المدن فى الوقت نفسه ، الامر الذى يضيف أعباء تتعلق بوجوب تشغيل هذه الاعداد الغفيرة .

فقد اظهرت سنوات التعداد السكانى النتيجة الآتية :

البيــان	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦
	سنوات التعــداد			
جملة عدد السكان بالالف	١٥٩٢١	١٨٩٦٧	٢٥٩٨٤	٣٠٠٧[illegible]
النسبة المئوية لسكان المدن الكبرى بالمحــافظات الى جمــلة السكان	١٤ر١	١٨ر٠	٢١ر٥	٢١ر٨
النسبة المئــوية لسكان المــدن بالمحــافظات الى جمــلة السكان	١٠ر٢	١٢ر١	١٥ر١	١٨ر٠
النسبة المئوية لــسكان القــرى بالمحــافظات الى جمــلة السكان	٧٥ر٠	٦٩ر٠	٦٢ر٣	٥٩ر٠

(المصدر ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامــة ، يونيو ١٩٧١ ص ٧) .

لكل هذه الامــور ، وحتى لا تشكل القــــوة العاملة ضغطــا اقتصــاديا ، يقتضى الامر ان يعــاد تخطيط التعليــم والتدريب بكافــة مستوياته بحيث يتمشى مع احتيــاجات التخطيـــط الاقتصــادى والاجتماعى فى البلاد بما يمكن معه تلافى البطالة الســافرة والمقنعة فى المنشآت حتى يسفر تشغيل الامداد الجديدة من العمال عن انتـــاج حقيقى ، لا فى تحويل البطالة السا فرة الى بطالة مقنعة فحسب ، وفى هذه الحالة ، لا تمثل البطالة المقنعة ضغطا على مستوى الاسعار .

---

(١) راجع ، متابعة النمو الاقتصادى ق ٣٠٢-٤٠٢ ، وزارة التخطيط ، اغسطس ١٩٧٠ ص ٥٢

ومن جهة اخرى ، فان الامر يستلزم ايضـــا **دراسة تنظيـــم ما للهجرة من الريف الى المدن**[1] ، او ان يعـــاد التخطيط الصناعى ليكون اكثـــر انتشارا فى مصر من الناحيـــة الجغرافية بحيث يمكنـــه استيعاب الاعداد المنتظر هجرتهـــا الى المـــدن حتى يخف الضغط على المدن الكبيرة ، وكل هذه الامـــور تســـتلزم دراسات مستفيضـــة ومتشعبة[2] لا يمكن حتى مجـــرد تركيزها فى هذه العجالة .

خامسا ــ طول مـــدة المشروعات المنفذة :

سبق ان ذكـرنا من قبل انه على الرغم من ان الانفاق الاستثمارى يخلق دخولا نقدية تولد طلبا فعـــالا فى الحـــال ، الا ان ناتـــج بعض المشروعات قد يحتاج قبل ان يصبح قابـــلا ومتوافرا للاســـتهلاك ، الى فترة انشاء طويلة نسبيا ، ومن هنا يصاحب عملية تكوين راس المـــال ، فى المراحل الاولى للنمـــو ، اختلال فى التوازن بين قوى العرض وقوى الطلب ، ينعكس اثرها فى شـــكل ارتفاع فى المستوى العام للاسعار ، وتزداد حـــدة الارتفاع ، اذا كانت فترة الانشاء طويلة .

وقد توفـــرت مصر على تنفيـــذ العـــديد من المشروعات الاساسية التى تستغرق وقتا طويلا نـــسبيا ، من هـــذه المشروعات ، الحديد والصلب واستصـــلاح الاراضى والرى والصرف واقامة ســـد اســـوان العالى ، وهذه المشروعات استلزمت استثمارات كبـــيرة ولم تات بثمارها الا بعد مرور فترة من الوقت ، فمثلا نجد أن الســـد العالى قد بدىء فى تنفيذه فى ١٩٦٠/١/٩ ولم ينته الا فى ١٩٧٢/١/١٥ ، وقد بلغت تكاليف المشروع نفســـه ٢٤٠ مليون جنيه ، كما تبلغ الاعمـــال المترتبة على انشائه مثل تحـــويل الرى الحـــوضى الى رى مســـتديم واعمال الطرق والاســـكان .. الخ نحو ٥٠٠ مليون جنيه .

---

(1) بمعنى ان يتم امتصاص المهجـرين بصورة انتاجيـة ، وهذا ما حـدث فى بلاد عديدة (N.U , Etude sur L'economie Mondiale, op. cit , p. 114 ets.)

(2) ومن هنـــا فلا غرابة ان يذكر الاستاذ Seymour E. Harris ان التضخم هو فى الواقع دراسة لكل نواحى الاقتصاد .

ويستهدف المشروع نتائج اقتصادية هامة ، منها اضافة ٣ر١ مليون فدان جديدة الى الرقعة الزراعية(١) وتحويل ٧٠٠ الف فدان الى الرى المستديم وتوفير المياه اللازمة لزراعة مليون فدان ارز سنويا لاغراض التصدير ، وتوليد طاقة كهربائية تصل الى عشرة مليارات كيلووات ساعة سنويا لتوفير الطاقة اللازمة للتوسع الصناعى .

وتقدر الزيادة المباشرة فى الدخل القومى المترتبة على تنفيذ المشروع بنحو ٢٣٤ مليون جنيه سنويا(٢) .

ان مثل هذا المشروع ، بما استلزمه من سحب عوامل انتاج ضغطت على السوق المحلى ، فأدت الى حدوث اختناقات فى عديد من السلع فى الوقت الذى استلزمت فيه استثمارات كبيرة لمدة طويلة دون اى عائد ، كل هذه الامور ادت الى اختناقات فى السلع المختلفة ، فضلا عن آثار المشروع على بعض الظواهر كنقص الطمى فى مياه النيل على الانتاج الزراعى وبعض الانشطة القائمة عليها واهمها مواد البناء ، الامر الذى ادى الى ظهور السوق السوداء فيها ووجود الاسعار المزدوجة .

وما يقال عن مشروع السد العالى يقال عن المشروعات الاساسية الاخرى التى تستلزم بعض الوقت حتى يظهر انتاجها فى الاسواق وتسبب فى الوقت نفسه اختناقات وارتفاعات فى الاسعار نتيجة للتضخم الهيكلى الذى ينشأ مع هذا النوع من المشروعات .

---

(١) تشمل التوسع فى مديرية التحرير وادكو ومريوط وصحراء الصالحية وشرق قناة السويس وغربها ، ينفذ على مراحل بحيث ينتهى الاستصلاح والاستزراع ، كما هو مخطط ، فى نهاية عام ١٩٧٢ .. !

(٢) راجع ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى ، يونيو ٧١ ص ٢٦٤ – ٢٦٨ .

هذه هى اهم صور التضخم الهيكلى التى راينا ابرازها فى هذه العجالة ، ولو اننا استرسلنا فى تتبع النمو فى القطاعات المختلفة والتغيرات التى طرات عليها وفى الوحدات المكونة لها والصعوبات التى واجهتها ، ومن ثم الاختناقات التى نشات بصددها ، لظهرت لنا انواع متعددة وصور متفاوتة من التضخم الهيكلى، ذلك ان التضخم، كما يقول الاستاذ Wilson عمل معقد[1] ، ولا سيما فى الدول الآخذة فى النمو التى يتسم بنيانها الاقتصادى بطابع خاص يحتوى مصادر عديدة للضغط التضخمى على النحو الذى رأيناه فى صفحات اخرى .

---

(1) Thomas Wilson, Inflation, op. cit., p. 91

المبحث الثالث

قياس التضخم

(الفجوات التضخمية)

تطور التحليل الخاص بالتضخم بعد الحرب العالمية الثانية واصبح الكتاب يفضلون دراسة التضخم بمساعدة الفجوة التضخمية « Inflationary gap » وهى من الاصطلاحات التى ابتدعها كينز فى بحثه الذى أصدره عام ١٩٤٠ بعنوان كيف ندفع نفقات الحرب « How to pay for the war » وكان الهدف الرئيسى من استخدام الفجوة التضخمية هو قياس الضغط على المستوى العام للاسعار الذى ظهر خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد اعتبرها كينز القوة الدافعة فى جهاز التضخم وحاول ان يقدرها حسابيا وبوحدات نقدية «Monetary terms» اى بمقياس كمى يمكن السلطات النقدية من اتخاذ ما يتناسب من اجراءات(١) .

---

(١) الواقع ان الاقتصادى فيكسل Wicksell هو أول من غير تحليل التضخم من الراى الكلاسيكى الذى ينسبه الى الزيادة فى عرض النقود ، الى الزيادة فى الطلب الفعال ، وقد وجد هذا التحليل تأكيدا اكبر فى النظرية العامة لكينز التى تركزت حول تأثير التغيرات فى الطلب الفعال على مستويات النشاط الاقتصادى ، ومع ذلك فان هناك فرقا جوهريا بين تحليل المدرسة الكينزية والمدرسة الفيكسيلية . لقد ركزت المدرسة الكينزية أضواءها على الزيادة التى تحدث فى الطلب على السلع وتجاهلت الزيادة التى تحدث فى الطلب على عوامل الانتاج مفترضة فى ذلك أن عدم التوازن الذى يطرا على أسواق السلع ينعكس اثره مباشرة على التوازن فى أسواق عوامل الانتاج ، وعلى الاخص سوق العمل اما المدرسة الفيكسيلية فهى تبنى تحليلها فى التضخم على أساس تجميعى لفائض الطلب فى اسواق عوامل الانتاج وفائض الطلب فى أسواق السلع (راجع مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٦٦١ المشار اليها ص ٢٥ وراجع ايضا R. J. Ball, Inflation and the theory of money. Allen and Unwin, London 1964, pp. 70-72.

ويهدف هذا القياس إلى تحديد الثغـــرة بين المتاح من الســـلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القـــوة الشرائية المتوافرة فى ايدى المستهلكين وبالتـــالى العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من حجم القـــوة الشرائية لدى المستهلكين .

والفجوة التضخمية تنشأ فى الاقتصاد فى فترة معينة من الزمن ، اذا حدث افراط فى الطلب الكلى على السلع والخدمات او افراط فى عرض النقـود . وتتمثل فى الحالة الاولى فى فائض الطلب الكلى ، وهو عبارة عن زيادة الانفاق القـــومى (بالاسعار الجارية) عن النـــاتج القومى الحقيقى (بالاسعار الثابتة)، وتتمثل فى الحـالة الثانية فى فائض العرض النقدى ، وهو عبـارة عن الفرق بين العرض النقدى وما بين ما يرغب أن يحتفظ به الافراد من دخل حقيقى فى شكل نقـــود (عند اسعار ثابتة) .

وقد جاءت المدرسة الســويدية بأفـكار جديدة لتحليل الفجـوة التضخميـة ، فأدخلت اســلوب **الفجـــوة المتوقعة ex ante gap** فى كل من اسواق السلع commodity-markets واســواق عوامل الانتـــاج Factor-markets وتتمثل الفجـوة فى مفهـــوم هذه المدرسة فى الـزيادة فى القيمـــة المتوقعة للطلب الـكلى الفعال فى كل من هاتين الســوقين عن قيمة السلع والخـــدمات التى يقدر تحقيقها خلال فترة معينة من الزمـــن ، كلها مقدرة بالاســـعار السائدة وقت التقدير(١) .

---

(1) Bronislaw Oyrzanowski, ed. by D. C. Hague, op. cit., p. 334
ولتحليل الفجوة المتوقعة يمكن الرجوع الى Bent Hansen, The theory of inflation,
op. cit , ch. 3 and A. J. Hagger, op. cit., pp. 30,31.

قياس الفجوة التضخمية(١) :

يمكن قياس الفجوة التضخمية (أو الانكماشية) وفقا لعدة معايير ، نختار منها معيارين : معيار فائض العروض النقـــدى ومعيار فائض الطلب النقدى .

أولا : معيار فائض العروض النقدى :

والفجوة التضخمية وفقـــا لمعيار فائض العروض النقدى ، هى عبارة عن الفرق بين الزيادة فى العرض النقدى وبين الزيادة فى حجم ما يرغب الافراد ان يحتفظوا به من دخل حقيقى فى شـــكل نقود (عند اسعار ثابتة) وذلك خلال فتـــرة زمنية معينة ، وعلى ذلك فان هذا القياس يمكن وضعه فى الصيغة الآتية :

الفجوة = الزيادة فى عــرض النقود − $\frac{\text{كمية النقود}}{\text{اجمالى الناتج القومى}}$ × الزيادة فى اجمالى الناتج القومى.

فاذا رمزنا للفجــوة بالرمز G والــزيادة فى عرض النقـــود ΔM والناتج القومى الاجمـــالى GNP والطلب على النقــود(٢) $\frac{M}{GNP}$ فان المعـــادلة السابقة تاخذ الصـــورة الآتية $G = \Delta M - \frac{M}{GNP} \Delta GNP$

---

(١) راجع فى هذا الوضوع : د. فؤاد هاشـــم ، اقتصاديات النقود والتـــوازن النقـــدى ، ١٩٥٩ ص ٢١٧ وما بعدها ود. حسن محمـــد سليم ، التضخم والتنمية الاقتصادية ، من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٧١/٧٠ وراجع ايضا H. Speight Economics, op. cit., pp. 560-581, Bent Hansen, Inflationary gap, I N P. 1966, 16, Magdi M. El-Kammash, Economic Development in Egypt, Ferederick A. Praeger, New York 1948, p. 56.

(٢) وهو مقلوب سرعة التداول الدخلية للنقود .

وبتطبيق هذا المعيار فى قياس الفجوات التضخمية فى الاقتصاد المصرى خلال مرحلة التخطيط الشامل تظهر لنا النتائج الموضحة فى الجدول الآتى : (بملايين الجنيهات)

السنة	(١) الزيادة فى المعروض النقدى(١) ΔM	(٢) الطلب على النقود $M \div GNP$	(٣) الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى(٢) ΔGNP	(٤) ٢ × ٣	(٥) التضخم ١ − ٤
٦١/٦٠	٣٨ر١	٠ر٢٩	٧٨ر٣	٢٢ر٧	١٥ر٤
٦٢/٦١	٢٧ر٩	٠ر٣٠	٤٧ر٦	١٤ر٢	١٣ر٦
٦٣/٦٢	١٦ر٠	٠ر٢٩	١٢٥ر٦	٣٦ر٤	٢٠ر٤—
٦٤/٦٣	٩٤ر٥	٠ر٣٢	١٣٣ر٠	٤٢ر٦	٥١ر٩
٦٥/٦٤	٦٠ر٥	٠ر٣٠	٩٢ر٥	٢٧ر٨	٣٢ر٧
٦٦/٦٥	٦١ر٢	٠ر٣٢	٨٨ر٣	٢٨ر٣	٢٢ر٩
٦٧/٦٦	١ر٦	٠ر٣٢	٦ر٦	٢ر١	٠ر٥—
٦٨/٦٧	١٩ر٤—	٠ر٣٢	٦٢ر٣—	١٩ر٩—	٠ر٥—
٦٩/٦٨	٢٨ر٠	٠ر٣٢	١٤٨ر١	٤٧ر٤	٩ر٤—
٧٠/٦٩	٧٣ر٧	٠ر٣٢	١٤٤ر٦	٤٦ر٣	٢٧ر٤

ويشير هذا الجدول الى وجود اتجاهات تضخمية خلال مرحلة التخطيط وان ظهرت بوادر انكماشية فى السنوات ٦٣/٦٢ و٦٧/٦٦ و٦٨/٦٧و٦٩/٦٨ نظرا الى ان الزيادة فى المعروض النقدى لم تجار الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى خلال هذه السنوات ، ومعنى ذلك ، واستنادا الى هذا المعيار يمكن المحافظة على الاستقرار النقدى وتفادى الاختلال عندما تتناسب الزيادة فى عرض النقود مع الزيادة فى الناتج القومى الحقيقى .

---

(١) المجلة الاقتصادية للبنك المركزى ، أعداد مختلفة .

(٢) نظرا لعدم وجود سلسلة من الناتج القومى الحقيقى GNP فقد استخدمنا فى الجدول سلسلة من الدخل المحلى الحقيقى GDI .

ثانيا : معيار فائض الطلب الكلى :

والفجوة التضخمية ، وفقا لمعيار فائض الطلب الكلى ، هى عبارة عن الفرق بين الزيادة فى الانفاق الكلى (بالاسعار الجارية) عن الناتج القومى الحقيقى (بالاسعار الثابتة)(١) .

ولامكان الوقوف على فائض الطلب الكلى ، يتطلب الامر بيان الانفاق بانواعه الثلاثة (الانفاق الاستهلاكى الخاص والحكومى والانفاق الاستثمارى) ومقارنته بالناتج المحلى الاجمالى الحقيقى(٢) ، وهذا ما سيوضحه الجدول التالى(٣) :

(1) See : Andreas S. Greakis, I. M. F. op. cit., p. 458.

(٢) نظرا لعدم وجود سلسلة من الناتج القومى الحقيقى «GNP» فقد استخدمنا سلسلة من الناتج المحلى الحقيقى « GDP » .

(٣) المصدر : الانفاق الاستهلاكى الجدول السابق ص١٢٠ ، الانفاق الاستثمارى ، من ٥٩/٦٠ – ٦٤/٦٥ الخطة الخمسية الاولى ص ٦٢ ومن ٦٥/٦٦ – ٦٦/٦٧ تقرير خطة ٦٦/٦٧ ص ١٢٦ ومن ٦٧/٦٨ – ٦٨/٦٩ تقرير خطة ٦٨/٦٩ ص ١٠٠ و٦٩/٧٠ تقرير خطة نفس العام ص٩٨ اما الناتج الاجمالى الحقيقى (بالاسعار الثابتة) من ٥٩/٦٠ – ٦٤/٦٥ الكتاب السنوى للجهاز المركزى للاحصاء يونيو ٦٨ ص ٢٢٥ وتم تثبيته ، ومن ٦٥/٦٦ – ٦٦/ ٦٧ تقرير خطة ٦٦/٦٧ ص ٢١٦ ومن ٦٧/ ٦٨ – ٦٨/٦٩ تقرير خطة ٦٨/٦٩ ص ١٥٨ و٦٩/٧٠ تقرير خطة نفس العام ص ١٥٨ .

تطور فائض الطلب الكلى خلال خطة التنمية العشرية

(٦٠/٦١ – ٦٩/١٩٧٠)

(بملايين الجنيهات)

السنة	الانفاق (بالاسعار الجارية) الخاص	الحكومى	الاستثمارى	المجموع	الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى (بالاسعار الثابتة)	فائض (أو نقص) الطلب الكلى
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦) (٤ – ٥)
٥٩/٦٠	٩٧١ر٦	٢٢٨ر١	١٧١ر٤	١٣٧١ر١	١٣٧٥ر٦	–٤ر٥
٦٠/٦١	٩٩٣ر٢	٢٥٥ر٩	٢٢٥ر٦	١٤٧٤ر٨	١٤٥٩ر٣	+١٥ر٥
٦١/٦٢	١١٠١ر٥	٢٤٧ر١	٢٥١ر١	١٥٩٩ر٧	١٥١٣ر٣	+٨٦ر٤
٦٢/٦٣	١١٧٠ر٨	٣١٨ر٢	٢٩٩ر٦	١٧٨٨ر٦	١٦٥٦ر٤	+١٣٢ر٢
٦٣/٦٤	١٢٤٩ر٣	٤٠١ر٨	٣٧٢ر٤	٢٠٢٣ر٥	١٨١٧ر٥	+٢٠٦ر٠
٦٤/٦٥	١٣٣٠ر٩	٤٣١ر٣	٣٦٤ر٣	٢١٢٦ر٥	١٩٨٦ر١	+١٤٠ر٤
٦٥/٦٦	١٥٨٣ر٣	٤٨١ر٩	٤٤٦ر٢	٢٥١١ر٤	٢٣٢٤ر٩	+١٨٦ر٥
٦٦/٦٧	١٦٣٢ر٧	٤٨٨ر٤	٣٩٦ر٧	٢٥١٧ر٨	٢٣٢٥ر١	+١٩٢ر٧
٦٧/٦٨	١٧٠٨ر٣	٥٦٧ر٣	٣٤٢ر٢	٢٦١٧ر٨	٢٢٩٧ر٧	+٣٢٠ر١
٦٨/٦٩	١٨٠٧ر١	٦٤٤ر٦	٣١٨ر٢	٢٧٦٩ر٩	٢٤٢٨ر٥	+٣٤١ر٤
٦٩/٧٠	١٩٣٩ر٦	٧١٧ر٠	٤١٦ر١	٣٠٧٢ر٧	٢٦٢١ر٦	+٤٥١ر١

ويلاحظ من الجدول السابق ان الفجوات التضخمية قد ظهرت بصفة دائمة خلال سنى الخطة وزادت فى السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ[1] .

---

(١) يلاحظ مثلا ان عام ٦٧/٦٨ قد ظهر فائضا فى الطلب رغم ما اتسم به الاقتصاد من اتجاه انكماشى محسوس . وهذا الفائض يمكن تفسير وجوده بانه من الجائز ان تكون الحسابات القومية قد تضمنت انواعا من الانفاق لم تستخدم بعد، فضلا عن العامل النفسى الذى صاحب ظروف الحرب بتأجيل الانفاق ومعلوم ان الانفاق فى ظروف هيكلية كظروف الحرب من شأنه أن يخرج العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عن وضعها الطبيعى طبقا لقواعد النظرية النقدية ، ومن هنا قد لا ترتفع الاسعار رغم وجود قدر من فائض الطلب نظرا لتفضيل السيولة او الاكتناز السائل المرتبط بالترقب والانتظار .. وبالاختصار فان هذا الوضع قد أملته ظروف الحرب وخرجت به عن مسيرة الاوضاع الطبيعية . وجدير بالاشارة ان هذا النوع من التحليل يقترب من التحليل الحديث لفريدمان لدالة الطلب على النقود حيث يدخل معيارا جديدا يمثل طريقة انفاق النقود فى ظروف خاصة (راجع د. مصطفى رشدى ، النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادى الكلى «تحت الطبع») .

هذه هى دراسة من الفجوات التضخمية ، وقى رأينـــا ان المعيار الاول ، يفضـــل المعيار الثـــانى نظرا الى ان الاحصاءات المتعلقة به تكون اسرع توفرا واكثر دقـــة ، الامر الذى جعل صندوق النقـــد الدولى يستند الى مثل هذا النوع من المنهـــج فى قياس الاتجـاهات التضخميـــة على النحـــو الذى اوضحناه فى دراستنا السابقة(١) .

ومن جهـة اخرى فان المنهج التوقعى ex ante يعتبر منهجـــا مرغـــوبا فيه لقياس الفجـــوة التضخمية ، على اعتبـــار أنه لكى يكون تقـــدير الفجوة مفيد حقـــا كمرشـــد للسياسة الاقتصادية ، فلا بد من تقـــديرها مقدما حتى تتمكن السلطات من اتخاذ اجراء فى الوقت المناسب .

ونظرا الى ان أرقام الميزانيات التقديرية لمشروعات القطاع العـام فى مصر يصعب الحصول عليها لهذا الغرض فانه لا يستطاع ، والحـالة هذه ، تقدير الفجوة المتوقعة .

---

(١) راجع ما تقدم ص ١٥٥ .

القسم الثاني

التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية

تمهيد :

استعرضنا فى القسم الاول التضخم باعتباره ظاهرة اقتصادية ونعنى بها تلك الحركة الصعودية المستمرة فى الاسعار .. وابنا انواعها فى الاقتصاديات المتخلفة وفى الاقتصاد المصرى . وستكون مهمتنا فى هذا القسم دراسة التضخم لاباعتباره ظاهرة اقتصادية ، ولكن باعتباره وسيلة من وسائل تمويل التنمية الاقتصادية مستعرضين الاتجاهات المؤيدة للتمويل بالتضخم والاتجاهات المعارضة له .

وهنا قد يثور تساؤل ، هل توجد علاقة بين التضخم كظاهرة والتضخم كوسيلة ؟

الواقع ان التضخم لا يختلف وصفه بحسب ما اذا كنا ننظر اليه كظاهرة او كوسيلة اذ يظل فى الحالتين «حركة صعودية مستمرة فى الاسعار» على النحو الذى اوضحناه من قبل ، بمعنى اننا لا نستطيع ان نفرز التضخم كظاهرة او كوسيلة ، ولكن ما يمكننا الوقوف عليه هو : هل يعتبر التضخم مخططا ام غير مخطط ؟

فاذا كان التضخم غير مخطط ، بمعنى ان القوى الاقتصادية للمجتمع تدفع الاسعار الى الارتفاع لعدة اعتبارات تتعلق بالعرض او الطلب او تتعلق بالهيكل الاقتصادى نفسه ، كما هو مشاهد فى الدول المتخلفة حيث تحتوى هياكلها الاقتصادية على عوامل للضغط التضخمى ، فان هذا التضخم يعتبر ظاهرة كغيره من الظواهر الاقتصادية الأخرى .

ويعتبر التضخم مخططا ، اذا عمد المخطط الى زيادة الاسعار للوصول الى تخفيض الاستهلاك بالنسبة لعدد كبير من الافراد وبالتالى اقتطاع جزء من دخولهم يحول الى قطاع الاعمال فى صورة ارباح ، فاذا ما اعاد هذا القطاع استثمار هذه الارباح ، فان التضخم يؤدى الى زيادة المدخرات ومن هنا يعتبر صورة من صور الادخار الاجبارى نظرا الى ان ذوى الدخول الثابتة فى المجتمع تضطرهم الاسعار المرتفعة لسلع الاستهلاك ان يخفضوا استهلاكهم منها(١) .

(1) Frederic Benham, Economics, 4th. ed, Pitman London, 48, p 339.

ومن ثم نجد ان نجاح وسيلة التمويل التضخمي(١) مرتهن بمدى نجاح المخطط في توجيه القوة الشرائية في المجتمع ، اذ يقال في هذا المجال ان عدم وجود السياسة المالية المناسبة لتحويل القوة الشرائية هي العقبة الاساسية امام استخدام هذه الوسيلة من وسائل التمويل(٢) .

ولكن هل نجح التمويل عن طريق التضخم في زيادة التراكم الراسمالي في الدول المتخلفة ؟

لقد اثار التمويل التضخمي للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة كثيرا من الجدل في الفكر الاقتصادي المعاصر ، فبينما يوصي البعض بالالتجاء الى التوسع النقدي كأداة لتشجيع الاستثمار وتعجيل النمو الاقتصادي ، ينصح الآخرون بوجوب تجنب الوسائل التضخمية بسبب ما تفضي اليه من زيادة في الاسعار لا تكون تحت السيطرة . وهو امر يضر بالاقتصاديات المتخلفة نظرا لضعف أو عدم مرونة الجهاز الانتاجي . كما انه من المتفق عليه بوجه عام ان التنمية الاقتصادية يجب ان تتحقق بأقل ضغط ممكن على الاسعار(٣) .

---

(١) او على نحو ما يطلق عليه بعض الكتاب «التضخم المتخصص» .
Specific inflation « See : Ugo Papi, Inflation, edited by Hague, op. cit., p. 55 ».

(2) Geoffrey Maynard, Economic dev. and price level, op cit., p. 6.

(٣) د. عبد الحميد القاضي – تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ١٩٦٩ ص ٣٦٠ و٣٦١ .

بعد هذه العجالة ألا يحق لنا أن نطرح بعض الاسئلة التى تحتاج الى جواب قاطع . هل ننصح الدول المتخلفة باللجوء الى التضخم لتتخذه كوسيلة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية نظــرا لقصور موارد التمويل ، وما هي الشروط الواجب توافرهــا حتي يؤدي التضخم الى تحقيق التراكم الرأسمالى بنجاح ، وما هى المشاكل التى قد تنجم عن ذلك ؟ ام ننصح هذه الدول بتجنب هذه الوسيلة من وسائل التمـويل نظرا لما قد يترتب على اتباعهــا من أضرار حينمــا يفلت التضخــم من عقاله مضيعا ثمار التنمية ونتائجها؟ وفى هذه الحــالة ما هى الوسيلة البديلة عنه التى يكون من شــأنها دفع عجـلة التنمية الى الامام ؟ أم هل هناك حجم امثل للتضخم يحقق هدفين فى وقت واحــد بمعنى أن يتخذ اداة تمويلية فعــالة ، ويبعد فى الوقت نفسه الاقتصــاد القومى عن الآثار الضــارة لهذه الظاهرة ؟ وما هو موقف الاقتصاد المصرى فى هذا المجال ؟

ان هذه الاســئلة ستكون موضـع أجابة القسـم الثــانى من هذه الدراسة يحتويها ثلاثة فصول :

الفصل الاول يتناول الاتجاهات المؤيدة للتمويل بالتضخم .

الفصل الثانى يدرس الاتجاهات المعارضة للتمويل بالتضخم .

الفصل الثالث يبحث التمويل بالتضخم فى الاقتصاد المصرى .

الفصل الأول

الاتجاهات المؤيدة للتمويل بالتضخم

يعتبر التمويل بالتضخم من المسائل التى اثارت كثيرا من الجدل فى الفكر الاقتصادى التنموى ، فيعتقد انصار التمويل بالتضخم انه من الوسائل الفعالة التى يمكن البلاد المتخلفة ان تلجأ اليها لتمويل التنمية الاقتصادية(١) ، وانه ليس هناك دولة متخلفة واحدة كانت جادة فى تنفيذ برامجها الاقتصادية لم تجد من الحتم عليها ان تلجأ الى هذه الوسيلة فى تمويل مشروعاتها ، فهى سياسة عامة للدول المتخلفة لا تستطيع أن تستغنى عنها(٢) .

وعلى هذا فان المؤيدين للتضخم يرون ان مشكلة البلاد المتخلفة لا تكمن فى الواقع فى المفاضلة بين الاخذ بالتضخم أو عدم الاخذ به وانما تتمثل فى تقدير موجة التضخم المناسبة التى تحققها فى غمار عملية التنمية ، أو بمعنى آخر يجب على السلطات النقدية تحديد الحجم الامثل للتضخم لسد الفجوة بين موارد الخطة واستخداماتها .

ولم يقتصر الامر على الجدل العلمى فقط وانما تعداه الى التجارب الواقعية فى الدول المتخلفة التى استخدمت التضخم كوسيلة لزيادة التركيم الراسمالى فيها ، ومن هنا فان منهج الدراسة فى هذا

---

(1) E. M. Bernstien and I. G. Patel, Inflation in relation to economic development, I. M. F. « Staff papers » Vol. 2 No. 3, Nov. 52, p. 374.

(٢) راجع د. محمد مظلوم حمدى ـ النقود واعمال البنوك والتجارة الخارجية ـ ص ١٠٥ .

الفصل لن يقتصر على التحليـــل النظرى بل يتعداه الى التجـــارب الواقعية وذلك للوصول الى حـكم واضح فى تقييم هـذه الوسيلة من وسائل التمويل .

وقد تفاوتت الحجـج والآراء التى يـستند اليها انصار التمـويل التضخمى فى تبرير اسـتخدام هذه الوسيلة فى التمـــويل ، وهى وان كانت لا تشكل اتجاها واحدا ، الا انها تؤيد فى جوهرها التضـــخم ، وقد اسـتند هذا الفريق من الكتاب فى تقـديم حججهم على ما اسفرت عنه تجربة التمويل بالعجز من نجاح فى الهنـد فى الخطة الخمسـية الاولى ١٩٥٦/٥١ .

ولا يخفى ان تمحيص هـذه الآراء يتطلب اسـتعراض هذه الحجج ومدى ما تنطـــوى عليه من صحة واستقراء تجربة الهند فى التمـويل بالعجـز للوقوف على ما اصابها من نجاح او فشل .

وعلى ذلك فانا سنتناول الدراسـة فى هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الاول التمويل بالتضخم فى الدول المتخلفة .

المبحث الثانى التجربة الهندية فى التمويل بالتضخم .

المبحث الأول

التمويل بالتضخم فى الدول المتخلفة

لا ينازع أحد فى أن من الممكن أن يستخدم التضخم لفترات قصيرة متقطعة فى تمويل الاستثمار اذا عجزت المدخرات المحلية والأجنبية عن تقديم الموارد اللازمة لتحقيق معدل مناسب من النمو الاقتصادى ، وتتحصل عملية التمويل التضخمى بكل بساطة فى امعان الحكومة فى تمويل الاستثمارات عن طريق الاقتراض من البنك المركزى (الاصدار الجديد) أو الاقتراض من النظام المصرفى (تزويد المشروعات العامة والخاصة بالائتمان) بما يتعدى الحدود التى يتسنى فى نطاقها المحافظة على استقرار الاسعار(١) .

ان السياسة المثلى فى رأى أنصار التمويل بالتضخم ان تشجع الاستثمارات العامة والخاصة بغض النظر عن طريقة تمويلها بحيث تضمن الدولة تنفيذ جميع المشروعات الاستثمارية اللازمة لتحقيق اهداف الخطة باتباع ما يسمى بمنهج تمويل الحرب(٢) War Finance Approach ، وقد ساق هؤلاء الكتاب حججا متعددة ، وهى وان اختلفت فى اتجاهاتها ، الا أنها تتفق على شىء واحد هو تأييد التضخم باعتباره أداة لتحقيق الادخار الاجبارى فى المجتمع عن طريق إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الطبقات الغنية أو بمعنى آخر اعادة توزيع الدخول فى صالح الطبقات التى يكون ميلها الحدى للادخار مرتفعا(٣) .

---

(١) د. محمد زكى شافعى ـ التنمية الاقتصادية ـ الكتاب الثانى ص ٩٧ .

(٢) فعملية التنمية فى جوهرها مشابهة تماما لعملية الدخول فى حرب كبرى ، فالنصر فى كليهما يتطلب تمويل كامل لاقتصاديات الدولة عن طريق اعادة توزيع واستخدام جميع الموارد الاقتصادية باسرع ما يمكن ، والمجهود الذى يبذل لتحقيق النصر فى كليهما يتشابه الى حد كبير (راجع د. عبد المنعم فوزى وآخرين ـ اقتصاديات المالية العامة ـ ١٩٧٠ ص ٢٨١) .

(3) Geoffrey Maynard, op. cit., p. 15.

وتتلخص ميكانيكية سياسة التمويل بالتضخم كما يوضحها بنت هانسن(١) فيما يأتى : نفترض ان الاثمان تكيف نفسها فى كل لحظة تبعا لتغيرات الطلب ، فاذا فرضنا اننا بدانا بحالة من التوازن وانه فجاة توسعت خطط الاستثمار نظرا لزيادة الائتمان المصرفى ، فان النتيجة التى تتحقق فى هذه الحالة هى ارتفاع الطلب على العمل والموارد الانتاجية الاخرى لاستخدامها فى الاغراض الاستثمارية ، ومن ثم ترتفع الاجور والاثمان لعوامل الانتاج الاخرى ، وينتقل بالتالى العمال وعناصر الانتاج الاخرى من صناعات السلع الاستهلاكية الى صناعات السلع الراسمالية ، وهذا التحول فى تخصيص الموارد هو فى الواقع جوهر نظرية الادخار الاجبارى . فبدون هذا التحول لن يكون هناك ادخار اجبارى .

ويجب ان نلاحظ هنا انه خلال عملية تحويل الموارد من الصناعات الاستهلاكية الى الصناعات الراسمالية ، تحدث ارباح كبيرة فى صناعات سلع الاستهلاك . فالاجور المرتفعة وما يتولد عنها من زيادة فى تيار الانفاق النقدى والنقص فى انتاج السلع الاستهلاكية كل ذلك يؤدى الى زيادة اسعار السلع الاستهلاكية بنسبة اكبر من الزيادة التى حدثت فى الدخول النقدية لاصحاب عوامل الانتاج ، ومن ثم تنخفض الاجور الحقيقية على حين تتحقق هناك ارباح كبيرة غير متوقعة فى صناعات سلع الاستهلاك ، وهذا الانخفاض الذى طرا على الدخول الحقيقية لاصحاب عوامل الانتاج والذى يصاحبه زيادة فى ارباح المنظمين هو الاساس الذى تعتمد عليه الزيادة فى الادخار الاجبارى او نظرية التمويل بالتضخم(٢) .

---

(1) See : B. Hansen, op. cit., p. 37.

(2) Geoffrey Maynard, op. cit., pp. 11-14.

وللوصول الى تحقيق الادخار الاجبارى ، فان الكتاب المؤيدين التضخم ينصحون الدول المتخلفة باتباع سياسة النقود الرخيصة او سياسة عجز الميزانية على اعتبار ان التمويل بهذا الشكل يجعل التضخم يقضى على آثاره السيئة بنفسه(١) **Self-destructive** وفى راى هؤلاء الكتاب ان مشكلة الدول المتخلفة لا تكمن فى الاختيار بين الاستقرار النقدى او التضخم ، فالتضخم يعتبر وسيلة فعالة بل وحتمية للاسراع بعملية التنمية الاقتصادية وانما مشكلة هذه الدول الفعلية تكمن فى تقدير موجة التضخم المناسبة او بمعنى آخر الحجم الامثل للتمويل التضخمى(٢) .

وعلى هذا فتنقسم الدراسة فى هذا المبحث الى المطالب الاربعة الآتية :

المطلب الاول يخصص لدراسة الحجج المؤيدة للتمويل بالتضخم .

المطلب الثانى يعنى بعرض التضخم كوسيلة لتحقيق الادخار الاجبارى .

المطلب الثالث يتناول عملية التمويل بالتضخم .

المطلب الرابع يدرس الحجم الامثل للتضخم .

---

(1) W. Arthur Lewis, op. cit., p. 216.

(٢) انظر د. فؤاد هاشم ، الاستقرار النقدى والتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦١ ص ١٠ .

المطلب الاول

الحجج المؤيدة للتمـــويل بالتضخم

يتفق جميع الكتـاب على أن نقص رؤوس الاموال يكون احـدى **المشكلات الاساسية** التى تواجههـا الدول المتخلفة عند قيامهـا بعملية التنمية الاقتصادية(١) وبخاصة عندما تتبع سـياسة انمائية قوامهـا التصنيع(٢) وذلك لعـدة أسباب أهمها انخفـاض مستوى الادخار الاختيارى فضـلا عن عدم كفاءة الاجهـزة القائمة على تجميـع المدخرات وجمود الجهاز المالى بما يترتب على هـذا من صعوبة تعبئة القروض المحليـة غير التضخمية وعجز الجهـاز الضريبى عن تعبئة المـوارد اللازمة لتمويل التنميـة الاقتصادية وعـدم كفاية انسياب رؤوس الاموال الاجنبية ، وبالتالى تعـذر الاعتماد على المدخـرات الاجنبية فى توفير جانب يعتد به من الموارد اللازمـة لتحقيق معـدل مناسب من النمو الاقتصادى(٣)،(٤)

---

(١) باستثناء بعض الدول مثل الكويت وفنزويلا (د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ـ ٧١ ص ١٢ ـ ٢٠) .

(٢) تتميز البلاد المتخلفة عموما بندرة رأس المال وسـوء أستخدامه وعدم كفاية ما يتكون منه لتمـويل الاستثمارات اللازمة للنهوض باقتصادياتها ، ويفسر نقص رأس المال بمجموعتين من القوى الدائرية المفرغة تتصلان بعرض رأس المـال والطلب عليه وتؤديان فى النهاية الى ضـآلة تكوين رأس المـال ، فيقدر البعض أن صافى الادخـار المحلى فى هذه البلاد يتراوح بين ٥و٨٪ وهو معدل شديد الانخفاض لا يسمح باجـراء استثمارات كبيرة بل ولا يكاد يكفى مواجهة الزيادة المطـردة فى السكان والاحتفـاظ بالمستوى الراهن من رأس المال للفرد (راجع Arthur Lewis, op. cit., p. 244) .

(٣) د. محمد زكى شافعى ـ التنمية الاقتصادية ـ الكتاب الثانى ص ٩٦و٩٧ .

(٤) تتلخص مسـائل تمويل التنمية الاقتصادية فى عـدة مقترحات وعندما طلبت الامم المتحدة مشورة الخبـراء فى تمويل التنمية فى البلاد المتخلفة تركزت توصـياتهم بوجوب قيام الدول المتقدمة بتخصيص ١٤ مليار دولار كل عام لهذا الغرض ، كما أبدى بعض الكتاب مثل **Nurkse** اهتماما خاصا بضرورة البحث عن الوسائل التى يمكن بها توجيه القوى العاملة المحلية وارغامها على انتاج السلع الراسمالية ، أما آرثر لويس =

ولذا فان سد الفجـوة بين المصادر المتاحة للتمويل وبين حجم الاستثمارات(١) تشـكل في غالب الاحوال العقبة الاساسية في هذه الدول عند تنفيذها برامج التنمية الاقتصادية ، ويرى فـريق من الكتاب ان الدول المتخلفة لا تجد مخرجا الا بالتمـويل عن طريق التضخم(٢) ، اذ لو اعتمدت التنمية على المدخرات الوطنية والاجنبية ـ على عـدم كفايتها ـ فان النمـو الاقتصادي يكون ضئيلا وقد يصبح سالبا بسبب زيادة معدل النمـو السـكاني عن معدل النمـو الاقتصادي(٣) ومن هنا يؤكد بعض الكتاب وفي مقدمتهم ارثر لويس انه يمكن الاعتماد على التضخم لتمويل التنمية اذ انه صاحب دائما عمليات النمو الاقتصادي السريع في روسيا واليابان(٤) .

والحجة الاولى والاساسية لانصار التضـخم تتمثل في خلقـه للادخار الاجباري ، أي الاعتماد على ارتفـاع الاسعار في خفض مستوى الاستهلاك بمـا يترتب على هذا من تحـرير موارد اضافيـة للاستثمار وتتحصل العمليـة التضخمية هذه في احداث زيادة في الطلب النقـدي

= فيذكر ان الدول المتخلفة يمكنها بسهولة ان تدخر ١٢٪ من دخلها القومي كل عام لتحقيق التنمية الاقتصادية W A. Lewis, op cit . p. 244 وراجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري ـ المجلد التاسع ـ العدد الاول ١٩٥٦ ص ٦) .

*

(١) لذا ما اريد زيادة الاصول الراسمالية وما تولده من دخل حقيقي بمعدل ٥٪ سنويا كما يهدف اليه مؤتمر الامم المتحدة للتنمية الاقتصادية يخصص نصفه لمواجهة نمو السكان وقوة العمـل والنصف الاخر لزيادة الانتاجية يجب ان يرتفع الاستثمار المبني الى نحو من ١٥ ـ ٢٠٪ من الدخل القومي يضاف اليها نحو من ٥ ـ ٦٪ من الدخل القومي لمقابلة استهلاك راس المال وزيادة الانفاق على التعليم والصحة وغير ذلك من عناصر الاستثمار البشري (انظر د. عبد الحميد القاضي ، المرجع السابق ص ١٦١) .

(2) See : Ugo Papi, Inflation, ed. by D. C. Hague op. cit., p. 55.

(3) G. Maynard, Economic development and the price level, op. cit . pp. 6-7.

(4) A. H. Hanson, Public enterprise and economic dev., London 1960 . ترجمة الدار القومية للتأليف والترجمة ص ١٢٨ .

الكلى عن العرض الحقيقى للسلع والخدمات عند مستوى الاسعار السائد وبعبارة اخرى فى احداث تضخم ناشىء عن جذب الطلب ، ولا يستدل على الاعتماد على التضخم فى تمويل التنمية بالارتفاع الطفيف فى الاسعار أو الارتفاع فى الاسعار عبر المدة الطويلة وانما يستلزم ، كما يشير بريتون فى صدد ايضاح معالم التمويل بالتضخم ، ارتفاعا فى الاسعار بمعدل يتراوح بين ١٠ و١٥٪ سنويا وذلك لمدة تتراوح بين خمس وسبع سنوات على ان يتمثل فى عشر سنوات الحد الاقصى للارتفاع المستمر فى الاسعار(١) .

والتضخم اذا نجح يعتبر طريقة من طرق الادخار الاجبارى(٢) Compulsory Saving ذلك أن الارتفاع فى الاسعار ، وهو الصورة العامة للتضخم ، يؤدى الى تخفيض الاستهلاك بالنسبة لعدد كبير من الافراد وبالتالى يقتطع جزءا من دخولهم يحول الى قطاع الاعمال فى صورة أرباح ، فاذا ما أعاد قطاع الاعمال استثمار هذه الارباح ، فان التضخم على هذا النحو يكون قد نجح فى زيادة حجم المدخرات الحقيقية فى المجتمع عن طريق المدخرات الاجبارية التى تولدت عن التضخم ، وبمعنى آخر(٣) فان التضخم بهذه المثابة يعمل على اعادة توزيع الدخول الحقيقية من قطاعات الاقتصاد القومى التى يكون فيها الميل الحدى للادخار منخفضا الى القطاعات الاخرى التى يكون فيها هذا الميل مرتفعا اى يعيد توزيع الدخول لصالح الطبقات التى تقوم بالادخار والاستثمار(٤) . ومن هنا فان التضخم يتمخض عن

---

(١) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٩٧ .

(٢) والمدخرات الاجبارية ليست وسيلة مستحدثة فى تمويل التنمية فكثيرا ما صاحب التضخم التنمية ، واحيانا عجل بها فى القرن التاسع عشر فقد نمت الراسمالية فى مراحلها الاولى فى انجلترا بمساعدة المدخرات الاجبارية فقد غذى تضخم الارباح التنمية الثانية فى ظل الراسمالية وكذلك غذت روسيا عملية تكوين راس المال بتحديد الاستهلاك اثناء نموها الاقتصادى (راجع د. فؤاد هاشم المرجع السابق ص ١٠) .

(3) Andrew Shonfield, op. cit., p. 4.

(4) Arthur Lewis, op. cit , pp. 217-222 and Shonfield, op. cit , p. 4.

القطاع جزء من القـــوة الشرائية التى لدى بعض المستهلكين الامـــر الذى يخفض من مستوى دخولهم الحقيقية ويتمثل الادخار الاجبارى بالنسبة لهؤلاء المستهلكين فى ذلك الجزء الذى يقتطع من الدخـــل بطريقة الزامية .

ويبدى انصار التمـــويل بالتضخم انه لا يمكن الادعاء هنا بأن الاموال التى كونت عن طريق الادخار الاجبارى يمكن ان تتحـــول الى المضاربة بدلا من الاستثمار المنتج ، ذلك ان هذا التحول امر مستبعد ، نظرا الى ان الحكومة فى الاقتصاديات المتخلفـة تقوم بدور هـــام فى التنمية الاقتصادية وتوجه الاستثمارات الوجهـة التى تراها فى صالح النمو الاقتصادى . وتقـوم فى الوقت نفسـه بالتحكم فى القدر المطلوب من التضخم الذى يتفق مع اهداف الاستثمار ، ومعنى ذلك انـه لا بد ان تمسك الحكومة بزمام الموقف وتتحكم فى قرارات الاستثمار ولا سـيما بالنسبة للارباح التضخمية التى تؤول الى القطاع الخاص(١) .

ويضيف انصار التمـــويل بالتضخم(٢) ان الاسراع فى التنمية ودفعهـا للامام لا يمكن ان يتحقق دون اللجـــوء الى الوســـائل التضخمية(٣) نظـــرا الى ان برامج التنمية الاقتصـادية فى الـــوقت الحاضر هى برامج ضخمة وطموحة (٤) ، اذ انه لن يكون هناك مزيد من

---

(1) G. Maynard, op. cit., pp. 11 - 14.

(٢) ومن بين هؤلاء الكتاب راجع S.H. Slichter, E.M. Bernstein and I.G. Patel. Inflation in relation to economic dev , pp. cit., p. 374.

(٣) يلاحظ ان التجاء الدولة للتضخم كمصدر من مصادر الايراد العام كان معتبرا فيما مضى طريقة استثنائية بحتة ولم يكن الراى العام يقبل التجاء الحكومات اليها ، الا فى الفترات غير العادية كفترات الحروب وما اليها ، كذلك لم يكن الاقتصاديون الذين يعبرون عن النظرية الكلاسيكية يقبلون التجاء الدولة الى التضخم . وقد كانت هذه الافكار مسلم بها حتى عهـد حديث نسبيا ، غير ان الفكر الاقتصادى المالى قد تغير على اثر ظهور كتابات كينز وعلى ذلك اصبح الالتجاء الى التضخم فى الدول الراسمالية المتقدمة كوسيلة لتمويل النفقات العادية طريقة عادية ولازمة الى جانب الموارد الاخرى فى مكافحة الكساد (انظر د. لبيب شقير ـ المالية العامة ١٩٥٧ ص٢٢٥و٢٢٦).

(4) Problems in economic development, edited by E. A. G. Robinson, Mac., London 1965. pp. 210, 196 - 211.

الاستثمارات بغير مزيد من المدخرات لانهما وجهان لظاهرة واحدة(١)، ان استخدام السياسة المالية لتعبئة الموارد الراسمالية اللازمة لتمويل التنميــة الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ليس فكرة نظرية مجردة فقد اعتمدت التنمية اليابانية سنة ١٨٧٠ فى مراحلها المبكرة على توفير راس المال اللازم من طريق الضرائب والقــروض وكذلك التوســـع الائتمانى ، وبذلك تمكنت اليــابان من بنـــاء نموها الصناعى وحدث نفس الشيء فى المملكة المتحدة سنة ١٧٩٠ والولايات المتحــدة سنة ١٨٥٠ حيث ساعد التضخم السعرى على تكوين رؤوس الامـــوال اللازمة عــن طريق تحويل المــواردمن الاســتهلاك الى الاربـــاح والاستثمار(٢) .

وعلاوة على الحجة الاساسية السابقة يسوق انصـــار التضخم حججـــا اخرى لشرح وجهـــة نظرهم فى الاخــذ باسلوب التضخم فى الدول المتخلفة وقد اختلفت هذه الآراء فى تبريراتهــا وان اتفقت على شيء واحــد هو وجوب الاخــذ بالتضخم كشرط ضرورى لضمان معدل مرتفع من التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة .

الحجة الثانية — ترى الاخــذ بالتضخم باعتباره يكفل الاستخدام الكامل للموارد الانتاجية (٣) فكما هو معلوم توجد بالدول المتخلفة موارد كثيرة عاطــلة وعلى الاخص الايدى العاملة العاطلة التى توجد بالقطاع الزراعى ، ومهمــة التنمية الزراعية هى تشغيل تلك المــوارد ، فــاذا التجأنا ، مع موارد التمويل الاخرى ، الى التضخم ، فان هذه المــوارد سوف تشغل وسيزداد راس المال المنتج للسلع ، فتزيد كمية المنتجات المعروضـــة وعلى ذلك فلن يحــدث التضخم الارتفاع غير المرغوب فيه فى الاســـعار ، بمعنــى ان يقضى التضخم بنفســه على آثاره السيئة « Self - destructive » اذا استخدم فى تنميـــة راس المــال المنتج لانه

---

(1) See : Stephen Enk, Economics for development, 64 p. 234.

(2) W. W. Rostow, op. cit., p. 291

(3) Problems in economic development, op. cit., p. 208.

سيزيد من كمية السلع المعروضة الامر الذى يمنع الارتفاع فى الاسعار(١) ، وبعبارة اخرى لكى ترتفع الاستثمارات فى الدول المتخلفة يسود الاعتقاد بانه لا بد من الحصول على اكبر حجم ممكن لمجمل الناتج القومى ، ويقتضى الامر بدوره عدم ترك اى عوامل انتاجية عاطلة(٢) .

فاذا وجدت مقدرة انتاجية عاطلة فانه يكون من الواضح ان تزود الحكومة المشروعات بالمزيد من الائتمان بما يترتب عليه من الزيادة فى الطلب النقدى الكلى ، ولن تتمخض هذه الحالة من حيث المبدا عن ضغط صعودى على الاسعار ، ذلك انه ما دامت تتوفر القدرة الانتاجية المعطلة فستحرض الزيادة فى الطلب النقدى زيادة العرض الحقيقى من السلع والخدمات ، وينتفى بالتالى ما يدفع بالاسعار للارتفاع(٣)و(٤) .

الحجة الثالثة ــ تتجه الى القول ان التضخم يعمل على تسهيل استيراد راس المال من الخارج وقد استندت هذه الحجة الى ما يعرف فى النظرية الكلاسيكية بالتحركات الدولية لراس المال Clssical theory of international capital movements فهذه النظرية تقرر انه لكى ينتقل راس المال من بلد الى آخر يلزم ان يكون فى البلد المقترض قدر معين من التضخم النسبى ومن ارتفاع فى الاسعار يزيد عما فى بقية دول العالم ، ويعنى ذلك طبقا للتفكير الكلاسيكى حدوث عجز فى ميزان المدفوعات الجارية للبلد المقترض كنتيجة لتدهور معدلات

---

(١) د. محمد لبيب شقير ــ المالية العامة ١٩٥٧ ص ٢٢٨ وراجع W. Arthur Lewis, The theory of economic growth, op. cit., p. 217.

(٢) راجع B. Hansen التضخم والتطور فى ميزان المدفوعات ترجمة د. صلاح الدين الصيرفى معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٠ ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ص ١٠٢و١٠٣ .

(4) Kendleberger, Economic development, 2nd. ed. Mcgraw Hill book, Tokyo 1965, p. 228.

الانخفاض(١) ، ومن هنا فان التضخم يجعل من الممكن للبلد المتخلف ان يستورد راس المال من الخارج ليتمكن من تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية .

اما **الحجة الرابعة** ـ فتستند للاخذ بالتضخم الى ظاهرة الوهم النقدى Monetary illusion ويتركز مضمون هذا الاتجاه فى أن الدولة يمكنها زيادة النقود الورقية أو المصرفية وتستخدمها فى شراء عوامل الانتاج وتوظفها فى بناء راس المال مما يؤدى الى زيادة الدخول وزيادة اسعار السلع الاستهلاكية حيث لا يصاحب هذه الزيادة فى النقود زيادة مماثلة فى السلع . ومن شأن هذه الحالة التضخمية التى تنشأ بسبب زيادة كمية النقود ان توهم الافراد بأن مستوى المعيشة آخذ فى الارتفاع نتيجة زيادة الدخول النقدية ، وبعد مرور فترة من الوقت وقبل أن يدرك الجمهور أن الاسعار ترتفع بنسبة اكبر من ارتفاع الدخول تكون الدولة قد تمكنت من بناء قدر كبير من رؤوس الاموال والمشروعات الانتاجية حيث تبدأ فى الانتاج وتعمل على زيادة عرض السلع فى الاقتصاد وتتجه الاسعار مرة اخرى للانخفاض(٢) .

كما تذهب **الحجة الخامسة** الى القول بأنه نظرا الى أن الاقتصاديات المتخلفة يتسم افرادها بعادة الاكتناز حيث يقدر البعض انه فى بعض بلاد جنوب شرقى آسيا والشرق الاوسط ، تبلغ مكتنزات الافراد من الذهب نسبة ١٠٪ من الدخل القومى فان الحكومات يمكنها أن تصدر نقودا جديدة تعادل الاموال المكتنزة ، وبذلك لا تظهر ضغوط تضخمية فى الاقتصاد ، وهذه الحجة كانت ضمن الحجج التى استندت اليها الهند فى التمويل بالتضخم فى خططها الخمسية(٣) . وكذلك تذكر دراسة المجلس الهندى للشئون الدولية فى تقرير

---

(1) B. Hansen , op cit., p. 36.

(٢) راجع رمزى زكى ، المرجع السابق ص ١٠٩ و G Maynard, op. cit., pp. 14-15.

(3) A. H. Hanson, Public enterprise and economic dev. ترجمة الدار القومية للتاليف والترجمة ص ١١٢ .

اللجنة الثانية لمجلس التعاون الاقتصادي فى آسيا والشرق الاقصى عند التعرض لاستخدام الوسائل التضخمية لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك فى تبرير اللجوء الى التضخم انه يوجد فى كل البلاد المتخلفة قطاع من الاقتصاد لا يتعامل بالنقد وهو لا يسهم فى الادخار والاستثمار او يسهم قليلا وجرعة خفيفة من التضخم تؤدى بشكل عام الى ادخال هذا القطاع فى نطاق الاقتصاد النقدى وبذلك تجعله يسهم بدرجة اكبر فى عملية الاستثمار(١) ذلك انه من شأن اتساع نطاق الاقتصاد النقدى على حساب قطاع الاكتفاء الذاتى زيادة حاجة المجتمع الى الارصدة النقدية تلبية لما تنصرف اليه رغبة المستخدمين الجدد للنقود من الاحتفاظ بارصدة نقدية بدافع المعاملات(٢) .

وتتجه **الحجة السادسة** الى تبرير الاخذ بالتضخم بابراز أن الارتفاع الوئيد فى مستوى الاسعار كما يقول Sir Dennis Rebertson يشجع رجال الاعمال على الاستثمار ويقول Nicholas Kaldor ان الجرعات المتوسطة من التضخم تكون ضرورية للنمو الاقتصادى وتتركز وجهة نظره فى انه عندما يرى المنظمون ان الاسعار قد ارتفعت فانهم يقبلون على الاستثمار وهذا من شانه زيادة معدل النمو ذلك ان الحافز على الاستثمار يرتبط بتوقعات ارتفاع الاسعار فضلا عن ان ما يشجع رجال الاعمال على الاستثمار اعتمادهم ليس على اموالهم وانما سهولة الحصول على الائتمان المصرفى(٣) .

هذه هى فحوى الحجج التى ساقها انصار التمويل عن طريق التضخم لتأييد وجهة نظرهم وهم يرون بصدد الحجة الاولى والاساسية انه اذا كان الادخار الاجبارى او اعادة توزيع

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٢٩ .

(٢) د. محمد زكى شافعى ـ المرجع السابق ص ١٠٢ .

(3) See : Shonfield, op. cit., pp. 15 - 17, G. Maynard, op cit., pp. 11 - 14. and R. A. Mundell, Monetary theory, Goodyear Co., California 1971, p. 22.

الدخول بين الطبقـــات فى المجتمع يؤدى الى بعض الآثار الضـــارة بالطبقات المحدودة الدخل فى الدول المتخلفة ، فان هذه الآثار الاجتماعية ما هى الا ثمـن بسيط تدفعه هذه المجتمعات من اجل تحقيق التقدم لبلادها(١) وتوفـير مستوى معيشة افضل لشعوبهـا ، وانه يجب على هـذه الشعوب ان تتحمل اعبـــاء التنمية لصالح الاجيال القادمة(٢) .

والواقع ان للتنمية دائما ثمن يجب ان يدفعـه احد ، واختيـار الدافع هو اختيار سياسى قبل كل شىء ، فالتضخم يوزع هذا الثمـن على مختلف افـــراد الشعب ولا سيما اصحاب الدخول التى لاتتغير مع تغـير الاسعار فيفـرض عليهم ادخارا اجباريا ناشئا ــ كما راينا ــ من الفجـوة بين ارتفـــاع الاسعار المترتب على زيادة الانفاق وارتفاع الدخول النقـــدية التى يحصلون عليها . فالبلاد المتخلفة التى تختار سياسة الاستقرار النقـدى عليها ان تقنع ببطء فى النمـو الاقتصادى يقرب من الجمود وتلك التى تختار سياسة التمويل التضخمى عليها أن تتحمل التضحيات .

ان البلاد المتخلفة وهى بسبيل تطوير اقتصادياتها بالسرعة والمعدل اللذين يتفقان مع الروح الثـــورية التى تحرك شعوبها وتدفعها دفعـا الى ازالة الصعاب وتحطيم العراقيل تغض الطرف عن الاستقرار النقدى Monetary Stability الذى يعتمد على المدخرات الحقيقية فى تمـويل مشروعات التنمية الاقتصادية وذلك لان لها ظروفا خاصة تدفعهـا الى اتخاذ التضخم سبيلا للتمـــويل . فالحق انه ليس هناك دولة متخلفة واحدة كانت جادة فى تنفيذ برامجها الاقتصادية لم تجد من المحتم عليها ان تلجأ الى هذه الطريقة فى تمويل مشروعاتها .

غير ان هذه السياسة فى التمويل رغـم استحالة استغناء الدول المتخلفة عنها تفـــرض مسئوليات جسيمة على السلطات النقدية كما تفرض تضحيات جسيمة على عامة الشعب . وتتمثل المسئوليـات فى

(1) Stephen Enke, op. cit , pp. 235/6.

(2) G. Maynard. op. cit., p. 13.

ضرورة تقدير موجة التضخم المناسبة التى يمكن تحقيقها اثناء تنفيذ برامج التنمية ، اما التضحيات فتتمثل فى النقص الخطير فى السلع الاستهلاكية التى تعجز عن مواجهة الزيادة الكبيرة فى الطلب التى تترتب على زيادة الدخول الناشئة عن مشروعات التنمية الاقتصادية بصفة عامة ومشروعات التكوين الاساسى أو التكوين الهيكلى Infra - Structure بصفة خاصة . والحقيقة ان الاختيار بين الاستقرار النقدى والتمويل بالتضخم لا يعدو ان يكون اختيارا بين التطور التقليدى البطىء والدفع السريع لاقتصاديات هذه البلاد(١) .

ولضمان ان تتم التنمية الاقتصادية فى رفق فى ظل من التمويل التضخمى ينصح بعض الكتاب(٢) بأنه على الدول المتخلفة ان تبدأ التنمية بالصناعات الاستهلاكية حتى يمكنها اشباع زيادة الطلب الناجم عن تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية بخلاف المشروعات التى تستغرق تنفيذها وقتا طويلا او مشروعات بناء راس المال الاجتماعى، فى الوقت الذى تلجأ فيه للتمويل بالتضخم على جرعات(٣) Doses يفصل بين كل منها والاخرى بعض الوقت حتى لا تستمر الاسعار فى الارتفاع بشكل دائم فعند كل جرعة ترتفع الاسعار بعض الشىء وبعد ان يعطى للافراد الزمن الكافى لتقبل هذا الارتفاع حتى يصبح فى شعورهم شيئا طبيعيا ، تعطى الجرعة التالية وهكذا .. او بمعنى آخر ان يكون استخدام التضخم لفترات قصيرة متقطعة فى تمويل الاستثمار .

---

(١) راجع د. محمد مظلوم حمدى ، المرجع السابق ص ١٠٥ وراجع ايضا
Problems in economc development, ed by Robinson, op. cit., 196-211

(2) W. Arthur Lewis, the theory of economic growth op. cit., pp. 225, 335/6.

(٣) وفى هذا الصدد يقول وزير المالية الهندى ان التمويل بالتضخم «ليس غذاء وانما هو علاج» راجع R. G. Kulkarni, Deficit Financing and economic dev. op cit., p. 313.

المطلب الثانى

التضخم كوسيلة لتحقيق الادخار الاجبارى

(نموذج ماينارد)

اشرنا فيما تقدم الى أن التضخم يمكن ان يعد وسيلة لخلق الادخار الاجبارى لما يمكن أن يتهيأ بمقتضاه من انتزاع هذا النوع من الادخار من الافراد(١) ، ذلك أن الارتفاع فى الاسعار يؤدى الى خفض الاستهلاك لدى فريق من المستهلكين وبالتالى يقتطع جزءا من دخولهم الحقيقية يحول الى قطاع الاعمال فى صورة ارباح يعاد استثمارها ، ومن هنا يكون التضخم فى هذه الحالة بمثابة وسيلة لتحقيق الادخار الاجبارى .

ولكن الى أى مدى ينجح التضخم فى هذا الصدد ؟

ان هذا المطلب سيخصص لتحليل الميكانيكية التى يعمل بها التضخم فى الاقتصاد فى سبيل تكوين الادخار الاجبارى . وفى رأينا ان أفضل وسيلة لسلوك هذا السبيل هو التحليل الرياضى ، وفى هذا المجال يقدم لنا ماينارد(٢) نموذجا للتحليل(٣) ، فيفترض أننا بصدد اقتصاد معين(٤)، وأن مستوى الانفاق الاستثمارى Investment expenditure يحدد على أساس معدل معين من الدخل القومى هو (a) وان هذا المعدل يطابق هذه النسبة من الدخل القومى التى تدخر اختياريا . واذا رمزنا للميل المتوسط للاستهلاك average propensity to consume بالرمز « b » فانا نستنتج ما يأتى :

---

(١) د. محمد زكى شافعى ــ التنمية الاقتصادية ــ الكتاب الثانى ص ٨٨ .

(2) See : Geoffrey Maynard, Economic development and the price level, Macmillan, London 1963, pp. 15 - 26.

(٣) قارن نموذج آخر فى Harry Johnson, Monetary economics, Allen and Unwin, London 1967, pp. 286 - 291.

(٤) علما بأن الانفاق الحكومى والتجارة الخارجية مستبعدان من الفرض المبسط المعروض فى المتن .

$$a = 1 - b$$

واذا افترضنا ان قطاع المشروعات يقوم بزيادة مستوى الاستثمار الى النسبة (x) من الدخل القومي فان (x) تكون اكبر من (a) ، واذا افترضنا ايضا ان الوصول الى هذا المستوى يعتبر هدفا حقيقيا ، بمعنى انه لن يتأثر بالتضخم السعرى ، او بعبارة اخرى ، نفترض انه بعد الزيادة المبدئية فان الانفاق الاستثمارى سيزيد بنفس نسبة زيادة الاسعار والدخل القومي النقدى ، واخيراً نفترض ان الناتج القومي الحقيقي لا يمكن زيادته في الاجل القصير وأن الاسعار جميعها على درجة كافية من المرونة والتحرك للمحافظة على التوازن بين العرض والطلب .

وبالاستعانة بالفروض السابقة فانه يمكننا الوصول الى الصيغة الرياضية formula للزيادة التى تحدث فى الدخل القومى النقدى .

فاذا رمزنا للزيادة فى الدخل القومى النقدى بالرمز « Δy » والمستوى المبدئى لهذا الدخل بالرمز « y » والميل الحدى للاستهلاك marginal propensity to consume بالرمز « b' » فاننا نحصل على المعادلة الآتية :

$$\Delta y = \frac{y\ (x - a)}{1 - b' - x} \quad (1)$$

---

(1) ان هذه المعادلة مشتقة من القاعدة التى تقرر ان الزيادة فى الدخل القومى تساوى (أ) الزيادة فى الانفاق على سلع الاستثمار مضافا اليها (ب) الزيادة فى الانفاق على سلع الاستهلاك وتكون الزيادة فى الانفاق الاستثمارى من النسبة (a) للدخل القومى الى النسبة (x) مضافا اليها التغير فى الانفاق المحافظة على الاستثمار كنسبة ثابتة من الدخل ، اما الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى فتعادل الزيادة فى الدخل مضروبة فى الميل الحدى للاستهلاك وعلى ذلك نجد ان

$$\begin{aligned} \Delta y &= \Delta I + \Delta c \\ &= y\,(x-a) + \Delta y .\, x + \Delta y .\, b' \\ &= \frac{y\,(x-a)}{1 - b' - x} \end{aligned}$$

وهذه المعادلة توضح لنا ان($\wedge$ y) لها قيمة محددة بمعنى أن الدخل القومى سوف يصل الى مستوى جديد اعلى ، ويتميز بالتوازن نظرا الى أن ($b' + x$) اقل من الواحد الصحيح .

غير أن هذا الشرط قد لا يكون مقبولا ما لم يحدث تغير فى توزيع الدخل حتى يمكن تخفيض الميل المتوسط فى الاستهلاك خلال فترة المضاعف وذلك بناء على المنطق الآتى : نظرا الى ان $a+b=1$ و(x) اكبر من (a) فان (b') لا بد ان تكون اقل من(b') اذا كانت ($b'+x$) اقل من الواحد الصحيح . وبعبارة اخرى يجب أن يكون الميل الحدى للاستهلاك اقل من الميل المتوسط للاستهلاك حتى يمكن أن يحدث تغير فى توزيع الدخل القومى ، او أن يكون هناك حالة وهم نقدى (Monetary illusion) بين فريق من الافراد اذا كانت الزيادة فى الدخل نقدية وليست حقيقية .

على اننا اذا تغاضينا عن هذه المشكلة مؤقتا فان الزيادة النسبية فى الدخل النقدى والاسعار يمكن حسابها على انها تعادل :

$$\frac{x - a}{1 - b' - x} \quad (1)$$

وعلى هذا فان الاسعار سترتفع كثيرا كلما كان الفرق بين (x) و (a) كبيرا أى كلما كانت الزيادة المطلوبة فى الاستثمار كبيرة وعلى سبيل المثال نذكر انه اذا كانت x = ٠٥ر٠ و(a) = ٠٤ر٠ و (b') = ٩ر٠ فان الاسعار والدخل النقدى سيزيدان بواقع ٢٠٪ .

ومن ثم فان كفاءة التضخم efficiency ، ونرمز لها بالرمز (e) ، فى زيادة حجم الادخار الحقيقى ، يمكن تحديدها كنسبة بين الزيادة

---

(١) ان الزيادة النسبية فى الدخل النقدى والاسعار تساوى $\frac{\wedge y}{y}$ والتى تساوى ايضا $\frac{x - a}{1 - b' - x}$

فى الادخار ، معبرا عنها كنسبة من الدخل ، وبين الارتفاع النسبى فى الاسعار بمعنى ان

$$e = \frac{(x - a)}{(x - a) / (1 - b' \quad x)} = 1 - b' - x$$

ومعنى ذلك انه كلما ارتفعت قيمة هذا الكسر كانت كفاءة التضخم كبيرة والعكس بالعكس ، ومعلوم ان الكفاءة القصوى Maximum efficiency للتضخم تتحقق عندما يكون الميل الحدى للاستهلاك مساويا صفرا ، بينما الكفاءة الدنيا Minimum efficiency للتضخم تتحقق عندما تكون $b' + x$ مساويا للواحد الصحيح .

ولكن قد تكون المعادلة السابقة فى تحليل التضخم ومدى تأثيره فى حركة المدخرات غير مرضية لانها لا تأخذ فى حسبانها التغيرات التى تحدث فى توزيع الدخل اذ انها تتطلب افتراض ثبات الميل الحدى للاستهلاك وهذا امر يصعب افتراضه ، ذلك انه ليس من المتوقع ان تظل حالة توزيع الدخل ثابتة دون تغيير ما دمنا نتوقع ان تتغير الاسعار النسبية لعناصر الانتاج خلال التضخم ، كما انه اذا لم تكن هناك تغيرات غير نسبية فى اسعار عناصر الانتاج واختلافات فى الميول الحدية للاستهلاك ، فان التضخم لا ينجح فى زيادة حجم الادخار الاجبارى حيث ان عملية اعادة توزيع الدخل القومى بين الاجور والارباح خلال فترة التضخم وما ينجم عنها من تخفيض الدخول الحقيقية لبعض الفئات (كالعمال مثلا) وزيادة الدخول الحقيقية لفئات اخرى (كالمنظمين مثلا) هى الاساس الذى تعتمد عليه الزيادة فى الادخار والاستثمار عن طريق التضخم .

ولننتقل الى مرحلة اخرى حيث نعدل المعادلة السابقة بصورة اخرى ونأخذ فى الاعتبار العلاقة بين تغيرات الاجور والاسعار لنلقى ضوءا على العلاقة بين التضخم والادخار الاجبارى . وعلى هذا فسوف نفترض ان الاقتصاد القومى يتكون من قطاعين فقط هما:
١ ـ قطاع الاجور ، ٢ ـ قطاع الارباح .

وعندما تعدل الصيغة السابقة ، فان مضاعف الدخل (او السعر) الذى اخذ فى اعتباره الزيادة النسبية فى الدخول والاسعار يصبح وفقا للمعادلة الآتية :

$$P = \frac{x - a}{1 - [rw(u - v) + v + x]}$$

وعلى ذلك فان كفاءة التضخم يمكن أن تقاس على النحو التالى : .

$$1 - [vw(u - v) + v + x]$$

حيث ان p = الزيادة النسبية فى الاسعار أو الدخل القومى النقدى.

a = معدل الاستثمار المبدئى الى الدخل القومى .

x = معدل الاستثمار المستهدف الى الدخل القومى .

u = الميل الحدى (والمتوسط) للاستهلاك بالنسبة لكاسبى الاجور .

v = الميل الحدى (والمتوسط) للاستهلاك بالنسبة لكاسبى الارباح .

r = معامل الاسعار ـ الاجور (أى التغير النسبى فى الاجور مقسوما على التغير النسبى فى الاسعار) .

w = معدل الاجور المبدئى الى الدخل القومى .

ومرة اخرى اذا افترضنا أن الاستثمار الحقيقى سيزيد من النسبة (a) للدخل القومى الى النسبة (x) بينما يظل حجم الناتج القومى ثابتا ، فانه يمكننا أن نستدل من هذه المعادلة على أن التوازن للدخل والاسعار يكون مستقرا عندما يكون $rw(u-v)+v+x$ اقل من الواحد الصحيح ، ونستطيع كذلك أن نكتشف القيمة القصوى لمعامل الاسعار ـ الاجور wage-price coefficient التى تتناسب مع التوازن النهائى للدخل والاسعار .

ومن جهة اخرى فان هذه المعادلة توضح لنا ان الزيادة فى الاسعار التى تحدث كنتيجة لزيادة الاستثمار الحقيقى تعتمد على قيمة

(x) و (a − x) و u و v و r فكلما كانت قيــــم هذه المتغيرات كبـيرة كانت الزيادة فى الاسعار كبيرة .

كما انه من المعلوم ان قيمة الميل الحدى (والمتوسط) لاستهلاك المنظمين (v) والزيادة المستهدفة فى الاستثمار (a − x) ومعامل الاسعار بـ الاجور (r) لها اهمية كبيرة ، ذلك ان حجم (r) يحدد لنـا مدى نجاح التضخم فى اعادة توزيع الدخـل ، فاذا كانت قيمة (r) مساوية للواحد الصحيح بمعنى ان الاجــور تتغير بنفس معدل تغـير الاسعار ، فان اعادة توزيع الدخـــول لن تتحقق بمعنى انه اذا ارتفعت الاجور بنفس نسبة الارتفـــاع فى الاسعار فــان الادخار الحقيقى لن يتحقق . كما ان (v) اى الميل الحدى (والمتوسط) لاستهلاك كاسبى الارباح تحدد لنا مدى نجاح اعادة توزيع الدخول فى زيادة الادخار اى أن الفـــرق بين x و a (a − x) تحدد لنـا الزيادة الحقيقية المستهدفة فى الادخار .

تقيـيم النمـــوذج :

من العرض السابق يتضح لنا ان الادخار الاجبـــارى لا يمكن أن يتحقـق الا اذا ارتفعت الاســـعار بنسبة اكبر من ارتفاع الاجــور ، أى ان الادخـار لا يتحقـق الا على حساب كاسبى الاجور . وعلى ذلك فانه من وجهة نظر العدالة الاجتماعية يفضـل ان ينخفض الاستهلاك الحقيقى لكاسبى الارباح حيث ان ذلك يخفف العبء عن كاســـبى الاجور . اما اذا كان هنـاك هدف للمحافظة على المســتوى الحقيقى لاستهلاك كاسبى الاجور عن طريق ربط الاجور بالاسعار (اى بجعل (r) تساوى الواحد الصحيح) فان الامر يتطلب أن ينخفض الميـل المتوسط لاستهلاك كاسبى الارباح ، فاذا لم ينخفض هذا الاخير فان الادخار لن يتحقـــق واذا حـــدث وفرضت الحكومة معدلا عاليـا من الضرائب على الدخل النقدى الحدى « **Marginal money incomes** » لكاســـبى الارباح فان الدخل المتاح لهم سوف يرتفع بنسبة اقل من نسبة ارتفاع الاســعار ، ولكن يلاحظ ان هــذا الوضـــع يجعل كاســبى الارباح يخفضون ادخارهم الحقيقى بدلا من ان يخفضوا استهلاكهم الحقيقى ، وعلى ذلك فان ربط الاجور بالاسعار لا يقدم لنا حلا للمشكلة .

المطلب الثالث

عملية التمويل بالتضخم

تعددت الدراسات التى تربط دائما بين عملية خلق النقود والتضخم ، فعملية خلق النقود بنوعيها الاصدار الجديد وزيادة الائتمان المصرفى(١) تعمل على خلق ادخار مصطنع بزيادة وسائل الدفع ثم الاستحواذ عليها واستخدامها فى عملية التنمية الاقتصادية ، وهو ما يطلق عليه التمويل عن طريق التضخم او التمويل بالعجز(٢) . فتثور عملية خلق النقود عندما يظهر فى الميزانية عجز نتيجة عدم كفاية الايرادات للوفاء بحاجات الانفاق ، ومن هنا تظهر الحاجة الى تغطية هذه الفجوة عن طريق خلق نقود جديدة .

والملاحظ انه يوجد فارق بين نوعى التمويل بالتضخم ، الاصدار الجديد وزيادة الائتمان المصرفى(٣) ففى الحالة الثانية قد يتصور رد القروض المصرفية بعد انتهاء الاجل المحدد لها بحيث يمكن القول ان هذه الطريقة تعمل على تحقيق السحب التلقائى للقوة الشرائية التى القيت فى التداول ، بخلاف الحالة الاولى حيث تتمثل فى زيادة وسائل الدفع دون الالتزام بالرد فى أجل معين .

---

(١) وتحدد المعادلة الآتية اتجاهات التضخم الائتمانى حيث ترمز للسنوات بالرمز n وللجزء من الدخل الذى يأتى من الائتمان الجديد بالرمز d وسرعة التداول فى السنة بالرمز (v) وعلى ذلك فان مضاعف الاسعار يكون كما يلى : $(1 + d)^{nv}$
« See : Stephen Enke, Economics for development 64, pp. 234/5 » .

(2) Benham, Economics, Pitman, London 1948, p. 529 .

(٣) يفضل البعض ان يتم تمويل عجز الميزانية عن طريق البنوك التجارية عوضا عن البنك المركزى باعتبار ان اثر ذلك يكون اقل فى احداث الميول التضخمية (راجع : د.محمد سامى محمد ـ دراسة تحليلية لميزانية بنك تجارى ـ معهد الدراسات المصرفية مايو سنة ١٩٦٦ ص ١٩) .

الا ان هذه التفرقة فى الواقع تفرقة ظاهرية مردها ان البنوك غالبا ما تلتزم وهى بصدد خلق الائتمان بالاحتفاظ بنسبة معينة من الاحتياطى النقدى ؛ ومن هنا فان التوسع فى خلق النقود الائتمانية يرتبط دائما بالتوسع فى الاصدار . ولكن على كل حال ، ونظرا للاوضاع الاقتصادية والنقدية التى تتسم بها الدول المتخلفة والتى سبق أن اوردناها من قبل واهمها تخلف العادات المصرفية حيث تتم تسوية معظم المدفوعات بالنقود المادية(١) فان التمويل بالعجز يتخذ عادة شكل الاصدار الجديد(٢) .

ولكن يجب أن يكون من الواضح أنه ليست كل زيادة فى الاصدار أو الائتمان المصرفى تشكل تمويلا تضخميا ، ذلك ان الزيادة فى حجم الانتاج تتطلب زيادة مماثلة فى وسائل الدفع . كما ان اطراد زيادة عدد السكان وتحول النظام الاقتصادى من قطاع معيشى فى بعض اجزائه الى قطاع نقدى يكون للنقود فيه الشأن الاول فى اجراء المبادلات تقتضى حجما من وسائل الدفع يطرد تزايده ويتمشى مع زيادة الطلب على هذه الوسائل(٣) ، ذلك ان التوسع الانتاجى لا يمكن ان يبلغ غاياته الا اذا هيئت له الوسائل التى تساعده على تحقيق ذلك ، ومن اهم هذه الوسائل اطراد زيادة كمية النقود اللازمة لحمل كميات الانتاج من مراحل العمليات الانتاجية من بدايتها الى نهايتها ؛ ولو ان الانتاج استمر يطرد تزايدا ، ولم تقترن هذه الزيادة بزيادة مناسبة فى وسائل الدفع ، فانه يواجه مشكلة عنيفة تعرض الاسعار للانهيار(٤) وعلى ذلك فان التوسع فى خلق النقود فى هذه الحدود ليس

---

(١) أنظر المبحث الثانى من الفصل الثانى بالقسم الثالث من هذه الدراسة .

(2) R. G. Kulkarni, Deficit Financing, op. cit., p. 15.

(٣) الاستاذ وهيب مسيحه ، علاقة السياسة الائتمانية بالتضخم النقدى ، المرجع السابق ص ٦،٥ و٧ وراجع ايضا Stephen Enke, op. cit., p. 221 and see also : Kendleberger, op. cit., p. 233.

(٤) وتتطلب التنمية الاقتصادية لاطراد نجاحها مرونة فى النظام النقدى يكفل لها اتجاه وسائل الدفع للتزايد الى المستوى المتناسب مع حجم المعاملات ، فاذا عجز النظام النقدى عن مسايرة مقتضيات النمو الاقتصادى فان حركة النمو لا بد وان تتعطل ويتعثر الاتجاه نحو التقدم براجع : الاستاذ وهيب مسيحه ــ المرجع السابق ص ٥) .

من شـــأنه أن يؤدى الى ارتفـاع الاسعار(١) ، بل انه لــو تقاعست السلطات النقدية عن التوســـع فى خلق النقود فى تلك الحـدود لأدى هذا الى وقـــوع الاقتصاد القومى فريسة للانكمـــاش بما يترتب على ذلك من عرقلة النمو الاقتصادى(٢) .

تعريف التمـويل بالعجـــز :

يختلف تعريف الـمـــويل بالعجـــز(٣) باختلاف البـــلدان واختلاف الاغـراض ، ففى الدول الغربية ينصرف مفهوم التمـــويل بالعجز الى زيادة انفاق الحكومة عن ايراداتها الجـــارية(٤) ، وبذلك يتضمن الانفاق الذى يمول بالاقتراض من الجمهـــور ، ويقـــول Jaques Rueff ، ان الـــزيادة فى الانفاق عن ايرادات الميزانية تترجم نفسها الى انواع متعددة من العجز (٥) اما فى الهنـد فيستبعد الانفاق الممـول من الجمهور من مفهـــوم العجز ، لانه يمـــول فى الواقع من ادخار حقيقى(٦) .

وقد تضمنت دراسة لجنة الامم المتحـــدة الاقتصادية لاســـيا والشرق الاقصى لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق عجز الميزانية ، تعريف العجز عموما بأنه الزيادة فى مجمـــــوع انفاق الحـــكومة على الايرادات الحكوميـــة الجارية ، أى انه يساوى صافى الزيادة فى اقتراض الحكومة مضـــافا اليه صافى النقص فى حقوقهـــا وارصدتها النقـــدية ، واوضحت هذه اللجنة ان عجـــز الميزانية قد يغطى بالنقـــد الاجنبى عن طريق القروض والارصـــدة الاجنبيـــة او بالعملة المحليـــة عن طريق

---

(1) See : Kindleberger, op. cit., p. 233.

(٢) راجع : د. محمد زكى شافعى ــ التنمية الاقتصادية الكتاب الثانى ص ١٠٤ .

(٣) كان هناك نفـــور عام خلال القرن التاسع عشر وأوائل القـــرن العشرين من استخدام عجز الميزانية نتيجة لسوء الفهم الذى نشأ عن مغالطة شاعت آنذاك من أن ما ينطبق على الفـــرد ينطبق على المجتمع» H. Speight, op. cit , op. 552

(4) R. G. Kulkarni, op. cit , 15.

(5) . Ugo Papi, Inflation, edited by D. C. Hague, op. cit., pp 55 / 6 .

(٦) راجع ، مذكرة معهـــد التخطيط القومى رقم ٦٩١ ، المرجع السابق ص ١٢٧ حاشـــية .

الاقتراض من الجمهور او استخدام الارصدة النقدية والاقتراض من البنك المركزى واصدار العملة مباشرة بواسطة الحكومة ، على ان الاستخدام الجارى لاصطلاح التمويل بالعجز غالبا ما ينصرف الى عجز الميزانية المبنى على الاصدار النقدى المباشر او الاقتراض من الجهاز المصرفى او السحب من الارصدة النقدية الحكومية .

ويتخذ مفهوم العجز لدى الدول المتقدمة اقتصاديا اشكالا متعددة ومن هذه الأشكال(1) ، توسع الحكومة فى حجم مدفوعاتها التحويلية Transfer payments بأن تزيد من منح الاعانات النقدية والعينية للافراد او ان تقوم بالتعجيل بسداد جانب من قروضها كوسيلة لمد المجتمع بقوة شرائية اضافية ، وقد تكون الاعانات التى تمنحها الحكومة فى شكل نقود دون ان يكون هناك قيد بالنسبة لطريقة التصرف فيها واما أن تكون منحا عينية أو فى صورة بطاقات تخول لحاملها الحصول على سلع او خدمات معينة ، وقد يأخذ هذه الاشكال كذلك توسع الحكومة فى انفاقها على بعض مرافق الخدمات وكذا بعض المشروعات العامة Public works التى يمكن تنفيذها بسرعة ومرونة كافيتين كما قد يأخذ هذه الاشكال نقص ايرادات الضرائب كوسيلة لمد المجتمع بقوة شرائية اضافية باعتبار أن تكييف مستوى ايرادات الضرائب يفضل سياسة تكييف مستويات الانفاق الحكومى كوسيلة مالية لتحقيق الاستقرار فى مستوى الانفاق النقدى الكلى للمجتمع ، ومن هذه الاشكال بالطبع التوسع فى الائتمان المصرفى للتأثير فى كمية العرض النقدى وسعر الفائدة وحجم الاستثمار الخاص بالتالى ، عن طريق عمليات شراء الاوراق المالية فى السوق المفتوحة ، وعن طريق خفض نسب الاحتياطيات الى الودائع واسعار اعادة الخصم وعن طريق استخدام وسائل الرقابة الكيفية ، كما قد تأخذ هذه الاشكال ايضا اتباع سياسة مؤداها الحيلولة دون انخفاض مستوى الاجور ، وفى الدول الاشتراكية قد

---

(1) راجع فى تفصيل ذلك : د. عبد المنعم فوزى وآخرين ، اقتصاديات المالية العامة – ١٩٧٠ ص ٥٣٠ – ٥٤٢ .

يكون فى صورة خفض أثمان السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك ولو أدي هذا الى انقاص فائض المشروعات الصافى الذى يؤول الى خزانة الدولة .

على أن مفهوم التمويل بالعجز يختلف فى الدول المتخلفة حيث تخصص حصيلة الاموال الناتجة عنه فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية لسد الفجوة التى تظهر نتيجة عدم كفاية الموارد لتغطية الانفاق الاستثمارى(١) .

ولكن هل يكون التمويل بالعجز فى كل الاحوال تضخميا ؟

راينا من قبل أنه طبقا للتحليل الكينزى ، اذا تميز الاقتصاد بمرونة فى الجهاز الانتاجى وكانت به طاقات معطلة أى اذا لم يصل هذا الاقتصاد الى نقطة التشغيل الكامل فان الاصدار الجديد أو زيادة الائتمان المصرفى تعمل على شيوع الارباح القدرية وزيادة الانتاج ولا تؤدى الى زيادة يعتد بها فى الاسعار ، وبذلك فان التمويل بالعجز فى هذه الحالة لا يكون تضخميا . بل أن المشاهدات التاريخية تدل على أن سلوك الرقم القياسى لاسعار الجملة واتجاهات العجز فى ميزانية الحكومة الامريكية خلال الفترة من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٥٣ قد تحركا فى اتجاهات مضادة خلال الخمسة عشر عاما الاولى من هذه الفترة ثم سارا فى نفس الاتجاه فى الثمان أعوام الاخرى(٢) . أما اذا وصل الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل فان أى زيادة فى كمية النقود تترجم عن نفسها فى شكل زيادة فى المستوى العام للاسعار .

---

(١) نظرا الى أن الدول المتخلفة يجب أن تستثمر ما بين ١٢ و١٥٪ من الدخل القومى فى حين ان المدخرات المحلية لاتتعدى ما بين ٦و٨٪ فاذا أخذنا فى الاعتبار أن الاعتماد على المدخرات الاجنبية يكون بين ٢و٣٪ فان الفجوة بين الاستثمار والادخار يجب أن تسد عن طريق المدخرات الاجبارية « Forced savings » بنوعيها الضرائب والتضخم ، فاذا علمنا انه يكون من الصعب زيادة حصيلة الضرائب فى الدول المتخلفة فانه لا مناص والحالة هذه من اللجوء الى التضخم .

« See : Kindleberger op. cit., p. 228 »

(٢) د. يوسف عبد المجيد — الدين العام المصرفى فى ج.ع.م. — معهد الدراسات المصرفية رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ ص ٩ .

هذا التحليل لا ينطبق على الاقتصاديات المتخلفة لاعتبارات عديدة ، على ما سنرى فيما بعد ، اهمها عدم مرونة الجهاز الانتاجى وعدم وجود طاقات انتاجية معطلة (١) بحيث يمكن القول بصفة عامة ان النظرية الكمية تسرى فى هذه الحالة مما أغرى البعض بتقرير ان هذه النظرية قد تكون فى بعض الحالات نظرية ممتازة فى سريانها على الاقتصاديات المتخلفة(٢). وعلى ذلك يمكن القول ان التمويل بالعجز فى الدول المتخلفة يكون فى اغلب الاحوال تضخميا للاعتبارات التى تتعلق بالهيكل الاقتصادى لهذه الدول(٣)و(٤) . ذلك أن كل زيادة فى الاصدار تؤدى فى الغالب من الامر الى زيادة فى الاسعار(٥) .

---

(١) ويجب ان يلاحظ أن درجة مرونة الجهاز الانتاجى ليست على مستوى واحد بالدول المتخلفة ولذلك تتفاوت آثار خلق النقود فى العمل على زيادة الاسعار من دولة الى اخرى (راجع د. رفعت المحجوب ــ الطلب الفعلى ــ ١٩٧١ ص ١٦٦) .

(2) Bent Hansen, Inflation in small countries, op. cit., pp 6/7.

(٣) على أنه يجب أن يكون مفهوما ان درجة النمو الاقتصادى تختلف من دولة الى أخرى ، فقد يتقبل اقتصاد دول متخلفة ما التمويل بالعجز لدرجة معينة لكون إن جهازها الانتاجى قد حقق درجة من المرونة نظرا لانها قطعت شوطا ملحوظا فى التنمية الاقتصادية .

(4) R. G. Kulkarni, op cit., p. 97 and Kindleberger, op. cit., p. 235.

(٥) لان الزيادة الاولية فى الدخل ، وان كانت تعرف الى حد كبير على المواد الغذائية الناتجة من الزراعة ، فتزيد من دخول المنتجين الزراعيين ، الا أنهم لا يستطيعون زيادة الانتاج الزراعى وتكون النتيجة زيادة اسعار المواد الغذائية ، بل وينبنى ذلك أن زيادة دخولهم تؤدى الى زيادة قدرتهم على الاستهلاك من المواد الغذائية الزراعية ، مما يؤدى الى انقاص المعروض من هذه المواد الامر الذى يؤدى من تفاقم الزيادة فى الاسعار ، أما فيما يتعلق بالانتاج غير الزراعى ، فان احتمالات زيادة الناتج فيه ليست اكبر من احتمال زيادة الناتج الزراعى نفسه وذلك بسبب قصور الطاقة الانتاجية ، فاذا زاد الطلب زادت الاسعار ، وعلى ذلك نخلص بنتيجة عامة هى أن زيادة الاصدار فى الدول المتخلفة يؤدى الى زيادة الدخول النقدية لا الحقيقية (راجع د. عبد المنعم البيه ، المرجع السابق ص ٣٢) .

وتجدر الاشارة الى بعض الكتاب يقررون ان التمويل بالعجز يكون تضخميا بحسب بلوغ درجة مرونة الجهاز الانتاجي فى الدول المتخلفة ، ويفرق فى هذا المجال بين مرحلتين[1] :

المرحلة الاولى : مرحلة ماقبل البدء فى التنمية ، حيث يكون الجهاز الانتاجي قليل المرونة لعدم توافر كل الموارد اللازمة ، وفى هذه الحالة تتطلب التنمية استيراد الموارد اللازمة من الخارج بالعملة الاجنبية ، وبذلك لا يمكن للاصدار الجديد أن يحقق ذلك[2] ، وفى هذه الحالة فان أثر الاصدار ينصرف فى حالة انعدام مرونة الجهاز الانتاجي الى الاثمان لا الى الانتاج ، وعلى ذلك فان الالتجاء الى الاصدار الجديد له خطورته لانه يؤدى الى التضخم حيث انه يزيد من الدخول الموزعة ويزيد بالتالى من الطلب على اموال الاستهلاك ونظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي فانه يحول دون الاستجابة للطلب ، ومن هنا فان زيادة الطلب على سلع الاستهلاك ، وقد امتنع عليها ان تنصرف الى العرض تؤدى الى التضخم .

المرحلة الثانية : مرحلة مابعد البدء فى التنمية ، وفيها يكون الجهاز الانتاجي قد حقق درجة من المرونة عن طريق استيراد بعض الموارد عن طريق القدر الذى تم من التنمية ، وفى هذه الحالة يمكن – الى حد ما – الالتجاء الى الاصدار الجديد لان اثره سينصرف فى الجزء الاكبر منه ، الى زيادة الانتاج نظرا للقدر من المرونة الذى تحقق للجهاز الانتاجي .. ويشترط فى هذه الحالة توافر موارد معطلة فى الداخل . حتى اذا وصل البلد المتخلف الى مرحلة تشغيل كل موارده وجب عليه أن يوقف الاعتماد على هذا الاصدار فى التمويل .

---

(1) د. رفعت المحجوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومى ص ٢٠ .

(2) الا اذا فكرت الحكومة ، مثلا فى أن تشترى جزء من المحصول الاساسى لتصديره للخارج وتشترى بثمنه المعدات اللازمة للانتاج اذا كانت تتمتع بمركز احتكارى – او شبه احتكارى – عالمى .

وطبقا لهذا المفهـــوم فان الاصـدار الجـــديد يؤدي الى زيادة الاسعار فى الدول المتخلفة بالقـدر الذى لا يستطيع الجهـاز الانتاجي الاستجابة فيه الى الطلب النقدي ، وطبيعى ان الامـر يختلف من دولة الى اخـــرى فى جزئياته وان كانت توصم هذه الاقتصاديات ، بصـفة عامة ، بعدم وجـــود موارد عاطلة تكون معدة للتشغيل فـــورا ، اى انها تكون فى حاجة الى العوامـــل المكملة لعناصر الانتاج والتى يمكن ان تنسجم مع عنصر العمـل لا الى الطلب النقدى(١) .

وفى الوقت نفسه يتوقف مدى الآثار التضخمية التى تنتج من الاصـــدار الجديد اساســـا على اعتبارين : الاول نوع الاستثمارات التى يستخدم الاصدار الجديد فى تمويلها والثانى الفئات الاجتماعيـة التى تؤول اليها الدخول الجديدة . ففيما يختص **بالاعتبار الاول** نجـد ان الآثار التضخميـــة تتوقف على مدى مساهمة الاستثمارات الجديدة فى مرونة عرض السلع الاستهلاكية وعلى المدة اللازمة لهـذه المساهمة بحيث تقل هذه الآثار مع ارتفـــاع هذه المساهمة وقصر المـدة اللازمة لها ، ولذلك يحســن عندما يتقرر استخدام الاصدار الجديد فى تمويل التنمية ان تخصص المبالغ الناتجـة عنه فى تمـويل مشروعات تؤدى فى مدة وجيزة الى زيادة عرض سـلع الاستهلاك(٢) ، مما يقضى الى حد ما على مشكلة جمود العرض ويخفف من حدة التضخم ، وبمعنى آخـر يجب الا يخصــص كل الاصــــدار الجديد فى البلاد المتخلفة فى تمويل المشروعات الراسمالية او مشروعات بناء راس المـــال الاجتماعى . اما **الاعتبار الثانى** فمن المؤكد ان الآثار التضخمية الناتجة عن الاصــــدار الجديد تكون اكبر لو آلت الدخول الجديدة الى الطبقات ذات الميـــل المرتفع للاستهلاك(٣) . هذا ويفضل عدم الالتجاء الى الاصـــدار الجديد

---

(١) راجع د. عبد المنعم البيه ــ دور السياسة المالية فى البلاد النامية والبلاد المتقدمة ــ ١٩٦٥ ص ٢٥ .

(٢) كما يحسن الا تكون هذه المشروعات من النوع الذى يحتاج الى عملات أجنبية كبيرة ، ذلك ان الاصدار الجديد لا يوفـر بداهة هذا النـــوع من العملات ، الا اذا استخدم فى شراء جـزء من المحاصيل الاساسية بغرض تصديرها .

(٣) انظر د. رفعت المحجوب ، المرجع السابق ص ١٦٦ .

الا بعد انقضاء المرحـــلة الاولى من مراحل التنمية الاقتصادية وبعد ان يكون الجهاز الانتاجي قد حقـــق درجة من المرونة تكفل له مواجهـــة النزعات التضخمية الناشـــئة عن تزايد الاستهلاك .

ومن جهة اخرى ، لا يفوتنـا الاشارة الى ان استخدام الاكتنـاز المتراكم لمدة طويلة فى البلاد المتخلفة يكون له نفس آثار الاصدار الجديد، اى ان استخدام هذه الكتنـــزات يؤدى فى الدول المتخلفـــة ، وهى ذات جهاز انتـــاجى غير مرن الى زيادة فى المستوى العام للاسعار(١).

ومن جهة اخرى يذهب وليم آرثر لويس(٢) الى القول ان الدول المتخلفة يمكن ان تحقق نموا اقتصاديا عن طريق تحقيق حصيلة وافرة من الضرائب ، ونظـرا للصعوبات المتعلقة بجمود النظام المالى فى هذه البلاد مما يتعذر معه الحصول على هذه الحصيلة فانه يمـكن ان تحقق النمـو المطلوب وتصـــل الى نفس النتيجة عـــن طريق التضخم(٣) ، ذلك ان الانتـاج الذى يتمخض عن سلع انتاجية جديدة هو الانتـــاج نفســه سـواء مول بالمدخرات او بخلق نقود جديدة ، وتكون المفاضـلة بين الاخـــذ بأى منهما فى الغالب ذات طابع ســـياسى ، اى ان التضخم يعتبر اداة اقتصـــادية سياســـية Politico-economic instrument ، ولا يخفى ان بعضـــا من التضخم ـ اذا احكمت ادارته ـ يكون مفيـــدا ويؤدى الى تكوين رؤوس الامـوال فى هذه الدول .

ومن المعلوم ان التضخم يمر فى ثلاثة مراحل : ففى المرحلة الاولى ترتفـع الاسعار بسرعة حـيث يكون راس المـــال فى دور التكوين ، وفى المرحلة الثانية يسير التضخم ببطء بطريقـة تؤدى فيها زيادة الاسعار الى اعادة توزيع الدخـول وبشكل يجعل الادخار الاختيارى يلحـــق بالاستثمار ، اما فى المرحلة الثالثة ، فان الاسعار تنخفض ، نظرا الى ان انتاج السلع الاستهلاكية الاضافية التى انتجتها رؤوس الاموال تظهـر

---

(١) نفس المرجع السابق ص ١٦٨ .

(2) See : Arthur Lewis, op. cit., pp. 219, 404/5.

(3) Compare : Kindleberger, op cit., p. 227.

فى الاســـــواق ، وبذلـــك يقضى التضخم على آثاره السيئة بنفســه « Self-destructive » (١) لانـــه يؤدى الى زيـادة عرض الســـلع فى الاسواق ان عاجلا وان آجلا .

ويضـيف لويس ان اثر التضـخم على تكوين رؤوس الاموال يعتمد على الفـــرض من خلق التضخم ، فاذا كان هذا الفـــرض يتمثل فى زيادة الانفاق الحكومى كدفع المهايا المرتفعـــة او لاغراض الحـــرب والتسليح ، فان التضخم لن يؤدى بالطبع الى تكوين رؤوس الامـوال مـا لـــم يكـن فى الاقتصـــاد فـــريق من الراســـماليين الذين يستثمرون الأرباح فى راس المـــال الثابت وهـو امر غير متوفـــر بلا جـدال فى الدول المتخلفة ، اما اذا كان التضـــخم ، ســواء فى الدول المتقدمة او المتخلفـة ، يستخدم فى اغراض الانفـــاق الحكومى الذى يتمثل فى خلـق الاصول المفيـــدة « U·eful assetes » مثل مشروعات الـرى . فان الاثر الذى سيترتب على التضـــخم هو زيادة التراكـم الراسمالى فى هذه الدول .

وعلى هذا النحو ، فانه طبقا لما تقدم ، لا يوجد ثمة اختلاف بين الانتاج سواء مول عن طريق المدخرات او خلق نقـود جديدة ، بمعنى أن اثر الانتاج الجديد على الاسعار، يكون هو نفسـه فى الحالتين ، مؤديا الى خفض الاسعار طالما ان التضخم يستخدم فى خلق راس مـال مفيد « Useful capital goods » وليس لاغراض الحـرب والتسليح ، ومن ثم فانه يمـكن ان يقضى على آثاره السيئة بنفسـه .

ولكن يلاحظ ان هـذا الامر اذا كان من الممكن تحقيقه فى الدول المتقدمة حيث يكون الجهاز الانتاجى كبير المرونة ويمكنه اجتذاب عوامل

---

(1) The Economics of the developing countries, op. cit., p. 143.

الانتاج العاطلة وحيث تكون هنــاك طاقات يمكن تشغيلها فى الحــال ، فان الامــر بالنسبة للدول المتخلفة مختلف ذلك ان الجهاز الانتاجى ، كما سبق القول ، ضعيف المــرونة وحيث الموارد العاطلة لايمكن تشغيلها فى الحال، فانه فى هذه الحالة تؤدى اى زيادة اضافية فى النقــود الى زيادة فى الانتاج الزراعى والصناعى بدرجة محدودة جدا ، ويترتب على الزيادة فى الدخول النقدية زيادة فى الاسعار(١)،ومن هنا يقال ان التمويل بالعجــز له دور محدود جــدا فى الدول المتخلفة على الرغم مما يؤكده البعض من ان التضـــخم يعتبر وسيلة فعالة بل وحتمية للتعجيل بالنمو الاقتصادى ولا ســيما ان هناك قدرا من التضخم واقعــا لا مُحــالة فى غمار عمليـــة التنمية الاقتصادية .

ومع ذلك يردد انصــار التمويل بالتضخم انه لا يمــكن تجنب التضخم كوسيلة لتمويل الاستثمار فى الــدول المتخلفة(٢) ، وانــه فى حالات معينـــة ، واذا ما حــدث تضخم معتدل فانه لن يكون ضارا، بل على العــكس يؤدى الى دفــع التقدم الاقتصادى بشرط ان يدار بحكمة وان يتم بجــرعات معتدلة ومتقطعة غــير مستمرة وان تتم موازنة آثاره بالوسائل غير التضخمية « anti - inflationary » ، فيجب على الحكومات ان تكون حــذرة فى استخدام هــذه السياسة من سياسات التمويل والا تتمــادى فى استخدامها والا ادى الامــر الى تضخم خطــير ذلك ان السياسة التضخمية التى تكون تحت الرقابة « under control » تكون غير ضــارة بل وضرورية وتساعد على التنميــة الاقتصادية ، وترتبط درجة نجاحها بمدى كفايتهـــا فى ادارة ســياسة التمويل بالعجــز . وعلى ذلك فانه يمكننا ان نجمـــل العوامل التى يتوقف عليها مدى نجاح او فشـــل التمــويل التضخمى فى النقـــاط الآتية :

---

(١) ولكن يلاحظ ان الدخول المتزايدة الناتجة عن التضـــخم اذا اتخذت بشأنها بعض السياسات التى تعمل على امتصاصها، فانها قد لا تفضى الى التضخم « W. Arthur Lewis, op. cit., p. 221 ».

(2) E. M. Bernstein and I. G. Patel, op. cit., p. 374.

١ ــ قبل أن يتقرر اتخاذ التمويل بالعجز وسيلة التمويل ؛ فان اول شيء يجب اخذه في الاعتبار ، هل هناك قوى تضخمية يمتد بها تظهر في الاقتصاد ام لا ؟ واذا كان الامر كذلك فان التمويل بالعجز يضيف قوى اخرى ، ولكن اذا كان الاقتصاد لا تبدو فيه هذه البوادر بشكل ظاهر ، واذا كان المجتمع مستعدا لامتصاص اى زيادة في كمية النقود فان التمويل بالعجز في هذه الحالة يمكن ان يؤدى الى توسع في القطاعات المنتجة .

٢ ــ ان تكون كمية النقود المصدرة بالقدر الضرورى ، ويمكن ان يقال في هذا الصدد انه توجد عدة معايير عامة للحجم الامثل للتضخم ، ولكن لا يمكن ان نضع معادلة تطبق على كل الاقتصاديات المتخلفة بحيث يمكن القول ان قدرا معينا من التمويل يكون في حدود الامان ، فهذه المسألة هي في الواقع مسألة ملاءمة بين اقتصاد وآخر .

٣ ــ انه يكون من الضرورى ربط سياسة التمويل بالعجز بالخطة الائتمانية للدولة بحيث يكون التضخم تحت الرقابة والسيطرة وأن تستخدم السياسات التصحيحية لتحقيق التوازن في الاقتصاد فقد نجحت تجربة اليابان في التضخم سنة ١٩٣٢ ــ ١٩٣٧ نظرا الى ان الحكومة استطاعت ان تجعل التضخم تحت السيطرة عن طريق التنسيق في السياسات الائتمانية والنقدية والمالية في البلاد(١) .

٤ ــ أن تكون نسبة التمويل بالعجز الى الاستثمار الكلى مناسبة(٢) ، بمعنى ان لا تكون هذه النسبة مرتفعة بصورة لا يمكن السيطرة معها على الاتجاهات التضخمية ، وسنرى فيما بعد كيف عضدت زيادة النسبة الممولة بالعجز في الهند في خطتها الثانية الضغوط التضخمية في الاقتصاد مما عرقل خطة التنمية آنذاك .

---

(1) R. G. Kulkarni op. cit., p. 108.

(2) See : Harry Johnson, Monetary economics, Allen and Unwin 1967, p. 265.

٥ ــ ان يؤخذ فى الاعتبار زيادة المواد الغذائية اللازمة للاستهلاك حتى لا يؤدى قصور العرض منها الى الضغوط التضخمية الحبابذة التى تؤدى الى عرقلة النمو الاقتصادى . بمعنى انه اذا لم تكن المشروعات من شأنها زيادة انتاج السلع الاستهلاكية فى الوقت الذى تزداد فيه الدخول نتيجة للتمويل بالعجز فانه يتعين مواجهة ذلك باستيراد مزيد من هذه السلع حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب(١) .

٦ ــ ان برنامج التمويل بالعجز يجب ان يقوم على سياسة لا تفقد الناس الثقة بالنقود(٢) ، فلا يجب أن تكون الزيادة فى عرض النقود مستمرة وبجرعات كبيرة ، ولكن يجب ان تتم ، كما ذكرنا من قبل فى اكثر من موضع بجرعات صغيرة وان تكون متقطعة يفصل بين كل منها والاخرى بعض الوقت، حتى لا تستمر الاسعار فى الارتفاع استمرارا دائما ، فعند كل جرعة من التضخم ، سترتفع الاسعار بعض الشىء ، ويجب اعطاء الافراد الزمن الكافى لكى يتقبلوا هذا الارتفاع حتى يصبح فى شعورهم شيئا طبيعيا ، ثم بعد ذلك تحدث الجرعة الاخرى من التضخم وهكذا .. وعلى هذا فان استخدام الجرعات المعقولة وبالتوقيت المناسب سيعمل على التقدم الاقتصادى(٣) .

٧ ــ انه يجب على الحكومة أن تستخدم هذه الوسيلة من وسائل التمويل بحذر وبدقة وباحكام ، وأن تتصرف بحكمة مع تنسيق السياسات النقدية بالسياسات المالية للوصول الى خطة محكمة للتمويل بالعجز مع استخدام الوسائل غير التضخمية « Anti - inflationary » لكى تكون عوامل تصحيح فى الاقتصاد .

---

(1) G. Maynard , op. cit., pp. 43/4.

(2) See : W. Arthur Lewis, op. cit., pp. 225 , 335 / 6.

(٣) راجع د. محمد لبيب شقير ، المالية العامة ، ١٩٥٧ ص ٢٤٣ ود. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية الكتاب الثانى ص ٩٨ ود. عبد المنعم فوزى ود. عبد الكريم بركات مالية الدولة والهيئات المحلية ٦٧ ص ٥٢١ وما بعدها .

٨ ـ يجب على الحكومة ان تراقب وبحذر التغيرات فى الاوضاع الاقتصادية وان تتخذ الخطوات المؤثرة فى الاتجاهات الصحيحة ، فمن المعلوم ان نسبة من الانفاق الاضافى هو عامل هام فى تحديد سلوك الاسعار اذا استخدمت سياسة التمويل بالعجز ، كما أن نسبة الانفاق الحكومى الى الانفاق القومى لا تقل اهمية فى هذا المجال. ومن جهة اخرى فانه اذا كان الانفاق الحكومى يمثل نسبة كبيرة من الانفاق القومى فانه لن ينتج عنه ارتفاع كبير فى الاسعار ، وعلى الحكومة ان تراقب ذلك بحذر وان تتخذ الاجراءات التصحيحية فى الوقت المناسب(١) .

٩ ـ كما يمكن الحكومة أن تعمل على توجيه الاستثمار الى القطاعات التى يكون فيها معدل انتاجية راس المال Capital - output ratio مرتفعا وحيث يكون العائد سريعا(٢) . كما يجب أن يراعى ان الانتاج الزراعى المتزايد والجهود التى تبذل فى هذا الاتجاه تكون هامة فى الموازنة مع التأثيرات التوسعية للتمويل بالعجز ، فنظرا الى ان الانفاق الرئيسى للجماهير يتركز ـ كما أوضحنا من قبل على الحبوب الغذائية فان الزيادة السريعة فى عرض المواد الغذائية فى الدول المتخلفة يعتبر عاملا هاما غير تضخمى(٣) .

١٠ ـ واذا ظهرت فى الاقتصاد بوادر الارتفاع فى الاسعار ، فان على الحكومة أن تتخذ من الخطوات الكفيلة بالرقابة والتحكم فى اسعار السلع ولا سيما الضرورية منها وان تتبع من الاجراءات ما يكفل عدالة توزيعها كأن تتبع نظام البطاقات اذا كان ذلك محتما . ولا يخفى أن مثل تلك الرقابة تحتاج لكفاية وقدرات عالية فى الاجهزة القائمة على تنفيذها . ذلك أن الرقابة على الاسعار

---

(1) See : R. G. Kulkarni, op. cit., pp. 124/5.

(2) Op. cit.

(3) Geoffrey Maynard, op. cit., p. 200.

تخدم اهدافا مزدوجة فبالاضـافة الى التأثير المبـاشر على الزيادة فى الاسعار ككل ، فلها ايضا تأثير غير مباشر فى تخفيض طلب العمال على الزيادة فى معدلات اجورهم نتيجة للارتفـاع فى الاسعار وبذلـك لا يتخلخل هيـكل النفقات لمشروعات خطة التنمية .

١١ ــ كذلك فان التـأثيرات التضخمية للتمويل بالعجز يمكن إن نعمل على تقليلها اذا ما نفذ برنامج للرقابة على الواردات بحيث يسمح باستيراد الآلات التى تكون لازمـة للتنميـة والسلع الاستهلاكيـة الضرورية ، بينما توضع قيود شديدة على استيراد الكماليات ونصف الكماليات سواء عن طريق تحـديد الواردات او فـرض ضريبة عالية عليهـا(١) .

١٢ ــ انـه اذا اسـتطاعت الحكومة ان تعمـل على الحصـول على القروض الخارجيـة والمعونات الاجنبيـة فان ذلك سـيعمل على امكانية استيراد الآلات والمعـدات اللازمة لزيادة الطاقـة الانتاجية فى الداخل ويعتبر عامـلا يعتد به فى التقليل من تأثير التمويل بالعجز فى غمار عملية التنمية الاقتصادية .

ولكن كل هذه العوامل ليست منفصلة عن بعضها البعض بل انها تمتزج فيما بينها وتكون التأثيرات المتداخلة لها وهى التى تقـرر النتـائج التى يتمخض عنها برنامج التمويل بالعجـز ، على أنه يجب التسليم بأن الدول المتخلفة لا يمكنها ان توفر كثيرا من هذه المطالب نظرا لجمود نظمها المالية وعدم كفايتهـا وضيق اسـواقها النقدية والمالية (ان لم تكن منعدمة تمـاما) ، وعلى ذلك فان مهمة الدول المتخلفة تكون صعبة فى هذا المجال ويجب ان تبذل فى نفس الوقت جهود كبيرة لتنظيم الجهاز المـالى والادارى . ذلك أن التخطيط للتنمية يفتـرض مسبقا تنظيم الاقتصـاد ووجود اوجـه الرقابة التى يجب ان يكيف المجتمع نفسـه لتقبلها اذا ما رغب فى تنمية سريعة . وما دام التخطيط يوضع

(1) See : Stephen Enke, Economics for Development, 64, op. cit., p. 475.

بالنسبة للانتاج المادى « Physical production » فان التخطيط النقدى والمالى يجب ان ينال نفس الاهمية . اذ لا يخفى أن ظهور التضخم فى دول امريكا اللاتينية كان سببه الاساسى سوء سياسة الذين سيطروا على التمويل ، وعلى العكس فان برنامجا للتمويل بالعجز يكون محكما ومدارا بكفاية efficiently managed يمكن الا يكون تضخميا بدرجة كبيرة ويساعد فى الوقت نفسه على اطراد التنمية الاقتصادية(١) .

وعلى ذلك فان التمويل بالعجز يمكن أن يكون أداة فعالة فى زيادة النمو الاقتصادى على أساس مخطط فى الحدود التى رسمناها من قبل ، وفى هذه الحدود وفى ضوئها يمكن استخدام التمويل بالعجز فى الدول المتخلفة بأمان ، فاذا ظهرت البوادر التضخمية وجب ضبطها على الفور عن طريق الوسائل التصحيحية وبذلك ، وفى ظل هذه الرقابة والادارة المحكمة والحذرة يمكن أن يساعد التمويل بالعجز الدول المتخلفة على تحقيق نمو اقتصادى سريع — ولكن ثمة نقطة نحب أن نؤكدها دائما هى أن التمويل بالعجز لا ينصح به كسياسة دائمة . وانما هو كما يقول أحد كبار الاقتصاديين الهنود دواء وليس غذاء(٢) . ويجب أن يكون موقوتا ولا بد أن ينتهى فى يوم أو آخر . ولكن حتى فجر هذا اليوم الذى ينتهى فيه — على حد تعبير أحد الكتاب(٣) — وهو اليوم الذى يمكن فيه تمويل مستوى الاستثمار المطلوب من خلال المدخرات الاختيارية — ليس لنا من عدم الاخذ به من سبيل .

---

(1) R. G. Kulkarni, op. cit . 123.

(٢) نفس ص ٢٦٤ حاشية .

(3) Op. cit., p. 127.

المطلب الرابع

الحجم الامثل للتضخم

ذكرنا فيما سبق ان انصار التمويل بالتضخم يذكرون ان مشكلة البلاد المتخلفة لا تكمن اساسا فى الاختيار بين الاستقرار النقدى والتضخم وانما تتركز مشكلتها الفعلية فى تقدير موجة التضخم المناسبة أو بمعنى آخر الحجم الامثل للتمويل التضخمى لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والاستثمارات المطلوبة لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية . وقد كشفت لنا دراسة تكوين الادخار الاجباري انه كلما كانت الزيادة فى الاجور اقل من الزيادة فى الاسعار ، فان الدخل القومى سيعاد توزيعه لصالح طبقة المنظمين ، اما اذا ارتفعت الاجور بنفس نسبة ارتفاع الاسعار فان الادخار الاجبارى لن يتحقق مهما كانت درجة ارتفاع الاسعار .

وعلى ذلك فان نجاح التمويل التضخمى يتوقف على درجة تغير الاجور بالنسبة لتغير الاسعار ، فكلما كان الفرق كبيرا بينهما أمكن تحقيق كمية كبيرة من الادخار الاجبارى ، بمعنى انه اذا ارتفعت الاسعار بمعدل يزيد عن معدل ارتفاع الاجور فان هذا من شأنه تخفيض الدخول الحقيقية لكاسبى الاجور ، ويؤدى فى الوقت نفسه الى زيادة ارباح كاسبى الارباح مما يمكنهم من اعادة استثمارها .

هذا هو لب الموجة المناسبة من التضخم التى ينادى بتحقيقها أنصار التمويل بالتضخم . ولكن ما هى الشروط التى ان توافرت يصبح التضخم ناجحا فى التمويل وبالحجم المطلوب ؟

لقد جرت عدة محاولات لتقدير الحجم الامثل للتضخم منها ما يكتفى بذكر الشروط التى يجب توافرها حتى يصبح التضخم وسيلة فعالة للتمويل ، ومنها ما يشير الى درجة علاقة الاجور بالاسعار ومنها ما يذهب الى اكثر من ذلك بتحديد القدر اللازم كميا، وسنعرض لهذه المحاولات فيما يلى :

اولا ـ شروط نجاح التضخم :

يذكر بعض الكتاب أن التضخم يكون ناجحـــا فى زيادة التراكم الراسمالى فى الـدول المتخلفه اذا توافرت فى الاقتصاد شروط معينة، فيشترط ماينارد «Maynard» ، توافر ما يأتى[1] :

١ ـ وجود فائض من العمل فى الاقتصاد يمكن أن يستخدم فى انتاج السلع الانتاجية « Capital goods » على ان لا يكون ذلك على حساب انتاج السلع الاستهلاكية «Consumption goods» بدرجة كبيرة

٢ ـ توافر ميول مرتفعة للادخار عند الطبقات التى تحصل على ارباح عالية فى فترات التضخم .

٣ ـ ان يتم اختيار المشروعات الاستثمارية التى تحقق عائدا سريعـــا .

٤ ـ وجود سلطات نقدية فعالة للرقابة على الاسعار للتحكم فيها عندما تجنـــح الى الارتفـاع غير المخطط .

٥ ـ ان توجـد فى الاقتصاد حالة الوهم النقدى Money illusion ويلاحظ ان هذه الشروط لا يمكن توافـــر جميعها فى الدول المتخلفـــة .

ويشترط بعض الكتـاب الآخرين ، لكى يكون التضخم فعالا ، يتعين ان يتوافـــر فى الاقتصاد ما يأتى[2] :

١ ـ ان يكون هنـــاك اعادة توزيع للدخل من هؤلاء الذين يكون الميل الحدى للادخار منخفضا لصالح هؤلاء الذين يكون الميـل الحدى للادخار مرتفعا .

٢ ـ ان يخصص الادخار الاجبارى لانواع من المشروعات تؤدى الى نمـــو حقيقى للطاقة الانتاجية للاقتصاد .

---

(1) See : Geoffrey Maynard, op. cit., pp. 38/9.

(2) Readings in the applied economics of Africa, edited by Edith H. Whethan and Jean I Currie, Cambridge 1967, p. 222.

٣ ـ يجب ان تكون السلطات النقدية على درجة من الكفاءة تمكنها من ضبط التضخم وتمنع اى زيادة سريعة فى الاسعار تفقد الافراد الثقة فى النقود .

٤ ـ أن يكون النقص فى المدخرات هو العائق للنمو فى الاقتصاد.
ومن الواضح أن الدول المتخلفة لا يمكنها ان تحقق الشروط السابقة على درجة يعتد بها .

ويذهب هجنز الى ان التضخم يعتبر ناجحا فى زيادة معدل النمو الاقتصادى اذا كانت الحكومة مسئولة عن جزء كبير من برنامج التنمية الاقتصادية واذا كانت قادرة على تنظيم الاستثمارات الخاصة فتحول دون اساءة توزيع راس المال الخاص والزام المشروعات الخاصة بالتمشى مع برنامج التنمية واذا كانت هذه الحكومات برغم القوى التضخمية قادرة على السيطرة على الاسعار ووقف الارتفاع غير المرغوب والسيطرة على الواردات ومقدارها(١) .

ويضع وليم آرثر لويس(٢) قائمة من الاسئلة يتوقف نجاح التضخم على الاجابة عليها ، وطبيعى ان الدول المتخلفة تختلف بعضها عن بعض فى الاجابة عليها تبعا لظروف كل منها ، كما أن بعض الحكومات يمكنها الاستجابة الى التضخم دون غيرها ، فيقول لويس ، انه من المهم ان نعرف من هم الذين يحصلون على الارباح التضخمية ، هل هم العمال ام المنظمون وماذا سيفعلون بها ، هل ستنفق على اغراض الاستهلاك او المضاربة أو ستستخدم فى خلق رؤوس اموال جديدة ؟ وهل من الممكن زيادة انتاج السلع الاستهلاكية بسرعة وهل ستكون الفترة الاولى للتضخم طويلة ؟

وهل الاقتصاد من النوع الذى يمكن فيه بسهولة السيطرة على اسعار السلع الاساسية بدون ظهور الاسواق السوداء بشكل كبير ؟

---

(١) راجع هانسون ، المرجع السابق ص ١٢٠ و ١٢١ .
(2) W. Arthur Lewis, op. cit., pp. 404 - 6.

وهل هناك حركات قوية للنقابات العمالية التي تحــول تضخم الطلب الى تضخم نفقة ؟

وهل هناك معدلات من الضرائب يمكنها ان تمتص نسبة عاليــة من الدخــل النقدى بنفس السرعة التي يخلقه التضخم بها ؟

ان الاجابة على هذه الاسئلة يحدد بالطبع درجة نجاح التضخم والى اى حــــد يمكن الاعتماد عليه كوسيلة لزيادة التكوين الراســـمالى فى الدول المتخلفة ، فهل تتوافـــر هذه الاعتبارات فى الاقتصـــاديات المتخلفة ؟

ثانيا – علاقة الاجور بالاسعار كشرط لنجاح التضخم :

من المعلوم ، وكما أوضــحنا من قبل ان التضـــخم لكى ينجح فى التركيم الراســـــمالى ، او بمعنى آخــر فى زيادة الادخار الاجبـــارى يجب أن تكون الزيادة فى الاجـــور اقل من الزيادة فى الاسعار ، ولكى نتتبع مراحل التضخم ، نقف على النمــوذج الذى يقدمه لنـــا بودّر A. K. Poddar فيقسم مراحـــل التضخم الى اربعة[1] :

المرحلة الاولى ، هى المرحــلة التى تزيد فيها الاسعار مع بقـــاء الاجور النقدية على حالها اى ان : $\frac{\delta w}{\delta t} = 0$ ، $\frac{\delta p}{\delta t} > 0$.

والمرحلة الثانية ، هى المرحلة التى تزيد فيهـا الاسعار مع زيادة الاجور النقدية ولكن بنسبة اقـــل من نســـبة الزيادة فى الاســـعار ، اى ان $\frac{\delta w}{\delta t}$ $\frac{\delta p}{\delta t}$

---

(1) حيث يرمز لمعدل التغير فى الاجوربالرمز w وعنصر الزمن بالرمز (p للاسعار (راجع مذكرة معهــد التخطيط القومى رقم ٦٦١ ، المرجع الســـابق ص ١٠١ و١٠٢ من A. K. Poddar, Inflation and economic Growth Indian Journal of economics, No. 174, Jan. 1964).

راجع أيضا فى هذا الصدد راى R. G. Kulkarni, op. cit., p. 119

والمرحلة الثالثة ، هى المرحلة التى تزيد فيها الاسعار مع زيادة الاجور النقدية بنفس النسبة أى ان : $\frac{\delta w}{\delta t} = \frac{\delta p}{\delta t}$

والمرحلة الرابعة ، هى المرحلة التى ترتفع فيها الاجور بنسبة اكبر من ارتفاع الاسعار ، اى ان : $\frac{\delta p}{\delta t} > \frac{\delta w}{\delta t}$

واذا استرجعنا المبادىء السابقة فانه يسهل علينا معرفة أى مرحلة من مراحل التضخم تكون ملائمة للتمويل ، ففى المرحلة الاولى زادت الاسعار بينما ظلت الاجور على حالها ومعنى ذلك ان الفرصة تكون مناسبة لزيادة الادخار الاجبارى ، وفى الثانية زادت الاسعار بنسبة اكبر من الزيادة فى الاجور ، وعلى ذلك يمكن للادخار الاجبارى ان يتكون ولكن بنسبة اقل من المرحلة الاولى ، وفى المرحلة الثالثة فان الادخار الاجبارى لا يتكون حسب التحليل السابق نظرا الى ان الزيادة فى الاسعار تماثل الزيادة فى الاجور ، اما فى المرحلة الرابعة فلا يتكون ادخار اجبارى ايضا بل وتستفيد الحركة العمالية من التضخم .

ثالثا ــ التحديد الكمى للزيادة فى الاسعار :

وعند الكلام عن الحجم الامثل للتضخم ، فانه يتبادر الى الذهن التحديد الكمى للزيادة فى الاسعار ، وقد جرت فى هذا المجال بعض المحاولات لتحديد الدرجة المثلى من التضخم التى يمكن أن تصل اليها البلاد المتخلفة ، ففى دراسة لبعض الكتاب انه لكى يرتفع معدل الادخار القومى من ٦٪ الى ٨٪ يلزم ان ينخفض النصيب النسبى للاجور من الدخل القومى بنحو ٣٣٪ وان تزيد الارباح بنسبة تصل الى ٥٠٪ ، ولتحقيق هذه النتيجة ، بافتراض ثبات الاجور النقدية ، فانه يلزم ان يرتفع المستوى العام للاسعار بنسبة ٥٠٪ عن مستواها السابق(١) .

---

(١) المرجع السابق ص ١٠١ .

ويلاحظ ما ينطوى عليه هذا الاتجاه من شطط واضح ، اذ ان رفع الاسعار بمعدل ٥٠٪ معناه ان يصل الاقتصاد الى مرحلة من التضخم بالغة الخطورة قد ينقلب معها الى تضخم جامح لا يبقى ولا يذر، فضلا عن ان تكاليفه الاجتماعية تكون بالغة القسوة على الطبقات محدودة الدخل بالاضافة الى ما يترتب على ذلك من فقد الثقة فى النقود وتحطيم للنظام النقدى لذا فانه يبدو لنا أن هذا الإتجاه لا يستقيم مع فلسفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى عالمنا المعاصر ، ومن هنا يجب استبعاده .

وما ينصح به انصار التمويل بالتضخم ان يكون ارتفاع الاسعار وئيدا وعلى جرعات doses يفصل بين كل منها والاخرى بعض الوقت حتى لا تستمر الاسعار فى الارتفاع استمرارا دائما ..

وقد قدر هجنز(١) أن الدرجة المثلى للتضخم التى يمكن ان تصل اليها البلاد المتخلفة تتحدد بزيادة سنوية فى الاسعار بواقع ٥٪(٢) .

ولا يخفى أنه من الصعوبة بمكان التعميم فى هذا المجال حيث تتفاوت الدرجة المثلى من بلد الى بلد ومن وقت الى آخر ، تبعا لاختلاف درجة تطور كل دولة واختلاف الظروف التى تعيش فيها ومدى قوة النقابات العمالية واختلا ف المرونات المتعلقة بعرض السلع .. الخ .. ومن هنا فانه يكون من غير الملائم ان يخضع الحجم الامثل للتضخم لمعيار كمى ، ذلك أن التضخم الذى يكون فى مستوى الامان يخضع لاعتبارات متعددة ومعقدة فى نفس الوقت .

ومن هنا نجد انه من الملائم فى تحديد الحجم الامثل للتضخم الركون الى المعيار الذى تحدده العلاقة بين الاسعار والاجور حيث انه يوضح لنا مراحل تكوين الادخار الاجبارى فى الاقتصاد بما يتمشى مع ظروفه وامكانياته الخاصة به .

---

(1) R. G. Kulkani, op. cit. pp. 120-127.

(٢) ويقدرها البعض الاخر من ٤ – ٦٪ سنويا ، كما يذهب Arnold Harberger الى ان الحد الاقصى يجب الا يزيد من ١٠٪ « See: Harry G. Johnson, Manetary economics, allen and unwin, London 1967, p. 284 ».

المبحث الثانى

تجربة الهند فى التمويل بالتضخم

شدت تجربة الهند[1] فى التمويل بالتضخم فى خططها الخمسية التى بدأت فى ابريل سنة ١٩٥١ اهتمام كثير من الباحثين فى مجال التنمية الاقتصادية باعتبارها ميدانا واقعيا لاستخدام سياسة التمويل بالتضخم أو باستحداث عجز الميزانية . كما ان الدول المتخلفة الاخرى كانت تتطلع الى التجربة الهندية لتسجل نتائجها وما يمكن ان تطبقه فى بلادها .

وقد وضع اطار الخطة الهندية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى سلسلة من مشروعات السنوات الخمس تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عام ١٩٦٨/٦٧ . وقد قدر فى هذه الخطط أن ترتفع نسبة الاستثمار الى الدخل القومى من ٥٪ فى بداية تنفيذ الخطة الى ١٧٪ عام ١٩٧٦/٧٥ . وروعى فى هذا التقدير مساهمة القطاع العام فى الاستثمار على مر سنى الخطة تبعا لزيادة الانفاق على المشروعات قليلة الربح نسبيا مثل الصناعات الثقيلة .

---

(١) لا يخفى أن الهند تعتبر فى عداد الدول المتخلفة اذ تنطبق عليها كل خصائص التخلف . ويتلخص وصف اقتصادها بأنه اقتصاد زراعى يعتمد فيه نحو ٧٢٪ من السكان على النشاط الزراعى الذى يستوعب نحو ٧٥٪ من القوى العاملة فى الهند ، ويتسم الاقتصاد بانخفاض معدل الادخار وسرعة نمو السكان وما يؤدى اليه من اشتداد الطلب على المواد الغذائية ، كما يتسم بتخلف المناطق الريفية وارتفاع كثافة السكان (فهى ثانى دولة فى العالم اكتظاظا بالسكان) مع عدم مرونة سلع التصدير وزيادة الميل للاستيراد والاستهلاك ، وأخيرا ندرة ظاهرة فى الكفاءات الادارية والفنية
راجع : U. N. Survey of current Inflationary and deflationary tendencies, 1947, p. 5).

ولكى نقف على مدى نجاح أو تعثر التمويل بالتضخم فى الهند ، فان علينا ان نتتبع ما تمخضت عنه الخطط الخمسية من نتائج مع التركيز على الجانب التمويلى فى هذه الخطط وعلى الاخص تمويل استثمارات القطاع العام .

١ ـ الخطة الخمسية الاولى (٥١/٥٢ ـ ٥٥/١٩٥٦)

بدأ تنفيذ الخطة الخمسية الاولى فى ابريل سنة ١٩٥١ واستهدفت زيادة الدخل القومى بواقع ١٢٪ وتحسين نسبة الاستثمار الى الدخل القومى لتصل الى نحو ٧٪ فى نهاية الخطة بواسطة استخدام الموارد المحلية بطريقة اكثر كفاءة مع معالجة الاختلالات التى طرات على الاقتصاد الهندى خلال الحرب العالمية الاخيرة ، وقد اعطيت اولويات الانفاق على القطاعات وفقا لما يلى(١) :

اولويات الانفاق فى الخطة الخمسية الاولى

القطاع	تقديرات الخطة ٪	الانفاق العملى ٪
١ ـ الزراعة وتنمية الريف	١٤ر٦	١٤ر٨
٢ ـ الرى والقوى	٢٧ر٢	٢٩ر١
٣ ـ الصناعة والتعدين	٧ر٩	٥ر.
٤ ـ النقل والمواصلات	٢٤ر.	٢٦ر٤
٥ ـ الخدمات الاجتماعية	٢٢ر٤	٢١ر.
٦ ـ بنود متنوعة	٣ر٦	٣ر٧
المجموع	١٠٠	١٠٠

(1) R.G.Kulkarni, Deficit financing and economic development, Asia publishing house, New York 1966, p. 180.

وقد تم توزيع استثمارات الخطة الخمسية الاولى(١) فيما بين القطاعين العام والخاص بالتساوى ، ويضم القطاع العام المشروعات التى تملكها وتديرها الحكومة المركزية او حكومات الولايات ، أما القطاع الخاص فهو يضم المشروعات التى يملكها ويديرها الافراد . وقد كانت الفلسفة الاقتصادية للتخطيط الهندى قائمة على اساس ان تقوم لجنة التخطيط بوضع الهدف على ان يتحمل القطاع العام مسئولية انجاز مختلف الاستثمارات الاساسية تاركا الاستثمارات الاخرى للقطاع الخاص ، وقد اعتمد الاخير فى التمويل على موارده الخاصة ممثلة فى المدخرات الصغيرة والارباح غير الموزعة ، وهى موارد غير تضخمية ، اما القطاع العام فقد قام باستخدام مصادر اخرى فى التمويل تضمنت التمويل التضخمى، وذلك على ما يبين من الجدول التالى :

مصادر تمويل الانفاق العام فى الخطة الخمسية الاولى(٢)

مصادر التمويل	تقديرات الخطة بليون روبية	٪	الارقام الفعلية بليون روبية	٪
١ ـ فائض الايرادات العامة	٥ر٧٠	٢٨	٥ر٧٤	٢٩
٢ ـ ايرادات السكك الحديدية	١ر٧٠	٨	١ر١٥	٦
٣ ـ قروض عامة	١ر١٥	٦	٢ر٠٤	١٠
٤ ـ المدخرات الصغيرة	٢ر٧٠	١٣	٣ر٠٤	١٥
٥ ـ مصادر داخلية اخرى	١ر٣٣	٦	٠ر٨٠	٤
٦ ـ مصادر الميزانية (١+٢+٣+٤+٥)	١٢ر٥٨	٦١	١٢ر٧٧	٦٤
٧ ـ المعونات الخارجية	٥ر٢١	٢٥	٢ر٠٣	١٠
٨ ـ عجز الميزانية	٢ر٩٠	١٤	٥ر٣٢	٢٦
٩ ـ المجموع الكلى (٦+٧+٨)	٢٠ر٦٩	١٠٠	٢٠ر١٢	١٠٠

---

(١) راجع د. عبد الحميد القاضى ـ تمويل التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ـ ١٩٦٦ ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

(٢) المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ـ المجلد الثالث عشر ـ العدد الثالث والرابع ١٩٦٠ ص ٢٢٧ .

وتتضح من هذا الجـــدول الحقائق الآتية :

(١) ان لجنة الخطة قد حددت مصـادر التمويل غير التضـخمية (١ ــ ٥) بواقع ٦١٪ من جمـلة الاستثمارات المطـــلوبة بينما كان التمويل الفعلى اكبر من هذا القدر فوصــــل الى ٦٤٪ من جمـــلة الاسـتثمارات .

(٢) انه بينما حــــدد نصيب التمويل بالمعـونات الاجنبية بواقع ٢٥٪ من جمـلة الإستثمارات ، لم تتلق الحكومة الهندية سوى ١٠٪ فقط من هذه المعونات .

(٣) ونتيجة لذلـك ، وحتى يمكن تغطية الفجـــوة بين المـوارد والاستخدامات ــ كان لـــزاما ان يصبح التمويل بالعجــز ٢٦٪ بدلا من ١٤٪ كما كان مقدرا من قبل ، وهى نسبة ، كما يبـــــدو ، بالغة الارتفـــاع .

وفى الواقع ان ما شجع الحكومة الهندية على استخدام سياسة التمويل بالعجز هو املها فى ان يتم الافراج عمـــا لها من الارصـــدة الاسترلينية المتراكمة لدى بريطانيا مما يؤدى الى ازالة اى اثر تضخمى ممكن ان ينشأ من زيادة فى كميـة النقـود(١) ، الا ان هذا الامـــر لم يتحقـــق .

وعلى الرغم من ضـــخامة الاستثمارات فى الخطـــة الخمسية الاولى وارتفاع نسبة ما تم تمـويله منها بعجـــز الميزانية الامـر الذى يتوقع معه حدوث ضغوط تضخمية بعيدة المدى ، فان الاقتصاد الهندى لم يتعرض الى اى من هذه الضغو ط واحـرز من النتائج ما يفوق ما كان مقدرا له . فارتفع الدخـــل القومى فى نهاية الخطة الى ١٧٫٥٪

---

(١) راجع : د. حمـــدية زهـران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة مع دراسة تطبيقية للجمهورية العربية المتحدة ١٩٧١ ص ٣٦١و٣٦٢ .

بدلا من ١٣٪ كما كان مخططا(١) ، ويمكن تعليـــل ذلك بالاعتبـارات الآتيـــة :

١ ـ انه فضلا عن ان الخطة قد وجهت أولـــوية الاستثمار الى القطاع الزراعى (بما فيه تنمية الريف والرى والقوى) حيث بلغت جمـلة الاستثمارات فيه ٩ر٤٣٪ من جملة الاســتثمارات ، فقد ساعــــدت الظروف الجوية (وبخاصة عام ٥٣/ ١٩٥٤) على حدوث زيادة كبــيرة فى الانتــاج الزراعى ، حتى ان اسعار السلع الزراعية انخفضت نتيجـة لزيادة العرض منها مما ترتب عليه تدخل الحكومة الهندية (فى السنة الخامسة من الخطة) بشراء جزء من فائض السلع الزراعية لمنع الاسعار من ان تتدهور وذلك حماية لدخول المنتجين الزراعيين .

٢ ـ انه بينما يلاحظ ان المعونة الخارجية لم تبلغ نصف المبـلغ المقدر ، حيث كان المقدر لها ٢٥٪ لم تحصل الهند منها الا على ١٠٪ فقط ، فانه يعــوض عن ذلك توفر الاصول الاجنبية فى بداية الخطة ، وقد ســاعد ذلك على التغلب على الصعاب الناشئة عن عـــدم كفاية المعونة الاجنبية .

٣ ـ التحســن غير المألوف فى معدل الاستثمار الى النــاتج حيث بلغ هذا المعــــدل ٩ر١ : ١ بدلا من النسبة المسلم بها نظريا وهى ٣ : ١ ، على انه من الثابت ان الزيادة الكبيرة التى طرات على الانتـــاج الزراعى لم تكن راجعة الى الاستثمار بقــدر ما كانت نتيجة لتحســــن الظروف الجوية التى ادت الى زيادة الانتاج بصورة غير متوقعة(٢) .

---

(١) مع ان الاستثمار لم يتجاوز ٠ر٢١ بليون روبية ، وهكذا فقد بلغ معامل راس المال الحدى « Marginal capital output ratio » فى الاقتصــاد الهندى ٩ر١ : ١ بدلا من النسبة المسلم بها نظريا وهى ٣ : ١ ومعلوم ان معامل راس المــال الحدى هو عبارة عن العلاقة بين الاستثمار والزيادة التى طرات على الدخل (او الناتج)

وعلى ذلك تكون الزيادة فى الناتج : (٥ر١٧ × ٩٠٠٠ (الناتج)) / ١٠٠ = ١٥٧٥٠

ومعامل راس المال الحدى ٢١٠٠٠ / ١٥٧٥٠ = ٩ر١ .

(٢) راجع : مذكرة معهـــد التخطيط القومى رقم ٦٦١ ، المرجع السابق ص ١٣٠ و١٣١ .

وفقا لستعنا بمؤشرات الارقام القياسية فى الهند خلال الخطة الخمسية الاولى نجدها توضح انه بينما كان الرقم القياسى لاسعار الجملة ٤٠٥٫٠ فى عام ٥٠/٥١ فقد انخفض الى ٣٧٨ و٣٨٥ و٣٩٧ و٣٤٩ و٣٩٠ فى السنوات من ٥١/٥٢ الى ٥٥/١٩٥٦(١) على التوالى كما ان الرقم القياسى لنفقات المعيشة(٢) قد سجل انخفاضا ملحوظا فى السنة الاخيرة للخطة ، حيث كان ١٠١ فى عام ٥٠/١٩٥١ فانخفض الى ٩٦ فى عام ٥٥/١٩٥٦ (٣) .

هذه صورة لما تم فى الخطة الخمسية الاولى فى الهند ، ومنها يتضح ان سياسة التمويل بالعجز التى انتهجتها الهند فى الخطة قد نجحت نتيجة للظروف التى صاحبت تنفيذها وبصفة خاصة الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الانتاج الزراعى بسبب ملاءمة الاحوال الجوية وتركيز الجهود على التنمية الزراعية . كل هذه الظروف ، فضلا عن تواضع اهداف الخطة قد ادت الى منع ظهور الضغوط التضخمية فى الاقتصاد الهندى خلال الفترة من ٥١/١٩٥٢ الى ٥٥/١٩٥٦ حيث كان الاقتصاد فى وضع يمكنه من امتصاص الزيادة فى كمية النقود التى كانت تأتى من خلال التمويل بالعجز نظرا للزيادة الكبيرة فى الانتاج الزراعى على النحو الذى اشرنا اليه . وعلى ذلك يمكن القول ان سياسة التمويل بالعجز لم تكن موضع اختبار فى الخطة الخمسية الاولى .

الخطة الخمسية الثانية (٥٦/٥٧ — ٦٠/١٩٦١)

وفى ابريل سنة ١٩٥٦ بدا تنفيذ الخطة الخمسية الثانية فى جو مفعم بالتفاؤل ، واستهدفت هذه الخطة زيادة الدخل القومى بواقع ٢٥٪ مقابل ١٢٪ فى الخطة الاولى كما قدر لارتفاع الاستثمار الى الناتج بنحو ٢٫٣ : ١ . وقد كانت هذه الخطة كبيرة وطموحة

---

(١) ٥٢/١٩٥٣ = ١٠٠ .

(٢) ١٩٤٩ = ١٠٠ .

(3) See : R. G. Kulkarni, op. cit., p. 210 .

تستهدف وضع أساس التقدم الصناعى والتنمية المتوازنة فى قطاعات الاقتصاد المختلفة . وبذلك امتازت الخطة الثانية بالملاءمة من حيث استراتيجية التنمية .

ولبيان مدى اسهام الاستثمارات فى التصنيع فى الهند ، نعرض أولويات الانفاق على القطاعات المختلفة فى الخطة الثانية فى الجدول التالى(١) :

اولويات الانفاق فى الخطة الخمسية الثانية

القطاع	تقديرات الخطة ٪	الانفاق الفعلى ٪
١ ـ الزراعة وتنمية الريف	١١ر٨	١١ر٥
٢ ـ الرى والقوى	١٧ر٩	١٨ر٧
٣ ـ الصناعة والتعدين	٢٢ر٥	٢٣ر٠
٤ ـ النقل والمواصلات	٢٨ر٠	٢٨ر١
٥ ـ الخدمات الاجتماعية	١٨ر٠	١٨ر٧
٦ ـ بنود متنوعة	١ر٨	ـ
المجموع	١٠٠	١٠٠

وقد تم توزيع الاستثمارات فى الخطة الثانية على القطاعين العام والخاص ، الا انه يلاحظ ان القطاع العام قد استأثر فى الخطة الثانية بنحو ٥٩٪ من جملة الاستثمارات والباقى للقطاع الخاص، ويرجع ذلك الى الاتجاه نحو الاستثمار فى الصناعات الثقيلة رغبة فى ارساء قواعد التنمية(٢) .

---

(١) المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ـ العدد الثالث والرابع ـ المجلد الثالث عشر ص ٢٢٦ .

(٢) ان اهتمام حكومة الهند بالصناعة بوجه خاص قد كان محل نقد R. Nurkse اذ اعتبرها ـ احدى أسباب التضخم الذى حدث فى الهند خلال هذه الخطة (راجع مذكرة معهد التخطيط القومى المرجع السابق ص ١٢٩ حاشية) .

اما مصادر تمويل القطاع العام المقـــدرة والفعلية فهى ممثلة فى ارقام الجدول الآتى(١) :

مصادر تمويل الانفاق العام فى الخطة الخمسية الثانية

مصادر التمويل	تقديرات الخطة بليون روبية	٪	الارقام الفعلية بليون روبية	٪
١ ـ فائض الإيرادات العامة	٣٫٥٠	٧	ـ٠٫٥٠	ـ١
٢ ـ ايرادات السكك الحديدية	١٫٥٠	٣	١٫٥٠	٣
٣ ـ قروض عامة	٧٫٠٠	١٥	٧٫٨٠	١٧
٤ ـ المدخرات الصغيرة	٥٫٠٠	١٠	٤٫٠٠	٨
٥ ـ مصادر داخلية اخرى	١١٫٠٠	٢٣	١٢٫٨٢	٢٨
٦ ـ مصادر الميزانية (١ ؛ ٢ +٣ ؛ ٤ ؛ ٥)	٢٨٫٠٠	٥٨	٢٥٫٦٢	٥٥
٧ ـ المعونة الاجنبية	٨٫٠٠	١٧	١٠٫٩٠	٢٤
٨ ـ عجز الميزانية	١٢٫٠٠	٢٥	٩٫٤٨	٢١
٩ ـ المجموع الكلى (٦+٧ ؛ ٨)	٤٨٫٠٠	١٠٠	٤٦٫٠٠	١٠٠

من هذا الجدول يتضح لنا ان الموارد غير التضخمية للانفاق العام بلغت ٥٨٪ من جملة الاستثمارات فى الخطـــة الثانية ، كما قدر ان تحصل الهند على ١٧٪ من المعونات الاجنبية اما الجـزء الباقى وقدره ٢٥٪ فقـد خطط تمويله بعجـــز الميزانية .

---

(١) بمذكرة معهد التخطيط رقم ٦٦١ المرجع السابق ص١٤٠ وفى تفصيل البيانات راجع R. G. Kulkarni op. cit., p. 262.

ومنذ بداية السنة الاولى للخطة الثانية بدات الضغوط التضخمية تظهر فى الاقتصاد بسبب عدة امور اهمها : زيادة معدل الاستثمار القومى من ٧٪ فى الخطة الاولى ١١٪ فى الخطة الثانية وهو رقم مبالغ فيه لا تحتمله قدرة الاقتصاد الهندى مع تركيز جانب هام من الاستثمارات فى زيادة السكان باكثر مما هو مقدر له فى الخطة ، فقد ارتفع هذا المعدل بواقع ٢٪ بينما كان مقدرا له ٥ر١٪ . وقد ادى كل ذلك الى ظهور الاختلالات النقدية وارهاق ميزان المدفوعات الهندى ، مما تتطلب فرض قيود شديدة على النقد الاجنبى .

ومما زاد من تعقيد الامور ، حينما بلغت الازمة اشدها سنة ١٩٥٧ ، قربت الاصول الاجنبية من النفاذ واصبح لزاما تخفيض حجم الاستثمار قليلا فضلا عن هبوط قيمته الفعلية بنحو ٢٠٪ من الاهداف المرسومة نتيجة لارتفاع مستويات الاسعار[1] .

ولذلك سرعان ما تراجعت الحكومة الهندية عن سياسة التفاؤل بعد نجاح الخطة الاولى وقامت بمراجعة ارقام الخطة وتعديل مصادر التمويل مرة اخرى وتخفيض الحد المسموح به فى التمويل بالعجز من ٢٥٪ كما كان مقدرا الى ٢١٪ فقط مع تخفيض الاستثمار فى الصناعة الثقيلة من ٢٠٪ الى ١١٪ ، وقد نجحت الحكومة الهندية فى اقناع بعض الدول المتقدمة لامدادها بالاعانات اللازمة لاكمال الخطة وبذلك ارتفع نصيب هذه المعونات فى الخطة من

---

(١) فى عامى ٥٨ و١٩٥٩ وافقت الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية واليابان ـ بالتعاون مع البنك الدولى للانشاء والتعمير ـ على منح الهند قرضا قيمته نحو ٢٥٠ مليون جنيه استرلينى حتى يمكنها التغلب على مشكلة انخفاض حيازتها من الاصول الاجنبية ، كما حصلت الهند من الولايات المتحدة على كميات كبيرة من فائض حاصلاتها الزراعية . والواقع ان الهند قد حصلت اثناء تنفيذ مشروع السنوات الخمس الثانى على نحو ١٠٥٠ مليون جنيه استرلينى من البنك الدولى وبعض الدول الغربية و١١٢ مليون جنيه استرلينى من الكتلة السوفيتية ، كما قامت بسحب ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى من ارصدتها الاسترلينية (راجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى ، المرجع السابق ص ٣٢٢) .

١٧٪ الى ٢١٪ ممـــا ادى الى التخفيف من الضغوط التضخميـة التى ظهرت فى الخطة الثانية(١) .

واذا رجعنا الى الارقام القياسيـة ، نجـــد ان الرقم القيـاسى لاسعار الجملة قد ارتفع على مدى السنوات الخمس للخطـــة بنسبة تصل الى ٣٠٪ ، اما اسعار السلع الغذائية فقد مضت فى الارتفـــاع بنسبة ٢٧٪ ، بينما زادت اسعار السلع الصناعية بنسبة ٢٥٪(٢) . كما نجد ان الرقم القياسى لنفقات المعيشة قد اتجه ايضا الى الارتفاع خلال سنى الخطة اذ ارتفــع هذا الرقم الى ١٢٤ فى نهاية فترة الخطة بينما كان قد تراجـع الي ٩٦٪ فى نهاية الخطة الاولى(٣) .

ويمكن ان يعزى ظهور التضخم فى الهند فى الخطة الخمسيـة الثانية الى الاعتبارات الآتية :

١ ــ سوء الاحوال الجوية وتاثيرها على الانتاج الزراعى ، بحيث ادى ذلك الى ارتفاع اسعار السلع الزراعية بنسبة ٢٧٪ كما اوضحنا من قبل .

٢ ــ الاهتمام بالصناعة الثقيلة ، فى الـــوقت الذى ارتفعت فيه اسعار المواد الخـام بسبب الاختناقات التى حدثت فى بعض القطاعات، وفى عرض المواد الاولية مما تترتب عليه ارتفـــاع اسعار الســلع الصناعية .

٣ ــ الزيادة التى حـدثت فى حجم الطلب الفعـال بسبب زيادة عدد السكان وزيادة الدخول النقدية التى تمخضت عنهـا التنميـــة الاقتصادية ، وعدم استجابة العرض بسبب نقص السلع الزراعيـة

---

(١) راجع : رمزى زكى ، مذكرة معهد التخطيـط رقم ٦٩١ ، المرجع السابق ص ١٤٢ .

(2) Kulkarni, op. cit., p. 280 .

(3) See : Andrew Shonfield, Economic growth and Inflation, he Council for economic Education, Bombay 1961 p. 34.

على النحو الموضح قبلا ، مما مهد السبيل لظهور الضغوط التضخمية فى الاقتصاد الهندى فى تلك الفترة.

هذه هى صورة لتجربة الهند فى الخطة الخمسية الثانية ويستشف منها أنها بالغت فى التفاؤل بالنسبة للقطاع الزراعى ، وهو قطاع يعتمد بصفة أساسية على الاحوال الجوية ، كما غامرت بالنزول فى ميدان الصناعات الثقيلة بشكل لا يحتمله الاقتصاد الهندى الامر الذى أدى الى ظهور الضغوط التضخمية منذ بداية الخطة حتى نهايتها بسبب السياسة التى انتهجتها بالتمويل بالعجز ولم تقم للثبات النسبى للاسعار وزنا .

ومن هنا ، وبعد أن مر الاقتصاد الهندى بالتجربة الحقيقية للتمويل التضخمى ، ادركت لجنة التخطيط خطورتها(١) وخلصت الى نتيجة هامة مؤداها انه عند وضع اى برنامج استثمارى معين ، فان درجة الثبات النسبى للاسعار تتوقف الى حد كبير ، فى بلد كالهند ، على مدى الزيادة التى تطرأ على عرض السلع الزراعية ، حيث تحتل وضعا استراتيجيا فى الاقتصاد الهندى ، ذلك ان هيكل الاسعار فى الهند يعتمد الى حد كبير على عرض الحبوب الغذائية(٢) .

وعلى ذلك فانه يمكن القول ان سياسة التمويل بالتضخم التى اتبعتها الهند فى الخطة الخمسية الثانية قد فشلت .

---

(١) لقد ذكر وزير مالية الهند اثناء التضخم الذى حدث خلال الخطة الثانية «اننى اشك فيما اذا كنا نستطيع مواصلة الاعتماد على التضخم فى التمويل . ويجب علينا ان نزيد مواردنا عن طريق الضرائب والقروض والادخار» « R. G. Kulkarni, op. cit., p. 284 »

(2) Op. cit , p. 284.

٣ ـ الخطة الخمسية الثالثة (٦٢/٦١ ـ ١٩٦٦/٦٥)

بالرغم من أن الخطة الخمسية الثانية كانت أكثر جراة وملاءمة من الخطــة الخمسية الاولى ، فـان الخطة الخمسية الثالثة كانت اقل منها فى هذا المجال ، وعلى الاخص فيما يتعلق بناحية التمويل بالعجز ، وقد استهدفت الخطة الثالثة زيادة الدخل القومى بواقع ١٣٪ تقريبا (مقـابل ٢٥٪ فى الثانية و١٣٪ فى الاولى) كما قدر لارتفاع الاستثمار القومى فى نهـاية الخطة بنحو ١٤٪ (مقـــابل ١١٪ فى الثانية و٧٪ فى الاولى) بينما قدر معامل راس المال بحوالى ٦٢ر٢ : ١ (مقابل ٣ر٢ : ١ فى الثانيــة و٩ر١ : ١ فى الاولى) . والملاحظة الجديرة بالذكر أن مقدار الثقل الذى أعطى للزراعة فى هــذه الخطة قد زاد بدرجة كبيرة[1] وذلك فى ضــوء تجربتى الخطـــة الاولى والخطة الثانيــة ، ونورد فيما يلى اولـــوية الاستثمار فى القطـاعات المختلفة[2] بالبليون روبية :

القطـــاع	تقديرات الخطة	٪
الزراعة وتنمية الريف	٠ر٦٨	١٤
الـرى والقـوى	١٦ر٦٢	٢٢
الصناعة والتعـدين	١٧ر٨٤	٢٤
النقل والمواصلات	١٤ر٨٦	٢٠
الخدمات الاجتماعية	١٢ر٠٠	١٧
بنـود متنـوعة	٢ر٠٠	٣
المجمـــوع	٧٥ر٠٠	١٠٠

(1) وترمى الخطة الثالثة الى مضاعفة الدخل القومى فى عام ١٩٦٨/٦٧ ، ولكن لا على أساس مستوى أسعار عام ١٩٥٣/٥٢ كما كان مقدرا فى الاصل ، بل على أساس أسعار عام ١٩٥٨/٥٧ التى تفوقها فى الواقع بنحو ٨٪ «النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى» المرجع السابق ص ٢٣٥) .

(2) Kulkarni, op. cit., p. 58.

من هذا البيان يتضح كبـــر حجم الاستثمار المخصص للزراعة وتنمية الـريف ، فقد بلغ ١٤٪ من جملة الاستثمارات مقـابل ١١٫٨٪ فى الخطة الثانية ، ويرجع ذلك الى ما كشفت عنه تجربة تنفيذ الخطة الثانية من اهمية زيادة الانتاج الزراعى حتى يمكن مواجهـــة الزيادة المستمـرة فى الطلب على الســـلع الزراعية الغذائيـــة وحتى يمكن بالتـــالى مقاومة هذا المصـــدر التضخمى الاساسى .

وقد تم توزيـــع الاستثمارات فى الخطـــة الثالثة على القطـاعين العام والخاص ـ خص القطاع العام ٦٥٪ منهـــا والباقى للقطـــاع الخاص[1] ، ويلاحظ أن الخطـــة الثانية وما تمخض عنها من مشاكل وخيمة فيما يتعلق بامكانية التمويل التضخمى ، قد لقنت الهنود درسا مفيدا عن عدم فعالية هذا الاسلوب من التمـــويل فى الدول المتخلفة . ومن هنا نلاحظ أن نسبة الاستثمار الممول عن طريق العجز فى الميزانية قد انخفض بدرجـــة كبيـرة[2] ، وذلك على نحو ما يتضح لنـــا من استعراض بنود الجدول التالى :

مصادر تمويل القطاع العام فى الخطة الخمسية الثالثة[3]

مصـــادر التمويل	تقديرات الخطة بليون روبية	٪
١ ـ فائض الايرادات العامة	٥٫٥٠	٧٫٣
٢ ـ ايرادات السكك الحديدية	١٫٠٠	١٫٣
٣ ـ قـروض عامـة	٨٫٠٠	١٠٫٧
٤ ـ المدخـرات الصغيرة	٦٫٠٠	٨٫٠
٥ ـ مصادر داخلية اخرى	٢٧٫٠٠	٣٦٫١
٦ ـ مصادر للميزانية (١+٢+٣+٤+٥)	٤٧٫٥٠	٦٣٫٤
٧ ـ المعونات الاجنبية	٢٢٫٠٠	٢٩٫٣
٨ ـ عجـز الميزانيـة	٥٫٥٠	٧٫٣
٩ ـ المجمـــوع (٦+٧+٨)	٧٥٫٠٠	١٠٠

(١) راجع : د. فـؤاد هاشـم ـ الاستقرار النقـدى والتنمية الاقتصادية ـ معهد الدراسات المصرفية يونيو ١٩٦١ ص ١٤ ـ ١٥ .

(٢) انظر : د. يوسف عبد المجيـد ـ الدين العام المصرفى فى ج.ع.م. ـ معهـد الدراسات المصرفية ١٩٦٨ ص ١٨ .

(3) Source : Gov. of India, Planning Commission, Third Plan, Nov. 1963 « Kulkarni, op. cit., p 380 ».

فمن الجدول السابق يتضح لنا ان نسبة ماMول من استثمارات القطاع العام عن طريق عجز الميزانية بلغت ٣ر٧٪ فى الخطة الخمسية الثالثة : مقابل ٢٦٪ فى الاولى و٢١٪ فى الثانية ، وفى الوقت نفسه زادت نسبة ما يمول عن طريق مصادر الميزانية من ٥٥٪ فى الثانية الى ٤ر٦٢٪ فى الثالثة .

ولعل اهم النقاط التى يدور حولها النقاش فى معرض الحديث عن الخطة الخمسية الثالثة هى مدى نجاحها فى الوصول الى نقطة البدء فى مرحلة النمو الذاتى « Self sustained growth » التى تعرف فى الفكر الاقتصادى للتنمية الاقتصادية بانها تلك المرحلة التى يزيد فيها معدل الاستثمار بصورة تؤدى الى زيادة الانتاج القومى بنسبة اكبر من الزيادة فى الطلب الناتجه عن زيادة معدل السكان بحيث يمكن توجيه جزء من هذه الزيادة فى الناتج القومى الى الاستثمار من جديد بعد مقابلة احتياجات الاحلال والتجديد .

وقد جاء فى احد التقارير التى اصدرتها الامم المتحدة فى السنوات الاخيرة ان معدل الاستثمار الذى يعتبر نقطة البدء فى مرحله النمو الذاتى هو ١٥٪ من الدخل القومى، وذلك على اساس افتراض ان معدل الاستثمار الى الناتج يبلغ نحو ٣ : ١ وبذلك ينتج من استثمار ١٥٪ من الدخل القومى زيادة سنوية فيه مقدارها ٥٪ وهى زيادة تعتبر كافية لتحقيق بداية النمو الذاتى ، وهذه المعدلات قريبة من معدلات الخطة الثالثة حيث حددت لجنة الخطة هدفها بزيادة الدخل القومى بمعدل ٥٪ سنويا وبمعامل راس مال قدره ٢ر٦٢ كما اشرنا ، ومن هنا يتبين لنا (بالاعتماد على معادلة هارود دومار) أن معدل الاستثمار المطلوب يقرب من تقديرات الامم المتحدة(١).

---

(١) وعلى اية حال فان رايا قويا يقول بانه ليس من اليسير الوصول الى نقطة الانطلاق الحقيقية الا بعد تحسين مستوى التوظف تحسنا جوهريا بحيث يتم استيعاب جميع الايدى العاملة الجديدة أولا بأول . (راجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى ـ المرجع السابق ص ٢٢٥ وقارن د. رياض الشيخ ـ مشاكل تمويل التنمية الاقتصادية فى ج٠ع٠م٠ ـ معهد الدراسات المصرفية رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٨) .

ونظرا لما ادركته الحكومة الهندية من ان التضخم كفيل باضاعة كل الجهود التى تبذل فى سبيل زيادة الانتاج القومى ، فان الهند لا يمكنها التركيز على التمويل بالتضخم خلال الخطة الخمسية الثالثة وانحسر هذا الورد فاصبح ٣ر٧٪ من جملة الاستثمارات وذلك حتى تتفادى الزيادة السريعة فى الاسعار .

ويلاحظ انه اثناء تنفيذ الخطة الثالثة تعرض الاقتصاد الهندى الى ضغوط تضخمية نظرا لركود الانتاج الزراعى وبطء النمو فى الانتاج الصناعى الامر الذى ادى الى زيادة الاسعار ، فقد اشارت الارقام القياسية لاسعار الجملة الى تسجيل ارتفاع منذ بداية تنفيذ الخطة حتى عام ١٩٦٤/٦٣ بواقع ٩٫٣ر٩ ، ومن ثم اصبحت مشكلة الاستقرار السعرى « Price Stability » خلال الخطة الثالثة امرا ذا اهمية كبيرة ويلقى اهتمام الراى العام الهندى(١) .

من هذا العرض لتجربة سياسة الهند فى التمويل بالعجز يتضح لنا مدى الخطورة التى تنطوى عليها هذه السياسة التمويلية فى الدول المتخلفة الامر الذى ادركته الهند نفسها فقررت التراجع عن هذه السياسة وخفضت نسبة التمويل فى الخطة الثالثة الى ٣ر٧٪ من جملة الاستثمارات بينما كانت ٢٦ ٪ فى الخطة الاولى و٢١٪ فى الخطة الثانية كما راينا ، اما نجاح الخطة الاولى فلم يكن وليد هذه السياسة فى التمويل وانما كان مرجعه ظروفا اخرى سادت الاقتصاد الهندى آنذاك وبخاصة تحسن الاحوال الجوية الذى ادى الى زيادة الانتاج الزراعى زيادة كبيرة وهو يمثل وضعا استراتيجيا فى المجتمع الهندى ، ومن هنا لا يمكن التعويل على نجاح الخطة الاولى وانما القياس الصحيح هو الخطة الثانية والخطة الثالثة حيث تبين لنا عدم نجاح سياسة التمويل بالتضخم فى الهند .

فقد تبين لنا مما تقدم ان استخدام التمويل بالعجز لايجاد التضخم (الذى يهدف الى خلق الادخار الاجبارى) لم ينجح فى

---

(1) Andrew Shonfield, op. cit., « Introduction ».

الخطة الخمسية الثانية فى الهند ، نظرا الى ان الافراد لم ينقصوا من استهلاكهم الحقيقى وقابلت الزيادة فى الطلب النقدى زيادة مناظرة فى الاستهلاك ، وترتب على ذلك حدوث الاختناقات فى الاقتصاد الامر الذى ادى الى ظهور الضغوط التضخمية بشكل واضح فى الاقتصاد الهندى خلال تلك الفترة .

وبهذه المناسبة ، تجدر الاشارة الى انه ليس كل تمويل بالعجز يعتبر تضخميا ذلك انه اذا استخدم التمويل بالعجز فى الوقت الذى تصاحب فيه الزيادة فى الطلب الكلى زيادة فى العرض الكلى، فان التمويل فى هذه الحالة لا يعتبر تضخميا(١) . وهو ما حدث فى الخطة الخمسية الاولى فى الهند حيث صاحبت الزيادة فى الطلب الكلى زيادة فى العرض الكلى . ومن ثم لم تتعرض الاقتصاد للضغوط التضخميه ، وهو الامر الذى دعانا الى التقرير بصدد هذه الخطة بأن التمويل التضخمى فى هذه الحالة لم يكن موضع الاختبار .

وهذه الحقائق قد فطنت اليها الحكومة الهندية خلال تنفيذ الخطة الثالثة للتنمية الاقتصادية . اذ قررت لجنة الخطة عدم التعويل على سياسة التمويل بالعجز فى الخطة الرابعة(٢) حتى لا يودي التضخم بثمار التنمية ويكون عقبة فى طريق تقدمها وحتى تتم التنمية فى ظل من الاستقرار النقدى وتكفل للطبقات المحدودة الدخل مستوى معيشى أفضل وهو ما تعنيه مشروعات التنمية الاقتصادية(٣) .

---

(١) ويمكن الحصول على نفس النتيجة اذا استخدم التمويل بالعجز وامكن تعويضه بارصدة تكون لدى الدولة من النقد الاجنبى او بقروض من الخارج .

(2) R. G. Kulkarni. op cit., p. 289

(٣) ويرى بعض الاقتصاديين الهنود أن التضخم يعتبر ظاهرة اجتماعية يجب مواجهتها على اساس تنظيم التضخم لان ترك الاسعار ترتفع بدون هيمنة معناه ان تتحمل الطبقات الفقيرة معظم اعباء التنمية ويرون وجوب تثبيت اسعار المواد الغذائية بما يكفل ضمان عدم تحميل الطبقات الفقيرة فوق ما تستطيعه على ان تترك اسعار السلع الصناعية لتحددها ظروف تكاليف الانتاج لان مشترى السلع الصناعية يجب عليه أن يدفع ثمن التنمية .راجع : النشرة الاقتصادية لبنك مصر ـ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ص ٥٣ ـ ٥٤ .

وعلى هذا النحو فان السند الذى يستند اليه انصار التمويل بالتضخم ، وهو تجربة الهند فى التمويل بعجز الميزانية قد انهار(١)، ففضلا عن الردود الحاسمة التى جاء بها انصار الاتجاهات المعارضة للتضخم ، وبالاضافة الى عدم امكان الركون الى التجربة الهندية ، فان تجارب دول أمريكا اللاتينية ، على ما سيأتى بيانه دليل قوى على فشل قدرة التضخم على زيادة التراكم الرأسمالى فى الدول المتخلفة .

---

(١) وفضلا عن ذلك فانى أود ان اذكر أن الدراسة التى قدمها المجلس الهندى للشئون الدولية فى تقرير اللجنة الثانية لمجلس التعاون الاقتصادى فى آسيا والشرق الاقصى عندما يتعرض لموضوع استخدام الوسائل التضخمية لتمويل التنمية الاقتصادية — فحيث يذكرها فى مكان نجده يرفضها فى الوقت نفسه . راجع : ترجمة كتاب Public enterprise and economic dev. by A. H Hanson. الدار المصرية للتأليف والترجمة ص ١٢٩.

الفصل الثاني

الاتجاهات المعارضه للتمويل بالتضخم

سيعنى هذا الفصل بدراسة وتحليل الاتجاهات المعارضة للتمويل بالتضخم ويعرض لآراء جمهرة الكتاب الذين يرون ان الاستقرار النقدى ضرورة من ضرورات التنمية الاقتصادية الرشيدة وان الحجة الاساسية التى يستند اليها انصار التمويل بالتضخم وهى تحقيق الادخار الاجبارى عن طريق تحويل الموارد الاقتصادية من انتاج السلع الاستهلاكية الى انتاج السلع الراسمالية قد لا تتحقق فمن الجائز الا يؤدى التمويل التضخمى الذى يعطى للاستثمارات الى زيادة التكوين الراسمالى اذ قد لا تنجح الصناعات الراسمالية فى اجتذاب عوامل الانتاج اليها عن طريق رفع اسعارها بالاضافة الى الآثار الاجتماعية الباهظة التكاليف والآثار الاقتصادية التى تعرقل برامج التنمية الاقتصادية .

كما سيعنى هذا الفصل بتنفيذ الحجج الاخرى التى يسوقها انصار التمويل بالتضخم لتبرير وجهة نظرهم ويبرهن على فساد الاسس التى يستندون اليها .. ذلك انه لا يمكن تطبيق السياسة المالية التعويضية على الدول المتخلفة لان كينز كان يفترض وجود طاقات انتاجية عاطلة فى اقتصاد جهازه الانتاجى مرن على حين ان الحالة فى الدول المتخلفة ليست كذلك حيث لا توجد بها طاقات معطلة وانما توجد موارد عاطلة وفرق كبير بين الاثنين ، فالمعروف أن الجهاز الانتاجى للدول المتخلفة عديم المرونة فضلا عن الخصائص الهيكلية الاخرى التى تتصف بها هذه الدول .. وبالاضافة الى ذلك فان باقى الحجج لا تسندها الادلة النظرية والواقعية .

وفضلا عن ذلك فسنعرض في هذا الفصل لآثار التضخم على التنمية وكيف يؤدى الى اختلال ميزان المدفوعات واختلال التوازن الاجتماعى بين الطبقات بالاضافة الى ما يسببه من توجيه رؤوس الاموال الى فروع النشاط الاقتصادى ذات الانتاجية المنخفضة(١) واستحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروعات في خطة التنمية الى جانب الآثار الاخرى التى تعرقل النمو الاقتصادى . كما نبحث كذلك في هذا الفصل مدى العلاقة بين النمو الاقتصادى ومعدل التغير في الاسعار ، وهل يكون بينهما علاقة طردية ام لا ، وسيثبت لنا الواقع التاريخى انه لا توجد ثمة علاقة منتظمة بين التغير في معدل الاسعار ومعدل النمو(٢) .

ونظرا الى أن انصار الاتجاهات المعارضة للتضخم يستندون في تأييد وجهة نظرهم الى ما اسفرت عنه تجارب دول أمريكا اللاتينية في التضخم فانا سنعرض لها بشىء من الايضاح لنبين ان التضخم لم ينجح في زيادة التراكم الراسمالى في هذه الدول بل بالعكس، فقد كان التضخم مصحوبا في بعض الاحوال بانخفاض في معدل تكوين رؤوس الاموال(٣) .

وعلى ذلك فان الدراسة في هذا الفصل ستنقسم الى مبحثين :

المبحث الاول للآراء المعارضة للتمويل بالتضخم .

المبحث الثانى لتجربة دول امريكا اللاتينية .

---

(1) See ; Kindleberger, Economic development, op. cit., p. 227

(2) Rattan J. Bhatia, Inflation, Deflation and Economic Development, I. M. F. « Staff Papers » Vol. 8 Nov. 1960 p. 101.

(3) Eugenio Gudin, Inflation in Latin America, Hague, o p. cit. p. 345

المبحث الأول

الآراء المعارضة للتضخم

يعارض فريق كبير من الكتاب الاخذ بالتضخم كوسيلة للتمويل فى الدول المتخلفة ، ويعتقدون ان تحقيق التنمية الاقتصادية مع ضمان الاستقرار النقدى يجب ان يكون هدف كل سياسة اقتصادية سليمة حتى تسير التنمية فى الاتجاه الصحيح دون ان تعترضها مشاكل التضخم التى تؤدى الى فشل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلاد[1] ، ذلك ان الدول المتخلفة كما يقول الاستاذ « Haberler » اذا لجأت الى التضخم ، فان معنى هذا انها تنفق اكثر مما تتيحه مواردها الامر الذى يجعلها فريسة لزيادة كبيرة فى الاسعار تودى بالنظام النقدى وتعرقل النمو الاقتصادى[1] .

بل ان بعض الكتاب امثال Hans Singer يذهب الى التقرير الى انه لم توجد حالة واحدة ناجحة من حالات التنمية كانت مقترنة بالتضخم[2] . فقد كانت التنمية الناجحة فى كل الحالات غير مقترنة بالضغوط التضخمية ، انه لم يكن هناك تضخم فى انجلترا فى فترة التنمية عام ١٧٨٩ و١٩١٤ ولا فى التنمية التى خاضتها فى الماضى

---

(١) وبقضى ارتفاع الاسعار على النفع الذى يعود من التنمية ، فقد ترتفع الاسعار ارتفاعا يمتص الزيادة النقدية فى الدخول بحيث يضر بصفة خاصة باصحاب الدخول المنخفضة وعندئذ تكون التنمية المعتمدة على التمويل التضخمى تنمية مضللة (راجع د. فؤاد هاشم ، الاستقرار النقدى والتنمية الاقتصادية ـ معهد الدراسات المصرفية يونيو ١٩٦١ ص ٦) .

(2) Eugenio Gudin, op. cit., p. 345.

(٢) ويقول نيكولاى كستنر ايضا ان التضخم لم ينجح فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى اى مكان ـ مقاله عن البنوك فى البلاد المتخلفة، معهد الدراسات المصرفية سنة ١٩٥٧ ص ٢١ .

الولايات المتحدة أو اليابان او الاتحاد السوفيتي . كذلك يمكن القـول انه لم يكن هناك تضخم خلال فترات التنمية التى قامت بهـا كل من البرازيل والارجنتين فى بداية القرن العشرين(١) . الامر الذى يقطع بانه لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادى والتضخم(٢) .

ان الحجج التى يستند اليها انصار التمويل بالتضخم كلها حجج مردود عليها ولا يمكن قبولها ، ذلك ان الاقتصـاديات المتخلفـة ذات طبيعة بنيانية خاصة ولا يمـكن أن تحتمل حقنها بجرعات اضافية من التضخم وكفاها ما تعانيه من عوامل وجوده ، فضلا عما ينجـم عنه من التكاليف الاجتماعية القاسية التى تتحملها الطبقات المحدودة الدخـل والتى تسعى التنمية نفسـها الى زيادة دخلهـا بالاضافة الى الآثـار التضخمية الضارة بهذه الاقتصاديات .

ومن جهة اخرى ، فان تجربة الهند فى التمويل ماثلة امامنا ، وقد فشلت فى اتخاذ التضخم وسـيلة للتمويل فضـلا عن ان التجارب الاخرى قد اثبتت انه لا توجد علاقة واضـحة بين التضخم والنمـو الاقتصادى على النحو الذى سنراه فى هذا المبحث وفى التحليـل الذى سنقدمه فيما بعد لتجـربة دول امريكا اللاتينية فى هذا المجال .

وعلى ذلك فانا نرى أن نقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب :

الاول يفند الحجج التى سـاقها انصار التمويل بالتضخم .

والثانى يستعرض علاقـة التضخم بالنمو الاقتصادى .

والثالث آثار التضـخم على التنمية الاقتصادية .

---

(1) Eugenio Gudin, op. cit., p. 345.

(2) See : Kindleberger, op. cit., 230.

المطلب الأول

الرد على الحجج المؤيدة للتضخم

سبق ان ذكرنا(١) أن الحجة الاساسية لانصار التضخم تتركز فى ان التضخم يعتبر وسيلة من وسائل تحقيق الادخار الاجبارى حيث يعمل على اعادة توزيع الدخول الحقيقية من قطاعات الاقتصاد القومى التى يكون فيها الميل الحدى للادخار منخفضا الى القطاعات الاخرى التى يكون فيها هذا الميل مرتفعا .. بمعنى ان يكون توزيع الدخول فى صالح الطبقات التى تقوم بالادخار والاستثمار فى المجتمع ، وقد ساق انصار التضخم ، بالاضافة الى هذه الحجة الاساسية ، حججا اخرى لتبرير وجهة نظرهم ، وهى ان اختلفت فى اتجاهاتها ، الا انها تتفق على شىء واحد ـ هو تأييد التضخم .

ولكن اذا استعرضنا هذه الحجج واحدة واحدة اتضح انها واهية ولا تكاد تستند على اى اساس من الواقع ويقدم اليها انصار الاتجاهات المعارضة للتضخم اوجها عديدة من النقد ، وفيما يلى تركيز لنقد الحجج السابقة ، عدا الحجة الاولى حيث نفضل تناوله بعد ذلك :

فالحجة الثانية : التى يستند اليها انصار التمويل بالتضخم تقرر ان التضخم يعتبر وسيلة فعالة لتشغيل الموارد العاطلة التى توجد فى الدول المتخلفة ، وعلى الاخص الايدى العاطلة فى القطاع الزراعى على النحو الذى اوضحناه من قبل، ومن الواضح ان هذا الراى يستند الى بعض الاعتبارات التاريخية التى تيخذ من تجربة البلاد المتقدمة خلال فترة الكساد مثالا لتمويل المشروعات الاستثمارية فى البلاد المتخلفة عن طريق التوسع فى الائتمان المصرفى او الاصدار الجديد، وزيادة التشغيل لمواجهة الزيادة فى الطلب الفعال .

(١) راجع ص ٢٥٦ .

والواقع ، انه اذا كانت السياسة المالية التعويضية هى التفسير المباشر لزيادة الطلب أو الانفاق النقدى فى فترات الازمات الدورية، لما تتسم به النظم الراسمالية من «تفشى البطالة او الفقر فى محيط وفرة الموارد الانتاجية» ، فانه لا يمكن تطبيق هذه القاعدة على الدول المتخلفة ، فهناك فارق كبير بين صورة البطالة التى عالجها كينز والبطالة البنيانية او البطالة المقنعة التى تعتبر أهم صور البطالة فى البلاد المتخلفة حيث يشتغل جانب كبير من الايدى العاملة بأعمال منخفضة الانتاجية كالميدان الزراعى اذ يرجع شيوع هذا النوع من البطالة الى عجز القدرة الانتاجية للاقتصاد القومى ، او بعبارة اخرى الى عدم كفاية نطاق استغلال الموارد الطبيعية وقصور مستوى المعارف الفنية وعدم توفر الآلات والمهمات وما اليها من أدوات الانتاج بالقدر اللازم لتوفير أسباب العمل المجزى للافراد(1) .

ويرجع ذلك الى أن الهيكل الاقتصادى للدول المتخلفة يتسم بعدة خصائص لا توجد فى الهيكل الاقتصادى للدول المتقدمة . فالاقتصاديات المتقدمة تتميز عموما بارتفاع درجة مرونة عرض عوامل انتاجها ، كما أن الصناعة تسود اقتصادياتها القومية وبالتالى فان البطالة التى تتعرض لها بطالة صناعية اجبارية وتميل الى الكساد الدورى ، كما أن اقتصاديات السوق **Market Economy** تكون أكبر حجما من الاقتصاديات المتخلفة . وهذا بخلاف الحال فى الدول المتخلفة حيث يتسم هيكلها الاقتصادى بضآلة مرونة العرض الكلى للانتاج على وجه العموم مع الاهمية النسبية للزراعة والندرة الكبيرة فى رؤوس الاموال والبطالة المقنعة التى تتركز فى القطاع الزراعى ، على

---

(1) انظر : د. محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك – 1969 ص ٤٢٢ و٤٢٣ ، وبعبارة اخرى تتمثل مشكلة البلد المتقدم فى ان لديها جهازا انتاجيا متقدما يستطيع ان ينتج كمية من المنتجات قد لا يبررها الطلب الفعلى ، اى تتمثل مشكلته فى ان الطلب الفعلى كثيرا ما لا يكفى لتشغيل جهازه الانتاجى المتقدم ، بينما مشكلة البلد المتخلف تتمثل فى عدم توافر الجهاز الانتاجى الكافى لتشغيل الموارد المعطلة. (راجع : د. رفعت المحجوب ، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومى – ص ٨) .

النحو الذى اوضحناه ، كما تتسم ايضا بنسبة هامة من السلع لا تدخل السوق فضلا عن ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك(١) .

وفى ضوء العوامل السابقة للدول المتخلفة ، فان الآثار المتوقعة من زيادة الاستثمار العام والممولة بنقود جديدة ستكون مختلفة عن نظيرتها فى الدول المتقدمة ، فالزيادة الاولية فى الانفاق الاستثمارى ستؤدى بالطبع الى خلق دخول جديدة وهذه الدخول ستميل الى احداث ضغط صعودى فى الطلب على السلع والخدمات . ونظرا الى ان معظمها يكون منتجات زراعية فان عرضها يكون غير مرن على الاقل فى الفترة القصيرة . وعليه فلا نتوقع ان يستجيب عرض الانتاج الى الزيادة المطلوبة فتميل الاسعار الى الارتفاع ويظهر ضغط تضخمى(٢) حتى ولو لم يصل الاقتصاد الى نقطة التشغيل الكامل(٣) .

وعلى ذلك فان افتراض انصار التمويل بالتضخم غير صحيح ؛ ذلك ان افتراض وجود طاقات انتاجية معطلة فى الزراعة والصناعة وان هذه الطاقات تكون صالحة للتشغيل فورا بمجرد زيادة حجم الطلب الفعلى عن طريق الزيادة فى حجم وسائل الدفع ، هو افتراض، كما راينا لا يمكن تصوره فى البلاد المتخلفة(٤) ، فمشكلة هذه الدول ليست فى الواقع هى مشكلة نقص فى الطلب الفعلى وانما هى نقص فى العرض الفعلى . وعلى ذلك فان الاتجاه السابق يحاول تطبيق التحليل الكينزى على الاقتصاديات المتخلفة تطبيقا آليا خاطئا . فكينز

---

(1) Problems in economic dev., ed. by Robinson, op. cit., p. 208.

(٢) انظر : د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ـ ١٩٦٧ ص ٢١٤ ـ ٢١٨ ود. محمد لبيب شقير ، المالية العامة ، ١٩٥٧ المرجع السابق ص ٢٢٦ ، ود. فؤاد شريف ـ السياسة النقدية فى مصر ١٩٥٥ ص ٢١ ، وفلورنت هاتسن ، المرجع السابق ص ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) فالتحليل الكينزى ليست له قيمة كبيرة بالنسبة لدعم الاستقرار الاقتصادى فى البلاد المتخلفة سواء تعلق التطبيق بالفترة القصيرة او بالمدى الطويل بسبب اختلاف بنيان الاقتصاد القومى فى هذه البلاد عنه فى الدول المتقدمة راجع : د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٢٧ .

(4) W. Arthur Lewis, op. cit., pp. 217-8.

عندما تعرض لمشكلة البطالة فى البلاد الراسمالية كان يتكلم عن وجود طاقات انتاجية فى القطاع الصناعى كانت مستغلة ثم انخفض حجم الطلب الكلى فانخفض حجم الانتاج وترك وراءه طاقة معطلة كانت تعمل فعلا من قبل ويمكنها ان تعمل مرة أخرى اذا حققت حققنا كافيا بطلب فعال وهذه الظروف بالطبع غير متوافرة فى الدول المتخلفة(١) .

وبديهى أن مفهوم الموارد العاطلة يختلف فى الدول المتخلفة عنه فى الدول المتقدمة . فالدول الاولى مهما ضمت من الموارد العاطلة طبيعية كانت أم بشرية(٢) ، فانها لا تكون فى حالة تمكنها من الاستخدام المباشر فى الانتاج فى الوقت المعاصر حيث تحتاج الى معدات وآلات رأسمالية تجعلها تنتظم فى دولاب العمل لا الى الطلب النقدى(٣) . Monetary Demand

والحجة الثالثة : وهى التى تقول بالاخذ بالتضخم لتسهيل استيراد راس المال يفندها أنصار الاتجاهات المعارضة للتضخم بأنه يكون من الغريب أن الذين ينادون بالتضخم من أجل التطور والنمو يسوقون سندا لهم فيما يعرف بالنظرية الكلاسيكية للحركات الدولية لراس المال ، ذلك انه لا يلزم لاستيراد راس المال حدوث تضخم مع ارتفاع مستوى الاسعار المحلية. فالذى يلزم فعلا ليس هو تغير المستويات النسبية للاسعار ، وهو ما افترضته النظرية الكلاسيكية ، وانما زيادة المقدرة الشرائية ، اى زيادة الطلب على السلع والخدمات،

---

(١) راجع محاولة تحليل الاقتصاديات المتخلفة وفقا للتحليل التقليدى فى ، الطلب الفعلى ، د. رفعت المحجوب ، ١٩٧١ ص ٢٧٥ وما بعدها .

(٢) ان وجود بطالة سافرة او مقنعة فى معظم الدول المتخلفة لا يتضمن أساسا كافيا للتمويل بالتضخم حيث لا ترجع البطالة فيها الى قصور الطلب النقدى (كما هو الحال بالنسبة للبطالة الدورية فى الدول المتقدمة) وانما يرجع الى نقص العناصر التى تتضافر مع العمل البشرى فى عملية الانتاج (د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٣٦٢) .

(٣) راجع ، د. عبد المنعم البيه ، دور السياسة المالية فى البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، ١٩٦٥ ص ٣٥ .

وهو الامر الذى افترضته نظرية اوهلين(١) . بل يلاحظ عكس ما افترضته هذه الحجة ذلك أن التضخم يعتبر اداة لعدم اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية(٢) .

اما الحجة الرابعة : والمتعلقة بظاهرة الوهم النقدى ، فانها محل نظر فى اكثر من موضع :

١ ــ فقد سبق أن ذكرنا بصدد الرد على الحجة الثانية أن الفروض التى تسوقها انما تنصرف الى الدول المتقدمة حيث تكون هناك موارد عاطلة يمكن تشغيلها فورا بزيادة الانفاق وهذا ما يستلزم ، كما رأينا ، درجة عالية من المرونة فى الجهاز الانتاجى بحيث ينصرف أثر الزيادة النقدية الى الزيادة فى التشغيل لا الاسعار . علاوة على أن الاموال الناتجة عن السياسة التضخمية التى تنتهجها البلاد المتخلفة تكون عاجزة عن توفير الصرف الاجنبى لشراء الآلات والمعدات المستوردة(٣) والفن الانتاجى المطلوب . ان هذه الامور تحتاج الى موارد حقيقية يمكن من استيرادها من الخارج .

٢ ــ كذلك فانه ليس هناك ما يضمن خضوع بعض الافراد فى المجتمع لظاهرة الوهم النقدى لفترة طويلة لا سيما اذا كانت الاستثمارات الجديدة تتطلب فترة انشائية طويلة . اذ قد تتمادى الاسعار فى الارتفاع بحيث يترتب عليها انخفاض ملحوظ فى مستويات الاجر الحقيقى . الامر الذى يدفع العمال الى المطالبة بزيادة الاجور . فاذا نجحوا فى ذلك ارتفعت الاجور النقدية بينما لا ترتفع الانتاجية بنفس النسبة الامر الذى يترتب عليه ارتفاع آخر فى الاسعار(٤) ، ناهيك

---

(1) B. Hansen, Inflation problems in small countries, op. cit., Lecture 3.

(٢) د. عبد المنعم فوزى ود. عبد الكريم صادق بركات ، مالية الدولة والهيئات المحلية ١٩٦٧ ص ٥٢٢ .

(3) Economic Bulletin, National Bank of Egypt, Vol. 8 No. 1, p 6.

(4) See : Geoffrey Maynard, op. cit., pp. 14 — 16 and see also : Jaques Austray, Le scandale du development, Paris 1965, pp. 172/3.

عن نشوء لولب السعر/الاجر ومايجره من مشاكل تضر ابلغ الضرر بالاقتصاد القومى(١) .

وبصدد **الحجة الخامسة** التى تقول ان الدول المتخلفة يمكن ان تصدر نقودا جديدة تعادل الاموال المكتنزة ، وذلك نظرا لتفشى عادة الاكتناز بالدول المتخلفة على النحو الذى اوضحناه آنفا ، فان هذه الحجة لا تستند على أساس سليم اذ لم تبين لنا ما هو المعدل الجارى للاكتناز فى هذه الدول ، بالطبع انه غير معروف . ومن جهة اخرى فماذا يكون الموقف اذا قام بعض الافراد ولاسباب مختلفة بزيادة معدل الانفاق من اموالهم المكتنزة(٢) .

وفيما يتعلق **بالحجة السادسة** التى تقول ان التضخم يؤدى الى حفز الاستثمار يتساءل المعارضون من الذى يضمن عدم تحول الارباح الناتجة عن التضخم الى المضاربة بدلا من الاستثمار المنتج(٣) ، كما ان الدول لا تستطيع السيطرة على توجيه الاستثمارات بكفاءة نظرا الى الطبيعة البنيانية لهذه الاقتصاديات المتخلفة ولا سيما ضعف اسواقها النقدية والمالية ان لم تكن غير موجودة اصلا مما يترتب عليه ضعف الادوات التى تكون فى متناولها للسيطرة على اوجه الاستثمار .

---

(١) ونشير فى هذا المجال ان البعض يقرر ان التضخم المخطط لا يكون فى مقدوره انتزاع الادخار الاجبارى ، ويقولون أن التضخم الذى يقدر له النجاح فى انتزاع الادخار الاجبارى قد يطرأ صدفة بلا رسم ولا تدبير (راجع د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٦٩) .

(2) A. H. Hanson. Public enterprise and economic dev. المرجع السابق ص ١١٢ و١٢٩

(3) See : G. Maynard, op. cit., pp. 11 - 14, 38 and see : Problems in economic dev., op. cit., 209 and R. G. Kulkarni, op. cit., p. 115.

هذه هى الانتقادات التى توجهها الآراء المعارضة للتمويل التضخمى(١) ويتضح منها مدى الشطط الذى انزلق فيه انصاره والمغالطة الواضحة التى تكمن فى استعارة بعض النظم التى وضعت للتطبيق فى الاقتصاديات المتقدمة ومحاولة تطبيقها على الاقتصاديات المتخلفة رغم التفاوت فى البنيان الاقتصادى لكل منها(٢) .

اما بالنسبة للنقد الذى يوجه الى الحجة الاولى المتعلقة بالادخار الاجبارى فانه يشمل عدة امور ، نبدأها بنقطتين : **الاولى** تتعلق بالطريقة التى يعمل بها التضخم فى اعادة توزيع الدخول ، فقد راينا انه لكى ينجح التضخم فى تكوين الادخار الاجبارى فى المجتمع فعليه ان يعمل على اعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات التى يكون الميل الحدى للادخار عندها مرتفع ، وهى طبقة المنظمين بينما يكون فى غير صالح الذين يكون الميل الحدى للادخار عندهم منخفضا ، وهم طبقة العمال . أى معنى ذلك أن دون تكاليف التضخم الاجتماعية . فضلا عن تكاليفه الاقتصادية . ملاحظة(٣) **فمن الناحية الاجتماعية** . يبدو واضحا أن هذا الاتجاه ـ إعادة توزيع الدخول ـ متأثر بالفكر التقليدى الذى يؤمن بضرورة طبقة الغنية كمحرك للنمو . كما أنه يتخذ من التفاوت فى توزيع الدخول لصالحها سبيلا للتنمية . ولا شك أن الوقت الراهن غير مناسب لتقبل هذه الافكار التقليدية التى بدأت تتراجع أمام الثورات التحررية وانتشار المبادىء الديموقراطية واعتناق بعض الدول المتخلفة الاشتراكية لتحقيق التنمية السريعة والتوزيع العادل للدخول لازالة الفوارق بين الطبقات، ولذلك

---

(١) راجع المخاطر الناجمة عن اتباع سياسة الانفاق المصاحب بعجز الميزانية فى «دراسة الانظمة الاقتصادية المقارنة» لاستاذنا الدكتور محمد ابراهيم غزلان مذكرات لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية العام الجامعى ٦٩/١٩٧٠ ص ١٩ .

(٢) وقد حذرت اللجنة الاقتصادية للامم المتحدة لدول آسيا والشرق الاقصى الدول المتخلفة من استخدام التمويل بالعجز «Kindleberger ,op. cit., p. 237» .

(3) G. Maynard, op. cit., p. 14 and see also Stephen Enke, op. cit , p. 244.

اصبح الاستناد الى التفاوت الطبقى لتبرير التقدم قولا غير معقول يكاد لا يجد له انصـــار . فالفكرة التى تستند الى انه يجب الاخذ بالتضخم باعتباره يعمـــل على اعادة توزيع الدخول بين الطبقات لزيادة الاغنياء غنى والفقـــراء فقرا هى فكـــرة خطيرة لا تجد من يقبلها فى عالمنـــا المعاصر ، فالتنمية يقصـــد منها ، أول ما يقصـــد ، تحقيق رفـــع مستوى المعيشة لافـــراد المجتمع ورفع مـــستوى الدخـــل الحقيقى ، فهو ليس مجتمع الاغنيـــاء فقط ، بل المقصود بصفة اساسية هو رفع مستوى معيشة محدودى الدخـــل من ابنـــاء هذه الدول ، وعلى ذلك فان التكاليف الاجتماعية التى تنجم عن التمويل بالتضخم هى فى الواقع تكاليف باهظة ولا يمكن القول أنها تعتبر ثمنا بسيطا لتحقيق التقدم. ومن هنا يشير Van Philips بحق الى ان فى هذا الفـــرم الاجتماعى ما يكفى للقول بوجوب تجنب التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية (١) .

ومن **الناحية الاقتصادية** ، فان اعـــادة توزيع الدخـــول التى تترتب على التضخم لا تؤدى فى كل الحالات الى الاستثمار اذ توضح لنا التجارب التاريخيـــة ان استخدام التضخم فى هذا المجـــال لم يكن فعالا ، فقد تبين أن التضخم الذى ادى الى زيـــادة أرباح المنتجـــين والمزارعين فى البـــلاد المتخلفة على النحـــو الذى حدث فى فتـــرات الحروب ، لم يؤد الى العمـــل على توجيه الارباح الكبـــيرة المحققة فى الاستثمار فى المشروعات الانتاجيـــة بل على العـــكس اتجهت الزيادة فى الدخول الى الاستهلاك الترفى والكمالى . ومن هنا فانه يمكن القول بأن افتراض امكان قيام الفـــرد الذى يتحصل على أرباح بدفع عجلة التنمية حيث يقوم باعادة استثمار الارباح هو فرض بعيد التصـــور فى البلاد المتخلفـــة(٢) .

---

(١) واذا كان تركيم راس المـــال عندئذ يجرى على حساب مستوى معيشة الطبقات محدودة الدخل واغلبهم من العمـــال ، فانه فضـــلا عن كونه تضحية باهظة التكاليف اجتماعيا ، فلا يخفى ما ينطوى عليه من تأثير على القدرة الانتاجية لهم ، وهو أمر حيوى للتنمية ، وذلك على النحو الذى اظهرته تجربة شيلى سنة ١٩٥٥ (راجع د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ص ١٠٠ وانظر Maynard, op. cit., p. 37 and R. G. Kulkarni, op. cit., p. 115).

(٢) رمزى زكى ، المرجع السابق ص ١٠٨ .

وتتعلق **النقطة الثانية** : بان التمويل على زيادة مدخرات الطبقات ذات الميل الحدى المرتفع من الادخار اصبح فى الاتجاهات الحديثة امرا قد قلت اهميته ، اذان هذه الاتجاهات تعول على نسبة زيادة المحتجز من الدخل فى شكل ارباح محتجزة وتامينات اجتماعية ومدخرات فردية صغيرة الحجم كبيرة العدد ، وهو امر يقلل من الاهمية النسبية للمدخرات الفردية للطبقات ذات الفئات العليا من الدخل . كذلك تشير الدراسات الاحصائية فى الدول الراسمالية كالولايات المتحدة الى ان التضخم المستمر منذ نهاية الحرب العالمية الاخيرة قد صاحبه ثبات نسبى فى نسبة عوائد حقوق التملك من الدخل القومى المتزايد ، ويطالب الكتاب هناك بزيادة نسبة عائد العمل من الدخل القومى كوسيلة للمحافظة على اكبر معدل للنمو الاقتصادى(١) .

هذا فضلا عن ان الواقع الاقتصادى قد اثبت ان **التضخم السعرى لم يكن له دور منتظم فى تحقيق الادخار الاجبارى** فى مراحل النمو المختلفة . فقد اثبتت الدراسة التى قام بها Ratian J. Bhatia (٢) انه . حتى فى الدول المتخلفة ، يمكن للاتحادات العمالية تحقيق زيادات فى الاجور لمواجهة الزيادة فى نفقات المعيشة ، لذا فان تخلف الاجور لا يمكن افتراضه كوعاء لزيادة الادخار الاجبارى .

ولتتبع هذه الدراسة احصائيا ، فقد اختار الكاتب خمس دول لاجراء التجربة وهى المملكة المتحدة والمانيا والسويد وكندا واليابان لمعرفة هل حدثت زيادة فى الارباح اثناء التضخم السعرى ام لا ، وتجرى الاحصائية وفقا لما يلى :

---

(١) د. احمد حافظ الجعوينى ـ التضخم ـ الاقتصاد والمحاسبة العدد ٢٥٠ اكتوبر سنة ٦٨ ص ١١ .

(2) See : Rattan J. Bhatia, Inflation, Deflation and Economic development, I.M.F. «Staff Papers», Vol. 8 No. 1, Nov. 1960 p. 101

جـــدول

معدل التغير السنوى فى الاسعار والاجور النقدية والانتاجية والارباح فى الدول الخمس

البلد والسنوات	الاسعار	الاجور النقدية	الانتاجية	الارباح*
المملكة المتحـدة :				
١٨٣٩ — ٥٠	—٢ر٢	٣ر٠	١ر٠	—
١٨٥٠ — ٥٦	١ر٠	١ر٠	٢ر٠	..
١٨٥٦ — ٦٠	٥ر٠	٤ر٠	١ر٩	+
١٨٦٠ — ٦٤	٥ر٩	١ر٩	٢ر٢	+
١٨٦٤ — ٦٩	—٢ر٠	١ر١	٢ر٩	—
١٨٧٣ — ٨٧	—٢ر٦	١ر٠	٧ر٠	—
١٨٦٦ — ١٩١٢	١ر٧	٧ر٠	٠ر٠	+
المانيـــا :				
١٨٧٧ — ٨٢	—٢ر٠	—٥ر٠	٠ر٠	+
١٨٨٢ — ٨٦	—٢ر٧	١ر١	٣ر٨	..
١٨٨٦ — ٩١	١ر٨	١ر٨	٠ر٠	..
١٨٩٢ — ٩٥	—١ر٠	٧ر٠	٢ر٤	+
١٨٩٥ — ١٩٠١	١ر٠	١ر٨	١ر١	—
١٩٠١ — ١١	٢ر٤	٢ر١	—٣ر٠	..
الســــويد :				
١٨٧٠ — ٧٥	٢ر٦	٤ر٩	٢ر٠	+
١٨٧٥ — ٨١	—١ر٦	—٥ر٠	٩ر٠	—
١٨٨٢ — ٨٧	—٢ر٧	٥ر٠	١ر٠	—
١٨٨٧ — ٩١	١ر٥	٢ر٦	٢ر٤	+
١٨٩١ — ٩٥	—١ر٤	١ر٩	٢ر٧	—
١٨٩٥ — ١٩٠١	٢ر٠	٣ر٩	١ر٦	—
١٩٠٢ — ١٢	١ر٤	٣ر٣	٣ر٣	+
١٩٢٤ — ٢٩	—١ر٢	١ر٢	٣ر١	+
١٩٢٩ — ٣٤	—١ر٥	—١ر٠	٤ر٠	—

* تشير + الى فترات زيادة الارباح و — الى انخفاضها و .. الى ثباتها .

البلد والسنوات	الاسعار	الاجور النقدية	الانتاجية	الارباح
كنـــدا :				
١٨٩٠ - ١٩٠٠	-٨ر٠	١ز٠	١ر٢	-
١٩٠٠ - ١٠	-٩ر٠	-٩ر٠	-٢ر٠	-
١٩١٠ - ٢٠	٧ر٩	٠ر٨	٠ر٣	+
١٩٢٠ - ٣٠	-٣ر٤	-٠ر١	٤ر٥	+
١٩٣٣ - ٣٩	١ر٤	٤ر٧	٢ر٢	-
اليـــابان :				
١٨٨١ - ٨٦	-٨ر٧	-٣ر٠	٣ر٤	-
١٨٨٦ - ٩٣	٢ر٧	٠ر٠	٢ر٢	+
١٨٩٣ - ٩٨	٥ر٩	٦ر٩	٤ر٥	+
١٨٩٨ - ١٩٠٣	٢ر٥	٢ر٩	١ر٥	+
١٩٠٣ - ٦	٤ر٩	١ر٥	١ر٨	+
١٩٠٦ - ١٢	١ر٠	١ر٤	٤ر٣	+
١٩١٥ - ٢١	١٢ر٤	٧ر٧	٤ر٤	+
١٩٢١ - ٢٧	-٣ر٣	١ر٤	٤ر٥	-
١٩٢٧ - ٣٢	-٢ر٥	-٥ر٢	٢ر٥	+
١٩٢٢ - ٣٦	٦ر٧	٠ر٠	٢ر٤	+

ويتضح من هذا الجدول انه في كل من المملكة المتحدة والمانيا والسويد وكندا لم يكن اقتران الزيادة في الاسعار بالزيادة في الارباح منتظما ، ولكنه اختلف من بلد الى آخر ، اما في اليابان فان التجربة تختلف عن البلدان الاربع الاخرى ، فقد زادت الارباح والاسعار في معظم الفترات ، زادت الاسعار ٧ مرات من عشر ، وفي كل مرة من المرات السبع كانت تزيد الارباح ، بينما تراجعت الارباح مع تراجع الاسعار مرتين ولكنها في الثالثة زادت الارباح بينما تراجعت الاسعار .

هذه هي الافكار التي عرضها كتاب الاتجاهات المعارضة للتضخم بشان الرد على حجج انصار التمويل بالتضخم وفكرة اعادة توزيع الدخول بين الافراد التي تنجم عنه .

على انه يجب الا يفوتنا القول ان الميكانيكية التى قدمها انصار التمويل بالتضخم ، وان كانت تتسم بوجاهة ظاهرة ، الا انها تنطوى على مثالب خطيرة . فيذكر بنت هانسن انه من السهل الاشارة الى حالات لا تؤدى فيها الزيادة فى الاسعار الى زيادة فى تكوين راس المال والى ادخار اجبارى . فقد لا تنجح صناعات السلع الراسمالية فى جذب العوامل الانتاجية – عن طريق رفع اسعارها – من صناعات السلع الاستهلاكية . الامر الذى قد يحدث اذا كانت العوامل الانتاجية اللازمة لصناعات السلع الراسمالية ذات مميزات خاصة (كالعمال ذوى المهارة أو القدرة الخاصة) . لو تحققت حالة فشل الصناعات الراسمالية فى جذب عوامل الانتاج اليها ، فان النتيجة الوحيدة للتضخم ستكون زيادة فى الدخول النقدية مع عدم تغير الادخار الحقيقى . ومن هنا فان التضخم لن يؤدى الى زيادة الادخار الحقيقى ؛ بل انه سيصاحبه فى الوقت نفسه فشل بعض الخطط الاستثمارية . ولن يجنى الاقتصاد القومى من ورائه الا الاضرار(١) .

ويلاحظ من جهة أخرى أنه عندما ترتفع الاسعار . فانها تنطوى على تخفيض للدخول الحقيقية للافراد . الامر الذى يدفعهم الى تخفيض مدخراتهم ليتمكنوا من المحافظة على مستوى استهلاكهم السابق ، بل يمكننا أن نتصور حدوث حالات الاقتطاع من المدخرات السابقة وكذلك حالات الادخار السلبى(٢) .

وعلى ذلك فان حساب الاثر الحقيقى للتضخم على حركات الاستثمار يجب أن يكون نشاطه الاثر الصافى ، اى بعد خصم النقص الذى يحدث فى مدخرات الافراد نتيجة التضخم من الزيادة التى طرأت على الاستثمار بعد حدوث التضخم .

---

(1) B. Hansen, op. cit., p. 37

(٢) د. محمد لبيب شقير ، المرجع السابق ص ٢٤١ ورمزى زكى ، المرجع السابق ص ١١٥ و١١٦ .

وعلى الرغم من صعوبة الحصول على بيانات دقيقة ومفصلة عن الادخار والاستثمار فى الدول المتخلفة فى الفترات التضخمية وغير التضخمية فانه من الثابت ان التضخم يحدث آثارا عكسية بالنسبة للادخار الاختيارى فضلا عن انه لا توجد علاقة محددة بينه وبين الادخار الاجبارى . ولاستجلاء الامر فان بعض البيانات المتاحة قد تعطى صورة تقريبية عن توضيح الفكرة الخاصة بعدم زيادة الاستثمار بدرجة كبيرة فى حالات التضخم .

جدول يوضح

معدل تكوين راس المال كنسبة مئوية من اجمالى الناتج القومى فى بعض دول امريكا اللاتينية فى الفترة من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٥١(١)

السنة	المعدل الاجمالى			المعدل الصافى		
	شيلى	كولومبيا	كوبا	شيلى	كولومبيا	كوبا
١٩٤٥	١٠ر٣	١٢ر٧	١٢ر٤	٦ر٨	٨ر٤	٩ر١٠
١٩٤٦	١٠ر٢	١٥ر٧	١٨ر٢	٧ر–	١٢ر٣	١٧ر٧
١٩٤٧	٩ر٢	١٦ر٧	١٦ر–	٦ر–	١٢ر٦	١٤ر٩
١٩٤٨	١٠ر٦	—	١٤ر–	٧ر٦	—	١٢ر٤
١٩٤٩	١٠ر٤	—	١٣ر٨	٧ر٢	—	١٠ر٥
١٩٥٠	١١ر٢	—	١٣ر٨	٤ر٧	—	١٠ر٤
١٩٥١	١١ر٢	—	١٤ر٢	٤ر٧	—	١٠ر٤

ويتضح من الجدول السابق ان شيلى ، وهى من الدول التى اعتمدت بدرجة كبيرة على الادخار الاجبارى المتولد عن التضخم ، تواجه معدلا منخفضا فى تكوين راس المال بدرجة ملحوظة عن كولومبيا التى اعتمدت على التضخم الخفيف ، على حين ان كوبا التى لم تعتمد على التضخم فى التمويل ارتفع بها معدل تكوين راس المال(٢) . وهذا

---

(١) رمزى زكى ، المرجع السابق ص ١١٧ حاشية .

(٢) راجع معدلات التضخم بالدول الثلاث فى G. Maynard, op. cit , p. 234

ما يـدل دلالة واضحة على ان التضخم لا يؤدى الى زيادة المدخرات بل على العكس يؤدى الى تخفيضها ، ومن ثم نستنتج ان الاثر الصافى على حركة المدخرات يكون ضعيفا بل قد يكون سالبا .

هذا ولا يفوتنا كذلك أن نوضح نقطة اخرى ، ذلك ان انصار التمويل بالتضخم يقولون انه يمكن الاعتماد عليه فى زيادة تكوين رؤوس الاموال بالدول المتخلفة اذا احكمت ادارته وادير بحذر وكان بجرعات صغيرة متقطعة واستخدمت الوسائل الغير تضخمية anti - inflationary لضبطه والاستعانة فى هذا الشأن بالادوات المالية والنقدية ، مع توافر اعتبارات سبق ان اوردناها. ولكن من الذى يضمن أن يكون التضخم وئيدا معتدلا ؟ ومن الذى يضمن أن لا ينقلب التضخم الى تضخم جامح يفقد الثقة فى النقود ، وهل يكون فى مقدور الاقتصاديات المتخلفة ان تدير التضخم بكفاءة على نقص وقصور الادوات النقدية والمالية التى تملكها ؟

ان وليم آرثر لويس وهو من مؤيدى التضخم ـ وهم قلة ـ قد وضع قائمة من الاسئلة على النحو الذى اوردناه من قبل اذا توفرت الاجابة عليها فى الدول المتخلفة فانه يمكن الاخذ بالتضخم ، واهم هذه الاسئلة ، هل ستنفق الارباح التضخمية فى اغراض الاستهلاك أم فى خلق رؤوس اموال جديدة ؟ هل يمكن السيطرة فى الاقتصاد على اسعار السلع الاساسية ؟ هل هناك معدلات من الضرائب يمكنها ان تمتص قدرا كبيرا من الدخل النقدى بنفس السرعة التى يخلقه التضخم بها ؟

ولقد علمنا من قبل أن الدخول الزائدة تتجه فى الدول المتخلفة لا الى الاستثمار ولكن الى الاستهلاك نظرا لارتفاع الميل للاستهلاك فيها ، ونعلم كذلك ان السيطرة على اسعار السلع الاساسية امر مشكوك فيه فى الدول المتخلفة نظرا لعدم كفاية النظم النقدية والضريبية وجزء يعتد به من الاقتصاد يعتمد على الاقتصاد المعيشى ، كذلك من المشكوك فيه جدا ان تستطيع الدول المتخلفة باجهزتها المالية الجامدة والضعيفة وضئيلة الكفاية ان تمتص قدرا كبيرا من الدخل النقدى اذا تطلب الامر ذلك ... أليس هذا صعب المنال فى الدول المتخلفة

كذلك يشترط هجنـز عدة شروط اهمهـا ان تكون الحكومات المتخلفـة قادرة على السـيطرة على الاسـعار ووقف اى ارتفـاع غير مرغـوب وكذلك السيطرة على الواردات ومقدارها ، وفضـلا عن ذلك فانه يشترط ان تمتلك الدول المتخلفة ادوات نقدية ومالية تمكنها من السـيطرة على التضـخم ، فهل يمكن تحقيـق ذلك فى الدول المتخلفة ! من الواضـح ان الدول المتخلفة لا يمكنها القيام بهذا الدور بدليل ان من حاول منها القيـام به قد فشل على ما اتضح من تجـربة الهند وما سيتضح من تجربة امريكا اللاتينية . وعلى ذلك فان التضخم كما يجمع الكتاب لا يؤكد النمو(١) .

---

(1) Kindleberger, Economic Development, op. cit., p. 247.

المطلب الثانى

عدم انتظام العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادى

تعددت الدراسات فى مجال العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي ، وقد اثبتت كلها انه لا توجد علاقة منتظمة بين التضخم والنمو الاقتصادى . اثبتت ذلك دراسة كل من « Maynard » (١) و «Gudin» (٢) عدم انتظام العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادى فى دول امريكا اللاتينية ، على النحو الذى سنفصله فيما بعد . واثبتته الدراسة التى اجراها بنك التسويات الدولى(٣) على ما سنوضحه عند الكلام على ضرورة الاستقرار النقدى كأساس للتنمية الاقتصادية الرشيدة ، كما اوضح ذلك «Felip Pezos» (٤) فى الدراسة التى اجراها على شيلى وكولومبيا وكوبا حيث تبين ان المدخرات الاجبارية لم تؤد الى تكوين رؤوس الاموال بل بالعكس قللت منها ، وبالمثل ابان ذلك كل من « Bernstein and Patel » (٥) فى الدراسة التى اجرياها فى هذا الصدد وقد اتضح منها ان الاثر الصافى للتضخم على الادخار والاستثمار لا يكون ذو بال ، بالاضافة الى الدراسة التى قام بها كل من « Freidman and Schwartz » عن الاقتصاد الامريكى

---

(1) Geoffrey Maynard, Economic development and the price level, Macmillan, London 1963, pp. 238 - 275 .

(2) Eugenio Gudin, Inflation in Latin America, See : D. C. Hague, Macmillan, London 1962, pp. 342 - 358.

(٣) راجع النشرة الاقتصادية لبنك مصر ـ العدد الاول مارس سنة ١٩٦٥ ص ٢٨ ـ ٥٢ مترجمة من Maurice Frère .

(4) Felip Pezos, Development and Financial Stability, I.M.F. « Staff Papers » Vol. 3 No. 2, Oct. 1953, p. 236.

(5) E. M. Bernstein and I. G. Patel, Inflation in relation to economic delelopment, I. M. F. « Staff Papers » Vol. 2 No. 3, Nov. 52, pp. 363 - 398.

(فى المـــدة ١٨٦٧ ــ ١٩٦٠) والتى اتضح منها أن هذا الاقتصاد قد نما بمعدلات مرتفعة او منخفضة سواء فى فترات التضخم أو الانكماش(١).

وقد اخترنا دراسة قام بها « Rattan J. Bhatia » (٢) لاعطاء صورة سريعة للعلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادى .

لقد اثبتت هذه الدراسة انه لا توجد علاقة منتظمة Systematic relationship بين معدل تغيرات الاسعار ومعدلات النمو الاقتصادى بناء على البيانات الاحصائية ، فتدل الدراسة على أن زيادة الاسعار قد تكون مقترنة بزيادة الانتاج كما أن انخفاض الاسعار قد يكون مقترنا بزيادة الانتاج أيضا .

١ - علاقة التغير فى الاسعار بمعدل النمو فى الفترة الطويلة :

وقد اثبتت التجربة انه لا توجد علاقة منتظمة بين التغير فى الاسعار والنمو الاقتصادى فى الفترة الطويلة على النحو الذى يتضح من الجدول الآتى :

---

(1) M. Friedman and J. Schwartz, Monetary History of the United States, « 1867 - 1960, » Princeton University Press Princeton 1963.

(2) Rattan J. Bhatia, Inflation Deflation and Economic development, I. M. F. «Staff Papers» Vol 8 No. 1, Nov. 1960, pp. 101-114.

جـــدول

معدلات تغيرات الإسعار ومعدلات النمو الاقتصادى فى الفترة الطويلة

البلد	الفترة	معدل التغير فى الاسعار	متوسط معدل النمو
المملكة المتحدة	١٨١٢ — ٣٣	—٧ر٢	٤ر٣
	١٨٣٩ — ٥٠	—٤ر٢	١ر٣
	١٨٥٦ — ٧٣	١ر٠	٩ر٢
	١٨٧٣ — ٩٦	—٢ر٢	٦ر١
	١٨٩٦ — ١٩١٢	٨ر١	٧ر١
المانيـــا	١٨٦٥ — ٧٥	٩ر١	١ر٢
	١٨٧٥ — ٩٠	—٥ر٠	٣ر٤
	١٨٩٠ — ١٩١٠	٢ر١	٢ر٢
الســـويد	١٨٦٥ — ٧٥	٦ر١	٦ر٢
	١٨٧٥ — ٨٧	—٨ر١	٩ر١
	١٨٩٥ — ١٩١٢	٤ر١	٤ر٣
	١٩٢٤ — ٣٤	—٣ر١	٦ر٢
كنـــدا	١٨٧٣ — ٩٦	—٧ر١	٥ر٣
	١٨٩٦ — ١٩١٢	٣ر٢	٥ر٤
	١٩٣٢ — ٣٨	٨ر٢	١ر٦
اليـــابان	١٨٨١ — ٨٦	—١ر٧	٤ر٥
	١٨٨٦ — ١٩٠٦	٦ر٣	٨ر٣
	١٩٠٦ — ١٣	٠ر١	٦ر٤
	١٩١٣ — ٢١	٦ر١٠	٦ر٣
	١٩٢١ — ٣٢	—٠ر٥	٦ر٥

ويتضح من الجدول السابق ان العلاقة بين تغير الاسعار والنمو الاقتصادى فى هـــذه الدول كان مختلفا من دولة الى أخرى . ففى المملكة المتحدة والمانيا واليـــابان ، كان معـــدل النمو يأخذ اتجـاها مضادا لمعدل التغير فى الاسعار على حين انه فى السويد وكنـــدا كان ارتفاع معدل النمو مصحوبا بارتفاع فى معدل التغير فى الاسعار ، وهذا ما يقطع بعدم وجود علاقة منتظمة بين معدل تغير الاسعار ومعـــدل النمو الاقتصادي فى الفترة الطويلة .

وبحساب معامل الارتباط Correlation Coefficient بين معدل التغير فى الاسعار ومعدل النمو فى الفترات الموضحة بالجدول فانه يكون وفقا لما يلى : بالنسبة المملكة المتحدة ــ ٤٧ر. ، المانيا ــ ٧٥ر. ، السويد ٩٦ر. ، كندا ٨٥ر. ، اليابان ــ ٩٥ر. ، ويتضح من هذه النتائج انه لا توجد علاقة منتظمة بين التغير فى الاسعار ومعدل النمو الاقتصادى فى الفترة الطويلة حيث تكون فى بعض الاحيان علاقة طردية ، كما قد تكون علاقة عكسية .

٢ ــ علاقة التغير فى الاسعار بمعدل النمو فى الفترة القصيرة :

اما فى الفترة القصيرة فاننا سنورد الجدول الآتى متضمنا بيانات الدول الخمس ، لنرى ما اذا كانت الفترة القصير تختلف عن الفترة الطويلة ام لا .

جدول

معدلات تغيرات الاسعار ومعدلات النمو الاقتصادى فى الفترة القصيرة

الدولة	الفترة	معدل التغير فى الاسعار	متوسط معدل النمو
المملكة المتحدة	١٨١٢ ــ ٢٢	ــ٤ر٢	٢ر٩
	١٨٢٥ ــ ٣٣	ــ١ر٨	٣ر٥
	١٨٣٣ ــ ٣٩	١ر٢	٤ر٣
	١٨٣٩ ــ ٥٠	ــ١ر٢	٣ر٢
	١٨٥٠ ــ ٥٦	٤ر٠	٣ر٩
	١٨٥٦ ــ ٦٠	ــ٠ر٨	٢ر٤
	١٨٦٠ ــ ٦٤	١ر٢	١ر٩
	١٨٦٤ ــ ٦٩	ــ٠ر٨	٣ر٥
	١٨٧٣ ــ ٨٧	ــ٢ر٨	١ر٦
	١٨٦٦ ــ ١٩١٢	١ر٥	١ر٦

الدولة	الفترة	معدل التغير في الاسعار	متوسط معدل النمو
المانيا	١٨٦٥ — ٧٠	٢ر٥	٢ر٤
	١٨٧٠ — ٧٥	١ر٤	٣ر٨
	١٨٧٥ — ٨٠	—٣ر٠	٤ر٢
	١٨٨٠ — ٨٥	—١ر١	٤ر٣
	١٨٨٥ — ٩٠	—٣ر٠	٤ر٣
	١٨٩٠ — ٩٥	٠ر٦	٢ر٧
	١٨٩٥ — ١٩٠٠	٠ر٤	١ر٩
	١٩٠٠ — ٥	١ر٨	٢ر٢
	١٩٠٥ — ١٠	٢ر٠	٢ر٢
السويد	١٨٧٠ — ٧٥	٢ر٦	٤ر٧
	١٨٧٥ — ٨١	—١ر٦	١ر٥
	١٨٨٢ — ٨٧	—٢ر٧	٢ر٢
	١٨٨٧ — ٩١	١ر٥	٢ر٢
	١٨٩١ — ٩٥	—١ر٤	٤ر٣
	١٨٩٥ — ١٩٠١	٢ر٠	٢ر٨
	١٩٠٢ — ١٢	١ر٤	٣ر٥
	١٩٢٤ — ٢٩	—١ر٢	٣ر٧
	١٩٢٩ — ٣٤	—١ر٥	١ر٤
كندا	١٨٧٣ — ٧٨	—١ر٤	٤ر٠
	١٨٨٢ — ٨٦	—٢ر٠	٢ر٦
	١٨٩٠ — ٩٦	—٢ر٤	١ر٩
	١٨٩٦ — ١٩٠٤	٢ر١	٤ر٣
	١٩٠٤ — ١٢	٢ر١	٥ر١
	١٩٢٢ — ٢٨	—٢ر٥	٤ر٥
	١٩٣٢ — ٣٨	١ر٧	٥ر٩
اليابان	١٨٨١ — ٨٦	—٨ر٧	٦ر٤
	١٨٨٦ — ٩٣	٢ر٧	٤ر٥
	١٨٩٣ — ٩٨	٥ر٩	٥ر٥
	١٨٩٨ — ١٩٠٣	٢ر٥	٢ر٠
	١٩٠٣ — ٦	٤ر٩	٢ر٧
	١٩٠٦ — ١٢	١ر٠	٤ر٩
	١٩١٥ — ٢١	١٢ر٤	٤ر٦
	١٩٢١ — ٢٧	—٣ر٢	٦ر٣
	١٩٢٧ — ٣٢	—٢ر٥	٩ر٥
	١٩٣٢ — ٣٦	٦ر٧	[illegible]

ويتضح من الجدول السابق الخاص بالفترة القصيرة ان النتيجة واحدة بالنسبة لها وبالنسبة للفترة الطويلة اى انه لا توجد علاقة منتظمة بين معدل تغير الاسعار ومعدل النمو الاقتصادى . ان معدلات النمو قد سارت فى اتجاه مضاد لمعدلات التغير فى الاسعار فى المانيا واليابان . اما فى السويد وكندا فان معدلات النمو المرتفعة كانت مصحوبة بمعدلات مرتفعة من الاسعار ، وأما فى المملكة المتحدة فقد حدث عكس الفترة الطويلة بمعنى انه وجدت علاقة طردية بين معدل التغير فى الاسعار ومعدل النمو الاقتصادى .

وبحساب معامل الارتباط بين معدل تغير الاسعار ومعدل النمو فى الفترات الموضحة بالجدول ، فانه يكون وفقا لما يلى : بالنسبة للمملكة المتحدة ٢٥ر. ، المانيا -٧٠ر. ، السويد ٤٢ر. ، كندا ٦٠ر. ، اليابان -٦١ر. . وتفصح هذه النتائج عن عدم وجود علاقة منتظمة بين النمو الاقتصادى والتغير فى الاسعار فى الفترة القصيرة حيث تكون هذه العلاقة طردية ، كما قد تكون علاقة عكسية ، بل ان الامر يختلف من بلد الى آخر ، واحيانا تختلف فى البلد الواحد فى كل من الفترة الطويلة أو القصيرة ، على النحو الذى اتضح لنا من حالة المملكة المتحدة : حيث كان معامل الارتباط فى الفترة الطويلة عكسيا (-٤٧ر.) بينما كان فى القصيرة طرديا (٢٥ر.) .

من هذا العرض الاحصائى يتضح انه لا توجد علاقة منتظمة بين معدل التغير فى الاسعار ومعدل النمو الاقتصادى[1] وبذلك لا يمكن *القول ان التضخم يمكن ان يساعد على التنمية الاقتصادية* ، وكما اثبت التحليل النظرى فساد هذه النظرية *فان الواقع التاريخى كان* خير شاهد ودليل ، مما يوجب استبعاد التضخم كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة ، وبذلك نضيف سندا آخر فى صف الاتجاهات المعارضة للتضخم .

---

(١) يقول Dow ان الاحصاءات اثبتت ان زيادة الاسعار لا تؤدى الى نمو الانتاجية
راجع : J. C. Dow, See : Inflation, edited D. C. Hague, op. cit . p. 49)

المطلب الثالث

آثار التضخم على التنمية الاقتصادية

ان التضخم يرتب أوضاعا وظواهر معينة لها من الآثار الاقتصادية ما ينعكس على الاقتصاد القومى ككل ، فالنتيجة دائما هى خلق موازنات جديدة فى الاقتصاد (١) ، وهناك اجماع فى الراى على ان التضخم سيىء ، بيد انه يوجد خلاف حول درجة سوئه ، فبينما يقول بعض الخبراء انه يعتبر اكبر خطر يواجه الاقتصاد ، يجادل البعض الآخر فيقول أنه لا يلحق به الا اضرارا قليلة(٢) .

ويعدد كتاب الادب الاقتصادى الآثار المختلفة التى تنجم عن التضخم فى مؤلفاتهم ويذكرون أنه يعمل على تحطيم القواعد الاقتصادية التى تتخذ كمرشد للاقتصاديين ، وانه يعتبر صورة خاصة من عدم الاستقرار ويبعث على عدم الثقة والطمأنينة ، بل ان التضخم المستمر يؤثر على النواحى الاجتماعية والسياسية ، اذ انه يضعف الحكومات وتدلل لنا الحوادث التاريخية على ذلك(٣) .

وحتى يمكننا الوقوف على صورة للآثار الضارة للتضخم بصفة عامة وآثاره على التنمية الاقتصادية ، فقد راينا ايجازها فيما يلى :

---

(١) راجع د. مصطفى رشدى ـ التحليل النقدى ونظرية الدخل القومى ـ ١٩٧١ ص ٦٢ .

(٢) الرخاء بدون تضخم ـ ص ١١ ترجمة الدكتور حسين عمر لكتاب John Philips Wernette. Growth and Prosperity without inflation, 1961

(٣) فالادارة فى فرنسا لسنين طويلة وفى ايطاليا حتى وقت قريب وفى دول أوروبية اخرى وعديد من دول امريكا اللاتينية قد فقدت كفايتها وقلت مكانتها بسبب التضخم الذى استمر فى بلادها ردحا من الزمن (كتاب أضواء جديدة على الفكر الاقتصادى ص ٢٨٧ ترجمة د. خليل حسن خليل لكتاب *John Kenneth Galbraitt, the Affluent Society*

اولا ـ التضخم يؤدى الى عجز جهاز الثمن عن القيام بوظيفته :

ان التضخم وما يؤدى اليه من انخفاض فى قيمة النقود(١) يفضى الى الاخلال بجهاز الثمن بحيث يعجز عن القيام بوظيفته فى توجيه الانتاج تبعا للطلب الفعال للمستهلكين ، واذا كان ارتفاع المستوى العام للاسعار لا يترتب عليه تغيير فى القيم النسبية لمختلف السلع والخدمات فانه قد يؤدى الى توقع الافراد لارتفاع الاسعار وبالتالي الي زيادة اخرى في الطلب ، فارتفاع جديد فى الاسعار ، فاذا توقع المستهلكون ان الاسعار ستزتفع فى المستقبل بنسبة اكبر منها فى الوقت الحاضر بادروا الى الحصول على سلع الاستهلاك الحاضر والمستقبل ، او بعبارة اخرى قاموا باحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة فى التخلص من النقود التى تفقد قيمتها باستمرار. وكذلك اذا توقع المنتجون ارتفاع الاسعار فى المستقبل عمدوا الى زيادة الانتاج وتأجيل البيع مما يساعد على ارتفاع الاسعار(٢) .

وعندما ترتفع الاسعار ، فان ذلك لا يؤدى الى نقص فى الطلب وزيادة فى العرض ، كما يحدث فى حالة التوازن ، بل يؤدى الى زيادة اخرى فى طلب المستهلكين ونقص آخر فى عرض المنتجين ، ولذا تميل الاسعار الى الارتفاع بطريقة تراكمية لان العرض لا يزيد عن الطلب عندما ترتفع الاسعار فوق اسعار التوازن ، بل يزداد الطلب وينقص العرض ، وتتسع الفجوة بين الطلب والعرض(٣) . وقد يستمر هذا الارتفاع التراكمي فى الاسعار حتى تفقد النقود قدرا محسوسا من قيمتها وعندئذ تفقد النقود وظيفتها

---

(١) انه يجب ان ينظر الى التغير فى قيمة النقود باعتباره تغير فى الاسعار فى نفس الوقت ، اى انهما يتغيران معا وحتما فى اتجاهات عكسية (انظر د. محمد ابراهيم غزلان المرجع السابق ص ٢٨٣) .

(٢) د. فؤاد شريف ـ المشكلة النقدية ـ الطبعة الاولى ـ ص ٤ ـ ٨ وراجع د. فؤاد مرسى النقود والبنوك ـ الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٤٠٤ .

(٣) د. فؤاد شريف ، المرجع السابق ، ص ٤ ـ ٨ وقارن د. محمد زكي شافعي ـ مقدمة النقود والبنوك ١٩٦٩ ص ٨٧ .

الاصلية كأداة للمبادلة وكمقياس للقيم(١) ومن هنا ينحصر الاثر الرئيسي للتضخم في ادخال تغييرات غير عادية على هيكل الجهاز الانتاجي بما يترتب على ذلك من بذر بذور الإختلال في الاقتصاد القومي(٢) .

ثانيا ـ التضخم يؤدي الى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيم :

يؤدي التضخم وما ينجم عنه من تخفيض قيمة النقود ، الى اضعاف ثقة الافراد في العملة ، ويترتب على ذلك أن تفقد النقود احدى وظائفها باعتبارها اداة لاختزان القيم وكأداة للادخار ، ونتيجة لذلك يزداد ميل الافراد للاستهلاك وينقص بالتالي ميلهم للادخار ، ذلك أنه ما دامت القوة الشرائية للنقود آخذة في التدهور يوما بعد آخر ، فان الافراد يبادرون الى الانتفاع بما لديهم منها بشراء ما يلزمهم قبل أن تنهار قيمتها ، لذا فانه يقال دائما ان التضخم يخفض الادخار النقدي ويشجع على «الادخار» العيني أي الاحتفاظ بالسلع بدلا من النقود(٣) . اما ذلك الجزء من الدخل الذي يفضلون الاحتفاظ به في شكل نقدي ، فانهم يحتفظون به في شكل عملات أجنبية تتمتع بثبات نسبي أكبر من قيمتها او في صورة ذهب او عملات ذهبية اجنبية .

كما يؤدي التضخم الى الادخار السلبي ، اى الى الاستدانة ، اذ أن ارتفاع الاسعار يشجع كثيرا من الافراد وخاصة ذوى الدخول الثابتة والمنخفضة الى اللجوء الى مدخراتهم التي تم تكوينها في فترات

---

(١) وفي هذا المجال يقول كينز «لا توجد وسيلة اكثر حدة لتقويض الاسس التي يقوم عليها كيان المجتمع اكثر من فقدان النقود لوظائفها ، لان هذه العملية تستخدم قوى الهدم الخفية للقوانين الاقتصادية بطريقة يصعب اكتشافها» (راجع
Graham Hutton, Inflation and Society, Allen and Unwin, London 1960, p. 9)

(٢) راجع د. محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ص ٨٦ .

(٣) ويقول بعض الكتاب ان عدم الاكتناز الاختياري ينتج من الثقة في استقرار العملة الوطنية (راجع W. Arthur Lewis, The theory of economic growth, Allen and Unwin, 1961, p. 246.)

سابقة لاقتطاع جزء منها وانفاقه على سلع الاستهلاك رغبة منهم فى المحافظة على مستوى استهلاكهم منسلما لا تكفى دخولهم النقدية لتحقيق مستوى الاستهلاك الذى كانوا يتمتعون به قبل ارتفاع الاسعار .

واذا استمر التضخم فترة طويلة من الزمن فانه يؤدى الى القضاء على مدخرات الطبقات الفقيرة والمتوسطة قضاء كاملا(١) ، فضلا عن أن التضخم يؤدى كذلك الى هروب رؤوس الاموال الوطنية للاستثمار فى الخارج وعدم اقبال رؤوس الاموال الاجنبية على الاستثمار فى الداخل(٢) .

ثالثا ـ التضخم يؤدى الى توجيه الاستثمارات فى غير صالح الاقتصاد القومى :

يؤدى التضخم الى تضليل المنتجين فى قراراتهم الخاصة بتنظيم الانتاج ، وقد يرتفع المستوى العام للاسعار ارتفاعا سريعا ، كما يحدث فى وقت الحرب ، مما يؤدى الى زيادة الايراد الكلى بنفس نسبة ارتفاع الاسعار على حين ان النفقات الكلية لا تتزايد بنفس النسبة بسبب أن هناك عناصر نفقات ثابتة الامر الذى يترتب عليه زيادة الارباح زيادة كبيرة تجعل الحكومة تفرض ضريبة استثنائية على الارباح . وفى الواقع أن هذه الارباح الاضافية ، حتى لو صادرتها الحكومة ، تعتبر ارباحا وهمية اكثر منها حقيقية ، لان الارباح التى زادت هى الارباح النقدية لا الارباح الحقيقية ، اذ ان اقساط

---

(١) انظر فى هذا الموضوع د. محمد زكى شافعى ـ المرجع السابق ص ٨٢ و٨٣ ـ د. فؤاد مرسى ، المرجع السابق ص ٤٠٥ ود. فؤاد شريف ، المرجع السابق ص ٤٠٨ ود. عبد المنعم فوزى وآخرين اقتصاديات المالية العامة ـ الطبعة الاولى سنة ١٩٧٠ ص ٢٨٠ .

(2) See : Kindleberger, Economic development. 2nd., ed . Mcgraw Hill book Co. Tokyo 1965, p. 227.

الاستهلاك المحتجزة(١) من الارباح لا تكفي لاحلال الات جديدة بالاسعار المرتفعة محل الآلات القديمة بعد استهلاكها ، وعلى ذلك فان الارباح التي آلت الى رجال الاعمال او حصلتها الحكومة في شكل ضرائب . لم تحافظ على رأس المال . وانما كانت بمثابة توزيع لرأس المال ذاته على رجال الاعمال انفسهم او استخدامه لدفع ضريبة الارباح الاستثنائية وبذلك يؤدي التضخم الى استهلاك رأس المال القومي(٢) .

كذلك يؤدي توقع ارتفاع الاسعار في المستقبل ، على النحو الذي رأيناه من قبل ، الى زيادة الطلب في الوقت الحاضر لمجرد الهروب من النقود التي تفقد قيمتها بحبسها في سلع واصول ترتفع اسعارها . وهذه الزيادة في الطلب اشبه بزيادة طلب المضاربين عندما يتوقعون ارتفاع السعر في المستقبل : فيعمدون الى الشراء بقصد التخزين حتى ترتفع الاسعار . وعندما يتحول المستهلكون إلى ما يشبه المضاربين في سلوكهم ، يزيد الطلب زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية في الطلب تستمر لمدى طويل . وفي الوقت نفسه تزداد الارباح النقدية للمنتجين على النحو الذي سبقت الاشارة اليه بسبب تخلف النفقات الكلية النقدية وراء الايراد الكلي ، فتجتاحهم موجة من التفاؤل وتدفعهم الى زيادة الطاقة الانتاجية لمصانعهم فوق ما قد يلزم طاقة الاستهلاك في المدى الطويل . ولذلك يختل التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي(٢) .

ومن جهة اخرى ، لما كانت اسعار السلع الاستهلاكية والكمالية عادة هي التي ترتفع أسعارها باستمرار وتكون اول ما يتجاوب

---

(١) راجع ذلك البحث المفصل عن مشاكل التطبيق عند اظهار اثر التضخم على القوائم المالية (د. محمود سبع ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة العدد ٢٥٤ فبراير ١٩٦٦ ص ٤٥ – ٥٤) .

(٢) د. فؤاد شريف ، المرجع السابق ص ١٠ – ١١ .

مع القـــوى التضخمية فان ذلك يؤدى الى سوء توجيه الاستثمارات أى توجيهها فى غير صالح الاقتصاد القومى(١) ، ومن أمثلة ذلك توجيه الاستثمارات فى الدول المتخلفة الى فروع النشـــاط الاقتصادى الاقل انتاجية مثل بناء العمارات والمنازل الفاخـــرة(٢) وهذه الفـــروع من النشاط ، لا تفيـد التنمية فى أول مراحلها حيث تتجه رؤوس الاموال الى انتاج السلع والخـدمات التى ترتفـــع أسعارها باستمرار والتى تستهلك من جانب أصحاب الدخول العالية والمتوسطة ، وترتفـع فيها بالتالى معدلات الربح مثل انتـــاج السلع الترفيهيـــة وزيادة استيراد الســـلع المعمرة والمضـــاربة على الاراضى الزراعية .

وتدل الاحصاءات عن البـــرازيل وشيلى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على ان التضخم قد جـلب قدرا كبـــيرا من رؤوس الامـــوال للاستثمار فى بناء العمارات والمنازل الفاخرة على نحو ما يتضح لنـــا من الجـــدول التالى(٣) :

السنة	الرقم القياسى للاستثمار فى المبانى (١٩٤٦ = ١٠٠) فى البـــرازيل	نسبة الاستثمار فى المبانى الى جملة الاستثمارات المحلية فى شـــيلى
١٩٤١	٥٨	٢٩٪
١٩٤٢	٦٧	٣١٪
١٩٤٣	٥٣	٤٠٪
١٩٤٤	٦٢	٤٤٪
١٩٤٥	٧٠	٤١٪
١٩٤٦	١٠٠	٤٦٪
١٩٤٧	١٢٣	٣٢٪
١٩٤٨	١٠٠	٣٢٪
١٩٤٩	٩٠	٣٧٪

(١) د. عبد المنعم فوزى وآخرين ـ المرجع السابق ص ٢٨٠ .

(2) Kindleberger, Economic development, op. cit., p. 227.

(3) Source : E.M. Bernstein and I.G. Patel, op. cit, p.378.

ونتيجة لتوجيه الاستثمارات الى فـــروع النشاط الاقتصادى الاقل انتاجية ، فان التضخم ينجم عنه مايسمى «بالتبذير الاقتصادى» مع توطن غير مرغوب فيه للموارد الاقتصادية(١) ، ومن هنـــا يقترح البعض ان تتدخـــل الحكومات فى النظــام الاقتصادى وتعمـــد الى الرقابة على الاستثمار(٢) Investment control .

رابعا ــ التضخم يؤدى الى اعــادة توزيع الدخول :

والتضخم يصيب جميـــع الافراد . ولكنه يمكن بعضهم ، وهم الاقليـــة ، من زيادة دخولهم وثرواتهم الى حـــد كبير ، ويترك الاغلبية بدخل يزيد بمعدل اقـــل من معدل زيادة الاسعار او بثروة ناقصة قد اقتطع التضـخم جــزءا منها ، ومن هنا يعاد توزيع الثروة والدخول فى المجتمـع(٣) ، لذا فانه يقـــال ان التضخم غير عـــادل « unjust » وله آثار هامة على توزيع الدخل « distribution of income » اى على الاوضاع النسبية للمجمـوعات او الطبقات الاجتماعية المختلفة(٤) .

وعندما يحدث التضخم تميل «الاجور النقدية» الى الارتفاع ولكن بنسبة اقل من ارتفاع الاسعار بوجه عام ، اى ان الاجــور تميل الى التخلف وراء المستوى العام للاسعار بحيث يقل الاجر الحقيقى(٥) ويكون هـذا بمثابة اعادة لتوزيع الدخـــل القومى من اصحاب الدخول الثابتة، التى لم ترتفع بنفس نسبة ارتفاع المستوى العام للاسعار الى اصحاب الدخول المتغيرة ، وهم اولئك الذين يستطيعون زيادة اسعار منتجاتهم

---

(١) انظر د. احمد عبده محمود ــ الموجز فى النقود والبنوك ــ ١٩٦٩ ص ٥٨ .

(2) See : Emilé James, Inflation, op. cit., p. 11.

(٣) راجع د. فــؤاد مرسى ــ النقود والبنوك ــ الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٤٠٦ .

(4) Jurg Niehans, the effects of post-war inflation on the the distribution of income, Inflation edited by D. C. Hague, op. cit., pp. 23 - 78.

(٥) ويقال فى هذا الصــدد مجازا «ان التضخم يفرض (ضرائب) [illegible] التى [illegible] على الاقتصاد» (See : Henry Hazlitt, op. cit. p. 76)

وخدماتهم بنفس . سبة الزيادة فى المستوى ا[illegible] . [illegible]سعار او منها . كما أن التضخم يؤدي الى تخفيض الدخول الحقيقية لاصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات والذين يتعيشون ، بصفة عامة ، على الدخول الثابتة ، اذ ان دخولهم ثابتة لا تتغير بتغير قيمة النقود فى حين ان الدخول الحقيقية لهم ، اى قدرتهم على تحويل اجورهم النقدية الى سلع وخدمات ، تتناقص(١) .

وفى الوقت نفسه، تزداد دخول اصحاب الدخول المتغيرة كالمنظمين(٢) « entrepreneurs » ومكتسبي الارباح « profit - earners » والمشتغلين بالتجارة ومشروعات القطاع الخاص(٣) . كما يكون التضخم فى صالح المدينين على حساب الدائنين(٤) ، اى انه يؤدى بصفة عامة الى زيادة التفاوت فى الدخول مما ينتج عنه الاخلال بالتوازن الاجتماعى بين الطبقات فى المجتمع(٥) .

---

(١) انظر د. فؤاد شريف ، المرجع السابق ص ١٢ - ١٤ ود. مصطفى رشدى، المرجع السابق ص ٦٧ ، ويضيف - بحق - ان هذا يستدعى ضرورة ارتباط تحديد قيمة دخولهم بالمستوى العام للاسعار بحيث يمكن تصور زيادة المعاشات والدخول الثابتة مع زيادة الاسعار .

(٢) الذين يستفيدون من كمية السلع المخزونة والمنتجة طبقا لاسعار ما قبل التضخم (قارن د. محمد زكى شافعى - المرجع السابق ص ٨٤) .

(٣) وبذلك فان بعض القطاعات من المجتمع تربح على حساب القطاعات الاخرى ولا يقابل ربحهم النسبى عمل اشاق اومخاطرة ، وبالعكس فان مخاطر التجارة تنعدم بصفة عامة خلال التضخم المستمر (H. Speight, op. cit., p. 423) ويقول بعض الكتاب ان هؤلاء الذين يتشكلون باشكال خاصة ويكونون اكثر نشاطا يستفيدون من حالات التضخم (Stephen Enke, Economics for dev. 64. pp. 235-9) ويقول البعض الاخر ، ان الدخول تنتقل من اصحاب الدخول الثابتة الى الاثرياء من ملاك الارض والوسطاء ورجال الاعمال ممن ظفروا بأرباح اما بسبب التضخم فى ذاته واما بحنكتهم ودهائهم فى استغلال ظروف ارتفاع الاسعار (راجع التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية لـ Jacob Viner ترجمة سنى القانى ص ٢٦٢) .

(٤) فالدائنون ملتزمون بقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية اقل مما اعطيت والعكس بالنسبة للمدينين كما ان التضخم يكون على حساب فئات اخرى مثل اصحاب الرهون العقارية وحملة السندات واصحاب ودائع البنوك وصناديق التوفير وحملة بوالص التأمين (راجع د. محمد زكى شافعى - المرجع السابق ص ٧٦) .

(٥) ان كثيرا من المراقبين يقررون ان التضخم «الالمانى» بعد الحرب العالمية الاولى قد افنى الطبقة المتوسطة ، ومهد الطريق لظهور الاشتراكيات القومية « Frederic Benham, op. cit., p. 403 ».

وقد يقال أن الفلاحين يستفيدون من التضخم ومن ارتفاع أسعار السلع الزراعية مع ثبات نفقاتهم ، والحقيقة ان هذا التفسير فيه تجاوز للطبيعة المركبة للعلاقات الاقتصادية ، فلا شك انه فى حالة التضخم يستفيد الفلاح من ارتفاع أسعار منتجاته ، ولكنه فى نفس الوقت يقاسى من ارتفاع أسعار السلع الصناعية والخدمات التى يحتاج اليها، وبذلك يعانى الفلاحون أيضاً من آثار التضخم(١) .

وبالاضافة الى ما تقدم فانه فى فترات التضخم يزداد العبء الحقيقى للضرائب غير المباشرة على أصحاب الدخول الثابتة اذ أن ارتفاع أسعار السلع المستوردة ، بسبب زيادة الضرائب غير المباشرة، يجعل العبء الحقيقى للضريبة اعلا على اصحاب الدخول الثابتة حتى مع بقاء العبء النقدى على حاله ، على حين ينقص العبء الحقيقى على أصحاب الدخول المتغيرة(٢) .

كما انه فى فترات التضخم يهبط العبء الحقيقى للدين دون العبء النقدى، فيفيد من ذلك المدين على حساب الدائن(٣) وبالعكس فى

---

(١) راجع فى ذلك د. مصطفى رشدى ـ المرجع السابق ص ٦٧ .

(٢) د. فؤاد شريف ـ المشكلة النقدية ـ الطبعة الاولى ـ ص ١٥ .

(٣) وبذلك تتعرض علاقة الدائن بالمدين للخطر ، مع انها حجر الزاوية فى النظام الراسمالى ـ على انه باستطاعة الدائنين أن يحتاطوا من قبل اى عند التعاقد ضد خطر ارتفاع الاسعار وتدهور قيمة النقود فيشترط على المدينين ما يكفل لهم الوفاء بنقود قوتها الشرائية هى نفس ما كانت عليه عند التعاقد ، مثل اشتراط الدفع بالذهب ويسمى «شرط الذهب» Gold clause ، وهذا كله ما لم يتدخل المشرع ويحرم مثل هذه الطرق ـ ففى فرنسا مثلا ابان الثورة على الملكية ساء حال العملة فأصبح الناس يتهربون من التعامل بها واصبح للسلع سعران أحدهما بالعملة القانونية والآخر بالذهب مخاطرين فى ذلك بحياتهم لان الحكومة فرضت آنذاك عقوبة الاعدام على من لا يقبل التعامل بورقها النقدى (راجع د. فؤاد مرسى ـ النقود والبنوك الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٤٠٧ وما بعدها ود. أحمد عبده محمود ، الموجز فى النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ١٧ و١٨ والاستاذ وهيب مسيحة ، د. أحمد نظمى عبد الحميد ، نظرية النقود والائتمان ١٩٥٦ ص ٢٠) .

اوقات انخفـــاض الاسعار يزداد العبء الحقيقى للدين زيادة كبـيرة ويظل العبء النقدى ثابتا ، فيفيد من ذلك الدائن على حساب المدين عند الوفاء(١) .

وعلى ذلك يكون من الواضح ان كل طبقة من الطبقات فى المجتمع تتأثر بالتضخم تأثرا كبيرا او صغيرا وفقا لاعتبـار يتعلق بمدى قـدرة افـــراد كل طبقة اجتماعيـة على تكييف مســـتوى معيشتهم مـع الظـروف الاقتصادية الجـديدة ، ويتصل هذا الاعتبـار بمركزهم فى السـلم الاجتماعى وبمـدى تأثير الطبقـة الاجتماعية التى ينتمـون اليها وخضوعها لالوان من التقاليد لا يستطيع افرادها تجاهلها ؛ فاذا كانت هذه الطبقـة الاجتماعية من اليسير عليها اجراء التكيف المناسب فانها يمكنها ان تحصل على زيادات فى الدخول النقدية تلاحق الزيادة فى الاســـعار ، بينما يلاحـظ ان الطبقة المتوسطة من ذوى الدخـل الثابت(٢) تتأثر تأثرا بليغا بالتضخم ، وعلى الرغم من الزيادات فى دخول هـــذه الطبقة خـــلال الموجات التضخمية، فان هذه الزيادات تتبع زيادة الاسعار بفاصل زمنى اى ان الزيادة فى الاسعار تسبق الزيادة فى الدخـــول(٣) .

---

(١) ولقد نشأت مشكلة الديون العقارية فى مصر بسبب التضخم فقد لجأ الزارعون الى الاقتراض بضـــمان اموالهم العقارية عندما كانت اسعار القطن مرتفعة فى السنوات التى اعقبت الحرب العالمية الاولى ، وعندما حان موعد الوفاء هبط سعر القطن ومستوى الاسعار بوجه عـــام فاصبحت قيمة هذه الديون مقومة بالوحدات الحقيقية (قناطير القطن مثلا) اضعاف قيمتها الاصلية . وبذلك تزداد العبء الحقيقى لهذه الديـــون زيادة خطيرة ادت الى توقف المدينين عن الدفـــع فاتخذت اجراءات اشهار الافـــلاس والبيع الجبرى وبالتالى الى تحويل الثروة العقارية من ايدى الزارعين الى ايدى الدائنـــين ، ولذلك فقد تدخلت الحكومة لتحمى توزيع الثروة العقارية ، ولو ظلت قيمة النقـــود ثابتة لما نشأت هذه المشكلة (راجع د. فؤاد شريف ـ المرجع السابق ص ١٤ و١٥) .

(٢) وعادة يكونون موظفين وهم عمـــاد التقدم الاقتصادى, See : Stephen Enke, Economics for development, 64, p. 237.

(٣) الاستاذ وهيب مسيحة ، مشكلة الغلاء ، المحاضرة رقم ٦ من محاضرات العام الجامعى ٥٨/٥٩ ، جامعة القاهرة ص ٦و٧ وراجع H. Speight, Economics. The science of prices and incomes, Methuen 1960, London pp. 422/3.

خامسا ـ التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات :

يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيرا سيئا ، فلا شك ان جزءا من الزيادة فى القوة الشرائية ـ ما لم يصاحبها رقابة على الواردات ـ ستنصرف الى زيادة فى الواردات السلعية ، كما ان الجزء الباقى من الزيادة فى القوة الشرائية ستنصرف الى زيادة الطلب الفعال داخل الدولة الامر الذى يؤدى الى زيادة الاستهلاك المحلى بكميات من السلع والخدمات التى كانت ستصدر للخارج ، وبالاضافة الى ذلك فان زيادة اسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للاسعار العالمية يقلل من امكانية منافستها للسلع الاجنبية فى الاسواق العالمية فتتدهور كمية الصادرات ، ومن ثم فان الزيادة فى الواردات من ناحية ونقص الصادرات من ناحية اخرى وهروب رؤوس الاموال الوطنية من ناحية ثالثة يؤدى الى اختلال ميزان المدفوعات(١) ، ويؤدى ذلك بدوره الى صعوبات فى الصرف الاجنبى ويجعل الاقتراض الخارجى اكثر صعوبة(٢) ، وللتغلب على العجز فى ميزان المدفوعات قد تلجأ الحكومات الى تخفيض قيمة عملتها فى سوق الصرف .

، وتجدر الاشارة الى أن العجز فى ميزان المدفوعات قد يضيف الى الضغوط التضخمية فى الداخل ضغوطا اخرى(٣) ، فاذا لجأت الدولة مثلا الى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد ، فانها تؤدى بدورها الى منع تسرب القوة الشرائية الفائضة الى العالم

---

(١) مما يؤدى الى نقص احتياطى البلد من النقد الاجنبى (راجع د. عبد المنعم فوزى وآخرين ـ اقتصاديات المالية العامة ـ ١٩٧٠ ص ٢٨٠) وانظر ايضا د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة ، المشاكل الاقتصادية المعاصرة ١٩٦٦ ص ١٣٦ وقارن د. فؤاد مرسى ـ المرجع السابق ص ٤٠٥ وقارن ايضا Frederic Banham. Economics, Pitman, London 1948, p. 451.

(2) Bent Hansen, op cit., p. 36.

(٣) فعلى الرغم من ان الاثر المباشر لعجز ميزان المدفوعات يعتبر انكماشا ، الا ان اثره غير المباشر قد يمارس اثرا تضخميا ويضيف الى القوى التضخمية قوى اخرى (راجع د. سمير امين ، القوى التضخمية والقوى الانكماشية فى مصر ، مصر المعاصرة لعدد ٢٦٤ ص ١٢ و ٤١ وراجع ايضا Enilé James, op. cit., 6p Bent Hansen op. cit., p. 20 and G. Maynard. op. cit., p. 4?

الخارجي ، فتكون النتيجة ، توجيه هذه الـ ... الاسواق المحلية(١) مما يدعم الاتجاه الصعودي للاسعار .

سادسا ـ الطبيعة التراكمية للتضخم :

ان النقد الهام(٢) الذى يوجه الى التضخم يتمثل فى طبيعته التراكمية حيث أن القوى التضخمية اذا ما اتيح لها أن تعمل عملها فى النظام الاقتصادى ، فانها لا تلبث أن تستفحل وتستشرى بصورة سريعة وتراكمية ، وفى هذه الحالة يصبح التضخم ، أو بعبارة أخرى سرعة ارتفاع الاسعار من العوامل الهامة التى تحدد قرارات المنتجين والعمال ورجال الحكم . وخلاصة القول انه اذا أطلق العنان للتضخم فانه يصبح ظاهرة لصيقة بالاقتصاد القومى ؛ ويعد صفة أساسية من صفاته ويصعب على السلطات المسئولة ايقافه بسهولة دون حدوث اضطرابات عنيفة فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدولية على السواء(٣) ، فضلا عن أن اضرار التضخم لا يمكن اصلاحها ؛ وأجدى ما يمكن عمله لمواجهته هو محاولة تثبيته « stabilize » عند المستوى الجديد ؛ لان العودة الى مرحلة ما قبل التضخم « pre-inflation » أمر يفوق التصور(٤) .

هذا وتجدر الاشارة الى أن عدم تجانس التضخم « Heterogeneity of inflation » يساعد على ادامته ، بمعنى أن

---

(١) انظر د. عجمية ود. قريصة ، المرجع السابق ص ١٣٦ ود. عجمية ود. محروس ، التطور الاقتصادى ، ١٩٦٨ ص ١٦٦ .

(٢) هناك نقد آخر مؤداه ان التضخم يؤدى الى تعذر حساب التكاليف الحقيقية للمشروعات المستقبلة بسبب ما يترتب من ارتفاع التكاليف الفعلية عن التكاليف المقدرة مما يتعذر معه تحقيق الاهداف الانتاجية المخططة فضلا عن صعوبة كيفية اظهار اثر التضخم على القوائم المالية (راجع د. محمود صبح ، مشاكل التطبيق عند اظهار اثر التضخم على القوائم المالية ـ مجلة الاقتصاد والمحاسبة فبراير ١٩٦٦ ص ٤٥ ـ ٥٠) .

(٣) راجع مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٦٩١ ، المرجع السابق ص ١٢٢ .

(4) Henry Hazlitt op. cit. p. 50.

الاختلافات فى مرونة العرض والطلب وفى مرونة الاسعار فى مختلف القطاعات تؤدى الى تحرك رأس المال من القطاعات المراقبة اسعارها الى القطاعات الاخرى(1) .

سابعا ـ تحول التضخم الى نوع جامح :

وقد يتحول التضخم الذى يهدف الى التمويل الى تضخم لولبى جامح ، ينشأ نتيجة تلاحق الارتفاع فى الاجور والاسعار ، ويفضى فى نهاية الامر بالاقتصاد القومى الى الانهيار . ومن هنا فان قلة من الاقتصاديين هم الذين يفتحون الباب لاتخاذ التضخم اداة لتمويل التنمية الاقتصادية ويضعون من القيود والشروط على انتهاج هذا السبيل ما يجعل اسداء النصح للبلاد المتخلفة بانتهاجه امرا غير ذى موضوع ، ومن هذه الشروط ان تتوفر الظروف التى تحول دون ان يقع الاقتصاد القومى فى براثن تضخم جامح الامر الذى يقتضى ان يتوفر لدى السلطات النقدية والمالية من الوسائل والاساليب ما تستطيع أن تحكم به الرقابة على معدل ارتفاع الاسعار بحيث لا يتجاوز ارتفاعها المعدل المخطط . واذ لا يقول احد أن لدى السلطات النقدية والمالية بالبلاد المتخلفة من الوسائل والاساليب ما يكفل لها احكام الرقابة على معدل ارتفاع الاسعار ، فان فى اقتضاء هذا الشرط ما يحتم استبعاد الاعتماد على التضخم فى تمويل التنمية الاقتصادية من الناحية الواقعية(2) .

هذه هى بعض اضرار التضخم على التنمية(3) ، ونحب أن نشير الى ان التضخم يفضى كذلك الى استحالة حساب التكاليف الفعلية للمشروعات المستقبلة بسبب ما يترتب عليه من ارتفاع النفقات

---

(1) Emilé James, Inflation, edited by D. C. Hague op. cit , pp. 11-12.

(2) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ص ٩٦ .

(3) راجع آثار التضخم فى الاقتصاديات الاشتراكية فى مقالة د. عبد الكريم صادق بركات ـ التضخم فى الدول ذات الاقتصاد المخطط منشورة بمجلة كلية التجارة جامعة الاسكندرية يناير ٦٥ ص ٨٣ ـ ٨٥ .

متمثلة في الفقاعات التضخمية ، ومن ثم يغدو التخطيط للتنمية امرا صعبا . كما يجب ان نشير بصفة خاصة الى ما يؤدى اليه التضخم من تثبيط الادخار الاختيارى نظرا للانهيار المستمر في قيمة النقود وهروب رؤوس الاموال الوطنية الى الخارج وتعذر اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الداخل ، الامر الذى يؤدى الى تقليل راس المال الذى يخصص لاستثمارات التنمية الاقتصادية .

وبالاضافة الى ما تقدم فان ارتفاع الاسعار يؤدى الى زيادة نفقات الدولة ، ونظرا لضيق سوق راس المال وجمود النظام المالى في الدول المتخلفة على النحو الذى اوضحناه ، فانه يتعذر زيادة الضرائب او عقد القروض العامة الامر الذى يضطر الحكومات الى زيادة الاصدار او زيادة الائتمان المصرفى ويؤدى الى تفاقم الضغوط التضخمية(1) .

---

(1) سردنا في المتن موجزا للآثار الهامة للتضخم التى تصيب الاقتصاد القومى بالاضرار ، ولكن هل كل انواع التضخم ضارة ؟

يفرق لنا كينز نوعين من التضخم : المطلق والجزئى ، فاما النوع الاول وهو ينشأ عندما يصل الاقتصاد الى مرحلة التوظف الكامل ، فلا شك انه من النوع الضار ولا بد للسلطات من ان تعمل على القضاء عليه لانه لا يؤدى الى زيادة الانتاج وانما يؤدى الى استمرار ارتفاع مستويات الاسعار واستمرار ارتفاع مستوى الاجور بحيث يغذى كل منهما الآخر ويزود القوة الشرائية التى تدفعه دائما الى الارتفاع ، فتنشأ حيال سباق متواتر بين الاسعار والاجور ، وهكذا ينشأ ما يسمى باللولب المرذول Vicious Spiral وكل هذا يبين لنا الخطر الذى يتعرض له الجهاز الانتاجى لو ترك التضخم المطلق وشأنه .

اما التضخم الجزئى Semi-Inf وهو ينشأ في الاقتصاد الذى لم يصل الى نقطة التوظف الكامل بعد فانه يؤدى – اذا كانت عوامل الانتاج تتصف بالمرونة الكبيرة – الى زيادة الانتاج والى رفع نفقات الاجور ومستويات الدخول جميعا ، ومن ثم فان هذا النوع يعتبر تضخما حسنا يفيد الاقتصاد القومى الا ان حصول رجال الاعمال على ارباح كثيرة (عشوائية) نتيجة لزيادة الاسعار تدفعهم الى توسيع اعمالهم الامر الذى يؤدى الى زيادة حجم الانتاج القومى الحقيقى ويعمل على اطراد نموه ، فاذا اتجهت مستويات الانتاج الى الارتفاع لمواجهة الطلب المتزايد من ناحية المستهلكين ومن ناحية المنتجة نفسها فان جانبا كبيرا من عوامل الانتاج العاطلة يتم توظيفها ، وهذا من شانه ان يقضى على البطالة الموجودة في الاقتصاد شيئا فشيئا . وعلى كل فان هذا التحليل ينطبق على الاقتصاديات المتقدمة راجع الاستاذ وهيب مسيحة ، ود. احمد شلبى عبد الحميد ، المرجع السابق ص١٦١ وما بعدها .

لكل هذه الاعتبـارات ، والاعتبارات التى سردناها بصدد الرد على الحجج التى ساقها أنصـار التمويل بالتضـخم ، فان جمهـرة الكتاب يجمعون على نبـذ التضخم كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، فى حين لا يؤيده الا قلة يحيطونه بشروط يكاد يكون توفرها أمـرا مستحيلا على النحو الذى رأيناه ، وينصح جمهـرة الكتاب الدول المتخلفة بأن تتم التنمية الاقتصادية فى ظل من الاستقرار النقدى حتى لا يتسبب التضخم فى ضياع ثمار التنمية ، وبمعنى آخر فان التنمية الاقتصادية الرشـيدة هى التى تستبعد التضخم كأداة للتمويل ، ونحن نتفـق فى الرأى مع هؤلاء الكتـاب .

المبحث الثانى

تجربة دول امريكا اللاتينية

ذكرنا من قبل ان انصار الاتجاهات المعارضة للتضخم يستندون لتأييد وجهة نظرهم فى ان التمويل بالتضخم او ان التضخم بصفة عامة لم ينجح فى زيادة التراكم الراسمالى فى الدول المتخلفة ، الى التجارب التى تمت فى دول امريكا اللاتينية(1) . وسنتولى هنا عرض هذه التجارب لنرى ما تمخضت عنه من نتائج ومدى تأثير التضخم الذى تم فى هذه الدول على اتجاهات النمو الاقتصادى فيها .

ومن ثم فانا سنعرض لبحث هذا الموضوع هنا فى ثلاث نقط ، نتولى الاولى استقصاء الجذور التاريخية للتضخم فى هذه الدول ، ونبرز الثانية الخصائص العامة لها . لتنتهى الثالثة بدراسة علاقة التضخم بالنمو الاقتصادى فيها .

١ ـ الجذور التاريخية للتضخم فى دول امريكا اللاتينية :

يوضح لنا الواقع التاريخى انه خلال القرن التاسع عشر كانت دول امريكا اللاتينية تتمتع بمميزات نسبية كبيرة فى انتاج المواد الاولية مما يمكنها من الحصول على حصيلة وافرة من الصرف الاجنبى من الصادرات . وعلى الرغم من ذلك فانها لم تتمكن من استيراد ما يلزمها من السلع الراسمالية والوسيطة اللازمة للتنمية الاقتصادية ، نظرا الى ان هذه الحصيلة كانت تبدد فى مجالات أخرى ، فالجزء الاكبر منها ـ وهو يتمثل فى ارباح الشركات الاجنبية التى تقوم بالاستثمار فى الداخل وفى الدخول التى تؤول الى ملاك الاراضى الذين

---

(1) وتضم امريكا اللاتينية عددا من الدول ولكن نلاحظ أن دول هذه المنطقة من العالم تتسم بصفة خصائص عامة تجعلها متقاربة مع بعضها الى حد كبير وهى عموما خصائص الدول المتخلفة .

مقيمون فى هذه الدول ـ كان يتجه الى الخارج ، اما الجزء الباقى فكان ينفق فيما بين استيراد السلع الكمالية او الانفاق فى السلع الاستهلاكية المحلية .

وعقب قيام الحرب العالمية الاولى ظهرت الحاجة الى التصنيع ، وقد بدأت ملامح النهضة الصناعية بوضوح فى كل من شيلى والمكسيك واورجواى والبرازيل حيث كثرت الصناعات المحلية واصبحت تقوم باشباع جانب ملموس من الطلب المحلى ، كما صاحب هذه النهضة الصناعية تطـــور مماثل ـ ولكن بدرجة اقل ـ فى قطاع الزراعة(١) ، وعندما تحسنت ظروف التجارة الدولية فى اعقاب الحرب العالميـــة واصلت هذه الدول نمـــوها حيث زادت الصادرات وانســـاب راس المال الاجنبى اليها ، فـــساهم راس المال الانجليزى فى تمويل قدر كبير من المشروعات الاساسية كالسكك الحديدية والقوى والمواصـــلات وفى امتصاص قدر كبير من القروض التى كانت تصدرها حكومات دول امريكا اللاتينية .

وما أن حل بالعالم الكســـاد الكبير سنة ١٩٢٩ حتى تعرضت تجارة الصادرات الى التدهور مما ادى الى انخفاض حصـــيلة هذه الدول من الصرف الاجنبـــى وانخفضت بالتالى قدرة هذه البـــلاد على استيراد ما يلزمهـــا من السلع الانتاجية والوسيطة والاستهلاكية ، ولهذا يرى بعض الكتاب أن الكساد الكبـــير قد حطم الهيكل المـــالى «Financial Sructure» الذى تعتمد عليـــه هذه الدول فى التنميـــة الاقتصــــادية(٢) .

فى ظل هذه الظروف لم يكن هناك بد من العمــــل على المحافظة على مستوى المعيشة الذى يتوقف اساسا على مدى نجاح هذه الدول فى حماية الصناعات الناشـــئة فى الداخـــل وتوفير ما يلزمهـــا من السلع الراســـمالية والوسيطة وقد اتخـذت هذه الدول عـــدة

---

(١) مذكرة معهد التخطيط القومى رقم ٦٩١ ، المرجع السابق ص ١٥٨ .

(2) Eugenio Gudin, Inflation in Latin America, op. cit., p. 342.

اجراءات تستهدف منها توفــير الحمــاية الجمركية للصــناعات الناشئة واتباع نظــام الحصص ، ومع ذلك فقد واجه النمو الصناعى عدة صعوبات اهمها مشكلة التمويل بسبب انخفـــاض الاستثمارات الاجنبيــة بصفة عامة نتيجـــة التخفيضات المتكررة التى اجرتهـا دول امريكا اللاتينية فى عملاتهــا الوطنية(١) ، ومشكلة نقص المهارات الفنية وعــدم امكانها الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير نظـرا لضيق نطاق الســوق المحلية . ولكل هذه الاعتبارات كانت منتجات القطــاع الصناعى تباع بأسعار مرتفعة . وفى الوقت نفسه لم يستطع القطـــاع الزراعى تلبيــة كل حاجات الطلب المحـــلى مما أدى الى ارتفـــاع الاســـعار .

لهذا كان من الحتمى فى ظل هذه الظروف . ان يميل المستوى العام للأسعار للارتفاع فى معظم دول امـــريكا اللاتينية وقد كان هــذا الارتفـــاع حادا بصفة خاصـــة فى البرازيل وشيلى والمكسيك .

ومع ذلك فقد بدأت دول امريكا اللاتينيـــة تجتاز فترات من الانتعاش بعد الحرب العالمية الثانية . فقد زادت حصـــيلة الصرف الاجنبى نتيجة الصادرات المتزايدة الى الدول الصناعية المتحاربة بغية اعادة بنـــاء طاقتها الانتاجية التى دمرتها الحرب(٢) كما زاد حجـــم الدخول فى هذه البلاد مما ادى الى زيادة حجم الطلب فيها وانعكست فى شكل ارتفاعات متواصـــلة فى الاسعار والاجور ونفقات المعيشة .

وقد استمرت حــركة الانتعاش فى هـــذه الدول حتى بــداية الخمسينات وعندما نشبت الحرب الكـــورية (٥٠ / ١٩٥٢) زادت

---

(١) قامت بعض دول امريكا اللاتينية خـــلال الثلاثينات باجراء تخفيضـــات فى عملاتها الوطنية بغية تشجيع الصادرات وقد ادى ذلك الى زيادة الصادرات فعلا ، الا أنه كان فى الواقـــع عاملا من عوامل ارتفـــاع الاسعار داخل الاقتصـــاد (راجع ـ النشرة الاقتصادية لبنـــك مصر ـ السنة الرابعة عشرة ـ العدد الاول ـ مارس سنة ١٩٦٦ ص ١٨ وما بعدها .

(٢) See :- Eugenio Gudin. op. cit. 342, 3,

الصادرات بشكل ملحوظ وارتفعت أسعار المواد الاولية مما أدى الى زيادة الدخول وارتفاع المستوى العام للاسعار .

على أنه يجب أن يلاحظ ، انه اذا كان تخصص اقتصاديات دول امريكا اللاتينية فى المواد الاولية قد ادى الى ظهور التضخم فى معظم دولها فقد أدى ذلك أيضا الى اتجاه معدل التبادل الدولى لغير صالحها فى الفترة التى تلت الحرب الكورية(١)، فاخذت أسعار صادرات معظم هذه الدول فى الانخفاض ، فانخفضت أسعار الصادرات من المواد الاولية كالبترول والسكر والبن والقطن ، فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار الواردات ، كما صاحب ذلك انخفاض فى حجم الاستثمارات المتدفقة على الدول المنتجة للمواد الاولية بصفة عامة ، كل هذا أدى الى أن سادت فى معظم دول امريكا اللاتينية حركة من الركود وانخفاض فى معدل النمو الاقتصادى .

وهكذا يتبين لنا من العرض السابق ، أن التاريخ الاقتصادى لمجموعة دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة من أواخر القرن التاسع عشر الى السنوات الخمسينية يعكس لنا مدى المعاناة التى تعانيها الدول المتخلفة المنتجة للمواد الاولية ، ذلك أن تخصصها فى انتاج هذه المواد يعرض اقتصادها لتقلبات اقتصادية ونقدية عنيفة(٢)، فضلا عن أن معدل التبادل الدولى يتجه فى المدة الطويلة فى غير صالح هذه البلاد(٣) ، ولا مخرج لها من هذا الامر الا أن تدعم هيكل اقتصادها بالتصنيع مهما كلفها من متاعب فى أولى مراحل التنمية .

---

(١) د. حمدية زهران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة ١٩٧١ ص ٢٧٤ .

(2) Geoffrey Maynard, Economic development and the price level, Macmillan, London 1963, p. 275.

(٣) انظر د. حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٦ وراجع د. محمد زكى شافعى — مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الاولية — مصر المعاصرة — العدد ٣١٨ ص ٢٦ .

٢ ـ الخصائص العامة لدول امريكا اللاتينية :

يذكر الكتاب ان التضخم الذى نشأ فى هذه الدول كان نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية التى كانت تعيشها . وتتمثل الظروف السياسية فى تعرض هذه الدول لكثير من الهزات السياسية والثورات الوطنية كما انه كان من نتيجة قيام حكومات منتخبة من الشعب فى دول كثيرة منها اتخاذ عدد اجراءات اهمها التأميم والتصنيع مهما كان الثمن . وقد عارض التأميم استخدام راس المال الاجنبى الذى كانت تعتمد عليه البلاد من قبل فى الاستثمار بل عارض استخدام راس المال الخاص . وبهذه المناسبة فان ولوج طريق التصنيع ادى الى تحويل جزء من الموارد القومية للاستثمار فى قطاع الصناعة عوضا عن قطاع الزراعة وكل هذا ادى الى ظهور العجز الكبير فى الميزانية وظهور التضخم[1] وخصوصا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث وصل العجز الى اكثر من ٥٠٪ من الايرادات العادية واصبح عجز الميزانية امرا مألوفا بل وفى تزايد مستمر وذلك على ما يبين الجدول التالى[2] ، ويلاحظ من هذا الجدول ان العجز كان اقل حدة فى المكسيك وفنزويلا والبرازيل منه فى كولومبيا والارجنتين التى اتسمتا بوجود عجز دائم فى الميزانية لم يختف خلال هذه الفترة .

---

(1) Eugenio Gudin, op. cit., p. 343.

(2) G. Maynard, op. cit., p. 251; Source : U.N. Economic Survey of Latin America, 1955, « Part 2 », Table 35.

عجز الميزانية كنسبة مئوية من الايراد العادى فى بعض دول امريكا اللاتينية فى المدة من ١٩٤٥ الى ١٩٥٥ .

السنة	الارجنتين	البرازيل	شيلى	كولومبيا	المكسيك	فنزويلا
١٩٤٥	ـ٦٥ر١	ـ	ـ١٤ر٣	ـ٢٠ر٦	ـ٢٠ر١	ـ١٨ر١
٤٦	ـ٥٧ر٠	ـ	ـ١٩ر٢	ـ٢٣ر٩	٢ر٢	١٠ر٥
٤٧	ـ١٦ر٨	٣ر٢	ـ١٤ر٨	ـ١٥ر٥	ـ١٦ر٧	٩ر٥
٤٨	ـ٥٠ر٥	٢ر٠	٤ر٨	ـ٢٢ر٩	ـ٢١ر٦	ـ٢ر٢
٤٩	ـ٢٨ر٦	ـ١٤ر٠	٧ر٧	ـ١١ر٢	٦ر٤	٩ر٠
٥٠	ـ٢٤ر٣	ـ١٩ر٧	ـ١٢ر٢	ـ١ر٠	٤ر١	ـ٣ر٧
٥١	ـ٣١ر٦	٩ر٥	ـ٧ر٤	ـ٢ر٥	١١ر٧	ـ٤ر١
٥٢	ـ٢٥ر٧	٦ر٧	ـ٢٣ر٧	ـ٩ر٠	٣ر٠	٦ر٠
٥٣	ـ٣١ر٠	ـ٦ر٨	ـ٣٠ر٣	ـ١٢ر٣	ـ٩ر٦	٨ر١
٥٤	ـ	ـ٥ر٢	ـ٢٨ر١	ـ١٢ر٣	ـ١٦ر٤	ـ
٥٥	ـ	ـ١٢ر٣	ـ	ـ	ـ	ـ

وتتمثل الظـروف الاجتماعية فى ان النظـــام الاجتماعى فى هذه الدول كانت تسوده الطبقية بشكل يترتب عليه عـــــدم عدالة توزيع الدخل القومى بين الطبقات الاجتماعية .

وكذلك تتمثل الظـروف الاقتصادية فى ضآلة متوسط دخـل الفـرد السنوى ووجــود البطالة المقنعة واعتماد النشاط الاقتصادى فى هذه البـلاد ـ بما فيه النشاط التصديرى ـ على عدد ضئيل من المحاصـــيل الزراعية(١) ، مما يعرضها الى تقلبات اسعار هذه السلع وتراخى الزيادة فى حجم الصادرات فضلا عن اتجـــــاه معدل التبادل الدولى للتحـرك فى غير صالحها ، ممـــا يضفى عليها صفة التبعيـة الاقتصادية للدول المتقدمة ، واخيرا ابتلاؤها بالتزايد الســـكانى الذى يعتبر حجـر عثرة أمام مشروعات التنمية الاقتصادية .

---

(١) واذا نظرنا الى دول امريكا اللاتينية ككل نجد ان النشاط الزراعى والاستخراجى مع البن والسكر والبترول يكونون نحو ثلثى اجمالى الصادرات (Maynard op. cit., p 210)

على انه يجب ان يلاحظ ، لدى دراسة معدلات النمو الاقتصادى فى الدول المتخلفة المنتجة للمواد الاولية بصفة عامة ، موقف معدلات التبادل الدولى[1] Terms of trade اذ انها فى الواقع تحدد قدرة الدولة على الاستيراد وبذلك تعتبر محدداً اساسياً لعملية التنمية ، واذا استعرضنا التغيرات التى حدثت فى دول امريكا اللاتينية بالنسبة لمعدلات التبادل وبالنسبة للناتج المحلى فى الخمسينات نجد أن هناك ارتباطا بينهما فعلى سبيل المثال نلاحظ أن الزيادة الكبيرة التى حدثت فى معدلات التبادل كانت مصحوبة بزيادة مماثلة فى الناتج المحلى فى كل من المكسيك وبيرو وفنزويلا والسلفادور ونيكاراجوا وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

التغيرات فى معدلات التبادل والناتج القومى فى الفترة ما بين ٥٠/١٩٥٢ ـ ٥٦/١٩٥٨

(١٩٥٠ = ١٠٠)

الدولة	التغير فى معدلات التبادل	التغير فى الناتج المحلى
المجموعة الاولى :		
دول حدث فيها تضخم شديد		
البرازيل	ـ٣٠	+٣٢
الارجنتين	ـ٩	+١٢
المكسيك	+٤٦	+٤٠
شيلى	+٢١	+٢٤
كولومبيا	+٨	+٣٢
بيرو	+٣٠	+٢٥
أوروجواى	ـ٢٦	زيادة طفيفة
بوليفيا	ـ٢٣	تغير طفيف
بوروجواى	ـ٤	زيادة طفيفة
المجموعة الثانية :		
دول حدث فيها تضخم طفيف		
فنزويلا	+٦٤	+٦٤
كوبا	+٢	زيادة طفيفة
كوستاريكا	+٢١	+٤٣
الدومينيكان	+٢٥	زيادة كبيرة
اكوادور	+٣٦	+٢٥
السلفادور	+٤٦	+٤٥

(١) وتقاس بنسبة اسعار الصادرات الى اسعار الواردات ...

	التغير في معدلات التبادل	التغير في الناتج المحلى
جواتيمالا	+٢٧	زيادة كبيرة
هايتى	-٢٢	زيادة طفيفة
[illegible]	[illegible]	زيادة طفيفة
نيكاراجوا	+٧	زيادة كبيرة
بنما	+٣٩	+٣٤

(المصدر مذكرة معهد التخطيط القومي رقم ٦٦١ ص ١٦٧ عن U.N. Economic Bulletin for Latin America. Vol. 7 Feb. 1962 p. 4).

واذا كانت معدلات التبادل هي التي تعتبر المحدد الاساسي للتنمية الاقتصادية في دول امريكا اللاتينية ككل ، فما بالنا اذا اخذنا كل دولة على حدة ورأينا مدى سيطرة قطاع التصدير على الانشطة الاقتصادية في كل دولة على حدة ، حيث تمثل الصادرات من البترول في فنزويلا ٩٠٪ وثلث الانتاج القومي يأتى من هذا المصدر . وفي كوبا تصل النسبة للسكر الى ٨٠٪ من الصادرات وتمثل من ربع الى ثلث الناتج القومي ، أما البن فيمثل ١٥٪ من الناتج القومي وثلثي الصادرات في كولومبيا ، كما يمثل بالنسبة لدول امريكا الوسطى (السلفادور وجواتيمالا وكوستاريكا واكوادور) اغلب صادراتها ، وتعتبر البرازيل بالطبع من اكبر منتجي البن في العالم اذ تمده بنحو ٥٠٪ من الاحتياجات ، أما اقتصاد شيلي فيرتكز اساسا على انتاج النحاس ، ليس لان انتاجه يمثل نسبة كبيرة من الناتج القومي أو حتى صادراته تمثل ٥٠٪ ولكن لان موردا كبيرا من الدخل الحكومي يأتي من هذا المصدر ، كما أن ٩٠٪ من صادرات الارجنتين مصدرها الزراعة وتربية الماشية(١) .

وعندما يرتكز اقتصاد دولة ما على انتاج وتصدير واحد أو عدد قليل من المنتجات الاولية فان معدل نموها الاقتصادي واستقرارها

---

(1) G. Maynard. op. cit , p. 240.

النقدي يعتمدان الى حد كبير على الطلب العـــالى لهذه المنتجـات .
ونظرا الى انه لا يمكن التحـــكم فى الطلب العالى فضـــلا عن ان عرض
هذه المنتجات لا يمكنـــه الاستجابة فى الفترة القصـــيرة الى هذا الطلب
بسبب عـــدم مرونته على النحو الذى رأينـــاه من قبل ، فان اى
تغيرات فى الطلب تؤدى الى تغيرات محسوسة فى اسعار المـواد الاولية
الامـــر الذى يترتب عليه عرقـلة خطط النمو الاقتصادى .

٢ ـ علاقة التضخم بالنمو الاقتصادى فى دول امريكا اللاتينية :

عرضنا فيما سبق اشارة الى الجذور التاريخية للتضـــخم الذى
حـــدث فى دول امريكا اللاتينيـــة واتبعناه بلمحة عن خصائص هذه
الدول من وجهة النظر التى تعنينا وسنحاول الآن ان نكشف العلاقة
بين النمـــو الاقتصادى والتضخم ، هل توجد بين التضخم والنمـــو
الاقتصادى علاقة منتظمة ؟

من الطبيعى ان تكون وسيلتنا المقـــارنة بين معدلات النمـــو
الاقتصادى ومعـــدلات الزيادة فى الاســـعار ، وسنقدم الاحصائيـــة
التالية التى أعدتها الامم المتحـــدة لنعرف مدى العلاقة بينهما .

النمو الاقتصادى والتضخم فى دول امريكا اللاتينية(١)

فى المدة من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٥٥

البلد	معدل النمو ٪	معدل التضخم ٪
الارجنتين	٥ر.	٤٤
البرازيل	٤ر.	٢٨
شيلى	٥ر.	١٢٠
كولومبيا	٥ر٢	١٣
كوبا	٨ر٢	انخفضت الاسعار
الدومينيكان	٥ر٢	١
اكوادور	٨ر٢	٣
جواتيمالا	٣ر٢	٤
هندوراس	٢ر.	٥
المكسيك	٣ر٢	١٠
بيرو	١ر٤	٢٢
فنزويلا	٤ر.	٥ر٢

ويتضح من هذا الجدول أنه بينما احرزت بعض الدول كالبرازيل وبيرو وفنزويلا أعلى زيادة نسبية فى الانتاج الحقيقى فان الزيادة فى الاسعار لم تكن على وتيرة واحدة ، وفى الوقت نفسه فقد ارتفع الانتاج فى بلاد ككوبا وفنزويلا والدومينيكان بينما انخفضت الاسعار أو لم تزد الا قليلا ؛ ومن ناحية اخرى ، حيث كان معدل الزيادة فى الاسعار مرتفعا فى بعض الدول مثل الارجنتين وشيلى كان معدل النمو بطيئا ، وهذا مما يقطع بعدم وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادى والتضخم .

واذا ذهبنا مع أنصار التمويل بالتضخم الى قولهم بأن التضخم يؤدى الى زيادة معدل تراكم رؤوس الاموال فاننا سوف نحصل فى نهاية المطاف على النتيجة السابقة وهى انه لا توجد علاقة طردية بين التضخم وبين زيادة تراكم رؤوس الاموال ، فقد ارتفع ، على سبيل

(1) Op. cit p , 243.

المثال ، معدل تغير الاسعار فى البرازيل فى الفترة ما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٠ من ٧ر٠ الى ١٠ر١ فى حين انخفض معدل تكوين رؤوس الاموال من ١٥ر٧ الى ١٣ر٤ خلال نفس الفترة ، ومن جهة أخرى فانه فى الفترة من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٥١ ارتفع معدل تغير الاسعار من ١٠ر١٪ الى ١٤ر٠ وارتفع معدل تكوين رؤوس الاموال فى هذه الفترة من ١٣ر٤ الى ١٥ر٤ . وفى بعض الفترات ظل كل من معدل ارتفاع الاسعار ومعدل تكوين رؤوس الاموال ثابتا وذلك على مايتضح من الجدول التالى :

العلاقة بين التضخم ومعدل تكوين رؤوس الاموال فى البرازيل(١)
فى الفترة من عام ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٨

السنوات	معدل ارتفاع الاسعار	معدل تكوين رؤوس الاموال
١٩٤٨	٧ر٠	١٥ر٧
١٩٤٩	١٠ر٦	١٣ر٩
١٩٥٠	١٠ر١	١٣ر٤
١٩٥١	١٤ر٠	١٥ر٤
١٩٥٢	٧ر٩	١٤ر٧
١٩٥٣	١٩ر٨	١٢ر٨
١٩٥٤	١٩ر٨	١٢ر٨
١٩٥٥	١٩ر٥	١٤ر٢
١٩٥٦	٢٣ر٥	١٤ر٠
١٩٥٧	١٣ر١	١١ر٧
١٩٥٨	١٥ر٦	١١ر٢

وتؤكد الحقائق السابقة الاحصاءات المتعلقة بمعدلات الانتاج الحقيقى ومعدلات الزيادة فى الاسعار فى شيلى ايضا ، اذ ثبت من هذه الاحصاءات أن معدل التضخم قد ارتفع من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٥٣ من ٧ر٩٪ الى ١٩ر٨ بينما انخفض الانتاج الحقيقى خلال هذه

1) Eugenio Gudin, op cit., p 350.

الفترة بنسبة تتراوح بين ١ر٦٪ و١ر٢٪ – ونجد ايضا انه بينما ارتفع معدل التضخم من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٥٦ من ٥ر١٩٪ الى ٥ر٢٣٪ فان الانتاج الحقيقي قد انخفض معدله فى هذه الفترة من ١ر٤٪ الى ١ر٣٪ .

وتوضح الارقام كذلك انه بينما انخفض معدل التضخم من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٥٧ من ٥ر٢٣٪ الى ١ر١٣٪ ارتفع الانتاج الحقيقى فى نفس الفترة بمعدل من ١ر٣٪ الى ٥ر٤٪ . ومن جهة اخرى نجد ان معدل التضخم من عام ٥٣ الى عام ١٩٥٤ لم يتغير فى حين أن معدل النمو فى الانتاج الحقيقى ارتفع من ١ر٢ الى ٩ر٧ وذلك على نحو ما يوضحه الجدول التالى :

العلاقة بين تغيرات الاسعار ومعدلات الزيادة فى الانتاج الحقيقى

فى البرازيل(١) فى الفترة من عام ١٩٤٧ الى عام ١٩٥٨

السنة	معدل ارتفاع الاسعار	معدل الزيادة فى الانتاج الحقيقى	اجمالي الانتاج الحقيقي ببلايين الكروزيروس
١٩٤٧	—	—	٦ر١٦٤
١٩٤٨	٠ر٧	٣ر٦	٤ر١٨٦
١٩٤٩	٦ر١٠	٤ر٤	٦ر٢١٥
١٩٥٠	١ر١٠	٨ر٦	٠ر٢٥٤
١٩٥١	٠ر١٤	١ر٦	٨ر٣٠٧
١٩٥٢	٩ر٧	١ر٦	٣ر٣٥٣
١٩٥٣	٨ر١٩	١ر٢	٨ر٤٢٩
١٩٥٤	٨ر١٩	٩ر٧	٨ر٥٥٥
١٩٥٥	٥ر١٩	١ر٤	٣ر٦٩١
١٩٥٦	٥ر٢٣	١ر٣	٩ر٨٨٠
١٩٥٧	١ر١٣	٥ر٤	٧ر١٠٤٢
١٩٥٨	٦ر١٥	٧ر٤	٦ر١٢٦٠

هذه هى حقيقة الملامح الاساسية للتضخم الذى حدث فى دول امريكا اللاتينية ويتضح منها أن كلا من العوامل الداخلية والخارجية

(1) Eugenio Gudin, op. cit. p. 347.

قد لعبت دورا فى احداث هذا التضخم ، وكان العامل الخارجى اهم بكثير من العوامل الداخلية ، ولا غرو فان حصيلة الصادرات ومعدل التبادل الدولى لا يكون لهما تأثير من ناحية الطلب والعرض فى الاقتصاد فقط ولكن ايضا لان لهما تأثير غير مباشر على التمويل الحكومى .

على انه يجب ان يلاحظ ان العامل الجوهرى الذى ادى الى حدوث التضخم فى هذه الدول هو، كظاهرة عامة فى الدول المتخلفة ، ما يتسم به اقتصادها من طبيعة هيكلية خاصة . ذلك ان القطاع الزراعى ينمو ببطء بالنسبة للقطاعات الاخرى فى الاقتصاد ، فضلا عما يؤدى اليه الاعتماد على محصول واحد او محاصيل قليلة من تعرض الطلب للتقلب مما يؤدى الى ظهور الضغوط التضخمية فى الاقتصاديات المتخلفة[1] على النحو الذى رأيناه من قبل تفصيلا .

ومهما يكن من امر فان النتيجة التى نخرج بها من تجربة دول امريكا اللاتينية انه لا توجد علاقة منتظمة بين التضخم والنمو الاقتصادى اذ ان التضخم الذى مارسته دول امريكا اللاتينية لم ينتج عنه زيادة تكوين رؤوس الاموال بها ، بل الثابت عكس ذلك، فقد كان التضخم مصحوبا بانخفاض فى معدل تكوين رؤوس الاموال على نحو ما اوضحته الاحصاءات السابقة ، وتؤكد هذه الاحصاءات وتدعمها بعض العوامل الاخرى التى تتردد فى كتابات العارفين باقتصاديات دول امريكا اللاتينية ، ومن اهم العوامل التى ادت الى فشل التضخم فى زيادة التركيم الراسمالى فى هذه الدول ما يأتى :

(١) التضخم لم يؤد الى زيادة المدخرات القومية :

رأينا فيما سبق ان أنصار التمويل بالتضخم يستندون الى حجة اساسية هى ان التضخم يؤدى الى تحقيق الادخار الاجبارى. ورأينا هذا الادخار يتحقق عندما يكون معدل الزيادة فى الاسعار أكبر

---

(1) G. Maynard, op. cit., pp. 353 - 25?.

من معدل الزيادة في الاجور ، فهل نجحت دول امريكا اللاتينية في هذا المجـــال ؟

ان ما حـدث في دول امريكا اللاتينية هو العكس تمـاما . فقد ارتفعت معدلات الاجور النقدية بدرجة اكبر من المعدلات التي ارتفعت بها نفقــات المعيشـة ومعنى ذلك أن هذه الدول لم تحقق ادخارا اجباريا عن طريق التضخم . ومعناه ايضا ان العمــــال قد اسـتفادوا من الضغوط التضخمية التي ســادت بلادهم .

كما نتج من التضـــخم بعض عمليات الادخار السلبي حيث لجأ بعض الافـــراد ، وعلى الاخص اصحاب الدخول المحـــدودة الى السحب من مدخـــراتهم السابقة حتى يستطيعوا المحافظـــــة على مستوى استهلاكهم العادي .

ويذكر بعض الكتاب انه وان ادى التضخم الى زيادة مدخـرات القطاع الحكومي نظرا لزيادة حصيلة الضرائب فان القيمـــة الحقيقيـة للزيادة لا تكون ذات اهمية ، فاذا كان الفرد يدفع ضريبة معدلها ١٠٪ على دخله البـالغ ٢٠٠٠٠ بيزوس قبل التضخم (= ٢٠٠٠ بيزوس) فانـــه في سنوات التضـــخم اذا اصبحت الضريبة تفرض على دخل يبلـغ ٨٠٠٠٠ بيزوس (= ٨٠٠٠ بيزوس) فان القيمة الحقيقية لهذا المبلغ لا تزيد كثيرا عن القيمـــة الحقيقية للدخل السابق(١) .

---

(١) ولكن يلاحظ ان التضخم ادى الى بعض نماذج من الادخار الاجبارى في بعض دول امريكا اللاتينية وذلك يتمثل في النقص الذى حـــدث في دخول اصحاب الودائع بالبنوك ومن يمتلكون ارصدة نقدية سائلة ، ففى البرازيل مثلا كان اجمـــالى الودائع تحت الطلب ٤٠٠ بليون كروزيروس سنويا ، ونظـرا الى ان الاسعار قد ارتفعت بمعـدل ٢٠٪ سنويا فان المودعين قد تحملوا خسارة قدرها ٨٠ بليون كروزيروس موزعـة حسب حجم ارصدة كل منهم ، ولهذا السـبب فان الزيادة المستمرة في الاسعار في البرازيل قد ادت الى تراجع حجم الودائع الآجلة خلال الفتـــرة من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٤٨ من ٢٤ر٤٪ الى ١٠ر٦٪ فقط . (راجع Gudin, op. cit., pp. 348/9, 352)

(١) [illegible]

ادى التضخم الذى ساد فى دول امريكا اللاتينية الى ضياعات كبيرة [illegible] بشكل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاستهلاك البذخى الواضح [illegible]

فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى بصورة لا تتناسب اطلاقا مع هيكل اقتصاديات هذه الدول ، فقد كان بند «الخدمات» Services يمثل ٥٧٪ من اجمالى الانتاج فى شيلى عام ١٩٥٥ (٢).

(٢) التضخم ادى الى سوء توجيه الاستثمارات :

ويمكن تلخيص آثار التضخم على اتجاهات الاستثمار فى دول امريكا اللاتينية ، بان التضخم ادى الى توزيع الموارد الاقتصادية توزيعا سيئا على القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث اتجه الجزء الاكبر منها الى الاستثمارات ذات الربح المرتفع والتى لا تنطوى على مخاطرة كبناء العمارات الفاخرة (١) كل ذلك على حساب الاستثمارات

---

(١) كما ارتفع عدد الموظفين بالبنوك وفروعها الى ارقام كبيرة بالبرازيل فى المدة ١٩٤٠ الى [illegible]

	١٩٤٠	١٩٦٠
عدد فروع البنوك	١٣٦٠	٤١١٧
عدد موظفى البنوك	٢٤٨٧٢	٩٥٤٠٠

(Op. cit., p. 349)

(٢) [illegible] فى البناء والاراضى [illegible] فى قيمة النقود [illegible] امريكا اللاتينية [illegible] الجزء من [illegible]

(Gudin ; op. cit., pp. 348 / 9, 352)

فى مشروعات التنمية وذلك لضعف الحافز على الاستثمار فى المشروعات الاساسية نظرا لضآلة معدلات الربح فيها وانطوائها على درجة كبيرة من المخاطرة فضلا عن طول مدة الاستثمار بالمقارنة بالصناعات الخفيفة(١) .

كما ان سوء توزيع الموارد قد امتد الى مستوى الاقاليم المختلفة للدولة الواحدة ، فبينما حظيت بعض الاقاليم بكثير من الاستثمارات الثابتة لم تنل الاقاليم الاخرى من هذه الاستثمارات شيئا .

وفى الوقت نفسه ادى التضخم الى تغيير تركيب الهيكل الاقتصادى لدول امريكا اللاتينية فى صالح قطاع الخدمات على النحو الذى رايناه فى البرازيل وشيلى حيث بلغت نسب ما يساهم به قطاع الخدمات ٥٧٪ من اجمالى الانتاج القومى سنة ١٩٥٥ وهى نسبة غير عادية حتى بالنسبة للبلاد المتقدمة اذ المفروض ان قطاع الخدمات يتبع فى الاهمية القطاعين الصناعى والزراعى لا ان يكون فى المقدمة .

هذه هى تجربة دول امريكا اللاتينية فى التضخم(٢) أوضحنا جذورها التاريخية فى ضوء الهيكل الاقتصادى لهذه الدول ، ورأينا مدى العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادى وخلصنا الى نتيجة مؤداها القطع بعدم وجود علاقة منتظمة بين التضخم والنمو

---

(١) وقد ادى انحراف الاستثمار الى قطاع المبانى بدلا من مشروعات التنمية الاقتصادية ان اصبح معدل راس المال الى الناتج فى صناعة المبانى معدلا كبيرا جدا لا يتناسب مع دولة متخلفة .

(٢) ان التضخم فى دول امريكا اللاتينية قد اصبح تضخما مزمنا Chronic Inf. نظرا لتكرر حدوثه ، ان الافراد تعلموا فى ظل هذا النوع من التضخم كيف يحصلون على الفائدة التى تتناسب مع التضخم وكيفوا أمورهم على هذا الاساس ، كذلك فان المشروعات قد عدلت أوضاعها لتتلاءم مع التضخم ، وعندما نصل الى هذا الوضع من التضخم المزمن فان الافراد يمتنعون عن شراء السندات ويحجمون عن الايداع فى الودائع الآجلة وبذلك لا تستطيع الحكومة ان تقترض من الافراد للاجل المتوسط او الطويل لتغطية ميزانيتها كذلك يظهر فى المجتمع النزاع الدائم بين العمال واصحاب الاعمال على الزيادات فى الاجور وينجم عن ذلك الاضرابات والمشاكل الاجتماعية .

الاقتصادي اذ لم ينجم عن التضخم الذى ساد فى هذه البلاد زيادة فى الانتاج القــومى نتيجة للزيادة فى الاسعار ، وهو أمر يؤكد وجوب استبعاد التضخم كوسيلة للتمويل فى الدول المتخلفة وبذلك تصــبح تجربة دول امريكا اللاتينية سندا هاما يستند اليه انصار الاتجاهات المعارضة للتضخم .

الفصل الثالث

التمويل بالتضخم فى الاقتصاد المصرى

(كنموذج تجريبى للاقتصاد النامى)

عرضنا فى الدراسة السابقة لعملية خلق النقود بنوعيها الاصدار الجديد وزيادة الائتمان المصرفى . ورأينا ان التمويل بالتضخم يأخذ فى الدول المتخلفة عادة شكل الاصدار الجديد لما تتسم به اقتصاديات هذه الدول من عوامل هيكلية خاصة اهمها تخلف العادات المصرفية .

وسيتولى هذا الفصل عرض دراسة للتمويل بالتضخم فى الاقتصاد المصرى كنموذج تجريبى للاقتصاد النامى ، وستنقسم الدراسة فيه الى مبحثين ، يعنى المبحث الاول بدراسة حجم الائتمان المصرفى ويحدد مفهومه ويوضح عما اذا كانت الزيادة المطلقة فى حجم الائتمان المصرفى تنهض وحدها سببا فى توليد الضغوط التضخمية ام لا ، كما سيعنى هذا المبحث ايضا بربط حجم الائتمان المصرفى بالنشاط الاقتصادى واستخراج علاقات هامة بينهما ونعنى بها الميل المتوسط والميل الحدى لاستخدام الائتمان المصرفى . وفى نهاية المبحث نحلل اسباب زيادة حجم الائتمان المصرفى فى الاقتصاد ومانراه بصددها

ويعنى المبحث الثانى بموضوع عجز الميزانية العامة فى الاقتصاد المصرى ومدى استعانة المخطط به كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية ، كما يقوم بتحليل المركز المالى للجهاز المصرفى للوقوف على ما اذا كان عجز الميزانية يعتبر السبب المباشر فى زيادة حجم وسائل الدفع فى الاقتصاد . على اننا سنعقد ، فى نهاية هذا المبحث ، من جهة أخرى ،

مقارنة بين زيادة حجـم الائتمان المصرفى وعجز الميزانية العامـة للوقوف على اهم الاسباب شأنا فى توليـد الضغوط التضخميـة فى الاقتصاد المصرى .

وبناء على ما تقـدم فان هذا الفصل سيضم مبحثين :

المبحث الاول زيادة الائتمـان المصرفى .

المبحث الثانى عجـز الميزانية العامة .

المبحث الاول

زيادة الائتمـــان المصرفى

اتضح لنـا من الدراسة السابقة ان الـزيادة فى الائتمان المصرفى تفضى الى التضخم اذا كانت تفوق مقـــدرة الجهاز الانتـــاجى على استيعاب هذه الزيادة ، فمعلوم ان العبرة ليست بالزيادة المطلقـــة فى الائتمـان المصرفى ، وانما العبـــرة بربط هـــذا المتغير بالنشـــاط الاقتصادى على التفصـــيل الذى رايناه فى مؤشرات التضـــخم فى الاقتصاد المصرى .

والآن يثور التساؤل ـ ما هو مفهوم الائتمان المصرفى ؟ وهل زاد فى الاقتصاد المصرى بقدر لا يستقيم مع الزيادة فى النشاط الاقتصادى البلاد ؟ وما هى الحلول المناسبة فى هذا المجال ؟

سبق ان ذكرنا ان هناك مفهومين لحجم الائتمان المصرفى ، المفهوم الواسع الذى يدخل فيه المطلوبات من الحكومة ومن القطاع العام ومن البنوك المتخصصة على ما تظهـــره مكونات النظام النقدى فى مجموعه ، والمفهوم الضـــيق الذى يتمثل فى الكمبيـــالات المخصومة والقـــروض والسلفيات والاستثمارات لـــدى البنـوك التجارية بالاضافة الى ما يحوزه البنك المركـــزى من اذون خـــزانة وسندات حكوميـــة ، وقد رجحنا الراى الثـــانى وان كانت مكوناتهما تتماثل الى حد كبير .

ولكن هل زاد الائتمان المصرفى فى الفترة من ٦١/٦٠ ــ ٧٠/٦٩ عن الحـــد الذى يؤدى الى ضغوط تضخمية ؟ للوقوف على ذلك نطلع على الجدول الآتى :

السنة	النشاط الاقتصادي بالاسعار الثابتة		حجم الائتمان المصرفي	
	القيمة بالمليون جنيه	الرقم القياسي	القيمة بالمليون جنيه	الرقم القياسي
٦٠/٥٩	٢٥٤٧ر٩	١٠٠	٤١٨ر٩	١٠٠
٦١/٦٠	٢٦٨٥ر٥	١٠٥	٥٠٣ر٠	١٢٠
٦٢/٦١	٢٧٧٧ر٢	١٠٩	٥٤٤ر٧	١٣٠
٦٣/٦٢	٣٠٨٦ر٣	١٢١	٥٨٦ر٧	١٤٠
٦٤/٦٣	٣٣٤٥ر٧	١٣١	٧٤٣ر٤	١٧٧
٦٥/٦٤	٣٤٧٤ر١	١٣٦	٨٠٧ر١	١٩٣
٦٦/٦٥	٤٠٩٢ر٢	١٦١	٩١٧ر٠	٢١٩
٦٧/٦٦	٤١٠٦ر٢	١٦١	٩٨٠ر٢	٢٣٤
٦٨/٦٧	٤٠٣٠ر٧	١٥٨	١٠٥٠ر٢	٢٥١
٦٩/٦٨	٤٤٤٠ر٣	١٧٤	١١١٦ر٨	٢٦٧
٧٠/٦٩	٤٧٥٤ر٨	١٨٧	١٢٢٤ر٤	٢٩٢

يتضح من هذا الجدول أنه بينما زاد النشاط الاقتصادى بواقع ١٨٧٪ نجد أن حجم الائتمان المصرفى قد زاد بواقع ٢٩٢٪ . وفى الوقت نفسه فانه بحساب المتوسط السنوى للزيادة فى الائتمان المصرفى خلال الفترة محل البحث نجد أنه قد بلغ ١١ر٥٪ بينما بلغ المتوسط السنوى للزيادة فى النشاط الاقتصادى خلال نفس الفترة ٥ر١٪ فقط ، وهذه الزيادة الكبيرة التى حدثت فى الائتمان المصرفى ، ساهمت بدون شك فى الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ، وهذا مالمسه صندوق النقد الدولى على النحو الذى سيأتى ذكره .

واذا ربطنا النشاط الاقتصادى فى علاقة مع الائتمان المصرفى اطلقنا عليها الميل المتوسط لاستخدام الائتمان المصرفى(١)
Average propensity to use bank credit.

---

(١) راجع د. فؤاد هاشم — تمويل الجهاز المصرفى للتنمية ، المرجع السابق ص ٢٤ .

خلال الفترة السابقة ظهرت لنا الاتجاهات الموضحة بالجدول الآتي:

جـــدول

النشاط الاقتصادى والائتمان المصرفى : الميل المتوسط

سنة	النشاط الاقتصادى بالاسعار الثابتة(*)	الائتمان المصرفى	الميل المتوسط لاستخدام الائتمان المصرفى
	(١)	(٢)	(٢) ÷ (١)
٦١	٢٦٨٥ر٥	٥٠٣ر٠	١٩ر٠
٦٢	٢٧٧٧ر٢	٥٤٤ر٧	٢٠ر٠
٦٣	٣٠٨٦ر٣	٥٨٦ر٧	١٩ر٠
٦٤	٣٣٤٥ر٧	٧٤٣ر٤	٢٢ر٠
٦٥	٣٤٧٤ر١	٨٠٧ر١	٢٣ر٠
٦٦	٤٠٩٢ر٢	٩١٧ر٠	٢٢ر٠
٦٧	٤١٠٦ر٢	٩٨٠ر٢	٢٣ر٠
٦٨	٤٠٣٠ر٧	١٠٥٠ر٢	٢٦ر٠
٦٩	٤٤٤٠ر٣	١١١٦ر٨	٢٥ر٠
٧٠	٤٧٥٤ر٨	١٢٢٤ر٤	٢٦ر٠

(المصدر ــ البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى من ٦٠ ــ ٦٥ متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى وزارة التخطيط ص ٨ وبيانات السنوات ٦٦و٦٧و٦٨ متابعة خطة عام ٦٧/٦٨ ص ٤و٥ وبيانات عام ٦٩و٧٠ متابعة خطة ٦٩/٧٠ ص ٣) .

ويتضح من هذا الجدول وعلى ما يظهره الشكل رقم (٩) أن الميل المتوسط لاستخدام الائتمان المصرفى كان يزيد فى السنوات الاولى زيادة متقطعة ثم اخذ يزيد بعد ذلك بالتدريج خلال السنوات الخمس الاخيرة ولكنها مع ذلك تعتبر زيادة بطيئة .

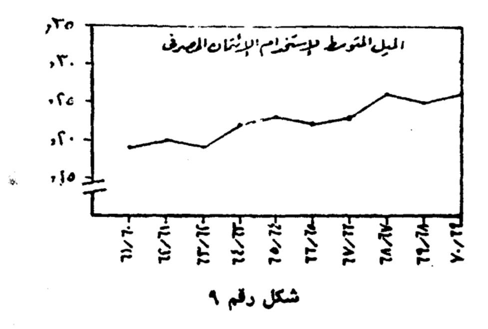
والمشاهد أن هذا المعدل كان مستقرا تقريبا فى السنوات الثلاث الاولى (٦٠/٦١ ــ ٦٢/٦٣) فيما بين ١٩ر٠ و٢٠ر٠ ثم زاد الى ٢٢ر٠

---

* الاسعار من ٦٠ ــ ٦٥ مثبتة على اساس اسعار ٥٩/٦٠ اما السنوات التالية فهى مثبتة على اساس اسعار ٦٤/٦٥ .

فى ٦٣/٦٤ واستقر عند هذا المستوى تقريبـــا (اى فيمـا بين ٢٢ر. و٢٣ر.) فى السـنوات الاربع التالية (٦٣/٦٤ ــ ٦٦/٦٧) ثم تابع زيادته الى ٢٦ر. عام ٦٧/٦٨ واستقر عند هذا المستوى الجـديد تقريبا (اى فيما بين ٢٥ر. و٢٦ر.) فى السـنوات الثلاث الاخيرة (٦٧/٦٨ ــ ٦٩/٧٠) .

وهكذا نجد ان الميل المتوسط لاستخدام الميل المصرفى يرتفـع من ١٩ر. الى ٢٦ر. فى الفترة من ٦٠/٦١ الى ٦٩/٧٠ وذلك على النحـو الذى يظهـــــره الشـكل التـالى رقم (٩) . اى ان هذا المعدل يوحى بزيـادة تدريجية فى الاعتمـاد على الائتمان المصرفى لا سيما فى السنوات الثلاث الاخيرة من خطـــة التنمية موضع الدراسة .



شكل رقم ٩

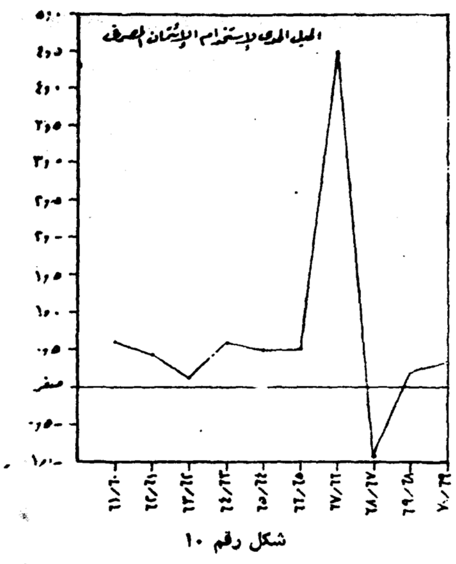
ومن جهة اخرى اذا حسبناما يطـلق عليه الميل الحـــدى لاستخدام الائتمان المصرفى « Marginal propensity to use bank credit » خلال نفس الفترة عن طريق ربط معدلات التغـير فى الائتمان المصرفى بمعدلات التغير فى النشاط الاقتصادى فاننـــا نحصل على النتيجـة الآتيـــة :

جـدول

النشاط الاقتصادى والائتمان المصرفى : الميل الحدى

يونيو	التغير فى النشاط الاقتصادى	التغير فى الائتمان المصرفى	الميل الحدى لاستخدام الائتمان المصرفى
	(١)	(٢)	(٢) ÷ (١)
١٩٦١	١٣٧ر٦	٨٤ر١	٦١ر٠
١٩٦٢	٩١ر٧	٤١ر٧	٤٥ر٠
١٩٦٣	٣٠٩ر١	٤٢ر٠	١٤ر٠
١٩٦٤	٢٥٩ر٤	١٥٦ر٧	٦٠ر٠
١٩٦٥	١٢٨ر٤	٦٢ر٧	٥٠ر٠
١٩٦٦	٢١٦ر٣	١٠٩ر٩	٥١ر٠
١٩٦٧	١٤ر٠	٦٣ر٢	٤ر٥١
١٩٦٨	ــ٧٥ر٥	٧٠ر٠	ــ٩٣ر٠
١٩٦٩	٣٠٩ر٦	٦٦ر٦	٢٢ر٠
١٩٧٠	٣١٤ر٥	١٠٧ر٦	٣٤ر٠

يتضح من الجدول السابق ان الميل الحدى لاستخدام الائتمان المصرفى كان يتذبذب بشكل حاد على النحو الذى يظهره الشكل رقم (١٠) ، فبينما كان ٦١ر٠ عام ٦٠/ ٦١ اتجه الى الانخفاض فى السنتين التاليتين ٦١/ ٦٢ و٦٢/ ٦٣ الى ٤٥ر٠ ثم الى ١٤ر٠ ، وبعد أن استقر فيما بين ٥٠ر٠ و٦٠ر٠ خلال السنوات الثلاث ٦٣/ ٦٤ ــ ٦٥/ ٦٦ نجده يقفز قفزة موجبة تصل الى ٥١ر٤ عام ٦٦/ ١٩٦٧ وقد يرجع زيادة الاعتماد على الائتمان المصرفى الى تمويل المخزون من السلع الذى بلغ تراكمه نحو ٥٠٪ من الدخل الصناعى فى تلك السنة والى الاعتبارات التى سبق ذكرها من قبل ، ثم يتراجع بالسالب (ــ٩٣ر٠) عام ٦٧/ ٦٨ بسبب انخفاض معدل النشاط الاقتصادى فى تلك السنة عن السنة التى سبقتها ثم يسجل ٢٢ر٠ و٣٤ر٠ عامى ٦٨/ ٦٩ و٦٩/ ٧٠ على التوالى .



شكل رقم ١٠

يتضح من العرض السابق أن معدلات الائتمان المصرفى لا تعطى على اطلاقها دلالة واضحة عن مدى حدوث الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى الا بربطها بمعدلات النشاط الاقتصادى وهو الامر الذى أوضحناه عند استخراج معامل الاستقرار النقدى لقياس التضخم فى الاقتصاد المصرى وقد اتضح لنا من هذا المعامل ان معظم سنى الخطة الشاملة (٦٠/٦١ ـ ٦٩/٧٠) قد اظهر تضخما نتيجة استخدام الائتمان المصرفى بجرعات كبيرة ، ونظرا لما لوحظ من ان الجهاز المصرفى قد افرط فى منح الائتمان فى بعض سنى الخطة لا سيما عام ٦٦/٦٧ (حيث بلغت زيادته اذ ذاك ٧٪ وذلك رغم وجود مدخرات عاطلة وانكماش النشاط الاقتصادى فى تلك السنة بصورة لم يحقق خلالها الا نموا ضئيلا بلغ ٠,٣٪) ، فان الامر أصبح يقتضى وضع خطة ائتمانية يهتدى بها الجهاز المصرفى فى نشاطه ، أسوة

بتخطيط التغـــيرات الاقتصادية الاخرى من انتاج ودخل وعمالة .. الخ وذلك تحقيقـا لربط القطاعات الاقتصادية بخطة متكاملة تحقـــق التوازن الداخلى ، وسنعرض لذلك بشىء من التفصــيل فى القســم الثالث عند دراسة عـلاج التضخم فى الاقتصاد المصرى .

والآن وبعد فرغنا من التحليل السابق الا يحق لنـا ان نطـــرح سؤالا : ما هـــو السبب فى زيادة الائتمان المصرفى ؟

اذا نظرنا الى مكونات الائتمان المصرفى نجـده يتكون من نوعـــين اساسيين . الاول ـ اذون الخزانة لدى البنــك المركزى والبنـــوك التجـارية ، وهذه الاذون تعتبر فى قمة الائتمان المصرفى واشده حـدة وابعده اثرا . وترجـع الزيادة فيها الى تمويل عجـــز الميزانية ، على النحو الذى سنوضحه فيما بعد . والنــوع الثانى يتكون من الاوراق المالية والاستثمارات وتكون نقلباتها فى نطاق ضيق بحيث يكون اثرهــا محدودا ومن اوراق تجارية مخصومه ، وقـــروض وسلفيات وتمثـل التسهيلات الائتمانية لذا فان التغيرات التى تحدث فيها تعتبر عامـــلا هاما فى حجـــم الائتمان المصرفى . والملاحظ ان التسهيلات الائتمانية قد زادت منذ عام ١٩٦٠ بشـــكل ملحوظ . ويرجع ذلك الى تمـويل مشروعات التنمية الاقتصادية نظرا لاتساع القطاع العـــام واضطلاعه بالجـزء الاكبـــر من المشروعات الانمائية . وقد حصـلت القطاعات التابعة للقطاع العام على نحو ٨٠٪ من هذه التسهيلات(١) . والجدول الآتى يوضـــح ان الصـناعة قـد استأثرت بالنصيب الاكبـــر حيث بلغت نسبتها ٥٢٪ عـــام ٦٨/٦٧ وذلك على النحو الآتى :

---

(١) راجع التسهيلات الائتمانية للقطاع العام من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية يونيو ٦٢ ص ١٥ .

توزيع المستخدم من التسهيلات الائتمانية(١) حسب النشاط الاقتصادى للمقترضين

(بالمليون جنيه)

يونيو	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات	انشطة اخرى	المجموع الكلى	رقم قياسى
١٩٦٠	١٣ر٧	١١٥ر٤	٩٤ر٨	١٢ر٢	٢٠ر٨	٢٥٦ر٩	١٠٠
٦١	١٢ر١	١٢٧ر١	١٠٨ر٣	١٣ر٨	٢١ر١	٢٨٣ر٤	١١٠
٦٢	٢٥ر٠	١٤٦ر٨	٨٨ر٣	٢٢ر٠	٢٧ر١	٣٠٩ر٢	١٢٠
٦٣	٢٨ر٣	١٧٧ر٤	١١٥ر٩	٢٣ر٤	٢٧ر٣	٣٧٢ر٣	١٤٥
٦٤	١٣ر٨	١٦٨ر٨	٧٦ر١	١٩ر٨	٢٥ر٥	٣٠٤ر٠	١١٨
٦٥	٢٧ر٧	١٩٢ر٠	١٢٤ر٠	٢٦ر٠	٤٢ر١	٤١١ر٨	١٦٠
٦٦	٢٠ر٢	١٩٣ر٥	١٢٦ر٩	٣٩ر٣	٢٩ر٧	٤٠٩ر٦	١٥٩
٦٧	٣٢ر٥	٢٢٥ر٧	١١٨ر٣	٣٠ر٠	١٨ر٧	٤٢٥ر٢	١٦٦

المصدر ــ النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى المجلد الرابع والعشرون العدد الاول ٧١ جدول ١/٥ .

ومهما يكن من أمر ، فان هناك حقيقة لا شك فيها وهى ان الزيادة السريعة فى الائتمان المصرفى تسبق الزيادة فى معدل النشاط الاقتصادى وقد ساهمت فى توليــد الضغوط التضخمية فى الاقتصــاد(٢) وعلى ذلك فقد اشترط صندوق النقـد الدولى فى برنامـج التثبيت الذى تلتزم به مصر عنـدما تقدمت له فى ابريل ١٩٦٢ للحصول على حـق سحب مبلغ قدره ٤٢ر٥ مليـون دولار ، اشترط الصندوق وضـع حدود قصـوى لما يمكن ان تكون عليـه التسهيلات الائتمانيـة التى

(١) تشمل التسهيلات التى استخدمتها كافة البنوك .

(2) A. S. Gerakis op. cit., p. 462.

يمنحها الجهاز المصرفى للقطاعين العام والخاص ، وبالفعل كانت الحدود القصوى للتسهيلات الائتمانية اكثر فاعلية من الادوات الاخرى فى ضبط التضخم(١) وذلك على النحو الذى سنفصله فى دور ادوات السياسة النقدية بالقسم الثالث

---

(١) راجع د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية فى ج.ع.م. المرجع السابق ص ٢١ .

(٢) ومن جهة اخرى قد يثور تساؤل ، هل قامت الزيادة فى حجم الائتمان المصرفى بالدور الحاسم فى ارتفاع الاسعار ؟ الواقع ان هذه الظاهرة فى بعض جوانبها قد تكون نتيجة لارتفاع الاسعار لا سببا له ، فربما ان بعض المنشآت التى كانت تتوقع ارتفاع الاسعار حاولت ان تسبق الارتفاع المرتقب للاحتفاظ بمركزها فى السوق فلجأت الى زيادة مخزونها ورفع اسعارها كلما سمحت الاحوال بذلك واحتاجت الى قروض مصرفية لتنفيذ هذه السياسة ، وقبلت البنوك ، فيما يبدو ، تمويل مثل هذه العمليات ، وقد ساعد على ذلك تحقيق الارتفاع المطرد فى الاسعار (قارن د. سمير امين المرجع السابق ص ٣٢) .

المبحث الثانى

عجـــز الموازنة العامـــة

ذكرنا فيما تقدم ان السياسة الائتمانية التوسعية التى اتبعتها مصر خلال خطط التنمية الاقتصادية توضح مدى العجز الكبير فى الموازنة (الميزانية) العامة(١) وهنا قد يثور تساؤل : هل استخدم التضخم – أو التمويل بالعجز – كوسيلة لتمويل التنمية ؟ أو بمعنى آخر هل كانت سياسة التمويل التضخمى سياسة مقصودة ؟ وما مدى تطور العجز فى الميزانية العامة؟

وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى انه على الرغم من أن فريقا من الخبراء قد أوصى لدى اعداد خطة التنمية الاقتصادية الشاملة باتخاذ التضخم وسيلة لتمويل التنمية(٢)، الا أن المخطط المصرى استبعد هذه الوسيلة من وسائل التمويل، وروعى فى وضع الخطة الخمسية الاولى (٦٠/٦١ – ٦٤/٦٥) وخطط السنوات التالية . تنسيق الموارد المحلية والموارد المتاحة من الخارج وتوزيعها على مختلف القطاعات .

(١) معلوم أن الميزانية العامة تستخدم كأداة لادارة الاقتصاد القومى وتوجيهه والتأثير فى مختلف كيانه ومكوناته ، ويتفاوت مدى ونطاق هذه الادارة تبعا لاهمية القطاع العام فى الاقتصاد القومى ومسئولياته . وتفرض النفقات العامة آثارها فى مختلف النواحى ، كما تسهم الى حد كبير فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى فى مجموعه ولا سيما فى المجتمعات الاشتراكية حيث تعتبر الميزانية العامة اداة للتخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، وعلى ذلك فهى تستخدم ، منذ الحرب العالمية الثانية ، كوسيلة لتحقيق الاستقرار فى قيمة النقود والحد من الاتجاهات التضخمية والانكماشية التى تهدد النشاط الاقتصادى (راجع د. ريـاض الشيخ ، ميزانية الدولة ، معهد الدراسات المصرفية يوليو ٦٧ ص ٣و٤و٩) .

(٢) انظر نيكولاى كستنر – البنوك فى البلاد المتخلفة من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ابريل ١٩٥٢ .

وتدل البحوث التى اجريت لتقدير الموارد المتاحة على كفايتها لمقابلة الانفاق الاستثمارى بدون الالتجاء الى الوسائل التضخمية لتمويل الخطة(١) ، ذلك انه من أهم الاسس التى تبنى عليها الدولة سياستها بصدد تمويل برامج التنمية تجنب الوسائل التمويلية التى تؤدى الى التضخم(٢) ووضع ميزانية عامة متوازنة تتجنب نشوء القوى التضخمية او الانكماشية(٣).

وقد اعلنت الحكومة فى مرات عديدة لدى عرض الميزانية العامة انها تتميز بخصائص هامة اولها انها تعتبر «اضخم ميزانية للدولة بدون تضخم» ، لان اهتمام الحكومة بمصالح الجماهير وحرصها الدائم على توفير السلع الاساسية بالاسعار المناسبة يدفعها الى تجنب اية زيادة فى الاسعار ومنع ظهور اى اتجاه تضخمى(٤) ، كما جاء بتقارير لجنة الخطة والميزانية بمجلس الشعب بالنسبة للخطوط العامة التى يتعين على الحكومة الالتزام بها «القضاء على الثغرات التضخمية الموجودة ومنع ما يتولد منها مستقبلا» ، كما اشارت الحكومة اكثر من مرة الى عزمها على الاستمرار فى انتهاج سياسة مكافحة التضخم واصلاح الاختلال فى ميزان المدفوعات والاهتمام بالاصلاح الاقتصادى والمالى والحد من التوسع فى الائتمان المصرفى والاقلال من الاعتماد على الاقتراض الخارجى قصير الاجل بالاضافة

---

(١) د. عبد المنعم فوزى ــ السياسة المالية فى النظام الاشتراكى ــ ١٩٦٧ ص ٨٩.

(٢) د. عبد المنعم فوزى ــ د. عبد الكريم صادق بركات ــ مالية الدولة والهيئات المحلية ١٩٦٧ ص ٥٦٦ .

(٣) بيان السيد وزير الاقتصاد أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى المنعقدة فى ١٩٧٠/٤/٢٢ .

(٤) ويضيف بيان السيد وزير الخزانة امام مجلس الامة بجلسته المنعقدة فى ٦٩/٦/٢ : ان الحكومة حريصة على اجراء ومتابعة الدراسات الخاصة بالتكاليف والاسعار لاتخاذ التسعير اداة ايجابية لتحسين اقتصاديات الوحدات من جهة والتخفيف على المواطنين من جهة اخرى ، ومن المأمول ان تقوم اللجنة الوزارية للصناعة والاسعار وجهاز تخطيط الاسعار بدورهما الايجابى فى هذا المجال .

الى الاجـراءات المتعلقة ببرامـــج التثبيت التى اتخـذت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى(١) .

وكان موضوع التضخم من الموضـوعات الهامـــة التى نوقشت للاصـــلاح الاقتصادى والمالى على اساس ان توالى العجز فى الميزانية ادى بالضرورة الى زيادة حجـــم وسائل الدفع وبالتالى الى وجـود قوة تضخمية فى الاقتصاد(٢) .

ومع ذلك فقد استعان المخطط المصرى بالتضـخم كوسيلة للتمويل فى احدى سنوات الخطـة الشاملة وهى سنة ٦١/٦٠(٣) ، كما لم ينج الاقتصـــاد المصرى من القـــوى التضخمية(٤) سواء كان ذلك نتيجة لمصـــادر الضغط التضخمى الذى يتســـم به الاقتصاد المصرى(٥) ، شانه فى ذلك شـــأن الاقتصاديات المتخلفة بصفة عامـــة ، أم نتيجة لسياسة مقصـــودة اضطرت اليها الحكومة بلجوئها الى الاقتراض من الجهاز المصرفى لتمويل العجـــز فى الميزانية العامة .

ومهما يكن من أمر فانه للحكم على مدى استعانة المخطط المصرى باستخدام عجز الميزانية فى التمويل يحسن الوقوف على تطـور الانفاق العام ومدى لجـــوء الحكومة الى الجهـــاز المصرفى فى هذا المجـــال وآثـــاره .

---

(١) تقرير وفـد ج.ع.م. برياسة د. حسين خلاف فى مشاورات لجنة القيود على موازين المدفوعات التابعة للجات Gatt المنعقد فى اكتوبر ١٩٧٠ ص ١٣ .

(٢) د. احمـد حافظ الجعـوينى - التضخم - الاقتصـــاد والمحاسبة سبتمبر ٦٨ ص ٤ .

(٣) فقد اعتمد على تمويل القطاع العام تمويلا تضخميا (بعجـز الميزانية) بنحو ٦١ مليون جنيه من اجمالى الموارد البالغة ٢٥٦ مليون جنيه بنسـبة قدرها ٢٤٪ من اجمالى موارد القطـــاع العام (د. فؤاد هاشـــم ، الاستقرار النقـدى والتنمية الاقتصادية - محاضرة القيت فى معهد الدراسات المصرفية فى يونيو ١٩٦١) .

(٤) انظر تقرير وفد مصر فى مشاورات لجنة القيود على موازين المدفوعات التابعة للجات برياسة د. حسين خـــلاف اكتوبر ١٩٧٠ ص ١٢ .

(٥) راجع ما تقدم ص ١٨١ .

من الواضح ان الانفاق العام في الميزانية العامة للدولة(١) قد تطور خلال السنوات الماضية تطورا واسع المدى ، فبعد ان كان ١ر٥١١ مليونا من الجنيهات عام ٥٩/٦٠ ارتفع الى ٧ر٧٧٩ مليونا عام ٦١/٦٢ ثم ارتفع من ٩٧٠ مليونا عام ٦٢/٦٣ الى ٧ر١١٩٧ مليونا عام ٦٦/٦٧ ثم ارتفع من ٤ر١٩٤١ مليونا عام ٦٧/٦٨ ليصل الى ٢ر٢٤٤٦ مليونا عام ٧٠/٧١ ، كما زاد العجز زيادة كبيرة ، فبعد أن كان ٣ر٦٦ مليون جنيه عام ٥٩/٦٠ ارتفع الى ٤ر٢٢٩ مليونا عام ٦١/٦٢ ، كما ارتفع من ٥ر٢٤٢ مليونا عام ٦٢/٦٣ الى ١ر٣٥٦ مليونا عام ٦٤/٦٥ ، حيث بلغ اقصاه فى تلك السنة وذلك على النحو الذى توضحه ارقام الجدول التالى بالمليون جنيه :

ايرادات وانفاق الدولة فى المدة من عام ٥٩/٦٠ الى عام ٧٠/٧١

السنة(٢)	الايرادات	الانفاق	عجز الميزانية
٥٩/٦٠	٨ر٤٤٤	١ر٥١١	٣ر٦٦
٦٠/٦١	٥ر٥٤٠	١ر٧٠٠	٦ر١٥٩
٦١/٦٢	٣ر٥٥٠	٧ر٧٧٩	٤ر٢٢٩
٦٢/٦٣	٥ر٧٢٧	٠ر٩٧٠	٥ر٢٤٢
٦٣/٦٤	٣ر٧٧٤	٤ر١٠٧٩	١ر٣٠٥
٦٤/٦٥	٣ر٨٢٨	٤ر١١٨٤	١ر٣٥٦
٦٥/٦٦	١ر٩٥٧	٠ر١٢٠٦	٩ر٢٤٨
٦٦/٦٧	٣ر٩٥٨	٧ر١١٩٧	٤ر٢٣٩
٦٧/٦٨	٥ر١٦٧٨	٤ر١٩٤١	٩ر٢٦٢
٦٨/٦٩	٢ر١٨١٦	٥ر٢١٤٦	٣ر٣٣٠
٦٩/٧٠	٨ر٢٠٤٣	٠ر٢٣٩١	٢ر٣٤٧
٧٠/٧١	٣ر٢١٥٠	٢ر٢٤٤٦	٩ر٢٩٥

---

(١) يلاحظ ان النفقات العامة تمارس على الاستهلاك آثارا مباشرة ،واخرى غير مباشرة . ويقصد بالاولى الزيادة الاولية فى الطلب على اموال الاستهلاك ويقصد بالثانية الزيادات المتتالية المترتبة على الزيادة الاولية اذا تغير الاستهلاك فى نفس اتجاه الانفاق العام سواء كان ذلك بالنقص أو الزيادة . ولكن يتوقف مدى هذه التغيرات على الميل الحدى الاستهلاكى للمستفيدين .وتحدث النفقات العامة آثارها على الاستهلاك القومى عن طريقين الاول يتمثل فى شراء الدولة مباشرة لانواع من السلع الاستهلاكية ويتمثل الثانى فى توزيع الدولة لدخول يخصص جزء منها للاستهلاك اراجع د. عبد المنعم فوزى وآخرين ، اقتصاديات المالية العامة ١٩٧٠ ص ١٨٤) .

(٢) بالنسبة للسنوات من عام ٥٩/٦٠ الى ٦١/٦٢ فانها تشمل مصروفات الميزانية الانتاجية ولا تشمل ايراداتها اذ لم توضح هذه الايرادات فى التقديرات السنوية =

(مصدر الارقـــام النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي ـ المجـــلد الرابع والعشرين ـ العـــدد الاول ١٩٧١ احصاءات عن وزارة الخزانة)

يلاحظ على الجدول السابق تزايد الانفاق العام وظهور عجـــز الميزانية بشكل واضح ولا سيما منذ بدء تنفيـــذ مشروعات التنميـــة والتخطيط الشـــامل فى عام ٦٠/ ٦١(١) ، ويرجع عجـــز الميزانية بصفة اساسية الى قصـور مرونة ايرادات الدولة ، وبخاصة النظـام الضريبى ، عن ملاحقة الزيادة اللازمة فى المصروفات(٢) .

ويرجع تزايد الانفاق العـــام الى ازدياد الدور الذى تقـوم به الدولة لاعطـــاء دفعة قوية لعملية التنمية الاقتصادية خـلال السنين الماضية وتحملها اعبـــاء متزايدة تمثلت فى تنفيذ الجانب الاكبـر من الاستثمارات وعـــدم الاعتماد على القطاع الخاص اعتمادا يذكر فى هذا المجال(٣) ، بالاضافة الى الاعبـــاء المترتبة على تمصير الاقتصاد القومى وتوسيع نطاق القطاع العام . ومع تزايـــد الانفاق الحـــكومى على مشروعات التنمية وارتفاع معـــدل تكوين راس المال منذ بداية الخطة الخمسية الاولى بدا العجـــز فى الميزانيـــة العامة للدولة يتـــزايد باستمرار نتيجة لتـــزايد النفقات بمعـــدل أسرع من الايـرادات ، وقصور الايرادات العامـــة بشكل واضح عن تغطية الانفاق ، وقد تم تمويل العجز بالاقتراض من الداخل والخـــارج وادى التوســـع فى الاقتراض الداخلى الى ارتفاع حجم الدين العام بشكل منتظم على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

= بالميزانية والتى تتكون بصفة اساسية من المساعدات والقـروض الاجنبية والداخلية والتوسع النقدى ، وفيما يختص بالسنوات من ٦٧/٦٨ الى ٧٠/٧١ فان ارقامها تمثل اجمالى تقديرات المصروفات قبل استبعاد الاعانات والتحويلات .

*

(١) ومن المعروف ان العجز الجارى فى ميزانيتى الخدمات والاعمال اما ان يكون ناشئا عن اسراف بدون مبرر أو عن حالة النشاط الاقتصادى نفسه او عن عيب فى الجهاز الانتاجى .

(٢) د. سمير امين ـ المرجع السابق ص ٣٢ .

(3) P. O' Brien, op. cit., 187.

اجمالى الدين العام
فى المدة من ٦١ الى ١٩٧٠

يونيو	القروض الوطنية وقروض الانتاج	قروض التمويل الخارجى	سندات المؤسسات المؤممة	جملة القروض المثبتة	اذون الخزانة	اجمالى الدين العام	الدخل المحلى بالاسعار الجارية	نسبة (٥) : (٦) ٪	نسبة (٦) : (٧) ٪
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)
١٩٦١	٢٣٢ر٠	٥٣ر[illegible]	٢٢ر٢	٣٠٧ر٢	١٨٥ر٠	٤٩٢ر٢	١٣٦٣ر٥	٦٢	٢١
٦٢	٢٣٢ر٠	٦٥ر٠	٢٢ر٢	٣١٩ر٢	٢٠٠ر٠	٥١٩ر٢	١٤١١ر١	٦١	٣٧
٦٣	٢٣٢ر٠	١٠٠ر٠	٢٢ر٢	٣٥٤ر٢	٢٣٥ر٠	٥٨٩ر٢	١٥٦٢ر٨	٦٠	٣٨
٦٤	٢٢[illegible]ر٠	[illegible]	٢٢ر٢	٣٥٤ر٢	٣٣٥ر٠	٦٨٩ر٢	١٧٣٩ر٦	٥١	٤٠
٦٥	[illegible]ر٠	٨٠ر٠	٢٢ر٢	٣٤٤ر٢	٣٤٥ر٠	٦٨٩ر٢	١٩٧٥ر٠	٥٠	٣٥
٦٦	٢٢٢ر٠	١٠٠ر٠	٢٢ر٢	٣٤٤ر٢	٣٤٥ر٠	٦٨٩ر٢	٢١٢٤ر١	٥٠	٣٢
٦٧	٢٢٢ر٠	١٠٠ر٠	٢٢ر٢	٣٤٤ر٢	٣٥٥ر٠	٦٩٩ر٢	٢١٨٠ر٤	٤٩	٣٢
٦٨	٢٢٢ر٠	١٠٠ر٠	٢٢ر٢	٣٤٤ر٢	٣٥٥ر٠	٦٩٩ر٢	٢١٦٤ر٨	٥٠	٣٢
٦٩	٢٢٢ر٠	١٠٠ر٠	٢٢ر٢	٣٢٩ر٢	٣٧٠ر٠	٦٩٩ر٢	٢٣٣٩ر٤	٤٧	٣٠
٧٠	١٩٧ر٠	١٠٠ر٠	٢٢ر٢	٣١٩ر٢	٣٧٥ر٠	٦٩٤ر٢	٢٥٥٢ر٨	٤٦	٢٧

(المصدر ـ القروض : المجلة الاقتصادية للبنك المركـــزى المصرى اعداد مختلفة ـ الدخـل : تقارير وزارة التخطيط ، ٢اعداد مختلفة ، راجع ما تقدم ص ١٤٥) .

من ارقام هذا الجدول يتضح لنا ان نسبة الدين العام الى الدخل المحـــلى قد زادت بالتـــدريج من ٢١٪ عـــام ٦١/٦٠ حتى وصـــلت الى ٤٠٪ عـــــام ٦٤/٦٣ ثـــم انخفضت بالتـــــدريج ايضا حتى بلغت ٢٧٪ .

وتجدر الاشارة الى أن الانخفاض فى نسـبة الدين العام الى الدخل المحلى الذى تحقق أخـــيرا هو فى الواقع انخفاض غير حقيقى نظـــرا لالتجاء الحـكومة منذ عام ٦٢/٦١ الى الحصول على قـــروض من الجهاز المصرفى فى شـكل تسهيلات ائتمانية غير مغطاة بأوراق ماليـــة حكوميـة ، وعلى سبيل المثال ، فقد وصلت قيمـة هذه التسهيلات الى ٣٣٩٫٥ مليون جنيه فى يونيو ٦٨(١) .

فاذا اخذنا فى الاعتبار قيمة هذه التســـهيلات الائتمانية غـــير المغطاة بأوراق حكوميـــة(٢) ارتفعت نسبة الدين العام الى الدخل المحلى من ٣٢٪ الى ٤٧٪ فى عام ٦٨/٦٧.

ومن جهة اخرى اذا حسبنا نسبة القروض القصيرة الاجـــل(٣) الى اجمـــالى الدين نجـــد أن هذه النسبة تعتبر كبيرة فبلغت ٦٢٪ فى

---

(١) د. محيى الدين الغريب ، عجز الميزانية وحجم وسائل الدفـــع فى ج.ع.م. المرجع الســابق ص ٣ .

(٢) وان كان هذا لا يعنى بالطبع عدم وجـــود صكوك (من أى نوع) مقـــابل هذه التسهيلات .

(٣) ويلاحظ على اذون الخـــزانة أن التجـــديد المستمر لها يجعلهـا تقترب فى طبيعتها الى حـــد كبير من طبيعة السندات حيث تتحول من قرض قصير الاجـــل الى قرض متوسط أو طويل الاجل . وقد يجرى التفكير عند البعض فى وجوب تحويل اذون الخزانة الموجودة حاليا الى قرض أو قروض متوسطة او طويلة الاجل ، ما دام أنها تجدد على نحو مستمر ، على اننا لا نعتقد صواب هذا الرأى ، اذ ان تحويلها الى ســـندات متوسطة او طويلة الاجل يذهب بالمزايا الهامة التى تجعل منهـــا اداة صالحة للدخول فى =

٦١/٦٠ وتدرجت فى النقصان حتى٦٩/٧٠ حيث بلغت ٤٦٪ على النحو الذى يوضحه الجدول السابق(١) .

وتجدر الاشارة فى هذا المجال ان الحكومة قد درجت فى السنوات الاخيرة على استهلاك الديون المتوسطة والطويلة الاجل عن طريق زيادة القروض القصيرة الاجل . فعندما حان موعد استحقاق قرض الانتاج ٣٪ (١٠ مليون جنيه) خلال عام ٦٥/٦٤ وقرض الانتاج ٣٪ (١٥ مليون جنيه) خلال عام ١٩٦٨ لجأت الحكومة الى زيادة الاقتراض مقابل اذونات خزانة بنفس المقدار لاستهلاك هذه الديون . فاذا استمرت الحكومة على اتباع هذا الاسلوب فى استهلاك السندات وهو ما يتوقع حدوثه ، فان معنى ذلك ان نحو ٨٠٪ من القروض الداخلية المتوسطة والطويلة الاجل سوف تتحول الى قروض قصيرة الاجل فى خطة التنمية القادمة ولغاية ١٩٧٥ (٢) .والجدير بالذكر انه كان ضيق السوق المالى من ناحية وضيق السوق النقدى خارج النظام المصرفى من ناحية اخرى ، سببا فى زيادة اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى لتمويل العجز فى ميزانية الدولة الامر الذى ادى الى زيادة قيمة المطلوبات من الحكومة بالجهاز المصرفى ، كما تظهر فى المركز المالى للجهاز المصرفى فى مجموعه باعتبار ان قيمة هذه المطلوبات تعتبر فى الواقع احدى العوامل الرئيسية المؤثرة على وسائل الدفع . فقد سجلت هذه

= غطاء النقد او لتوظيف بعض اموال البنوك التجارية فيها لمدة قصيرة مع ضمان السيولة وعدم التعرض لفقدان شىء من قيمة تلك الاذون حتى حلول ميعاد وفائها (راجع د. حسين خلاف ـ اذون الخزانة فى الاقليم المصرى من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية مايو ٦١ ص ٢٥) .

*

(١) كما يلاحظ ايضا انه بينما بلغ الرقم القياسى لنمو القروض المثبتة اقصاه فى عامى ٦٣/٦٢ و٦٤/٦٣ حيث بلغ ١١٥ فقد تناقص حتى وصل الى ١٠٤ فى عام ٧٠/٦٩ ، فى الوقت الذى نمت فيه القروض قصيرة الاجل ممثلة فى اذون الخزانة نموا تدريجيا كبيرا فبلغ الرقم القياسى ٢٠٠ فى عام ٦٩/ ٧٠ الامر الذى يؤكد زيادة الاعتماد على الجهاز المصرفى لتمويل العجز فى الميزانية .

(٢) حيث سيتم استهلاك القروض التى تواريخ استحقاقها من عام ٧٠ الى ٧٥ وتبلغ ٢٥٦ر٢ مليون جنيه من اجمالى القروض الحكومية البالغة ٢٢٩ر٢ مليون جنيه (راجع محى الدين الغريب ـ المرجع السابق ص ٢) .

المطلوبات رقما قياسيا يبلغ اكثر من ٣٠٠٪ فى المدة من ٦٠ ــ ٧٠ ، ومن المعلوم أن الزيادة فى هذا البند تعكس الدور المالى للخزانة ، وهو الدور الرئيسى الذى تقوم به عن طريق سياسة الانفاق الحكومى .

وتمثل **المطلوبات من الحكومة** العامل الهام والمؤثر فى حجم وسائل الدفع ، ويرجع ذلك الى زيادة اهميتها النسبية فى جانب الاصول للجهاز المصرفى . ذلك ان الخصوم النقدية تساوى صافى الاصول مطروحا منها الخصوم غير النقدية وحسابات راس المال . اى ان الخصوم النقدية تمثل التزامات الخزانة (العملة المساعدة) والبنك المركزى والبنوك التجارية التى تستخدم كاداة لتسوية المدفوعات ؛ وبمعنى آخر فانها تمثل وسائل الدفع التى تكون تحت تصرف المجتمع(١) ، وعلى ذلك فان وسائل الدفع (الخصوم النقدية) تتحدد بالعلاقة بين صافى الاصول الواردة فى المركز المالى للجهاز المصرفى من جهة وبين صافى الخصوم او الالتزامات غير النقدية وحسابات راس المال من جهة اخرى ، وبمعنى آخر فانه بينما يمثل صافى الاصول العامل التوسعى فان صافى الخصوم غير النقدية وحسابات راس المال يمثل العامل الانكماشى(٢) .

ويتكون جانب الاصول من صافى الاصول الاجنبية(٣) والمطلوبات من القطاع الخاص(٤) والمطلوبات من البنوك المتخصصة(٥) والمطلوبات من

---

(١) فى شكل النقود الورقية والمعدنية فى التداول والودائع الجارية الخاصة بالبنوك التجارية .

(٢) وفى اى لحظة معينة فان حجم وسائل الدفع انما يعادل مقدار الزيادة فى صافى اصول الجهاز المصرفى عن صافى الخصوم غير النقدية وحسابات راس المال ، فكلما زاد الفرق بين صافى الاصول وصافى الخصوم غير النقدية وحسابات راس المال زاد حجم وسائل الدفع وبالعكس كلما نقص الفرق ، انكمش حجم وسائل الدفع .

(٣) وهى عبارة عن قيمة الموجودات من الذهب والنقد الاجنبى فى الجهاز المصرفى بعد طرح الالتزامات بالنقد الاجنبى .

(٤) وتمثل القروض والسلفيات التى منحتها البنوك التجارية للقطاع العائلى وقطاع الاعمال بما فى ذلك الاوراق التجارية المخصومة والاوراق المالية التى اصدرها هذا القطاع وتحتفظ بها هذه البنوك فى محفظتها .

(٥) وهى عبارة عن القروض والحسابات المدينة بالبنك المركزى والبنوك التجارية =

الحـــكومة(١) . كما يتكون جانب الخصوم غير النقدية من اشـــباه النقود(٢) وودائع الحكومة(٣) والودائع الاخرى(٤) ، وتمثل بنود الموازنة حسابات راس المال(٥) ، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

--- التي حصلت عليها البنوك المتخصصة وهي البنـــك الصناعي) والبنوك العقـــارية والمؤســـسة المصرية العامة للائتمان الزراعي والتعاوني .

*

(١) ويتكون الجانب الاعظـــم منها من الاستثمارات الحكومية او السندات واذون الخزانة التي تصدرها الحـكومة المصرية ، والتسهيلات الائتمانيـــة التي تحصل عليهـــا الحكومة، كما يشمل هذا البند أيضا التزام الحكومة مقابل المعـــــلة المساعدة وودائع صندوق توفير البريد .

(٢) وهذه تمثل الودائع الاجلة والادخارية في البنـــوك التجارية وودائع صندوق توفير البريد ، وهذه جميعها التزامات على البنوك التجارية والخزانة للقطاع الخاص ، وهي لا تعتبر جزءا من وسائل الدفع وفقـــا للتعريف الذي اخـــذ به البنك المركزي في مصر على النحو الســـابق شرحه (راجـــع ص ١٥٦) الا انه نظـــرا لمـــا تتمتع به من سيولة تجعلها قريبة الشبه بوسائل الدفـــع فانه يطلق عليها «اشباه النقود» .

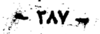
(٣) وهذه تشمل الودائع الحكوميـــــة وودائع المؤســـسات والهيئات العامة في البنك المركزي والبنوك التجارية سواء كانت هذه الودائع جارية أم آجلة .

(٤) وتمثل هذه الودائع التزامات على الجهاز المصرفي تجاه العالم الخارجي وتشمل:
أولا - حسابات المقاصـــة والحسابات الاخـــرى بالعملة المصرية ، وتمثـــل هذه الحسابات صافي مديونية الحـكومة المصرية لدول الاتفاقيات أساسا وهي تمثل قـــوة شرائية ممكنـــة تحت تصرف الدول الاجنبية يمكن أن توجـــه الى شراء سلع وخـدمات محليـــــة .

ثانيا - حسابات صندوق النقد الدولي وهي عبارة عن الالتزامات قصيرة الاجل للصـــــندوق .

ثالثا - الاموال القابلة للمعونة الامريكية وهذه الودائع تمثل التزامات الجهـاز المصرفي قبل الحكومة الامريكية المترتبـــة على ايداع قيمة القمح الذي تم توريده الى مصر وتم بيعه الى المطاحن . ويستخدم جزء من هذه الودائع في تمـويل بعض المشروعات في نطاق الاتفاق المبـــرم في هذا الخصوص بين الحكومة المصرية والحكومة الامريكية - وتظهر هذه المجموعة من الودائع تحت بنـــد واحد لتلقي بعض الضوء على المعاملات مع قطـــاع العـــالم الخارجي او الاجنبي كمـــا تعكسها الاحصـــــاءات المصرفية . (راجع المجـــــلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري المجـــلد الثالث العدد الرابع ٦٣ ص ٤١٦ - ٤١٨).

(٥) وتشـــــمل راس المال المدفـــوع والاحتياطيات المحتجزة والارباح غير الموزعة.



جـــدول
المركز المالى للجهاز المصرفى فى مجموعـــه
(وسائل الدفع والعوامل المؤثرة فيها)

(بالمليون جنيه)

	يونيو ١٩٦٠	يونيو ١٩٧٠
وسائل الدفـــع		
(أ) صافى العملة المتـداولة خارج البنوك	١٩٢ر٤	٤٧٤ر٩
(ب) الودائع الجارية الخاصة	١٧٧ر٠	٢٨٦ر٦
المجمـــوع	٣٦٩ر٤	٧٦١ر٥
العوامل المؤثرة على وسائل الدفع		
١ ـ الاصـــول		
(أ) صافى الاصول الاجنبية	١١٥ر٣	ـ٣ر٥١
(ب) مطلوبات من القطاع الخاص	٢٠٨ر٢	٢٩٣ر٩
١ ـ القروض والسلفيات	١٩٦ر٣	٢٦٠ر٦
٢ ـ الاوراق الماليـــة	١١ر٩	٣٢ر٣
(جـ) مطلوبات من البنوك المتخصصة	٩١ر٩	١٦١ر٩
١ ـ اســـتثمارات	٢٠ر٠	١٣ر٠
٢ ـ تسهيلات ائتمانية	٧١ر٩	١٤٨ر٩
(د) مطلوبات من الحكومة	٣١١ر٩	١١٤٦ر٩
١ ـ استثمارات وتسهيلات	٢٥٩ر٥	١٠٥٧ر٥
٢ ـ الاموال المقابلة للعملة المساعدة	١٤ر٠	١٥ر٥
٣ ـ ودائع صندوق توفير البريد	٣٨ر٤	٧٣ر٩
المجمـــوع	٧٢٧ر٣	١٥٥١ر٤
٢ ـ الخصـــوم غير النقدية		
(أ) شـبه النقـــود	١٢٥ر٤	٣٤٧ر٩
١ ـ الودائع لاجل والتوفير لدى البنوك	٨٧ر٠	٢٧٤ر٠
٢ ـ ودائع صندوق توفير البريد	٣٨ر٤	٧٣ر٩
(ب) الودائع الحكوميــة	٦٧ر٩	١٢٢ر٠
(جـ) ودائع اخـــرى	٩٩ر٥	٢٠٨ر٦
١ ـ حسابات المقاصة وحسابات اخرى بالعملة المصرية	٤٧ر٣	٣٢ر٥
٢ ـ ودائع الاموال المقابلة الامريكية	٤٢ر٣	١٤٧ر٢
٣ ـ حسابات صندوق النقـد الدولى	٩ر٩	٢٨ر٩
المجمـــوع	٢٩٢ر٨	٦٧٨ر٥
٣ ـ بنود الموازنة (حسابات راس المال)	ـ١ر٦٥	ـ٤ر١١١
مجموع العوامل المؤثرة	٣٦٩ر٤	٧٦١ر٥

(المصدر ـ المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري ـ المجلد ٤ و١٠ العدد ٢و٣/٤ ص ٢٢٥و١٨٣ على التوالي) .

عرفنا مما تقدم ان البنـــود المكونة لجانب الاصول تمثل العامل التوسعي بالنسبة لوسائل الدفع ، فزيادة صافي الاصـــول الاجنبية والمطلوبات من القطاعات المختلفة لها اثر توسعي على حجم وسائل الدفع بينما نجد أن زيادة الالتزامات غير النقـــدية لها اثر انكماشي ، فاذا استعرضنا ارقام الجدول السابق نجـــد ان البنود المـــكونة لجانب الاصول تكون اتجاهاتها وفقا لما يلي:

ففيما يختص **بصافي الاصول الاجنبية** فانه يتجـه الى التناقص نتيجة للعجز في ميزان المدفوعات . وبعد أن كانت هذه الاصول رقمـا موجبا كبـــيرا تناقصت الى رقـم سلبي كبير ، فقد كان صـــافي هذه الاصول ٣ر١١٥ مليـونا عام ١٩٦٠ انخفض الى ـ٣ر٥١٤ مليـــونا عام ١٩٧٠ ومعنى ذلك أن التـــزامات الجهاز المصرفي من النقـد الاجنبي تتجـــاوز الموجودات من الـذهب والنقد الاجنبي التي تتوفر لديه ، ويعني النقص في هذا البند وجـود اثر انكماشي على حجم وسائل الدفع وان كانت اهمية هذا البند النسبية ضئيلة .

وبالنسبة **للمطلوبات من القطاع الخاص** ، فلم تسجل زيادة يعتد بهـا في الفترة من ٦٠ الى ٧٠ فبعد ان كان هذا البند ٢ر٢٠٨ مليـــونا عام ١٩٦٠ ارتفع الى ٩ر٢٩٣ مليونا عام ١٩٧٠ وبذلك بلغ الرقم القياسي لهذا البند ١٤١٪ . ويرجـع ذلك الى العوامل الموســـمية التي تؤثر على حجم المطلوبات من القطــــاع الخاص حيث تزيد بشكل ملحوظ في الفترة من اكتـوبر حتى فبراير وتصل ذروتها في شهر ديسمبر ثم تتجه الى الانخفـــاض اعتبارا من يونيو حتى تصل ادناها في اغسطس وذلك بسبب التمـويل الموسمي لمحصـــول القطن ، وبالطبـع فان التوسع في منح الائتمان الى القطاع الخـــاص يؤدي الى زيادة حجـم وسائل الدفع .

ومن جهة اخرى فقد سجلت **المطلوبات من البنـــوك المتخصصة** زيادة كبـيرة خلال الفترة محـــل البحث فبعد أن كانت ٩ر٩٤ مليون

عـــام ١٩٦٠ ارتفعت الى ١٦١ر٩ مليـــون جنيه عام ١٩٧٠ برقـــم قياسى قـــدره ١٧٦٪ ويرجع معظم هذه المطلوبات الى القـــروض التى تحصل عليها المؤســـة العامـــــة للائتمان الزراعى والتعاونى نتيجة للدور الذى تقوم به بعد التوسع فى التســـويق التعاونى للمحاصـــيل الزراعية .

اما فيما يختص **بالمطلوبات من الحكومة** ، وهو العامل الهام والمؤثر على حجم وسائل الدفع من ناحية اهميتها النسبية ومن ناحية معدل التغير فيها فقد ارتفعت من ٣١١ر٩ مليـــونا عام ١٩٦٠ الى ١١٤٦ر٩ مليونا عام ١٩٧٠ برقم قياسى قدره ٣٦٨٪ .

فاذا استعرضنا بند الاستثمارات والتسهيلات الائتمانيـــة الذى يمثل الجانب الاعظـم من المطلوبات من الحكومة اى بما يعادل اكثر من ٩٠٪ منها . نجـــد انها زادت من ٢٥٩ر٥ مليـــــون عام ١٩٦٠ الى ١٠٥٧ر٥ مليـــونا عام ١٩٧٠ برقـــم قياسى ٤٠٨٪ . كما زادت اهميـــة بنـــد الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الى جملة الاصول من ٣٦٪ عام ١٩٦٠ الى ٧٤٪ عام ١٩٧٠ .

هذا ويتراوح معـــدل الزيادة السنوى للاستثمارات والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الحكومـــة من الجهـــاز المصرفى ٢٢٪ فى المتوسط فى سنوات الخطـة الاولى و٩٪ فى المتوسط فى سنوات الخطة الثانيـــــة .

وتجدر الاشارة فى هذا المجال الى ان الخزانة قد تجاوزت حدود الاقتراض المصرح لها به من البنـــك المركـــزى وفقا لقانون البنـــوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، فقد نص هذا القانون على انه «يجوز ان يقدم البنك قروضـــا للحكومة لتغطيـــة ما قد يكون فى الميزانيـــة العامة من عجز موسمى بشرط الا تزيد قيمة هذه القروض على ١٠٪ من متوسط ايرادات الميزانية العامة خـــلال السنوات الثلاثة السابقة ...» غير انه من الثابت ان القـــروض غير المغطـــاة التى حصلت عليها الحكومة اعتبارا من عام ٦٥/٦٤ قد تجاوزت هـــذه الحدود على النحو الموضح قبل .

والآن يحق لنا أن نتساءل : هل كل الزيادة في بند الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية ـ التي تكون معظم المطلوبات من الحكومة ـ تهدف الى تمويل عجز في الميزانية العامة للدولة ؟ أم كانت هناك عوامل اخرى بجانب عامل تمويل عجز الميزانية يؤدى الى زيادة هذا البند ؟

بدراسة الارقام الشهرية للسندات الحكومية والمضمونة منها في ميزانية البنك المركزى ، بقسميها الاصدار والعمليات المصرفية ، ومقارنة التغيرات فيها منذ عام ١٩٦٠ مع تواريخ اصدار واستهلاك القروض العامة والسندات المضمونة من الحكومة وقروض التمويل الخارجي ، يلاحظ ان هناك تطابقا بين الاثنين ، أى بين اصدار السندات وزيادة ما لدى البنك المركزى منها من جهة وبين استهلاك السندات ونقص ما في حوزة البنك المركزى منها من جهة اخرى . علما بأن البنك المركزى لم يلجأ في اى وقت الى اتباع سياسة السوق المفتوحة كأداة للتأثير على سيولة البنوك التجارية وقدرتها على منح الائتمان والسيولة النقدية للجمهور . وبمعنى آخر فان مالدى البنك المركزى من الاوراق المالية هو في الواقع ، نتيجة لتعامل مباشر مع الخزانة وتزويدها بالقروض اللازمة لتمويل عجز الميزانية وما صاحب ذلك من زيادة حجم وسائل الدفع(١) .

ونظرا الى ان هذه القروض للانفاق على مشروعات التنمية وتشغيل مزيد من العاملين ، فقد ترتب عليها زيادة كمية النقود الورقية وهو ما يفسر ارتفاع نسبة النقود المعدنية والورقية في التداول الى مجموع **وسائل الدفع** اعتبارا من عام ١٩٦٣ وعلى النحو الذى يوضحه الجدول التالي :

---

(١) انظر د. محى الدين الغريب المرجع السابق ص ٢٩ .

تطور كمية وسائل الدفع والاهمية النسبية لمكوناتها

(بالمليون جنيه)

يونيو	صافى النقد المتداول خارج الجهاز المصرفى (١)	الودائع الجارية الخاصة (٢)	المجموع (٣)	الاهمية النسبية لصافى النقد المتداول الى المجموع ٪ (١) ÷ (٣)
١٩٦٠	١٩٢ر٤	١٧٧ر٠	٣٦٩ر٤	٥٢
٦١	٢٠٧ر٨	١٩٩ر٧	٤٠٧ر٥	٥١
٦٢	٢٥٢ر٩	١٨٢ر٥	٤٣٥ر٤	٥٨
٦٣	٢٨٧ر٠	١٦٤ر١	٤٥١ر١	٦٤
٦٤	٣٥٧ر٩	١٨٧ر٥	٥٤٥ر٩	٦٦
٦٥	٤١٢ر١	١٩٣ر٣	٦٠٦ر٤	٦٨
٦٦	٤٣٧ر٥	٢٣٠ر١	٦٦٧ر٦	٦٦
٦٧	٤٣٢ر٦	٢٣٦ر٦	٦٦٩ر٢	٦٤
٦٨	٤١٦ر٥	٢٣٣ر٣	٦٤٩ر٨	٦٤
٦٩	٤٣٦ر٠	٢٥١ر٨	٦٨٧ر٨	٦٣
٧٠	٤٧٤ر٩	٢٨٦ر٦	٧٦١ر٥	٦٢

(المصدر ـ المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، اعداد مختلفة) .

اما فيما يختص بالبنوك التجارية ، فانه نظرا للانخفاض الشديد فى اسعار الاوراق المالية بعد صدور قرارات يوليو سنة ١٩٦١ نتيجة لتهافت الجمهور على البيع فقد انتهزت البنوك هذه الفرصة لزيادة ما فى حوزتها من السندات الحكومية باعتبارها من الاصول السائلة التى تلزم بالاحتفاظ بحد ادنى منها كنسبة من الودائع ، الامر الذى ادى الى زيادة السيولة النقدية لدى الافراد مما دعى البنك المركزى ، فى مايو ٦٢ الى مطالبة البنوك بالاحتفاظ بالحد الادنى على

الاقل للنسبة بين السندات الحكومية وجملة الاصول التى كانت سائدة فى نهاية عام ١٩٦١ ، وان تحصل البنوك على ما يلزمها من السندات للمحافظة على هذه النسبة من البنك المركزى او من البنوك التجارية الاخرى فقط لتجنب زيادة السيولة النقدية للقطاع الخاص(١) ، وعلى ذلك امتنع على البنوك التجارية شراء السندات من سوق الاوراق المالية . ومن جهة اخرى فقد ادى اتجاه اسعار الاوراق الى الانخفاض الى عدم اقدام البنوك على بيع ما فى حوزتها من أوراق تزيد عن حاجتها تجنبا للخسائر(٢) .

من العرض السابق يمكننا **الاجابة على السؤال** الذى طرحناه من قبل والمتعلق بالاستفسار عما اذا كان استمرار الزيادة فى بند الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية يهدف الى تمويل عجز الميزانية ، بالقول بانه نظرا لما اتضح لنا من ان التغيرات فى هذا البند تكون نتيجة لتعامل مباشر بين الخزانة والجهاز المصرفى ، فان الزيادة السريعة فيه ترجع الى التجاء الحكومة لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة بصفة مستديمة بالاقتراض من الجهاز المصرفى . ونظرا الى ان التغيرات فى بند الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية تعتبر العامل الرئيسى الذى يؤدى الى زيادة حجم وسائل الدفع فان عجز الميزانية ، هو السبب المباشر فى الزيادة السريعة فى حجم وسائل الدفع(٣) .

---

(١) راجع د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية فى ج.ع.م. المرجع السابق ص ١٤ .

(٢) وعلى ذلك فان التعامل بالاوراق المالية انحصر على الجهاز المصرفى من جهة والخزانة من جهة أخرى وامتنع التعامل بين الجهاز المصرفى والجمهور ومنيت سوق الاوراق المالية بركود دائم .

(٣) وهنا قد يثور تساؤل آخر ، هل هناك من وسيلة لوضع حد أعلى لوسائل الدفع ؟ يجيب على هذا التساؤل دورانس وهوايت بأن هناك اعتبارات عدة تجعل هذا الامر عديم الجدوى منها صعوبة تعريف وسائل الدفع تعريفا دقيقا فضلا عما يتصف به ذلك من الجمود بالاضافة الى ما يترتب على ذلك من الحد من خصوم الجهاز المصرفى وقد يقتضى ذلك رفض قبول الودائع التى تجاوز الحد المقرر لها وهو ما يتعارض مع الاستقرار النقدى المطلوب ومن هنا يرى دورانس وهوايت ان الوسيلة الفعالة للحد=

وهناك حقيقة قد اقرها المسئولون فى مصر فى اكثر من مناسبة فقد اعلن وزير الاقتصاد أن زيادة اعتماد الحكومة على الجهاز المصرفى لتمويل العجز فى الميزانية قد ادى الى ظهور الضغوط التضخمية فى الاقتصاد اذ أن وسائل الدفع (خلال الخطة الخمسية الاولى) قد زادت بنحو ضعف الزيادة التى تحققت فى الدخل المحلى الاجمالى (١) .

نخلص مما تقدم ان زيادة التجاء الحكومة الى الجهاز المصرفى للاقتراض منه لتمويل عجز الميزانية العامة خلال المدة من عام ٦١/٦٠ الى عام ٧٠/٦٩ كانت لهـا آثار توسعية على وسائل الدفع ، وبذلك سارت المتغيرات الثلاثة ، عجز الميزانية ، والاقتراض من الجهاز المصرفى ، ووسائل الدفع فى اتجاه واحد .

على ان الزيادة المطلقة فى وسائل الدفع لا تفضى الى زيادة الاسعار الا اذا تجاوزت الزيادة المحققة فى الدخل المحلى الاجمالى على النحو الذى اوضحناه من قبل (٢) . وبذلك لا يمكن الحكم على الآثار التوسعية لوسائل الدفع الا بمقارنتها بأرقام الدخل المحلى الاجمالى .

والجدول التالى يوضح ارقام عجز الميزانية والاقتراض من الجهاز المصرفى ووسائل الدفع والدخل المحلى الاجمالى فى الفترة محل البحث .

= من سيولة الاقتصاد القومى فى مجموعه تكمن فى وضع حدود معينة على أصول الجهاز المصرفى (القروض والسلفيات والاوراق المالية) او وضع حدود معينة على التسهيلات واستثمارات البنوك عوضا عن الاسلحة التقليدية (رفع سعر الخصم والقيام بعمليات السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطى) وحدها (راجع د. جرجس عبده مرزوق نفس المرجع السابق ص ١٢ر١٣ و G. S. Dorrance and W. M. White, I. M. F. Vol. 9 No. 3, Nov. 62, pp. 331 - 332).

(١) وقد اعلن السيد الوزير ذلك بمناسبة حضوره ندوة القادة الاداريين باعتبار ان الضغوط التضخمية تعد من بين المعوقات الاقتصادية فى المجتمع المصرى (عقدت الندوة بالقاهرة فى ١٩٦٩/٢/٢٠) .

(٢) على اعتبار ثبات سرعة دوران النقود ، وبحساب هذه السرعة فى الفترة محل البحث (٦٠/٥٩ — ١٩٧٠/٦٩) ، عن طريق نسبة الحجم الكلى للانفاق على كمية النقود نجد انها تعتبر ثابتة تقريبا . (راجع ما تقدم ص ١٦٢) .

أرقام عجز الميزانية والاقتراض من الجهاز المصرفي ووسائل الدفع والدخل المحلي الاجمالي

(القيمة بالمليون جنيه)

السنة	عجز الميزانية: القيمة	عجز الميزانية: قيمة الزيادة السنوية	عجز الميزانية: معدل الزيادة السنوية ٪	الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية: القيمة	الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية: قيمة الزيادة السنوية	الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية الحكومية: معدل الزيادة السنوية ٪	حجم وسائل الدفع: القيمة	حجم وسائل الدفع: قيمة الزيادة السنوية	حجم وسائل الدفع: معدل الزيادة السنوية ٪	الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي: القيمة	الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي: معدل الزيادة السنوية	الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي: قيمة الزيادة السنوية ٪
٦٠/٥٩	٦٦ر٣	—	—	٢٥٩ر٥	—	—	٣٦٩ر٤		—	١٢٨٥ر٢	—	—
٦١/٦٠	١٥٩ر٦	٩٣ر٣	١٤٠ر٧	٣٢٣ر٣	٦٣ر٨	٢٥ر٠	٤٠٧ر٥	٣٨ر١	١٠ر٣	١٣٦٣ر٥	٧٨ر٣	٦ر١
٦٢/٦١	٢٢٩ر٤	٦٩ر٨	٤٣ر٧	٣٩٧ر٣	٧٤ر٠	٢٢ر٩	٤٣٥ر٤	٢٧ر٩	٦ر٩	١٤١١ر١	٤٧ر٦	٣ر٥
٦٣/٦٢	٢٤٢ر٥	١٣ر١	٥ر٧	٤٥٤ر٨	٥٧ر٥	١٤ر٥	٤٥١ر٤	١٦ر٠	٣ر٧	١٥٣٦ر٧	١٢٥ر٦	٨ر٩
٦٤/٦٣	٣٠٥ر١	٦٢ر٦	٢٥ر٤	٦٣٣ر٢	١٧٨ر٤	٣٩ر١	٥٤٥ر٩	٩٤ر٥	٢٠ر٩	١٦٦٩ر٧	١٣٣ر٠	٨ر٧
٦٥/٦٤	٣٥٦ر١	٥١ر٠	١٦ر٧	٦٨٥ر٦	٥٢ر٤	٨ر٣	٦٠٦ر٤	٦٠ر٥	١١ر١	(١٧٦٢ر٢ / ١٩٧٥ر٠)	٩٢ر٥	٥ر٥
(متوسط	—		٢٢ر٩	—	—	٢٢ر٠	—	—	١٠ر٦	—	—	٦ر٥
٦٦/٦٥	٢٤٨ر٩	-١٠٧ر٢	-٣٠ر١	٧٨٨ر٨	١٠٣ر٢	١٥ر١	٦٦٧ر٦	٦١ر٢	١٠ر١	٢٠٦٣ر٣	٨٨ر٣	٤ر٥
٦٧/٦٦	٢٣٩ر٤	٩ر٥	٣ر٨	٨٥٩ر٤	٧٠ر٦	٩ر٠	٦٦٩ر٢	١ر٦	٠ر٢	٢٠٦٩ر٩	٦ر٦	٠ر٣
٦٨/٦٧	٢٦٢ر٩	٢٣ر٥	٩ر٨	٩٠٧ر٥	٤٨ر١	٥ر٦	٦٤٩ر٨	-١٩ر٤	-٢ر٩	٢٠١٤ر٨	-٦٢ر٣	-٢ر٧
٦٩/٦٨	٣٣٠ر٣	٦٧ر٤	٢٥ر٦	٩٥٦ر٤	٤٨ر٩	٥ر٤	٦٨٧ر٨	٣٨ر٠	٥ر٨	٢١٦٢ر٩	١٤٨ر١	٧ر٣
٧٠/٦٩	٣٤٧ر٢	١٦ر٩	٥ر١	١٠٥٧ر٥	١٠١ر١	١٠ر٦	٧٦١ر٥	٧٣ر٧	١٠ر٧	٢٣١٢ر١	١٤٤ر٦	٦ر٧
(متوسط	—	—	١١ر١	—	—	٩ر١	—	—	٤ر٨	—	—	٣ر٢

يتضح من الجدول السابق ان متوسط معدل الزيادة السنوية فى حجم وسائل الدفع فى الخطة الخمسية الاولى قد بلغت ٦ر١٠٪ فى الوقت الذى لم يبلغ فيه متوسط معدل الزيادة السنوية فى الدخل المحلى الاجمالى الا ٥ر٦٪ ، اى ان معدل التغير فى حجم وسائل الدفع فاق معدل التغير فى اجمالى الدخل المحلى فى تلك الفترة بكثير ، الامر الذى يوضح لنا ان ثمة ضغوطا تضخمية تواجدت فى الاقتصاد نتيجة زيادة وسائل الدفع زيادة تجاوزت بكثير الزيادة المحققة فى الدخل المحلى الاجمالى(١) .

وهذا ما يشير اليه – ولو جزئيا – الرقم القياسى للاسعار ، اذ وصل الرقم القياسى لاسعار الجملة (على اعتبار ان سنة الاساس ٥٩/٦٠ = ١٠٠) ٢ر١٠٨ عام ٦٤/٦٥ ، كما وصل الرقم القياسى لاسعار التجزئة ٣ر١٠٩ ، وان كان الاقتصاد يتضمن قدرا غير قليل من التضخم المكبوت(٢) .

كما يتضح من هذا الجدول ايضا ان متوسط الزيادة السنوية فى وسائل الدفع فى الخطة الخمسية الثانية قد بلغ ٨ر٤٪ مقابل ٢ر٣٪ فى الدخل المحلى الاجمالى – ومعنى ذلك ان التضخم لم يكن بالمعدل الملموس الذى تحقق فى الخطة الخمسية الاولى ، وان كان الرقم القياسى للاسعار قد سجل معدلا أكبر فبلغ رقم أسعار الجملة ٥ر١٣٠ فى عام ٦٩/١٩٧٠ وبلغ رقم اسعار التجزئة فى نفس العام ٣ر١٣٢ .

والواقع ان عجز الميزانية التضخمى قد بلغ ارقاما كبيرة ، لقد تدرج العجز فى الميزانية العامة من ٧ر١١٪ الى الدخل المحلى الاجمالى عام ٦٠/٦١ وبلغ اقصاه عام ٦٤/٦٥ حيث حقق ١٨٪ ، كما بلغت الزيادة فى الائتمان المصرفى ٢ر٦٪ عام ١٩٦٠ وبلغت اقصاها فى عام ٦٣/٦٤ حيث حققت ٩٪ .

(1) A. S. Gerakis, op. cit., 462.

(2) B. Hansen, op. cit., p. 16.

وعلى ذلك فانه يظهر لنا ان عجز الميزانية العامة هو السبب الرئيسى فى الضغوط التضخمية فى الفترة محل البحث على النحو الذى يوضحه الجدول التالى :

نسبة العجز فى الميزانية العامة وزيادة الائتمان المصرفى الى الدخل المحلى الاجمالى

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنة	الدخل المحلى الاجمالى	العجز فى الميزانية		الزيادة فى الائتمان المصرفى	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
٦٠/٦١	١٣٦٣ر٥	١٥٩ر٦	١١ر٧	٨٤ر١	٦ر٢
٦١/٦٢	١٤١١ر١	٢٢٩ر٤	١٦ر٣	٤١ر٧	٢ر٩
٦٢/٦٣	١٥٦٢ر٨	٢٤٢ر٥	١٥ر٥	٤٢ر٠	٢ر٧
٦٣/٦٤	١٧٣٩ر٦	٣٠٥ر١	١٧ر٥	١٥٦ر٧	٩ر٠
٦٤/٦٥	١٩٧٥ر٠	٣٥٦ر١	١٨ر٠	٦٣ر٧	٣ر٢
٦٥/٦٦	٢١٢٤ر١	٢٤٨ر٩	١١ر٧	١٠٩ر٩	٥ر٢
٦٦/٦٧	٢١٨٠ر٤	٢٣٩ر٤	١٠ر٩	٦٣ر٢	٢ر٩
٦٧/٦٨	٢١٦٤ر٨	٢٦٢ر٩	١١ر٧	٧٠ر٠	٣ر٢
٦٨/٦٩	٢٣٣٩ر٤	٣٣٠ر٢	١٤ر١	٦٦ر٦	٢ر٨
٦٩/٧٠	٢٥٥٢ر٨	٣٤٧ر٢	١٢ر٨	١٠٧ر٦	٤ر٢
المتوسط السنوى	—	—	١٤ر١	—	٤ر٢

(المصدر ـ الدخل : وزارة التخطيط ، تقارير متابعة خطة التنمية ، اعداد مختلفة ، عجز الميزانية ، راجع ما تقدم ص ٣٨١، الائتمان المصرفى وراجع ما تقدم ص ٣٧٤) .

اتضح لنا من دراسة عجز الميزانية انه المسئول ، بصفة اساسية ، عن التضخم الذى تعرض له الاقتصاد المصرى خلال فترة التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية محل الدراسة . وقد لجأت الحكومة ، شانها فى ذلك شان كثير من البلاد الآخذة فى النمو [illegible] عامة ، الى الاقتراض من الجهاز المصرفى لسد الفجوة بين مطالب

التمويل الاستثمارى وبين الموارد المتاحة . نظرا الى أن الحكومة هى التى تقوم بتنفيذ الغالبية العظمى من الاستثمارات(1) .

ومعلوم ان المغالاة فى تطبيق سياسة التمويل بعجز الميزانية قد يؤدى الى التضخم الحاد الذى يطيح بأهداف التنمية ، ومن هنا تبرز خطورة المهمة الملقاة على عاتق السلطات النقدية وهى مهمة تحديد الحجم الامثل للتمويل التضخمى . أو بمعنى آخر تحديد الحد الامثل للزيادة فى كمية النقود زيادة تتمشى مع تحقيق هدف مزدوج :

يتمثل الاول فى تحقيق اقصى اسرع معدل للنمو الاقتصادى ، ويتركز الثانى فى المحافظة على الاستقرار النقدى فى الاقتصاد ، واداة ذلك استخدام ادوات ضبط التضخم بفعالية ، وبعبارة اخرى تجعل التضخم تحت السيطرة باستخدام الوسائل المضادة للتضخم anti - inflationary لتكون عوامل تصحيح فى الاقتصاد ؛ وذلك على النحو الذى سنوضحه عند الكلام على أدوات ضبط التضخم فى الاقتصاد المصرى .

ولكن . هل نجحت الحكومة فى ان تجعل التضخم تحت السيطرة ؟

الواقع أن الاقتصاد المصرى قد عانى من وجود القوى التضخمية المحسوسة فيه . وان كان المخطط المصرى استطاع السيطرة ، الى حد ما ، على هذه القوى عن طريق الاجراءات السعرية والضريبية والدخلية التى اتخذت فى ديسمبر ٦٥ ويوليو ٦٧ ، وقد ساعد على تحقيق هذه السيطرة اتساع القطاع العام وتعبئة موارده لتمويل الخطة، فضلا عن الزيادة الكبيرة فى موارد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، الامر الذى كان له اثر ملموس فى الحد من اعتماد القطاع العام على الجهاز المصرفى لتمويل جزء من

---

(1) نظرا لانعدام التناسق بين المشروعات التى يقوم بتنفيذها القطاع الخاص فضلا من عدم كفايتها فى تحقيق النمو المطلوب .

مشروعات التنمية(١) ، على النحو الذى سنوضحه بالتفصيل فيما بعد .

ومن الواضح أن مصر قد تمتعت بدرجة ملموسة من استقرار الاسعار خلال الفترة محل الدراسة بالمقارنة بغيرها من الدول على الرغم من الاعتبارات الموضحة قبل(٢) .

وهنا قد يثور تساؤل آخر ، هل يكون من الملائم ان تستمر الحكومة فى نهج اسلوبها المشار اليه فى التمويل ؟

لقد سبق ان ابدينا فى بداية الكلام عن عجز الميزانية عزم الحكومة على القضاء على الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ، اذ ان هذه الضغوط كانت محل قلقها وقلق صندوق النقد الدولى(٣) ، الذى يوصى دائما بوجوب تلافى العجز فى الميزانية للحد من الضغوط التضخمية(٤) ، وقد اتخذت لهذا الغرض عدة اجراءات سعرية وضريبية ودخلية فى مناسبات عديدة اشرنا اليها من قبل .

كما اعلنت الحكومة فى مناسبات اخرى عن عزمها على انتهاج سياسة مؤداها الحد من التوسع فى الائتمان المصرفى والاقلال من الاعتماد على الاقتراض الخارجى قصير الاجل . كما طبقت ، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى ، عدة برامج للتثبيت الاقتصادى فى السنوات ٦٢ و٦٤ و١٩٦٨ .

ولكن ازاء الضغوط التضخمية المتولدة فى الاقتصاد المصرى للاعتبارات التى أوردناها من قبل ، فقد اعرب الصندوق مؤخرا انه

---

(١) راجع د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية فى ج.ع.م. ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

(2) B. Hansen, op. cit., p. 15.

(٣) د. مرزوق ، المرجع السابق ، ص ٩ .

(٤) بتخفيض المصروفات وزيادة الايرادات من طريق الضرائب .

يستوجب الانتباه الى ان زيادة نفقات التنمية والدفاع ، قد ادت الى اتساع عجز الميزانية على الرغم من زيادة الايرادات المحلية والمعونات الخارجية . وقد ترتب على تمويل الجهاز المصرفى لهذا العجز بالاضافة الى العمليات المصرفية الاخرى ارتفاع معدل التوسع فى الائتمان المصرفى ارتفاعا كبيرا .

ومن ثم فقد اوصى الصندوق باتخاذ الاجراءات اللازمة ، وعلى الاخص الاجراءات المالية ، الحد من معدل الزيادة فى الائتمان المصرفى حتى لا تعود الضغوط التضخمية الى الظهور بشكل واضح .

وعلى الرغم من اتخاذ بعض الخطوات للقضاء على الاختلال فى جهاز الاسعار والحد من الزيادة المفرطة فى الاجور ، فقد أعرب الصندوق عن اعتقاده بأن انتهاج سياسات شاملة للاسعار والدخول من شانه الاسهام فى زيادة كفاءة النظام الاقتصادى(١) .

لهذه الاعتبارات ، ونظرا الى اننا قد انتهينا الى رفض التمويل بالعجز كوسيلة لتمويل التنمية لما ينجم عنه من اضرار تضخمية ، فانا نرى عدم الاسترسال فى اتباع هذه الوسيلة(٢) ، بل يجب ان يتركز الاعتماد على الادخار القومى باعتباره المصدر الطبيعى لتمويل النمو المتوازن على التفصيل الذى سنراه عند الكلام عن الموقف الادخارى فى مصر .

---

(١) انظر تقرير وفد مصر برئاسة د. حسين خلاف فى لجنة القيود على موازين المدفوعات التابعة للجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات) لعام ١٩٧٠ ، اكتوبر ص ١١ .

(٢) ونعتقد ان ذلك يمكن ان يتم عن طريق الاقلال من الاعتماد على التمويل بالعجز بالتدريج سنة تلو اخرى الى ان يختفى .

القسم الثالث

النمو الإقتصادى والإستقرار النقدى

تمهيـــــد :

انتهينا فى دراستنا السابقة الى وجوب رفض التمويل عن طريق التضخم فى الدول المتخلفة وعدم التورط فى السياسات التضخمية التى تؤدى الى انهيار خطط التنمية الاقتصادية ، وكفى الدول المتخلفة ماتعانيه من ضغوط تضخمية تقضى بها طبيعة بنيانها الاقتصادى على النحو الذى رأيناه عند عرض عوامل التضخم فى هذه الدول . لذا فمن الضرورى ان تتم التنمية فى ظل من الاستقرار النقدى ، باعتبار ان هذا الاستقرار ضرورة من ضرورات النمو المتوازن السريع بحيث تستند كل قوة شرائية فى الاقتصاد الى حقيقية انتاجية(1) .

ومن هنا يعارض فريق كبير من الكتاب المعاصرين التمويل بالتضخم(2) . ويعتقدون أن تحقيق التنمية مع ضمان الاستقرار النقدى يجب ان يكون هدف كل سياسة اقتصادية حكيمة حتى تسير التنمية الى الامام وفى الاتجاه الصحيح دون أن تعترضها مشاكل التضخم التى قد تودى بها(3) ، اذ من المتفق عليه بوجه عام ان التنمية يجب ان تتم بأقل ضغط ممكن على الاسعار(4) .

---

(1) ولا يخفى كيف تعظم أهمية الس[illegible] فى توفير أسباب الاستقرار الاقتصادى الداخلى فى فمار عملية التنمية الاقتصادية؛ مما ينبنى على تأمين انتظام دولاب التنمية الاقتصادية ما لم تتهيأ أسباب الاستقرار الاقتصادى الداخلى ، ومن أهم مظاهره تحقيق درجة محمودة من استقرار مستوى الاسعار (انظر د. محمد زكى شافعى ــ التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، ص ٤ ــ وراجع د. عبد المنعم البيه ـ دور السياسة المالية فى البلاد النامية والبلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ٢٧) .

(2) Stephen Enke, Economics for development, 1964, p. 244.

(3) Graeme S. Dorrance, Inflation and Growth, I.M.F. Vol. 8 No. 1, March 1966, p. 82.

(4) كما يجب أن تتضمن برامج التنمية وجوب المحافظة على الاستقرار الداخلى فى البلاد المتخلفة لتجنب الضغط التضخمى الناشىء من زيادة الدخول على عرض الغذاء وغيره من سلع الاستهلاك الضرورية عند الاضطلاع بخطط التنمية عن طريق منح بعض الاولويات للمشروعات السريعة الانتاج مع الاهتمام نسبيا بزيادة الانتاج الزراعى وسلع الاستهلاك الضرورية ، وعلى ذلك يجب ان تقترن عملية التنمية بنمو الصادرات الصناعية التى تمكن هذه البلدان من استيراد تلك السلع (د. عبد الحميد القاضى ــ المرجع السابق ص ٢٠٠) .

ولا شك أن هذا الفريق من الكتاب لا يعنى بالاستقرار النقدى ان تظل كمية النقـــود ثابتة دون تغيير ، فالزيادة فى الانتـــاج المادى الحقيقى المترتبة على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية،تحتاج لتمويلها زيادة مناسبة فى كمية النقود المتداولة وفى حجـــم الائتمان المصرفى ، ومعنى هذا أن كمية النقود لا بد ان تزيد زيادة لا تتعدى الحد المناسب لها(١) ، اى ان هذه الزيادة فى كمية النقود يجب ان تتناسب مع الزيادة فى حجم الانتاج — والعكس بالعكس— والا ادت الـــى الاختـــــلال النقـــدى(٢) .

فالاستقرار النقدى من أهـم مستلزمات النمـو السريع المتكامل لكونه اقوى العوامل لتكوين المدخرات،اذ ان التضخم وماينجم عنه من انتشار ظاهـــرة التفضيل السلعى بدلا من التفضيل النقـــدى يجعل الافراد يحجمون عن الادخار خشية خفض القـــوة الشرائية لمدخراتهم مستقبلا ، فضلا عن أن الاحصاءات التى اجرتهـــا بعض المؤسسات الدولية تؤكد انه ليس ثمة علاقـة محددة وواضحة بين ارتفاع الاسعار والنمو الاقتصادى ، فانه علاوة على ما تقـــدم من اثبات عدم انتظـام العلاقة بين معدل التغير فى الاسعار والنمو الاقتصادى،فقد اجرى بنك التسويات الدولية دراسة تحليليـة قارن فيها متوسطات معدلات النمو السنوى بمتوسطات الزيادة السنوية فى الاسعار ، اتضح فى المجمـوعة الاولى من الدول أن متوسط معدل النمو الســـــنوى المحتسب طبقا للاسعار الثابتة مرتفع نسبيا ويفوق فى معظم الحالات الزيادة فى الرقـم القياسى العـــام للاسعار(٣) ، كما اتضح فى المجموعة الثانية من الدول

(1) See : E. S Shaw. Monetary Stability in a growing society, California 1958, p. 232.

(٢) د. فؤاد هاشم ، الاستقرار والتنمية — معهد الدراسات المصرفية يونيو ١٩٦١ ص ٨ فى نفس المعنى راجع الاستاذ وهيب مسيحة — علاقة السياسة الائتمانية بالتضخم النقدى — الرسالة رقم ٤٢ من رسائل لجنة التخطيط القومى ، ١٩٥٩ ص ٥ .

(٣) فبالنسبة للنرويج نجد أن معدل نموها يصل الى ٣٪ ويسجل ارتفاع الاسعار نفس الرقم ، ويسجل رقم السويد ١ر٤٪ و ٣ر٣٪ على التوالى وهولندا ٨ر٤٪ و ٢ر٣٪ والولايات المتحدة ٣ر٢٪ و ٢ر١٪ على التوالى [illegible]

ان معدل النمو الاقتصادى والزيادة قد انخفض عن الزيادة السنوية فى الاسعار(١) . وهذا ما يقطع بعدم وجود علاقة منتظمة بين النمو الاقتصادى والزيادة فى الاسعار(٢). ولم نذهب بعيدا وتجربة دول امريكا اللاتينية توضح لنا هذه الحقيقة كاملة(٣) ، بل انه يقال دائما ان التضخم يؤدى الى عرقلة تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية(٤) وذلك على النحو الذى اتضح لنا من استعراض تنفيذ خطة الهند الخمسية الثانية وخطتها الثالثة مما دفع الحكومة الهندية الى نبذ هذه الوسيلة من وسائل التمويل فى الخطة الرابعة ، هذا ويؤمن صندوق النقد الدولى بأن الاستقرار النقدى شرط أساسى لنجاح التنمية الاقتصادية(٥) .

وبعد أن استعرضنا فى القسم الاول «التضخم باعتباره ظاهرة اقتصادية» ووقفنا على طبيعته فى الدول المتخلفة ومظاهره فى الاقتصاد المصرى،واوضحنا فى القسم الثانى«التضخم باعتباره وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية» فى الدول المتخلفة وحددنا موقفنا من اتخاذه اداة للتمويل ، راينا أن نخصص القسم الثالث من هذه الدراسة لموضوع النمو الاقتصادى والاستقرار النقدى .

وتهتم سياسات الاستقرار الاقتصادى فى الوقت الحاضر بتحقيق عديد من الاهداف اهمها : معدل سريع من النمو الاقتصادى والتوظف الكامل والاستقرار فى القوة الشرائية للعملة(٦) ، ونود أن نشير هنا الى

---

(١) وبالنسبة لايطاليا يصل معدل النمو الى ٤ر٢٪ مقابل زيادة فى الاسعار تصل الى ١٠٪ وفى فرنسا ٤ر٢٪ و٥ر٩٪ والمملكة المتحدة ٩ر١٪ و٣ر٢٪ على التوالى

(٢) راجع النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، العدد الاول السنة العاشرة مارس ١٩٦٥ ، مقالة مترجمة لموريس فسرير ص ٤٢ .

(٣) انظر ص ٢٨٥ من هذا المؤلف .

(٤) راجع د. محمد زكى شافعى ـ مقدمة فى النقود والبنوك ١٩٦٩ ص ١٠٠ .

(٥) برامج التثبيت وتسهيلات صندوق النقد الدولى الائتمانية ـ المجلة الإقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد الثانى ـ العدد الرابع ١٩٦٢ ص ٤٧٠ .

(٦) يضاف الى الاهداف السابقة تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات واعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة والاستقرار والثقة فى هيكل النظام المصرفى ... الى غير =

ان نوعية الاستقرار الذى نعنيه فى هذه الدراسة بصفة خاصة هو الاستقرار فى القوة الشرائية للعملة اى الاستقرار النقدى .

وبناء على ما تقدم فان طبيعة الدراسة فى هذا القسم تفرض علينا تقديم دراسة مركزة للنمو الاقتصادى وعلاقته بالاستقرار النقدى وموقف الاقتصاديات المتخلفة فى هذا المجال .

ومن جهة ثانية ، وحتى يتسنى للتنمية الاقتصادية ان تتم فى ظل من الاستقرار النقدى ، فان الامر يتطلب ضبط الضغوط التضخمية ال‍ تتعرض لها الاقتصاديات المتخلفة ورقابتها والسيطرة عليها،عن طريق تخفيض كمية النقود بوسائل السياسة النقدية،وعن طريق تخفيض الانفاق الكلى بوسائل السياسة المالية،وعن طريق التحكم فى الاجور باستخدام السياسة الاجرية ، كما يتطلب الامر ايضا ضبط آثار التضخم باستخدام سياسة القيود المباشرة.

ومن جهة ثالثة ، فانا نرى اعطاء اهمية خاصة لعلاج التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة عن طريق تخفيض الانفاق الاستهلاكى ، باعتبار ان هذه الاقتصاديات تتسم بظاهرة التزايد المستمر السريع فيه ، باستخدام الوسائل التى من شأنها زيادة الادخار ، ليس فقط لتحرير موارد واتاحتها لاستثمارات التنمية التى تعانى الدول المتخلفة قصورا فيها ، وانما ايضا للقضاء على مصدر رئيسى من مصادر الضغط التضخمى فيها وهو التوسع الكبير فى الاستهلاك على النحو المفصل قبل(١) . ونظرا لما تتسم به السياسة الادخارية من اهمية فسنخصص لها دراسة مستقلة .

= ذلك من الاهداف(راجع د. حسن محمد سليم ، التضخم والتنمية الاقتصادية ، من مقالات معهد الدراسات المصرفية ٧٠/٧١ ص ٢٧ و٢٨ وراجع ايضا Edward Shapiro, Macro economic analysis, Harcourt, New York 1966, pp. 567/8).

*

(١) راجع ما تقدم ص ١٠٨ وص ١٨٢.

هذا وسيقترن البحث بدراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى (كنموذج للاقتصاد النامى) .

على انه لا يفوتنا من جهة رابعة ، ونحن نمر بتجربة حرب وتنمية فى الوقت نفسه ، ان نقدم دراسة للتضخم فى ظل اقتصاديات الحرب والتنمية .

وبناء على ما تقدم فان دراسة القسم الثالث ستضم أربعة فصول هى :

الفصل الاول النمو الاقتصادى وعلاقته بالاستقرار النقدى .

الفصل الثانى ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة .

الفصل الثالث السياسة الادخارية فى الاقتصاديات المتخلفة .

الفصل الرابع التضخم فى ظل اقتصاديات الحرب والتنمية .

الفصل الأول

النمو الاقتصادى وعلاقته بالاستقرار النقدى

يقصد بالنمو الاقتصادى مجرد الزيادة فى الدخل الفردى الحقيقى ، أما التنمية الاقتصادية ، فالراجح تعريفها بانها تتحصل فى الدخول فى مرحلة النمو الاقتصادى السريع ، وبعبارة اخرى ، تحقيق زيادة سريعة وتراكمية ودائمة فى الدخل الفردى الحقيقى عبر فترة ممتدة من الزمن(١) .

وقد لقى موضوع النمو اهتمام الادب الاقتصادى فى الماضى والحاضر ، وتضم دراسة النمو الاقتصادى موضوعات متعددة ، ويعنينا هنا بصفة خاصة علاقة النمو بالاستقرار النقدى .

وقبل ان نعرض لجوانب هذا الموضوع ، نحب ان نشير الى ان النمو الاقتصادى قد تناولته بالتحليل نماذج مختلفة(٢) ، تختلف باختلاف النظريات التى تنتمى اليها ، فهناك نظريات عينية « real » تفترض أن الانتاج يتم فى ظل نسب ثابتة « fixed propo.tions » من رأس

---

(١) على اننا نعنى بالنمو الاقتصادى فى الدراسة التى نقدمها فى القسم الثالث مرادفته للتنمية الاقتصادية (راجع د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ١٩٦٨ ص ٧٨) .

(٢) وتوجد عشرات من النماذج الاخرى التى تطورت على يد كتاب امثال Von Newmann, Pasinetti, Kaldor, Ramsey, وقد اشرنا فى المتن الى الاتجاهات الرئيسية للنماذج المختلفة ، للتعمق راجع : Growth economics, edited by Amartya Sen, Penguin modern economic Readings 1970, Edward Shapiro, Macroeconomic Analysis, Detroit Harcourt 1966, pp. 530-566, R.G.D Allen, Macro-economic theory, Mac. New York 1968, p. 197 and see also ; Stanley bober, The economics of cycles and growth, John Wiley, New York 1968, pp. 257-297.

المـال والعمل ولا تسـمح بامكانية الاحلال substitution بينهما ، ويمثل نمـوذجا هـارود(١) R. F. Harrod ودومار(٢) E. Domar هذا الاتجاه .
وهنـاك نظريات عينية ، ولكنهـا تسمح بامكانية الاحـلال بين عناصر الانتـاج ، ويمثل هذا الاتجـاه النيوكلاسـيكى « Neo - classical » عديد من الكتاب اهمهم ستـولو(٣) « Solow » ، وهناك ايضا نظريات ، فضـلا عن أنها تسمح بامكانيـة الاحلال بين عناصر الانتـاج ، فانها

---

(١) ويتحقق التوازن عند هارود عندمايتعادل معدل النمو الفعلى geometric rate G of growth) مع معدل النمو المرغوب فيه Gw (warranted rate of growth) وتحدد Gw فى معادلته الاساسـية من طريق قسمة الادخار S على معـدل راس المال/النـاتج C اى ان $Gw = \frac{S}{C}$ (فاذا فرض ان الادخار = ١٠٪ وان معدل راس المال/الناتج = ٤ فان معدل النمـو المرغوب فيه = ٢ر٥٪ سـنويا) بينما تتحـدد G عن طريق قسمة الادخار S على معدل راس المال/الناتج الفعلى Cp اى ان $G = \frac{S}{Cp}$ ، ومعنى ذلك اذا تساوت C مع Cp فان G تسـاوى Gw ، وتكون فى حالـة توازن ، لذلك فان المشكلة الاساسية فى نموذج هارود تكمن فى كيفية التوفيـق بين G و Gw للاعتبارات المختلفة التى تحكم المتغيرين ، اذ لا يوجد بالضرورة تقابل بينهما .

(٢) ويهدف هذا النموذج الى تحديد معدل النمو فى الدخل الذى تتطلبه المحافظة على التوظف الكامل . ويحاول نموذج دومار دراسة كيفية حدوث توازن بين الاستثمار والادخار فى الفترة الطويلة ، ويبنى نموذجه فى ظـل مجموعة من الافتراضات يكـون الاقتصاد فيها فى حالة توازن عند تسـاوى الطاقة الانتاجية P والدخل القومى Y ، ويحدد النمو المتـوازن عن طريق aσ (a = الميل الحدى للادخار و σ = معـامل راس المال) (فاذا كانت a = ١٢٪ و σ = ٣٠٪ فان معدل النمو المتوازن = ٣ر٦٪ سنويا) .

ويلاحظ ان نمـوذجى هارود ودومار اتبعا تعاليـم كينز واستعانا فى تحليلهمـا بالمعجل والمضاعف . وقد انتقد النموذجان لانهما لا يأخذان فى اعتبارهما الاحـلال بين عناصر الانتاج ومن هنا يتصفان بالجمـود والتجريد ، فضلا عن انهما نموذجين عينيين، لا يدخلان القوى النقدية فى التحليل ، ومن ثم يلحقهما القصـور . ومع ذلك ، وعلى الرغم من هذا كله ، فان نموذج هـارود/ دومار فى النمو قد احتـل مكانا مرموقا بين نظريات النمو الحديثة ورسم الطريق لعديد من البلاد لسلوك سبيل النمو الاقتصادى .

(٣) و Swan و Phelps ، ويحاول نموذج سولو اقامة نظرية للنمـو المتوازن المستقر فى ظل الاطار النيوكلاسـيكى ، فهو يقر الافتراضات التى افترضها هارود عـدا النسب الثابتة بين عناصر الانتاج ، ويسمح بامكانية الاحلال بينها لتحقيق التوافق بين G و Gw وهـو بذلك يكون قد طـورنمـوذج هارود/دومار وازال عنـه حالة الجمود . واهم الانتقادات التى وجهت الى نموذج سولو،انه مازال نموذجا عينيا بينما تعتبر المتغيرات النقدية ، فى الواقع ، ذات تأثير هام فى عملية النمو .

تدخل القـــوى النقدية في اطار التحليل وذلك لكى تمارس تأثيرها على عملية النمو الاقتصادى ، بعد ان كان التحليل فى النماذج السابقة، مجرد تحليل عينى يجعل النقـــود محـــايدة neutre ، ويمثل هـذا الاتجاه عديد من الكتـــاب اهمهم تـوبن(١) Tobin .

ولكن ، هـل تعترض التنمية الاقتصادية التى تتم فى الاقتصاديات المتخلفة فى الوقت الحـاضر نفس شروط النمـــو الاقتصادى ، أم تتسم بطبيعة خاصة ؟ ومن جهـة اخـرى ، هـــل يعتبر الاستقرار النقدى ضرورة للنمو الاقتصادى ؟ او بمعنى آخر : هل يؤثر الاختلال النقدى على عملية النمو الاقتصادى ؟

الواقع أن التنميــة التى تتم فى الاقتصاديات المتخلفة فى الوقت الحاضر تختلف عن النمو الاقتصادى الذى يتم تحقيقه فى الاقتصاديات المتقدمة، فلكل مناخه وظروفه . كما ان التنميـة تختلف عن النمـــو الاقتصادى الذى يحدث تلقائيا او النمو الذى حـــدث فى الماضى ، اذ التنمية التى تتم فى الوقت الحاضر لا بد ان تكون برامجهـــا ضخمة حتى يمكنها رفع مستوى الدخـل القومى بسرعة ، كما تتـــم بقيام الحكومة بالشطر الاكبر منها(٢) .

ويميل كثير من الكتـــاب الى المساواة بين التنميـــة الاقتصادية والنمو الاقتصادى واعطاء الاصطلاحين مدلولا واحدا ، غير أن فـكرة النمو الاقتصادى بمعناها المجرد ، قد تنصرف الى زيادة الدخـــل القومى الحقيقى التى تحدث بمرور الزمـــن على كثير من المجتمعـات

---

(١) و Johnson ، وقد اقـام توبن نموذجه على اجراء الاحلال بين عناصر الانتاج مع ادخال القوى النقدية فى اطار التحليل ، وقد اظهر هذا النموذج عدة نتائج اهمها ان ســلوك مستوى الاسعار يعتمد على عـــدة اعتبارات منها معدل التوسع فى القـــوى العاملة ومعدل عرض النقـود الذى يضيفه العجز الحكومى ومعدل التحسن فى الفــن الانتاجى ، وعلى الرغم من هذا النموذج قد اكمـل النقص الذى تعرضت له النمـاذج السابقة ، الا انه انتقـد فى انه يفتقد الى وجـود دالة مستقلة للاستثمار بأخـذ فى اعتبارها توقعات المستقبل .

(٢) د. فؤاد هاشـــم ، الاستقرار النقدى والتنمية ، المرجع السابق ص ٢ .

الاقتصادية وتؤدى الى زيادة معدل النمو الطبيعى فيها(١) ، اما التنمية الاقتصادية فتنصرف الى قيام الدولة بدفع المتغيرات الاقتصادية فى سبيل النمو بأسرع من معدل النمو الطبيعى وبذلك تعتبر فى جوهرها نموا اراديا مدفوعا(٢) .

ومع ذلك فان التنمية تفترض نفس شروط النمو مع مراعاة انها تختلف عنه بوجود **عوامل هيكلية** تتصل بظروف البلاد المتخلفة الاقتصادية والاجتماعية(٣) .

ومن جهة أخرى اذا كانت الاقتصاديات المتخلفة تتسم بالعوامل الهيكلية الخاصة بها ، فان عملية التنمية الاقتصادية تنحصر فى القيام بتغير هيكلى فى الاقتصاد ينبثق عن دفعة قوية على أساس استراتيجية ملائمة(٤) .

ويعتبر **التغير الهيكلى** عنصرا اساسيا من عناصر التنمية ، واذا كان يمكن للبلاد المتقدمة ان تحقق معدلا مرتفعا من النمو دون ان يتطلب ذلك سوى تغير ضئيل فى الهيكل الاقتصادى ، فان البلاد المتخلفة لا يمكنها تحقيق مجرد معدل متواضع من النمو دون اجراء تغييرات يعتد بها فى هياكلها الاقتصادية ، فما بالنا بما يتطلبه تحقيق النمو السريع من تغيير .

---

(١) فتزايد المعرفة الانسانية وتراكم رأس المال وزيادة القوى العاملة من جهة وزيادة الطلب على الانتاج من سلع وخدمات من جهة اخرى ، كلها اسباب تؤدى الى نمو المجتمعات نموا طبيعيا .

(٢) انظر د. عبد الحميد القاضى ـ تمويل التنمية الاقتصادية فى البلدان المتخلفة ، ١٩٦٩ ص ٨٤ .

(٣) من بين هذه العوامل الضغط السكانى ، التأخر الاقتصادى ، تخلف استخدام الموارد الطبيعية ، ندرة راس المال وسوء استخدامه ، انخفاض مستوى الانتاجية ، الضآلة النسبية فى الدخل وسوء توزيعه ، التخصص فى الانتاج الاولى، التبعية الاقتصادية (انظر : المرجع السابق ص ٨ ـ ٥٧ ود. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ١٩٦٨ ص ٢٦ ـ ٤٢ ود. صلاح نامق ، نظريات النمو الاقتصادى ، ١٩٦٥ ص ١ ـ ٢٠ ود. وديع شرايحة، مشاكل التنمية الاقتصادية، ١٩٦٦ ص ٢٣ وما بعدها) .

(٤) انظر د. محمد زكى شافعى،المرجع السابق ص ٧٧ ود. حازم الببلاوى ، التنمية الزراعية ١٩٦٧/٦٦ من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ص ١١ .

ومعلوم أن التغيرات الجوهرية فى الهيكل الاقتصادى لا تتأتى دون دفعة قوية ليتسنى اقالة الاقتصاد من الركود ، ومن هنا فان الدفعة القوية تتطلب حدا أدنى من الموارد تخصص لعملية التنمية، والا جعل البطء فى عملية النمو فريسة لمصيدة التخلف .

على أن نجاح التغيير الهيكلى الذى ينبثق عن دفعة قوية يتطلب اتباع استراتيجية ملائمة تتمثل فى الاسلوب (أى الخطوط العريضة) الذى تنهجه السلطات فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية طبقا لخطة مرسومة وشاملة تستهدف تحقيق معدل سريع من النمو الاقتصادى .

بناء على ما تقدم ، واذا كانت التنمية الاقتصادية تفترض نفس شروط النمو مع مراعاة النواحى الهيكلية السابقة ، واذا كان الاستقرار النقدى يعتبر ضرورة للنمو الاقتصادى ، فانه يكون أكثر ضرورة للتنمية الاقتصادية .

وقد رأينا فى دراستنا السابقة (١) مدى حساسية الاقتصاديات المتخلفة للتضخم عنها فى الاقتصاديات المتقدمة للاعتبارات المتعلقة بهياكلها الاقتصادية لعوامل التضخم العديدة التى تكمن فيها فضلا عن أن التنمية الاقتصادية فى حد ذاتها تضيف الى هذه العوامل عوامل أخرى تقضى بها تنفيذ المراحل الاولى للمشروعات الانمائية فى اتجاهين :

أ ــ أن لكل استثمار طبيعة مزدوجة ، فهو من جهة يخلق طاقة انتاجية معينة ، ومن جهة أخرى يولد طلبا فعالا عن طريق الدخول النقدية الناشئة عن انفاقه ، وبينما لهذه الطاقة طبيعة متخصصة(٢) الا أن الطلب الذى تخلقه يكون أكثر عمومية(٣) .

---

(١) راجع ما تقدم ص ٩٨ .

(٢) بمعنى أنها تكون متخصصة فى انتاج معين .

(٣) أى أنه ينصرف الى كافة أنواع السلع والخدمات .

ب ـ انه على الرغم من الانفاق الاستثماري يخلق طلبا فى الحال الا ان ناتج المشروعات قد يحتاج الى وقت طويل قبل أن يصبح متوفرا للاستهلاك .

كل هذه الامور تجعل اعتبارات الاستقرار النقدى وتفادى التقلبات فى الاسعار ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية المتوازنة ، الامر الذى دفعنا ـ بصفة اساسية ـ وعلى النحو المفصل بدراستنا السابقة ـ الى نبذ التضخم كوسيلة لتمويل التنمية وتفضيل اعتبارات الاستقرار ، وكفى الاقتصاديات المتخلفة ما يحتويه بنيانها من ضغوط تضخمية ، ومن هنا يجمع جمهرة الكتاب ـ بحق ـ ويؤمن صندوق النقد الدولى بأن الاستقرار النقدى يعتبر شرطا اساسيا لنجاح التنمية الاقتصادية .

فلا يخفى ان **الاختلال النقدى** لا يهيىء المناخ الملائم لسير عملية التنمية الاقتصادية ويؤدى الى عرقلتها فى اتجاهات رئيسية مختلفة اهمها :

اولا ـ الاختلال النقدى يؤثر على النمو الاقتصادى من حيث تقليل الادخار ، فنحن نعرف ان ارتفاع الاسعار يؤدى الى تخفيض قيمة النقود واضعاف ثقة الافراد فى العملة ، ومن ثم يزداد ميلهم للاستهلاك ويقل ميلهم للادخار ما دامت القوة الشرائية للنقود آخذة فى التدهور(١) ، اما ذلك الجزء من الدخل الذى يفضل الافراد الاحتفاظ به فيكون فى احد وعاءين(٢) :

---

(١) وقد حاولت بعض الهيئات فى بعض الدول التى تقوم بتجميع المدخرات من الافراد ، ادخال نظم تسمح بازالة آثار التضخم على معدل الادخار ، ومن أمثلة هذه الهيئات ما تتبعه الجمعيات التعاونية فى السويد ، حيث تقوم بتجميع المدخرات من الافراد وتتعهد لهم برد الاموال التى أودعوها لديها بما يعادل قوتها الشرائية ، وتستعين هذه الجمعيات بالارقام القياسية لنفقات المعيشة لقياس التغيرات التى تطرأ على قيمة النقود (راجع د. جابر جاد عبد الرحمن ، اقتصاديات التعاون ، الجزء الاول ١٩٥٨ ص ٤٨٦) .

(٢) فضلا عن هروب رؤوس الاموال الى الخارج، وتعذر اجتذاب رؤوس اموال اجنبية للاستثمار فى الداخل الامر الذى يؤدى الى تقليل رؤوس الاموال التى تخصص لاستثمارات التنمية .

الاول ـ شراء السلع باعتبار ان قيمتها تفضل النقود فى اختزان القيمة ، ومن هنا يقال ان التضخم يخفض الادخار النقدى ويشجع على الإدخار العينى .

الثانى ـ اقتنـــاء الذهب والعملات الاجنبية التى تتمتع بثبات نســـبى .

واذا استمر ارتفـاع الاسعار لفترة طويلة فانه يؤدى الى ظهــور الادخار «اا ـــلبى» وقد يؤدى الى القضاء على مدخرات الطبقة الفقيرة والمتوسطة قضاء كاملا .

ومن هنا فان الاختلال النقدى لا يكون فى صـــالح الاقتصاد القومى من حيث انه يـــؤدى الى تخفيض المدخرات التى تعتبر الوعاء الاساسى للاســـتثمارات فى الدول المتخلفـة واداة ناجزة للنمو المتوازن فيها .

ثانيا ـ الاختلال النقدى يؤثر على النمـــو الاقتصادى من خلال التاثير على ميـــزان المدفوعات تاثيرا ضـــارا ، ونقص احتياطى البلد من النقد الاجنبى ذلك ان الطلب الزائد ياخذ اتجاهين :

ـ زيادة الاستهلاك من السلع المحلية مما يؤدى الى تقليل الكمية المخصصة للتصدير منها ، ويؤدى فى الوقت نفسه الى زيادات اخـرى فى الاسعار المحلية ، مما يقـلل من امكانية منافستها للسلع الاجنبية فى الاسواق الخارجية وبذلك تتدهور الصادرات .

ـ زيادة الاستهلاك من السلع المستوردة .

ونتيجة لنقص الصادرات من جهة وزيادة الواردات من جهــــة اخرى، يظهر العجز فى ميزان المدفوعات ممـــا يترتب عليـــه نقص فى حصيلة البـلد من الصرف الاجنبى ويجعل الاقتراض الاجنبى اكثـــر صعوبة ، كل ذلك ينعكس اثره على التنمية الاقتصادية .

ونظـــرا الى ان مشروعـات التنمية تتطلب المـزيد من استيراد السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية الاساســية ، فان نقص

حصيلة الصرف الاجنبى تجعـــل المشروعات الانمائية فى موقف حرج وتؤدى الى عرقـــلة تنفيذ خـطط التنمية الاقتصادية .

ثالثا ـ الاختلال النقدى يؤثر على النمو الاقتصادى نتيجة تعطيل جهاز الثمــن عن القيام بوظيفته فى توجيــه الانتـــاج : فاذا ارتفعت الاســعار مثلا ، فان ذلك يتــرتب عليه أن يتوقع المستهلكون ارتفـاع الاسعار فى المستقبل وبالتالى زيادة اخرى فى الطلب ، وكذلك اذا توقع المنتجون ارتفاع الاسعار فى المستقبل عمدوا الى زيادة الانتـــاج وتأجيل البيع مما يؤدى الى زيادات أخرى فى الاسعار ، وعندما ترتفع الاسعار تؤدى الى زيادة اخـــرى فى طلب المستهلكين ونقص آخر فى عــرض المنتجين، ومن هنا تزيد الاسعار بطريقة تراكمية وقد تستمر هذه الزيادة التراكمية حتى تفقد النقود جانبـا كبــيرا من وظيفتها كأداة للمبادلة وكمقياس للقيم، ومن ثم ينحصر الاثر الرئيسى للاختلال النقدى فى ادخال تغييرات غير عادية على هيكل الجهاز الانتاجى فى الاقتصاد .

وفضلا عن ذلك فانه ينتج عن الاختـــلال النقدى توجيـــه الاستثمارات فى غير صالح الاقتصاد القومى وتضليل المنتجين فى قراراتهم الخاصة بتنظيم الانتاج(١) ذلك أن المشـــاهد أن أسعار الســـلع الاستهلاكية والكماليــة هى التى ترتفع أسعارها باستمرار عادة فى فترات التضــخم ، ومن أمثلة ذلك توجيــــه الاستثمارات ، وبصفة خاصة فى الدول المتخلفة الى فروع النشاط الاقتصادى الاقل انتاجية، وينتج عن ذلك ما يسـمى «بالتبذير الاقتصـــادى» ، ومن هنا يقتــرح البعض أن تتدخـــل الحكومات فى النظام الاقتصادى ، ولا ســيما فى الدول المتخلفة ، وتعمد الى الرقابة على الاستثمار .

رابعا ـ الاختلال النقدى يؤثر على النمو الاقتصادى من خلال عدم امكان الوصـــول الى نمط تخصيص الموارد الامثل : ذلك لان الاستثمار

---

(١) فضلا عن تعذر حســاب التكاليف الفعلية للمشروعات المستقبلة بسبب ما يترتب عليه من ارتفاع النفقات الفعلية عن النفقات المقدرة ومن هذه الناحية يبدو التخطيط للتنمية امرا صعبا [illegible]

تلعب دورا رئيسيا فى السياسة الاقتصادية من حيث تأثيرها على نمط تخصيص الموارد فى الاقتصاد.

فمعلوم ان الاسعار تعتبر ، فى النظام الراسمالى ، الموجه الاساسى لعملية تخصيص الموارد ، فبالنسبة للمنتج فان الموارد تنتقل الى انتاج السلعة التى تقل نفقات انتاجها المتوسطة عن سعرها ويستمر الانتقال حتى ينخفض الربح نتيجة لارتفاع نفقات انتاجها بسبب زيادة اسعار خدمات عوامل الانتاج المستخدمة بزيادة الطلب عليها. اما اذا كانت النفقات المتوسطة للسلعة تزيد عن سعرها فنجد ان الموارد تخرج من ميدان انتاجها سعيا وراء تحقيق عائد اكبر فى مجال آخر ، ويستقر نمط تخصيص الموارد حيث لا يكون هناك مجال لتحقيق ربح اضافى من الانتقال من نشاط انتاجى الى آخر .

وبالنسبة للمستهلك ، فيكفل مبدأ سيادة المستهلك حرية التصرف فى دخله فيقوم بشراء السلع بالسعر السائد أو يتجه الى طلب البدائل التى تنخفض اسعارها .

فى ظل هذا النظام تتفاعل قرارات المنتجين والمستهلكين وتتحدد كمية السلع المختلفة ، وبدون جهاز الثمن لا يمكن الوصول الى هذه النتيجة .

كما تؤدى الاسعار فى ظل النظام الاشتراكى ذى التنفيذ اللامركزى(١) هذا الدور نفسه مع فارق واحد هو أن السعر لا يتحدد فى السوق وانما يقوم المخطط بتحديد الاسعار وتعديلها بما يعمل على تحقيق الخطة الاقتصادية والاجتماعية بأكبر كفاءة ممكنة ، بينما لا تؤدى الاسعار دورا له شانه فى ظل النظام الاشتراكى المخطط تخطيطا مركزيا شاملا فى مجال السياسة والتنفيذ(٢) .

---

(١) راجع د. محمد سلطان ابو على ود. هناء خير الدين ، الاسعار وتخصيص الموارد ، ٧٢ ص ٢٨٧ — ٢٨٩ .

(٢) هناك اتجاه قوى فى الادب الاقتصادى الاشتراكى يقرر انه اذا كانت الفترات الاولى فى المجتمعات الاشتراكية تقتضى تحديد الاسعار بدون اعتبار للتغيرات التى

والملاحظة الاساسية التي تعنينا في هذا المجال هي ان أسعار الندرة « Scarcity prices » هي التي تحقق لنا الكفاءة « efficiency » للمشروعات . فاذا لم تكن الاسعار تعبر عن اسعار الندرة وبالتالي لا تعبر عن النفقات الحقيقية للموارد المستخدمة ، فان تخصيص الاستثمارات لن يكون التخصيص الامثل Optimum اذ انه يمكن في هذه الحالة الحصول على فائدة اكبر اذا ما تم تخصيص بديل لنفس الحجم من الموارد(١) :

وترتيبا على ذلك فقد خلص « Bent Hansen »(٢) ـ على سبيل المثال ـ الى ان مشكلة الكفاءة الاقتصادية في مصر لا تتركز في التنظيمات الاساسية للانتاج في القطاع العام او في كفاءة رؤساء مؤسساته أو في البيروقراطية بقدر ما تتركز في مسألة الاسعار ، ذلك ان انحراف الاسعار هي السبب الاساسي في عدم كفاءة الاقتصاد المصري ؛ لان وضع الاسعار لا يرتكز على معايير صحيحة اذ ان التدخل الحكومي لم يجعل أسعار الندرة في وضعها الصحيح ، وجعل المشروعات في حالة لا تمكنها من تخطيط هيكل اجورها .

ولكن قد يثور التساؤل ـ كيف يمكن السير في عملية التنمية الاقتصادية ؛ وهي تعني التغيير في القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي ؛ مع المحافظة ، في الوقت نفسه ، على الاستقرار النقدي(٣)

= تطرأ على الانتاجية او التكاليف او التغيرات التي تطرأ على هيكل الاسعار والتكاليف في السوق العالمي ، فانه في الفترات التالية يجب ان تتعدل الاسعار وتأخذ شيئا من المرونة في حالات تغير مستويات التكلفة او الانتاجية ، مع ربط هيكل الاسعار الداخلية تدريجيا بالاسعار الخارجية . كما يجب الا ينفصل هيكل اسعار المستهلك من هيكل اسعار المنتج ، وان كان اصلاح هيكل الاسعار وفقا لهذه المفاهيم يحتاج الى فترة من الوقت (راجع النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، ديسمبر ١٩٦٦ ص ٢٠و٢١ وانظر النموذج اليوغسلافي في : J. V. Mladek, E. Sturc and M. R. Wvczalkowski. The change in the Yugoslav Ec. System, I. M. F (Staff papers) Vol. 2 Nov. 1952, pp. 410 - 412).

(١) راجع ما تقدم ص ١٥٢ .

(2) P. O'Brien op. cit., pp. 257 - 261.

(٣) كما لا يعني الاستقرار النقدي ، وكما اوضحنا من قبل ، الابقاء على كمية النقود ثابتة دون تغيير ، فالزيادة في الانتاج المادي الحقيقي المترتبة على تنفيذ مشروعات =

او الاستقرار فى قطاع الاسعار آهنا تبرز مشكلة هامة تنحصر فى كيفية تحقيق النمو مع الاستقرار ، او بمعنى آخر تنحصر فى كيفية التوفيق بين مقتضيات التنمية وبين المحافظة على مستوى ثابت للاسعار(1) .

والواقع ان التنمية الاقتصادية تفترض التخطيط والرقابة، ولابد ان يمتد التخطيط وتمتد الرقابة لكفالة الاستقرار النقدى والعمل على تصحيح ما ينشأ من انحرافات عن الاوضاع التوازنية ، عن طريق الدراسة الدقيقة والرقابة الواعية لاحوال السوق النقدية والعمل على ضبط الاختلالات النقدية ورقابتها على النحو الذى سنوضحه فى استعراض وسائل ضبط التضخم فى الدراسة التالية .

على انه لا يفوتنا التقرير فى هذا الصدد ان الامر اصبح ملحا فى ان تسارع سلطات التخطيط فى مصر الى اتخاذ الاجراءات المناسبة لاصلاح هيكل الاسعار فى الاقتصاد ولا سيما بعد ان اصبح معظم القطاع الانتاجى وتجارة الجملة فى نطاق القطاع العام، وذلك عن طريق استخدام اسعار الندرة توصلا الى تخصيص امثل للموارد على المشروعات ، من اجل التوفير فى استخدام الموارد النادرة وتقليل نفقات الانتاج ، ذلك ان اى نظام لا يأخذ فى حسبانه قواعد عادلة لتوزيع الموارد لا يمكن ان يحقق الكفاءة فى الاقتصاد القومى ، ومن ثم ، ولتحقيق الرقابة والتخطيط فى مجال الاسعار ، فان الامر اصبح ضروريا فى ان يضطلع جهاز تخطيط الاسعار ، الذى انشىء فى اغسطس سنة ١٩٧١ ، بمسئولياته ويعكف على دراسة الاوضاع المتعلقة بهيكل الاسعار فى الاقتصاد والملاءمة بين الاسعار وبين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع المصرى .

= التنمية تحتاج لتمويلها الى زيادة مناسبة فى كمية النقود لا تتعدى الحد المتناسب مع الزيادة فى حجم الانتاج بحيث لا تؤدى الزيادة فى كمية النقود الى اختلال نقدى يعتد به .

*

(1) انظر د. سمير امين ـ القوى التضخمية والانكماشية فى الاقتصاد المصرى، مصر المعاصرة العدد [illegible] ص [illegible] .

الفصل الثاني

ضبط التضخم في الاقتصاديات المتخلفه

اوضحت دراسة تعريف التضخم انه يتسم «بحركة صعودية مستمرة فى الاسعار» تغير من قيمة النقود(١) ، فهل يمكننا الوصول الى وسيلة لتثبيت مستوى اسعار السلع او بتعبير آخر منع تغير القوة الشرائية للنقود بالنسبة للسلع ؟

ان هناك محاولات قد بذلت من جانب بعض الكتاب للوصول الى هذا الغرض تتمثل فى تقديم احدى قاعدتين :

القاعدة الاولى(٢) ـ قاعدة مستوى الاسعار الثابت :

ويقصد بها خطط الاصلاح النقدي لتثبيت الاسعار وتعتمد على رقم قياسي للاسعار لارشاد السياسة النقدية ، فاذا ارتفع هذا الرقم عن مستواه فى فترة الاساس اتخذت عدة وسائل انكماشية لاعادته الى ذلك المستوى كرفع نسبة الاحتياطى القانونى للبنوك التجارية ورفع سعر اعادة الخصم ، بهدف تخفيض مستوى الاسعار بانقاص كمية النقود ، اما اذا انخفض مستوى الاسعار من سنة الاساس

---

(١) كان كتاب ما بعد الحرب العالمية الاولى يتكلمون عن علاج التضخم تحت عنوان «تثبيت قيمة النقود» تعبيرا عن املهم فى العودة الى نظام معدنى ثابت القيمة ولذلك ناقشوا الوسائل التى تكفل ثبات قيمة النقود فى الداخل والخارج بالنسبة للذهب ، وساد بين الكتاب الفرنسيين اعتقاد بان تثبيت سعر الصرف الخارجى والعمل على رفعه يؤديان حتما الى تدفق اوراق البنكنوت على بنك الاصدار فتقل كميتها فى التداول ويحدث الانكماش المرغوب (انظر ـ د. فؤاد مرسى ـ النقود والبنوك ـ الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ٤٠٩) .

(٢) د. محمد ابراهيم غزلان ـ قراءات فى النقود والبنوك والسياسات الاقتصادية ١٩٦١ ص ٥١ ـ ٥٥ .

لتتخذ الخطوات العكسية لزيادة كمية النقود وبالتالي لتشجيع ارتفاع الاسعار .

ولكن تواجه تطبيق هذه القاعدة بعض الصعوبات منها ، هل المقصود هو تثبيت المستوى العام للاسعار ام مستوى اسعار الجملة ام مستوى اسعار التجزئة ، وكيف يمكن الوصول الى القياس الدقيق وبصفة خاصة بالنسبة لاسعار التجزئة حيث لا يكون هناك تماثل بين السلع على مر السنين لخضوعها لتغيرات دائمة فى جودتها وتكوينها .

وفضلا عن ذلك فقد لقيت هذه القاعدة عدة أوجه من النقد اهمها أن تثبيت الاسعار كثيرا ما يتعارض مع الاهداف الاخرى الاكثر اهمية للجهاز الاقتصادى ، فقد يكون التدخل ضارا اذا انخفض السعر نتيجة لتحسن مستوى الكفاءة الانتاجية ، علاوة على صعوبة تحقيقها عمليا فى جهاز اقتصادى قائم على المنافسة الحرة، ومع ذلك ففى الحدود التى يخدم فيها تثبيت الاسعار الاهداف الاقتصادية الاخرى ، يجب النظر اليه كأحد العوامل المرشدة للسياسة النقدية لا المعيار الوحيد لها .

القاعدة الثانية(١) ـ قاعدة العمل :

وهناك قاعدة اخرى ظل الاقتصاديون يقترحونها من آن لآخر منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وهى قاعدة العمل ، ومع أنها لم تطبق عمليا على الاطلاق ، الا انه من المستحسن معرفة طبيعتها العامة .

فالمبدأ المرشد فى هذه القاعدة هو تثبيت سعر الاجر النقدى اى القوة الشرائية لوحدة النقد بالنسبة لخدمات العمال أو ثمن العمل بحيث يصبح هناك رقم قياسى رسمى لسعر الاجر تسترشد به السياسة النقدية على نحو مماثل للرقم القياسى للقاعدة الاولى ،

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك ، نفس المرجع السابق ونفس الصفحات .

ويقيس هذا الرقم سعر الاجر ، وعلى ذلك فان ثبات القوة الشرائية للنقود يتحقق على اكمل وجه بتسويتها بوحدة من العمل .

ولكن بالرغم من وجاهة هذه القاعدة الظاهرة فان هناك شكا كبيرا فى امكان تطبيقها نظرا الى أن هناك اختلافات كبيرة فى سعر الاجر.

واذا فشلت محاولات بعض الكتاب فى الوصول الى قاعدة تكفل تثبيت مستوى الاسعار ، فهل هناك وسيلة اخرى لتفادى آثار التضخم ؟ اليس من العدالة مثلا أن تعمل الدولة عن طريق التشريع على المحافظة على مستوى عيش الطبقات التى تتعرض للتضخم ؟ رعاية لهم اجتماعيا ، وذلك عن طريق الامر بمنح اعانة الغلاء التعويضية ، ولماذا لا يوضع مقياس متحرك « Sliding scale » ترتفع الاجور والمرتبات وفقا له كما تنخفض وفقا له كلما سجل الرقم القياسى لنفقات المعيشة ارتفاعات وانخفاضات ؟

اذا عمدنا الى هذا الحل واخذنا فى تطبيقه وجدنا انفسنا ندور حول دائرة مفرغة ، ذلك لان معدل رفع معدل الاجور بحيث يعاد التوازن بينها وبين الاسعار يؤدى الى زيادة الطلب لمن حظوا بزيادة فى دخولهم النقدية ومن ثم تتجه الاسعار ارتفاعا مرة اخرى لتعود فتسبق الاجور ثانية .. وهكذا ينتهى الامر الى ذلك السباق المرذول بين الاسعار والاجور حيث تسبق الاسعار الاجور ثم تعود للحاق بها فلا يلبث الامر قليلا حتى تعود الاسعار للارتفاع مرة أخرى وهكذا(١) .

ومن ثم فان بعض الكتاب يرون أن العلاج يجب ان ياخذ صورة تحكم فى الاسعار وتحديد لها بحيث لا تتجاوز فى ارتفاعها حدا اقصى ، بيد أن تحديد الاسعار له مشكلاته التى تصاحبه ، ومن أهم هذه المشكلات صعوبة تحديد نفقة الانتاج اللازمة لانتاج الكمية الكلية من كل سلعة يراد طرحها فى الاسواق لان نفقات الانتاج تتفاوت تفاوتا

---

(١) الاستاذ وهيب مسيحة ـ مشكلة الغلاء ـ المحاضرة رقم (٦) من المحاضرات العامة لجامعة القاهرة ـ ١٩٥٩/٥٨ ص ٧ ـ ٨ .

كبيرا من منتج لآخـــر ، ولان نوع السلعة قد يتفاوت ايضا لا بين منتج وآخر فحسب وانما بالنسبة للمنتج نفسه الذى قد يرى انتـــاج انواع مختلفة من نفس السلعة ؛ وهـــذه الصعوبة التى تواجـــه السلطات المسئولة عن تحـــديد الاسعار هى التى تملى عليها تضييق دائرة السلع التى تحدد اسعارها(١) .

ولكن ليس معنـــى ذلك أن التضـــخم يمضى فى سبيله بلا عائق ويحـــدث من الآثار ما يحدث بلا اعتراض فان السلطات تتدخـــل لعلاجه كجهاز تصحيح للوضـــع الاقتصادى لايجاد التوازن بين التيار النقدى والتيار السلعى ، وفى هذا المجال يقترح بعض الكتاب مؤشرات عامة لعلاج التضخم فى ضوء المصادر الناشىء عنها لان التعرف على هذه المصادر سيساعد بدون شـك على تحديد اوجـــه العلاج فى ضـــوء تشخيص نوع التضخم الناشىء عنه(٢) .

فاذا كان التضخم ناشئا عن زيادة الطلب فان الامـــــر يتطلب تخفيض معدلات الانفاق بامتصاص القوة الشرائية الزائدة اى تعقيـــم جزء من الطلب(٣) ، والمفاضـــلة فى هذا المجال بين اللجوء الى القروض العامة أو زيادة الضرائب او الاثنين معا واتباع عدة وسائل منها ضغط الاســـتهلاك الخاص والجمـــاعى أو استخدام بعض القيـــود المباشرة (كنظام البطاقات) وتشجيع الادخار الاختيارى ، وبمعنى آخـــر يتطلب الامـــــر تخفيض مستوى الطلب النقدى الفعال « level of effective monetary demand » وذلك حتى تصبح كل قوة شرائية فى الاقتصاد مستندة الى حقيقة انتاجية .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٨ ــ ٩ .

(٢) وغالبا ما يكون التضخم من النوع المركب الذى يرجـــع الى أكثر من سبب ، فضلا من ان التضخم اذا بدأ فى الظهـــور يصبح كالسيل يأخذ عدة طرق لا يمكن التنبؤ باتجاهاتها ، الا اذا درست نواحى الاقتصاد القومى دراسة كافية للعمـــل على تصريف طاقته (د. احمـــد حافظ الجمـــوينى ، التضـــخم ، مجلة الاقتصاد والمحاســـبة ، سبتمبر ١٩٦٨) .

(٣) انظر د. مصطفى رشدى ــ التحليل النقدى ونظرية الدخل القومى ــ ١٩٧١ ص ٦٤ وقارن OECD (The Organization for Economic Co-operation and Development) No. 49, Dec. 1970, pp. 27 - 34.

حيث تذكر ان الحكومات الديموقراطية تلاقى صعوبات سياسية عندما تحاول [illegible]

ومن جهة اخرى اذا كان تضخم الطلب نتيجة لموجة توسعية فى وسائل الدفع(1) ، فقد يستدعى الامر النظر فى الحد من تزايد هذه الوسائل وتحديد معدل تزايدها بما يتناسب مع معدل تزايد الناتج القومى ، عن طريق السياسات النقدية .

اما اذا كان التضخم ناشئا عن زيادة النفقة ، فيقترح توفير عوامل الانتاج النادرة او المواد الخام الناقصة والاستفادة قدر الامكان بالطاقة الانتاجية المعطلة وخفض تكلفة عناصر النفقة الثابتة(2) ، ونظرا الى ان اهم عنصر من عناصر النفقة هو عنصر الاجور فيجب العمل على عدم زيادتها اكثر من الزيادة فى الانتاجية اى استخدام وسيلة لضبط الاجور .

ومع ذلك يجب ان يلاحظ ان علاج التضخم لا يعنى بالضرورة العودة بالاسعار الى مستواها قبل التضخم ، فكل محاولة للرجوع الى المستوى السابق يصيبها الفشل حتما ، لانها تتجاهل ذلك التطور الذى حدث فى الاوضاع الاقتصادية نتيجة التضخم ، وما يجب ان نكرس له الدولة كل طاقاتها هو زيادة الانتاج واجراء التصميمات المناسبة على هياكلها الاقتصادية لامتصاص آثار التضخم .

ويمكننا ان نجمل وسائل ضبط التضخم ورقابته فى عدة ادوات : فيمكن ان تتمثل هذه الادوات فى استخدام وسائل وسائل

---

(1) وتجدر الاشارة ، انه يثور امران بصدد الزيادة الكبيرة فى كمية وسائل الدفع التى تزيد عن مقتضيات التوازن النقدى : الاول ، الاسراف فى الاصدار ، فنظرا الى انه قد ارتبط بنظام النقود الورقية ، فقد طالب بعض الكتاب بالعودة الى نظام الذهب. والواقع ان النظام الورقى لا يوجد فى طبيعته ضرورة الاسراف فى الاصدار ، فضلا عما يوجه الى نظام الذهب من انتقادات ، ومن هنا فان غالبية الدول ، ويؤيدها صندوق النقد الدولى ، لا تحبذ العودة اليه . والثانى الاسراف فى منح الائتمان ، فنظرا الى انه يمكن ان يؤدى الى الضغوط التضخمية ، فقد طالب بعض الكتاب بوجوب تحديد حد أقصى لحجم القروض التى يمنحها البنك المركزى للخزانة العامة ، ولا بد ان تتمتع السلطة النقدية بأكبر قدر من الاستقلال المزيد من التفصيل راجع د. غزلان ، المرجع السابق ٤٩و٥٠و١١٦و١٥٠–١٦٦ود. فؤاد مرسى ، المرجع السابق ص ٢٦٩ و٤٠٠ ود. عجمية ود. قريصة ، المرجع السابق ص ٤١و٤٢) .

(2) د. احمد حافظ الجعوينى – المرجع السابق .

السياسة النقدية الكمية منها والكيفية ، والتى تؤدى الى تخفيض كمية النقود فى الاقتصاد ، كرفع سعر الخصم ، ورفع نسبة الاحتياطى القانونى واستخدام عمليات السوق المفتوحة واستخدام الاسلوب المباشر ، ويمكن ان تتمثل فى وسائل السياسة المالية كزيادة الضرائب وطرح القروض العامة وتخفيض الانفاق العام . كما يمكن ان تتمثل ايضا فى استخدام سياسة اجرية من شانها التحكم فى الاجور لتحقيق التوازن بين الزيادة فى الاجور والزيادة فى الانتاجية .

ومن جهة أخرى ، يمكن ضبط مظاهر التضخم والتخفيف من آثاره عن طريق استخدام بعض السياسات ، ونعنى بها سياسة القيود المباشرة كالتسعير الجبرى ونظام البطاقات ونظام توزيع السلع(١) .

وسنتناول هذه الوسائل الاربعة لضبط التضخم ورقابته فى كل من الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة والاقتصاد المصرى (كنموذج للاقتصاد النامى) ، على انه يكون من الضرورى قبل ذلك ، ان نعرف كيف تعمل هذه الوسائل فى الاقتصاديات المتقدمة ، وعلى ذلك فان هذا الفصل سيضم المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الاول وسائل ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتقدمة .

المبحث الثانى وسائل ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة .

المبحث الثالث وسائل ضبط التضخم فى الاقتصاد المصرى .

---

(١) ان حالات التضخم التى تصيب الاقتصاد القومى ، قد تكون معقولة ، وقد تكون عالية من النوع الجامح تذهب بكل شىء وتحطم النظام النقدى تماما وتدمر اركان الدولة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية ايضا ، ولا تفلح وسائل ضبط التضخم المذكورة فى المتن لعلاجه وضبطه ، فلا تجد الحكومات مفرا من اللجوء الى الاصلاحات النقدية الشاملة لعلاج الاختلالات النقدية علاجا جذريا ، عن طريق سحب العملة القديمة واحلال عملة جديدة محلها تساوى عددا معينا من العملات القديمة (ففى الاصلاح النقدى الذى تم فى المانيا عام ١٩٢٣ كان المارك الجديد يساوى مليون مليون مارك قديم !) ويقترن هذا الاجراء بسياسة اقتصادية ومالية تكفل الاستقرار للعملة ؛ وقد حدثت عبر التاريخ عدة اصلاحات نقدية شاملة فى بعض الدول منها المانيا ١٩٢٣ وروسيا ١٩٢٢ (راجع د. عجمية ود. محروس ، التطور الاقتصادى ١٩٦٨ ـ من ١٦٢ وما بعدها) .

المبحث الاول

وسائل ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتقدمة

سنتناول فى هذا المبحث وسائل ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتقدمة(١) فى أربع موضوعات هى : وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية والسياسة الاجرية وسياسة القيود المباشرة .

(١) الراسمالية ، اما بالنسبة للاقتصاد المخطط فيلاحظ انه يمكن استخدام وسائل فعاله لضبط التضخم نظرا الى أن الاسعار التى يقبلها المنتجون تكون مستقلة عن تلك التى يدفعها المستهلكون ، فضلا عن أن السلع الرأسمالية الثابتة Fixed Capital goods توزع عن طريق السلطات المخططة مما يجعل موضوع زيادة الانتاج عن طريق المزايدة على عوامل انتاج اضافية أمرا محدودا ، علاوة على أن الاتحادات العمالية تكون تحت سيطرة الدولة ، ومن ثم لاتستطيع أن تخلق أجورا تضخمية بالتهديد بالاضراب ، فضلا عن انه ليس هناك معارضة برلمانية [illegible] زيادة نفقات المعيشة .

ويلاحظ أن علاج التضخم يستخدم أدوات متعددة تختلف بحسب ما اذا كان التضخم ناشئا عن الارصدة النقدية أو الناشئة عن النقود المصرفية ، وعلى العموم فان الاقتصاديات الاشتراكية لديها اجهزة جيدة لعلاج التضخم ، وتستخدم فى هذا المجال عدة أدوات لامتصاص الفائض من الدخول الموزعة بواسطة الضرائب وتشجيع الادخار واستخدام القروض العامة والاصلاحات النقدية بغية تحقيق التوازن بين التيار النقدى والتيار السلعى .

وبالنسبة لتضخم الارصدة النقدية فانه نظرا الى أن جوهر الاسباب التى تؤدى اليه هى اختلال التناسب بين تيار الانفاق النقدى وتيار العرض الحقيقى من السلع والخدمات فان الوسيلة المثلى لايقافه تكمن فى وجوب تحقيق التوازن بين القوة الشرائية للافراد وبين قيمة السلع والخدمات المعروضة فى الاسواق وتستعين المجتمعات الاشتراكية فى هذا المجال بما يسمى بخطة «موازنة الدخول النقدية والانفاق للافراد» The Balance of [illegible] Incomes and expenditure of the population .

اما فيما يتعلق بتضخم النقود المصرفية فان معالجته تعتبر مشكلة هامة فى ظل النظام الحالى للتخطيط فى المجتمعات الاشتراكية ، اذ انه لا توجد حتى الآن خطة فعالة فى يد الدولة تعمل على تحقيق التوازن بين مجموع القروض قصيرة الاجل التى تمنحها البنوك للمنشآت وبين قيمة المواد الخام والسلع نصف المصنوعة خلال فترة معينة وتنحصر معالجة هذا النوع من التضخم فى تطبيق خطة وحيدة تسمى «خطة الائتمان» Credit Plan وهى فى الواقع خطة ائتمان قصيرة الاجل . وراجع فى تفصيل ذلك د. عبد الكريم صادق بركات ــ المرجع السابق ص ٨٥و٨٨و٩١ و Bronislaw Oyrzanowski, op. cit., pp. 337 - 341 and Thomas Wilson, op. cit., pp. 128/9.

١ ـ وسائل السياسة النقدية

تنصرف السياسة النقدية « Monetary policy » التقليدية فى الفكر الاقتصادى السائد الى ادارة ومراقبة عرض واستخدام النقود فى الاقتصاد بما فى ذلك النقود المادية والائتمانية ومراقبة الصرف الاجنبى، بقصد تحقيق اهداف معينة تتركز فى السيطرة على المستوى العام للاسعار وبالتالى تأثيرها على النشاط الاقتصادى بصفة عامة .

وتحتل الرقابة على **عرض واستخدام الائتمان** فى الاقتصاد جوهر السياسة النقدية التقليدية بمعناها الخاص ، ويميل الاتجاه فى الفكر المعاصر الى توسيع مفهوم السياسة النقدية ليغطى تنظيم سيولة الإقتصاد القومى فى مجموعه دون الوقوف عند حدود الرقابة على عرض واستخدام النقود والائتمان . وتعمل السياسة النقدية عن طريق التأثير على عرض النقود ومعدل الفائدة وامكانية الحصول على النقود(١) availability of money .

ويتضمن **الهيكل الائتمانى** الى جانب الجهاز المصرفى الذى يشكل قطاعا رئيسيا فى الاقتصاد ، مختلف مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية التى تتوافر على تجميع موارد الادخار القومى ووضعها تحت تصرف الراغبين فى الاقتراض لمختلف الآجال ، وتعرف سوق التعامل بالائتمان قصير الاجل بالسوق النقدية او سوق النقود Money Market كما تعرف سوق الاقتراض او توظيف الاموال لاجل طويل بالسوق المالية او سوق راس المال(٢) Capital Market .

ويتكون **الجهاز المصرفى** بالمعنى العام من بنوك تجارية او بنوك ودائع وبنوك غير تجارية او بنوك متخصصة ، ويقصد بالبنوك

---

(١) انظر د. عبد الحميد محمد القاضى ـ المرجع السابق ص ٢٥٨ ـ ود. محمد يحيى عويس ـ الاقتصاد الكينزى ١٩٦٦ ص٢٠٤ ـ وقارن د. احمد عبده محمود ـ النقود والبنوك ـ ١٩٦٩ ص ١٤٠ .

(٢) راجع د. محمد زكى شافعى ـ مقدمة فى النقود والبنوك ـ ١٩٦٩ ص ٣٢٤.

التجارية – وينصرف اليها اصطلاح الجهاز المصرفى بمعناه الخاص – مؤسسات الائتمان غير المتخصصة، وتقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تحت الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل فى الائتمان قصير الاجل ، وتتميز هذه البنوك بالقدرة على خلق وتصفية النقود المصرفية او الائتمانية او نقود الودائع(١) التى تتمتع بقبول عام فى الوفاء(٢) ، ومن هنا كان استئثارها بالاهتمام الاول فى مجال الدراسات النقدية والميل الى قصر اصطلاح الجهاز المصرفى عليها دون غيرها من البنوك المتخصصة .

والمعروف ان البنوك التجارية فى ظل النظام الراسمالى هى خالقة الائتمان عن طريق حسابات جارية تسندها ودائع افتراضية ، ولا ريب ان هذه العملية تزيد من وسائل الدفع فى الاقتصاد وتحدث ضغوطا تضخمية اذا لم تبن على الاعتبارات الاقتصادية الخاصة بالمجتمع(٣) .

(١) تتكون النقود المصرفية من ودائع البنوك وتنتقل ملكية الودائع تحت الطلب منها من شخص الى شخص آخر بواسطة الشيكات وهذا النوع من النقود يمثل الجانب الغالب من العرض الكلى فى البلاد المتقدمة اقتصاديا ففى الولايات المتحدة مثلا يبلغ حجم الودائع نحو ٩٠٪ من العرض الكلى للنقود وفى انجلترا يعادل ٨٠٪ (راجع د. محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ص ٢٥ ود. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة المرجع السابق ص ١٨) .

(٢) وذلك بناء على قدرتها فى خلق الودائع ويسمى هذا النوع من الودائع بالودائع الائتمانية او المشتقة « Derivative deposits » تمييزا لها من الودائع الحقيقية او الودائع الاولية « Primary deposits » ويرجع مبدأ قدرة البنوك على خلق الودائع الى اكتشاف هذه البنوك ان معدل السحب الصافى للمودعين على ودائعهم لا تبلغ الا نسبة ضئيلة من مجموع ودائعهم الاولية وعندئذ يتكون لدى البنوك احتياطى زائد « Excess reserves » وعلى ذلك تستطيع البنوك ان تستخدم هذا الاحتياطى الزائد فى خلق ودائع جديدة ما دام احتياطيها النقدى يكون فى مستوى الامان « Safe level » وهذه الودائع تستخدم كوسيلة للدفع اى كجزء من كمية النقود ، وهذا هو أساس ما يقال ان «البنوك التجارية هى (مصانع نقود) بجانب كونها تتجر فى النقود» . (راجع د. محمد ابراهيم غزلان – المرجع السابق ص ٧٠ ود. فؤاد مرسى – المرجع السابق ٩٧ – ١٠٠ وما بعدها ود. فؤاد شريف ، المرجع السابق ص ٣٢ – ٤١ ود. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة – المرجع السابق ص ١٨ وما بعدها ود. مصطفى رشدى – المرجع السابق ص ٨٥) .

(٣) فى موضوع خلق الائتمان فى الاقتصاديات الاشتراكية انظر د. خليل حسن خليل ، البنك المركزى فى الاقتصاد القومى – معهد الدراسات المصرفية ، يوليو سنة ١٩٦٥ ص ٢ وما بعدها .

ويشغل **البنك المركزى**(١) المكان الرئيسى فى السوق النقدى ، اذ هو البنك الذى يقف على قمة النظام النقدى والمصرفى « Monetary and Banking System » فى الدولة باعتباره خالق النقود القانونية والممثل لقمة السيولة والقادر على التاثير فى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع ويكون مع وزارة الخزانة ما يسمى بالسلطات النقدية « Monetary Authorities » . ويقوم البنك المركزى ، وهو ما يهمنا بصفة اساسية هنا بمراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه الوجهة التى تتفق وتنفيذ السياسة النقدية المرغوبة ، وبالطبع يكون لديه من الوسائل المؤثرة ما يمكنه من تطبيق هذه السياسة والتحكم فى حجم وسائل الدفع على النحو المطلوب(٢) . . .

ويحاول البنك المركزى التاثير على عمل النقود والائتمان للمعاونة على تحقيق عمل الجهاز الاقتصادى بصورة منتظمة وكبيرة الكفاءة ، فهو يسعى فى سبيل تحقيق هذا الهدف الى التأثير على الجهاز الاقتصادى فى الاتجاه الذى يساعد على استقراره عن طريق تيسير التوسع فى الائتمان فى بعض الاوقات ومقاومة هذا التوسع فى أوقات أخرى(٣) .

وللبنوك المركزية قدرة على **التاثير فى حجم الائتمان** وبالتالى فى حجم النقود المصرفية ، وعادة تستخدم البنوك اسلحتها فى التاثير على كمية الائتمان ونوعه او بمعنى آخر قد تكون هذه الاسلحة لها تاثير على عرض الائتمان ، كما قد يكون لها تاثير فى الطلب عليه(٤) .

---

(١) للوقوف على وظائف البنك المركزى فى افاضة ، انظر د. محمد ابراهيم غزلان — المرجع السابق ص ٩٠ وما بعدها .

(٢) انظر د. محمد ابراهيم غزلان — المرجع السابق ص ٩٠ وما بعدها وص ١٠٥ ، د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة المرجع السابق ص ١٥٦ — ١٥٩ .

(٣) د. محمد ابراهيم غزلان — المرجع السابق ص ٢٤٧ .

(٤) د. مصطفى رشدى — المرجع السابق ص ٩٢ .

وتعتمد البنــوك المركزية في ادارة شئون النقــد والائتمان على وسائل متعددة لمراقبــة واستخدام الائتمان يمكن ردها إلى وســائل عامة أو كمية:General or Quantitive credit control ووسائل نوعية او كيفية Selective or Qualitive credit control ، وترمى الوسائل الاولى الى مراقبة حجم الائتمان بصفة غير مباشرة إي من طريق مراقبة حجم الاحتياطيات المصرفية(١) ، وتهــدف الوسائل الثانيــة الى التاثير على الائتمـان مباشرة وليس عن طريق حجم هذه الاحتياطيات وتكون موجهة نحــو استخدامات معينة للائتمان وليس الى مجرد حجـم الودائع المصرفية القائمة او بمعنى آخر تعمــل على تحديد انواع الائتمــان وتسهيل الحصول عليها او تصفيتها(٢)، وذلك بخلاف النــوع الاول الذى يتصف بالشمول والعمومية(٣) .

ولا يخفى ان وسائل الرقابة على الائتمــان التى تمارسها البنوك المركــزية تختلف من بلــد الى آخر من حيث الدرجة ومن حيث النوع بحسب المرحــلة التى وصلت اليها الدولة من التطــور الاقتصــادى وحجم ونوع مواردها المادية وتكوين جهازها المصرفي والائتمــانى بصفة عامة وكذلك بحسب علاقاتها المالية الدولية ومدى تطور سوقها المــالى ومدى تنظيم نشاط سوقها النقدى(٤) .

---

(١) أى تلك الاحتياطيــات التى يمكن للبنــوك التجارية استخدامها لاغــراض التوسع في الائتمان بخلق الودائع .

(٢) انظر د. محمد عبد العزيز عجيمــة ود. صبحى تادرس قريصــة ــ المرجع السابق ص ١٨٩ ولمــزيد من التفصــيل ــ راجع السياسة الائتمانية في الاقتصاديات الاشتراكية د. احمد عبده محمــود المرجع السابق ص ١٨١ وما بعدها .

(٣) راجع د. محمد ابراهيم غزلان ــ المرجع السابق ص ٢٤٩ و٢٦٦ ود. محمــد عبد العــزيز عجيمــة ود. صبحى تادرس قريصة المرجع السابق ص ١٧٤ و١٧٥ أ ود. عبد المنعم فوزى ــ السياسة الماليــة في النظــام الاشتراكى سنة ١٩٦٧ ص ٦٠ وما بعدها .

(٤) د. محمد ابراهيم غزلان ــ المرجع السابق ص ١٠٣ و١٠٤ .

وفيما يختص بالرقابة الكمية على الائتمان فان البنوك المركزية تستخدم عدة أدوات تتركز فى ثلاث رئيسية هى : تغيير سعر اعادة الخصم والقيام بعمليات السوق المفتوحة وتغيير النسب القانونية للاحتياطى النقدى ؛ يضاف اليها ادوات اخرى مثل قيام البنك المركزى بالعمليات المصرفية الخاصة(١) وممارسة نفوذه بالتأثير او الاغراء الادبى(٢) .

وسنتناول فيما يلى بايجاز الادوات الرئيسية الثلاثة من **الرقابة الكمية** على الائتمان بهدف انقاص كمية النقود لنرى مدى تاثيرها على عرض واستخدام النقود والائتمان ومدى ملاءمتها فى معالجة الاتجاهات التضخمية فى الاقتصاد .

١ ــ تغيير سعر اعادة الخصم(٣) :

وتعد من اقدم وسائل البنك المركزى فى التأثير على حجم الائتمان

---

(١) والهدف من قيام البنك المركزى بهذه العمليات هو ضرب المثل للبنوك التجارية للاقتداء به أو العمل على تكملة نقص فى الهيكل الائتمانى فى الاقتصاد بتقديم ائتمان معين اعرضت البنوك التجارية عن القيام به (راجع د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٩٨) .

ومع ذلك يؤخذ على قيام البنوك المركزية بعمليات مصرفية يغلب عليها طابع المنافسة مع البنوك الاخرى ، انها فى النظم الاقتصادية المتقدمة ــ قد تخالف التقاليد المصرفية .

(٢) ويكمن التاثير او الاغراء الادبى الذى تمارسه البنوك المركزية فى حث البنوك التجارية واغرائها بالتضامن معها لتنفيذ سياسة ائتمانية معينة تنسجم مع ما يرمى الى تحقيقه من احداث كالحد او التوسع فى الائتمان ، ومن الواضح ان نجاح هذه الوسيلة يتوقف على عوامل مختلفة اهمها المركز الادبى للبنك المركزى ومدى سيادة روح التعاون القائم بينه وبين البنوك التجارية (راجع الرخاء بدون تضخم ترجمة د. حسين عمر ص ١٢٩) .

(٣) او سعر القطع او سياسة سعر البنك Bank Rate Policy ، وسعر البنك هو التعبير الشائع عليا وهو فى العادة اعلا من سعر الفائدة فى السوق والفرق بينه وبين سعر اعادة الخصم ضئيل ــ وقد لا يكون هناك فرق على الاطلاق (انظر د. فؤاد مرسى ــ المرجع السابق ص ٢٧٧ ــ ٢٧٩) .

الذي يقدمه البنوك التجارية لسوق النقدي(١) ، والمقصود به سعر الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي من البنوك التجارية اما عن عملية الاقتراض او عملية اعادة الخصم(٢) ، فالبنك التجاري الذي يكون في حاجة الى احتياطيات اضافية في وسعه الالتجاء الى البنك المركزي للاقتراض او بيع بعض اصوله(٣) وفقا لاسعار يحددها سعر اعادة الخصم ، ويمكن للبنك المركزي تغيير السعر وفقا لما تتطلبه الظروف وذلك بهدف تشجيع او تقييد الائتمان بواسطة البنوك التجارية عن طريق تخفيض او زيادة النفقة او تكاليف الحصول على هذه الاحتياطيات الاضافية وبالتالي نقص المبالغ النقدية التي تكون تحت تصرفها مما يجعلها تعمل على تقييد الائتمان الممنوح للجمهور(٤) .

ولكي نلقى ضوءا على طبيعة وسيلة تغيير سعر اعادة الخصم والمنطق الذي تقوم عليه ، نفترض ان البنك المركزي قد تجمعت لديه البيانات الكافية التي تشير الى ان حجم الائتمان قد زاد عن المستوى المرغوب فيه وقد اخذت بوادر التضخم في الظهور ، ومن ثم فان البنك المركزي يقرر رفع سعر البنك اي يقرر رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية. والغرض الذي يرمي اليه من ذلك هو أن تعمل البنوك التجارية ـ وجميع الاجهزة الائتمانية الاخرى في الدولة ـ على التقليل من اقتراضها من البنك المركزي وترفع بدورها مستوى اسعار الفائدة بالنسبة للجمهور ، وهذا امر يدفعهم الى

---

(١) انظر د. حازم الببلاوي ، النظرية النقدية ، ١٩٧١ ص ٧٤ .

(٢) قارن د. مصطفى رشدي ـ المرجع السابق ص ٩٤ .

(٣) كالاوراق التجارية .

(٤) د. محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ص ٢٥٠ ود. عبد المنعم فوزي ود. عبد الكريم صادق بركات ، مالية الدولة والهيئات العامة ص ٥٧٨ ود. زكريا احمد نصر ، التحليل النقدي ، ١٩٥٩ ص ١٦٩ وراجع الظروف التي تتوقف عليها فاعلية سياسة تغيير سعر اعادة الخصم في د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحي تادرس قريصة ـ المرجع السابق ص ١٨٠ وما بعدها ـ وراجع ايضا .
H. Speight. Economics. op. cit., pp. 477 -9.

التقليل من الخصم والاقتراض من البنوك التجارية ويضع حدا للتوسع في الائتمان(١) حيث انه يؤدى الى التقليل من معدل الاقتراض من البنوك التجارية ويؤدى بالتالى الى تقليل وسائل الدفع في الاقتصاد(٢).

ويلاحظ انه كلما كانت سوق الخصم ضيقة وغير منظمة - كما هو الحال في معظم البلاد المتخلفة ، فان اثر سياسة تغيير سعر اعادة الخصم تكون ضئيلة في التاثير على حجم الائتمان(٣) ، كما ان رفع السعر يضعف اثره في حالة الرواج بينما يكون أثره ملموسا في حالة الكساد لفضلا عن ان اثره يتوقف على مرونة الطلب على الائتمان فاذا كانت هذه المرونة قليلة ، ضعف الاثر على حجم الائتمان ونتوقع حدوث العكس ايضا كلما زادت مرونة الطلب على الائتمان(٤) - كما تشترط فاعلية سياسة الخصم بصفة عامة الا تكون هناك مصادر اخرى للسيولة او للائتمان ، سواء في السوق النقدى ذاته او في الاسواق الجانبية بخلاف البنك المركزى من شانها ان تقلل من اهمية قروض الاخير وتكلفة هذه القروض(٥) .

---

(١) راجع د. محمد زكى شافعى -مقدمة النقود والبنوك - ١٩٦٩ ص ٢٨٥ ود. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة المرجع السابق ص ١٧٦ وراجع ايضا د. محمد يحيى عويس -المرجع السابق ص ٢٠٤ .

(٢) هذا ويجب أن يراعى أن مجرد رفع سعر الخصم من جانب البنك المركزى ليس كافيا لان يجعل البنوك التجارية تحجم عن خلق الائتمان والتوسع في القروض مادام يمكنها ان تمتص الزيادة في سعر الخصم في النفقة الكلية للدين بحيث تظل ارباحها ثابتة وبحيث يتحمل الزيادة الراغب في الحصول على القرض . ومن جهة اخرى فان الطلب على الائتمان من جانب القطاع غير المصرفي لا يتاثر بزيادة نفقة الدين ما دامت هذه النفقة تمثل جزء ضئيلا من نفقة الانتاج ككل وطالما يستطاع أن تعوض هذه الزيادة عن طريق رفع الانتاجية او رفع اسعار السلع المنتجة ، ولا حرج في ذلك - فغالبا ما تكون الفترات التى يرفع فيها البنك المركزى سعر الخصم لفترات تضخمية تتميز بالزيادة في الطلب - وبالتالى فان المشروعات في مطالبتها بقروض لتوسيع نطاق انتاجها تضمن زيادة المبيعات وارتفاع الاسعار في نفس الوقت (راجع د. مصطفى رشدى - المرجع السابق ص ٩٦ وانظر في نفس المعنى النشرة الاقتصادية لبنك مصر - ديسمبر سنة ١٩٦٤ ص ٥٦ و٥٧) .

(٣) راجع د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٨٦ .

(٤) د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة - المرجع السابق ص ١٧٥ وما بعدها .

(٥) د. مصطفى رشدى ، المرجع السابق ص ٩٥ .

٢ ـ عمليات السوق المفتوحة :

اصبحت عمليات السوق المفتوحة من اهم وسائل الرقابة على الائتمان(١) ، وتتركز فى قيام البنك المركزى ببيع وشراء الاوراق المالية والتجارية فى سوق النقد والمال والهدف الرئيسى من عمليات السوق المفتوحة هو التاثير على الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ، اى التاثير على سيولة ومقدرة هذه البنوك فى خلق الائتمان فقد يكون الغرض من هذه الوسيلة تغيير كمية النقود الورقية فى التداول او حجم الائتمان والودائع او تعديل ظروف الائتمان وبالتالى تغيير كمية النقود عامة(٢) .

فعندما يرغب البنك المركزى فى علاج الضغوط التضخمية عن طريق تخفيض الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية ـ لكى تضع حدا للتوسع فى الائتمان وبالتالى تخفيض النقود المصرفية ـ يدخل السوق بائعا للاوراق المالية . ويتم التاثير فى حجم الائتمان عن طريق التغير فى آمرين الاول . كمية وسائل الدفع والثانى سعر الفائدة . وفيما يتعلق بالامر الاول . نجد مثلا ان بيع البنك المركزى الاوراق المالية من شأنه انقاص حجم وسائل الدفع وبالتالى التاثير فى سيولة السوق النقدى بقطاعيه المصرفى وغير المصرفى عن طريق تقليل قدرة القطاع الاول على خلق نقود الودائع وعلى منح الائتمان وتقليل الايداعات النقدية للقطاع الثانى فى البنوك مما يحد من قدرتها على التوسع فى خلق الائتمان . اما فيما يختص بالامر الثانى، فانه عند دخول البنك المركزى بائعا فانه ، فى الواقع ، يخفض من عرض كمية النقود القانونية فى سوق النقد والائتمان وهذا من شانه ان يرفع من ثمن

(١) د. محمد ابراهيم غزلان ـ المرجع السابق ص ٢٥٢ .

(٢) راجع د. محمد زكى شافعى ـ المرجع السابق ص٢٨٦ ود. فؤادمرسى ـ النقود والبنوك الطبعة الاولى ١٩٥٨ ص ١٨٣ ود.مصطفى رشدى ـ المرجع السابق ص[illegible]

اقتراضها الامر الذى يؤدى الى التقليل على الائتمان والعكس بالعكس(1) .

ومن الطبيعى ان عمليات السوق المفتوحة تتوقف على وجود سوق متسعة للاوراق المالية وعلى مدى استعمال التسهيلات المصرفية . فاذا كانت سوق المال ضيقة – كما هو الحال فى معظم البلاد المتخلفة – فان قيام البنك المركزى بعمليات السوق المفتوحة على نطاق كبير يخلق ولا شك تقلبات عنيفة فى اسعار الاوراق المالية مما يترتب عليه زعزعة المراكز المالية للبنوك وزعزعة الثقة فى هذه الاوراق(2) .

واذا كان البعض يشكك فى فاعلية سياسة البنوك فى بيع وشراء الإوراق المالية ، نظرا الى ان الحوادث قد اثبتت عدم فاعليتها الا فى أحوال قليلة ، الا ان هذه السياسة تعتبر مع ذلك أهم من سياسة سعر البنك نظرا لان نتائجها مضمونة ، ولذلك يدعم البنك المركزى فى العادة سياسة سعر البنك التى يتبعها بعمليات السوق المفتوح(3) .

---

(1) اى يكون الهدف التقليل من حجم الائتمان ، وقد يحدث أن تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض لكى تحافظ على مستوى السيولة المطلوب، لذا فانه يقال دائما ان وسائل تخفيض حجم الائتمان تكون أكبر فاعلية من وسائل توسيعه ويلاحظ من جهة اخرى أن مجرد زيادة لارصدة النقدية فى حالة دخول البنك المركزى مشتريا للاوراق المالية ليست كفيلة وحدها لزيادة حجم الائتمان ، فهذا يتوقف على عدة عوامل اهمها رغبة الجمهور المتعاملين واقبالهم على الاقتراض الذى يتوقف على طبيعة توقعاتهم بالنسبة لمستقبل معدلات الارباح كما يتوقف ايضا على رغبة البنوك فى الاقراض (راجع د. محمد عبدالعزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة المرجع السابق ص 181 و182 ود. زكريا احمد نصر – المرجع السابق ص 175 وما بعدها) .

(2) انظر د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة ، المرجع السابق ص 181 وما بعدها ود. فؤاد مرسى ، المرجع السابق ص 280 وما بعدها ود. حازم الببلاوى ، المرجع السابق ص 72 وقارن د. عبد المنعم فوزى ود. عبد الكريم صادق بركات ، المرجع السابق – 1967 ص 577 .

(3) د. فؤاد مرسى ، المرجع السابق ص 281 .

٢ ـ تعديل نسبة الاحتياطي القانوني :

وبينما يكون الهدف الرئيسي للوسيلتين السابقتين هو التأثير على كمية الاحتياطيات للبنوك التجارية في مجموعها وبالتالي على مقدار الاحتياطيات الفائضة ، فان الهدف الرئيسي لوسيلة تغيير نسب الاحتياطي تغير مقدار الاحتياطيات الفائضة مباشرة اى بجرة قلم(١) .

ويفضل البنك المركزي استخدام هذه الوسيلة على الوسيلتين السابقتين لانهما تتطلبان شروطا وظروفا يكون من الصعب توافرها الا في النظم المصرفية المتقدمة(٢) .

واستخدام هذه الاداة من ادوات السياسة النقدية(٣) ، يكمن في انه اذا راى البنك المركزي أن حجم الائتمان الذى قدمته البنوك التجارية قد جاوز المستوى المرغوب وراى ضرورة تقليله بغرض مكافحة البوادر التضخمية في النشاط الاقتصادي فانه يلجأ الى رفع النسبة القانونية للاحتياطي النقدي . فاذا لم يكن لدى البنوك التجارية فائض في ارصدتها النقدية لتغطية الزيادة المطلوبة في الاحتياطي النقدي اضطرت الى تقييد ائتمانها ، ليس فقط عن طريق التشدد في تقديم القروض الجديدة بل قد تجد نفسها في مركز يحتم عليها استدعاء بعض قروضها ، وهذا من شانه ان يحقق تخفيضا في حجم الائتمان الموجود فعلا ، كما تستطيع البنوك المركزية ان تلجأ الى تخفيض نسبة

(١) راجع د. محمد ابراهيم غزلان ـ المرجع السابق ص ٢٦٤ و٢٦٥ وقارن د. مصطفى رشدى ، المرجع السابق ص ٩٨ .

(٢) انظر د. محمد زكى شافعى ـ المرجع السابق ص ٢٨٨ ود. فؤاد مرسى ، المرجع السابق ص ٢٨٥ ود. حازم البيلاوى ، المرجع السابق ص ٧٤ .

(٣) والمبدأ الذى تقوم عليه هذه الاداة هو انه في وسع البنك المركزي عن طريق خفض ورفع نسب الاحتياطي النقدي القانوني ان يزيد او ينقص حجم احتياطيات البنوك التجارية مباشرة ، ولما كانت الاحتياطيات الفائضة هي اساس توسع البنوك التجارية في الائتمان ، فانه من المفروض ان زيادتها او انقاصها يؤدى الى احداث تغيرات مماثلة في حجم الائتمان (راجع د. مصطفى رشدى ـ المرجع السابق ص ٩٨ ود. عبد الحميد القاضى المرجع السابق ص ٢٧٤) .

الاحتياطى للعمل على زيادة حجم الائتمان لبعث النشاط فى السوق النقدى وتنشيط الحالة الاقتصادية(١) .

وتعتبر هذه الوسيلة - على الرغم مما يصفها البعض بقلة المرونة وصعوبة احداث تغييرات كبيرة كافية من الناحية العملية(٢) - أكثر فاعلية فى معالجة التضخم منها فى تنشيط الحالة الاقتصادية ، ففى اوقات الركود الاقتصادى قد يترتب على تخفيض النسبة القانونية للاحتياطى النقدى مجرد زيادة فائض الارصدة النقدية لدى البنوك التجارية دون أن يترتب على ذلك استخدام هذه الفوائض فعلا ، بينما فى أوقات التضخم تكون هذه الوسيلة اكثر فاعلية لانها تضع قيدا كميا مباشرا على مقدرة البنوك التجارية على التوسع فى الائتمان(٣) .

هذا وتجدر الاشارة الى أن التدابير التى تخول للبنك المركزى اجرائها تتخذ عدة صور ، منها تعديل نسب الاحتياطى النقدى الى الودائع ، او فرض نسب للاحتياط تتصاعد كلما ارتفع مقدار الودائع ، او الزام البنوك بايداع احتياطيات اضافية فى شكل ودائع خاصة بفائدة محددة لدى البنك المركزى(٤) .

---

(١) وفضلا عن ذلك فالبنك المركزى يحدد هذه النسبة تبعا لتغير الظروف الهيكلية او الموسمية للاقتصاد القومى(انظر د. محمد عبد العزيز عجمية ود. صبحى تادرس قريصة ، المرجع السابق ص ١٨٤ و١٨٥ ود. عبد المنعم فوزى ود. عبد الكريم صادق بركات - المرجع السابق ص٥٨٧ ود. مصطفى رشدى ، المرجع السابق ص ١٠١) .

(٢) راجع د. مصطفى رشدى ، المرجع السابق ص ١٠١ ود. عبد الحميد القاضى المرجع السابق ص ٢٧٤ .

(٣) د. عجمية ود. قريصة ، المرجع السابق ص ١٨٥ ود. مصطفى رشدى ، المرجع السابق ص ١٠١ .

(٤) راجع صور تعديل نسب الاحتياطى القانونى فى د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٧٤ وانظر المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى المجلد الثانى العدد الرابع ١٩٦٢ ص ٢٦٨ .

هذه هي لمحة سريعة عن الادوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي للرقابة الكمية على الائتمان بهدف انقاص كمية النقود ومعالجة الضغوط التضخمية في الاقتصاديات المتقدمة ، فهل يمكن الركون اليها في معالجة التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ؟ هذا ما سنراه في المبحث الثاني .

وفيما يختص بوسائل **الرقابة النوعية او الكيفية** على الائتمان فانها تتمثل في اشكال متعددة تعمل على التأثير على وجوه استعمال الائتمان . ويمكن استخدام هذه الادوات في معالجة التضخم عن طريق تصعيب الحصول على الائتمان كرفع هامش الضمان الواجب تطلبه عند الاقتراض لشراء الأوراق المالية[1] ، والرقابة على الائتمان الاستهلاكي[2] عن طريق تحديد حد ادنى لمقدار ما يدفع مقدما من ثمن السلعة ، وتحديد حد اقصى لاجل عقود البيع بالتقسيط[3] .

يتضح مما تقدم أن وسائل الرقابة الكمية على عرض واستخدام النقود في السوق تعمل اساسا عن طريق رفع وخفض سعر الفائدة ،

---

(١) فاذا ترامى للبنك أن ثمة اتجاهات تضخمية قد ظهرت ، فانه يعمد الى تصعيب الحصول على الائتمان ، ويتدخل برفع نسبة هوامش الضمان بأن يجعلها ٥٠٪ بدلا من ٤٠٪ مثلا وبذلك يصبح القرض الذى يستطيع البنك التجارى منحه ٥٠٪ من القيمة السوقية للورقة المالية بدلا من ٦٠٪ ، وقد بلغ هامش الضمان في بعض الاوقات في الولايات المتحدة ١٠٠٪ ومعنى ذلك تحريم استخدام الائتمان للاوراق المالية (انظر د. محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ص ٢٦٨) .

(٢) وكذلك الرقابة على الائتمان العقارى ، عن طريق فرض حد اقصى للاقتراض لبناء المساكن ، وقد فرض هذا النوع من الرقابة لاول مرة بالولايات المتحدة كجزء من برنامج مكافحة التضخم بعد بدء الحرب الكورية (نفس المرجع السابق ص ٢٦٩) .

(٣) وامتد هذا النوع من الائتمان في بعض الدول (الولايات المتحدة) ليشمل الحسابات المفتوحة لدى المحال التجارية والقروض الشخصية المقدمة للمستهلكين . هذا وقد كان برنامج التقييد الاختيارى الذى طبق في الولايات المتحدة أيضا جزءا من محاولة الحد من الموجات التضخمية التي تلت الحرب الكورية ، وقد وضعت له معايير وتقسيمات تفرق بين القروض التي ينبغي تشجيعها والقروض التي يجب الا تشجع في الظروف السائدة كوسيلة لمعالجة التضخم آنذاك (راجع د. محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ص ٢٧٠ وقارن د. زكريا أحمد نصر ـ المرجع السابق ، ص ١٨٩ وما بعدها) .

اما وسائل الرقابة الكيفية فانها لا تؤثر على طلب النقود فى السوق عن طريق تغيير سعر الفائدة وانما عن طريق تغيير الكمية التى تعرض من النقود او انواع معينة من الائتمان.

ويلاحظ ان انصار السياسة النقدية قد اعتادوا ان يعطوها اهمية كبرى لمكافحة الاتجاهات التضخمية او الانكماشية فى الاقتصاد ، وانه وان كانت هذه السياسة لم تثبت فعاليتها فى مكافحة هذه الاتجاهات اثناء الكساد الكبير ، الا ان ذلك لم يكن ، فى رأيهم ، يرجع لقصورها وانما يرجع لتردد القائمين بشئونها فى اتخاذ الخطوات الحاسمة فى الوقت المناسب(١) .

وقد انتقدت هذه السياسة فى عدة مواضع اهمها(٢) ان مفعولها يتوقف على درجة مرونة الطلب الكلى بالنسبة للتغيرات فى سعر الفائدة ، وهى مرونة عادة ما تكون ضعيفة . ولا تؤثر تأثيرا محسوسا على حجم الانفاق الا اذا كانت سياسة قاسية قد يخشى من تطبيقها بالتهديد باحالة التضخم الى كساد(٣) ، وتدل الابحاث الحديثة على ان الطلب الكلى يكون قليل الحساسية بالنسبة للتغير فى سعر الفائدة(٤) .

ومهما يكن من امر الدفاع الذى ابداه انصار السياسة النقدية فى هذا المجال ، فانه نظرا لما صاحب حلول الاهتمام بمستوى التشغيل

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك د. مجمية ود. قريصة ــ المرجع السابق ص ١٨٧ وما بعدها .

(٢) واجع تطور السياسة النقدية خلال فترة الخمسين عاما الماضية فى النقود والبنوك ــ ١٩٦٩ ــ د. احمد عبده محمود ص ١٣٩ وما بعدها .

(٣) من الواضح ان السياسة النقدية تتطلب شروطا معينة لضمان نجاحها منها مدى استجابة الجهاز المصرفى باكمله لتوجيهات البنك المركزى ، كذلك لا يوجد ما يضمن ان المنظمين سوف يستخدمون القروض فى الانشطة المحددة لها فى حالة اتباع سياسة تخصيص الائتمان ، ويتوقف مدى نجاح السياسة النقدية على مدى استجابة رجال الاعمال لها وعلى مدى تأثرهم بسعر الفائدة كحافز للاستثمار (د. محمد يحيى عويس المرجع السابق ص ٢٠٥) .

(٤) د. احمد عبده محمود ــ المرجع السابق ص ١٤٢ وما بعدها .

والانتاج محل الاهتمام بقيمة النقود من تغير مقابل فى السياسة الاقتصادية يتمثل فى زيادة الاهتمام بالسياسة المالية كاداة رئيسية فعالة تتمتع بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادى(١) ، فانه لم يعد للسياسة النقدية سوى دور مكمل فى مجموعة السياسات التى توجه للمحافظة على التشغيل الكامل فى اطار من الاستقرار النقدى المحلى ، ويتلخص هذا الدور فى اختيار الحجم الامثل لمعدل التغير فى كمية النقود ، ذلك المعدل الذى يتمشى مع تحقيق التوظف الكامل المصحوب بالاستقرار النقدى(٢) .

هذا ويرى صندوق النقد الدولى انه لكى يتسنى للدولة ضبط التضخم يجب عليها اتباع سياسة نقدية معينة تستخدم فيها الاسلحة النقدية والائتمانية التى سبقت الاشارة اليها وبصفة خاصة رفع نسبة الاحتياطى وتغيير سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة مع وضع حدود للتسهيلات الممنوحة من الجهاز المصرفى فى مجموعة لكل من القطاعين العام والخاص .

---

(١) راجع د. محمد زكى شافعى ـ المرجع السابق ـ ص ٤٢١ وراجع
E. A. Robinson, Problems in economic development, Mac. London 1965, pp. 196 - 211.

(٢) راجع فى تفصيل ذلك د. صبحى تادرس قريصة ـ العوامل المحددة للتغير فى كمية النقود ـ معهد الدراسات المصرفية ـ ابريل سنة ١٩٦٤ ص ٢و٣ .

٢ ـ وسائل السياسة المالية

ان استخدام الميزانية كاداة للرقابة على الانفاق القومى يعتبر من احدث الادوات التى تستخدمها السياسة الاقتصادية بعد ان كانت السياسة النقدية هى الاداة السائدة وذلك بزيادة التخطيط المالى فى الدول المختلفة وظهور الدور الوظيفى للمالية العامة Functional Public Finance (١).

وقد بين كينز(٢) ان الوسيلة الطبيعية لعلاج الازمات هى محاولة زيادة الطلب الكلى الفعال فى الدولة لتعويض النقص الذى يظهر فى الاستثمار عند مستوى التشغيل الكامل ، وتتحقق ميكانيكية هذا العلاج فى انه لما كان انفاق الدولة(٣) على السلع والخدمات يتساوى تماما من حيث اثره على مستوى الدخل القومى مع الانفاق المستقل على الاستثمار ، فان زيادة انفاق الدولة على السلع والخدمات من شأنها ان تؤدى الى رفع مستوى التشغيل فى الدولة . وقد اخذ اتباع كينز منه تلك الآراء وادخلوا عليها تحسينات عدة بحيث اصبحت الآن تكون فى مجموعها السلاح الاول الذى تعتمد عليه الدول الراسمالية فى محاربة الازمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادى(٤) .

وتسمى النظرية الخاصة بمحاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادى عن طريق استعمال الدولة لسياسة الانفاق او سياستها الضريبية بنظرية السياسة المالية التعويضية Compensatory Fiscal Policy وقد اصبحت هذه النظرية الآن على درجة كبيرة من الاتقان بحيث لا يقتصر النصح بها على محاولة علاج الازمات فقط وانما تمتد لعلاج التضخم ايضا(٥) .

---

(1) See : Thomas Wilson, Inflation, op. cit., pp. 131 - 138.

(٢) بعد ان هدم كينز الاسس التى تقوم عليها النظرية المالية التقليدية الكلاسيكية قدم افكاره الموضحة بالمتن .

(٣) يمثل الانفاق العام فى الدولة الحديثة جزءا كبيرا من الانفاق القومى ولذلك فانه ولا شك سيؤثر على مستوى الاسعار والانتاج والتوظف .

(٤) و(٥) د. محمد ابراهيم غزلان ، المرجع السابق ص ٤٥٢ .

تقى فترات الكساد ، حيث يقل الطلب عن المستوى الذى يحقق التشغيل الكامل لعوامل الانتاج ، يتعين تكييف نفقات الدولة وايراداتها بما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة تيار الانفاق العام مع الالتجاء الى العجز المنظم Systematic deficit فى الميزانية واستخدام الضرائب استخداما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار حتى يزيد التشغيل والانتاج وتخف حدة الركود او يقضى عليه . اما فى فترات التضخم حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل : فلا بد ان تتجه السياسة المالية الى تقييد الطلب عن طريق خفض الانفاق العام وزيادة الضرائب مع تكوين فائض فى الميزانية لامتصاص جانب من القوة الشرائية وحجزه عن التداول حتى يمكن وقف الضغط التضخمى واعادة التوازن والاستقرار الى النظام الاقتصادى[1] .

وغنى عن البيان أن السياسة المالية تختلف فى النظم الاقتصادية الراسمالية عنها فى النظم الاشتراكية تبعا لاختلاف دور الدولة فى كل منهما[2] . ففى الاقتصاديات الراسمالية حيث تسود المشروعات الخاصة هيكل العمالة والانتاج تتجه السياسة المالية اساسا ــ رغم ازدياد أهميتها تبعا لتطور دور الدولة فى السنوات الاخيرة ــ نحو موازنة ومساندة الاستثمار الخاص وسد اى فجوة انكماشية او تضخمية قد تطرا على مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلى الفعال فى الاقتصاد مع اضطلاع الدولة بصفة عامة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وبعض الصناعات الاستراتيجية . بينما تتخذ السياسة المالية فى

---

(1) د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٢٦ وما بعدها . وقارن : د. فؤاد هاشم ، المرجع السابق ص ١٨٠ وما بعدها . ود. فؤاد شريف ــ السياسة النقدية فى مصر ــ ١٩٥٥ ص ٢١ وما بعدها .

(2) د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ وفى نفس المعنى راجع : د. عبد المنعم فوزى ود. عبد الكريم صادق بركات ود. يونس احمد البطريق ، المالية العامة والسياسة المالية ١٩٦٦ ص ٤٧ و٤٨ .

الاقتصاديات الاشتراكية دورا اكثر ايجابية تبعا لاتساع نطاق القطاع العام واضطلاع الدولة بالجانب الاكبر من النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى هذه البلاد واتجاه السياسة المالية الى التطابق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام .

ويكاد ينعقد الاجماع على اهمية السياسة المالية فى مواجهة المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد المتخلفة عموما بسبب ضخامة المسئوليات التى يلقيها تدعيم التنمية على عاتق الحكومات مع قصور الجهود الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التى تعترض تقدمها ومع ضعف الجهاز النقدى بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لادوات السياسة النقدية التقليدية(١) .

وتهدف السياسة المالية الى علاج التضخم عن طريق تطبيق اساليب السياسة الملائمة للاقتصاد ووفقا للفلسفة التى تعتنقها الدولة وذلك من خلال ميزانيتها العامة(٢)، وهنا يثور الجدل حول المفاضلة بين القروض الحقيقية والضرائب ومدى تاثير كل منهما فى الاقتصاد .

القروض الحقيقية والضرائب :

يؤدى الاقتراض المحلى(٣) من الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية الى تحويل الموارد الحقيقية من القطاع الخاص الى

---

(١) د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٣٥ .

(٢) يقدم الفقه الاقتصادى ثلاث انواع من سياسات الميزانية : هى سياسة توازن الميزانية وسياسة الميزانية الموجهة ضد التقلبات الاقتصادية والسياسة الاستقرارية الاوتوماتيكية (انظر فى تفصيل ذلك د. فؤاد هاشم، النقود والتوازن النقدى ص١٩٦ وما بعدها وبحث العالم والتضخم ، النشرة الاقتصادية لبنك مصر ديسمبر سنة ١٩٦٤ ص ٥٨ وما بعدها) .

(٣) ان التجاء الدول الى الاقتراض اصبح سمة مالية مشاهدة بوضوح فى معظم دول العالم فى الوقت الحاضر ، بل ان توسع الدول فى الاعتماد على هذا المصدر من مصادر التمويل اصبح يمثل المفهوم المتحرر للسياسة المالية الحديثة ما دام هذا المصدر يساهم فى تحقيق النمو والتوازن فى الاقتصاد القومى (راجع فى تفصيل ذلك د. يوسف عبد المجيد ، الدين العام المصرى — معهد الدراسات المصرفية رقم ٦ لسنة ١٩٦٨ ص ٢ — ٧ ، وقانون النظام المالى للاتحاد السوفيتى — ترجمة احمد فؤاد بليع ص ٢٦٩ — ٢٧١) .

الحكومة مباشرة ، ورغم ان هذا الاقتراض قد لا يقلل من الانفاق الخاص على الاستهلاك والاستثمار بنفس القيمة المقترضة فان الزيادة فى الطلب الكلى عادة ما تكون قليلة محدودة تجبها زيادة الانتاج ، ان عاجلا او آجلا ، متى كان اقتراض الحكومة لاغراض انتاجية(١) .

وعلى هذا النحو ، اذا كان هناك ثمة فائض فى الطلب فى اقتصاد يسوده التوظف الكامل ، فان السياسة المالية الرشيدة هى تلك التى تقوم بفرض ضريبة اضافية أو عقد قرض عام داخلى حقيقى لامتصاص القوة الشرائية الزائدة فى السوق . وقد يتراءى للسلطات المخططة انه يكون من الاوفق تجميد الحصيلة وعدم انفاقها(٢) ، حتى يمكن ضبط التضخم على النحو الذى ستراه .

وفى هذا المجال يجب التفرقة بين الاقتراض الحقيقى السليم ، وهو ذلك الاقتراض الذى يتم عن طريق الافراد والمؤسسات غير المصرفية . وهو ضرب من ضروب الادخار الاختيارى فى سندات القروض العامة(٣) ، وبين الاقتراض التضخمى ، اى ذلك الاقتراض الذى لا يستند من مدخرات موجودة ناتجة عن دخول سابقة بل من توسع نقدى أو ائتمانى باضافة قوة شرائية جديدة ، على النحو الذى رأيناه من قبل .

ولكن ما هى افضل الوسائل فى اقتصاد يسوده التوظف الكامل، لامتصاص فائض الطلب فى الاقتصاد؟ هل يكون من الافضل اللجوء الى

---

(١) د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٦٠ .

(٢) أو مايسمى بالدورة المغلقة للنقود، ويتم ذلك عن طريق مرور تيارات الدخل ورأس المال فى طريق مغلق بحيث يحتفظ بكمية النقد الزائدة بعيدة عن أسواق السلع ورأس المال (انظر : د. فؤاد مرسى ، المرجع السابق ص ٤١١) .

(٣) المقصود بالقروض هنا ، القروض الطويلة الاجل ، ولكن يجب ان يلاحظ ان خصم البنك المركزى للاوراق التجارية يعتبر قرضا قصير الاجل من الناحية الصورية ، ولكنه فى الحقيقة يتحول الى قرض طويل الاجل على اثر تجديد مدته (النشرة الاقتصادية لبنك مصر ـ مارس سنة ١٩٦٥ص ٤٨ مقالة مترجمة لـ Maurice Fabre).

فرض ضرائب جديدة (أو زيادة الضرائب الحالية) او عقد القروض الحقيقية علينا تجاه هذه التساؤلات ان نتتبع ما يحدث .

اذا لجأت الحكومة الى زيادة الضرائب او عقد القرض ، فان الكمية الاجمالية للنقود تظل ثابتة اذ كل ما يترتب على فرض الضرائب أو عقد القروض هو تحويل جانب من القوة الشرائية من يد الافراد الى يد الحكومة ، التى قد تقوم بتعقيمها ، ولا يوجد فرق بين الوسيلتين الا من حيث أن الضريبة فرض الزامى يؤخذ بلا مقابل ، على حين ان القرض استثمار اختيارى تتحمل الحكومة التزام دفع فائدته وقيمة الاصل عند الاستحقاق ، ولذا فان وسيلة زيادة الضرائب أو عقد القروض تتفق مع احتياجات التوازن النقدى(١) .

وفى هذا المجال يرى البعض ان **الضرائب** ـ باعتبارها اهم وسائل تمويل الزيادة فى الانفاق العام والاستهلاك الجماعى والاستثمارات العامة ـ تفضل القروض الحقيقية لعدة أسباب منها ، ان الضرائب أكثر الوسائل فاعلية لضبط التضخم والحد من ضغوطه بصفة خاصة فى المجتمعات التى يغلب فيها تخلف العادات المصرفية والائتمانية(٢) . كما ان الاكتتاب فى القروض يشترط فيه عنصر الاختيار ، وهذا أمر يتوقف على ما اذا كان عقد القرض فى وقت مناسب من وجهة نظر الافراد ، ويتوقف ايضا على فرصة الربح من هذا الاستثمار بالنسبة الى فرص الربح البديلة ، ثم انه يحمل ميزانية الحكومة عبء الفوائد مما يحتاج معه الى تدبير ايراد اضافى لسدادها ، وقد يترتب على ذلك زيادة الضرائب على اصحاب الدخول الصغيرة او الثابتة لدفع الفوائد لاصحاب الدخول الكبيرة من المكتتبين ، ولذا قد يسىء عقد القرض الى توزيع الدخل القومى ما لم تجمع الاكتتابات من صغار

---

(١) د. فؤاد شريف ، المشكلة النقدية ـ الطبعة الاولى ص ٢١ وقارن د. محمد لبيب شقير ـ المالية العامة ـ ١٩٥٧ ص٢٦٤ و٢٦٥ .

(٢) د. رياض الشيخ ـ ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة فى الانفاق العام ـ معهد الدراسات المصرفية رقم ١٥ لعام ١٩٦٧ ص ٢٠ .

المدخرين ، وما لم تفرض الضرائب اللازمة لدفع الفوائد على اصحاب الدخول الكبيرة(١) .

ومع ذلك يرى بعض الخبراء الماليين ان الطاقة الضريبية للممول لها حدود ، وينصحون بألا تصل الضريبة الى الحد الذى يقضى على الحافز على زيادة الانتاج ودفع الممول الى التهرب من دفع الضريبة ولو عن طريق التوقف عن العمل لزيادة الانتاج بعد حد معين ، مما يؤثر على الحافز على العمل والانتاج والاستثمار تأثيرا سيئا ، فتؤدى الى انقاص الانتاج القومى وبالتالى ايرادات الحكومة ، كما ان الحكومات الديموقراطية تعرض شعبيتها السياسية لشىء من الخطر اذا هى تمادت فى زيادة الضرائب(٢) .

ومن جهة اخرى فكثيرا ما تكون زيادة الضرائب نفسها باعثا على زيادة حدة التضخم بدلا من ان تكون اداة للحد منه ، وخاصة فى حالة وجود اتحادات عمال قوية . فمن المعلوم ان فرض ضريبة اضافية على الدخول ينقص من الاجور النقدية كما ان زيادة الضرائب والرسوم السلعية تعمل على زيادة نفقات المعيشة مما يخطر اتحادات العمال الى المطالبة بعدم المساس بالاجور النقدية الصافية فى الحالة الاولى وبضرورة زيادة الاجور تمشيا مع ارتفاع نفقات المعيشة فى الحالة الثانية . كذلك فان الضرائب التى تفرض على المؤسسات تعمل تحت ظروف تنافسية لا بد وان تعلى من نفقات الانتاج كما قد تتسبب فى اقصاء عدد من المؤسسات الحدية عن حلبة الانتاج ، مما يقلل من عرض المنتجات ويمكن المؤسسات الباقية من رفع أسعار السلع ، وهكذا تعتبر الضرائب التى تفرض على المؤسسات واصحاب الموارد والتى تعمل على خفض حجم المنتج ورفع الاسعار تضخمية بصفة عامة(٣) .

---

(١) انظر : د. فؤاد شريف ، المرجع السابق ص ٣٢ وقارن د. خليل حسن خليل ، اضواء جديدة على الفكر الاقتصادى ص ٢٦٠ وما بعدها .

(٢) د. فؤاد شريف ، المرجع السابق ص ٣٢ .

(٣) د. عبد المنعم فوزى ود. عبدالكريم صادق بركات ود. يونس احمد البطريق ود. حامد عبد المجيد دراز ، اقتصاديات المالية العامة ، ١٩٧٠ ص ٤/٢٩٢ .

ومن هنا يفضل بعض الكتاب الالتجاء الى القروض الحقيقية ، فقد يمكن عن طريق القرض العام امتصاص جزء كبير من القوة الشرائية الزائدة وفي وقت أسرع مما يمكن تحقيقه عن طريق بعض أنواع الضرائب ، فضلا عن انه يغلب أن يكتتب في مثل هذه القروض أولئك الذين زادت دخولهم نتيجة للتضخم في حين يمتنع أصحاب الدخول الثابتة عن الاكتتاب الامر الذي يحقق عدالة نسبية تفوق تلك التي تحققها زيادة الضرائب ، وبالاضافة الى ذلك فان عقد القرض العام الحقيقي في مثل هذه الظروف لن يكون له من الآثار السيئة أو ردود الفعل الاجتماعية والسياسية التي قد تصاحب رفع الضريبة(1) .

وعلى هذا النحو فان لكل وسيلة من الوسيلتين السابقتين مزاياها وعيوبها ، ويجب على الحكومة أن تختار الوسيلة التي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وان تطبقها بجرعات معقولة تتفق والبيئة الاقتصادية ، وان كنا نفضل استخدام السياسة الضريبية كأداة مثلى للحد من الضغوط التضخمية ولا سيما في المجتمعات التي يغلب فيها تخلف العادات المصرفية والائتمانية ، وان كانت ثمة صعوبات تثور في هذا المجال وذلك على النحو الذي سنوضحه تفصيلا فيما بعد .

هذا ويوصي صندوق النقد الدولي بمعالجة التضخم عن طريق انتهاج برامج التثبيت الاقتصادي يتمثل جوهر اجراءاته المالية في ملافاة العجز في ميزانية الدولة (2) أو خفضه بحيث يمكن تمويله بدون

---

(1) راجع : د. عبد المنعم فوزي وآخرين ، اقتصاديات المالية العامة ، 1970 ، ص 276 .

(2) هذا ويرى الصندوق أن التضخم يرجع الى وجود عجز في الميزانية ، ومع اعترافه بأن استحداث العجز انما تقتضيه ضرورة قيام الدولة بتنفيذ برامج التنمية نظرا لانعدام التناسق بين المشروعات التي تقوم بتنفيذها القطاع الخاص فضلا عن عدم كفايتها لتحقيق النمو التلقائي ، فان الصندوق يوصي عادة بملافاة العجز في ميزانية الدولة وذلك بتخفيض المصروفات وزيادة الايرادات من طريق الضرائب (راجع في ذلك جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية لـ [illegible] – معهد الدراسات المصرفية [illegible] سنة 1966 ص 8 و 9) .

- الالتجاء الى الاقتراض من البنك المركزى ، وهنا يجب العمل اما على تخفيض المصروفات او زيادة الايرادات ، ويراعى أن ينصب تخفيض المصروفات اساسا على البنود المتسببة فى عجز الميزانية كاعانات خفض نفقات المعيشة ومصروفات التشغيل الجارية وخسائر المشروعات المملوكة للدولة ، وينبغى كذلك مراعاة ان يتعادل الاستثمار العام مع الموارد المتاحة والنظر فى التوسع فى المزايا الاجتماعية..

- وفى نفس الوقت يجب العمل على زيادة ايرادات الدولة عن طريق تحسين الجهاز الادارى ، وزيادة فئات الضرائب القائمة وفرض ضرائب جديدة بحيث تؤدى الى زيادة المتحصلات باقل مجهود ادارى ، وبطبيعة الحال يجب ان يراعى اثر الضرائب المختلفة على حوافز الادخار والاستثمار والاستهلاك(١) .

هذه هى ملامح السياسة المالية التى يتفق كثير من الكتاب اليوم على انها تهدف بالدرجة الاولى الى المحافظة على مستوى عال من التوظف مع استقرار الاسعار استقرارا نسبيا اى منعها من التقلبات الشديدة التى تضعف من قيمة النقد ، بحيث يسمح هذا الاستقرار النسبى بارتفاع الاسعار ارتفاعا بسيطا يصبغ الاحوال الاقتصادية بصبغة الرواج بدون تضخم(٢) .

وقد انتقدت هذه السياسة فى عدة مواضع منها(٣) ان الحكومة قد تهدف الى تحقيق فائض معين فى الميزانية لمعالجة التضخم ثم يتضح بعد ذلك ان الفائض كان اقل او اكثر مما ينبغى فضلا عما تتم

---

(١) برامج التثبيت وتسهيلات صندوق النقد الدولى - المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ص ٤٦٧ و٤٦٨ .

(٢) راجع : د. فؤاد هاشم ، المرجع السابق ص ١٨٠ وما بعدها .

(٣) اثبتت الحوادث أن السياسة المالية كانت هى الاخرى غير ناجحة فى بعض الاحوال فى معالجة التضخم (انظر د. احمد عبده محمود - المرجع السابق ص ١٤٦ وما بعدها) .

به من عدم المرونة فى تغيير معدلات الضرائب وتخفيض بنـــود الانفاق العام أو زيادته(١) .

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات ، فـان السياسة الماليـــة قد اصبحت فوق كل شك أو جـــدل وتعتبـر الاداة الرئيسية لمواجهـة التضـــخم(٢) ، فهى تحتل الآن مكانا مســـيطرا فى مختلف الميـــادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،ولكن على الرغم من أن الاقتصاديين بصفة عامة يضعون معظم ثقتهم فى قدرة السياسة المالية على المحافظة على الاستقرار الاقتصادى ، الا أن غالبيتهم ينصحون باستعمال هـــذه السياسة بالتعـــاون مع السياسة النقـــــدية(٣) ، فيجب أن تقف السياسة الماليـة ، ازاء السياسة النقدية ، موقف الحليف المنـــاصر ليتم الـربط بين آثاريهما ولتشـــد احداهمـــا أزر الاخــــرى ، اذ أن الحقيقـــة التى لا مـــراء فيها أن السياســـتين النقـدية والماليـــة ضروريتـــان معا لضبط التضــــخم حتى تؤكـد كل منهما آثار الاخرى وتساندها(٤) لتتحقق للدولة وسيلة فعالة للتثبيت الاقتصادى .

---

(١) نظرا للصعوبات التى يواجهها تعديل الميزانية من حيث سنويتها فضـــلا عن الاجراءات التى تتعلق بالتعديل (See : D. C. Rowan, Output, Inflation and Growth, Mac. London 86, p. 461).

(٢) د. أحمد عبده محمــود ، المرجع السابق ص ١٤٥ وراجع النشرة الاقتصادية لبنك مصر ديسمبر ١٩٦٤ ص ٥٥و٥٦ .

(٣) انظر د. محمد ابراهيـم غزلان ـ المرجع السابق ص ٢٥٦ و٢٥٧ .

(٤) وحتى لا يأتى وقت تتعارض هاتان السياســـتان كما حدث فى الماضى ، كأن يحاول البنك المركزى رفع أسعار الفائدة لعلاج التضخم ، بينما تحقق الدولة عجزا فى ميزانيتها ، مما يعنى أن ما تأخذه باليد اليمنى تعطيه باليـد اليسرى وقد يزيــد (راجع د. فؤاد هاشم ، المرجع السابق ص ١٩٢ وانظر أيضا : D. C. Rowan, op. cit, p. 461).

٣ ـ سياسة الاجـــور

عرفنا مما سبق ان التضخم الناجـــم عن زيادة النفقة ينشـــا اساسا من الزيادة السريعة فى اجور المشتغلين فى الوقت الذى لا تحقق فيه انتاجيتهـــم ، اى قدرتهم على خلق الســـلع والخدمات ، نفس معدلات الزيادة فى الاجور ، فينبغى فى هذه الحالة لتجنب التضـــخم الا تفوق الزيادة فى الاجـــور الزيادة فى الانتاجية .

ومن هنا فانه لا يتيسر الوصو ل الى تحقيق عدم زيادة الاجور عن الزيادة فى الانتاجية الا اذا استخدمت وسيلة تؤدى الى ربط معدلات الاولى بمعدلات الثانية ، اى اتباع ما يـــسمى **بسياسة الاجـــر المركزية** Centralized wage policy او **بسياسة الدخول** (١) Income Policy بمعنى ان ترتبط اى زيـــادة فى اى دخل من دخول ملاك عوامل الانتاج بالزيادة فى انتاجية هذا المالك، لان الانتاجية المتزايدة وحدها يمكن أن تعبر عن نفسها بدخل اضافى عـــن طريق زيادة عائد return عوامل الانتاج الموظفة فى الانشطة الاقتصادية المختلفـــة ، اى انه يجب ان يـــكون التدخـــل الذى يؤثر على مـــستوى الاســـعار مستوحى من المعـــايير الاقتصادية Economic Criteria قبل اى شىء ، والا ادى الامـــر الى الاختـــلال(٢) .

وفى هذا الصدد يقترح خبراء الامم المتحدة وجوب تدخـــل من جانب الحكومات والنقابات العمالية بهدف ربط الاجـــر بالانتاجية(٣) .

---

(1) See : D. C. Rowan, Output. Inflation and Growth, op. cit. p. 441 . وانظر د. احمـــد عبده محمود ، الموجز فى النقود والبنوك ، ١٩٦٩ ص ٦٠ .

(2) Ugo Papi, Inflation, edited by Hague, op. cit., p. 62.

(3) See : W. W. Rostow, The Process of Economic Growth op. cit., p. 232.

وفى هذا المجـــــال(١) يقترح بعض الكتاب انشاء مجالس قومية للاجور والاسعار والكفـــاية الانتاجية على النحو المعمـــول به فى بعض الدول حاليـا(٢) كانجلترا(٣) والســويد(٤) والنرويج(٥) ، يكون غرضها تخطيط نمط الاجور Course of Wages بطريقة منسقة وبذلك تعالج بعض

---

(١) ويسوق بعض الكتـــاب سياسات أخرى لعلاج تضخم النفقة منها :

١ ــ التغيرات فى سير مفاوضات الاجور Changes in wages bargaining procedure ذلك انه نظرا لما يتبين من أن المساومات المتسمة على مستوى الصناعة وعلى المستوى القومى تجعل من اليسور على المنتجين منح زيادات فى الاجور وتحميلها على المستهلك فان هذا المعيـار يشترط أن تكون المساومة بمعدل ادنى فقط واذا رغبت المنشأة فى دفع زيادة أعلا فانه يجب عليها أن تحصـــل على ترخيص بذلك .

٢ ــ تجميد الاجـــــور (والاسعار) : وتتركز هذه الوسيلة فى عدم السماح للاجور بالارتفاع ، ويحـــدث ذلك بصفة خاصة ، عندما لا تتمكن الحكومات من التوصل الى اتفاق مع نقابات العمال حول زيادة الاجور، وقد اتبعت انجلترا هذه الوسيلة فى أوائل عام ١٩٧٢ . (Speight, op. cit, pp. 444/6)

(٢) راجع د. فؤاد هاشم ، اقتصاديات النقود والتـــوازن النقدى ١٩٥٩ ص ٢٢٤ ــ ٢٣١ .

(٣) الواقع ان العمال فى انجلترا فريقان ــ فـــريق تقبل النقابات فيه التقـــدم التكنولوجى ولا تطالب بزيادة الاجور الا اذازاد الانتاج ــ ومثال ذلك العمال فى صناعة الصلب وهو فريق ما زال يمثل الاقليـة .اما الفـــريق الغالب فلا يذهب الى هـــذا الراى ولا يرى الا مصلحة العمــــال دونغيرها ، وعنده ان الآلات والمصانع ملحقـــة بالعامل وليس العكس ، واذا زاد الانتــاج فان مرجــع ذلك قدرة العامل لا التقـــدم التكنولوجى او الاستثمار الصحيح ومنـــاط المقارنة بين انجلترا وأمريكا . فالعمال فى أمريكا لا يطالبون بزيادة الاجور الا بزيادة الانتاج ، وهذه هى القاعـــــدة العامة ولا يقيمون العقبات امام التعديلات التكنولوجية اللازمـة ولو أدت الى بعض البطالة . اما النقابات العمالية فى انجلترا فتأبى البطالة مهما تكن اسبابها ، وهذا فرق كبـــير بين العمـــال فى كل من انجلتـــرا وامريكا . ولا تعارض اتحادات العمال فى امريكا من ناحية المبدأ ، أن تبحث مع مشاكل الاجور موضوع زيادة الانتاجية لان ربط الاجور بالانتاج من شأنه ان يؤدى الى رفع الاجور الحقيقية ، اما غـــير ذلك فان زيادة الاجـــور الاسمية سوف يبتلعها ارتفـــاع الاسعار . (انظر د. حسين فهمى ــ المرجع السابق ــ ص ١٠ ــ ١١) .

(٤) أما مؤتمـــر اتحادات العمـــال فى السويد فانه بعكس النظـــام الانجليزى لانه يعنى بحــــركات الاسعار عنـايته بمستوى الاجور ويعلم ان زيادة الاجـــور دون زيادة الانتاج ضارة بالعمـــال ضررها باصحاب الاعمال (نفس المرجع الســابق ص ١٢) .

(٥) منذ يونية ١٩٦٢ فان سياسة الدخول فى النرويج تتم من خلال لجنة يراسها رئيس الوزراء ، وتضـم ممثلين عن الهيئات المهنية ومنها اتحادات العمال والاتحـــادات

المسائل فـــير المنظمة التى تسود سوق العمل ، وتشكل هذه المجالس من ممثلين عـــن الاتحادات العمالية وأصحاب الاعمال والحكومة للوصول الى تحديد دقيـــق للزيادة السنوية فى معدل الاجور التى يمكن منحهـــا دون ان يؤثـــر ذلك على استقرار الاسعار وذلك على ضـــوء تقديرات الزيادة فى الانتاج الحقيقى المنتظر فى السنة القادمـــة ، أن دور هـــذه المجالس لا يقتصر على تحديد الحد الادنى للزيادة فى الاجور وانما يتعداه ايضا الى تحديد الحد الاعلى لها(١) .

ويبدو انه لنجاح نظام مجالس الدخول يجب توافر ما يأتى :

ا ـ ان تخطيط الدخـــــول يقتضى تخطيط الصرح الاقتصادى باكمله ، فان تغيير الاجور يستدعى البحث فى نظام الانتاج باكمله ايضا لذلك يجب ان تتجه الانظـــار الى زيادة التنمية أولا ، ولعل فى ذلك شىء من التسلسل ، فان التنميـــة تعرقلها زيادة الدخول النقدية كمـــا ان زيادة الدخول رهـــــن بتقديم التنمية ، ولا ترضى نقابات العمـــال اتباع تحديد الدخول الا اذا ايقنت ان هناك تخطيطا عاما للتنمية ولن الحكومة القائمـــة قادرة على تنفيذ هذا التخطيط .

ب ـ لكى ينجح تحديد الاجر يجب ان تحدد ايضا الارباح ودخول الادارة كما لا يجوز أن يزيد معدل الارباح بنسبة أكبر من الزيادة فى الاجـــــور(٢) .

= اصـــحاب الاعمال ، وهذه اللجنة تقـــوم بتحـــديد سياسة الدخول فى ضـــوء النمو الاقتصادى وفى ضوء اثر زيادة الدخول فيه ولا يحق للعمـــال بعد ذلك ان يضربوا او يطالبـــوا باى زيادة غير مقررة . وهـــذا التنسيق مكن الترويج من تحقيق نمو أسرع وبطالة اقل بالمقارنة بدول اوروبا الاخرى (OECD observer No. 51, Avril 71. pp. 29 - 31).

*

(1) Thomas Wilson, Inflation op. cit., pp. 261 - 7.

(٢) راجع د. حسين فهمى ـ الازمات النقدية فى البلاد الراسمالية ـ ١٩٧٠ ص ٣٠ .

ومن التجارب الهامة لبعض الدول فى مواجهة تضخم النفقة بتدخل مباشر من قبل السلطات توصلا الى تحديد الدخول ، تجربة انجلترا ، فقد دابت الحكومات المتعاقبة على حمل نقابات العمال على مبدأ تحديد الدخول مرارا على الوجه التالى(١) :

١ ـ انشىء فى عام ١٩٥٧ «مجلس للاسعار والكفاءة الانتاجية والدخول» ، ويتقدم هذا المجلس بتقارير دورية عن العلاقة بين الاسعار والكفاءة والدخول ، وكانت نقابات العمال ترفض مقترحات هذا المجلس .

٢ ـ انشا وزير الخزانة عام ١٩٦٢ «لجنة الدخول القومية» National Incomes Commission ووظيفة هذه اللجنة هى رسم سياسة لربط زيادة الاجور بزيادة الانتاجية ، ولقد قوبل انشاء هذه اللجنة بمعارضة شديدة من نقابات العمال ولم ترض عنه «لانه يقضى على حق العمال فى التفاوض بشأن اجورهم» .

٣ ـ انشىء فى سنة ١٩٦٢ مجلس للتنمية الاقتصادية القومية National economic development council لاستحداث نوع من التخطيط الذى يرمى الى زيادة معدل التنمية فى انجلترا كما يبحث فى وسائل تثبيت الدخول الصناعية .

٤ ـ وعندما فازت حكومة العمال بانتخابات سنة ١٩٦٤ نجحت الحكومة فى حمل نقابات العمال على أن تقبل من ناحية المبدأ اتباع سياسة لتحديد الدخول مقابل زيادة الضرائب على الارباح ومكاسب راس المال، فانشىء «مجلس الاسعار والدخول» ، ولا يمكن بناء على ذلك اجراء اى زيادة فى اسعار السلع او زيادة فى الاجور الا قبل اخطار المجلس مقدما .

وعلى وجه العموم فان نجاح سياسة تحديد الدخول التى يضعها مجلس الاسعار والدخول يتوقف على سرعة الفصل فيما يعرض عليه من مشكلات وعلى المعيار الذى يستخدم لقياس عدالة المطالب الخاصة بزيادة الاجور ثم على كيفية تنفيذ القرارات بعد ذلك .

---

(١) أرنيني، المرجع السابق ص ١٩ و ٢٠ .

٤ ـ سياسة القيود المباشرة

من الطبيعي ان تحاول الدولة علاج مظاهر التضخم بوضع القيود المباشرة Direct control التي تمنع الاسعار من الارتفاع بحكم القانون ، وتهدف هذه القيود ان تحل محل جهاز الثمن في وظيفته الاساسية مؤقتا ، وهي توزيع عوامل الانتاج على الصناعات المختلفة وتوزيع السلع التامة الصنع على مختلف نواحي الطلب .

على ان استعمال هذه القيود المباشرة لا يكون الغرض منه مجرد ايقاف تيار ارتفاع الاسعار خشية ان تتبعها الاجور بالارتفاع وتبدأ بذلك حلقة من التسابق بينهما بناء على اللولب المرذول Price - Wage Spiral . بل ان هناك اغراضا اجتماعية اخرى منها محاربة الارباح الطائلة التي تعود على الانتهازيين من التجار بسبب ظروف نقص السلع . وتحديد الاستهلاك من السلع الضرورية التي يمكن أن ترتفع اسعارها في غياب القيود المباشرة ارتفاعا يبعدها عن متناول الطبقات الفقيرة(١) ـ وقد كانت هذه السياسة جزءا من اقتصاديات الحرب .

ومن بين الوسائل التي تتبعها سياسة القيود المباشرة ما يلي :

١ ـ تثبيت الاسعار :

ويقصد بهذه الوسيلة ان تعمل الدولة على تثبيت الاسعار وايقافها عند الحد الملائم اي تستهدف جعل الاسعار في مستوى اقل عما لو ترك لتفاعل العرض والطلب (٢) . وقد اثبتت التجربة ان اتباع سياسة تثبيت الاسعار قد اخفقت في تحقيق لون من الاستقرار

---

(١) د. فؤاد هاشم ، المرجع السابق ص ٢٣١ و٢٣٢ وقارن اضواء جديدة على الفكر الاقتصادي ترجمة د. خليل حسن خليل ص ٢٦٦ ـ ٢٦٨ .

(2) Seymour E. Harris, Inflation and the American Economy First edition, Mcgraw - Hill, New York 19 , p. 22.

المنشود للكيان الانتاجي والاقتصادي عموما ، لان قوى وعوامل عديدة ، والتجربة للولايات المتحدة فى سنة ١٩٢٩ . استترت وراء هذه الواجهة العريضة المنيفة ، لمستوى اسعار عام ثابت مستقر ، واخذت تعمل عملها فى احداث انقلاب خفى مستتر ، لم يلبث ان ظهر بعد حين، فى شكل موجة رواج استثمارى ، كانت تبدو لاول وهلة ، انها الثمرة الطبيعية المرجوة للمحافظة على ثبات الاسعار ، ولكنها عندما تجاوزت حدودها المقدرة . تحولت الى موجة مضاربة صعودية جامحة، لم تلبث طويلا حتى عادت على اعقابها . منحسرة عن جزر نزولى مكتسح ، لم يبق ولم يذر(١) .

ويلاحظ ان هذه الوسيلة من وسائل القيود المباشرة لا يكتب لها النجاح الا اذا كانت جزءا من برنامج عام التثبيت(٢) General program of Stabilisation .

٢ ـ نظام البطاقات او تقنين السلع:

ونظرا لما يصاحب سياسة تثبيت الاسعار للحد من التضخم من قيام السوق السوداء واختزان السلع ، فان الامر يتطلب اتخاذ وسائل اخرى تقترن بها ، فان الدولة تتدخل لوضع نظام يقضى بتحديد الاستهلاك من السلع الرئيسية وتوزيع الموارد فى المجتمع بموجب نظام البطاقات او تقنين السلع Rationing ، وهذا يعنى ان جهاز الاثمان يقف عمله لفترة معينة وواجب الدولة فى هذه الظروف ان تحل محله(٣) ، اذ انه كلما اطرد التضخم فى الزيادة اصبح توزيع السلع توزيعا غير عادل(٤) .

وقد طبقت هذه الوسيلة فى دول كثيرة وخصوصا خلال الحروب ، وقد اثبتت التجربة ان اسعار السلع الاستهلاكية كان يمكن

---

(١) الاستاذ وهيب مسيحة ود. احمد زكى عبد الحميد ـ نظرية النقود والائتمان ـ ١٩٥٦ ص ١٣١ و١٣٢ .

(2) Seymour E. Harris, op. cit., p. 23.

(3) Frederic Benham, Economics, op. cit., p. 528.

(4) Seymour E. Harris, op. cit., p. 6.

ان تزيد زيادة كبيرة فى بريطانيـــا خلال الحرب العالميـــة الثانية لولا وسيلة التقنين التى ادت الى كبـح الارتفاع فى الرقم القياسى لنفقــات المعيشة .

٢ ـ منـــع الاعـــانات :

ويمكن توجيه السياسة العامة المنطوية على تحـديد الاسعار على اساس تحديد تكاليف الانتاج مضا فا اليها هامش معـين من الربح ، وقد تحد هذه السياسة من ارتفاع اسعار السلع النادرة ، ولكنهـا لا تمنع ارتفاع الاسعار نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج ، وهنـــا يصبح لا مناص من ارتفــاع اسعار السلع ، فالطــــريقة المثلى هى ان تحـــدد الحكومة سعرا ثابتا للمواد الاستهلا كية الضرورية هو دون سعر التكلفة على ان تتحمل فرق السعر ، وهذا الفرق يتمثل فى الاعانة Subside (١) .

وعلى الرغم من ان بعض الكتاب يؤكدون فعالية سياسة القيــود المباشرة فى فترات الحروب بل وفى فترات السلم ايضا نظـرا الى انها تعمل على امتصاص الانفاق ــ بالزام الافـــراد بالادخـار ــ حيث تكون الوسيلة البديلة هى فرض الضرائب العالية مما قد يؤثر على الحافز على العمــــل incentive to work بخلاف القيــــود المباشرة(٢) ، فقد وجه كتاب آخرون انتقادات متعددة الى الوسائل التى تتبعها سـياسة القيود المباشرة باعتبار انها لم تمنع ارتفاع الاسعار فى احيـان كثيرة ، بالاضافة الى ان هـــذه السياسة تعتبر قيدا على النظام الاقتصادى ، فهى لا تمنع التضخم لانه لا يمـكن لهـــا ان تقضى على فـائض الطلب الموجود فى الاقتصـــاد وانما تحجب فقط عـلاماته المرئية لبعض الوقت وسترتفع الاسعار ان عاجـــلا وان آجـلا(٣) .

---

(١) د. حسين عمر ـ موسوعة المصطلحات الاقتصادية ص ٢٥ و٢٦ .

(2) Thomas Wilson, Inflation, op. cit., pp. 82 - 86.

(3) See : Emilé James, Inflation, op. cit., p. 11.

على ان فريقا كبيرا من الكتاب يرون ضرورة هــذه السياسة فى اوقات الحروب . وعلى وجــه العموم فان القيود المباشرة قد تعمل على الابطاء من معدل التضخم وان كانت لا تنجح تماما فى القضاء عليه ، وهى يجب ان تكون قيــودا مؤقتة ينبغى ان تــزول بزوال الاسباب التى تدعو اليها .

المبحث الثانى

وسائل ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة

نظرا لما تتسم به الاقتصاديات المتخلفة من مصادر للضغط التضخمى اى اتجاه نحو التضخم ، فان ضبط التضخم يكون مرغوبا فيه لتحقيق الاستقرار النقدى فى هذه الاقتصاديات(١) ، كما انه من المتفق عليه بوجه عام ، وكما اوضحنا من قبل(٢) ، ان التنمية الاقتصادية يجب ان تتم بأقل ضغط ممكن على الاسعار .

فقد عرفنا ان قيام الدول المتخلفة بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية يؤدى الى ظهور لون من التضخم حتى ولو لم تنتهج هذه الدول سياسة التمويل بالتضخم . ومن هنا فلكى لا تعرقل هذه الظاهرة النمو الاقتصادى ، وحتى تكون الاسعار معبرا صحيحا عن القوى الاقتصادية السائدة فى السوق ، فانه يصبح ضروريا استخدام وسائل لضبط التضخم تكون بمثابة اجهزة تصحيح فى الاقتصاد . حتى تتم التنمية الاقتصادية فى ظل من الاستقرار النقدى .

ولكن ما هى الوسائل التى يمكن ان تعمل على ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ؟

لقد سبق ان استعرضنا من قبل فى المبحث الاول وسائل ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتقدمة ، فتناولنا وسائل السياستين النقدية والمالية وسياسة الاجور وسياسة القيود المباشرة ، وعرفنا ان سياسة الاجور تهدف الى ضبط تضخم النفقة ، وهو قليل الحدوث فى

---

(1) Chang Kia - Nagau, The Inflationary Spiral, op. cit, p. 368.

(٢) راجع ما تقدم ص ٤٠٢ .

الاقتصاديات المتخلفة ، وعلى ذلك فان اثرهـا فى الحد من ارتفـاع الاسعار يكون محدودا فيها ، وعلى ذلك ، فانا سنقصر الدراسة هنـا على دور كل من وسـائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية فى ضـبط الاسعار فى الاقتصـاديات المتخلفة(١) .

وبصدد بوسائل العلاج التى تتبع فى الاقتصاديات المتخلفة ، فان البعض يذهب الى انه يمكن استخدام وسـائل **العلاج التقليـدية** Orthodox remedies لضـبط التضخم فى هـذه الاقتصاديات ، نظرا الى انها قد اثبتت فعاليتها فى الاقتصاديات المتقدمة(٢) وانها يمكن ان تؤدى نفس الاثر ، ومع ذلك فانه لا يمكننا تقرير صحة هذا الراى الا بعد استعراض مدى فعالية وسائل العلاج التقليدية فى ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة على النحو الذى سنراه فيما يلى :

---

(١) ويمكن الاخذ بسياسة القيود المباشرة فى الدول المتخلفة اذا اقتضى الامر على التفصيل السابق دراسته فى البحث الاول.

(2) See: Arthur W. Marget, The applicability of Orthodox monetary remedies to developed and underdeveloped countries, Inflation, edited by D. C. Hague, London 1962, pp. 317 - 331.

١ ـ وسائل السياسة النقدية

ويهمنا قبل التعرض لدور السياسة النقدية فى ضبط التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، ان نلقى ضوءا على السياسة النقدية والمصرفية فى هذه الاقتصاديات ، اذ انه بقدر تخلف هذه السياسة او تقدمها يمكن الوقوف على مدى قدرتها على حصر الضغوط التضخمية والتحكم فيها .

وتتسم السياسة النقدية والمصرفية(١) فى الدول المتخلفة بعدة امور نوجزها فيما يلى :

١ ـ قيام النظام المصرفى بصفة اساسية فى المؤسسات التى تعامل فى الائتمان قصير الاجل وحرمان قطاعات هامة من الاقتصاد القومى من الائتمان المصرفى ، وعدم كفاية الدور الذى تلعبه المؤسسات المصرفية فى تجميع الارصدة السائلة واموال الادخار خاصة ما يستطاع امتصاصه منها من القطاع الزراعى، بل ان ائتمانها قصير الاجل لايتعدّى تمويل التجارة الخارجية بحيث لا تجد الزراعة او الصناعة او التجارة الداخلية عونا جديا فى الحصول على حاجتها من الائتمان قصير الاجل .

ولا يخفى أن القطاع الزراعى يتسم فى هذه البلدان بسيادة نظام الاقتصاد الطبيعى اى عدم الاعتماد على النقود فى عمليات التبادل الا فى دائرة محدودة من السلع الاساسية ويزدهر فيه الائتمان غير المنظم والربوى ، وبذلك يكاد يخرج عن مجال السياسة النقدية والائتمانية(٢) .

---

(١) راجع : د. محمد زكى شافعى ، النظم المصرفية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ، وسائل التخطيط القومى رقم (٤٩) يوليو سنة ١٩٥٧ ص ٥ ـ ٧ .

(2) Chang Kia-Nagu, The Inflationary spiral, Champan and Hall London 58. p. 86.

٢ ـ عدم انتشار التسهيلات المصرفية وضآلة عدد المؤسسات المصرفية وتركزها فى المدن الكبرى(١) ، مما ادى الى عدة امور اهمها عدم نماء العادات المصرفية وعدم قدرة هذه المؤسسات على تجميع المدخرات الوطنية(٢)،واتجاه الافراد الى الاحتفاظ بمدخراتهم فى شكل اصول عينية مكتنزة اى ما يطلق عليه ظاهرة التفضيل السلعى فى الدول المتخلفة مقابل ظاهرة التفضيل النقدى فى الدول المتقدمة.

٣ ـ سيطرة البنوك الاجنبية على البنوك فى الدول المتخلفة لكونها فى العادة فروعا لها او تربطها بها علاقة تبعية باعتبارها المقرض الاخير ، ولا يخفى ان بلوغ البنوك الاجنبية هذه الدرجة من السيطرة على البنوك بالدول المتخلفة له آثار خطيرة ، لا على النمو المتوازن لمختلف مرافق الاقتصاد القومى فحسب ، ولكن على مقدرة البنوك المركزية فى الدول المتخلفة على الرقابة على الاحوال النقدية والائتمانية ايضا(٣) .

ويمكن تلخيص المظاهر المشتركة للنظم المصرفية فى الدول المتخلفة فى قيامها على المؤسسات التى تتعامل فى الائتمان قصير الاجل وعدم انتشار التسهيلات المصرفية وضآلة عدد المؤسسات المصرفية وتبعيتها للبنوك الاجنبية مما يؤدى الى تسرب المدخرات المحلية الى الدول المتقدمة فضلا عن حداثة عهد البنوك المركزية فى البلاد المتخلفة(٤) وعدم

---

(١) ففى اندونيسيا مثلا يتركز الجهاز المصرفى فى جزيرة جاوا وجاكارتا وفى الفيلبين يتركز فى مانيلا ويرجع ذلك الى تركز الاعمال التجارية والمنشآت الصناعية فى هذه الاماكن (راجع محمود شاكر ، دور البنك المركزى فى الاقتصاد القومى ، معهد الدراسات المصرفية ابريل ٦١ ص١٠و١١) .

(٢) تكاد تقتصر وظيفة تجميع المدخرات الصغيرة فى البلاد المتخلفة بصفة اساسية على ثلاثة انواع من المؤسسات هى : صندوق توفير البريد واقسام التوفير بالبنوك والجمعيات التعاونية التى تنتشر فى بعض البلاد المتخلفة .

(٣) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٣ .

(٤) ولكن يلاحظ فى الآونة الاخيرة ، وبعد حصول كثير من الدول المتخلفة على استقلالها ، تدخلت الحكومات الوطنية فى ادارة النظم المصرفية الموروثة للقضاء على النفوذ الاجنبى وذلك بالاضافة الى حث البنوك على استخدام مواردها فى خدمة التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة للنظم المصرفية ـ النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ـ المجلد السابع عشر ـ العدد الثالث ١٩٦٤ ص ٣٢١و٣٢٢) .

قدرتها على القيام بمسئوليتها فى الرقابة على النقد والائتمان فى الاقتصاد(1) .

على أن الخلل والضعف البنيانى فى النظام المصرفى السابق الاشارة اليه لا يكون مسئولا وحده عن عدم قدرة البنوك المركزية على الرقابة على النقد والائتمان ، فان الطبيعة الهيكلية للسوق النقدى والائتمانى فى الدول المتخلفة لا تمكنها ايضا من القيام بهذه الرقابة ، فمن المعلوم أن التداول النقدى يعتمد بصفة اساسية فى معظم هذه الدول على النقود المادية (وبخاصة البنكنوت) اما نقود الودائع فما زال دورها محدودا كأداة لتسوية المدفوعات(2) . ومن شأن تواضع اهمية نقود الودائع اضعاف دور السياسة النقدية التقليدية فى التأثير على الاحوال الاقتصادية(3)، وقيامها بدور محدود فى التأثير على عرض النقود فى الاقتصاديات المتخلفة(4) ، هذا فضلا عن ان الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادى يؤدى الى اضعاف سلطان البنك المركزى على البنوك التجارية فى السيطرة على حجم الائتمان المصرفى(5) ، لذا فانه نتيجة لهذه الاوضاع فان البنك المركزى تقل قدرته ، او قد تنعدم فى السيطرة على سوق النقد وسوق راس المال .

---

(1) Emilé James, Inflation, op. cit., p. 4.

(2) يبلغ التداول النقدى من نحو ٦٥ الى ٧٠٪ من جملة وسائل الدفع فى الهند وفى مصر ٦٠٪ تقريبا مقابل ١٠٪ فى الولايات المتحدة الامريكية و٢٠٪ فى المملكة المتحدة (راجع : د. محمد ابراهيم غزلان — قراءات فى النقود والبنوك والدورات الاقتصادية — ١٩٦٤ ص ٢٥ ود. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٣٢ و Andrew Shonfield. Economic Growth and inf. op. cit. p. 4).

(3) فصغار الزارعين وارباب الحرف بل والمشروعات الصغيرة والمتوسطة فئات تعتمد اعتمادا كبيرا على الائتمان الشخصى فى تمويل حاجتها الى قروض قصيرة الاجل او طويلة الاجل ، وهذا القطاع بطبيعته بعيد عن محور السيطرة المباشر للبنك المركزى (د. زكريا نصر التحليل النقدى — ١٩٥٦ ص ٢٠٨) .

(4) راجع د. عبد المنعم البيه ، دور السياسة المالية فى البلاد النامية والبلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ٣٦ .

(5) حيث يقترن موسم النشاط بازدياد كمية النقود وسرعة التداول وارتفاع اسعار الفائدة وهبوط الاحتياجات النقدية للبنوك كما يقترن موسم الركود بانخفاض كمية النقود وسرعة التداول وهبوط الفائدة وتراكم الاحتياطيات لدى البنوك .

وكذلك تتضاءل أو تنعـــدم سيطرة السلطات النقدية على شئون النقد والائتمان فى كثـير من الدول المتخلفة ، لا سيما فى الدول الحديثة الاستقلال ، بسبب انتمائهـــا الى مناطق نقدية تابعة لدول أجنبية(١) (كمناطـق الاسترلينى والفـــرنك الفرنسى والدولار الامريكى) وقيـام نظمها النقـدية على اتخاذ عمـــلة اجنبية قاعدة للنقود الوطنيـة مع ضمان آلية تحـويل العملة الوطنية بسعر التعادل دون قيـود ، حيث ترتبط قيمتهـا الخارجية عنـدئذ بقيمة العملة الاجنبية ، كما يخضع التطور النقدى المحلى لتطور الاحوال النقدية فى البلد المتبوع(٢) .

والآن بعد هذه العجالة عـــن النظم النقدية والمصرفيـة فى الدول المتخلفة ننتقل الى أدوات السياسة النقدية التى تملكهـا الاقتصاديات المتخلفة ، ولكن قبل تنـاول هذه الادوات نود أن ننبه الى ما سبقت دراسته من قبـــل من أن التضـخم الذى يظهر فى الدول المتخلفة هو فى الغالب تضخم طلب ومن النادر أن ينشأ فيها تضـخم التكلفة ذلك لان من أهم أسباب النـــوع الاخير من التضـخم هو ضغوط الاتحـادات العمالية المطالبة بزيادة الاجـــر ، ومعلوم أن النقابات العمالية بالدول المتخلفة هى فى الواقع غير قوية وغير منظمـــة كما هو الحـــال بالدول الصناعيـة ، ومن هنا فان معظـم التضخم الذى يوجـــد فى الدول المتخلفة تضـــخم مرجعه فـائض الطلب وتضخم هيكلى يحـــدث فى غمار التنمية الاقتصادية .

---

(١) هناك مزايا كثيرة لنظام الاستقلال النقدى أهمها : ١ ـ ان البنك المركـزى يمكنه ان يتبع سياسة مضادة دورية A contra - cyclical policy لموازنة التوسـع فى الدخول خلال الرواج وموازنة الانخفاض فى الدخول خلال الكساد ، ٢ ـ ان البنك المركـزى يمكنه الافراج عن بعض الاموال لاستخدامهـا فى استثمارات قومية طـويلة الاجل من الاحتياطيات النقـدية . ٣ ـ أن الميزة الهامة تظهر فى امكان تمـويل التنمية الاقتصادية (راجع فى تفصيل ذلك : The Economics of the developing countries, edited by Sir Roy Harrod, London 1968, pp. 82-84).

(٢) ومع ذلك ، فانه فى ظل الاستقلال النقـدى الذى حققته بعض الدول المتخلفة صحبة استقلالها السياسى ، على النحـــو الذى حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية فى العشرينات والثلاثينات ، فان معظـــم هذه الـدول قد عانى أيضا من التضخم وعـدم القدرة على السيطرة على شئون النقـــد والائتمان (قارن د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٦٢ وراجع Op. cit., p. 83).

وفى هذه الحالة فان التضخم اذا كان مصـــدره فائض الطلب فان الكبح النقدى Monetary restraint يمـــكن ان يمتص فائض الطـــلب ويؤدى الى استقرار مســـتوى الا سعار(١) . ومعنى هـــذا انه يمكن الركون بدرجة كبـــيرة الى وسائل السياسة النقدية لعلاج التضخم فى الدول المتخلفة ، ولكن ، الى اى حد يكون هذا القول صحيحا ؟ للتحقق من ذلك دعنـــا نتتبع مدى فعالية وسائل السياسة النقـدية فى هذه الدول بنوعيها الكمية والكيفية فيما يلى :

فيما يختص **بالرقابة الكمية** فانها تعتبـر ، فى اطار التنميـــة الاقتصادية اسلوبا هاما فى مواجهة التضخم ومحاولة منـع الزيادة فى مستوى الاســـعار أو حصرهـا فى حـــدود ضيقة دون تعطيل نمـو الانتاج ذلك ان زيادة الناتج القومى وتوسيع نطاق القطاع النقدى تبعا لتقدم التنمية يتطلب زيادة مناسبة فى عرض النقود والائتمان ، وتتمثل وسائل السياسة الكميـة الرئيسية فى الوسائل الثلاثة التالية :

ا ـ سياسة سعر الخصم :

من المشاهد ان الدول المتخلفة لا تقوم باستخدام الاوراق التجارية من كمبيالات وسندات اذنية الا فى نطـاق محدود ، كما أن البنـــوك التجـــارية قلما تلجأ الى البنـــك المركزى للحصول على قـروض ايا كان شكلها كخصم الاوراق التجارية وخصم الاذونات الحكومية والقروض المباشرة وذلك للاعتبـارات المتعلقة بهيكل الجهـــاز المصرفى وضعف السوق النقدى والمالى ، وعـــدم تنظيم ســـوق الائتمان وضيقهـا واقتصارها على بضعة فروع تقليدية مثل تمويل حركة الحاصـــلات الزراعية والاستخراجية وحـــركة التجارة الخارجية ، هذا فضلا عن أن هذه البنوك تتراكم لديها أرصدة نقـــدية تغنيها عـن الاقتراض من البنك المركـزى واذا احتاجت الى السيولة فانها تلتمسها من اسواق النقد الاجنبية .

---

(1) See : R. J. Ball, Inflation and the theory of money, Allen and Unwin, London 1964, p. 78 .

وترتيباً على ذلك فان البنك المركزى اذا اراد التقليل من عرض واستخدام النقود فى فترات التضخم عن طريق تغيير اسعار الخصم فان اثر هذه السياسة ستكون محدودة (١) ، نظرا للاعتبارات الموضحة قبل بالاضافة الى اعتبار آخر ، سبق ان اوضحناه من قبل ايضـا ، هو ضعف حساسية الطلب على الائتمان بالنسبة لتغير سعر الفائدة .

وعلى ذلك ، وبنـاء على هذه الاعتبارات ، فان من المشـاهد ان البنوك المركزية فى الدول المتخلفـة قلما تلجا الى سياسة سعر الخصم للتاثير فى سوق النقد والائتمان بل العادة ان يبقى سعر الخصم ثابتـا لمدة طويلة(٢) . ومن هنـا لا يتوقع لعمليات اعادة الخصم اهمية يعتد بها كاداة للرقابة على النقد والائتمان وكـاداة لها شـأن فى معالجـة التضـخم(٣) .

ب ـ عمليات السوق المفتوحة :

راينا من قبل ان مجال عمليات السـوق المفتوحة السـوق النقدى(٤)والسوق المالى(٥) . ومعلوم أن البلاد المتخلفة اما انهـا لا تملك مثل هذه الاسواق،واما أن يكون ما لديها منها ضيقا الى درجة تجعل أى تدخـل بالبيع او الشراء يؤدى الى تقلبات عنيفة فى الاسعار ، ويفسر ضيق السوق النقدية بأن الاوراق التجارية قليـلة الاستخدام نسبيا ولا تتمتع بسوق منظمة تسبغ عليها سيولة تشجع على التعامل فيها ، هذا فضلا عن أن اذونات الخـزانة لا تزال فى هذه البـلاد فى أولى خطواتها ولم تتغلغل بعد فى عادات توظيف الامـوال لدى المؤسسات الائتمانية او الافـراد . اما ضيق السوق المالية فيرجـع الى ضعف

(1 R. G. Kulkarni, op. cit. p. 107.

(٢) د. زكريا نصر ـ المرجع السابق ص ٢٠٢ و٢٠٣ .

(٣) د. محمد زكى شـافعى ـ مقدمة فى النقود والبنوك ـ ١٩٦٩ ص ٢٨٦ وراجع
The economics of the developing countries. edited by Sir Roy Harrod. London 68, p. 84.

(٤) كالتعامل فى الاوراق التجارية واذونات الخزانة .

(٥) كالتعامل فى الاسهم والسندات .

الهيكل الانتاجي الراسمالي وعدم انتشار الشركات المساهمة ، هذا الى جانب ان المستثمرين ، على النحو الذى رأيناه ، يفضلون توظيف اموالهم فى العقارات من مبان او اراض زراعية وفى اكتناز المعادن النفيسة او فى السعى لتحقيق ارباح عاجلة تدرها المضاربة التجارية كتخزين السلع والافادة من الاتجاه التضخمى المميز لاغلب العالم المتخلف(1) .

مما تقدم يتضح ان نجاح سياسة السوق المفتوحة يكون محدود جدا فى الدول المتخلفة لسببين :

الاول : انه يفترض لنجاح هذه السياسة كمال السوق واتساعها وتوافر عدد كاف من الاوراق المالية فى حوزة البنوك او فى السوق وبدرجة تسمح بتغيير كمية الائتمان تغييرا ملموسا ، بينما تعتبر هذه السوق ضيقة جدا او غير موجودة اصلا فى البلاد المتخلفة .

والثانى : استعداد البنك المركزى لتحمل اى خسارة قد تنجم عن تدخله نتيجة للبيع بسعر منخفض على نطاق كبير او الشراء بسعر عال . بينما قد تحدث محاولات البيع والشراء على نطاق واسع فى هذه الدول تقلبات عنيفة فى قيم الاوراق المالية ، فالتدخل قد يحطم السوق المالية نفسها ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى ، فانه نظرا الى ان هذه الاوراق معظمها حكومية فقد لاتكون الحكومة راغبة فى احداث تقلبات من هذا القبيل فى اسعار اوراقها المالية لما قد يترتب على ذلك من تفسيرات خاطئة قد تؤدى الى ضعف الثقة المالية فيها ، فى حين ان هذه الحكومات تحرص دائما على المحافظة على استقرار اسعار اوراقها المالية .

ومن هنا ونظرا لعدم وجود سوق متسعة للاوراق المالية والتجارية ، فان الكتاب يجمعون ، ويؤيدهم صندوق النقد الدولى ،

---

(1) راجع د. زكريا نصر ، المرجع السابق ص ٢٠٢ ــ ٢٠٥ .

على عدم جدوى عمليات السوق المفتوحة(١) فى التأثير على حجم الائتمان فى الدول المتخلفة بل انها بالعكس تؤدى الى حدوث تقلبات عنيفة وغير مرغوب فيها فى الاوراق التجارية والمالية مما يترتب عليه زعزعة الثقة فى مستقبل هذه الاوراق وزعزعة الثقة فى المراكز المالية للبنوك فى هذه البلاد(٢) .

جـ - تعديل نسب الاحتياطى النقدى :

عرفنا من قبل أن هذه الوسيلة من وسائل الرقابة الكمية تعتبر من وسائل الحديثة التى تلجأ اليها البنوك المركزية فى التأثير على مقدرة البنوك التجارية على تقديم الائتمان وخلق الودائع ، ومع الاعتراف بالطابع الموسمى للاقتصاديات المتخلفة ، فان استخدام هذه الوسيلة يعتبر اكثر فعالية واقل كلفة من سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة ، وقد رأينا انه يكاد يكون من المستحيل استخدام هاتين الاداتين فى الاقتصاديات المتخلفة نظرا لضيق أسواق الخصم من ناحية ولضيق أسواق النقد والمال من ناحية اخرى .

فتعديل نسب الاحتياطى القانونى اداة من أدوات السياسة الكمية يمكن استخدامها دون حاجة الى اشتراط أسواق نقد ومال متقدمة ، ولكن يجب ان يؤخذ فى الاعتبار الحركة الموسمية للنشاط الاقتصادى وذلك على النحو الذى نهجه البنك الاهلى المصرى حيث كان يجرى على تعديل نسب الاحتياطى القانونى تيسيرا للعمليات الائتمانية الموسمية المتعلقة بمحصول القطن .

---

(١) ومعلوم ان سياسة السوق المفتوحة لا تقتصر على التعامل فى البورصات ببيع وشراء الاوراق التجارية والمالية ، بل تستطيع السلطات النقدية أن تنتهج هذه السياسة بالتعامل فى أصول اخرى تحقق لها أهدافها ، فالتعامل فى الذهب ايضا له اثره على الرصيد النقدى تماما كالتعامل فى الاوراق المالية والتجارية وقد استخدمت هذه الوسيلة لمكافحة التضخم فى بعض الدول الشرقية خلال الحرب العالمية الثانية (نفس المرجع السابق ونفس الصفحات) .

(٢) د. محمد زكى شافعى ، النظم المصرفية فى الدول المتخلفة اقتصاديا المرجع السابق ص٢٨ . وانظر The economics of the developing countries. op. cit., p. 84

ولا شك انه فى تعدد الصــور التى يمــكن ان تتخـذها شروط الاحتياطى القانونى النقدى مايسمح بمراعاة الظروف والاوضاع السائدة فى النظم المصرفية فى الدول المتخلفة فضلا عن ان عدم مرونتها النسبية وطابعها المباشر يجعلها بالفعــل من خير الوسائل فى العمل على الحد من الموجات التضخمية او على الاقــل تخفيف حدتها فى البلاد المتخلفة(١).

وعلى ذلك يجمع الكتاب على ان السياسة النقدية الرشــيدة فى الدول المتخلفة يجب الا تلجــا الى سياسة سعر الخصم او عمليــات الســوق المفتوحة الا فى اضــيق الحدود وحسب درجةتطور السوق النقدى والمالى ، على ان تتخذ من سياسة تغيير الاحتياطى القــانونى النقدى الوسيلة الهامــة فى تحقيق الاستقرار النقدى باعتبارها انسب الوسائل فى ادارة ومراقبة عــرض واستخدام النقود والائتمان فى هذه الدول. على ان هذه الاداة من ادوات الســياسة النقدية قد تنجح فى تقييد الائتمان ومنعه من التزايد ، ولكنها لا تقضى تماما على التضخم الذى لا ينشأ من زيادة الائتمان فى الداخل ولكن نتيجة لزيادة ما تحصل عليه فئــة مصدرى المواد الاوليــة من دخول نتيجــة لزيادة ما يصدرونه من هذه المواد او ارتفاع قيمتها(٢).

والى جانب الوســائل الثلاث المتقدمة فانه يوجد امــام الســلطات النقدية فى الدول المتخلفة وسيلتين اخريين ، **التاثير او الاغــراء الادبى وقيام البنك المــركزى بالعمليات المصرفيــة الخاصة** ، فاما الوسيلة الاولى ، فانه لمــا كانت البنــوك المركزية حديثة العهــد فى الدول المتخلفة فضــلا عن عدم امكانهــا الســيطرة على سوق النقد والائتمان، فانه يكون من المتعذر عليها اغــراء البنوك التجارية بالتضامن معها فى سياسة ائتمانية معينة كالحــد أو التوســع فى الائتمان ، اما قيــام البنوك المركزية بمــزاولة الاعمال المصرفيــة العادية فى البــلاد

---

(١) راجع د. زكريا نصر ، المرجع السابق ص ٢٠٥ و٢٠٦ .

(٢) انظر : محمود شــاكر ، المرجع السابق ص ١٣ و١٤ .

المتخلفة(١) ، وهى حديثة العهد بالنظم المصرفية ، يعتبر فى رأينا اداة هامة لتعزيز السياسات التى تنتهجها هذه البنوك والتعويض ، الى حد ما ، عن اتجاهات غير مرغوبة من جانب البنوك التجارية(٢) .

وفيما يختص بالرقابة الكيفية على الائتمان فان لها اهمية خاصة فى الدول المتخلفة . فلا شك أن تقدم التنمية الاقتصادية فى الدول المتخلفة عموما يتطلب قيام السلطات النقدية بمراقبة توزيع الائتمان بين مختلف قطاعات الاقتصاد لضمان وضع الموارد المالية المتاحة فى خدمة التنمية وتأمين حصول كل قطاع على احتياجاته من الائتمان بما يتفق مع ...ره فى الخطط او البرامج العامة للتنمية الاقتصادية(٣) .

ولا شك فى مضاء الرقابة المباشرة فى الدول المتخلفة وخاصة حين تتخذ صورة وضع حد اقصى لجملة قروض البنوك التجارية واستثماراتها عن طريق تحديد حد اقصى لجملة الاصول بالنسبة لكل بنك على انفراد . ويلاحظ المتتبع لاتجاهات التشريعات المنظمة لمسئوليات البنوك المركزية وسلطاتها التوسع فى تزويد هذه البنوك بسلطات الرقابة الكيفية ؛ ولا غرو، فقد رأينا كيف تكاد تنتفى امكانيات الاعتماد على أدوات الرقابة الكمية _ باستثناء تعديل نسب الاحتياطى

---

(١) اثار موضوع قيام البنك المركزى بالعمليات المصرفية فى مصر كثيرا من الجدل ، وقد كان له مؤيدوه ومعارضوه (راجع فى تفصيل ذلك د. جمال الدين محمد سعيد — مصر المعاصرة العدد ٢٩٢ فى ابريل سنة ١٩٥٨ ص ١٠١ — ١٠٤) ثم جاء القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فجعل مزاولة البنك المركزى للاعمال المصرفية أمرا غير ذى موضوع (راجع د. محمد زكى شافعى — مقدمة فى النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٢٩٩) .

(٢) وذلك على خلاف ما تنحو اليه التعاليم التقليدية فى ادارة البنوك المركزية (د. محمد زكى شافعى، المرجع السابق ص ٢٩٥) .

(٣) على انه بالنسبة لدور الرقابة المباشرة فى مدى ما تهيئه للبنك المركزى من رقابة على اوجه استخدام الائتمان فى الاغراض التى يمنح من أجلها ، يلاحظ انه ، ولا سيما فى مجال القطاع الخاص ، لا شىء يمنع المقترضين لاغراض يقرها البنك المركزى من اوجه النشاط الاقتصادى من تحويل تلك الموارد الى ما لا يقره من الوجوه (راجع : د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٨٩) .

القانونى ـ نظــرا لضيق الاسواق النقدية والمالية او عــدم وجودها اطلاقا بهذه البلاد(١) .

وعلى هذا النحو ، يتضح مما تقــدم ان دور وســائل السياسة النقــدية ، محدود(٢) فى عــلاج التضخم فى الدول المتخلفة(٣) نظــرا للصعوبات البنيانية المعقــدة والمترابطة التى تواجهها واهمها عدم نمو الجهاز المصرفى وعدم نمــو الســوق النقـــدى والسوق المـــالى(٤) وضعفهما ، ومن هنــا يبرز الدور الهام الذى يلقى على السياسة المالية لعلاج التضخم فى هذه البلاد(٥) .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٢٦٨ .

(2) See : E. M. Bernstein and I. G Patel, op. cit., p. 373.

(٣) وان كانت مطالبة بالقيــام بالدور الهــام فى الاقتصاديات المتخلفــة ، حيث يتطلب الامر وجود ادارة نقدية Monetary Management لخــطط التنميــة او بمعنى آخر تحــديد كمية وسائل الدفع جنبا الى جنب مع تحديد باقى «الكميات» كالاستهلاك والاستثمار والعمالة والخدمات وما الى ذلك ضمن اطار خطة محددة المعالم، اى تحديد كمية وسائل الدفع التى تتمشى مع الظروف الاقتصادية الجديدة والحــرص من الزيادة فيها لتجنب حــدوث الضغوط التضخمية (د. عبد الرزاق عبد المجيــد ـ دور القطـــاع المصرفى فى الخطة القومية ـ معهد الدراسات المصرفيــة ـ فبراير ١٩٦١ ص ٢و٣) .

(٤) انظر د. رفعت المحجوب ـ الطلب الفعلى ـ الطبعة الثانيـــة ١٩٧١ ص ٢٦٤ ولنفس المؤلف راجع السياسة الماليــة فى البـــلاد المتخلفة ـ الرســالة رقم ٣٨ من رسائل لجنة التخطيط القومى ص ١ وراجع Kindleberger, Economic Development, op. cit., p. 240 .

(٥) ولكن لا يعنى تواضع دور وسائل السياسة النقدية ، استبعادها ، فلا شك ان تطوير ادوات السياسة النقدية فى البلاد المتخلفة من شانه ان يساعد كثيرا فى تعبئة موارد الدخل ووضعها فى خدمــة التنمية ، ولى الواقـــع ، ولكى تكونوا منصفين ، ان الامر يحتاج الى وقت اطول (راجع Economics of the developing countries, op. cit., p. 84) .

٢ - وسائل السياسة المالية

يختلف مفهوم السياسة المالية وتتفاوت الاهمية النسبية لما تسعى الى تحقيقه من اهداف فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا عنها فى البلاد المتخلفة ، ففى المجتمعات الاولى يكون الشغل الشاغل للسياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى والسماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لاوجه الدورة الاقتصادية المختلفة(١) ، اما فى المجتمعات الثانية فان السياسة المالية تركز اهتماما فى تمويل برامج التنمية الاقتصادية بما يخدم فى الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادى بها . وهى تستهدف اهدافا اصلاحية وعلاجية لبعض اعتبارات الاختلال(٢) او عدم الاستقرار التى تصيب هذه الاقتصاديات .

وقد أوضحنا فيما سبق أن تطور السياسة المالية فى الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة قد اغرى بعض الكتاب بالتوصية بتطبيق الاساليب الكينزية على الاقتصاديات المتخلفة ، غير أن الظروف والاوضاع السائدة فى هذه الاقتصاديات تختلف عن تلك التى يفترضها كينز ، على النحو الذى اوردناه بشىء من التفصيل ، حيث تتسم بعيوب هيكلية فى اقتصادها اهمها ضعف وعدم مرونة الجهاز الانتاجى وعدم قدرته على تشغيل موارده الانتاجية المعطلة فورا ، وقد راينا انه ، فى معظم الاحوال ، يترتب على اى توسع فى الطلب النقدى ارتفاع تضخمى مماثل فى الاسعار .

---

(١) فان حدث وكان الانفاق الكلى على الناتج القومى اقل مما هو ضرورى للإحتفاظ بمستوى التشغيل الكامل فانه يكون لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى انفاقها وما تحصل عليه من ايرادات ، وان تلجأ الى التمويل بالعجز لتسد الفجوة بين الدخل القومى عند مستوى التشغيل الكامل ومستوى الانفاق القومى ، كذلك تلجأ الدولة الى التمويل بالفائض اذا زاد الطلب الكلى على السلع والخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة فى الدخل الحقيقى للمجتمع تلافيا لحدوث التضخم (راجع د. عبد المنعم فوزى، السياسة المالية فى المجتمع الاشتراكى - ١٩٦٧ ص ٩ - ١١) .

(٢) وينصح لهذه البلاد أن تتضمن برامجها الانمائية نسبة كافية من المشروعات التى يمكنها تعجيل او تأخير تنفيذها عبر الدورات حتى تتسم عملية التنمية بدرجة من المرونة تجعلها قادرة على مواجهة التقلبات التى تتعرض لها (نفس المرجع السابق) .

ونظرا الى انه قد اتضح لنا ان دور وسائل النقدية فى علاج التضخم فى الدول المتخلفة محدود ، فان الكتاب يأملون فى أن تقوم وسائل السياسة المالية بدور هام فى هذا المجال[1] ، ولا سيما ، لمواجهة وجود ظاهرة هامة فى هذه الدول هى ظاهرة ارتفاع الميل للاستهلاك ، ومن ثم يبدو تدخل الدولة بوسائل هذه السياسة امرا محمودا بهدف خفض الاستهلاك او تأجيله او تحويله الى النواحى الاستثمارية المفيدة .

الا أن خفض الاستهلاك فى هذه الدول ليس بالامر الهين ، ذلك انه وهو منخفض ابتداء ، مسألة وان كانت ضرورية بسبب الرغبة فى رفع المدخرات ، الا انها على جانب كبير من الصعوبة لما تسببه من المظالم الاجتماعية ، ولذلك فان سياسة خفض الاستهلاك يجب أن توجه اساسا الى الاستهلاك الكمالى ونصف الكمالى ، أى يجب ان توجه اساسا الى الدخول المرتفعة والمتوسطة ، وان كان هذا التضييق يقلل من فاعليتها الى حد ما[2] .

وبصدد الوسائل التى تستخدمها السياسة المالية فانا سنعرض لوسيلتى الضرائب والقروض العامة فى علاج التضخم .

فالضرائب فى الدول المتخلفة لا تستخدم فقط ، كمجرد مورد مالى لتمويل التنمية الاقتصادية فحسب وانما تستخدم كذلك كوسيلة لحسن استغلال الفوائض التى لو تركت فى يد الافراد قد يبعدها الافراط فى الاستهلاك عن تيار الاستثمار المنتج أو قد يدفع بها الى أوجه ضياع لا جدوى منها، وامام الصعوبات التى تواجهها البلاد المتخلفة فى فرض الضرائب تظهر اهمية الدور الذى تلعبه السياسة المالية فى تنسيق هيكل الضريبة واختيار انواع الضرائب التى تعمل على الحد من التضخم وتقييد حجم الاستهلاك ولا سيما

---

(1) د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، ١٩٧١ ص ٢٦٤ .

(2) انظر فى تفصيل ذلك د. رفعت المحجوب ، المرجع السابق ص ٢٥٥ و٢٥٦.

البذخي والترف في الوقت الذى لا تؤثر فيه على تيار الاستثمار(١) ، وهو موقف دقيق كما نرى(٢) .

واستخدام الضرائب كأداة من ادوات السياسة المالية يؤدى الى تخفيف بعض آثار التقلبات الاقتصادية التى تتعرض لها هذه البلاد(٣) ومواجهة ما يغلب ان يصاحب التنمية الاقتصادية من ضغط تضخمي(٤) عن طريق تقييد الاستهلاك المحلى في حدود العرض المتاح وامتصاص الارباح الاستثنائية للمصدرين والمنتجين للمواد الاولية .

وتعد الضرائب من اقوى السياسات لمعالجة التضخم فى الدول المتخلفة(٥) ، فقد اثبتت تجربة الهند خلال الحرب العالمية الاخيرة وفى اعقابها ما يمكن ان يكون النظام الضريبى الملائم من اثر فعال فى الحد من التضخم .

كما يلاحظ فى هذا المجال ، وجوب اختيار نوعية الضريبة ، فاذا حدثت مثلا ارتفاعات مفاجئة فى الصادرات ، فان فرض ضرائب عليها يكون اكثر فعالية من فرض الضرائب عموما . ومن هنا فقد

---

(1) Maynard, op. cit., p. 25 and R. G. Kulkarni, op. cit., p. 92.

(٢) ولا يخفى انه فى الدول المتخلفة يكون تحصيل الضريبة من الطبقات الغنية غاية فى الصعوبة راجع Shonfield, Economic Growth and Inflation, op. cit., p. 33.

(٣) ويلاحظ ان اهمية ارتفاع المعدل الحدى فوق المعدل المتوسط للضرائب تزداد كأداة لمواجهة الضغط التضخمى الذى يصاحب عملية التنمية عادة لا سيما عندما تستخدم التوسع النقدى كاحدى وسائل زيادة نصيب الحكومة من الدخل القومى فضلا عن دوره فى رفع المعدل الحدى للادخار فى هذه البلدان (راجع د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٣٢٤).

(4) R. G. Kulkarni op. cit. p. 90.

(٥) تعتبر ضريبة الدخل من الاسلحة المالية الهامة فى الدول المتخلفة ، فقد استخدمت هذه الضريبة منذ الحرب العالمية الثانية بشكل متزايد ، ومع ذلك تعتبر الضرائب غير المباشرة من اكبر الموارد للايرادات العامة فى الدول المتخلفة (راجع د. عبد المنعم البيه ـ دور السياسة المالية فى البلاد النامية والبلاد المتقدمة ـ ١٩٦٥ ـ ص ٤١ وراجع كذلك Kindleberger, Economic development, op. cit., p. 241 وراجع ايضا ترجمة المشروع العام A. H. Hanson ص ٥٨ .

نجحت بعض البلاد المتخلفة فى زيادة الضرائب على الصـادرات خـلال الانتعاش الذى صاحب الحـرب الكورية لامتصاص جزء من الارباح الكبيرة فى قطـاع التصدير ، وفى الوقت نفسه توفير قـدر كاف من النقد الاجنبى لاستخدامه فى التنمية الاقتصـادية وفى برامـج التثبيت الاقتصـادى(١) .

غير انه يؤخذ على ذلك عـدة امـور اهمها ان حصيلة ضرائب الصادرات تتقلب بطبيعتها تبعـا لتقلب حجـم واسعار الصادرات فضلا عن تعـديل فئاتها يؤدى الى زيادة حـدة تقلب ايراداتها حيث يقترن ارتفاع حجم واسعار الصادرات بارتفاع فئات الضرائب عليها ، كما يقترن انخفاض حجـم واسعار الصادرات برسوم تصدير منخفضة.

وعلى الرغـم من الصعوبات التى تواجههـا الدول المتخلفـة من ناحية جمود النظام المالى الحكومى وعـدم كفايته ، وصعوبة تنظيـم الضريبة وضآلة دخول الافراد(٢) ، ووجود قطاع معيشى كبـير وضآلة القدرة الضريبية ، فضـلا عن تأثير زيادة الضريبة على الحوافز وتأثيرها على تثبيط الادخـار الاختيـارى ليتـسنى للافـراد المحافظـة على مستوى استهلاكهم السـابق(٣) ، فان السياسة الضريبية المحكمـة تعتبر السياسة المحمودة فى هذه الدول لايقـاف التضخم(٤) . ومن هنـا يجب على الدول المتخلفة ان تكيف نظامها الضريبى وفقا للظروف التى يمر بها اقتصادها القـومى ، اذ ان النجاح فى الحـد من القوى التضخمية يتوقف على مدى توفيق السلطات العامـة فى اختيـار

---

(١) د. عبد المنعم البيـه ـ المرجع السابق ـ ص ٤١ .

(٢) ان مجال تنظيم الضريبة فى الدول المتخلفة هو امر صعب للغاية ذلك ان غالبية السـكان فى هذه الدول تنتج لاستهلاكهـا الشخصى ولا تمر عملية الانتاج خلال الاسواق والمعاملات النقدية ، ومن هنا يصعب تقدير دخول او ثروات الافراد فضلا عن ان هذه الدخول ضئيلة من البداية بالاضافة الى انها اذا فرضت ضريبة على الفئات الغنية فقط فان حصيلتها ستكون ضـئيلة ويكون اثرها على الاستثمار ضارا ، هـذا الى جانب ما تتسم به هذه الدول من صغر حجم القطاع الصناعى والتجارى .

(3) See : R. G. Kulkarni, op. cit., p. 90

(4) Chang Kia - Ngau, The Inflationary Spiral, op. cit., p. 224.

للسياسات الضريبية المناسبة(١) ، وبصفة خاصة نوعيـة الضريبة(٢) ، للضرب بهـا فى المواقع التى تكمـن فيها الاخطـار التضخمية أكثر من غـيرها(٣) .

اما استخدام **القروض العامة** كأداة من ادوات السياسة المالية فى علاج التضخم ، فمن المعـلوم ان القروض من الوسائل المعروفة التى كثيرا ما لجـات اليها الحكومات لامتصاص موارد التمويل اللازمـة من المدخـرات الحقيقية ولتعبئة المدخرات القوميـة والمكتنزات ، خاصة اذا عجـزت السياسة الضريبية عن تغطية مصادر التمـويل . ولكن يلاحـظ ان الدول المتخلفـة تواجه عـدة مشاكل وهى بسبيل عقد القرض اهمها انخفاض حجـم المدخـرات ، وانتشار الاكتنـاز ، وظاهرة التفضيل السلعى ، وعـدم توافـر الاوراق المالية كالسندات الحكومية واسـهم الشركات الصناعية والتجارية فى السوق المـالى الضيق ، وكذلك فقدان الثقـة فى المركز المالى والائتمـانى للحكومات بالاضافة الى عدم وجود جهاز كفء لادارة الدين العام .

وعلى ذلك فان الاعتمـاد على القروض العامـة فى الدول المتخلفة محدود ، وهو نادر الحـدوث حتى لو عمدت الحكومة الى رفـع سعر

---

(١) د. رياض الشيخ، ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة فى الانفاق العـام ، معهـد الدراسات المصرفية ١٩٦٧ ص ٤٦ وقارن د. عبد المنعم فوزى ود. عبد الكريم صـادق بركات ـ مالية الدولة والهيئات المحليـة ـ المرجع السابق ص ٥٧٥ ومـا بعـدها .

(٢) ويفضل بعض الكتـاب أن تبدأ الدول المتخلفة بفرض ضرائب غير مباشرة ، والا تلجأ الى الضرائب على الدخـل الا بعد أن تكون قد حققت قـدرا من التنميـة الاقتصادية (راجع د. رفعت المحجـوب ـ الرسالة رقم ٣٨ من رسائل لجنة التخطيط القومى ص ٢٦ وقارن Kindleberger, op. cit., p. 241)

(٣) كما تعتبر الضرائب اداة فعالة فى القضـاء على ظاهرة الانفاق الواسـع على الاسـتهلاك البذخى والترف المفـرط من جانب الاغنياء فى الدول المتخلفـة ، والتى لا تتفق مع واقع بلادهم ، على النحو الذى اوضحناه من قبل ، وبذلك يتسرب جـزء كبير من الدخل القومى الى الدول المتقدمة بينما تكون التنمية فى امس الحاجة اليه ، لذا فانا نرى ان تعمـل الدولة على فرض ضريبة مرتفعة على استيراد مثل هذه السلع وكذلك السلع المحلية التى من هذا النـوع (قارن د. رفعت المحجوب ـ المرجع السابق ص ٢٠) .

الفائدة ، اذ ان ارتفاع سعر الفائدة لا ينجلى امام ضآلة دخول الافراد فضلا عن انه لا يغريهم على التخلى من مستوى استهلاكهم السابق(١).

هذا فيما يتعلق بالضريبة والقرض العام ، اما فيما يختص بتخفيض الانفاق الحكومى فى الدول المتخلفة كعلاج التضخم ، فيجب التفرقة بين نوعين من الانفاق ، الانفاق الاستهلاكى والانفاق الاستثمارى ، اما النوع الاول ، فان تخفيضه ، كلما كان ذلك مستطاعا، يمكنه ان يسهم فى علاج التضخم ، اما النوع الثانى معناه التأثير على مشروعات التنمية الاقتصادية ، وهو امر غير مرغوب فيه .

ولكن لا يعنى ما تقدم التقليل من شأن وسائل السياسة المالية لعلاج التضخم فى الدول المتخلفة ، فان هذه السياسة تفضل السياسة النقدية فى نواح كثيرة نظرا للاعتبارات المتعلقة ببنيان هذه الاقتصاديات ومن ثم ترجح كفتها كوسيلة لعلاج التضخم هذه الدول ولا سيما من ناحية تأثيرها على خفض الاستهلاك من السلع الكمالية(٢) دون المساس بخفض الاستثمار .

---

(١) د. عبد المنعم راضى — النقود والبنوك — ١٩٧١ ص ٢٠٧ .

(2) Kindleberger. op. cit., p. 241.

المبحث الثالث

وسائل ضبط التضخم فى الاقتصاد المصرى

(كنموذج للاقتصاد النامى)

استعرضنا فى المبحثين السابقين وسائل ضبط التضخم فى كل من الاقتصاديات المتقدمة والمتخلفة فتناولنا وسائل السياستين النقدية والمالية وسياسة الاجور وسياسة القيود المباشرة . ومهمتنا فى هذا المبحث ان نتتبع مدى فاعلية هذه الوسائل لضبط النوازع التضخمية التى اصابت الاقتصاد المصرى(١) . ولكن قبل ان نتطرق الى تفصيل ذلك يكون من المفيد أن نلم المامة سريعة بأوضاع السوق النقدى والسوق المالى فى مصر .

سوق النقد وسوق راس المال :

من المعروف ان سوق النقد هو سوق الائتمان الذى ينتظم التعامل فى القروض القصيرة الاجل كسوق الخصم وسوق الاموال المقرضة لدى الطلب او لوقت قصير (٢) ، ومن هنا فان أهم ما يتميز به

---

(١) وتجدر الاشارة فى هذا المجال الى ان جزءا هاما من الاقتصاد القومى قد تحول الى الاقتصاد النقدى ، الا ان معظم الجمهور الذى دخل حديثا مجال التعامل النقدى ما زال بعيدا عن فكرة التعامل بواسطة الودائع المصرفية (فهى لا تكاد تبلغ اليوم ثلث جملة النقود المتداولة) ، فهم يفضلون البنكنوت سواء لمقابلة احتياجات معاملاتهم او حتى للاحتفاظ بمدخراتهم ، ولعل ذلك هو سبب الزيادة المطردة فى نصيب النقد المتداول فى كمية وسائل الدفع (راجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى المجلد الثامن عشر ـ العدد الاول والثانى ـ ١٩٦٥ ص ٢) .

(٢) ويقتضى قيام اسواق منظمة للائتمان قصير الاجل توافر المقترضين الذين يعرضون ادوات الائتمان التى ينصب عليها التعامل فى هذه الاسواق ، ووجود المقرضين الذين يمكن الاعتماد عليهم فى التقدم لشراء هذه الادوات ، وتوافر المؤسسات المتخصصة فى التوسط بين المقرضين والمقترضين للتعامل فى الائتمان قصير الاجل

السوق النقدى هو بالدرجة الاولى ما يتمتع به من سيولة[1] . وفى هذه السوق يجد البنك المركزى منفذه التقليدى للتأثير على سياسة البنوك التجارية ، كسياسة الخصم او سياسة السوق المفتوحة .

ويكاد يقتصر السوق النقدى فى مصر ، شأنها فى ذلك شأن معظم الدول المتخلفة ، على البنوك التجارية ، فلا يمكن القول انه يوجد سوق نقدى خارج النظام المصرفى ، ذلك ان سوق الخصم ضئيل[2] ، فضلا عن ان سوق الاموال المقرضة لدى الطلب ضئيل ايضا .

كما ان سوق راس المال فى مصر يكاد يكون معدوما ، اذ انه بعد صدور قرارات التأميم فى يوليو سنة ١٩٦١ تعرض سوق الاوراق المالية الى هزة عنيفة أدت الى ضيق نطاق التعامل به ، فمن الصعب القول الآن بأن هناك تعاملا فى سوق الاوراق المالية لاسباب عدة يرجع بعضها الى طبيعة النظام الاشتراكى نفسه ويرجع البعض الآخر الى ضآلة الاوراق المتداولة[3] والى الحساسية الشديدة التى يتميز بها السوق والتى تؤدى الى حدوث تقلبات عنيفة فى أسعار الاوراق المالية تعرض حامليها الى الخسائر الكبيرة مما يدفعهم الى تجنب بيعها والاحتفاظ بها ، وفضلا عن ذلك فان نسبة كبيرة من هذه الاوراق فى حوزة الجهاز المصرفى على النحو الذى يوضحه الجدول التالى الذى يبدو منه أنه بينما كانت ملكية الجهاز المصرفى من الدين العام لا تتجاوز ٢٧٫٥٪ فى آخر يونيو سنة ١٩٥٤ ، فان هذه الملكية ارتفعت لتصل الى ٨٤٫٢٪ من جملة الدين العام فى آخر يونيو سنة ١٩٦٧ و٨١٫٢٪ فى آخر يونيو سنة ١٩٦٨ .

---

(١) كما انه يستدل على نماء السوق النقدى بمقدار ما يتصف به من سيولة وما يتمتع به من نشاط ومدى تنوع الاصول التى تباع وتشترى فيه وتتوقف سيولة السوق على مدى سهولة تحويل تلك الاصول الى نقود عند الضرورة .

(٢) د. محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، ١٩٦٦ ص ٢٢٤-٢٣٧ .

(٣) تضمن القرار الوزارى الصادر فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١ باعادة فتح بورصتى الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية (بعد ان اغلقا لمدة شهرين بمقتضى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦١) بيان الاوراق التى يجوز تداولها فى البورصة وعددها ١٢٢ ورقة منها ١٢ قرضا حكوميا و٩١ سهما و٢٠ ورقة اخرى (راجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى - المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ١٩٦١ ص ٢٧١) .

جـــدول

توزيع القروض الحكومية حسب الملكيـــة

(بالمليون جنيه)

السنة	اجمالى الدين العـام (السندات واذون الخزانة)	ما لدى الجهاز المصرفى من الدين العـام		ما فى حوزة الافرادوالمؤسسات المالية الاخرى	
	القيمـــة	القيمـــة	٪	القيمـــة	٪
٥٤/٥٣	١٩٥ر٠	٥٣ر٧	٢٧ر٥	١٤١ر٣	٧٢ر٥
٥٥/٥٤	٢٠٣ر٠	٩٠ر٣	٤٤ر٥	١١٢ر٧	٥٥ر٥
٥٦/٥٥	٢٥٥ر٠	١٣٠ر٢	٥١ر١	١٢٤ر٨	٤٨ر٩
٥٧/٥٦	٢٩٣ر٠	١٦٧ر٨	٥٧ر٣	١٢٥ر٢	٤٢ر٧
٥٨/٥٧	٣٠٨ر٠	١٩١ر٠	٦٢ر٠	١١٧ر٠	٣٨ر٠
٥٩/٥٨	٣٦٣ر٠	٢٠٩ر١	٥٧ر٥	١٥٣ر٩	٤٢ر٥
٦٠/٥٩	٤١١ر٣	٢٥٩ر٥	٦٣ر٠	١٥١ر٨	٣٧ر٠
٦١/٦٠	٤٩٢ر٢	٣٢٣ر٣	٦٥ر٧	١٦٨ر٩	٣٤ر٣
٦٢/٦١	٥١٩ر٢	٣٩٠ر٩	٧٥ر٣	١٢٨ر٣	٢٤ر٧
٦٣/٦٢	٥٨٩ر٢	٤٦٣ر٨	٧٨ر٩	١٢٥ر٤	٢١ر١
٦٤/٦٣	٦٨٩ر٢	٥٦٤ر٨	٨١ر٩	١٢٤ر٤	١٨ر١
٦٥/٦٤	٦٨٩ر٢	٥٧٢ر١	٨٣ر٠	١١٧ر١	١٧ر٠
٦٦/٦٥	٦٨٩ر٢	٥٧٠ر٠	٨٣ر٠	١١٩ر٢	١٧ر٠
٦٧/٦٦	٦٩٩ر٢	٥٨٨ر٤	٨٤ر٢	١١٠ر٨	١٥ر٨
٦٨/٦٧	٦٩٩ر٢	٥٦٨ر٠	٨١ر٢	١٣١ر٢	١٨ر٨

(المصدر : د. محى الـــدين الغريب ، عجز الميزانية وحجـــم وسائل الدفع . المرجع السابق ص ٦) .

هذا ، وقد انعكست أوضاع الســـوق النقدية والسوق الماليـــة الآنفة الذكر على امكانية استخدام ادوات ضبط التضخم فى الاقتصاد المصرى ، فجعل استخدام العـديد منها عديم الجدوى على النحو الذى سيتضح لنـا من دراستنا لوسائل السياستين النقدية والمالية .

١ - وسائل السياسة النقدية

علمنا فيما سبق(١) ان وسائل السياسة النقدية فى علاج التضخم تتركز فى نوعين ، ادوات الرقابة الكمية وادوات الرقابة الكيفية ، وبينا ان النوع الاول من الرقابة يشمل ثلاثة اسلحة رئيسية هى تغيير سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتغيير نسب الاحتياطى القانونى . والنوع الثانى من الرقابة يشمل عدة أدوات اهمها الرقابة المباشرة على الائتمان . وقد اوضحنا(٢) ان الكتاب يجمعون على عدم جدوى استخدام اسلوبى تغيير سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة فى الدول المتخلفة للاعتبارات المتعلقة بضيق السوق النقدى والمالى فى هذه الدول . علاوة على ما يحيط سعر الخصم من اعتبارات بينت الدراسات الحديثة عدم فاعليته فى الرقابة على عرض واستخدام الائتمان فى الاقتصاد بصفة عامة . ومن ثم فقد انحصر الاسلوب الوحيد من اساليب الرقابة الكمية - على محدودية فعاليته - لعلاج الاتجاهات التضخمية فى الدول المتخلفة فى تغيير نسب الاحتياطى القانونى بالاضافة الى ما يجيزه بعض الكتاب(٣) من مزاولة البنوك المركزية للاعمال المصرفية العادية بغية تعويض السوق النقدى عن اية اتجاهات غير مرغوب فيها .

ومن جهة اخرى فقد اوضحنا (٤) ما للرقابة الكيفية على الائتمان من اهمية خاصة فى الدول المتخلفة وما تتطلبه التنمية الاقتصادية من قيام السلطات النقدية من مراقبة توزيع الائتمان بين مختلف قطاعات الاقتصاد لضمان وضع الموارد المتاحة فى خدمة التنمية وتأمين حصول كل قطاع على احتياجاته من الائتمان بما يتفق مع دوره فى الخطط او البرامج العامة للتنمية الاقتصادية .

---

(١) انظر ما تقدم ص ٤٢٨ .

(٢) راجع ما تقدم ص ٤٣١ وص٤٣٢ .

(٣) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٩٨ .

(٤) انظر ما تقدم ص ٤٦٧ .

ولكن ما هو دور وسائل السياسة النقدية فى مصر فى علاج التضخم .. وما مدى فعاليتها ؟

للاجابة على هذا السؤال فانا سنتناول نوعى الرقابة الكمية والكيفية فى مصر بشىء من الايضاح.

(أ) وسائل الرقابة الكمية :

اذا لاحظنا استخدام البنك المركزى المصرى(1) لاسلوب تغيير **سعر الخصم** اتضح لنا ان البنك لا يميل الى استخدامه ، فهو يحتفظ منذ سنين بسعر خصم ثابت دون تغيير عند ٥٪(2) ، ويرجع ذلك الى ضآلة عمليات الخصم الذى يبلغ نسبة قليلة من مجموع الميزانية الاجمالية للبنوك التجارية وندرة لجوء البنوك التجارية الى البنك المركزى مما لا يهيىء له مجالا لتطبيق هذا الاسلوب بصورة مجدية(3) . وقد سبق أن رفع سعر الخصم اعتبارا من ١٥ مايو

---

(1) ولا يخفى أن البنك المركزى المصرى يستخدم الوسائل التقليدية «للتأثير فى توجيه الائتمان من حيث كميته ونوعه وسعره» بما يكفل مقابلة الحاجات الحقيقية للنشاط التجارى والصناعى والزراعى» ، كما يستخدم طريق الاقناع الودى Moral Suasion والتعاون بين البنك المركزى والبنوك الاخرى على أساس حسن النية وتقدير المسئولية واحترام الصالح العام ، وتجدر الاشارة الى انه كان للاقناع الودى اثر هام فى الوصول الى تقرير بعض القواعد ، منها نسبة السيولة وما يدخل فى حسابها والاغراض التى ترمى اليها (انظر المادة الاولى من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ ، الذى يعتبر بحق اول دستور للاعمال المصرفية فى مصر ، وراجع ، التطورات الائتمانية والمصرفية خلال ١٩٥٨ ، البنك الاهلى ص ٦ - ١٤) .

(2) وذلك اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٦٢ حتى الآن ، وقد كان قبل ذلك ٣٪ ، كما رفعت فى الوقت نفسه الفائدة الدائنة على الودائع لاجل وودائع التوفير بمناسبة برنامج التثبيت التى تقدمت به مصر الى صندوق النقد الدولى فى ابريل ١٩٦٢ (راجع د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية فى ج.ع.م. ، المرجع السابق ص ١٤ و١٦ وانظر النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى المجلد الخامس عشر العدد الاول ص ٤ وراجع International Financial Statistics, I. M. F. Vol. 24, No. 5, May 71, p. 342.

وراجع الجدل حول تحديد اسعار الفائدة على المدخرات الشخصية فى المرجع الاول .

(3) راجع د. زكريا نصر ، التحليل النقدى ، المرجع السابق ص ١٧٥ و٢٠٢ ود. جمال الدين سعيد ، المرجع السابق ، ص ٩٧ .

١٩٦٢ من ٣ الى ٥٪ بمناسبة برنامج التثبيت التى تقدمت به مصر الى صندوق النقد الدولى فى ابريل ١٩٦٢ للحصول على حق سحب قدر معين من العملات الاجنبية(١) ، الا ان اثره كان محدودا(٢) .

ومع ذلك ولامكان الاستفادة من هذه الاداة اكبر استفادة ممكنة، فقد يكون من الملائم دراسة رفع سعر الخصم باعتباره يعمل على توجيه الموارد نحو الاستخدامات الاكثر عائدا .

حقيقة أن الاستثمارات تتم فى نطاق الخطة العامة للدولة ولا تتأثر بسعر الفائدة ، الا فى اضيق الحدود(٣) ، فضلا عن ان سعر الفائدة يشكل نسبة منخفضة فى حسابات التكاليف فى الشركات ، الا انه يلاحظ ان هناك عددا منها قد يغالى فى المتاجرة استنادا الى الاقتراض من الجهاز المصرفى بحيث تصبح التزاماتها قبل البنوك تجاوز راس مالها واحتياطياتها عدة اضعاف . لهذا فان رفع سعر الفائدة على القروض والسلفيات قد يبعد مثل هذه الشركات عن الاقتراض من البنوك الا فى اضيق الحدود الممكنة(٤) .

---

(١) بلغ ٥ر٤٢ مليون دولار (المجلة الاقتصادية ، البنك المركزى ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ١٩٦٢ ص ١٩٢) .

(٢) والجدير بالاشارة أن البنوك قدراعت أن تكون التسهيلات أكثر سلامة ودفعت عملائها للحد من المغالاة فى المتاجرة الامر الذى ساعد على تحقيق الهدف المرغوب بتوجيه التسهيلات الائتمانية نحو الاغراض الاساسية الاكثر عائدا (د. جرجس عبده مرزوق ، المرجع السابق ص ٢١) .

(٣) راجع تقرير وفد ج.ع.م. الى لجنة مشاورات موازين المدفوعات برياسة د. حسين خلاف التابعة للجات ، اكتوبر سنة ١٩٧٠ ص ١٩ .

(٤) وبهذه المناسبة قد يكون من المناسب النظر فى تعديل احكام القانون المدنى بحيث يجعل الحد الاقصى لسعر الفائدة ٨٪ بدلا من ٧٪ باعتبار ان مقتضيات السوق قد تتطلب ذلك فى بلد اصبح فيه الائتمان على اى حال فى يد الدولة توجهه دون ثمة خوف من الاستغلال ، ولا خوف من اثر ذلك على خطة التنمية ، فالقطاع العام يضطلع بقدر يزيد عن ٨٥٪ من اجمالى الاستثمارات المقدرة فى الخطة ويتم معظم التمويل عن طريق التمويل الذاتى . (راجع د. جرجس عبده مرزوق ، المرجع السابق، ص ١٥ و١٦ وانظر تقرير وفد مصر بالجات اكتوبر ١٩٧٠ ص ١٩) .

وبالنسبة لاسلوب عمليات السوق المفتوحة ، فنظرا الى انه يشترط لنجاح استخدامه كمال السوق واتساعها وتوافر عدد كاف من الاوراق المالية فى حوزة البنك المركزى او فى السوق بدرجة تسمح بتغيير كمية الائتمان تغييرا ملموسا، فانه قد اصبح من المستحيل بعد صدور قرارات التأميم فى عام١٩٦١ استخدام هذا الاسلوب للتأثير على حجم الائتمان فى الاقتصاد المصرى لعدة اعتبارات اهمها ضيق السوق النقدى وانعدام السوق المالى ، وعلى ذلك فان استخدامه كأداة التأثير على كمية النقود يكون عديم الجدوى .

وفيما يختص بأسلوب تغيير الاحتياطى القانونى ، فان الكتاب يجمعون على فعالية هذا الاسلوب فى الرقابة على عرض واستخدام الائتمان فى الاقتصاد ، ذلك أن عدم مرونته النسبية وطابعه المباشر يجعله من خير الاساليب فى العمل على مواجهة الاتجاهات التضخمية او على الاقل التخفيف من حدتها .

هذا وقد كانت نسبة الاحتياطى القانونى ١٧٫٥٪ من قيمة الودائع لغاية ابريل ١٩٦٦ حتى رفعت ـ بناء على توصية صندوق النقد الدولى ـ الى ٢٠٪ اعتبارا من هذا التاريخ بهدف علاج الضغوط التضخمية ، وفى اغسطس من نفس السنة تقرر تخفيض هذه النسبة خلال موسم تمويل القطن على ان ترتفع الى المستوى المقرر ابتداء من أول مارس ١٩٦٧(١) جريا على السنة التى استنها البنك من تخفيض النسبة عن مستواها العادى خلال موسم تمويل محصول القطن(٢) .

---

(١) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ١٩٣ و١٩٤ و٢٧٧ .

(٢) وفيما يتعلق بقيام البنك المركزى بالاعمال المصرفية العادية ، فانه على حين اعترف القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥١ ورقم١٦٢ لسنة ١٩٥٧ للبنك المركزى فى مصر بحق مزاولة الاعمال المصرفية العادية فى حدود معينة ، فقد جاء القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البنك المركزى المصرى والبنك الاهلى المصرى) بنص يقصر قيامه بمزاولة العمليات المصرفية للحكومة والاشخاص الاعتبارية العامة الاخرى وعمليات الائتمان مع البنوك طبقا لاحكام القانون رقم١٦٢ لسنة ١٩٥٧ ، ومن ثم يمتنع على البنك المركزى مزاولة الاعمال المصرفية العادية لغير الهيئات المذكورة ، ونرى انه الاتجاه الصحيح (راجع مناقشة تأييد هذا الراى ومعارضته فى د. محمد زكى شافعى ، النقود والبنوك ١٩٦٦ ص ٢٢ ومقال د. جمال الدين سعيد ، مجلة مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٥٨ ص ١٠١ ـ ١٠٤) .

(ب) الرقــابة الكيفيـــة :

لا شك ان للرقابة الكيفية على الائتمان دور هام كاسلوب لضبط التضخم فى الدول المتخلفة(١) ، لهذا فقد اصــاب المشرع المصرى عندما نص فى القانـــون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ على تزويد البنـــك المركزى المصرى بسلطات واسعة فى الرقابة الكيفية على الائتمان(٢) ، حيث أنها تهىء له تدخلا فعــــالا يتيح له السيطرة على الائتمان ويوجهه الى فــروع النشاط الاقتصــادى التى تساهم فى دعم الجهـــاز الانتاجى بالدولة وتحويله عن فروع النشاط الاخرى الاقل اهميــة ، بمعنى أن السياسة الكيفية بهذا المعنى تتضمن حلول ارادة السلطة النقدية محـل قوى الســوق فى توزيع الائتمان ، ذلك ان الارادة الواعية الرشيدة ، على حد تعبير احد الكتاب(٣) ، خير من التفاعل الاعمى بين العــرض والطلب .

وقد يأخــذ البعض على هذا الاسلوب ، انه ليس هناك ما يمنع المقترضــين من البنوك التجـارية «لوجــوه استعمال يقرها البنـــك المركـــزى من استخدام الائتمـان المصرفى فى غير ذلك من الوجوه»(٤) ، عــلاوة على صعوبة المفاضـــلة بين المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعتبر من أدق المشـــاكل واصعبها حلا(٥)، ومع ذلك فان هذا الاسلوب من اساليب الرقابة، رغم الصعوبات التى تعترضه ، يمكن الركـون اليه كأداة لتوجيـــه الائتمان والرقابة عليه ، وهو أمـر يتفق ومقتضيات المجتمع الاشتراكى المصرى .

---

(١) راجع ما تقدم ص ٤٦٧ .

(٢) النشرة الاقتصادية للبنك الاهــلى المصرى ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ١٩٦١ ص ٢٧٢ .

(٣) راجع د. زكـــريا نصر ، المرجع السابق ص ٢٠٧ .

(٤) د. محمــد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٩٦ .

(٥) د. زكـريا نصر ، المرجع السابق ص ٢٠٧ .

وقد خول المشرع المصرى البنك المركزى اسلوبا هاما فى الرقابة المباشرة على الائتمان يتمثل فى الاوامر والتعليمات الملزمة التى يصدرها البنك المركزى ، سواء كان ذلك بالنسبة للبنوك مجتمعة او لكل بنك على انفراد ، بشأن ما تمارسه من نشاط فى مجال الاقراض والاستثمار ، وعلى سبيل المثال(١) ، تحديد النسبة التى يتعين على البنوك مراعاتها بين راس المال والاحتياطى وجملة اصولها او فرض حد اقصى لجملة قروض البنوك واستثماراتها او تحديد حد اقصى لمعدل الزيادة فى قروض البنوك واستثماراتها خلال فترة مستقبلة، او تحديد الوجوه التى يمتنع على البنوك التجارية استثمار اموالها فيها ، وتعيين الحد الاقصى لقروض البنوك واستثماراتها بالنسبة لانواع معينة من القروض والاستثمارات ، وذلك على النحو الذى نهجه البنك المركزى بتحديد حد اقصى لكل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة لتمويل القطن فضلا عن تحديد حد اقصى آخر للجهاز المصرفى فى مجموعه لتمويل القطاع غير الحكومى(٢) ، وذلك توصلا الى الحد من مقدرة الجهاز المصرفى على التوسع فى هذين النوعين من الائتمان بغية حصر الضغوط التضخمية فى الاقتصاد .

والواقع ان التجارب قد اثبتت ان الرقابة المباشرة تعتبر اكثر الادوات فاعلية فى ضبط التضخم فى الاقتصاد المصرى ، ومن هنا فاننا نرى ان التعليمات المباشرة او التحديد المباشر(٣)

---

(١) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٦٧ وقارن د. زكريا نصر ، المرجع السابق ص ١٩٣ .

(٢) وقد كان هذا الامر جزء من السياسة الائتمانية الخاصة ببرنامج التثبيت الذى تقدمت به مصر الى صندوق النقد الدولى للحصول على حق سحب قدر معين من العملات الاجنبية (راجع د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية فى ج.ع.م. واثر اتفاقية الاستقرار الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى ، من مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، مايو ٦٢ ص ٩ و١٤) .

(٣) واذا كانت التجارب قد اثبتت ان الرقابة المباشرة تعتبر اكثر فاعلية فى ضبط التضخم ، فاننا نرى ايضا عدم اغفال ما لوسيلة التشاور والتعاون بين البنك المركزى والبنوك التجارية من فاعلية بالغة فى هذا المجال .

لتوزيع الائتمان وفقا للخطة ائتمانية مدروسة(١) يجب أن يكون له ، فى مجتمع أصبحت البنوك جميعا فى اطار القطاع العام ، الدور الاساسى فى ضبط الضغوط التضخمية ، بينما تساهم الادوات المختلفة الاخرى فى هذا المجال ، ويقتضى ذلك وجود خطة ائتمانية تلتزم بها قطاعات الاقتصاد القومى(٢) ، كما يلتزم بها الجهاز المصرفى ويسيطر عليها ، كما يقوم بالرقابة المالية على تنفيذ الخطة الاقتصادية .

ويؤيد هذا الراى ، أن الاتجاه الحديث يميل الى التركيز على الوظيفة التنفيذية للبنوك المركزية ، وهذا الاتجاه ، بدون شك ، يتناسب مع التطبيق الاشتراكى ، حيث يكون اشراف البنك المركزى على الائتمان محددا ومرسوما(٣) .

وتهدف خطة الائتمان فى الاقتصاد الاشتراكى(٤) الى تحقيق التوازن بين حجم المبادلات وحجم وسائل الدفع وضمان استخدام الموارد المتاحة وفقا لاهداف خطة التنمية . ففى بعض الدول مثل رومانيا والاتحاد السوفيتى تحدد الخطة الائتمانية تيارات الانفاق النقدية لكل وحدة مهما صغرت ، ويكون هذا التحديد ملزما لجميع الجهات . وفى بعض الدول الاخرى، وهو الاتجاه الغالب الآن ، مثل يوغوسلافيا وبولندا تمنح الوحدات الانتاجية قدرا أكبر من اللامركزية،

---

(١) ففى الوقت الذى تلتزم الاجهزة المعنية فى البلاد بخطة للانتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة (وفقا للقرار الجمهورى بقانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠) نجد أن الجهاز المصرفى لا يلتزم بخطة ائتمانية تترجم وتعبر عن الاهداف السلعية والخدمية وترتبط وتتلاءم معها افقيا ورأسيا وتشرح مصادر تمويلها وقنواته . لذا فان مبدا التخطيط الشامل الذى انتهجناه وسيلة للتنمية الاقتصادية يتطلب وجود مثل هذه الخطة فى مجتمع اشتراكى أخذ بمبدا التخطيط الشامل .

(٢) بصدد الرقابة المصرفية على تنفيذ الخطة الاقتصادية ، راجع د. محمد دويدار ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ١٩٦٧ ص ١٧٦ .

(٣) راجع النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ١٩٦١ ص ٢٧٣ و٢٧٤ .

(٤) راجع فى هذا الموضوع مقالات د. عبد السلام بدوى ومحمد ابو شادى ود. خليل حسن خليل ، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية لعام ١٩٦٥ ارقام ١٠ و١٩ و٢٧ على التوالى .

بحيث قد تتعرض الاهداف الفرعية لخطة التنمية للتعديل اثناء التنفيذ، وفى هـــذه الدول تعتبر الخطـــة الائتمانية الاطـــار الذى يهتدى به الجهـــاز المصرفى فى نشاطه ، ولكن يترك له ـ فى نطاق كل قطاع ـ أن يبحث عند النظر فى منح قرض لاى وحـــدة اقتصادية ، اعتبـــارات السلامة المالية لتلك الوحدة بحيث يكون البنك مسئولا عـن اعتبارات ملاءة عميله .

وبمقارنة هذه النظم بالاوضاع السائدة فى مصر يتضح انه رغـــم الاخذ بمبدأ التخطيط الشامل فان أجهزة التخطيط لا تتصف عمليـــا بالمركـــزية الكاملة . فـكل وزارة مسئولة عن خطة القطاع التابع لها وتقوم بتحديد حجم الاستثمارات وتوجيهها . ومن هنا فان الاتجـاه الثانى يبدو انه الانسب للتطبيق فى مصر .

ومن جهة اخرى فانه يتطلب لتنفيذ فـــكرة الخطة الائتمانيـــة والرقابة الماليـــة بواسطة الجهاز المصرفى ان يلغى الائتمان التجـارى بين وحدات القطاع العـــام او أى ائتمان آخر غير مصرفى حتى لايتيسر لهذه الوحدات التهـرب من رقابة الجهاز المصرفى عليها ، ويجب اتمام كافة معاملات الوحدات الاقتصادية فيمـــا بينها عن طريق المقاصـــة بواسطة البنوك وليس عن طـريق الدفع نقدا ، كذلك يجب ، كقاعدة عامة ، ان يكون الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية بضـمان سلعى او قروض تشغيل بحيث يتحقق البنك من ان القرض لغرض قصير الاجل، مع مراعاة وجوب الفصل التام بين الائتمان قصير الاجل الذى تقوم به البنـوك التجارية او البنك المركزى ويكون مطابقـــا لحركة المخـــزون السلعى ، وبين الائتمـــان متوسط وطويل الاجل بغرض الاستثمار او الاحلال وتقوم به البنوك المتخصصة .

ولكن ، هل **يتهيا الجهاز المصرفى** بوضعه الحالى بالاطـــلاع بهذه المهمـــة ؟

فى الواقع ، اذا نظرنا نظـرة شاملة الى أوضاع الجهـــاز المصرفى نجده يواجه عدة اعتبارات فى هذا المجال نبرز اهمها فيما يلى(١) :

---

(١) راجع د. عبد الســـلام بدوى ، المقال السابق ص ١٦ و١٧ .

(١) ان البنك المركزى لايسهم فى وضع الجداول المالية للخطة الاقتصادية ولا يقوم بمتابعة تنفيذها او التعرف على تطور انشطتها لانه لا يحتكر منح الائتمان قصير الاجل، وبذلك لا يستطيع فرض رقابة ايجابية على تنفيذ الخطة حيث لا يقوم بوضع ميزانية ائتمانية تفصيلية على مستوى المشروع فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى ، فالميزانية الائتمانية هى الاداة الفعالة فى كفالة الرقابةعلى تنفيذ الخطة.

(٢) ان اشراف البنك المركزى على البنوك التجارية غير تام بل وما زال يعتمد على اسلحته التقليدية التى لم تعد ذات فاعلية حتى فى النظم الراسمالية التى لجات اخيرا الى تخصيص الائتمان وتحديده .

(٣) ان البنوك التجارية ما زالت تعمل على غرار البنوك التجارية فى النظم الراسمالية ، فكثير منها مرتبط به اكثر من قطاع ويقوم بمختلف انواع نشاط البنوك التجارية ، وينتج عن هذا الازدواج سوء استخدام القوة العاملة فى الجهاز المصرفى .

(٤) ان الجهاز المصرفى ، وعلى الاخص البنوك التجارية ، التى يقع عليها العبء الاكبر فى تمويل التنمية الاقتصادية ، بسبب انعدام سوق راس المال وضآلة موارد البنوك المتخصصة ، ليست على احاطة بمقتضيات التمويل المصرفى اللازم لكل وحدة من وحدات الانتاج المدرجة فى خطة التنمية ، وليس لدى البنوك اى دليل واضح يمكنها الاستهداء به عند النظر فى منح الائتمان لمشروع ما ، ويتراوح الحكم على سلامة المشروع بين استخدام الاساليب التقليدية وبين الاستجابة للضغط الذى يبذله المسئولون عن المشروع لصفة الانتماء الى القطاع العام .

لهذه الاعتبارات فان الرقابة على تنفيذ الخطة بواسطة الجهاز المصرفى تكاد تكون متعذرة ، والتعرف على حقيقة الموقف الاقتصادى فى وقت معين لا يكون ميسورا نظرا الى عدم سيطرة الجهاز المصرفى على كل مصادر الائتمان فى السوق النقدى ، ومن ثم فان الامور التى تواجه الجهاز المصرفى فى الرقابة على تنفيذ الخطة والانفاق العام ترجع

الى طبيعة ذلك الجهاز وتنظيمه ، ومدى قيامه بدور فعال فى اقتصاد اشتراكى والى عدم سيطرته سيطرة كاملة على قطاع الائتمان فى الدولة .

لكل ما تقدم نرى أن حسن اداء الجهاز المصرفى لوظائفه المتطورة طبقا للشكل الاقتصادى الاشتراكى والذى يمكنه من السيطرة على الاتجاهات التضخمية يرتكز على عنصر أساسى يتمثل فى وضع الخطة الائتمانية المقترحة(١) .

---

(١) ويقتضى ذلك تعديل تركيب اختصاصات وحدات الجهاز المصرفى بما يهيئها لاداء وظائفها الجديدة .

٢ ـ وسائل السياسة المالية

رأينا من قبل مدى قصور معظم وسائل السياسة النقدية في ضبط التضخم في الاقتصاد المصري ـ ومن هنا فقد برز دور وسائل السياسة المالية ، ووجدت السلطات المخططة انه من الملائم الاعتماد على أساليبها[1] في المحافظة على استقرار المستوى العام للاسعار والقضاء على الضغوط التضخمية الكامنة في الاقتصاد[2] .

ولكن هل نجحت وسائل السياسة المالية في ضبط التضخم الذي انتاب الاقتصاد المصري ؟

للاجابة على هذا السؤال فانا سنتناول أهم وسائل السياسة المالية التي استعين بها في هذا المجال .

(أ) الضـرائب :

تعتبر الضرائب أكثر الوسائل فاعلية في الحد من الضغوط التضخمية بصفة خاصة في المجتمعات التي يغلب فيها تخلف العادات المصرفية والائتمانية على النحو الذي أوضحناه من قبل[3] ؛ بالاضافة الى اعتبارها من افضل الوسائل لتحقيق الادخار الحكومي اللازم لمواجهة الزيادة في الاستثمار . ففي المجتمعات الآخذة في النمو ـ كمصر ـ تسود مستويات منخفضة للدخول وتندر الخبرات التنظيمية ، وبهذا لا يتسنى للمدخرات الخاصة ان تبلغ المستوى اللازم لتحقيق الاستثمار ، وفي ظل هذه الظروف تصبح المدخرات

---

(١) فالميزانية العامة في الاقتصاديات الاشتراكية تعتبر اداة للرقابة على النشاط الاقتصادي في جميع مراحله من انتاج واستبدال وتوزيع واستهلاك .

(٢) انظر د. رياض الشيخ ، ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة في الانفاق العام ، معهد الدراسات المصرفية ، المقالة رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ ص ١٠ و٢٠ .

(٣) راجع ما تقدم ص ٤٥٨ .

العامة ، واهمها الضرائب(١) ، امرا ضروريا ووسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق استقرار الاسعار(٢).

وقد عملت الحكومة على تكييف السياسة الضريبية بما يتفق والظروف التى فرضتها اعتبارات التنمية ومقتضيات الحرب ، فالملاحظ انه على الرغم من بلوغ النفقات العامة مستوى مرتفعا ــ اذ تطور الانفاق العام خلال تسعة عشر سنة الى إكثر من عشرة امثاله فبلغ ٢٤٤٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧١/١٩٧٠ بعد ان كان ٢٣٤ مليونا عام ١٩٥٢/١٩٥١(٣) ــ فان الميزانية لم تتجه الى زيادة الضرائب(٤) الا فى حدود معينة ، واستخدمت بجرعات معقولة لامتصاص القوة الشرائية والتقليل من الضغوط التضخمية للعمل على تحقيق الاستقرار النقدى فى الاقتصاد المصرى .

---

(١) ومن المعروف أن ضرائب الدخل خاصة بالنسبة لشرائح الدخل الدنيا تعمل على امتصاص جانب من القوة الشرائية المخصصة للانفاق الاستهلاكى ، كما أن الضرائب غير المباشرة على الضروريات أو السلع شائعة الاستهلاك تنقص من حجم الانفاق الاستهلاكى على السلع والخدمات الاخرى مما يؤدى ــ مع افتراض بقاء الانفاق الحكومى على حاله ــ الى خفض أثمان السلع والخدمات بالتالى (أنظر : د. عبد المنعم فوزى وآخرين ، اقتصاديات المالية العامة ١٩٧٠ ص ٢٩٢ ، ص ٣٩٣) .

(٢) ويعتقد كثير من الكتاب ، وفى مقدمتهم Abba Lerner ان الضرائب لا يجب أن ينظر اليها كمجرد وسيلة مالية فحسب ، بل يجب أن ينظر اليها من زاويتها الوظيفية الاقتصادية على أنها أداة لتحقيق الاستقرار فى مستوى الانفاق النقدى الكلى وبالتالى مستوى الاثمان العام (راجع د. رياض الشيخ ، المرجع السابق ص ٣٠ و٣١ ود. عبد المنعم فوزى وآخرين ، اقتصاديات المالية العامة ، ١٩٧٠ ص ٢٩٢).

(٣) مصدر الارقام : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الاول ، ١٩٧١ ، احصاءات .

(٤) وتبين الدراسة لمركز الموارد الجارية فى تمويل برامج النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٤/٥٢ انه بينما كانت الضرائب والرسوم تغطى نحو ٧٥٪ من اجمالى نفقات الدولة فى عام ١٩٥٣/٥٢ اخذت هذه النسبة تنكمش سنة بعد أخرى حتى أصبحت الضرائب والرسوم تغطى أقل من ثلث اجمالى نفقات الدولة العادية والانتاجية فى عام ١٩٦٤/٦٣ وانخفاض هذه النسبة يرجع الى السياسة المالية العامة التى اتبعتها الدولة بالاعتماد فى تمويل التنمية على الموارد العامة الاخرى عدا الضرائب والرسوم . (د. يوسف عبد المجيد، الدين العام المصرى فى ج.م.ع. ــ معهد الدراسات المصرفية ١٩٦٨ ص ١٣) .

ولمواجهة الضغوط التضخمية التى ظهرت فى الاقتصـــاد المصرى خلال فترات التنميــة الاقتصادية والاجتماعيـــة فقد استخـدمت الضريبة ، وبخاصة ديسمبر ١٩٦٥ ويوليو ١٩٦٧ ـ ضــمن الاجراءات الاقتصادية التى صاحبت تعـديل ميزانية ١٩٦٨/٦٧ ـ وفبــراير ١٩٧٢ لامتصاص القـــوة الشرائية وتحقيق الاستقرار السعرى الناشيء عن اطراد التمويل بالعجز خــلال الستينات(١) بالاضافة الى ماتهدف اليه من اغـراض اقتصادية واجتماعية يتطلبها المجتمـع الاشتراكى ، وقد اتخذت عـدة قرارات فى هذا الصدد .

فبالنسبة للضرائب والرسوم السلعية ، استمرت الحكومة على ا.ا.ل اسة جمركيـة من شأنها توفير المـواد التموينية والانتاجية والاستعادة من السياسة الجمركية كأداة للتوجيـه الاقتصادى بمـــا يحقـــه صـــالح التنمية ، فقد استمرت سياسة اعفـــاء غالبيـة مواد التمويـن الضرورية للشعب والخامات والسلع الوسيطة والآلات اللازمة لزيادة الانتاج القومى(٢) .

اما السلع التى لهـا مثيل فى الانتاج المحـلى . وكذلك الســلع الاستهلاكية الكمالية ، فقد زيدت الرسوم عليها للحد من استيرادها(٣)، كما زيدت الرسوم الجمركية بمقدار ١٠٠٪ على الســيارات المستوردة الكبيـرة (الاكثر من اربعة سـلندر) زيدت رسوم الانتـاج والاستهلاك على بعض البنــود خلال السنوات العشر الماضــية ، فمثـلا رفعت الرسوم على انواع الخمور والكماليات والدخــــان ، وفرضت بعض الرسوم على البنـزين والكاوتشوك والبطـاريات السـائلة ، كما تقـرر

---

(١) انظر د. عبد الحميد القـاضى ، تمويل التنمية فى البـلدان المتخلفة ١٩٦٦ ص ٢٥٥ .

(٢) كما اعفت جميع انواع القطن (عدا الاشمونى) من رسوم الصادر، وتوسعت فى اضافة اصناف جديدة الى السماح المؤقت ورد الرســـوم (الدروباك) بقصد تشجيـع استيراد الخامات اللازمة لصناعات التصدير.

(٣) وتكون الرسوم مرتفعة على بعضها كمورد من موارد الخزانة يعوضها فى النقص نتيجة للاعفاءات المشار اليها .

رسم انتاج واستهلاك على غـــزل الصوف بحيث لا تتـأثر به اسعار الاقمشـة الشعبية ، ورفعت أثمان بعض السـلع والخدمات كالسجاير والكيروسين والشـــاى والسكر والاقمشـــة الحريرية والصوفيـــة والســـولار والاسمنت وحـــديد التسليح وغير ذلك من السلع بغية تحقيق التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، كذلك زيدت رسوم السيارات التى تعمل بالسولار[1] وزيدت قيمة اشتراك التليفون واجور المكالمـات المحليـة والخارجية ، كمـا زيدت الضريبة المستحقة على الســيارات والرســـم السنوى على أجهـــزة اســـتقبال الاذاعة والتليفـــزيون وضوعفت رســـوم الدمغة واتســـع نطاق سريانها[2] .

وفيما يختص **بالضرائب على الدخل والثـــروة** ، فان السنوات القليلة الماضية حافـلة بالتشريعات الضريبية التى تعتبر خطوة فعالة فى تحقيـــق الاعتبارات الاجتماعيـة والاقتصادية ، من ذلك رفع حـد الاعفاء بالنسبة لممولى ضريبة الارباح التجارية والصناعية وكسب العمل، ورفع فئات الضريبة على المرتبـات والاجور بالنسبة للدخول الكبيرة ، وتحديد فئـــات الضريبة على ارباح المهن غير التجارية بأسعار متدرجة بالشرائح بعد أن كان سعر الضريبة نسبيا ، ورفع اسعار الضريبة على التركات ورســـم الايلولة بالنسبة للشرائح العليـــا والغاء الضريبـة الاضـــافة للدفاع المفروضـــة على وعاء الضريبة العامة على الايـــراد ، ورفع فئـــات ضريبة الدفاع على الاوعية الاخرى ، وفـــرض ضريبة تصاعدية على العقـــارات المبنية ، والغـــاء ضريبة العقارات وجميع الضرائب الاضافية المقـــررة على المســـاكن التى لا يزيد متوســـط الايجار الشهرى للحجـرة فيها عن ثلاثة جنيهات ، وفـــرض ضريبة لاغراض الامن القومى وزيادة فئاتها بنسب متفاوتة تتفـق ومستويات الدخل لافـــراد الشعب ، ورفـــع الاعفاء الذى كان مقررا للعقـارات المنشأة لغير اغراض السكن ، هذا بالاضافة الى منح بعض التخفيضات الضريبية ، وتيسير دفـع الضرائب وتسوية المنازعات الخاصة بها[3] .

---

(١) بمقدار عشرة جنيهات .

(٢) راجع د. عبد المنعم فوزى وآخرين ، المرجع السابق ص ٥٦٧ — ٥٦٩ .

(٣) نفس المرجع السابق ص ٥٦٩ .

هذه هي عجالة من الموقف الضريبي في مصر ، ويبين منه أن المخطط المصري قد استخدم الضريبة كأداة لامتصاص الضغوط التضخمية وتصحيح الاختلالات في أسواق السلع المختلفة التي تعرض لها الاقتصاد المصري ، ويقول تقرير بعثة صندوق النقد الدولي الى مصر في مارس سنة ١٩٦٩ ، انه كان للضرائب غير المباشرة التي فرضت على بعض السلع المسعرة (وادت الى زيادة اسعارها) اثر كبير في ان تتمشى مستويات الاسعار الى درجة كبيرة مع عناصر التكاليف وقد ادى ذلك بالتالي الى مواجهة الضغوط الكبيرة على الاقتصاد القومي نتيجة للطلب المتزايد ، يضاف الى ذلك ، انه قد نتج عن السياسة الاقتصادية وعن التطورات المواتية في الاسعار العالمية أن انخفضت الاعانات المخصصة لعمليات التمويل(١) .

وفي هذا المجال نبدي أن الحل الامثل في نظرنا لتصحيح الاختلالات الداخلية في الاقتصاد المصري يكمن في تقرير ضرائب غير مباشرة على السلع . وذلك لما اثبتته كأداة ذات فاعلية في امتصاص الضغوط التضخمية .

ومن جهة اخرى تجدر الاشارة الى انه يجب دراسة الاخذ **بالضريبة على رقم الاعمال** Turnover tax في مصر ، باعتبار ان هذه الضريبة تناسب المجتمعات الاشتراكية واثبتت نجاحها في هذه المجتمعات كوسيلة لتحقيق الادخار العام(٢) .

---

(١) وقد اقترحت البعثة عدة اقتراحات اهمها مراجعة سياسة الاسعار ومنح المؤسسات بعض الحرية في تحديد اسعار منتجاتها مع مراعاة ان الاعتبارات الاجتماعية قد تستلزم الاحتفاظ باسعار السلع الضرورية عند مستوى اقل من التكلفة ، كما اقترحت البعثة ايضا اتخاذ الاجراءات التي تحقق ربط الزيادة في الاجور بالزيادة في الانتاجية ، وحرصت البعثة كذلك على التأكيد بانه يجب ان يكون الهدف الاول للسياسة الاقتصادية هو التعجيل بالزيادة في معدلات التنمية مع العمل على تجنب تجدد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المصري (جريدة الاهرام الصادرة في ١٩٦٩/٢/١٧) .

(٢) راجع خطة بحث اعدها د. عادل حشيش عن دراسة تطبيق ضريبة رقم الاعمال في مصر ١٩٧٢ م

(ب) القـــروض العامـــة :

يلاحظ على السياســة الاقراضية فى مصر بصفة عامة ان الحكومة قد اتجهت فى أول عهد الثورة الى الاعتماد على القروض الداخلية(١) ، كوسيلة لامتصاص المدخـرات لتمويل برامج التنمية الاقتصادية ؛ وقد لقيت اقبالا من جمهور المستثمرين مما شجع على اصدار قانون يخول وزير المالية والاقتصاد (الخزانة ثم المالية حاليا) عام ٥٦ فى اصدار قرضين لتمويل مشروعات الانتـــاج ، وفى أواخر نفس العـام استبدل هذان القرضان بأذون على الخزانة نظـرا للظروف العســـكرية التى واجهت البلاد اثنـــاء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، وعندما استقرت الاوضاع ثانية صدر قرض آخر سنة ١٩٥٨ ثم صدرت بعده عدة قروض .

ويلاحظ من جهة أخرى أنه بعد صــــدور قرارات التأميـــم الاشتراكية ، فقد كفت الحــكومة عن اصدار القـــروض العامة نظرا لانعدام السوق المالى فضلا عن ان قرارات التأميم قد تضمنت اجراء بعض التنظيمات الداخلية فى المشروعات الانتاجية بما يكفـل استخدام فائض هذه المشروعات فى التنميـــة الاقتصادية(٢) .

وفيما يلى جدول يوضح تطور السندات الحكوميـــة موزعة حسب الملكية فى المدة من ٥٣/٥٤ الى ٦٧/١٩٦٨ :

---

(١) ازاء توسع الحكومات المعاصرة فى نفقاتها بمعدل أكبر من الزيادة فى ايراداتها ، يرى بعض الكتاب ان افضل وسيلة لســد الفجوة بين الايرادات والانفاق هى القروض العامة براجع د. يوسف عبد المجيد ، المرجع السابق ص ٨١ .

(٢) ولذلك قسمت الميزانية العامة الى ميزانية اعمال وميزانيـة خدمات واختصت الاولى بالمؤســـات العامة والشركات التابعة لها .

جـــدول

السندات الحكومية * موزعة حسب الملكية

(بالمليون جنيه)

السـنة	اجمالي السـندات	ما لدى ألجهاز المصرفي منها: القيمـة	%	ما في حوزه الافـــراد والمؤســـات المالية الاخرى: القيمـة	%
٥٣/٥٤	١٦٧ر٤	٢٦ر١	١٥	١٤١ر٣	٨٥
٥٤/٥٥	١٤٨ر٠	٣٥ر٣	٢٤	١١٢ر٧	٧٦
٥٥/٥٦	١٥٨ر[illegible]	٣٣ر٢	٢١	١٢٤ر٨	٧٩
٥٦/٥٧	١٥٨ر٠	٣٢ر٨		١٢٥ر٢	٨٠
٥٧/٥٨	١٥٨ر[illegible]	٤١ر[illegible]	٢٥	١١٧ر[illegible]	٧٥
٥٨/٥٩	[illegible]٩٨ر[illegible]	٤٤ر[illegible]	٢٢	١٥٣ر٩	٧٨
٥٩/٦٠	٢٤٧ر٣	٩٥ر٥	٣٨	١٥١ر٨	٦٢
٦٠/٦١	٣[illegible]٧ر٢	[illegible]٨ر٣	٤٥	١٦٨ر٩	٥٥
٦١/٦٢	٣١٩ر٢	١٩٠ر٩	٦	١٢٨ر٣	٤٠
٦٢/٦٣	٣٥٤ر٢	٢٢٨ر٨	٦٦	١٢٥ر٤	٣٤
٦٣/٦٤	٣٥٤ر٢	٢٢٩ر٨	٦٥	١٢٤ر٤	٣٥
٦٤/٦٥	٣٤٤ر٢	٢٢٧ر١	٦٥	١١٧ر١	٣٥
٦٥/٦٦	٣٤٤ر٢	٢٢٥ر٠	٦٥	١١٩ر٢	٣٥
٦٦/٦٧	٣٤٤ر٢	٢٣٣ر٤	٦٨	١١٠ر٨	٣٢
٦٧/٦٨	٣٤٤ر٢	٢١٣ر٠	٦٢	١٣١ر٢	٣٨

* بخلاف اذون الخزانة .

(المصدر : قيم الســندات ، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية، عجز الميزانية وحجم وسائل الدفع مارس ١٩٦٩ ص ٦ مقالة د. محى الدين الغريب) .

ويلاحظ على هذا الجدول أن القروض الحكومية كانت في تزايد مستمر خلال مرحلة التخطيـط للتنميـة ، ولكنها ظلت ثابتـة في

السنوات الاخيرة ، كما يلاحظ ، من جهة اخرى ، أن السندات التى فى حوزة الجهاز المصرفى تشكل نسبة كبيرة الى اجمالى السندات حيث وصلت الى ٦٨٪ فى عام ١٩٦٧/٦٦ .

ويلاحظ على **السياسة الاقراضية** فى مرحلة التخطيط للتنمية :

ان الدولة عملت على تنظيم الاعباء المالية للقروض مستهدفة تناسب هذه الاعباء مع الموارد الاقتصادية لعدم ارهاق موارد الميزانية ، فضلا عن ان السياسة العامة فى تحميل اعباء القروض تراعى أن هذه الاعباء متقاربة على مدى خطط التنمية بحيث لا تزيد الاعباء زيادة كبيرة او تنخفض انخفاضا شديدا على الاقل فى المدة القصيرة .

ومن جهة اخرى اذا قمنا بقياس **عبء الدين العام** على اساس ما تدفعه الحكومة من نفقات لمقابلة خدمة هذا الدين منسوبة الى الدخل القومى ، فاننا نجد أن عبء الدين فى مصر لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من الدخل القومى ، اذ بلغ اقصى ارتفاع لهذه النسبة فى المدة من سنة ٥٢ الى سنة ١٩٦٤ ٤ر١ ٪ ، وتتضح ضآلة هذه النسبة اذا قورنت بمثيلتها فى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة ، فقد بلغت هذه النسبة ، خلال هذه الفترة ، ٥٪ فى الولايات المتحدة و٣٪ فى المملكة المتحدة و٥ر٢٪ فى الهند(١) .

واذا استطردنا فى الكلام عن اعباء القروض العامة ومدى تناسبها مع ايرادات الدولة ، نجد أن هذه الاعباء لا تتناسب مع زيادة الايرادات العامة للدولة ، الامر الذى يعنى انها لا تكون كافية للتأثير فى التوازن الاقتصادى والمالى ، ولكى نتحقق من ذلك فاننا نتأمل الجدول التالى :

---

(١) انظر د. يوسف عبد المجيد ، المرجع السابق ص ١٦ و١٧ و١٩ والدكتور عبد رياض الشيخ ، المرجع السابق ص ٤٢ - ٥٥ .

جـــدول

يوضح ايرادات الدولة واعباء القروض العامة ونسبة هذه القروض الى الايــرادات

(بالمليون جنيه)

السنة	ايرادات الدولة (١)	اعباء القروض العامة (٢)	نسبة اعباء القروض للايرادات العامة ٪ (٢) ÷ (١)
٦٠/٥٩	٤٤٤ر٨	١٠٫٠ر٢	٢ر٢
٦١/٦٠	٥٤٠ر٥	١٤ر١١	٢ر٦
٦٢/٦١	٥٥٠ر٣	١٥ر١٦	٢ر٩
٦٣/٦٢	٧٢٧ر٥	٢٣ر٤٤	٣ر٢
٦٤/٦٣	٧٧٤ر٣	٢٤ ر٢	٣ر١
٦٥/٦٤	٨٢٨ر٣	٢٧ ر٣	٣ر٢
٦٦/٦٥	٩٥٧ر١	٤٠ ر٥	٤ر٢

(المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى المجلد التاسع عشر ـ العدد الرابع ١٩٦٦ القسم الاحصائى) .

يتضح من هذا الجدول اطراد العبء المالى للدين العام ، وهو وان كان يتزايد بنسبة طفيفـة ، وذلك لعدة اعتبارات اهمهـا محدودية الطاقة الاقراضية(١) فى الاقتصـاد المصرى ، اى فى حدود من ٢ر٢ الى ٤ر٢٪ وهى نسـبة لا تتناسب مع نسبة زيادة الايرادات العامة ، الا انها لا تكون كافية للتاثير فى التوازن الاقتصادى بحيث يتعـين على الدولة البحث عن اوعيـة اخرى واهمهـا المدخرات الاختيـارية ، لتحقيق هذا التوازن .

من كل ما تقدم يتضح لنا أن القروض العامـة لم تلعب الا دورا محـدودا فى الخمسينات كاداة لامتصـاص المدخرات والحـد من

---

(١) بالاضافة الى ضآلة العبء الذى يتحمله الفرد من القروض فى مجموعه.

الضغوط التضخمية فى الاقتصاد المصرى : اما فى الستينات فلم يستخدم المخطط المصرى هذه الاداة الا بقدر محدود جدا للاعتبارات الموضحة قبل .

وفى مجال **المفاضلة بين الضرائب** والقروض كاداتين لضبط التضخم ، فاننا نفضل الضرائب كاداة فعالة فى هذا الخصوص ، نظرا الى انها اكثر الادوات فاعلية للحد من الضغوط التضخمية ولا سيما فى المجتمعات التى يغلب فيها تخلف العادات المصرفية والائتمانية كمصر ، كما انها تفضل القروض لان الاكتتاب فيها يشترط فيه عنصر الاختيار وهو يتوقف على ما اذا كان عقد القرض فى وقت مناسب من وجهة نظر الافراد كما يتوقف ايضا على فرص الربح ، ثم انه ، فوق ذلك ، يحمل ميزانية الدولة عبء الفوائد الامر الذى يدعو الى فرض ضرائب جديدة على اصحاب الدخول الصغيرة او الثابتة لدفع الفوائد لاصحاب الدخول الكبيرة من المكتتبين مما يجعل عقد القرض اداة غير عادلة لاعادة توزيع الدخل القومى الا فى حالة واحدة هى جمع الاكتتاب من صغار المدخرين على النحو الذى اوضحناه من قبل(١) .

كما استخدم المشرع المصرى اداة اخرى من ادوات السياسة المالية اثبتت فعاليتها الكبيرة فى تمويل التنمية وحصر الضغوط التضخمية فى الاقتصاد وهى تطبيق **التامينات الاجتماعية** اعتبارا من عام ١٩٥٥ فقد اخذ هذا الوعاء مكان الصدارة بين الاوعية الادخارية ووصلت اهميته النسبية نحو ٥٠٪ فى عام ٦٧/٦٨ ونحو ٤٥٪ فى عام ٦٨/٦٩ و٤١٪ فى عام ٦٩/٧٠ الامر الذى يوضح لنا مدى الآثار الكبيرة

---

(١) ومن جهة اخرى يجب الاخذ فى الاعتبار الى انه ولو ان القروض العامة لا تعتبر طريقة تضخمية للتمويل — الا اننا لانقلل فى نفس الوقت من قوة الضغوط التضخمية الكامنة فى التمويل بالقروض فى دولة نامية كمصر ، عندما تستخدم هذه القروض لتمويل انشاء صناعات راسمالية او توفير مزيد من الخدمات العامة ، قد يقال ان الضغوط التضخمية التى تحملها هذه القروض لانشاء صناعات راسمالية وتوزيع الدخول ستذوب تلقائيا عندما تبدا ثمار هذه المشروعات فى الظهور ولكن هذا القول يتجاهل حقيقة هامة هى طول الفترة التى تفصل بين بدء الانفاق على هذه المشروعات وبين ظهور انتاجها النهائى (د. رياض الشيخ ، المرجع السابق ص ٥٠) .

لهذه الاداة فى تمويل الاستثمار من جهة والحد من الضغوط التضخمية فى الاقتصاد من جهـــة اخرى(١) ، وذلك على النحو الذى ســنراه فى المــوقف الادخارى فى الاقتصــــاد المصرى .

وفى نفس الوقت فثمة وعــاء آخر ســار فى نفس الاتجـــاه وهو **الادخار الاجبارى** نصف اليوم الذى فرض اعتبارا من عــام ١٩٦٦/٦٥ وزيد الى ثلاثة ارباع اليوم اعتبارا من يوليــو سنة ١٩٦٧ وســاهم فى تحقيق قدر من الادخار العام وحصر الضـــغوط التضخمية ايضــا على التفصيل الذى سنراه بعد .

اوضحنا فيما تقدم مدى فعاليــة اداتين اســاســيتين من ادوات السيــاسة المالية فى ضبط التضخم وهى الضرائب والقروض العامــة ؛ وبالنسبة **لضغط الانفــاق الحكومى** فان مصر قد توفــرت على تطبيــق برنامج **للاصلاح المالى والاقتصادى** بهـــدف الى الترشــيد المــــالى والاقتصادى فى المجــــالات المختلفة ومن بينهـــا دفع خطة التنميــــة الاقتصادية فى الاتجـــــاه الصحيح والقضــــاء على التراجــع فى معدل النمو الاقتصـــــادى الذى ســاد الاقتصـــــاد المصرى عــامى ٦٧/٦٦ و٦٨/٦٧ والحـــــد من الضغوط التضخمية لتحقيــــــق الاستقرار النقــــــدى(٢) .

وقد حقق البرنامج ــ على مدى السنوات الثلاث الســابقة ــ بعض الانجازات الهامة منها اعادة تنظيم مصـــــلحة الضرائب على اســـــاس التخصص النوعى الذى يكفـــــل العـــدالة فى المحاسبة الضريبيــة والتنظيم الكفء للاجهزة القائمة على الفحص والــــربط والتحصـــــيل الضريبى ــ والسير فى تطبيق موازنة البرامج والاداء دعمـــــا للرقابة على الانفاق وتحديد التكاليف والانشطة ــ واجــــراء الدراسات المتعلقـــة باعانات ســد العجـــز فى القطاعات المختلفة بهدف الوقوف على اسبابها

---

(١) بالاضافة الى ما يهدف اليه نظام التأمينات الاجتماعيـــة من تحقيق رســـالة اجتماعية هامة فى المجتمع الاشتراكى .

(٢) راجع الدراسة الاقتصــادية التى اصدرها بنك بور سعيد عن الاصلاح المالى والاقتصادى فى ظروف الحرب ص ١٥ .

والمسئولين عنها ووضع الاقتراحات الكفيلة بتصحيح الاوضاع واقلال الاسراف ـ والاهتمام بالدراسات الخاصة بالفاقد والضائع في المجالات المختلفة ـ واجـــــراء الدراسات المتعلقة باقتصاديات بعض الوحدات الخاسرة واتخاذ الاجراءات بصددها سواء بالتصفية او الادماج بما يكفل تحسين نتــــائج اعمال الوحـــدات الاقتصادية[1] .

ويقول تقرير الحكومة بصدد مشروع ميزانية ٧١/٧٢ «ان جهدا كبيرا يبـــذل في القطاعات المختلفة تؤكد ان تحسنا ملموســـا قد بدت نتائجه تتضح نتيجة تطبيق الاصلاح المالي والاقتصـــادي وتنعكس آثاره في تزايد الفوائض للقطاع العــــام ، ونقص الاعانات . وعلى الاخص تلك التي تمثل اعانات سد عجز فيها» ، ولكن يبدو ان الامـــر ما زال يحتاج الى مزيد من الوقت للوصـــول الى النتائج المطلوبة .

---

(١) انظر تقرير السيد وزير الخزانة الى مجلس الشعب بشأن البيان المـــالي والاقتصادي عن مشروع الموازنة العامــــة للدولة للسنة المالية ١٩٧٢/٧١ ص ١٤و١٥.

٢ ـ سياسة الاجور

عرفنا من قبل أن التضخم الذى يكون مصدره زيادة النفقة يظهر فى الاقتصاد نتيجة للزيادة فى اجور المشتغلين زيادة تفوق الزيادة فى انتاجيتهم ، وعلى ذلك فيمكن تجنب الضغوط التضخمية التى تكون نتيجة لهذا النوع من التضخم عن طريق ربط معدلات تزايد الاجور بالزيادة فى الانتاجية(١) ، وقد عرفنا من قبل أن الزيادة فى الاجور تنشأ فى المجتمعات الراسمالية المتقدمة نتيجة لعدة عوامل اهمها ضغوط الاتحادات العمالية .

والواقع أن الامر يختلف فى مصر ، ذلك ان الزيادة فى الاجور قد نشأت فى الاقتصاد المصرى نتيجة لعدة عوامل اجتماعية وليست نتيجة لفعل الاتحادات العمالية ، من بين هذه العوامل ، صدور القرارات الاشتراكية ، التى تقضى بفرض حد ادنى لاجور عمال الصناعة والزراعة ، وذلك للعمل على تضييق الفوارق بين الطبقات وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ومن الطبيعى ان يؤدى فرض حد أدنى للاجور الى زيادة فى حجم الاجور وارتفاع نفقات الانتاج والاسعار .

ومن جهة أخرى ، فقد ادى التزام الدولة بتوظيف القوة العاملة، الى زيادة الاجور ، ذلك ان التزام الدولة بتعيين الخريجين فى الوزارات والهيئات وشركات القطاع العام بقدر يزيد بكثير عن احتياجات هذه الجهات ، سواء من ناحية الكم او الكيف ، يترتب عليه زيادة الاجور .

وقد حاولت الدولة أن تستخدم معيارا للربط بين زيادة الانتاجية وزيادة الاجور فى شركات القطاع العام بأن ربطت بين زيادة الاجور زيادة تناسبية مع زيادة الانتاج ، لا أن تكون الزيادة فى

---

(١) ذلك أن هذا الامر يكون فى صالح المشتغلين انفسهم حيث يمنع الارتفاعات فى الاسعار التى تأكل دخولهم وحتى تصبح الزيادة فى الاجور زيادة حقيقية لا زيادة نقدية فقط .

الاجور تلقائية سواء تحققت أهداف الوحدة الاقتصادية ام لم تتحقق . فقد نصت المادة ٣١ من القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ومن بعدها المادة ٢٤ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦١ لسنه ١٩٧١ فى شأن العاملين بالقطاع العام ، على انه «يقرر مجلس الادارة» للوحدة الاقتصادية» فى ختام كل سنة مالية مبدأ منح العلاوة أو عدم منحها بالنسبة للعاملين وذلك فى ضوء المركز المالى وما تحقق من أهداف ، كما يجوز له ان يقرر منح نسبة من العلاوة . . »

ورغم وجود هذا النص ، يلاحظ للاعتبارات التى أوضحناها من قبل ، ان معدلات الاجور فى زيادة مستمرة زيادة تفوق الزيادة فى الانتاجية .

لهذه الاعتبارات . نجد انه قد يكون ملائما انتهاج سياسة واقعية للاجور . وان يتم التنسيق بين الاجور والانتاجية والاسعار تنسيقا من شأنه منع الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ؛ على ان يتفق ، فى الوقت نفسه مع الاعتبارات الاجتماعية التى تستهدفها ثورتنا الاشتراكية ؛ وذلك عن طريق **انشاء مجالس للدخول** على غرار المجالس التى اثبتت نجاحها فى ضبط التضخم فى بعض البلاد كالسويد والنرويج والمملكة المتحدة(١) ؛ على ان تضم هذه المجالس ممثلين عن الجهات المعنية كوزارات المالية والاقتصاد والصناعة والزراعة والتموين واتحاد الصناعات واتحاد الغرف التجارية والاتحاد العام للنقابات العمالية ، وذلك لتحديد سياسة الدخول فى القطاعات المختلفة للاقتصاد بحيث تكون الزيادة فى الاجور فى ضوء الزيادة فى الانتاجية بالاضافة الى دراسة الاتجاهات السعرية وهوامش الارباح التى تقرر للمشروعات فى القطاعات المختلفة فى الاقتصاد القومى .

---

(١) راجع ما تقدم ص ٤٤٩ .

٤ – سياسة القيود المباشرة

اتبعت السلطات فى مصر سياسة القيود المباشرة كوسيلة من وسائل التخفيف من آثار التضخم، ولم يكن الغرض من استخدام هذه السياسة مجرد ايقاف تيار ارتفاع الاسعار فحسب ، وانما كان لها أغراضا اجتماعية اخرى تهدف الى حصول الطبقات محدودة الدخل على السلع الضرورية والاساسية . والقيود المباشرة فى الاقتصاد المصرى جذور تاريخية . فقد نشأت خلال الحرب العالمية الثانية واستمر سريانها الى الآن وان شملها بعض التوسع . ومن بين هذه القيود :

أ – التسعير الجبرى ونظام البطاقات :

ويتم بمقتضى التسعير الجبرى . أو الرقابة على الاسعار Price control تسعير السلع اللازمة للاستهلاك أو الانتاج أو تحديد ربحها بقرارات تصدر من وزارة التموين أو من وزارة الصناعة . وقد تم توسيع قاعدة السلع المسعرة جبريا والمحدد ربحها بحيث شملت سلعا متعددة .

غير ان ظاهرة ارتفاع الاسعار لكثير من السلع المسعرة جبريا (أو الغير مسعرة) يعتبر احدى المشاكل الهامة التى تعرقل التنمية الاقتصادية ، والتى ترجع اساسا الى عدم امكان العرض الاستجابة الى الطلب ، والى بعض النواحى الاخرى المتعلقة بالتوزيع وازدواج سلطة التسعير بين وزارتى التموين والصناعة .

ومن هنا فقد اصبح من الضرورى ان يضطلع جهاز تخطيط الاسعار ، الذى انشىء فى اغسطس ١٩٧١ ، بمسئولياته العمل على رسم السياسة العامة للاسعار فى ضوء توقعات الانتاج والاستيراد والتصدير والاستهلاك ، وذلك المحافظة على استقرار الاسعار بما لا يؤثر على الاستهلاك واحتياجات الانتاج فى الوقت نفسه .

وفى رأينا انه يجب عدم التوسع فى التسعير الجبرى او تحديد الارباح ، اذ ان التسعير يدعو الى مزيد من التسعير ، فضلا عن ان

العوامل الاقتصادية هي التي تسود ان آجلا او عاجلا ، فما يجب ان توجه العناية اليه هي الموازنة بين العرض والطلب(١) .

وعلى كل حال ، فقد نجحت الحكومة ـ الى حد ما ـ في فرض رقابة على الاسعار على الرغم من الضغوط التوسعية المستمرة(٢) ، وقد امكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة الاعانات المالية للسلع الضرورية زيادة كبيرة وبزيادة الواردات من المواد الغذائية زيادة سريعة(٣) ، وان كان هذا الامر قد ادى الى احتواء الاقتصاد على قدر من التضخم المكبوت .

اما **نظام البطاقات** فانه يتم بمقتضاه توزيع القدر العادي(٤) لاستهلاك الفرد من بعض السلع الضرورية شهريا ، وتشمل السلع التموينية بمعناها الضيق . وهي السكر والزيت والشاي والكيروسين ، علما بأنه يتم تداول هذه السلع بالسوق بالسعر الحر(٥) وهو يقرب من ضعف سعر البطاقات .

ومعلوم ان الدولة تتكفل بتوفير القدر الملائم من الاعتمادات المالية بغرض حصول المواطنين على مستلزمات الحياة الضرورية ، ويتمثل فيما تتحمله الدولة من فروق الاسعار او ما تتخذه من

---

(١) على ان توجه عناية خاصة الى البدائل .

(٢) وقد اتخذت الحكومة عدة اجراءات لزيادة السلع الضرورية والعمل على تحقيق نوع من الاستقرار في الاسعار والحد من الاستهلاك الزائد ورقابة اسعار السلع اللازمة للاستهلاك الشعبي بصفة خاصة راجع د. عبد المنعم فوزي وآخرين ، المالية العامة والسياسة المالية ، ١٩٦٩ ص٥٨٧ .

(٣) انظر النشرة الاقتصادية للبنك الاهلي المصري ، المجلد السابع عشر ، العدد الاول ١٩٦٤ ص ٥١ .

(٤) حسب الدراسات التي اجريت في هذا الشأن .

(٥) ويراعى في هذا السعر ان يحقق سياسة الدولة في الحد من استهلاكها لما يتطلبه من نقد اجنبي لاستيرادها او لما تفقده للتصدير اراجع بيان السيد وزير التموين والتجارة الداخلية امام مجلس الامة في يناير ١٩٧٠ ص ٨و٩) .

قرارات لتخفيض اسعار السلع الاساسية والضرورية ، بهدف تخفيف اعباء المعيشة على المواطنين (١) .

ولا شك أن نظام البطاقات ، او التقنين Rationing ، قد أسهم فى التخفيف من اعباء المعيشة على المواطنين محدودى الدخل ، لذا فانه يجب ان يبقى ، لملاءمته فى الظروف الحالية ، ولضمان وصول هذه السلع الاربعة الى المستهلكين بالسعر المثبت .

على انه يمكن النظر فى زيادة قاعدة هذا النظام ، وفقا لما تقتضيه ظروف الحرب ، ونحيل فى تفصيل ذلك على الفصل الخاص بدراسة التضخم فى ظل الحرب والتنمية .

ب ـ توزيع السلع :

وتوصلا الى انسياب السلع اللازمة الى مستهلكيها الحقيقيين ؛ فقد وضعت عدة انظمة لتوزيع السلع المستوردة والمحلية تطبقها الجهات المعنية بالتوزيع .

وعلى الرغم من اخضاع السلع المستوردة وبعض السلع المحلية للتوزيع ، الا ان ذلك لم يمنع حدوث الاختناقات فيها ومن ثم ظهور الاسواق السوداء والاسعار المزدوجة . بل انه يمكن القول ان الاسواق السوداء فى بعض السلع ، ولا سيما السلع المستوردة غير الغذائية ، اصبحت شبه دائمة ، ويرجع ذلك لا بسبب نقص المنتج او المستورد من هذه السلع فحسب ، وانما ايضا بسبب التعقيدات الادارية التى تصاحب عملية توزيعها .

وعلى ذلك يمكن القول ان نظم توزيع السلع المطبقة حاليا لم تمنع ارتفاعات الاسعار المستمرة . وهنا يبدو الامر ملحا فى وجوب تركيز توزيع السلع فى جهة واحدة ، توحيدا للمعايير التى يتم بموجبها التوزيع وتنسيقا لانسياب السلع فى الاسواق ، وهو امر يجب ان يناط

---

(١) انظر البيان المالى والاقتصادى لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٧٢/٧١ ص ١٠ .

بوزارة التموين والتجارة الداخلية لتضطلع بمسئولية التوزيع على مستوى الجمهورية .

على أنه يجب أن يصاحب اخراج هذا القرار الى حيز التنفيذ دراسة بعمل مسح شامل للاحتياجات الفعلية للبلاد من السلع المستوردة والمحلية وتدعيم التنسيق بين الاجهزة المعنية بالانتاج والتصدير والاستيراد والتوزيع بالاضافة الى وجوب احاطة التوزيع بالضمانات التى تكفل انسياب السلع الى مستهلكيها الحقيقيين بيسر وسهولة مع وضع اسس دقيقة وعادلة تكفل سلامته .

الفصل الثالث

السياسه الادخاريه فى الاقتصاديات المتخلفه

علمنا من قبل ان نقص رؤوس الاموال يكون احدى المشكلات الرئيسية التى تواجهها الاقتصاديات المتخلفة عند قيامها بعملية التنمية الاقتصادية ، فما هو موقف هذه الدول ازاء قصور الموارد المتاحة لتمويل استثمارات التنمية الاقتصادية ـ بعد أن رفضنا التضخم كأداة التمويل ؟

من المعلوم أن **مصادر التمويل الخارجية** المتمثلة فى القروض والمعونات الاجنبية او عن طريق استيراد راس المال الاجنبى محدودة وتدفعها فى الغالب بواعث سياسية اكثر منها بواعث اقتصادية رغم فرص الاستثمار الكثيرة والمربحة فى الدول المتخلفة ، اما **مصادر التمويل الداخلية** ، فان جمود النظام المالى فى هذه البلاد يجعل من الصعوبة اتخاذ الضرائب او القروض العامة ادوات لتمويل خطط التنمية الضخمة والطموحة ، ويبقى لنا ان ندرس أوضاع الادخار[1] بنوعيه الاجبارى والاختيارى[2] باعتباره الوعاء الطبيعى لتمويل التنمية الاقتصادية وباعتباره الامر الحاسم فى النمو الاقتصادى[3] .

---

(1) وما نعنى به هنا هو الادخار الوطنى لا الادخار الاجنبى .

(2) لما كانت البلاد المتخلفة مضطرة ،فى سبيل توفير وسائل التمويل الداخلى الى تقليل الاستهلاك ، فانه يتضح لنا أن مشكلة هذه البلاد تتمثل فى جزء كبير منها فى تكوين الادخار القومى (راجع د. رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ، الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومى ص ١٢) .

(3) د. عبد المنعم البيه ـ دور السياسة المالية فى البلاد النامية والبلاد المتقدمة ١٩٦٥ ص ١١ .

وهنا قد تثور مشكلة : ماهي اثر السياسة التي تهدف الى رفع الادخار في البلاد المتخلفة في الطلب الفعلي ؟ فالمعروف ان السياسة التي تهدف الى رفع الادخار من دخل ليست لديه فرصة كبيرة للارتفاع . تؤدي الى خفض الطلب على اموال الاستهلاك ؛ كما تؤدي هذه السياسة ، في الاقتصاديات متخلفة بصفة عامة ، الى نتيجة اخرى هي خفض الطلب على اموال الاستثمار ، بالاضافة الى عدم وجود ما يضمن توجيه الادخار الى الوجهة الاكثر ملاءمة مع التنمية . بل اكثر من ذلك . فانه ليس هناك ما يضمن ، كما خلص ا... الكينزى ، الى ان يتحول الادخار الى الاستثمار ، ذلك ان البواعث ال... تحمل على الادخار غير تلك التي تحمل على الاستثمار(١) .

... هنا يبدى بعض الكتاب انه عند ثبات الدخل فان زيادة الادخ... تؤدي الى تخفيض الطلب على الاستهلاك بينما انه ليس من المؤكد ان تؤدي زيادة الادخار الى زيادة الاستثمار . ومعنى ذلك ان حل مشكلة التمويل بزيادة الادخار يؤدي الى مضاعفة مشكلة الطلب الفعلي كانقاص الطلب على اموال الاستهلاك بما يستتبع ذلك من انقاص الطلب على اموال الاستثمار دون اية ضمانات لزيادة الطلب على اموال الاستثمار بما يغطي النقص في الطلب على اموال الاستهلاك(٢) .

لتلافي هذا الموقف ، يجب على الدولة بجوار سياسة رفع الادخار ان تعمل على زيادة الطلب على اموال الاستثمار بصورة لا تغطي نقص الطلب على اموال الاستهلاك فحسب بل تؤدي كذلك الى تنظيم انسياب الطلب الفعلي ؛ اي ان تتدخل الدولة لاستثمار الادخار ، ولا غرو فالحكومات في الدول المتخلفة هي التي تقوم بالشطر الاكبر من مشروعات التنمية(٣) ، واصبح القطاع العام له دور فعال في هذه المشروعات كما يجب على الدولة ان تدفع الجمهور الى استثمار الادخار التي لم تنشأ هي استثماره ، وذلك بأن ترفع ميل

---

(١) و(٢) د. رفعت المحجوب — المرجع السابق ص ٣٥ .

(٣) راجع د. فؤاد هاشم ، الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية — معهد الدراسات المصرفية يونيو ٦١ ص ٦ .

الاستثمار عن طريق اتباع بعض الوسائل منها انقاص الضرائب على الاستثمارات اللازمة للتنمية ومنح اعانات للاستثمارات التى تقدر اهميتها بالنسبة لتكوين الجهاز الانتاجى مع العمل على تخفيض سعر الفائدة(١) .

والادخار هو الفرق بين الانتاج الجارى والاستهلاك ، وبناء عليه فانه بالقدر الذى يقيد به الاستهلاك تزداد موارد الادخار المتاحة للاقتصاد القومى ، والادخار بهذه المثابة له دور مزدوج يلعبه فى غمار التنمية ، فلا يتحقق بفضل الادخار تدبير الموارد اللازمة لتمويل التنمية فقط وانما يتسنى بمقتضاه ايضا تقييد الاستهلاك وبالتالى الحد من الضغط التضخمى . ويلعب الادخار الوطنى دور هام فى تمويل التنمية الاقتصادية . فقد تكفل بتمويل نحو ٨٥٪ من جملة الاستثمار للبلاد المتخلفة عموما خلال عقد الستينات وغطى الجزء الباقى الادخار الاجنبى(٢) .

ويعتبر الادخار المرحلة الاولى فى عملية تكوين راس المال تعقبه مرحلة تعبئة المدخرات . على حين تتحصل المرحلة الثالثة فى تحويل هذه المدخرات الى تجهيزات انتاجية وسلع استثمار . وهكذا فان كبح جماح الاستهلاك بقصد زيادة الادخار لا يجدى شيئا ما لم يأت مصحوبا بالسياسات الكفيلة بتعبئة المدخرات المتاحة وتوجيهها الى وجوه الاستثمارات المرغوبة(٣) .

وتوضح الدراسات التى اجريت ان الانخفاض النسبى فى مستوى الاستثمار فى الدول المتخلفة يرجع قبل كل شيء Prima facie الى نقص الادخار فى هذه الدول ، على الرغم من وجود طبقة غنية يمكنها ان تحقق مستوى كبيرا من الادخار(٤) ، ويقول آرثر لويس فى هذا الصدد انه من الممكن الارتفاع بمستوى الادخار فى الدول المتخلفة

---

(١) د. رفعت المحجوب ، المرجع السابق ص ٢٧ .

(٢) و(٣) د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ١٩٧٠ ص ٢٤ – ٢٦ .

(4) E. M. Bernstein and I. G. Patel. op. cit., p. 366.

الى ٢٠٪ من الدخـــل القومى فى مجتمـــع يستأثر فيـه ١٠٪ من السكان بنحــــو ٤٠٪ من الدخـل القـــومى(١) .

ويلاحظ ان مستوى الادخار فى البلاد المتخلفة شديد الانخفاض ويرجع ذلك الى عدة عوامل بنيانية اهمها انخفاض الدخول وارتفـــاع الميل للاستهلاك وعدم توافر اوعية المدخـــرات التى تقوم بتجميعهـا وتعبئتهـا ، بالاضافة الى ســـوء توجيه هذه المدخرات(٢) .

وسنتناول فى هذا الفصـــل دراسة الموقف الادخارى فى كل من الاقتصادين المتخلفة والاقتصـــاد المصرى (كنموذج للاقتصاد النامى) فى المبحثين التاليين :

المبحث الاول — الموقف الادخارى فى الدول المتخلفة

المبحث الثانى — الموقف الادخارى فى الاقتصاد المصرى

---

(1) W. A. Lewis, op. cit., p. 236.

(2) R. Nurkse, Problems of capital formation in underdeveloped countries.

ترجمة وتلخيص معهد التخطيط القومى — المذكرة رقم ٢٢٤ ص ١٨ .

المبحث الاول

الموقف الادخارى فى الدول المتخلفة

ذكرنا فيما سبق ان الادخار ينقسم الى نوعين ـ ادخار اختيارى وادخار اجبارى ـ والنوع الاول هو **الادخار العائلى او الشخصى** ويتمثل فى ذلك الجزء الذى يقتطع من الدخل اختيارا واحتجازه عن مجرى الاستهلاك نتيجة الموازنة بين المنفعة الحدية للادخار والمنفعة الحدية للاستهلاك(1) . ومن الامثلة على ذلك المدخرات الاختيارية التى تودع صناديق التوفير والبنوك واقساط التأمين على الحياة وشهادات الادخار والنقود السائلة.

اما الادخار الاجبارى فيتمثل فى عنصرين اساسيين . الضرائب والتضخم . وقد عرفنا كيف يؤدى التضخم الى الادخار الاجبارى وانتهينا الى فساد هذه النظرية كأداة لتمويل التنمية فى الدول المتخلفة .

اما الضرائب فان حصيلتها تستخدم فى المقام الاول فى تمويل الانفاق الحكومى الجارى . ويتمثل الادخار الحكومى فى الفرق بين حصيلة الايرادات الجارية (واهمها الضرائب) وذلك الانفاق الحكومى الجارى .

وسنتناول فى هذا المبحث مصدرين للادخار المحلى . هما الادخار الحكومى والادخار العائلى ، بالاضافة الى مصدر ثالث هو ادخار قطاع الاعمال . وينقسم الى قسمين . قطاع الاعمال الخاص ، ويتمثل ادخاره فى الارباح غير الموزعة ، وقطاع الاعمال العام ، ويتمثل ادخاره فيما يؤول للحكومة من ارباح شركات القطاع العام .

---

(1) راجع العوامل العديدة التى تحكم قرارات الاستهلاك والادخار فى

Duesenberry, Business cycles and economic growth, Mcgraw-Hil Book, Tokyo 1958, p. 173.

(2) بالاضافة الى بعض نظم اخرى كالتأمينات الاجتماعية والادخار الجماعى .

كما سنتناول فى هذا المبحث ايضا تشجيع المدخرات الشخصية وتعبئتها للتنمية باعتبارها مصـــدرا اساسيا من مصادر الادخار المحلى، من ناحيتين ، تتعلق الاولى بوسائل تشجيعهـــا وتختص الثانيـــة بالمؤســـات القائمـــة على تجميعها وتعبئتها .

وبناء على ذلك فان هـــذا المبحث سيضم مطلبين :

المطلب الاول مصادر الادخار القومى

المطلب الثانى تدعيم الادخار الشخصى

المطلب الاول

مصــادر الادخار القــومى

قبل ان نتتبع مصادر الادخار القومى الثلاثة ، الادخار الحكومى وادخار قطاع الاعمــال والادخار العائلى فى الاقتصــاديات المتخلفة ، دعنـــا نطلع على الجدول التالى(١) الذى يوضـــح مستوى الادخار المحلى فى مجموعة من الدول المتخلفة كنسبة مئوية من اجمـــالى الناتج المحلى فى المدة من ٦٢ الى ١٩٦٤ :

البـــلد	اجمالى الادخار المحلى	البـــلد	اجمالى الادخار المحلى
[illegible]	١٠	باراجــواى	١٤
تايلاند	١٨	السـودان	١٢
الصين (تايوان)	١٨	اورجواى	١٣
كولومبيــا	١٦	المكسـيك	١٣
جامايـكا	١٥	الفلبـين	١٥
روديسيا ونياسلاند	١٨	سرى لانكا	١٤
مورشيوس	٢٢	ايـران	١٣
بوليفيــا	٩	العـراق	١٥
بورمـــا	١٨	شـيلى	١١
ماليـزيا	٢٠	المغـرب	١٠
غـــانا	١٣	تنجانيقا	١٢
بنمـــا	٨	السـلفادور	١٠
الهنـد	١٠	جواتيمالا	٨
اكـوادور	١٤	المتوسـط(٢)	١٣
كـــوريا	٦		

(1) See : International conference « 20-23 Sep. 71 » Milan, The Mobilization of savings in African countries, Source : U. N.. World economic Survey, The financing of Economic Development, 1965, p.15.

(٢) بالنسبة لستة وثلاثين دولة واردة بالجدول الاصيل .

ويوضح لنا هذا الجدول ان الادخار الاجمالى المحلى ليس بنـ
ـسبة واحدة فى كل البـلاد ، فعلى حين يرتفع فى بلد كبورتوريكو الى ٢٢٪ و٢٠٪ فى ماليـزيا و١٨٪ فى تايلاند والصين (تايوان) وروديسيا ونياسـلاند وبورمـا ، ينخفض فى بعضها الآخر الى ٦٪ فى كوريا و٨٪ فى كل من بنمـا وجواتيمالا . كما يوضح لنا هذا الجـدول ايضا ان متوسط اجمـالى الادخار المحلى يبلغ نحـو ١٢٪ وهى نسـبة منخفضـة(١) .

وتجدر الاشارة فى هذا المجال ، ان مسـتوى الادخار الاجنبـى المتدفق الى البلاد المتخلفة ، ليست له ، فى الغـالب ، علاقة بتكوين الادخار الاجمـالى فى هذه البلاد ، فالبلاد التى حصلت على قدر كبير من الادخار الاجنبى لم يتحقق فيها بالضرورة مستوى مرتفـع من الادخار الاجمالى . ومن جهة أخرى ، فان الدول التى حصلت على قدر ضئيل من هذه المدخرات لم يتحقق فيها بالضرورة ايضـا مسـتوى منخفض من الادخار الاجمالى(٢) .

---

(١) فاذا علمنا ان تحقيق زيادة سنوية فى الدخل الحقيقى قدرها ١٪ يتطلب تحقيق زيادة سـنوية فى الادخار من ٣ الى ٤٪ ، واذا علمنا كذلك ان معدل التزايد السكانى فى الدول المتخلفة يبلغ نحو ٢,٥٪ سنويا ، فمعنى ذلك ان الزيادة السنوية المطلوبة فى الادخـار لمواجهة التزايد السكانى ، اى لمجرد الاحتفاظ بنصيب الفرد من الدخل الحقيقى ثابتا ، تبلغ من ٧,٥ الى ١٠٪ .

ومن جهة اخـرى ، اذا اريد تحقيق دخل حقيقى بمعدل ٥٪ سنويا ، كما يهدف عقد الامم المتحدة للتنمية ، يخصص نصفه لمواجهة نمو السكان والنصف الآخر لزيادة انتاجية العمـل ، عن طريق زيادة نصيب المشتغل من معدات الانتاج حتى يمكن للتنمية ان تحقق ارتفاعا مقابلا فى مستوى الانتاجية والدخل الحقيقى للفـرد ، فان معنى ذلك ان الزيادة السنوية المطلوبة فى الادخار تبلغ من ١٥ الى ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى . يضاف الى ذلك مقابل استهلاك موجودات رأس المال الثابتة ويقدر بنحو ٥٪ سنويا ، ومن ثم ، فان الزيادة المطلوبة فى الادخار تقدر بنحو من ٢٠ الى ٢٥٪ (راجع د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص١٦٠ و١٦١) .

(٢) يمكن استقراء ذلك من احصاءات الامم المتحدة ، حيث أن بعض الدول مثل كوريا وبورتوريكو ، رغم تدفق المدخرات الاجنبية اليها ، لاعتبارات سياسية ، فانه لم يتحقق فيها معدلات مرتفعة من الادخار ، وعلى العكس من ذلك ، نجد انه على الرغم من انه لم يتدفق على دول مثل فنزويلا الا قدرا ضئيلا من المدخرات الاجنبية ، فان مستوى الادخار الاجمـالى فيها وصل الى نسبة مرتفعة (See : U.N., World Economic Survey, 1960, p. 61) .

واذا تتبعنا مصادر الادخار المحلى الاجمالى الثلاثة ؛ القطاع الحكومى وقطاع الاعمال والقطاع العائلى نجدها تتسم بعدة امور يتركز اهمها فيما يلى :

ا ـ الادخار الحكومى : ويتمثل هذا النوع من الادخار فى الفرق بين الايرادات الجارية (واهمها الضرائب) والمصروفات الجارية . وتوضح احصاءات الامم المتحدة(١) ان الادخار الحكومى يتسم بالضآلة فى معظم البلاد المتخلفة ، وان نسبته لا تكاد تبلغ (فى المتوسط) ثلث اجمالى الادخار المحلى .

كما ان كبر قطاع التجارة الخارجية . والصادرات بصفة خاصة . فى بعض الدول (مثل بورما وتايلاند والصين الوطنية) يؤدى الى زيادة حصيلة الضرائب الجمركية وزيادة مستوى الايراد العام بالتالى، ومن جهة اخرى يمكن القول أن الانخفاض النسبى لحصيلة الضرائب غير المباشرة فى بعض الدول الاخرى (كالهند مثلا) يرجع الى ضآلة حجم التجارة الخارجية . نظرا لانه ؛ وكما هو معلوم ، يعتبر مصدرا اساسيا للضرائب غير المباشرة فضلا عن انه يعد مصدرا للضرائب المباشرة حيث تفرض ضرائب على الشركات القائمة لتصدير المواد الاولية .

ومن جهة اخرى تتميز النظم الضريبية فى البلاد المتخلفة بانخفاض نسبة الضرائب المباشرة الى جملة حصيلة الضرائب ، ولا يخفى بطبيعة الحال ما فى غلبة الضرائب غير المباشرة فى الميدان الضريبى من اخلال بالعدالة الاجتماعية او ما يترتب على شدة الاعتماد على الضرائب على التجارة الخارجية لتحقيق ايرادات للدولة من تعريض هذه الايرادات للتقلب باستمرار فى ركاب التقلبات التى تطرا على التجارة الخارجية(٢) .

---

(1) See : World Economic Survey, op. cit., p. 62.

(٢) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٤٥ و٤٦ .

وهذا النوع من الادخار القومى ، ونعنى به الادخار الحكومى ، رغم انخفـــاض معدلاته ، لا يمكن التهوين من شأنه ، فهو عنصر هام من عناصر تكوين المدخرات القومية ، فالامل ما زال متسعا لتعـــزيز الادخار القومى عن طريق الضرائب ليتسنى لهـا ان تتحكم فى حجـــم المدخرات بوجه عـــام ، باعتبار ان الدولة يقع عليها العبء الاكبـــر فى تنفيذ برامج التنميــــة الاقتصادية والاجتماعية(١) .

وفى هذا المجـــال نشير الى ظاهرة خطيرة اوضحتها تقارير الامم المتحـــدة عن عام ١٩٦٥ وهى ان الاستهلاك الحكومى فى البلاد المتخلفة قـــد زاد بضعف سرعة الاســـتهلاك الخـــاص وبسرعة تزيد بكثير عـــن الاستثمار الكلى وخاصـة فى السنوات الاخيرة(٢) . وهو امر يتطلب ان تبـــادر الدول المتخلفـة الى ضغط الانفاق الحـــكومى ، فمع التسليم بضرورة التوسع فى تقديم الخدمات الاجتماعية فى هذه الدول ، فما زالت هنالك حـــدود واسعة لكبح جماح الاسراف الحكومى والارتفاع بمستوى الكفاءة الحكومية فى الادارة العامة . وبالمثل مازال المجال متـــسعا للارتفاع بمستوى الاجهزة الضريبية بهدف استخدام الضريبة ، لا كمورد مالى فقط ، وانمـــا ايضا لتحقيق العدالة الاجتماعية او لتنظيم تداول بعض السلع او الحد من التوسع فى اســـتهلاكها ولا ســـيما السلع الكماليـــة .

ب ــ مدخرات قطاع الاعمال :

ينقسم قطاع الاعمـــال الى قسمين ، قطـــاع الاعمال الخاص ، وقطاع الاعمال العـــام ، وتتمثل مدخـــرات قطاع الاعمال الخـــاص فى الارباح غير الموزعـــة . ولكن يلاحظ ان اوضاع مدخرات قطـــاع الاعمال الخـــاص ليست واضحة تماما فى الاقتصاديات المتخلفة حيث

---

(١) كما ان نظام التأمينات الاجتماعية يفتح مجالات جديدة أمام الدول المتخلفة فى زيادة المدخرات القوميـــة ، فما زالت دول كثيرة ولا سيما فى منـــاطق الشرق الاوسط والاقصى فى حاجة الى تنمية نظم التأمينات الاجتماعية بما من اجـــل زيادة المدخرات (E. M. Bernstein and I. G. Patel, op. cit., p. 392).

(٢) انظر د . محمـــد زكى شافعى ، المرجع الســـابق ، ص ٤٥ .

أن الحـــدود الفاصلة بينـــه وبين القطاع العائلى غير واضحة نظــرا لتخلف هـــذه الاقتصاديات من النـــواحى القانونية والتنظيمية اذ أنه يغلب عليها الطـابع الفردى أو شركات الاشخاص ويندر أن تتخذ المشروعات شكل شركات الامـــوال وخصوصـــا شركات المساهمـة ، ونتيجة لذلك فان مدخـــرات هذا القطاع تختلط مع مكونات مدخرات القطاع العـائلى بينما الصحيح انها يجب ان تدخـــل ضمن قطـاع الاعمـــال .

وتشير احصاءات الامم المتحدة(١) الى ان مدخرات قطاع الاعمال تمثل نسبة قليلة من الادخار المحلى الاجمالى حيث تبلغ نحو الثلث (فى المتوسط) . وان هذا النـــوع من الادخار يرتفـع او ينخفض تبعـــا للاعباء الضريبية التى تتحملهـــا الشركات . فبينما نجد ان مدخرات الشركات ترتفع فى بعض الدول مثل بورتريـــكو والبـــرازيل لتصل الى ٦٣٪ و٥٧٪ من الدخـــل الصافى للشركات على التوالى نظرا لاعتدال الضرائب المباشرة فيهما (حيث تبلغ ٢١٪ و٢٠٪ على التوالى) ، نجـد أن مدخـرات الشركات تنخفض فى بعض الدول الاخرى مثل روديسيا ونياسلاند ، وترنداد وتوباجو لتبلغ ٢٢٪ و٢٧٪ من الدخـــل على التوالى ، نظـرا لضخامة الضرائب المباشرة فيهما (حيث تصـــل الى ٣٤٪ و٦٣٪ على التوالى) .

ويرى خبراء التنمية ضرورة تشجيع ادخار قطاع الاعمال الخاص لانه يشكل مصدرا هاما من مصادر التمـويل الداخلية ، لذا يجب على الدول المتخلفة ان تعمل على تنمية ادخار قطاع الاعمال الخاص(٢) عن طريق خلق الجـــو الملائم للتوسع الاقتصادى وتوفـــير التسهيلات الاقتصادية الاساســـية وتشجيع تكوين الشركات المساهمة مع اتخاذ

---

(1) World Economic Survey, op. cit., p. 71.

(٢) اذ لا يخفى ان الجانب الاكبر من رؤوس الاموال التى ساهمت فى تدعيم وبناء التنميـــة الاقتصادية فى دول غـرب اوربا الصناعية والولايات المتحدة اتت عن طريق هذا المصدر ، اى عن طريق اعادة استثمار الارباح المحتجزة ، وهذه الطريقة تعـــرف باسم «التمويل الذاتى» self - financing

التصدير الكفيلة بضمان ملائمة اعمالها والزامها بتكوين احتياطيات مالية واجازة خصم مخصصات مرتفعة نسبيا لاستهلاك الاصول الثابتة وحفزها أو حثها على اعادة استثمار جانب من ارباحها . كما تعتبر الاعفاءات الضريبية لاعادة استثمار الارباح او جعلها شرطا لبعض المساعدات الحكومية وتجنب الازدواج الضريبي وارتفاع مسموح الاستهلاك وحماية منتجات الصناعة الوطنية وتزويدها بالائتمان اللازم بشروط ملائمة من اهم الحوافز لقطاع الاعمال الخاص(١) .

وتتمثل مدخرات قطاع الاعمال العام فيما يؤول للحكومة من ارباح هذه الشركات ، وفى الواقع فان مدخرات هذا القطاع لا تقل اهمية عن مدخرات قطاع الاعمال المنظم فى شركات مساهمة ولا سيما بعد أن توسعت الدولة بالتدخل فى اوجه كثيرة من النشاط الاقتصادى كوسيلة للتعجيل بالتنمية(٢) ، وبدات مدخرات هذا القطاع تحتل مكانا بارزا فى حجم الادخار القومى مما شجع بعض الدول على التوسع فى التاميم — ولا سيما فى الدول الآخذة بالاشتراكية ، ومن أمثلة الدول التى توسعت فى القطاع العام مصر واندونيسيا وكوبا .

ومن المعلوم أن ارباح هذا القطاع تتحصل فى الفرق بين نفقات الانتاج واثمان بيع منتجاته ، وعلى ذلك فان مستوى الارباح يتوقف على اثمان البيع وتطور الكفاية الانتاجية فيه ومستوى التكاليف . ويرجع ارتفاع التكاليف فى القطاع العام الى عدة أمور منها انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية للعامل وزيادة المرتبات والاجور وارتفاع اسعار المواد الاولية ، ونظرا الى أن ارتفاع تكلفة الانتاج ينعكس أثره على الارباح وبالتالى تراجع ما يستطيع ان يزود به الاقتصاد القومى من مدخرات فان الامر يقتضى ربط الاجور بالانتاجيةبحيث لا يسمح بزيادة الاجور الا اذا زادت الانتاجية وبقدرها وكبح جماح

---

(١) راجع د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٣٧٤و٣٧٥ .

(٢) راجع العوامل المؤدية للنمو المتزايد للقطاع العام :د. عبد المنعم الطناملى — مصر المعاصرة العدد ٣٠٨ ابريل ١٩٦٢ ص ١٩ .

الاسراف ومكافحة الضياع الاقتصادى والعمل باستمرار على رفع مستوى الكفاية الانتاجية لهذه المشروعات حتى يتسنى لها ان تفى بالمسئولية الملقاة على عاتقها نحو تعزيز المدخرات الوطنية[1] .

جـ ـ مدخرات القطاع العائلى :

سبق ان ذكرنا ان مدخرات هذا القطاع تتمثل فى الجزء من الدخل الذى يقتطع اختيارا و يحتجز عن مجرى الاستهلاك ، ويتحدد مستوى هذا النوع من الادخار بعدة عوامل اهمها متوسط دخل الفرد وكيفية توزيع الدخل القومى ودرجة نمو الوعى الادخارى بين الافراد ، فضلا عن استقرار الاحوال الاقتصادية والسياسية فى الدولة . وبالطبع ، فان مستوى هذا النوع من الادخار يتفاوت من دولة الى اخرى بحسب درجة تفاوت هذه العوامل[2] . ولكن ثمة ظاهرة مشتركة فى هذا الصدد هى انخفاض معدلات مدخرات القطاع العائلى فى الدول المتخلفة . وان كانت هذه المدخرات تمثل نسبة لا بأس بها من العرض الكلى للادخار الصافى المحلى .

وفى الوقت نفسه ، تشير احصاءات الامم المتحدة[3] الى حقيقة تستلفت النظر ، هى ان النصيب النسبى لمدخرات القطاع العائلى (فى المتوسط) يربو بقليل عن ثلث اجمالى الادخار المحلى ، وهو بذلك يفوق من ناحية الاهمية النسبية كلا من الادخار الحكومى وادخار قطاع الاعمال .

---

(1) قارن د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ، ص 41 ـ 44 .

(2) فضلا عن انه ليس من الضرورى ان يتناسب الادخار العائلى طرديا مع مستوى الدخل العائلى الممكن التصرف فيه ، فعلى حين كان الدخل يمثل نسبة كبيرة من اجمالى الناتج المحلى بلغت 75٪ فى بعض الدول (بنما) كان الادخار العائلى فيها سالبا حيث بلغ ـ4٪ . ومن جهة اخرى ، فانه على الرغم من ان الادخار العائلى كان متماثلا (3٪) فى كل من فنزويلا واكوادور والبرازيل وكولومبيا ، الا ان الدولة الاولى اتسمت بصغر حجم الدخل اذا ما قورن بمثيله فى الدول الثلاث الاخرى (See: U.N. World Economic Survey op. cit., p. 72) .

(3) Op. cit., p. 62.

•يرجع نركسة أسباب انخفاض مستوى الادخار الفردى فى الدول المتخلفة ، لا الى انخفاض مقدار الدخل فقط وانما الى عامل هام آخر ، هو وجود الفوارق الدولية فى مستوى الدخول واتصال الدول المتخلفة بالدول المتقدمة ومعرفتها لانماط استهلاكها بفعل نظرية جيمس دوسنبرى فى سلوك المستهلك ، ذلك ان التقليد والمشاهدة لهما اثر كبير فى زيادة الاستهلاك(١) . وبالطبع تكون زيادة الاستهلاك على حساب الادخار ذلك ان احساس السكان فى البلاد المتخلفة بالفارق الكبير فى الاستهلاك بينهم وبين الدول المتقدمة يدفعهم الى تقليد مستويات الاستهلاك السائدة فى البلاد المتقدمة وهذا ما يفسر لنا التوسع الكبير فى استيراد السلع الكمالية بالبلاد المتخلفة مما يستنزف جزءا كبيرا من مدخرات الاهالى(٢) .

ولا تجابه الدول المتخلفة مشكلة انخفاض مستوى الادخار فحسب ، وانما تجابه ايضا مشكلة سوء توجيه المدخرات(٣) حيث يستثمر جانب يعتد به منها فيما يسمى بالاستثمارات السلبية « Passive investments » ويتمثل فى اكتناز الذهب والعملات الاجنبية وتشييد المبانى الفاخرة وشراء الاراضى ، وترد هذه الظاهرة الى عديد من العوامل على راسها سوء توزيع الدخل لصالح الطبقات الاقطاعية وطبيعة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية فضلا عن عدم الاستقرار النقدى والاقتصادى وعن اغراء الافراد باقتناء السلع الاستهلاكية الدائمة عن طريق البيع بالتقسيط(٤) .

---

(١) راجع : رمزى زكى ، المرجع السابق ص ٦٢ و٦٣ .

(٢) حيث يذهب ثلثا الدخل العالمى الى ١٨٪ من سكان العالم المتقدم وسدس هذا الدخل الى ثلثى سكان العالم المتخلف . انظر R. Nurkse, op cit

(3) Bernstein and Patel, op. cit., p. 367.

(٤) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٤٠ .

المطلب الثانى

تدعيم الادخار الشخصى

عرفنا من العرض السابق الصورة العامة للمدخرات القومية للبلاد المتخلفة ، ويتضح منها ضآلة معدلات الادخار القومى بهذه البلاد بحيث تكاد تكفى مواجهة اعباء الزيادة المطردة فى السكان بل انها فى بعض الدول كثيرا ما تعجز عن مواجهة هذه الزيادة الامر الذى يؤدى الى تعرض مستوى الدخل الفردى للانخفاض .

ونظرا الى ان تنفيذ مشروعات التنمية يعتمد فى غالبيته على الادخار القومى[1] على النحو الذى رايناه من قبل فانه لا مناص من أن تعمل الدول المتخلفة بطريقة او باخرى على رفع معدلات الادخار ، وقد راينا صورة عامة للادخار الحكومى وادخار قطاع الاعمال الخاص والعام . ونود ان نلقى بعض الضوء على تشجيع المدخرات الاختيارية فى المجتمعات المتخلفة باعتبارها مصادر اساسية من مصادر الادخار القومى تزود الاستثمار بموارد هامة وتؤدى فى الوقت نفسه دورا اساسيا فى تخفيض الضغط الصعودى على الاسعار ولهذا ينبغى تعزيز الجهود المبذولة فى الارتفاع بمستوى مدخرات القطاع العائلى باستمرار .

والواقع أننا اذا بحثنا فى وسائل تشجيع المدخرات الاختيارية وجدنا أن هناك وسائل مختلفة تستعين بها الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر ، وسنجرى على تقسيم الدراسة هنا الى موضوعين ، يتناول الاول الوسائل التى يمكن أن تتبع لتشجيع الادخار ويتناول الثانى المؤسسات القائمة على تجميع المدخرات وتعبئتها .

---

(1) راجع فى كيفية تقدير معدلات الادخار اللازمة للتنمية الاقتصادية ، رمزى زكى ، مشكلة الادخار ، ١٩٦٦ ص ١٠٦ وما بعدها .

ثالثا – الوسائل التي تعمــل على تشجيع الادخار الاختياري :

تتعدد اشكال وسائل تشجيع الادخار الاختيـــاري وتختلف في مدى فاعليتها من بلد الى آخر ومن بين هذه الوسائل :

١ – تنميــة الوعى الادخــارى : من المعلوم ان رفع الميــــل للادخار ينطوى على وجوب امتناع الافـــرادعـــن استهلاك جـــزء من الدخل واستخدامه في تكوين راس المال ، ونظرا الى ان ذلك يتطلب من الافراد تخفيض مستوى اســــتهلاكهم من السلع والخدمات فان رفع الميــل للادخار يتطلب تنمية الوعى الادخارى بين المواطنـــين بحيث يصبح المدخر الصغير ذو عقلية استثمارية وذلك عن طريق القيام بحمـــلات واسعة للدعاية لبيان أهمية الادخارفي زيادة الرفاهية في المجتمع(١) . وبحيث يستقر في أذهان النـــاس باســـتمرار انه لا تنميـــة بدون تضحية ، وفي الوقت نفســه يتـــم ترشيد الاستهلاك العـــام حتى لا تلتهم الزيادة في الاستهلاك العام ما يتــــنى ضغطه من الاســـتهلاك الخـــاص(٢) .

٢ – توفير انواع مختلفة من شهادات الادخار(٣) : من حيث ســـهولة صرفها أو الاقتراض بضمانها مع عدم الحجـــز عليها في حــــدود معينـــة(٤) ، وغير ذلك من الامـــور التى ترضى رغبات مختلف المواطنين ،

---

(١) مع تطيـــم القرويين الاتجـاهات الحديثة بالنسبة للثروة والادخار ووجوب الاقلاع من عادة الاكتنـــاز حيث اثبتت الدراسات التى اجرتها الامم المتحدة أن الاكتناز يقدر بنحـــو ١٠٪ من الدخول القوميـــة في بلاد الشرق الاوسط وجنوب شرق آســـيا ويمكن لهذه الامـــوال أن تسهم على مـــدى خمس سنوات بتكوين رأس المال بواقع ٢٪ سنويا من الدخول القومية .

راجـــع A. H. Hanson, Pablic enterprise and economic development . ترجمـــة الدار المصرية للتـــاليف والترجمة ص ١١٠ – ١١٤ .

(٢) د. محمـــد زكى شافعى – المرجع الســابق ص ٤٦ .

(٣) وقد انتشر هذا النـــوع في كل من انجلترا والولايات المتحدة والهند وفي الاولى بلغت حصيلة شهادات الادخار نحـــو ٨٥٪ من مجمـــوع المدخرات وفي الثانيـــة ٣٢٪ – اما الهنـــد فقد تمكنت بواسطة شــهادات الادخار من تحقيق ٨٩٪ من اجمالى المدخرات المتجمعة لديها اد. حمـــدية زهران ، المرجع الســابق ص ١٤٤) .

(4) See : Bernstein and Patel, op. cit., p. 390.

وهذا يقتضى دراسة نفسية لجمهور الافراد حتى يمكن معرفة ميولهم واتجاهاتهم، وقد يكون من المناسب ان ينظر فى موضوع ضمان القـوة الشرائيـة لبعض ادوات الادخار تشجيعا للافراد على اقتنائها ، وقد يكون من المناسب ايضا استحداث ادوات جديدة ، مع تطـوير هذه الادوات باستمرار حتى تجتلب فائض الدخول .

٣ ـ رفع سعر الفـائدة : ويوصى البعض بانتهاج سياسة مرنة لاسعار الفائدة تجعل الاصـول المالية اكثر اغراء من الاصول العينية كما تجعل السندات وشهادات الادخار اقدر على منافسة غـيرها من الاوراق المالية من حيث العائد والاستحقاق والسيولة ، ويهيء سعر الفـائدة التصاعدى تبعا لطول مـدة الايداع حافزا ملائما لاجتذاب المدخرات(١) .

على ان موضـوع رفع سعر الفائدة محل نظـر(٢) ، فقد اثبتت الدراسـات النظرية والتطبيقـات العمليـة ، انه ليس من المـؤكد ان تؤدى هـذه السياسة الى تنميـة حجم المدخـرات القومية ، لان الافراد لا يغـيرون نمط استهلاكهم بمجرد تغير سعر الفائدة ، كما اننا يجب ان نلاحظ أن سعر الفائدة قد يؤثـر على الاستثمار الخـاص بحسـبانه سيقلل الحافـز على الاستثمار ، ويؤدى الى الاحجام عـن الاستثمارات فى قطـاعات من الاقتصـاد وبالتالى يؤدى الى نقص الطلب على رؤوس الاموال ، وهو امـر قد يتعـارض مع مقتضيات التنمية .

٤ ـ الاعفاءات الضريبية : يمكن تقرير اعفـاءات ضريبية محـددة للمدخرات التى تستثمر فى انـواع معينة من الاصـول المالية طويلة الاجل ، كاعفاء قيمـة الاكتتاب فى السـندات الحكومية وشـهادات الادخار ، واقساط التـأمين على الحياة والتأمينـات الاجتماعية والمعاشات اعفاءا جزئيا او كليا من ضرائب الدخـل فى حدود نسـبة معينة من دخل المكلف مع اتخـاذ التدابير الكفيـلة باسترداد الضريبة عند التصرف فى المدخرات والاستثمارات المعفاة خلال مدة معينة ، كما يرى بعض الكتـاب أن تخفيض الضرائب على التركات من شأنه ان

---

(١) د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ، ص ٣٧٧ .

(٢) راجع رمزى زكى ـ مشكلة الادخار ـ ص ١٢٠ و١٢١ .

يؤدى الى زيادة حجم المدخرات(١)، فما دامت هذه الضرائب مرتفعة فان رب الاسرة فى هذه الحالة قد يتراخى فى تكوين قدر كبير من الثروة اذا ما شعر أن جزءا كبيرا منها سيؤول الى الدولة عن طريق الضرائب ولا يؤول الى ابنائه .

٥ ـ **الادخار التعاونى** : كما يمكن تنمية الادخار لاغراض معينة، بربط رغبات او اهداف خاصة فى جمعيات البناء التى تربط الادخار بتوفير المنازل للمدخرين ، كما يمكن انشاء منظمات تعاونية يكون هدفها تزويد صغار المنتجين فى الزراعة والصناعة بالائتمان اللازم بشروط يسيرة ، نظرا لما يخضع له تمويل الاعمال الصغيرة من اعتبارات وظروف خاصة فضلا عن دور هذه المنظمات فى تزويد صغار المنتجين بالارشادات الضرورية فى مختلف مراحل الانتاج والتسويق(٢)، وبذلك يمكن اجتذاب المدخرات نحو هذه الاستثمارات (٣) .

٦ ـ **تطوير سوق الاوراق المالية** : ومراقبة نشاط المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية . ومن شأن تطوير سوق الاوراق المالية تشجيع الاستثمار فى الاسهم والسندات ، واذا كانت هذه الاسواق فى صورتها التقليدية غير لازمة حينما تملك الدولة كافة وسائل الانتاج وتتولى تمويل المشروعات فانها تعتبر ضرورية لتقدم التنمية الاقتصادية حينما يوجد قطاع خاص يلعب دورا يعتد به فى الاستثمار . ومن ناحية أخرى يجب أن يراقب نشاط المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية التى تتوافر على تجميع المدخرات لتأمين وضعها فى خدمة التنمية وتجنب الاستثمارات غير المرغوبة مع ضمان سيولة وامان الودائع والمدخرات التى لديها لتاكيد الثقة فيها ، ومن جهة ثالثة يجب الحث على التوسع فى صور الادخار التعاقدى بتشجيع

---

(١) انظر د. رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية ـ الرسالة رقم ٢٨ من رسائل لجنة التخطيط القومى ص ١٦ وراجع د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٧٧ .

(٢) د. عبد الحميد القاضى ، المرجع السابق ص ٢٧٦ .

(٣) وصلت المدخرات التعاونية الى ٢٪ من الدخل القومى فى بعض الدول المتخلفة . (W. Arthur Lewis. op. cit., p. 406)

التأمين على الحيـــاة ونشر الوعي التأميني بين المواطنين وتوفير انواع مختلفة من بوالص التـــأمين تلائم رغبات الافراد وميولهم[1] .

٧ ـ **تشجيع وسائل الادخار الريفي** : ونعني به الادخار الذي يستخدم في القيام بمشروعات تسد حاجات محلية في القـــرى ، يكون من نوع يفهمه الفرد ويوافــق عليه ويجب ان تخصص الامــوال للاستثمار في مشروعات انمائية محددة تهـــم القــروى على النحو الذي اتبــع في الهند ، وتبدى لجنة الائتمان الريفي في الهند أن مشكلة خلق المدخرات في الريف اهم بكثير من مشكلة جعل تلك المدخرات ميســورة لمشروعات التنميـــة .

٨ ـ **توفير انواع مختلفة من السندات** : كان تطــــرح ســندات ذات يانصيب أو بفئـــات صغيرة تكون جذابة وســهلة التداول ومضمونة من الحكومة مثلمــا فعلت مؤسســة التنمية في المكســيك . مما أدى الى اقبـــال الافراد على شرائهـــا ، أو تستهلك هذه السندات على دفعات مرة كل ســـتة شهور وذلك لكي يضمن المستثمر انه سيسترد ماله في اجل قصير ، وهذا ما اقترحته بعثة صندوق النقـــد الدولي الى سوريا ، وفي بعض الاحيــان يقبل الافــراد على شراء الســـندات الحكوميـــة حتى بدون التسهيلات السابقة والدليل على ذلك ان هذه الطريقة اصبحت مالوفة في باكستان والهنـــد وسرى لانكا والمكســيك في اجتـــذاب المدخرات من الطبقـــات الغنية والمتوسطة ، ففي الهند مثلا كان المبلغ المحصل عـــام ١٩٥٥/٥٤ لحساب مشروع القـــرض الوطني ضعف المبلغ المقدر له[2] .

---

(1) د. عبد الحميد القاضي ، المرجع السابق ص ٢٧٦ و٢٧٧ .

(2) ومع ذلك ، فمن الخطـا أن تعتمد الحـــكومات المتخلفة على بيـــع السندات اعتمادا ...يا في تمويل المشروعات الانمائية اذ يوجد في هذه البلاد عادة سوق ضـــيق للاوراق المالية فضلا عن العـوامل الاخرى الجاذبة للاموال كفرص المضاربة واغـــراء شراء الاراضي والمباني وغيرها من النـــواحي التي تدر ربحا كبيرا وسريعا ولا سيما اذا كانت الفـــائدة على السندات غير مرتفعـــة بقدر كاف . ولكن يمكن للحكومات ان ترغب في شراء هذه السندات برفع سعر الفـائدة وان كان العبء على الخـــزانة قد يصـــبح كبيرا ، وفي هذا المجال يقال ان الوطنية قد تعمل في بعض الاحيان على خلق الباعث على الاســـتثمار الا انه يذكـــر البعض انه اذا تعارضت الوطنية مع المصلحة الشخصية في المسائل الاقتصادية الخالصـــة فان الاولى تفشل .

(انظـــــر : A. H. Hanson, Public enterprise and economic dev.
ترجمة الدار المصرية للتأليف والترجمة ص ١١٤ ـ ١١٩) .

ثانيا ـ المؤسسات القائمة على تجميع المدخرات وتعبئتها

نظرا لما يشيع فى البلاد المتخلفة من عدم كفاية المؤسسات القائمة على تجميع المدخرات وتعبئتها[1] ، يوصى كثير من الكتاب بزيادة عدد هذه المؤسسات حتى يمكن رفع معدل الادخار فى هذه البلاد ، ذلك ان نقص عددها يؤدى الى فقدان الصلة بين المدخرين الذين يعرضون اموالهم وبين المستثمرين الذين يطلبون هذه الاموال . ومن هنا يفضى عدم وجود هذه المؤسسات الى اتخاذ معظم الفوائض شكل اكتناز ان لم توجه الى الاستهلاك ؛ كما يلاحظ ان تبسيط العمليات المصرفية عن طريق تسهيل قبول الودائع وعمليات صرف الشيكات ورفع الكفاية لمستوى العاملين بصناديق توفير البنوك والبريد والجمعيات التعاونية ، يؤدى الى اكتساب مدخرين جدد يقبلون على التعامل مع المؤسسات الادخارية .

على انه يجب ان يلاحظ ان توجيه الاستثمار لا يقل اهمية عن مهمة جمع المدخرات ، ويكون من الافضل مراعاة متطلبات الاقتصاد القومى من ناحية ورغبات المدخرين من ناحية اخرى ، بمعنى انه اذا كان من الصالح القومى اجراء استثمار طويل الاجل على حين ان الافراد يهتمون بعامل السيولة ، فان الجمع بين الامرين معا يجب ان يكون محل اعتبار ، كأن يتم الاستثمار فى سندات طويلة الاجل قابلة للتداول بسهولة[2] .

وفى هذا المجال يوصى الكتاب بانشاء مؤسسات مالية متخصصة كبنوك الاستثمار والتنمية والبنوك الصناعية تضطلع اساسا بعمليات التمويل الطويل الاجل فضلا عما تعمل عليه من الرقابة والتوجيه المشروعات التى تساهم فيها وتختص بالمشروعات الجديدة ويمكن

---

(1) كما يشير وليم آرثر لويس ايضا الى ان الدولة المتخلفة تفتقر الى وجود طبقة المنظمين والشركات المساهمة التى تقوم بتركيم الارباح (راجع Geoffrey Maynard, op. cit, p. 36).

(2) راجع ترجمة كتاب A. H. Hansen المرجع السابق ص ١٠٧ ــ ١٠٩ .

ان تشترك فى هـذه المشروعات مع رجال الاعمال من القطاع الخاص ، ويتكون جزء هام من راس مال هذه المؤسسات من التمويل الحكومى ، ولقد اتبعت هذه الوسيلة فى تجميع المدخرات وتوجيهها فى بعض الدول المتخلفـة[1] .

على ان ثمة نوعا آخر من المؤسسات يتوفر على جمع المدخرات وتعبئتها بدا يشد اهتمـام الدول المتخلفة فى الآونة الاخيرة هو البنوك الشعبية ، لذا فقد راينا ان نشير اليها هنا بشىء من التفصيل كنظام مقـارن .

البنـوك الشعبية[2] :

وهى تلك الاجهـزة المصرفية المتخصصـة فى عمليات الائتمـان الشعبى ، وهى مؤسسـات مالية لا تستهدف الربح وانما تعمـل على توفير الائتمان للمشروعات الصغيرة مستعينة فى ذلك عـادة بما تجمعه من مدخرات الافراد .

ومن هنا فان خصـائص هذه البنوك تتحصل فى انهـا ، لا تسعى كالبنوك العادية فى الحصـول على اكبر ربح بل تعمل على توفـير الخدمات المصرفية . وتيسير تمويل المنشـآت التجارية والصناعية الصغيرة وتمـكين صغار اصحاب المهن والحـرف من الحصول على الاموال اللازمة لهم لخدمة الاعمال الانتاجية بغية رفـع مستوى هذه الفئة وتجنيبهم استغلال المرابين ، كما تتحصل كذلك فى انها لا تتعامل الا مع المشروعات الصـغيرة وذوى الدخل المحدود مع تقـديم المشورة لهم ، .. انها تعمـد الى تعبئة المدخرات الشعبية بتشجيع الافراد على .. خار المنظم مهما قلت قيمته، وتتبع فى سـبيل ذلك مختلف الاساليب لغـرس الوعى الادخارى فى نفوس طبقات الشعب .

---

(1) نفس المرجع السابق ص ١١٠ – ١١٢ .

(2) نعتمد فى كتابة هذا الجـزء على المحاضرة التى القاها الاستاذ الدكتور محمد حلمى مراد بمعهد الدراسـات المصرفية فى مارس سنة ١٩٦٢ وانظر ايضا بعض النظم المقارنة الاخرى فى تشيكوسلوفاكيا والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة فى النشرة الاقتصادية لبنك مصر – يناير – ديسمبر سنة ١٩٦٧ ص ١٣٦ – ١٥٢ .

١ ـ نشأة وتنظيم البنوك الشعبيه وحركتها في العالم :

وقد ظهرت فكرة البنوك الشعبيه منذ اكثر من مائة عام في المانيا وارتبطت نشاتها بالتطور الاجتماعي فيها بصفة عامة وبالحركة التعاونيـة بصفة خاصة . ففي ١٨٥٠ اسست البنوك الشعبية ذات الشكل التعاوني وفقا للنظم الذي نادي بهـا فريدريك رايفايزن وديلتش . وما زالت هذه البنوك قائمة حتى الآن في المانيا وزاد عددها (٦٩٧ بنكا حتى سنة ١٩٥٦) واتسع نطاق عملها .

وكان لهذا النجـاح أثره في تاسيس بنـوك مماثلة في الدول الاوروبيـة الاخرى وفي الولايات المتحدة . فانتشرت هذه البنوك في ايطاليـا (٢٣٠ بنكا عام ١٩٥٧) وحققت نجاحا ملحوظا . وفي فرنسا (٥٣ بنكا) كما توجـد في سويسرا شبكة كاملة من البنـوك الشعبية (٣٦٠٠ بنكا) والدانمارك (٥٤ بنكا) اما في الولايات المتحدة فيوجد عدد لا بأس به من هذه البنوك تقـدم لاعضائها مساعدات فعالة وتعتبر مستودعا هامـا للمدخرات اذ تقوم بتشجيع صغار ومتوسطي الحال من المدخرين الذين لا يميلون الى توظيف امـوالهم في البورصـة ، ويفضلون توظيف مدخراتهم في المشروعات المنتجة .

على أن انتشار البنوك الشعبية لـم يقتصر على الدول الاوروبيـة والولايات المتحدة بل امتد الى غيرها من البـلاد وان كان انتشارها في الدول الاخيرة اضيق نطاقا .

هذا ويلاحظ انه لمـا كانت البنوك الشعبية التى نشات في المانيا قد اسست على المبادىء التعاونية(١) ، فقد اضفت هذه النشأة على تنظيم البنوك الشعبية الصفة التعاونية في غالب الاحوال ، ولذا نجـد أن هذه البنـوك منظمة في اكثـر الدول وفقـا للمبادىء التعاونية وتترابط على صورتين :

---

(١) على انه يجب عدم الخلط بين البنوك الشعبية المؤسسة على المبادىء التعاونية وبين البنوك التعاونية اذ يقصد بالبنوك التعاونية المصارف التى تساون الجمعيات التعاونية باداء الخدمات المصرفية لها ، واذا كانت البنوك الشعبية المؤسسة وفقا للمبادىء التعاونية تتشابه مع البنوك التعاونية في الاسس التى تقوم عليها الا أن طبيعة عملياتها ونوع عملائها مختلف .

الاولى ـ انخراط البنــوك الشعبية الوطنية فى نقـابات مهنية لتمثيلها والرقابة عليها من النواحى الادارية والفنية والمالية .

الثانية : انضمام البنـــوك الشعبية فى صناديق مركزية لتقوم بدور غرفة المقاصة والتمـــويل والدفع فيما بينها ، كما تعمل على ايجاد الصلة الدائمة بين البنــوك الشعبية من ناحيــة وبين المنظمات النقــدية والمؤســسات الائتمانيــة بالدولة من ناحية اخرى .

ومما يستحق الذكــر أن هذا الترابط بين البنوك الشعبية وصل الآن الى المستوى الــدولى ـ فقد اســت هذه البنــوك ومنظماتها المركــزية اتحادا دوليـــا للائتمان الشعبى مهمته تنمية العـــلاقات الدولية بين البنوك الشعبية فى كافة الدول والدعوة الى عقد اجتماعات لتوحيد النظم التى تحـكم اساليب العمل فى الدول المختلفة .

هذا وتقديرا من الحـكومات لدور هـــذه البنوك الاجتمـــاعى والاقتصادى ومراعاة لطبيعتها غير التجـــارية ، تمنحها الكثـــير من الامتيازات التى تعينها على نجاحها فى اداء رسالتها باقــل التكاليف ، وتاتى فى مقـــدمة هذه الامتيازات الاعفاءات الضريبية وحــق الامتياز على امـــوال المدينين وتحصـــيل حقوقها بطريق الحجـــز الادارى واقرار الخصم من مرتبات الموظفين لصالحهـــا ومنحها التسهيـلات الائتمانيـــة .

وتقوم البنوك الشعبية بجميع العمليات المصرفية التى تقـــوم بها سائر البنوك العادية والتى تخص الطبقات الشعبية المحدودة الدخل بهدف تعبئة المدخرات الصغيرة اى الادخار الشعبى وتقديم العون المالى للطبقات المحـــدودة الدخل اى الائتمان الشعبى .

٢ ـ دور البنوك الشعبية فى تشجيع الادخار :

تشجع البنوك الشعبية الادخار بحمـــل المواطنـين على توظيف مدخراتهم النقدية الصغيرة بواسطتها فى مشروعات منتجة بدلا من تركها عاطلة عن الاستخدام او تحويلهـــا الى مصوغات ومعادن ثمينة فتسعى تلك البنوك لافهام النـــاس كيف أن راس المال يتكون ببطء ولكن بوسيلة مؤكدة عن طـــريق الادخار القليل المنظم .

وتتسلم البنوك الشعبية ودائع الادخار بموجب دفاتـــر او فى حسابات جارية من الافراد والهيئات الخاصة والعامـــة مقابل عائد بسـيط وتطلب من اعضائها غالبـــا قبول نظام الادخار المنتظم وهو نوع من الادخار يتصف بالدورية والاجبار ، فينضم الافراد باختيارهم الى هذا النظـام ، غير انهم يصـبحون ملتزمين بعد ذلك بدفع مبلغ محدد كل شهر او اسبوع يـسمح بتكوين راس مال معين يرد الى كل منهم فى تاريخ معين ويجوز ان تكون هـذه الدفعات مبـالغ صغيرة لا تتعدى دراهم معـدودات بشرط ان تدفع بانتظام ، ولا شك أن هذا النظـام يمكن من تجميع واستخدام اموال كثيرة فضلا عن انه يؤدى الى غرس عادة الادخار والتضـامن فى نفوس الافـــراد .

وتلجأ البنـــوك الشعبية الى استخدام اساليب متنوعة لتشجيع الادخار الشعبى ، فتعطى للمدخرين احيانا جـــوائز بمعنى أن ترد لهم مدخراتهم فى شكل مبالغ تزيد عما دفعـــوا ، أو أن تمنحهم مكاسب تتفاوت كبرا وصغرا وفقا للسحب فى قرعة ، وتعمد الى جمع دفعات الادخار فى المنازل بدلا من تجشـيم المدخرين مشقة الانتقال الى البنوك او تحصـــل من المدخـــرين على اقرارات بخصمها من أجورهـم أو مرتباتهم لتودع فى حساباتهم لديها.

كما تنشىء البنـوك الشعبية انواعا من الادخار لحمل الافراد على الالتزام بهذه العادة كادخار الرحلات والادخار المدرسى بالاضافة الى تقديم نظام آخر لادخار العمـــال الناشئين يسمح للمستفيد بالحصول على قـروض بشروط ميسرة لتـأسيس مشروع حـــرفى بشرط ان يلزموا انفسهم بادخار منظـم على اساس مبلغ معين يحدد سلفا .

هذا وتشـــترط بعض البنوك لمنح الاعضاء قروضـا ان يكونوا قد اودعوا فى حسـابات ادخاراتهم مبلغا معينا كحـــد ادنى تم دفعه بطريقة منتظمة اسبوعيا أو شهريا كوسيلة لحمل الافراد على الادخار ضـمانا لامكان حصولهم على ما يلزمهم من القروض مستقبلا وتعـويدهم على السـداد المنظم .

هذه هي لمحة على البنـــوك الشعبية التي لاقت نجـــاحا كبيرا منذ قـــرن من الزمن في كثير من البلاد الاوروبية وفي بعض بلاد امريكا واستراليا وآسيا ـ ومن استعراض خصائصها وبساطة نظمها ووسائلها في تشجيع الادخار مستندة في ذلك الى المبادىء التعاونية يتضح لنـا انه يمكن الاستعانة بها كمؤســسات فعالة في تجميع المدخرات الاختيارية وتعبئتها في الدول المتخلفـة ، وقد طبقتها فعلا بعض هذه الدول مثل تركيا ومصر .

المبحث الثانى

الموقف الادخارى فى الاقتصاد المصرى

(كنموذج للاقتصاد النامى)

سبق ان عرضنا فى المبحث الاول من هذه الدراسة موقف الادخار فى الدول المتخلفة بقطاعاته الثلاثة : القطاع الحكومى وقطاع الاعمال والقطاع العائلى ، واتضح لنا اثناء العرض عدم كفاية هذه المدخرات لتمويل خطط الاستثمار فى هذه الدول ، ورأينا انه نظرا لعدم امكان الاعتماد على المدخرات الاجنبية فى هذا المجال فان الامر يحتم العمل على زيادة الادخار المحلى حتى تتم التنمية الاقتصادية فى ظل من الاستقرار النقدى .

ومن الواضح أن الاقتصاد المصرى يعانى من مشكلة تمويلية هامة نتجت عن قصور الادخار عن تمويل الاستثمار المنفذ الامر الذى ترتب عليه ان مول جزء من الباقى بادخار خارجى ، عن طريق عجز الحساب الجارى مع الخارج ، ومول الجزء الآخر تمويلا تضخميا عن طريق عجز الميزانية . وازاء هذا الموقف فان الامر يتطلب زيادة الادخار لتحقيق النمو المتوازن وتجنب الضغوط التضخمية فى الاقتصاد ، ولكن هل يمكن زيادة المدخرات ؟ وهل يتميز الاقتصاد المصرى بخصائص ادخارية معينة تميزه عن باقى الدول الآخذة فى النمو ؟ وما مدى اعتماد التنمية على كل من المدخرات العامة والخاصة ؟

ان هذه الاسئلة ستكون محل دراسة هذا المبحث فى تركيز سريع .. على اننا سنشير ايضا فى نهاية البحث الى اوعية جمع المدخرات الاختيارية فى مصر لنلقى الضوء عليها . هذا وستكشف لنا الدراسة ان الادخار المحلى يعتبر ضئيلا اذ لم تتعد مساهمته فى تمويل الاستثمار الا نحو ١٢٪ فى المتوسط فى المدة من ٦١/٦٠ الى

٦٩/١٩٧٠ ، ومن ثم فان الحكومة تعطى اهمية كبيرة لزيادة القدرة على الادخار Capacity for Saving والعمل على تنميتها باستمرار(١) .

وعلى ذلك فاننا سنتناول فيما يلى ثلاثة موضوعات هى ، المشكلة التمويلية واهم خصائص الموقف الادخارى فى مصر واوعية جمع المدخرات الاختيارية .

١ ـ المشكلة التمويلية فى مصر :

تكشف البيانات الاحصائية عن نتائج متابعة النمو الاقتصادى فى مصر منذ بداية الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ ـ ٦٤/١٩٦٥ عن وجود مشكلة تمويلية خطيرة ، تتلخص فى انخفاض معدل الادخار المحلى بالقياس الى معدل الاستثمار المحلى ، فبينما بلغ المتوسط السنوى لنسبة اجمالى الاستثمار الى اجمالى الناتج المحلى ١٧ر٥٪ خلال سنوات الخطة الاولى ، لم يتجاوز المتوسط السنوى لنسبة اجمالى الادخار الى اجمالى الناتج المحلى الا ١٣ر٢٪ ، وبعبارة اخرى فقد بلغ العجز فى المدخرات المحلية متوسطا سنويا قدره ٤ر٣٪ من اجمالى الناتج المحلى(٢) وهذا عجز كبير اذا قورن باجمالى الناتج المحلى وبالقياس كذلك الى اجمالى المدخرات المحلية حيث تبلغ نسبته حوالى الثلث تقريبا .

وقد استمرت هذه المشكلة التمويلية ، وان خفت حدتها ، فى الخطة الخمسية الثانية ٦٥/٦٦ ـ ٦٩/٧٠(٣) حيث بلغ المتوسط السنوى لاجمالى الاستثمار الى الناتج المحلى ٦ر١٤٪ وبلغ متوسط اجمالى الادخار ٧ر١٢٪ الى اجمالى الناتج المحلى اى ان نسبة اجمالى

---

(1) P. O' Brien, op. cit., p. 114.

(٢) ونتج عن ذلك أن مول الباقى عجز الميزانية وعجز الحساب الجارى مع الخارج (قارن متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ـ وزارة التخطيط ، فبراير سنة ١٩٦٦ ص ١٠٥) .

(٣) انظر تقرير وزارة التخطيط ، متابعة النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. ، عن سنوات ٦٦/٦٧ ، ٦٧/٦٨ و٦٩/٧٠ ص ١٢٦ وص ٨٧ وص ٧٦ على التوالى .

الادخار تقصر عن نسبة اجمالي الاستثمار بنسبة قدرها ٢٪ تقريبا من اجمالي الناتج المحلي(١) وقد انخفضت هذه النسبة لا بسبب زيادة نسبة الادخار ، ولكن نتيجة لنقص اجمالي الاستثمار للاعتبارات المتعلقة بظروف الحرب ومنافسة مخصص الحرب للاستثمار الثابت المحلي والسياسة الانكماشية التي جربتها الحكومة عام ١٩٦٨/٦٧ .

وتكشف هذه الارقام الكلية عن ابعاد المشكلة التمويلية الانمائية في مصر منذ طبقت برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة وتتمثل في قصور معدل الادخار عن الارتفاع الى المستوى اللازم لتوفير الموارد لاغراض التنمية ، وقد يكون هذا القصور احد مظاهر المشكلة الانمائية في كثير من البلاد الآخذة في النمو . غير ان استمرار العجز التمويلي لفترة طويلة نسبيا امر يستدعي الدراسة الجادة ولا يجب ان تترك مواجهته للظروف دون سيطرة فعالة .

وعند مناقشة هذه الظاهرة لا بد وان يثور تساؤلان ، **الاول** يتعلق بمدى الاعتماد على المصادر الاجنبية في التمويل **والثاني** يختص بالمواءمة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار .

وفيما يتعلق بالسؤال الاول ، فقد قطعنا فيه برأى في الفصول السابقة وانتهينا الى انه توجد حقيقة تاريخية تتمثل في اعتماد الغالبية العظمى في الدول التي سبقت في مضمار النمو الاقتصادي على مواردها المحلية وعدم الاعتماد على المصادر الاجنبية الا في نطاق لا يستحق الذكر ، وقد اشرنا الى ان الاعتماد على الادخار الاجنبي تكتنفه عوامل سياسية اكثر منها اقتصادية(٢) الامر الذي يدعو الى عدم الالتفات اليه والتركيز على الموارد المحلية في التمويل ، أي الادخار المحلي .

---

(١) ومن الواضح ان انخفاض العجز التمويلي كان نتيجة مباشرة لانخفاض معدل الاستثمار ، ولا يعكس نموا نسبيا في معدل الادخار ، اذ يلاحظ ان الادخار خلال الخطة الخمسية الثانية لا يزال دون مستواه في بعض سنوات الخطة الاولى .

(2) See : A. S Gerakis, op. cit., p. 458.

وهنا تجدر الاجابة على السؤال الثانى ، من الواضح أن المواءمة بين معدلى الادخار والاستثمار تثير امرين أيهما تختار :

اولهما تخفيض معـــدل الاستثمار ومعنى ذلك تخفيض معدل التنمية **وثانيهما** الارتفاع بمستوى الادخـــار ليرقى الى مســـتوى الاســـتثمار .

وبالنسبة للاختيـــار الاول ، فانه غير ممكن ، ذلك انه بمقارنة نمو اجمالى النـــاتج المحلى خلال السنوات العشر السابقة (٦٠/٦١ـ ٦٩/٧٠) بمعدل نمو السكان خلال نفس الفترة وبالاخـذ فى الحسبان التزاماتنا تجاه العـــالم الخارجي نتيجـــة للقروض والتســـهيلات الائتمانية التى حصـلنا عليها خلال الفترة المذكورة ، نجـــد انه يمثل الحـــد الادنى الذى تصبح دونـه عملية التنمية غير مامـونة ، بل أن الامر يتطلب زيادة اجمالى الاستثمارات الى اجمـــالى الناتج المحلى كضرورة حتمية تفرضـــها ضرورة تنمية الناتج المحلى بمعـــدل يفوق معدل النمو الســـكانى بقدر يسمح بمواجهة التزاماتنا الخارجية(١) .

وفى ضوء ما تقـدم يصبح من الضرورى الارتفاع بمستوى الادخار ليس فقط لتحقيق اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة ، ولكن أيضا لتحقيق التـــوازن بين الادخار والاستثمار والقضاء على القـــوى التضخمية فى الاقتصاد المصرى(٢) ، وهو ما يدعـونا الى تخصيص هذا البحث لنستجلى ابعـــاد الموقف الادخارى فى الاقتصاد المصرى .

---

(١) فضلا عن الارتفاع بمستوى نصيب الفرد من الدخل من ناحية اخرى .

(٢) ومعنى ذلك أن الاقتصـــاد المصرى يحتاج الى خطة ادخارية طويلة الاجل ترتكز اســـاسا فى العمل على توازن الحســـاب الجارى بميزانية الخدمات وتحقيق فوائض فيه كذلك ترتكز على تنمية فوائض القطـــاع العام . وتعتبر الكفـــاءة الاستثمارية كما تعتبر الانتاجية بصورتها : انتاجية العمـــل وانتاجية المواد الداخلة فيه ادوات خصبة لتنمية هذه الفوائض (راجع موجـز متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. لعام ٦٥/٦٦ ـ وزارة التخطيط ، سبتمبر ١٩٦٧ ص ١١ وراجع أيضا Bent Hansen, Dev: and economic policy in Egypt, op. cit., p. 8).

وفى هذا المجال ، يجب الا يغيب عن الذهن ، وكما اوضحنا من قبل ، امرين :

الاول : ليس من المهم زيادة الادخار فحسب ، وانما من الضرورى تعبئة هذا الادخار لاغراض الاستثمار ، وذلك للاعتبارات التى اوضحناها من قبل .

الثانى : انه ليس من المهم زيادة الادخار زيادة مطلقة بحيث يكون على حساب الاستهلاك(1) ، ولكن المهم ان تكون زيادة الادخار بالحجم الامثل ، ونعنى به الحجم اللازم لتمويل الاستثمار ، بحيث يكون هناك توازن بين الادخار والاستثمار ولا يعتمد فى التمويل على العجز فى الموازنة العامة ، حتى لا يكون عاملا تضخميا يبعد الاقتصاد القومى عن حالة التوازن.

٢ ـ اهم خصائص الهيكل الادخارى فى مصر :

اذا تطرقنا الى الكلام على الموقف الادخارى فى الاقتصاد المصرى نجد أن المدخرات المحلية(2) تمثل المصدر الاساسى لتمويل التنمية الاقتصادية فى مصر ، بل تعتبر شرطا اساسيا لتحقيق اشتراكيتنا، فمقدار المدخرات الوطنية هو القياس الذى يدل على قوة الجهاز الانتاجى فى البلاد(3) ، باعتبارها اهم مصدر طبيعى لتمويل النمو المتوازن(4) ، كما نجد أن هيكل الادخار المحلى يتسم بعديد من الخصائص العامة لعل اهمها ماياتى:

---

(1) ذلك ان السياسة الاستهلاكية الرشيدة لانقاص الاستهلاك لا تدعو الى تجميده ، بل تدعو الى زيادته باقل من الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بنسبة كافية لتوليد الاحجام المطلوبة من الادخار (راجع متابعة النمو الاقتصادى : وزارة التخطيط مايو ١٩٧١ ص ٦١) .

(2) ومعلوم ان الحصول على الادخار الاجنبى امر تحوطه نواح كثيرة منها العمل على تدبير السداد فى الاجل القصير او الطويل او المغالاة فى الشروط او المساس بالسيادة الوطنية ، ومن هنا يصبح الادخار المحلى الوسيلة الناجزة لكفالة تنمية مستمرة فى ظل من الاستقرار النقدى .

(3) د. احمد النجار ، مراكز الادخار المحلية ، معهد الدراسات المصرفية ـ يوليو ١٩٦٢ ص ١ .

(4) راجع : المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ـ المجلد الرابع ، العدد الثانى ١٩٦٤ ص ١٨٠ .

اولا — معدلات المدخرات المحلية : يلاحظ أن معدل المدخرات المحلية فى مصر يتسم بالانخفاض ، كما هو الحال فى الاقتصاديات المتخلفة بصفة عامة ، فقد بلغ هذا المعدل نحو ١٣٪ من الدخل المحلى(١) خلال سنى الخطة الخمسية الاولى وسنوات خطط التنمية التالية ، وهو رقم يماثل متوسط اجمالى الادخار فى الدول المتخلفة(٢) ، والجدول الآتى يوضح معدلات الادخار المحلى خلال مرحلة التخطيط الشامل :

(اجمالى الادخار المحلى فى المدة من ٦٠/٦١ الى ٦٩/٧٠)

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

السنة	اجمالى الادخار المحلى(٣)	اجمالى الناتج المحلى	نسبة اجمالى الادخار المحلى الى اجمالى الناتج المحلى ٪
٥٩/٦٠ سنة الاساس	١٧٥ر٩	١٣٧٥ر٦	١٢ر٨
٦٠/٦١	٢١٠ر١	١٤٥٩ر٣	١٤ر٤
٦١/٦٢	١٦٤ر٧	١٥١٢ر٢	١٠ر٩
٦٢/٦٣	١٩٥ر٦	١٦٨٤ر٦	١١ر٦
٦٣/٦٤	٢٣٦ر٨	١٨٨٧ر٩	١٢ر٥
٦٤/٦٥	٢٨٨ر٤ ٢٩١ر٥	٢٠٥٠ر٦ ٢١٩١ر٨	١٤ر١
٦٥/٦٦	٣٠٩ر٦	٢٤٠٢ر٩	١٢ر٨
٦٦/٦٧	٣٤٠ر٠	٢٤٨٠ر٧	١٣ر٧
٦٧/٦٨	٢٨٨ر٢	٢٥١٠ر٠	١١ر٥
٦٨/٦٩	٣٤١ر٠	٢٦٩٦ر٤	١٢ر٦
٦٩/٧٠	٣٩٥ر٠	٢٩٧١ر٣	١٣ر٢
المتوسط السنوى	—	—	١٣ر٠

(١) نسبة محسوبة على أساس اجمالى الناتج المحلى ، الذى يساوى اجمالى الدخل المحلى مضافا اليه صافى الضرائب غير المباشرة (أى الضرائب غير المباشرة بعد استبعاد اعانات الانتاج) ، أما لو قيست هذه النسبة على أساس اجمالى الدخل المحلى فانها ترتفع عن ذلك .

(٢) راجع ما تقدم ص ٥١٢

(٣) نلاحظ أن الارقام الموضحة بالجدول تعبر عن «الادخار المتاح» وليس عن «الادخار المتولد» فى القطاعات المختلفة وهذا ما يدعونا الى وجوب الكشف عن المصادر الممكنة لزيادة المدخرات (متابعة النمو الاقتصادى فى ج.م.ع. ، وزارة التخطيط المصرى سنة ١٩٦٨ حاشية ص ٥٦) .

المصدر : الادخار ، الخطة الخمسية الاولى ص ١٠٤ وخطة ٦٧/٦٦ ص ١٥٧ وخطة ٦٩/٦٨ ص ١٠٣ وخطة ٧٠/٦٩ ص ١٠٠ . الناتج المحلى الاجمالى ، الخطة الاولى ص ١٠٤ وخطة ٦٧/٦٦ ص ٢٢١ وخطة ٦٨/٦٧ ص ١٤٧ وخطة ٧٠/٦٩ ص ١٦٢ .

وتجدر الاشارة الى ان نسبة الادخار فى مصر تعتبر فى الواقع منخفضة بالمقارنة لسنة الاساس ، وبالقياس الى المستهدف فى خطط التنمية فهى منخفضة **اولا** ، بالمقارنة بالنسبة المحققة فى سنة الاساس ٦٠/٥٩ البالغة ٨ر١٢٪ ، حيث ان نسبة سنة الاساس تزيد عن نسب السنوات ٦٢/٦١ و٦٣/٦٢ و٦٤/٦٣ و٦٨/٦٧ و٦٩/٦٨ والبالغة ٩ر١٠٪ و٦ر١١٪ و٥ر١٢٪ و٥ر١١٪ و٦ر١٢٪ على التوالى . وعلاوة على ذلك فان حجم اجمالى المدخرات من الناحية المطلقة فى سنة الاساس تزيد عن حجمه فى السنة الثانية للخطة الخمسية الاولى ٦٢/٦١ ، ويرجع ذلك اساسا الى الظروف التى صاحبت الانتاج الزراعى فى تلك السنة .

وتعتبر هذه النسبة منخفضة **ثانيا** ، بالقياس الى ما كان مستهدفا فى الخطة الخمسية الاولى (٦٠/ ٦١ ــ ٦٤/٦٥) حيث كان المستهدف ان يبلغ اجمالى الادخار فى المتوسط نحو ٢٠٪ من الدخل المحلى(١) وذلك فى حين ان متوسط اجمالى الادخار المحقق لم يبلغ (فى المتوسط) الا نحو ١٣٪ من اجمالى الناتج المحلى كما راينا .

وقد يكون من المناسب ان نشير هنا الى ان معدلات الادخار الصافى اى الناتج المحلى قد وصلت عام ١٩٦٤ فى الدول الاشتراكية الى معدلات غاية فى الارتفاع فبلغ فى يوغوسلافيا ٣٦٪ وفى الاتحاد السوفيتى وبلغاريا ٢٨٪ وفى بولندا ٢٦٪ وفى المجر ٢٥٪ ، كذلك فان هذه المعدلات الى الناتج القومى الاجمالى فى دول كاليابان والمانيا الغربية فى غاية الارتفاع ايضا ، فتبلغ فى اليابان ٣٨٪ وفى

---

(١) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ ــ ٦٤/٦٥ ، وزارة التخطيط فبراير ٦٦ ص ١٠٥ .

المانيا الغربية ٢٩٪ فى نفس السنة وتزيد فى معظم الدول الاوربية عن ٢٠٪(١) .

ويرجع انخفاض الادخار فى مصر من ناحية الحجم ومن ناحية نسبته الى اجمالى الناتج المحلى بصفة اساسية الى انتشار ظاهرة اعادة انفاق الاموال المدخرة على الاستهلاك(٢) والى تزايد الاستهلاك بمعدلات مرتفعة ، ذلك أن من اهم واخطر الظواهر التى صاحبت خطط التنمية ، ولا سيما الخطة الخمسية الاولى ، تزايد الاستهلاك باحجام ومعدلات غاية فى الارتفاع . فقد ارتفع الاستهلاك النهائى بالاسعار الجارية وبسعر السوق من ١١٩٩ر٧ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس ٥٩/٦٠ الى ١٧٦٢ر٢ مليونا من الجنيهات فى ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٥٦٢ر٥ مليونا وبنسبة زيادة ٤٦ر٩٪ عن سنة الاساس ، وبمعادل نسبة زيادة سنوية قدرها ٨٪ فى المتوسط ، على حين ارتفع اجمالى الناتج المحلى من ١٣٧٥ر٦ مليونا من الجنيهات فى سنة الاساس الى ٢٠٥٠ر٦ مليونا فى ٦٤/٦٥ بزيادة قدرها ٦٧٥ مليونا وبنسبة زيادة قدرها ٤٩ر١٪ عن سنة الاساس ومعدل زيادة سنوى قدره ٨ر٤٪ ، ومعنى ذلك أن الاستهلاك السنوى قد استحوز على الجانب الاكبر من الزيادة فى اجمالى الناتج المحلى(٣) .

ونفس الشىء حدث فى الخطة الخمسية الثانية ، فقد ارتفع الاستهلاك النهائى بالاسعار الجارية وبسعر السوق من ١٩٠٠ر٣ مليون جنيه عام ٦٤/٦٥ سنة الاساس الى ٢٦٥٦ر٦ مليون جنيه فى السنة الاخيرة للخطة ٦٩/٧٠ بزيادة قدرها ٧٥٦ر٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٣٩ر٨٪ عن سنة الاساس بمعدل نسبة زيادة سنوية ٧ر٦٪ فى المتوسط ، على حين ارتفع اجمالى الناتج المحلى من ٢١٩١ر٨ مليون

---

(١) متابعة النمو الاقتصادى فى ج.م.ع. ، المحلى ١٩٦٨ ص ١٥٥ .

(٢) د. سمير امين ، القوى التضخمية والقوى الانكماشية فى اقتصاد الاقليم المصرى ، مصر المعاصرة اكتوبر ١٩٥٨ ص ٢٤ .

(٣) راجع متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ ، وزارة التخطيط ، فبراير ١٩٦٦ ص ٧٣ وما بعدها .

جنيه فى سنة الاساس الى ٣ر٢٩٧١ مليـــون جنيه فى ٦٩/٧٠ بزيادة قدرها ٥ر٧٧٦ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرهـا ٦ر٣٥٪ عن سـنة الاساس ومعـــدل زيادة سنوية ٣ر٦٪ فى المتوسط .

وقد انعكس ذلك كـله على جمود نسبة الادخار الاجمالى الى اجمالى النـاتج المحلى وقصـور المدخـرات المحلية عن تمـويل الاستثمارات المدرجة بالخطـة ، الامر الذى ادى الى الاعتماد على عجز الميزانية فى تمويل الاستثمارات تمـويلا تضخميا بنسبة غير قليلة وزيادة الاعتماد على العالم الخارجى مما ادى الى ظهور عجـز فى ميزان المدفوعات(١) .

ومن هنا تنصب السياســة الرشيدة التى تتبع لتصـحيح الاختلالات الداخليـــة والخارجية للاقتصاد المصرى على وجوب زيادة المدخرات للعمل على الحد من زيادة الطلب فى الداخـل وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات فى تعاملنا مع العـــالم الخارجى(٢) .. فانه من الضرورى الارتقـاء بمعدل الادخار الى نسبة تقتـــرب من ٢١٪ من الدخل(٣) لمقابلة احتياجات مشروعات التنمية الاقتصـادية ، ويقتضى ذلك بذل الجهود لتنظيم الاستهلاك ورفع الانتاجية واتخاذ السياسات الادخارية المناسبة لتحقيق معدلات عالية من الادخار ذلك ان اى نقص

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٧٥ .

(2) Ben Hansen, Dev. and Economic Policy in Egypt, op. it., p. 295.

(٣) ولتقدير معـدل الادخار اللازم لخطة التنمية الاقتصادية و٧١/٧٠ ... التى تهدف الى «مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات» ، فانه بعملية حسابية بسيطة نجد ان معدل نمو الدخل القومى يجب أن يصل الى نحو ٧٪ سنويا ، فاذا علمنا أن معامل راس المال (اى النسبة الحدية لراس المال الى الناتج Incremental Capital-Output Ratio وهى عبارة عن نسبة الاستثمار الى الزيادة فى الدخل القومى) يقدر بحوالى ٣ : ١ ، يتبين لنـا ان نسبة الادخار الى الدخـل القومى يجب ان تصل الى ٢١٪ من الدخل القومى ، وهذه الحسابات تفترض ان نموذج هارود/دومار هو النموذج الملائم للنمـو (راجع ، المحاضرة التى القاها د. محمـد سلطان أبو على ، انماط الاستهلاك فى ظل خطط التنمية الاقتصادية ، مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٧٠ ص ٣ حاشية) .

فى المعدلات الحالية سوف يترتب عليــــه اما نقص فى الاستثمار واما زيادة فى الاعتمــاد على التمـــويل الخــارجى ، وكلاهمــا امر مرغوب عنـــه .

ثانيا ـ الاهمية النسبية للمدخرات المتاحــة للقطــاع العام والقطــاع الخــاص(١) :

ويلاحظ ان المدخرات المتاحة للقطاع العام تتميز بالارتفاع بالنسبة الى جملة المدخــرات ، فبينما نجد ان نسبة المدخرات المتاحة للقطــاع العام ، متمثلا فى قطاعات التأمينات الاجتماعية والمال والادخار والاعمال العــام والحكومة العامــة(٢) ، تبلغ ٨٧٪ من جمــــلة مصادر الادخار المحلى ، فان نــسبة المدخرات المتاحة للقطاع الخاص لا تتعدى ١٣٪ على مدى الســـنوات من ٦٤/١٩٦٥ الى٦٩/١٩٧٠(٣) ، وذلك على النحــو الذى يوضحه الجدولان التاليان :

---

(1) Compare : Hikmat S. A. Kish. The mobilization of domestic savings in U.A.R. The Mobilization of savings in African countries. International conference held in Milan, Sep. 1971 pp. 141 - 161.

(٢) راجع متابعــة وتقييم الخطــة الخمســية الاولى ٦٠/٦١ ـ ٦٤/٦٥ ، وزارة التخطيط فبراير ٦٦ ص ١٠٥ .

(٣) ومن جهة اخرى ، اذا اردنا الوقوف على النصيب النسبى لكل من الادخــار الحكومى وادخار قطاع الاعمال وادخار القطاع العــائلى ، فانها تكون على النحو التــالى :

القطــاع	٦٧/٦٨ ٪	٦٨/٦٩ ٪	٦٩/٧٠ ٪
١ ـ ادخار قطاع الحكومة العام والتأمينات الاجتماعية	٣١	٤٦	٣٣
٢ ـ ادخار قطاع الاعمال (العام والخاص)	٤٤	٢٨	٢٨
٣ ـ ادخار القطاع العائلى	٢٥	١٩	٣٩

جـــدول (١)

اوعية الادخار المحلى الاجمالى(١)

(بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه)

البيــــان	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
الادخار الاجمالى المتاح لدى القطاع العام	٢٨٦ر٩	٢٨١ر٨	٣١٠ر٦	٢٣٥ر٨	٢٩٧ر٣	٣٠٦ر٤
١ ــ قطاع الاعمال العام غير المالى	١٩٥ر٨	٢٠٦ر٤	١٩٧ر٧	١٢١ر٢	١٢٩ر٠	١٤٧ر٥
أ ــ حصة الحكومة فى قطاع الاعمال العام	٩٦ر٠	١١٤ر٥	١٠٥ر٠	..	..	..
ب ــ الهيئات والمؤســـسات العامة	٨ر٦	ـــ١٠ر٦	ـــ٠ر٦	..	..	..
ج ــ الشركات العامـــة	٨٣ر٩	٩٨ر١	٩٣ر١	..	..	..
د ــ المخصص للخـدمات المركزية والاجتماعية للعمال	٧ر٣	٤ر٤	٥ر٧	..	..	..
٢ ــ قطاع المصارف والتامين	٢٠ر٥	٣٣ر٤	٢٦ر٣	٢٤ر٤	٢٦ر٥	٣٠ر٥
أ ــ الجهاز المصرفى	٨ر٦	١٠ر١	١٢ر٢	..	..	..
ب ــ جهاز التامين	٣ر٤	٣ر٩	٤ر٢	..	..	..
ج ــ صندوق توفير البريد	٨ر٤	٤ر٩	ـــ٢ر٨	..	..	..
د ــ بنوك الادخار	١ر٠	٠ر٣	٠ر٤	..	..	..
هـ ــ شهادات الإستثمار	..	١٤ر٢	١٢ر٣	..	..	..

(١) يلاحظ على ارقام هذا الجدول ان بعض بياناته غير قابلة للمقارنة مع بعضها البعض وخصوصا الادخار المتاح للقطاعـين العام والخاص لتغير التعريف المستخدم لهما ، فضلا عن ان الادخارات المتعلقة بالقطاع المالى بعضها يظهر فى القطـاع الخاص ويظهـر البعض الاخر فى قطـاع المصارف والتامين بالاضافة الى ان هناك ظاهرة اخرى تتلخص فى ان جهاز التخطيط يقدر ادخار القطاع الخاص كباق ، ومن ثم فهى هذا البيان تتجمع كل اخطاء التقدير ، وهى ظاهرة خطيرة يجب ان تولى عناية كبيرة لامكان دراسة الادخار داخل مختلف القطاعات ولوضع السياسة الادخارية على اسس سليمة وواقعية تتضمن توفير الاســاس اللازم لتحقيق اهدافها فى الارتفاع بمستوى الطاقة الادخارية الفعلية . (انظر د. رياض الشيخ مشاكل تمويل التنمية فى ج.ع.م. المرجع السابق ص ١٢) .

تابع الجدول السابق :

٣ ـ قطاع التامينات الاجتماعية	٩٧ر١	١١٧ر٠	١٣٥ر٦	١٤٣ر١	١٥٥ر٠	١٦١ر١
أ ـ الهيئة العامة للتامين والمعاشات	٤٧ر٣	٥٣ر٤	٥٥ر٦	..	..	٠٠ر٠
ب ـ الهيئة العامة للتامينات الاجتماعية	٤٩ر٨	٦٠ر٤	٦٧ر٩	..	..	٠٠ر٠
جـ ـ ادخار نصف اليوم	..	٣ر٢	١٢ر١	..	..	..
٤ ـ قطاع الحكومة العام(١)	٨٠ر٥-	٩٧ر٠-	٦٤ر٠-	٥٢ر٩-	١٢ر٢-	٣٢ر٧-
٥ ـ موارد اخرى	٥٤ر٠	٢٢ر٠	١٥ر٠			
الادخار الاجمالي المتاح لدى القطاع الخاص	٢٠ر٣	٢٧ر٨	٢٩ر٤	..	..	
قطاع الاعمال الخاص المنظم	..	..	..	٤ر٥	٢ر٥	٦ر٥
قطاع الافراد	..	..	..	٤٧ر٠	٤١ر٢	٨٣ر٠
المجموع الكلى للادخار المحلى الاجمالى	٣٠٧ر٢	٣٠٩ر٦	٣٤٠ر٠	٢٨٨ر٢	٣٤١ر٠	٣٩٥ر٠

(المصدر ـ وزارة التخطيط ـ تقارير متابعة النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. عام ٦٧/٦٦ ص ١٥٧ و ٦٩/٦٨ ص١٠٣ و٦٩/٧٠ ص١٠٠)

(١) يلاحظ أن القطاع الحكومى ويمثل الحساب الجارى بميزانية الخدمات ، يضغطنا على حجم المدخرات المحلية ، ولكن يلاحظ أيضا أنه آخذ فى الانخفاض .

جـــدول (٢)

الاهمية النسبية ٪ لمصادر الادخار المحلى فى المدة من ٦٤/٦٥–٦٩/٧٠ .

السنة	الادخار الاجمالى المتاح للقطاع العام						الادخار الاجمالى المتاح للقطاع الخاص
	التأمينات الاجتماعية	المال والادخار	فى الأعمال العام المالى	الحكومة العامة	موارد أخرى	المجموع	
٦٤/٦٥	٢١ر٦	٦ر٧	٦٢ر٧	–٢٦ر٢	١٧ر٦	٩٢ر٤	٦ر٦
٦٥/٦٦	٢٧ر٧	١٠ر٨	٦٦ر٧	–٢١ر٣	٧ر١	٩١ر٠	٩ر٠
٦٦/٦٧	٢٦ر٩	٧ر٧	٥٨ر٢	–١٨ر٨	٤ر٤	٩١ر٤	٨ر٦
٦٧/٦٨	٤٦ر٧	٨ر٥	٤٢ر٠	–١٨ر٤	—	٨١ر٨	١٨ر٢
٦٨/٦٩	٤٥ر٥	٧ر٨	٣٧ر٨	–٣ر٩	—	٨٧ر٢	١٢ر٨
٦٩/٧٠	٤٠ر٨	٧ر٧	٣٧ر٤	–٨ر٣	—	٧٧ر٦	٢٢ر٤
المتوسط السنوى	—	—	—	—	—	٨٧ر٠	١٣ر٠

المصدر – وزارة التخطيط ، تقارير متابعة النمـــو للسنوات ٦٦/٦٧ و٦٨/٦٩ و٦٩/٧٠ ص١٥٨ و١٠٢ و١٠٠ على التوالى .

ا – الادخار المتاح للقطاع العام :

ويلاحظ أنه بالنسبة لاجمالى الادخار المتاح للقطاع العـــام أن التأمينات الاجتماعية تمثل أحـــد مكوناته الاساسية بل وتأخذ مكان الصدارة بالنسبة لكافة الاوعيـــة الادخارية وتنمو الادخارات المتولدة فى هذا القطاع نموا سريعا .

فقد تراوحت الاهمية النسبية لهذا النوع من الادخار الاجبارى(١) « Compulsory savings » ما بين ٦ر ٢١٪ و٧ر٤٦٪ على مدى السنوات من ٦٤/٦٥ الى ٦٩/٧٠ :

(١) مع أن الادخار عن طريق التأمينات الاجتماعية يعتبر ادخارا اجباريا ، الا أنه يتميـــز عن المدخرات الاجبـــارية الاخرى (كالضرائب مثـــلا) ، بأن من يقـــوم به يحصل على مزايا مباشرة كالمعاش ومعاش الشيخوخة والتعـــويض بينما الاشكال السابقة للادخار الاجبـارى لا تقابله مزايا مباشرة وان كان يقابله مزايا غير مباشرة فى بعض الاحوال .

وتتميز هذه المدخرات الاجبارية الجماعية التى تتكون نتيجة للتشريعات التى تصدرها الدولة وتلزم بها صاحب العمل والعامل ، بالاستقرار وضخامة الحصيلة مما يدفع الدول للتوسع فيها عندما تقصر المدخرات الاختيارية عن تمويل خطة التنمية الاقتصادية(١).

والواقع أن هذا الوعاء من اوعية الادخار ، يقوم فى مصر بدور هام فى مجال التنمية الاقتصادية حيث انه يقدم موردا أساسيا للتمويل ، ويقوم فى الوقت نفسه بتأدية رسالة اجتماعية هامة فى المجتمع الاشتراكى(٢) ، تتمثل فى الخدمات العديدة التى تعود على العمال واصحاب الاعمال ، ونعنى بها بصفة خاصة توفير سبل الطمأنينة لطائفة العمال وتأمينهم على حياتهم ومستقبلهم مما ينعكس اثره فى زيادة الانتاج وتخفيف وطأة الالتزامات التى ترتبها التشريعات العمالية عن صاحب العمل(٣) .

ويلاحظ ان نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر يأخذ بمبدأ هام هو مبدأ التدرج فى التطبيق ، فقد تقرر البدء اولا فى تطبيق نوعين من انواع التأمين هما تأمين الشيخوخة وتأمين العجز والوفاة ، وذلك على فئة محدودة من العمال ، ثم يتم بعد ذلك التدرج فى تطبيق انواع اخرى من التأمينات والتدرج فى تطبيقها على الفئات الاخرى من العمال حتى يتم تطبيق جميع انواع التأمين على جميع فئات العمال .

---

(1) See : Bernstein and Patel I.M.F., op. cit., p. 392.

(٢) وقد مر نظام التأمينات الاجتماعية الذى تطبقه مصر بعديد من المراحل والـ[illegible] وقد بدأت هذه المراحل عام ١٩٥٢ حيث صدر القانون رقم ٣١٦ لسنة ٥٢، بانشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار والمعاشات لموظفى الدولة ، ثم صدرت بعده عدة قوانين آخرها القانونان رقما ٦٢ ، ٦٣ لسنة ١٩٧١ ويقضيان برفع نسبة المعاش بواقع ١٠٪ مع تعديل نظم الجمع بين معاشين .

(٣) فقد ينظر الى التأمينات الاجتماعية بأنها لا تحقق مزايا لصاحب العمل ، ولكنها فى الواقع ان كانت لا تحقق مزايا عاجلة الا انها تحقق له مزايا فى الاجل الطويل او القريب حسب الاحوال ، فمكافأة نهاية الخدمة ، بدلا من ان يؤديها صاحب العمل دفعة واحدة فان التأمينات الاجتماعية تنظم طريقة جمعها على اقساط دورية حتى اذا ما استحقت لا ترهق صاحب العمل ، كما ان التأمينات يخفف من كاهله التعويضات التى يستحقها العمال نتيجة للاضرار التى تلحقهم اثناء العمل .

ولا يخفى أن اختيار مبدأ التدرج وتفضيله على مبدأ التطبيق الشامل فيه من المزايا الكثيرة أهمها درء المشاكل والصعوبات التى تقف فى سبيل التطبيق[1] ، كما يأخذ نظام التأمينات الاجتماعية فى مصر بمبدأ هام آخر هو نظام توحيد الادارة اى تجميع مؤسسات التأمين فى مؤسسة واحدة تباشر الادارة والاشراف على النظام بأكمله وذلك بخلاف ما هو متبع فى بعض الدول التى سبقتنا فى مجال التأمينات الاجتماعية ، وقد احسن المشرع فى هذا المجال ، فبعد عن التشتت وتعدد مؤسسات التأمينات الذى يفضى الى عيوب كثيرة فى طريقة تنظيم وادارة الخدمات التأمينية والى كثرة تكاليف الادارة[2] .

ومما لا شك فيه ان الادخار الاجبارى نصف اليوم الذى استحدث والذى زيد الى ثلاثة ارباع اليوم فى يوليو سنة ١٩٦٧ قد كان من العوامل الرئيسية التى أدت الى ارتفاع المدخرات المتولدة من هذا القطاع .

والجدير بالذكر انه من المرتقب ان تزداد احجام فوائض كل من الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية نتيجة الزيادة فى العمالة ونتيجة الزيادة فى الاجور ، بالاضافة الى امكان التوسع فى نظام التأمينات الاجتماعية عن طريق شمول ذوى المهن الحرة واصحاب الاعمال والمشتغلين لحسابهم واصحاب الحرف والحائزين لاراضى زراعية والعمال الزراعيين لهذا النظام[3] .

---

(1) هذا وقد تم منذ سنة ١٩٦١ تغطية جميع العمال فى تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة واصابات العمل ، ويبلغ عدد الخاضعين للتأمينات الاجتماعية ، وحتى ابريل ١٩٧٢ ، نحو ثلاثة ملايين فرد، قارن (Patrick O'Brien, op. cit., p. 188)

(2) ويلاحظ انه يتوفر على تجميع المدخرات الاجبارية فى مصر هيئتان ، الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية التى سبقت الاشارة اليها فى المتن وتسرى أحكامها على القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام ، وهيئة عامة اخرى هى هيئة التأمين والمعاشات الحكومية ، وتسرى احكامها على القطاع الحكومى .

(3) راجع تقرير النمو الاقتصادى فى ج.م.ع. - وزارة التخطيط ، اغسطس سنة ١٩٦٨ ص ١٦٠ .

ومن جهـــة اخرى ، يمثـل قطاع الاعمال العـــام ثانى المكونات الاساسية لاجمالى مدخرات القطاع العـــام ، فقد تراوحت الاهميـة النسبية له مابين ٤ر٣٧٪ و٧ر٦٦٪ على مدى السنوات الست الواردة بالبيان الســابق . ولكن يلاحظ ان اهميته النسبية آخذة فى الانخفاض فبعد ان كانت هذه الاهمية ٧ر٦٣٪ عام ٦٤/٦٥ و٧ر٦٦٪ عام ٦٥/٦٦ اخذت فى الانخفاض التدريجى حتى وصلت الى ٤ر٣٧٪ عام ١٩٧٠/٦٩ ولا يرجع ذلك بالطبع الى انخفاض الحصيلة وانمـا الى زيادة حصيلة التأمينات الاجتماعية تزايدا ملموسا ، ولا شــك أنه يقع على هذا الوعاء من اوعية المدخرات عبء كبـير فى تكوين المدخرات المحليـــة وزيادتها وذلك عــن طريق رفع الكفـــاية الانتاجيـــة واستغلال الطـــاقات الانتاجيـــة اكبر استغلال ممـكن ومكافحة الضياع الاقتصادى وكبح جماح الاسراف وذلك توصـلا الى خفض التكاليف حتى يمـــكن لهذا القطاع زيادة القدر الذى يتكون من ارباح مشروعات قطاع الاعمال العام.

ومن جهة اخرى فقد راينا من قبل ان مدخرات قطاع الاعمـــال العـــام تتمثل فى فائض المشروعات العامـــة . وهذا الوعاء يعتبر ، فى الواقع . من الاوعيـــة الادخارية الاساســـية فى الدول الآخـــذة بالاشتراكية[1] . ومن المعـــلوم أن فائض المشروعات فى القطاع العـام يتحصل فى الفرق بين نفقات الانتاج واثمان بيـــع منتجاته ؛ وعلى ذلك فان مستوى هــذا الفائض يتوقف على اثمان البيع وتطـــور مستوى الكفـــاية الانتاجية فيه ومســـتوى التكاليف .

ونظرا الى ان شركات القطاع العام تمثل فى مصر نحـــو ٨٥٪ من الانتاج الصناعى ، فان هذا القطاع يجب أن يكون له الدور الهـــام فى تكوين المدخرات العامـــة ، ولكى نتبين المـــوقف الادخارى لقطـــاع الاعمال العام «غير المـــالى» دعنـــا نطلع على الجدول التالى :

---

(١) وتتوقف اهميـــة هذا المصدر من مصادر الادخار المحلى على عدد وحجـــم المشروعات العامـــة واهميتها فى الاقتصـــاد القومى (راجع د. رياض الشيخ ، ميزانية الدولة ووسائل تمويل الزيادة فى الانفـــاق العام ، معهد الدراسات المصرفية ، يوليو ١٩٦٧ ص ٤٠) .

« ادخار قطاع الاعمال العام غير المالى »

(بالمليون جنيه)

البيـــــان	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
حصة الحكومة فى قطاع الاعمال العام	٩٦ر٠	١١٤ر٥	١٠٥ر٠	—	—	—
الهيئات والمؤسسات العامة	٨ر٦	–١٠ر٦	–٦ر٠	—	—	—
الشركات العامـــة	٨٣ر٩	٩٨ر١	٩٣ر٠	—	—	—
المخصص للخـــدمات المركـــزية والاجتماعية للعمال	٧ر٣	٤ر٤	٧ر٥	—	—	—
المجمـــــوع	١٩٥ر٨	٢٠٦ر٤	١٩٧ر٧	١٢١ر٢	١٢٩ر٠	١٤٧ر٥
الادخـار الاجمـالى المتـــاح لدى القطـــاع العـــام	٢٨٦ر٩	٢٨١ر٨	٣١٠ر٦	٢٣٥ر٨	٢٩٧ر٣	٣٠٦ر٤
الادخـار الاجمـالى المتـــاح لدى القـــاع الخـــاص	٢٠ر٣	٢٧ر٨	٢٩ر٤	٥٢ر٤	٤٣ر٧	٨٨ر٦
الاجمالى الكلى للادخار المحلى الاجمالى	٣٠٧ر٢	٣٠٩ر٦	٣٤٠ر٠	٢٨٨ر٢	٣٤١ر٠	٣٩٥ر٠

(المصدر : وزارة التخطيط ، متابعة النمو الاقتصـــادى للسنوات ٦٧/٦٦ و ٦٩/٦٨ و ٧٠/٦٩ ص ١٥٧ و١٠٣ و ١٠٠ على التوالى) .

ويتضح من هذا الجدول ان الاهمية النسبية للادخار المتولد من قطاع الاعمال العام غير المالى فى انخفاض مستمر حيث بلغ حدها الاقصى عام ٦٦/٦٥ ٧ر٦٦٪ ثم اخذت فى الانخفاض الى أن بلغت ٤ر٣٧٪ عام ٧٠/٦٩ ويرجع ذلك جزئيا الى زيادة الاهمية النسبية لقطاع التامينات الاجتماعية . وفى هذا المجال تجدر الاشارة الى أن ارتفاع التكاليف فى القطاع العام يرجع الى عدة امور اهمها انخفاض مستوى الكفاية الانتاجية للعامل وزيادة المرتبات والاجور وارتفاع اسعار المواد الاولية . ونظرا الى ان ارتفاع تكلفة الانتاج ينعكس اثره على الارباح ، فان الامر يتطلب ربط الاجر بالانتاجية بحيث لا يسمح بزيادة الاجور الا اذا زادت الانتاجية وبقدرها ، بالاضافة الى وجوب كبح جماح الاسراف ومكافحة الضياع الاقتصادى بصوره المختلفة بحيث تتفوق الانتاجية على التكلفة حتى يتسنى للقطاع العام أن يفى بالمسئولية الملقاة على عاتقه نحو تعزيز المدخرات الوطنية(١) .

ب ـ الادخار المتاح للقطاع الخاص:

وفيما يتعلق بالادخار المتاح للقطاع الخاص ، متمثلا فى مدخرات الافراد وقطاع الاعمال الخاص فان اهميته النسبية على مدى السنوات من ٦٥/٦٤ الى ٧٠/٦٩ تبلغ فى المتوسط ١٣٪ وهى فى الواقع نسبة قليلة ، الامر الذى جعل المخطط يعتبر مجرد مصدر ثانوى لا يعتمد عليه كثيرا(٢) فى التمويل بالمقارنة بمصادر الادخار المتاحة للقطاع العام(٣) ، ويرجع انخفاض معدل هذا النوع من الادخار الى انخفاض الدخل الفردى وعدم انتشار الوعى الادخارى وارتفاع

---

(١) قارن د. محمد زكى شافعى التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ص ٤١ ـ ٤٤ .

(٢) وقد يرجع ذلك الى ان انواع المشروعات الجديدة فرضت على الدولة اعطاء اهمية اكبر لوسائل الادخار التى لا يتحكم فيها الافراد فضلا عن خطورة الاعتماد على الادخار الفردى كوسيلة كافية لتمويل التنمية براجع د. عبد الرازق حسن ، القروض الخارجية ومشكلة ميزان المدفوعات، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٢ ص ٥ و٦ .

(٣) راجع د. احمد النجار ، مراكز الادخار المحلية ، معهد الدراسات المصرفية، يونيو ١٩٦٢ ص ١ .

الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض الميل للادخار(١) ، وعلى هذا النحو فان معدلات كل من الاستهلاك والادخار تكون معدلات بالغة الخطورة اذا لم ينالها تعديل في تركيبها .

ولكن ثمة دلائل تشير الى تحسن ملموس في السنوات الاخيرة ونعني بها من عام ٦٧/٦٨ الى ٦٩/ ٧٠ . فقد زادت الاهمية النسبية لمدخرات القطاع الخاص من ٦ر٦٪ عام ٦٤/٦٥ الى ١٨٪ عام ٦٧/٦٨ ونقص الى ١٢٪ عام ٦٨/٦٩ ثم زاد عام ٦٩/٧٠ . ففي السنة الاخيرة زادت مدخرات القطاع الخاص من ٧ر٤٣ مليون جنيه عام ٦٨/٦٩ الى ٦ر٨٨ مليون جنيه عام ٦٩/٧٠ اى بزيادة قدرها ٩ر٤٤ مليون جنيه بينما لم تزد مدخرات القطاع العام في هذه المدة الا بمقدار ١ر٩ مليون جنيه فقط(٢) .

من كل ما تقدم يلاحظ الناظر المدقق في هيكل المدخرات في مصر أن العبء الاكبر في تكوين المدخرات يقع على عاتق أوعية القطاع العام ، غير أن الاهتمام بمدخرات القطاع العائلي امر ضروري حيث أن موارد هذا القطاع تشكل مصدرا هاما لتمويل التنمية علاوة على أنه يعتبر فضيلة في حد ذاته تنعكس على تصرفات الفرد ، فضلا عن أن زيادة هذه المدخرات يساعد على الحد من الضغوط التضخمية ، وقد يبدو للبعض أنه ربما يكون في الامكان تحقيق معدلات ادخار مرتفعة عن طريق الاوعية الالزامية مثل الضرائب والتأمينات الاجتماعية ورفع أسعار الخدمات والسلع التي تنتجها الدولة .

---

(١) علما بأن البيانات الواردة بالجدولين السابقين تتعلق بالادخار «المتاح» لكل من القطاعين العام والخاص ، فالملاحظ انه على الرغم من ان قطاع التأمين والمصارف يعتبر وعاء للادخار الاختياري مصدره القطاع الخاص الا انه يصب في الادخار المتاح للقطاع العام .

(٢) راجع تقرير وزارة التخطيط عن تقييم ومتابعة النمو الاقتصادى في ع.م.ع. مايو ١٩٧١ ص ١٠١ .

غير أنه يلاحظ من جهة اخرى ان الاسترسال فى هذه الاجـراءات قد تقضى دونه الرغبة فى كفالة قدر متزايد من الدخول يحفز على زيادة الانتـاج او رعاية ذوى الدخـول المحدودة من الافراد .

ومن ثم فلا يعنى ما تقـدم وجوب الارتفـاع بمستوى الادخار المحلى بأى وسـيلة ، بل ان المشكلة الاقتصـادية المصرية تتطلب السعى لتحقيق التوازن بين المدخرات والاستثمارات المحلية (التوازن الداخلى) وتحقيق موازنة ميـزان المدفوعات (التـوازن الخارجى) دون الاضرار بالاهـداف الاقتصادية الاخـرى ، وعلى الاخص فى مجـالات زيادة الانتاج واستقرار الاسـعار وتوزيع الدخول(1) .

٣ ـ اوعية تجميع المدخـرات الاختيارية :

لا يخفى انه عند دراسة الاوعية الادخارية يجب عدم اغفال الدور الذى تلعبـه المؤسسات المالية الوسيطة فى اصـدار الاصول الماليـة وتنظيم عملية الادخار ، على النحو الذى أشرنا اليه عند عرض تحليل الكاتبين جـيرلى وشـو(2) فى هذا الصدد وعرفنا ان هذه المؤسسات تقوم ، فى الدول المتقدمة ، بالدور الرئيسى فى عملية التمويل لما تتميز به من تعدد وتنوع الاصـول المالية وبدرجات متفاوتة من السيولة .

ومن هنا فانه يكون من اللازم ان ترتكز سياسة الادخـار فى مصر فى الاعتمـاد على المؤسسات المالية الوسيطة فى هذا المجـال مع مراعاه تعدد هذه الاصول وتمتعها بدرجات متفاوتة من السـيولة وبصـورة جذابة وملائمة لكل الفئات ، ذلك ان هذه السـياسة ستؤدى الى تشجيع الادخار وزيادته فى صـورة اصول مالية تعتبر بديلا عن النقود حتى يقـل الطلب عليهـا وتمتص السـيولة النقدية بمـا يؤدى الى تخفيف الضـغوط التضخمية ، والمثل الواضـح على ذلك النجاح الذى حققته شهادات الاستثمار ، على النحو الذى سيأتى تفصيله .

---

(1) Bent Hansen, op. cit., pp: 20 - 21.

(2) راجع ما تقدم ص ٢٩

ولا شك أن تحقيق هذا الامر يتطلب العمل على انشاء هيئة عليا للادخار تقوم بتنسيق نشاط الاوعية الادخارية المختلفة ، منعا للتضارب ، وتخضعها للتخطيط الواعى ، حتى تعبأ كافة الجهود من اجل زيادة الادخار القومى زيادة تتناسب مع متطلبات الاستثمار القومى .

وفيما يختص بأوعية تجميع المدخرات ، راينا ان نركز على اوعية تجميع الادخار الاختيارى للاعتبارات التى اوردناها فى دراستنا السابقة(١) ، واذا استعرضنا هذه الاوعية فى مصر نجدها تكاد تنحصر فى صناديق توفير البريد وحسابات التوفير بالبنوك وبوالص التأمين على الحياة ومراكز الادخار المحلية وشهادات الادخار .

١ ـ صناديق توفير البريد :

وتشغل صناديق توفير البريد فى مصر ، شأنها فى ذلك شان الدول المتخلفة بصفة عامة ، المكان الاول بين الاوعية الادخارية المختلفة(٢) ، وذلك بسبب انتشار هذه الصناديق فى مختلف انحاء الاقاليم وذلك بعكس البنوك وفروعها التى يقتصر وجودها فى المدن الكبرى نظرا لتخلف العادات المصرفية فى الاقتصاديات المتخلفة ، وعلى ذلك تحرم الاقاليم من الخدمات المصرفية ، وهذه حقيقة واضحة فى مصر ، حيث يتجاوز عدد صناديق توفير البريد(٣) نحو ثلاثة امثال عدد فروع البنوك التجارية ، مما ترتب عليه كثرة عدد المتعاملين معها فى مختلف مستويات العمر والدخل والثقافة .

ومن هنا يتبين لنا كيف تتفوق صناديق توفير البريد على البنوك التجارية فى تجميع المدخرات ، فعلى حين بلغت اقصى جملة للودائع بصناديق توفير البريد فى مصر ٧٦٫٧ مليونا من الجنيهات عام ٦٥/٦٦ كانت جملة الودائع بمكاتب توفير البنوك التجارية

---

(١) راجع ما تقدم ص ٥٢٠ .

(٢) د. محمد زكى شافعى ، النظم المصرفية فى البلاد المتخلفة ، المرجع السابق ص ١٨ وما بعدها .

(٣) يبلغ عمر صندوق توفير البريد فى مصر نحو سبعين عاما .

٦٦٫٩ مليونا فقط فى نفس الفتــرة وظل رقم توفير البريد يسبق رقم توفير البنــوك حتى عام ٦٨/٦٩ ، وفى نفس الوقت نجد تطــورا هاما قد حدث فى زيادة المدخـــرات فى صناديق توفير البــريد ، فبعد ان كان حجم الودائع فى الصندوق عام ٥٣/٥٤ يبلغ نحو ٢٦ مليـــونا من الجنيهات ، وصلت ، كما ذكرنا الى ٧٦٫٧ مليــونا عام ٦٥/٦٦ بزيــادة قدرها ثلاثة امثال خلال ١٢ عاما .

وفيما يلى بيان يوضح الايداعات بصناديق توفير البريد والبنوك حتى عام ٦٩/١٩٧٠ :

رصيد المبالغ المودعة بصناديق توفير البريد والبنوك التجارية

(بملايين الجنيهات)

السنة	البريد		البنوك	
	المبلغ المودع	الرقم القياسى	المبلغ المودع	الرقم القياسى
٥٣/٥٤	٢٦٫١	١٠٠٫٠	١٣٫٢	١٠٠٫٠
٥٩/٦٠	٣٨٫٤	١٤٧٫١	٢٧٫٧	٢٠٩٫٩
٦٠/٦١	٤١٫٦	١٥٩٫٤	٢٩٫٩	٢٢٦٫٥
٦١/٦٢	٤٧٫٢	١٨٠٫٨	٣١٫٩	٢٤١٫٧
٦٢/٦٣	٥٥٫٠	٢١٠٫٧	٤١٫٧	٣١٥٫٩
٦٣/٦٤	٦٢٫٤	٢٣٩٫١	٥٣٫٠	٤٠١٫٥
٦٤/٦٥	٧١٫٧	٢٧٤٫٧	٦٢٫٤	٤٧٢٫٧
٦٥/٦٦	٧٦٫٧	٢٩٣٫٩	٦٦٫٩	٥٠٦٫٨
٦٦/٦٧	٧٣٫٢	٢٨٠٫٥	٦٤٫٨	٤٩٠٫٩
٦٧/٦٨	٦٧٫٨	٢٥٩٫٨	٦٥٫٠	٤٩٢٫٤
٦٨/٦٩	٦٩٫٩	٢٦٨٫٠	٦٩٫٠	٥٢٢٫٠
٦٩/٧٠	٧٣٫٩	٢٨٣٫٠	٧٨٫٣	٥٩٢٫٠

(المؤشرات الاحصائية فى ج.م.ع. : الجهـــاز المركزى للتعبئـة العامة والاحصــاء ـ نوفمبر ١٩٦٩ ص ٤٧ والنشرة الاقتصادية للبنك الاهــلى والمجلة الاقتصادية للبنــك المركزى ، اعداد مختلفة) .

ونود ان تسارع التنبيه الى ان الارتفاع المتواصل فى حجم الودائع يرجع بصفة اساسية الى ارتفاع مستوى الدخل الفردى فى مصر(١) ، وزيادة نمو الوعى الادخارى بين الافراد والغاء الفائدة الدائنة على الحساب الجارى بالبنوك التجارية اعتبارا من يوليو ١٩٦٢ ، ويدل ذلك على أن هذا الارتفاع فى حجم الودائع كان مصحوبا بزيادة فى عدد المدخرين .

ويلاحظ انه لغاية عام ٦٩/٦٨ ، وكما اوضحنا من قبل ، كانت صناديق البريد تتفوق على مكاتب توفير البنوك التجارية من حيث الحصيلة ، الا انه فى عام ٧٠/٦٩ ولاول مرة اظهرت مكاتب البنوك حصيلة اوفر ، ويلاحظ من جهة اخرى ان ثمة ظاهرة هامة قد اسفر عنها عاما ٦٧/٦٦ و٦٨/٦٧ وهى نقص الودائع الادخارية فى صندوق توفير البريد بمقدار ٥ر٣ و ٤ر٥ مليون جنيه على التوالى لاول مرة منذ سنى التخطيط الشامل ، ويرجع ذلك ، فى الغالب ، الى منافسة الاوعية الادخارية الاخرى ولا سيما شهادات الادخار ، ومن هنا يستلزم الامر دراسة عدم منافسة الاوعية لبعضها البعض وبحيث يراعى أن تكون لكل وعاء ميزة تميزه عن غيره من الاوعية .

---

(١) وفيما يلى جدول يوضح تدرج الدخل الفردى فى المدة من ٦٠/٥٩ الى ٧٠/٦٩ :

متوسط نصيب دخل الفرد من اجمالى الدخل المحلى

(بتكلفة عوامل الانتاج الثابتة وبالجنيه)

السنة	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤ *	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩
الدخل	٥٠,٢	٥١,٧	٥٢,٠	٥٥,١	٥٨,٣	٥٩,٨-٦٧,٠٠	٦٨,١	٦٦,٦	٦٥,٤	٦٧,٥	٧٠,٣

المصدر : الخطة الخمسية الاولى ص ٤٥ وعام ٦٧/٦٦ ص ٧٠ وعام ٦٩/٦٨ ص ٣٩ وعام ٧٠/٦٩ ص ١٢٥ .

* اسعار ٦٥/٦٤ معاد تثبيتها .

ويقوم نظام توفير البريد على بعض الاحكام الاساسية التى لاقت قبولا لدى جمهور عملائه وتتلخص هذه القواعد فى عدم جواز الحجز على اموال المدخرين، وضمان الحكومة للمبالغ المودعة بالصندوق وكذلك لفوائدها وسرية الوديعة وعدم جواز اعطاء اية بيانات عنها ، واجازة فتح حساب للاشخاص الاعتبارية(١) . وهى تمنح عدة مزايا لتشجيع المدخرين ، فقد تدرج سعر الفائدة فى الارتفاع حتى وصل الآن ٥ر٣٪ وارتفع الحد الاقصى لقبول الودائع من ۲۰۰۰ جنيه للمودع الواحد الى ٥٠٠٠ جنيه مع ادخال نظام السحب لحامل الدفتر بمقتضى اوامر دفع «شيكات» كما هو الحال بالبنوك التجارية وذلك وفقا لقواعد محددة .

هذا ويلاحظ ان الموارد التى تتجمع لدى صندوق توفير البريد تلعب دورا هاما فى الوقت الحاضر فى تمويل مشروعات التنمية ، فقد زود الصندوق بعض الشركات بالقروض ، كما يقوم بدور هام فى اقراض البنوك لتمويل محصول القطن . ولا غرو فان الصندوق يؤدى دورا هاما كوسيلة لتجميع المدخرات مما حدا بالمسئولين فيه الى محاولة تطوير الخدمات التى يؤديها باستمرار لاستقطاب مدخرين جدد وبجعله اكثر كفاية لاداء وظيفته ، الا انه يحسن ادخال بعض النظم عليه تجعله اكثر استجابة لحالة المجتمع المصرى ، فليس هناك ما يمنع من اطلاق الحد الاقصى لحجم المبالغ المودعة مع الالتزام بأن يكون عدم جواز الحجز فى نطاق الحد المسموح به ، والنظر فى ادخال نظام حساب الايداع بأجل بالصندوق بحيث تعطى فائدة بمعدل يزيد من معدل الحساب الجارى على النحو المعمول به بالبنوك التجارية ، هذا النظام من شأنه ان يجلب عددا من المتعاملين، وهى فئة لا تتعامل فى الغالب مع البنوك التجارية .

---

(١) كما تقوم هيئة صندوق البريد بالعمل على تحسين الخدمة التوفيرية عن طريق عدة وسائل منها زيادة عدد المكاتب وانشاء المنافذ والوحدات التوفيرية وتيسير عمليات الايداع والسحب (راجع التقرير السنوى المؤسسة المصرية العامة للتأمين عام ١٩٦٦/٦٥ ص ٧٥) .

٢ — الودائع الادخارية بالبنوك التجارية :

وتقوم البنوك بدور هام في تعبئة وتجميع المدخرات الوطنية ووضعها في متناول الافراد والمشروعات الراغبين في الاقتراض ، وعلى ذلك فان هذه المؤسسات تعتبر احد الاوعية الهامة لتجميع المدخرات عن طريق الودائع المصرفية .

ولكن ما هي انواع الوديعة المصرفية ، وهل كل الودائع المصرفية تعتبر ودائع ادخارية ؟

من المعروف أن البنوك تتلقى من الافراد عدة انواع من الودائع ، فمنها الودائع «تحت الطلب» أو «الجارية» ، ويلتزم البنك بصددها بدفع قيمة الوديعة عند طلب العميل عن طريق الشيكات ، ولا تدفع البنوك في مصر فوائد عنها ، وهذا النوع من الودائع لا يعتبر ادخاراً(١) ، اما النوع الثاني من الودائع فهي الآجلة أو باخطار او ودائع التوفير ، وهذا النوع هو الذي يمكن أن نعتبره ودائع ادخارية حيث لا يلتزم البنك بالدفع الا في ميعاد معين (الودائع الآجلة او الثابتة (Fixed deposits) أو بعد اخطار بميعاد يتفق عليه مقدما (الودائع باخطار Notice accounts) أو بقيود معينة (ودائع التوفير Savings deposits) وهذه الودائع يدفع عنها فوائد تتفاوت بين ٢٪ — ٤٪ حسب الاحوال(٢) مقابل هذه القيود .

---

(١) ومع ذلك فكثيرا ما يتصف هذا النوع من الودائع بمميزات الودائع الآجلة من ناحية قلة الحركة وبطء سرعة التداول، كما هي الحال في مصر ، حيث تتضمن الودائع الجارية ، في هذه الحالة ، جانبا غير قليل من اموال الادخار اراجع د. محمد زكى شافعى — مقدمة في النقود والبنوك ، ١٩٦٦ ص ٢٠٥) .

(٢) وذلك اعتبارا من يوليو سنة ١٩٦٢ .مع ملاحظة انه منذ فبراير ١٩٦٦ تحتسب الفائدة بالنسبة للودائع الآجلة وباخطار لشركات القطاع العام فقط على أساس ٢٪ وذلك لعدة اعتبارات (يرجع في تفصيل ذلك الى مقالة أحمد حسن رضوان ، دور البنوك في نشر الوعي الادخاري وتجميع المدخرات ، معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٦٧ ص ٥) .

ولغاية ديسمبر سنة ١٩٦٠ كانت الودائع الجارية تكون نحو ٦٧٪ من جملة الودائع ، الا انه عندما قرر البنك المركزى المصرى فى يوليو ١٩٦٢ رفع أسعار الفائدة على الودائع الآجلة والودائع الادخارية مع حظر احتساب فوائد على الودائع الجارية(١) ، ادى هذا القرار ، فيما نعتقد ، الى تحويل مبالغ كبيرة من الودائع الجارية الى الودائع الآجلة والادخارية(٢) فانخفضت الاولى من ٢٨٠٫٩ مليون سنة ١٩٦١ الى ٢٤٨٫٣ مليون جنيه سنة ١٩٦٢(٣) ثم ارتفعت بعد ذلك الى ان وصلت الى ٣٥٣٫٧ مليون جنيه عام ١٩٧٠ .

وفيما يلى جدول يوضح تطور حركة الودائع بانواعها :

الودائع الجارية ولاجل وحساب التوفير لدى البنوك التجارية من ٦٠ الى ١٩٧٠

(بملايين الجنيهات)

السنة	الودائع الجارية	لاجل وباخطار	حساب التوفير	ودائع اخرى	اجمالى الودائع
١٩٦٠	٢٠٠٫٩	٦٣٫٠	٢٨٫٨	٦٫٥	٢٩٩٫٢
١٩٦١	٢٨٠٫٦	٥٨٫٨	٢٩٫٥	٥٫٥	٣٨٤٫٤
١٩٦٢	٢٤٨٫٣	١٠٤٫١	٣٧٫٥	٧٫٤	٣٩٧٫٣
١٩٦٣	٢٨٤٫٢	١٣١٫٦	٤٧٫٧	٨٫٠	٤٧١٫٥
١٩٦٤	٢٩٢٫٤	١٨١٫٨	٥٩٫٩	١٤٫٦	٥٤٨٫٧
١٩٦٥	٢٦٧٫٠	٢٣٢٫٥	٦٥٫٢	١٧٫٣	٥٨٢٫٠
١٩٦٦	٢٩٤٫٤	٢٠٠٫٧	٦٥٫٧	١٤٫٥	٥٧٥٫٣
١٩٦٧	٣١٣٫٣	٢٢١٫٧	٦٣٫٧	١٠٫٤	٦٠٩٫١
١٩٦٨	٣٤٠٫٥	٢٤٢٫٩	٦٦٫٧	١٠٫٩	٦٦١٫٠
١٩٦٩	٣٣٠٫٨	٢٧٦٫٨	٧٢٫١	١٣٫٣	٦٩٣٫٠
١٩٧٠	٣٥٣٫٧	٣٠١٫٣	٨٣٫٧	١٦٫٨	٧٥٥٫٥

(المصدر — النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث ١٩٧١ احصاءات) .

---

(١) ونرى انه تجدر دراسة احتساب فائدة على الودائع الجارية تأسيا بما هو متبع فى غالبية دول العالم وذلك اسهاما فى تشجيع زيادة مكونات هذا النوع من الودائع مع تنمية الوعى المصرفى .

(٢) نظرا الى ان الزيادة التى طرأت على الودائع الآجلة والادخارية فى تلك السنة كانت زيادة كبيرة تخرج عن كونها زيادة طبيعية ، فضلا عن ان النقص الذى طرأ على الودائع الجارية كان نقصا كبيرا ايضا بالاضافة الى ان هذه الزيادة وذلك النقص قد صاحب تنفيذ قرار البنك المركزى المشار اليه .

(٣) د. محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

ويلاحظ من أرقام هذا الجدول أن أرصدة الودائع لاجل وبالاخطار قد زادت فجأة من ٨ر٥٨ مليون جنيه عام ٦١ الى ١ر١٠٤ مليون جنيه عام ١٩٦٢ للاعتبارات السابقة ، واستمرت فى الزيادة حتى بلغت ٥ر٢٣٢ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٥ ثم تراجعت الى ٧ر٢٠٠ مليون جنيه فى ديسمبر ١٩٦٦ ، وقد يرجع هذا الانخفاض جزئيا الى قرار البنك المركزى فى ٦ فبراير سنة ١٩٦٦ بتحديد الحد الاقصى لسعر الفائدة على ودائع شركات القطاع العام ب ٢٪ سنويا ثم واصلت الودائع لاجل وباخطار ارتفاعها الى ان بلغت ٣ر٣٠١ مليون جنيه عام ١٩٧٠ .

ومن جهة اخرى فقد زادت أرصدة حساب التوفير بواقع نحو ثلاثة امثال خلال عشر سنوات فبلغت ٧ر٨٣ مليون جنيه عام ١٩٧٠ بعد أن كانت ٨ر٢٨ مليونا فى عام ١٩٦٠ .

وقد قامت البنوك التجارية فى مصر بدور هام فى تجميع المدخرات ، وخاصة بعد انتقال ملكية هذه البنوك للدولة ، وأعطت مزايا للمدخرين ، فرفعت الحد الاقصى للايداع من ١٠٠٠ جنيه الى ٢٠٠٠ جنيه ثم الى ٥٠٠٠ جنيه اعتبارا من اغسطس سنة ١٩٦٣ ورفعت معدل الفائدة عدة مرات حتى وصل الآن الى ٥ر٣٪ ، واستخدمت نظام الجوائز بالاضافة الى الفائدة المقررة(١) .

واذا استعرضنا تطور ودائع التوفير بالبنوك فى الفترة من ٦٠ الى ١٩٧٠ نجد انها فى ازدياد مستمر وتفوقت على حصيلة صندوق توفير البريد لاول مرة فى عام ٦٩/٧٠ على التفصيل السابق ، كما أن عدد العملاء قد زاد أيضا زيادة كبيرة وذلك على ما يتضح من الجدول الآتى :

---

(١) من الملاحظ ان هناك اتجاها لتوحيد المزايا بين صناديق توفير البريد وحسابات التوفير بالبنوك التجارية ويرجع ذلك الى تشابه شروط الايداع والهدف من ذلك هو ان ينصب تفضيل المودعين الى اجتذاب ودائع جديدة لا مجرد انتقال الودائع بينهما .

ودائع التوفير لدى البنوك التجارية

السنة	الرصيد بمليون جنيه	عددالعملاء بالالف	متوسط رصيد الحساب بالجنيه
١٩٦٠	٢٨ر٨	٩٦	٣٠٠
٦١	٢٩ر٥	١٠٠	٢٩٥
٦٢	٣٧ر٥	١١٢	٣٣٥
٦٣	٤٧ر٧	١٣٥	٣٥٣
٦٤	٥٩ر٩	١٥٥	٣٨٧
٦٥	٦٥ر٢	١٧٦	٣٧١
٦٦	٦٥ر٧	٢٠٢	٣٢٥
٦٧	٦٣ر٧	—	—
٦٨	٦٦ر٧	—	—
٦٩	٧٢ر١	—	—
٧٠	٨٣ر٧		

(المصدر ـ مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزى المصرى مارس ٦٧ ص ١١ والنشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المرجع السابق) .

يتضح من الجدول السابق ان حسابات التوفير فى البنوك التجارية قد حققت زيادة مستمرة فى الايداع ، لا سيما اعتبارا من عام ١٩٦٢ ويبدو أن ذلك يرجع ، كما ذكرنا من قبل ، الى الغاء الفائدة على الحسابات الجارية الى جانب رفع الحد الاقصى للوديعة فى يوليو سنة ١٩٦١ من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠ جنيه ثم الى ٥٠٠٠ جنيه فى أغسطس سنة ١٩٦٣ كما يوضح هذا الجدول ان رصيد حسابات التوفير قد زاد زيادة طفيفة من ٦٥ الى عام ١٩٦٦، ويرجع ذلك الى أن شهادات الادخار التى بدا العمل بها اعتبارا من ١٩٦٥ قد اجتذبت عددا كبيرا من المودعين فى حسابات التوفير ، ثم تراجعت ارصدة التوفير بواقع مليونين فى عام ١٩٦٧ ، وواصلت ارتفاعها بعد ذلك الى أن بلغت ٨٣ر٧ مليونا من الجنيهات فى عام ١٩٧٠ .

هذا وتطبق بعض البنوك التجارية انظمة على سبيل التجربة لنشر الوعى الادخارى وتجميع المدخرات منها نظام التوفير للاسكان(١) وبنك المدرسة(٢) .

٣ ـ شهادات الادخار (الاستثمار)

يطبق هذا النظام فى بعض الدول ومنها الولايات المتحدة(٣) ، والمملكة المتحدة(٤) منذ مدة طويلة كما تعتبر شهادات الادخار ـ بجانب حسابات التوفير ـ الدعامة الاساسية فى خطة تجميع المدخرات الصغيرة فى الهند(٥) ، اذ تتراوح حصيلتها بين ١٠ و١٢٪ من استثمارات خطة التنمية كما انها تعتبر ركيزة هامة لتجميع المدخرات وخاصة الصغيرة وكانت من العوامل التى تحد من التوسع النقدى فى الفترات التى يزداد فيها الانفاق الحكومى سواء لاغراض التنمية او لمواجهة نفقات الدفاع .

---

(١) الذى انشأه بنك القاهرة بالاتفاق مع المؤسسة المصرية العامة للاسكان والتعمير وبمقتضاه تقوم البنك بفتح حساب خاص لكل مدخر تقيد به مدخراته التى تودع تباعا وبأية مبالغ الى أن يتجمع له مقدم من شقة ونظرا الى أن هذا النظام ما زال فى أولى مراحل تطبيقه ، فانه لم يحقق بعد نتائج ملموسة ، لذا فان الامر يقتضى تدعيمه اذ انه يمكن ان يكون احد الانظمة الرئيسية للادخار اذا ما أحسن اختيار الشروط اللازمة له ، وفى تجربة المانيا الغربية نموذج ناجح له .

هذا وتجدر الاشارة الى أن بنك مصر يطبق نظاما آخر للادخار هو نظام «الودائع المضاعفة» .

(٢) ويطبق هذا النظام البنك الاهلى المصرى منذ عام ١٩٦٢ بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم ، بان ينتقل أحد الصيارف الى مقر المدرسة فى أوقات متفق عليها لاتمام عمليات الايداع ، والسحب الخاصة بالطلبة ، ويهدف المشروع فى جملته الى نشر الوعى الادخارى وتعويد النشىء على العادة المصرفية .

(٣) ادخل نظام شهادات الادخار فى الولايات المتحدة عام ١٩٣٥ كوسيلة لتجميع المدخرات لاستخدامها فى برامج الانتعاش الاقتصادى وزاد الاهتمام به فى بداية الحرب العالمية الثانية وذلك لمقابلة نفقات الحرب الطائلة من جهة وللحد من تأثير العوامل التضخمية المتزايدة المترتبة على زيادة النفقات العامة من جهة أخرى .

(٤) ادخل هذا النظام فى المملكة المتحدة عام ١٩١٦ وتعلق المملكة المتحدة أهمية بالغة على زيادة المدخرات وخاصة عن طريق شهادات الادخار فى التمويل اللازم للتنمية وللحد من الضغوط التضخمية التى تصاحب التوسع فى الانفاق وفى ضبط الميل الزائد للانفاق الاستهلاكى الذى ينشأ عن زيادة الدخول نتيجة للتنمية .

(٥) وقد طبق هذا النظام فى الهند اعتبارا من عام ١٩٤٢ ، وتعتبر تجربة الهند تجربة رائدة فى ميدان تجميع المدخرات الصغيرة لاستخدامها فى تمويل مشروعات خطة التنمية .

وتتميز هذه الشهادات بأنها تصدر بخصائص متعددة من نواحي الفئات والعائد والمرونة والتكيف مع ظروف المدخر وكذلك السيولة والمزايا الضريبية والمالية بحيث تقابل مختلف الرغبات(١)، بالاضافة الى التيسيرات المتعددة التى تتعلق بالشراء والاسترداد(٢) .

وقد صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ فى مصر بشأن شهادات الاستثمار ، ويجيز هذا القانون للحكومة ان تعهد الى البنك الأهلى المصرى باصدار شهادات مختلفة للمساهمة فى دعم الوعى الادخارى وتمويل خطة التنمية ، ويعفى هذا القانون شهادات الاستثمار وما تغله من فائدة أو جائزة وكذلك قيمة استحقاقها او استردادها من كافة الضرائب ورسوم الدمغة فيما عدا الضريبة على التركات ورسم الايلولة ، كما ينص على عدم جواز الحجز على قيمتها فى حدود مبلغ خمسة آلاف جنيه(٣) ، وتنفيذا لهذا القانون صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٦٥ بالتصريح للبنك الاهلى المصرى فى اصدار شهادات من انواع ثلاثة هى : شهادات الاستثمار ذات قيمة متزايدة (مجموعة أ) ، وذات عائد جارى (مجموعة ب) ، وذات الجوائز (مجموعة جـ) .

---

(١) راجع احمد امين فؤاد ، الادخار وشهادات الاستثمار ، معهد الدراسات المصرفية ابريل ٦٥ واحمد حسن رضوان دور البنوك فى نشر الوعى الادخارى ، من مقالات معهد الدراسات المصرفية أيضا مارس ١٩٦٥ .

(٢) من هذه التيسيرات (أ) أن يعطى العميل للبنك التعليمات بأن يشترى له كل شهر مثلا شهادة وذلك خصما من حسابه الجارى لديه (ب) أن يفتح الفرد حسابا لدى البنك لشراء شهادات الاستثمار يودع فيه مدخراته حتى اذا ما اكتمل فى الحساب مبلغ يكفى لشراء شهادة قام البنك بشرائها للعميل (جـ) يمكن أن يتم الشراء بواسطة صاحب العمل من العامل عن طريق الشراء بالتقسيط او تحويل مبلغ معين من المرتب .

(٣) ويلاحظ أن الدول الآخذة بنظام شهادات الادخار تمنح ميزات عديدة لها لتشجيع المزيد من الادخار ولتكون عامل جذب للمدخرات وأهم هذه الميزات الإعفاء الضريبى كما يتميز سعر الفائدة بارتفاعه علما بأن السلطات تعمل على تغيير سعر الفائدة والعائد من هذه الشهادات كلما تغير هيكل أسعار الفوائد حتى تظل عاملا هاما لجذب المدخرات بالاضافة الى ميزات أخرى تتعلق بطريقة احتساب الفوائد وتيسير الشراء والاسترداد .

ومن المعروف ان قيمة شهادات الاستثمار يتم تحويلها الى وزارة الخـزانة على ان تتحمل بالتكاليف الفعليـــة (الفـــوائد والمصروفات) المتعلقة باصدار هذه الشهادات .

ويلاحظ ان اجمـالى مبيعات شهادات الاستثمار قد ارتفـع من ٦ر٨ مليون جنيـــه عام ١٩٦٥ الى ٨٤ مليون جنيـــه عام ١٩٧٠ والى ١٠٦ر٧ مليـــون جنيه عام ١٩٧١ موزعا على المجموعات الثلاث وذلك على النحـو الذى يوضحه الجدول الآتى :

المبيعات من شـــهادات الاســـتثمار

(بملايين الجنيهات)

يونيو	مجموعة (أ)		مجموعة (ب)		مجموعة (جـ)		الجملة		صافى المبيعات
	مبيعات	استرداد	مبيعات	استرداد	مبيعات	استرداد	مبيعات	استرداد	
١٩٦٥	٢ر٤	—	٤ر٤	—	—	—	٦ر٨	—	٦ر٨
٦٦	٧ر٣	٠ر٤	١٤ر٣	٠ر٥	—	—	٢١ر٦	٠ر٩	٢٠ر٧
٦٧	١١ر٣	١ر٢	٢٤ر٦	١ر٨	—	—	٣٥ر٩	٣ر٠	٣٢ر٩
٦٨	١٤ر٣	٢ر١	٣٤ر٥	٣ر٧	٣ر٥	٠ر١	٥٢ر٢	٥ر٩	٤٦ر٣
٦٩	١٨ر١	٣ر٠	٤٨ر٠	٦ر١	٥ر٩	٠ر٩	٧٢ر٠	١٠ر٠	٦٢ر٠
٧٠	٢٤ر٥	٤ر٢	٦٥ر٥	٩ر١	٩ر٩	٢ر٦	٩٩ر٩	١٥ر٩	٨٤ر٠
٧١	٣٠ر٧	٥ر٩	٨٧ر٢	١٣ر٥	١٤ر٦	٦ر٤	١٣٢ر٥	٢٥ر٨	١٠٦ر٧

(المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى المصرى ، المجلد الرابع والعشرون العدد الاول القســم الاحصائى والمجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث ، القسم الاحصائى).

وجدير بالذكـر ان نسب الاسترداد فى شـــهادات الاستثمار تتجه معدلاتها الى الانخفاض الامـر الذى يشير الى استقرار هذا النوع من اوعية الادخار . ومما لا شك فيه ان نظام شهادات الاستثمار ، رغم حداثة عهده ، قد حقق نجاحا كبـيرا ، ظهر واضحا فى اقبـال

المدخرين والمستثمرين على اقتناء الشهادات ، الا ان للاوعية الادخارية الاخرى ملحوظتين تطلب ان تكون محل الاعتبار :

الاولى : ان البنك الاهلى المصرى ينفرد وحده باصدار شهادات الاستثمار لحساب وزارة الخزانة دون الاوعية الادخارية الاخرى .

الثانية : ان اصدار شهادات الاستثمار بمزاياها المتعددة قد ادى الى تحويل جانب من المدخرين من مختلف الاوعية اليها .

وفيما يتعلق **بالملحوظة الاولى**، فالواقع أن انفراد البنك الاهلى باصدار هذه الشهادات يرجع الى سبقه دراسة هذا النظام، فضلا عن انه . كما يبدو من المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه ، قد رؤى توحيد جهة الاصدار حتى يكسب هذه الشهادات الاستقرار ويكفل لها امكانيات التخطيط والمتابعة ، ومع ذلك ، وبعد ان استقر هذا النوع من شهادات الادخار ، فليس ثمة ما يمنع من اشتراك المؤسسات الادخارية الاخرى فى توزيع شهادات الادخار فى المستقبل الى جانب البنك الاهلى ، وخصوصا فى الريف المصرى حيث تكون الخدمات المصرفية لفروع البنك محدودة النطاق ، وهو نظام معمول به فى بعض الدول كالمملكة المتحدة .

اما بالنسبة **للملحوظة الثانية** المتعلقة بتحويل جانب من المدخرات من الاوعية الاخرى الى شهادات الادخار ، فيلاحظ أن هذه الظاهرة تتكرر عند ظهور أى وعاء جديد أو زيادة المزايا فى احد الاوعية القائمة(١) ، ومع ذلك فلا يجوز لنا الاسترسال فى هذا الامر ، ذلك أن لكل وعاء ادخارى جمهورا من المتعاملين تناسبهم شروطه ، ويفضلونه على ما عداه من الاوعية بالرغم مما تقدمه من مزايا .

---

(١) كما يجب ان يكون معلوما أن الاثر فى المدى الطويل هو زيادة المدخرات لدى الاوعية الاخرى نتيجة ما يحدثه الوعاء الجديد من وعى ادخارى الامر الذى اثبتت التجارب تحققه .

وهذه النقطة تدعونا الى دعوة الاوعية الادخارية الى بذل الجهود للارتقاء بمستوى الخدمة والتعريف بمزاياها ومحاولة زيادة الميل للادخار لدى جمهورها ، أما اذا تركزت الدعاية حول أحد الاوعية ، فانه قد يحجب الاوعية الاخرى ، وهذا امر لا يدعو اليه أحد . ذلك ان من واجب الدولة أن تسعى الى ايجاد أوعية ادخارية كثيرة ومتنوعة حتى يجذب كل نوع من تنفق رغباته معه ، مع استحداث انظمة جديدة لهذا الغرض والا بقيت الاوضاع القديمة دون تجديد واصابها الركود والجمود(١) .

ولكن ما يجب أن نسارع بالتنبيه اليه ، أنه ينبغى التزام الحذر فى هذا المجال ، لان لسوق الادخار حساسيتها البالغة ، ذلك ان استحداث أوعيــة جديدة قد تؤدى الى اجتذاب بعض المدخرين الجدد ولكنه يؤدى فى الوقت نفسه الى ارباك المدخرين عند مقارنتهم بين الوسائل والشروط المختلفة وصعوبة الوصول الى قرار بالادخار . ومن ثم فان الامر يقتضى **انشاء لجنة عليا للادخار** تتولى متابعة نشاط الاوعيــة الادخارية المختلفة بما يكفل التنسيق بينها حتى لا تتنافس فيما بينها منافسة قد تضر بالموقف الادخارى فى مجموعه مع وضع الخطط المناسبة التى تكفل الارتقاء بالادخار الاختيارى حتى يكون سيد الموقف فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى البلاد .

٤ ـ بوالص التامين على الحياة :

تقوم شركات التأمين على الحياة بدور هام فى تعبئة وتجميع المدخرات وتقوم هذه الشركات ، علاوة على ذلك برسالة اجتماعية

---

(١) ويجب ان يلاحظ أن تعدد الاوعية يسر عملية الادخار على المواطنين ، وما زال الامر يقتضى ايجاد أوعية جديدة . فبينما نجد أن متوسط عدد الافراد الذين يخدمهم كل وعاء فى البلاد المتقدمة لا يتجاوز الفى فرد فانه يقابل ذلك لدينا ٢٦٠٠٠ فرد لكل وعاء الامر الذى يبين شدة الحاجة الى تعدد الاوعية ، علاوة على أن فى تعدد الاوعية منافسة بناءة لصالح الوعى الادخارى ، فضلا عن أن التنوع فى تقديم الخدمات الادخارية ، ما زال ـ وسيظل ـ ضروريا للمجتمع (راجع د. احمد النجار ، مراكز الادخار المحلية ، معهد الدراسات المصرفية، يونيو ١٩٦٣ ص ١٥) .

هامة هى توفير الطمأنينة للافراد الذين يتعاملون معها بما يكفل لهم الاستقرار بما ينعكس على زيادة انتاجيتهم بالتالى .

ومن يقوم بالتأمين على حياته ، يقوم فى الواقع بادخار ، اذ انه يقتطع جزء من دخله ويبعده عن متناول استهلاكه ، وهو ايضا ادخار اختيارى من النوع التعاقدى نظرا الى ان الفرد يتعاقد بمحض ارادته للقيام بها .

ويتميز الادخار عن طريق بوالص التأمين على الحياة بالاستقرار اذا قورن بأنواع الادخار الاختيارى الاخرى ، اذ أن المدخر يقوم بدفع مبالغ محددة فى مدد محددة ، الامر الذى يكسب هذا النوع من الادخار الاستقرار فى الحصيلة ممايمكن من الاعتماد عليه فى تمويل المشروعات المتوسطة والطويلة الاجل .

واذا أردنا أن نقف على حركة الادخار عن طريق بوالص التأمين على الحياة وجدنا ان عدد المؤمنين فى الشركات المصرية(١) والقيم الاسمية لبوالصهم فى تزايد مستمر ، ولكن يجب [illegible] ان الملاحظ ان قيمة البوالص «الاسمية» لا تمثل الادخار الحقيقى الا عند استحقاق هذه البوالص وانقضاء المدة المحددة لها . أما الادخار الحقيقى فيتمثل فى قيمة الاقساط المدفوعة . ومن هنا يجب ، عند حساب حجم المدخرات الحقيقية من بوالص التأمين على الحياة ، أن نستبعد القيمة الاسمية ونأخذ بقيمة الاقساط الصافية المدفوعة فعلا من المؤمنين .

---

(١) تقوم شركات التأمين فى مصر بدورهام فى تعبئة وتجميع المدخرات ، بعد ان تم تمصيرها فى أوائل عام ١٩٥٧ ثم تأميمها عام ١٩٦١ بصدور قوانين يوليو الاشتراكية مع ادماجها ، فأصبحت ثلاث شركات قوية هى شركة مصر للتأمين وشركة التأمين الاهلية وشركة الشرق للتأمين تزاول أعمال التأمين كلها من حياة وادخار .. الخ بالاضافة الى الشركة المصرية لاعادة التأمين التى انشئت عام ١٩٥٧ ، وفى ديسمبر ١٩٦١ انشئت المؤسسة المصرية العامة للتأمين للاشراف على قطاع التأمين بالجمهورية وقد انعكست زيادة المدخرات فى شركات التأمين على استثماراتها فتضاعفت الاستثمارات نحو خمسة مرات منذ عام ٥٢ الى ١٩٦٦/٦٥ (راجع التقرير السنوى للمؤسسة المصرية العامة للتأمين عن عام ١٩٦٦/٦٥ ص ٥٣ و٥٤).

وباستعراض أرقام الأقساط الصافية ، نجد انها فى تزايد مطرد ، وان كان تزايدا وئيدا ؛ فقد كانت حصيلتها ٤ر٣ مليون جنيه فى عام ٦٤/٦٥ زادت الى ٩ر٣ مليون جنيه فى عام ٦٥/٦٦ والى ٢ر٤ مليون جنيه فى عام ٦٦/٦٧(١) . وقد بلغت اهميتها النسبية الى اجمالى الادخار المتاح للنشاط الاقتصادى ١ر١٪ و٢ر١٪ و٢ر١٪ فى السنوات ٦٤/٦٥ و٦٥/٦٦ و٦٦/٦٧ على التوالى . ويلاحظ ان الاقساط المدفوعة فى تزايد مستمر نتيجة لزيادة مستوى الدخل الحقيقى للفرد وزيادة الوعى التأمينى بين الافراد والتيسيرات التى ادخلتها شركات التأمين وانشاء بوالص شعبية لجذب المدخرات الصغيرة بالاضافة الى انواع اخرى من البوالص تتكيف مع ظروف بعض الفئات أو توجه لخدمتها .

هذا وقد أولت الدولة قطاع التأمين اهتماما كبيرا باعتباره اداة هامة لتعبئة وتجميع المدخرات ؛ فاصدرت بعض التشريعات التى تساعد شركات التأمين فى اعمالها وفى اتصالها بالمتعاملين معها ، ومن بين هذه التشريعات ، نشير بصفة خاصة الى القانون رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٥٩ باعفاء اقساط التأمين على حياة الممول لمصلحته ومصلحة زوجته وأولاده من الضريبة العامة على الايراد فى حدود مائتى جنيه .

٥ ــ بنوك الادخار الشعبية :

بدأ التفكير فى ادخال نظام بنوك (أو مراكز) الادخار الشعبية (أو المحلية)(٢) فى جمهورية مصر العربية فى أواخر عام ١٩٦٠ بالاسترشاد بتجارب الدول الاخرى خاصة فى المانيا الغربية وعرضت الحكومة الالمانية تقديم مساعداتها فى هذا المجال عن طريق اتحاد بنوك

---

(١) انظر تقرير وزارة التخطيط عن متابعة النمو الاقتصادى فى الجمهورية العربية المتحدة اغسطس ١٩٦٨ ص ١٥٧ .

(٢) انظر فى هذا الموضوع ــ مقالات معهد الدراسات المصرفية (البنك المركزى المصرى) الثلاثة الآتية : د. أحمد النجار ــ المرجع السابق وحامد مصطفى الفباز تجربة بنوك الادخار المحلية فى ج.ع.م. ابريل ٦٨ وأحمد حسن رضوان المرجع السابق ود. عبد الجليل هويدى ، مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٧١ ص ٧٦ وقارن رمزى زكى مشكلة الادخار ١٩٦٦ ص ٢١٢ ــ ٢١٤ .

الادخار الالمانية لادخال هذا النظام فى مصر ، وكان الهدف من ادخال هذا النظام هو تحقيق الدور الذى تقوم به بنوك الادخار الشعبية فى البلاد المختلفة ، على النحو الذى أوضحناه من قبل(۱) ، الذى يمكن تلخيصه فيما يأتى :

۱ - خلق ونشر الوعى الادخارى بين اهالى المنطقة المحلية من كافة المستويات .

۲ - تجميع المدخرات فى كل منطقة واختيار انسب المجالات لاستثمار هذه المدخرات محليا بما يعود بالنفع على اهالى المنطقة ذاتها .

۳ - تنمية النشاط الاقتصادى محليا عن طريق تشجيع الحرف والصناعات الصغيرة ومساعدة ذوى الدخول المتوسطة والمنخفضة .

ويتضح من هذه الخصائص ان بنوك الادخار الشعبية تتميز عن كافة الاوعية الادخارية الاخرى بطابع خاص ، وهى عبارة عن مؤسسات محلية ذات شخصية اعتبارية لا تستهدف الربح اساسا . ولا شك ان مستقبل هذه البنوك سوف يتحدد على ضوء نجاحها فى تحقيق اغراضها الرئيسية وهى نشر الوعى الادخارى وتجميع المدخرات وتوظيفها محليا بهدف خدمة البيئة المحلية .

ولاختيار مكان التجربة فقد قامت المؤسسة المصرية العامة للادخار فى أواخر عام ۱۹٦۲ بدراسة شاملة لاختيار المحافظة التى سيتم فيها انشاء اول بنك للادخار المحلى ، وقد روعى فى هذا الاختيار عدة اعتبارات ، تم على اساسها اختيار محافظة الدقهلية لتكون حقلا للتجربة واختير مركز ميت غمر ليكون المكان الاول لهذه التجربة فى يوليو ۱۹٦۳ . وكان من المقرر ان يتوقف تعميم بنوك الادخار على ما تحققه تجربة بنك الادخار النموذجى فى ميت غمر من نجاح مقاسا بمدى تحقيق الغرض من التجربة ، غير انه ، بصرف النظر

---

(۱) راجع ما تقدم ص ٣٢٦ .

عن ذلك ، قد انشئت خــلال عام ٦٦/٦٥ خمسة بنوك جديدة وخلال عام ٦٧/٦٦ ثلاث بنوك اخرى بحيث اصبح عددها تسعة بنوك يتبعها ١٦ فرعا ومندوبية .

اوجه نشاط بنوك الادخار :

وتقوم بنوك الادخـــار بانشطة متنوعة تتمثل فى تجميع المدخرات والاقـــــراض والاستثمار وادارة صندوق للخدمات . ولكن ما يهمنا هنا هو نشاط تجميع المدخرات . وتــودع المدخرات فى حســابين ، حساب ادخار ويبلغ الحــد الادنى للايداع خمسة قروش تدفــع عند الطلب ولا يستحق عليها فـــوائد دائنة مع اعطاء حــق السحب لمالك الدفتر او لمن يحـــدده ، وحساب استثمار ويبلغ الحد الادنى للايداع جنيها ولا يجـوز السحب عليها الا بموجب اخطـــار يقدم للبنك قبل نهاية السنة المالية بشهر على الاقل، ويحصـــل اصحابها على نسبة من ارباح المشروعات توزع عليهم بسبب ومدد ايداعاتهم .

وتشير النشرة التى تعـــدها ادارة مشروع البنوك الشعبية على ان المودعين فى حسابات الادخار ، فى البنوك التسعة ، قد بلغ فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٧ ٣٢٨٫٨٣٢ ، كما بلغ اجمالى الودائع فى نفس التاريخ ٢٩٢٫٤٣٧ جنيها (بمتوسط قدره ١٫٣٣٠ جنيه للعميـــل) وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول الآتى:

(مليم جنيه)

ودائع الادخار وعدد العملاء ومتوسط الوديعة فى ٦٧/١٢/٣١

الدقهلية والغربية	الرصيد جنيه	عدد العملاء	متوسط الوديعة مليم جنيه
ميت غمر	٩٢٠٢٨	٥٧٤٧٤	١ ٦٠١
شربين	١٦٠١٤	١٩١٨٥	٠ ٨٣٤
المنصورة	١١٢٢٤٧	٧١٠٥٩	١ ٨٦٢
دكرنس	٢٩٣٨٤	٢٣٥١٦	٠ ٨٧٦
زفتى	٢٥٩٠٩	٣٣٤٦١	٠ ٧٧٤
بلقاس	٩٣٠٥	١٠١٦٩	٠ ٩١٥
الجملة	٢٨٥٩٨٧	٢٢٤٨٦١	١ ٢٧١

القاهرة	الارصدة (جنيه)	عدد العملاء	متوسط الوديعة (ملم / جنيه)
مصر الجديدة	٦٢٨٦١	٥٠٧٤١	٢٥٨ ١
القصر العينى	٣٧٠٩٦	٣٤٦٩٧	٠٦٣ ١
محطة القاهرة	٥٠٣٤٨	١٨٥٣٣	١٣٧ ٢
الجملة	١٥١٢٠٥	١٠٣٩٧١	٤٥٥ ١
الجملة العمومية	٤٣٧٢٩٢	٣٢٨٨٣٢	٣٣٠ ١

(المصدر مطبوعات معهد الدراسات المصرفية ، بنوك الادخار المحلية ابريل ٦٨ ص ١٦) .

ويتضح من هذا الجدول ان نشاط البنوك فى مجال تجميع المدخرات كان ناجحا من ناحية عدد العملاء الذين يتعاملون مع البنوك اذ بلغ الرقم ٣٢٨ر٨٣٢ عميل ، الا انه يلاحظ من جهة اخرى . ان نسبة الطلبة والاطفال القصر قد بلغت فى ٦٧/٧/٣١ ٦٥ر٤٪ الامر الذى يتطلب تركيز حملات توعية على الكبار من الفلاحين والعمال . وهذا من شانه ان يرفع من متوسط حجم الوديعة الذى لم تزد على ١ر٨٦٢ جنيه على النحو الموضح بالجدول السابق .

تقييم تجربة بنوك الادخار :

واجهت بنوك الادخار المحلية بعض الصعوبات الناتجة من انحراف رسالتها او من انتقال الجهة الاشرافية مرة بعد اخرى ، لذا فقد شكلت مؤخرا لجنة لتقييم تجربة هذه البنوك وقد اشارت اللجنة فى تقريرها بعديد من التوصيات نوجز اهمها فيما يلى :

١ ـ عدم انشاء بنوك ادخار جديدة فى الوقت الحالى مع تدعيم البنوك القائمة وذلك حتى تستكمل التجربة مقوماتها وبالتالى يمكن تعميمها فى المحافظات الاخرى على ضوء النتائج الفعلية .

٢ ـ يتطلب العمل ببنوك الادخار المحلية ووضعها فى مسارها السليم ، استصدار تشريع يحكم الكيان القانونى للبنوك وعلاقتها بجهات الاشراف الفنى والادارى ، مع وضع اللوائح الداخلية المنظمة لاعمال البنوك فى النواحى الادارية والمالية .

٣ - النظر فى وضع الطاقات البشرية الزائدة عن حاجة العمل فى بنوك الادخار مع تدعيمها فى الوقت نفسه بالخبرات المتخصصة فى النواحى المصرفية بوجه خاص ؛ حيث ان وجود الطاقات البشرية الزائدة تقلل من فرص نجاح المشروع بالاضافة الى كونها عبئا ماليا عليه .

٤ - اجراء فحص شامل للنواحى المالية فى بنوك الادخار المحلية ووحداتها يتم على اساس تصوير مركز مالى سليم وشامل للبنوك القائمة مع تقييم التصرفات التى تمت بها .

٥ - تحديد اغراض البنوك بأن تتولى تجميع المدخرات ونشر الوعى الادخارى وتنميته بالمناطق المحلية وتطبيق الاساليب والوسائل العلمية لخلق العادات الادخارية والمصرفية وتطبيق نظام اللامركزية فى تعبئة المدخرات وتثميرها محليا .

٦ - اعتبار بنوك الادخار اجهزة تنمية محلية تساهم فى تنفيذ مشروعات الخطة العامة على المستوى المحلى وتدعيم الصناعات الصغيرة والبيئية مع ضرورة التنسيق بين اعمال بنوك الادخار فى هذا المجال واعمال الاجهزة التى تزاول نشاطا مماثلا .

وتجدر الاشارة الى انه فى مايو سنة ١٩٦٧ ادخلت تنظيمات جديدة ببنوك الادخار المحلية وبدات ، فيما يبدو ، تأخذ سبيلها الى الاستقرار نظرا لما اسفر عن تطبيقها من تحقيق نتائج ملموسة بعد ان تمت عمليات مراجعة كافة الحسابات بالبنوك وارتفعت نسبة السداد فى القروض المختلفة كما حققت البنوك زيادة ملحوظة فى الايداعات وعدد العملاء فى النصف الثانى من عام ١٩٦٧ .

ولا شك ان بنوك الادخار اصبحت حقيقة ملموسة لعدد كبير من المدخرين فى بلادنا ونجحت الى حد ما فى تنمية الوعى الادخارى وتجميع المدخرات ، وهو امر تحرص كافة اجهزة الدولة على تشجيعه ، ولذلك فانه يتعين الاخذ بالاقتراحات التى تؤدى الى رفع كفايتها فى هذا المجال حتى تصبح البنوك الشعبية فى بلادنا وعاء حيويا من اوعية تجميع المدخرات وهو امر نجحت فى تحقيقه بلاد كثيرة .

الفصل الرابع

التضخم فى ظل اقتصاديات الحرب والتنميه

علمنا من قبل[1] ان الفكر الاقتصادى يسوق الينا ظاهرة تاريخية هى ان التضخم قد صاحب امرين . الاول ، **الحرب** وما يتخلف عنها من اثار والثانى ، محاولة بعض الدول العمل على تنفيذ مشروعات **التنمية** الاقتصادية . ففى الحالتين يتحقق ذلك الاختلال بين التيار النقدى والتيار السلعى .

وقد اوضحت الدراسة السابقة علاقة التضخم بالتنمية الاقتصادية . وسنخصص الصفحات التالية للاشارة الى هذه الظاهرة فى ظل اقتصاديات الحرب والتنمية فى مصر .

ونحن نعلم ان الحروب من اهم العوامل التى تساعد على ظهور التضخم[2] وتفاقمه[3] . لان طلب الحكومات على السلع والخدمات للوفاء بمطالب القوات المسلحة والامن القومى والاوضاع التى تنشأ بسبب حالة الحرب ، يؤدى الى اغراق السوق بجرعات من القوة الشرائية . ومن ثم الى زيادة الطلب الفعال فى الاقتصاد ، فى الوقت الذى يتراجع فيه انتاج السلع والخدمات التى تتاح لجمهور

---

(1) راجع ما تقدم ص ٤٥

(2) فقد تضاعفت الاسعار عشرات المرات فى الدول المختلفة فى الحربين العالميتين الاولى والثانية ، وتفاوتت من دولة الى اخرى .

(3) وفى الوقت ذاته فانه اذا انتهت الحرب فان ثمة قوة شرائية كبيرة يكون قد خلفها تمويل الحرب تطارد قلة من السلع المنتجة ، ويخرج الطلب الفعال من جانب الاستهلاك المدنى ، الذى ظل طويلا مقيدا مكبوتا ، من عقاله ، ليشيع موجة كبيرة من التضخم ، بالاضافة الى وجوب توفير فرص عمل للعائدين من ميدان القتال (الاستاذ وهيب مسيحة ، مشكلة الغلاء ، المحاضرة رقم ٦ من المحاضرات العامة لجامعة القاهرة ، ١٩٥٩/٥٨ ص ١١٠ .

المستهلكين . وتضطر الحكومات ، لمواجهة زيادة انفاقها : الى الاقتراض من النظام المصرفى عن طريق عقد قروض قصيرة الاجل فى شكل اذونات خزانة او عن طريق عقد قروض طويلة الاجل(١)و(٢) .

وفوق هذا وذاك ، فانه بعد انتهاء الحرب يأتى عبء التعمير الناتج عن العمليات الحربية وعبء التعويضات عن أضرار الحرب باشكالها المختلفة(٢) .

وكل هذه النفقات تتطلب اقتطاع شطر كبير من الموارد المتاحة لدى الدولة التى تتمثل فى الناتج القومى الاجمالى وحده ، أو فى هذا المورد مضافا اليه القروض الاجنبية التى تستطيع الدولة الحصول عليها خلال فترة الحرب .

ومن هنا فانه يكون من الواجب **رسم خطة اقتصادية للحرب** . تتصف بما تتصف به اى خطة اقتصادية ، لمجابهة ظروف الحرب وتكييف الاقتصاد القومى وفقا لمتطلباتها .

ويهمنا فى هذه المجالة ان نبحث كيف يمكن الملاءمة بين اقتصاد الحرب والتنمية : وما يترتب على الانفاق الحربى المتزايد، وما يتسم به التضخم الذى ينشأ فى فترات الحروب بصفة عامة ،

---

(١) وبالاضافة الى هذه القروض ، فان زيادة حصيلة الضرائب تعمل فى نفس الاتجاه نحو زيادة معدل الانفاق الحكومى ، وهكذا تستمر الدورة فى سلسلة متماسكة الحلقات . فالقروض تساعد على خلق ائتمان جديد . والائتمان الجديد يضع فى يد الحكومة قوة شرائية جديدة تمكنها من الانفاق . والانفاق يولد دخلا جديدا . وتعمل الدخول الجديدة على اتساع الوعاء الذى تفرض عليه الضرائب ، والحصيلة الضريبية الكبيرة تضع فى يد الحكومات قوة شرائية متزايدة تساعدها على زيادة انفاقها وهكذا ... (انظر الاستاذ وهيب مسيحة ، د. أحمد نظمى عبد الحميد ، نظرية النقود والائتمان ، ١٩٥٦ ص ١٧٢ و١٧٣) .

(٢) ففى بريطانيا زاد الدين العام فى الفترة من ٣٨/٣٩ الى ٤٥/٤٦ بما يقرب من ثلاثة امثاله فى تلك الفترة ، فبعد ان كان هذا الدين نحو ٧٠٠٠ مليون جنيه فى عام ٣٩ ارتفع الى نحو ٢١٠٠٠ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ (نفس المرجع السابق ص ١٧٢) .

(٢) انظر د. اسماعيل صبرى عبد الله ، مقاله بعنوان «كيف نواجه مشاكل اقتصاد الحرب» ـ مجلة الطليعة ، عدد مارس ١٩٦٨ ص ٥٣ و٥٤ .

وادوات ضبطه ـ على اننا نحيل فى هذا الصدد على المبادىء الاساسية للنظرية العامة للتضخم . ونشير بصفة خاصة الى اوضاع الاقتصاد المصرى وعلاقته بالتضخم .

ومعلوم ان الوعاء الاساسى لتمويل الانفاق العام الجارى والعادى والانتاجى هو الضرائب والقروض العامة ، ولكن الانفاق الحربى هو انفاق غير جار وغير عادى وغير انتاجى ، فضلا عن انه يكون كبيرا فى العادة ، وطبيعى ان تمويل الحرب عن طريق الضرائب والقروض العامة يكون غير تضخميا non - inflationary بصفة عامة .

غير ان الطاقة الضريبية والطاقة الاقراضية ، خصوصا فى الدول الآخذة فى النمو ، محدودة ، فضلا عن ان الضرائب العالية قد يكون لها آثار جانبية اهمها ان تكون غير حافزة Disincentive على زيادة الانتاج ، الامر الذى يؤثر على تلبية المجهود الحربى .

ومن ثم ، تضطر الحكومات الى استخدام عجز الميزانية لتمويل الحروب ، لسهولة هذا المصدر ولنضوب موارد التمويل الاخرى ، فقد بلغ متوسط معدل التمويل بالعجز فى بعض الدول مثل كندا واستراليا خلال الحرب العالمية الثانية نحو ٣٠٪ من الدخل القومى ، وهى نسبة ، كما نرى ، كبيرة .

ويميز التضخم فى اوقات الحروب ثلاثة امور ، الزيادة السريعة والمتلاحقة فى كل من الانفاق والاسعار وانحراف التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية ، فضلا عما يغذى ذلك من توقعات ارتفاع الاسعار وتغيير السلوك المالى للافراد ، فاذا لم يكبح جماح التضخم ، فانه قد ينقلب الى تضخم جامح .

لذلك ، فان الحكومات تحاول ضبط آثار التضخم عن طريق الرقابة على الاسعار وتقنين السلع وحسن توزيع الموارد ، فعلى الرغم من القوى التضخمية التى تصاحب الحروب ، فانه يمكن وضعها تحت الرقابة ، ولانجلترا والولايات المتحدة تجربة ناجحة فى هذا المجال . وفى الوقت نفسه ، قد ينجم عن كبح جماح الاستهلاك

والتوزيع بالبطاقات تعقيم جزء من الدخول فينشأ فى الاقتصاد نوع من التضخم الكامن[1] Latent Inflation .

وعلى ذلك ، فقد رأينا ان نقسم الدراسة فى هذا الفصل الى اربعة امور نتناولها بشىء من التركيز :

١ ــ تجربة انجلترا والولايات المتحدة فى الحرب الماضية .

٢ ــ تمويل التنمية والمجهود الحربى .

٣ ــ خفض الاستهلاك الخاص والعام .

٤ ــ أدوات ضبط التضخم خلال فترة الحرب .

١ ــ تجربة انجلترا والولايات المتحدة فى الحرب الماضية[2] :

ولتفادى الضغوط التضخمية الجامحة التى تنشأ فى فترات الحروب ، فان لكل من انجلترا والولايات المتحدة تجربة هامة فى هذا الصدد خلال الحرب العالمية الثانية . ان الاساليب التى اتبعتها هاتان الدولتان للتخفيف من حدة التضخم لجديرة بالدراسة .

فقد عملت انجلترا مثلا على الاستفادة من التجارب التى أسفرت عنها طرق التمويل التى اتبعت فى الحرب العالمية الاولى ، وصممت على تفادى حدوث تضخم جامح وذلك بالاعتماد على موارد الميزانية العادية لاكبر مدى ممكن فى تمويل النفقات الحكومية المتزايدة ، فرفعت معدلات الضرائب على الدخول ، لمستويات مرتفعة ارتفاعا يصل الى المصادرة بالنسبة للدخول الكبيرة جدا .

ولكى نتصور مدى زيادة الانفاق الحكومى فى المملكة المتحدة من ٣٩ الى ١٩٤٤ دعنا نطلع على الارقام ، فقد كانت نسبة الانفاق

---

(1) R. G. Kulkarni, Deficit Financing, op. cit., pp. 58 - 65.

(٢) راجع فى هذا الموضوع الاستاذ وهيب مسيحة ، مشكلة الغلاء ، المرجع السابق ص ١٠ ــ ١٢ ، والاستاذ وهيب مسيحة ود. احمد نظمى عبد الحميد ، المرجع السابق ص ١٧٢ ــ ١٧٧ وراجع ايضا Henry Hazlitt, Inflation, op. cit., p. 76 and Kulkarni, op. cit., p. 58.

الحكومى الى الدخل القومى عام ٣٩ ٢٤٪ طفرت الى ٤٦٪ عام ١٩٤٠ والى ٥٣٪ عام ١٩٤١ و٥٢٪ و٥٥٪ و٥٤٪ فى الاعوام ٤٢ و٤٣ و١٩٤٤ على التوالى ، وقد بلغ امعان الحكومة البريطانية فى الاعتماد على الموارد العادية للميزانية لتمويل المجهود الحربى ، أن بلغت نسبة الايرادات العادية الى جملة الانفاق العادى والحربى معا نحو ٥٠٪ ، وغطت الفرق بالقروض العامة .

وقد ساعد زيادة عبء **الضرائب على الدخول** عدم اتجاه الجانب الاكبر من هذه الدخول الى الاستهلاك حتى لا يؤدى الى ارتفاع الاسعار ويؤدى بدوره الى عرقلة المجهود الحربى نتيجة لبقاء جانب هام من عوامل الانتاج موظفة فى صناعات الاستهلاك حيث كانت ، فلا تتحول هذه العوامل الى الصناعات الحيوية اللازمة للحرب . كما ساعد على وضع قيود على الانفاق الاستهلاكى . فرض نظام بطاقات توزع بمقتضاها السلع الضرورية على جميع الافراد بحيث يبقى من الدخل فائض ، لا يجد الافراد وجوها لانفاقها ، فيقرضونه للحكومة بشراء السندات التى تصدرها ، وبذلك يخف عبء التمويل عن عاتق النظام المصرفى بما يؤدى اليه من ضغوط تضخمية .

ولكى يتبين لنا مدى صرامة النظام الضريبى والمالى الذى اتبعته الحكومة البريطانية ، لنتصور مدى التضحيات التى لاقاها الشعب البريطانى بصبر ورضى ، فى سبيل المحافظة على وجوده وكيانه ، نورد الاحصائية التالية ، وهى تمثل الارقام القياسية للانفاق على سلع الاستهلاك :

٣٨	٣٩	٤٠	٤١	٤٢	٤٣	٤٤
١٠٠	١٠٠	٨٨	٨١	٨٠	٧٨	٨٠

ويمكن أن **نستخلص** من هذه الارقام ، أن الحكومة البريطانية قد فرضت على الشعب نظاما امكن معه تحقيق ادخار اجبارى حقيقى يبلغ نحو ٢٠٪ من سلع الاستهلاك ، وبذلك استطاعت الحكومة ان تحصل على موارد حقيقية اضافية وجهتها لشئون الحرب كمخصص لها .

وعلى ذلك فقد استطاعت الحكومة ان تجبر الشعب على ان توجه الفائض من الدخل النقدى ، الذى لم ينفق فى الاستهلاك الى الاستثمار فى القروض العامة ، وبذلك ارتفعت ارقام الاموال المدخرة ، فبعد ان كانت نسبة المدخرات ٧٪ من الدخل القومى عام ٣٨ ارتفعت الى نحو ١٩٪ عام ١٩٤٤ .

وبذلك انطوت السياسة السابقة ، والتى تقضى بفرض ادخار جبرى حقيقى ونقدى على افراد الشعب وتعبئة مواردهم النقدية الفائضة لاقراضها للحكومة ، على تحميل الشعب البريطانى بنحو ٧٥٪ من الزيادة الطارئة على القروض الحكومية بينما تحمل النظام المصرفى القدر الباقى ، وذلك فى المدة ٣٨ الى ١٩٤٤ .

وقد ساعدت هذه السياسة على تعبئة موارد الانتاج تعبئة تكاد تكون كاملة بحيث ارتفع معدل الانتاج الحقيقى خلال تلك الفترة بنسبة ٣٩٪ .

وهكذا فقد اتخذت انجلترا ، وكذلك الولايات المتحدة **اجراءات صارمة لضبط التضخم** والعمل على ايقافه عند حدود معينة ، ذلك انه على الرغم من زيادة وسائل الدفع فى انجلترا خلال تلك الفترة فان ارتفاع الاسعار لم يأخذ شكلا حادا خطيرا اذ بلغ ارتفاع اسعار الجملة نحو ١٥٥٪ عام ١٩٤٣ وبلغ ارتفاع رقم نفقات المعيشة نحو ١٢٧٪ على اساس اسعار ١٩٣٩ ، وهى ارقام تدل على نجاح انجلترا (والولايات المتحدة) فى ضبط التضخم ، وكبح جماحه عن طريق تطبيق الاجراءات السابقة التى تتمثل فى خفض الاستهلاك بالالتجاء الى سياسة القروض العامة وزيادة الضرائب وتطبيق نظام البطاقات والتسعير ، ولعل فى هذه التجربة مثل يحتذى فى موقفنا الحاضر .

٢ ـ تمويل التنمية والمجهود الحربى :

فى ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وقع على مصر وسوريا والاردن عدوان غادر احتلت اسرائيل على اثره ارضا عربية ، وقد استوجب هذا الوضع توجيه الاقتصاد القومى نحو الحرب استردادا للارض والحق ، وكان علينا ان نجمع بين اقتصاديات الحرب واقتصاديات التنمية ، ذلك

ان السير فى خطى التنمية الاقتصادية يدعم الجهد العسكرى الذى تتوقف فعاليته بالدرجة الاولى على صلابة الاقتصاد القومى . ويهمنا فى هذا المجال مناقشة وسائل التغلب على التضخم المصاحب للحرب والتنمية(١) .

واذا استعرضنا ارقام **الانفاق الفعلى** على الدفاع والامن القومى فى مصر نجده قد وصل الى ارقام كبيرة . على ما يتضح من البيان التالى(٢) :

السنة	الانفاق العسكرى بالمليون جنيه	نسبته الى اجمالى الناتج القومى بالاسعار الجارية ٪	
		القيمة	النسبة
٦٧/١٩٦٨	٢٨٠	٧ر٢٥٠٩	٢ر١١
٦٨/١٩٦٩	٣٧٥	٩ر٢٦٤٨(٣)	٢ر١٤
٦٩/١٩٧٠	٤٧٥	٩ر٢٩٢٦(٤)	٢ر١٦
٧٠/١٩٧١(٥)	٥٧٧	...	...
٧١/١٩٧٢(٦)	٥ر٦٤٩	...	...

ومن المرتقب ان ترتفع هذه الارقام كثيرا خلال زمن المعارك ، والى ان تزول آثار العدوان .

---

(١) وفى هذا المجال فبالاضافة الى ماتحتاجه الحرب الحديثة من الالات والادوات الميكانيكية ذات التكلفة الباهظة . فانها تحتاج الى المخزون بدرجة كافية من المعدات الحربية والذخيرة والوقود والمؤن لجميع الوحدات المقاتلة والمساعدة فى جميع الجبهات .

(٢) وقد بلغت نسبة الانفاق الحربى الى الناتج القومى الاجمالى فى السنتين ٦٥/٦٦ و٦٦/٦٧ ٧ر٧٪ . راجع البيان المالى والاقتصادى عن مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٧١/٧٢ ص ٨ و١١ .

(٣) راجع تقييم النمو الاقتصادى فى ج.م.ع. لعام ٦٨/٦٩ وزارة التخطيط ص ١٦٢ .

(٤) تقييم النمو الاقتصادى فى ج.م.ع. لعام ٦٩/٧٠ وزارة التخطيط ص ١٦٢ .

(٥) تقديرى .

(٦) الاعتمادات المقدرة .

ونتيجة لذلك فان عبء تكاليف المجهود الحربى ينافس كلا من الاستهلاك النهائى بنوعيه العام والخاص المدنى ، والاستثمار الثابت المحلى الاجمالى ، على الموارد المتاحة من الناتج القومى الاجمالى ومن القروض الخارجية .

وبالاضافة الى ذلك فان الموارد المتاحة للدولة قد تتعرض للنقصان فى وقت الحرب بسبب ما يتعرض له الاقتراض من الخارج من صعوبات وبسبب التخريب الذى قد يصيب بعض مناطق الانتاج نتيجة للعمليات الحربية(١) وكذلك بسبب استخدام هذه الموارد فى زمن الحرب وجهة مختلفة طبقا لما تمليه الاغراض الحربية .

فى ظل ظروف الحرب والمعركة تترك بصماتها على المتغيرات الاقتصادية من انتاج ودخل .. الخ وفى الوقت الذى توجه الى الاقتصاد المصرى التحديات الاقتصادية والعسكرية والنفسية فان معركة التنمية الاقتصادية تسير فى طريقها لتحقق للاقتصاد القومى المنعة والصمود ، وتوفر فى الوقت نفسه للمجهود الحربى الموارد والمخصصات اللازمة . وقد اثبتت سياسة التوسع الاقتصادى ، ونعنى بها التوسع الاستثمارى بصفة اساسية ، وفى حدود ما تسمح به الموارد المتاحة ، اثبتت فاعليتها فى اعوام ٦٩/٦٨ و٧٠/٦٩ و ٧١/٧٠ فى تحقيق النمو الاقتصادى والاستقرار فيه بعد أن جربت البلاد سياسة انكماشية فى عام ٦٨/٦٧ فرضت على المجتمع المصرى نوعا من الركود الاقتصادى فى تلك السنة ، ومن هنا فان هذه الحقائق تؤكد لنا أن مسألة تمويل عبء الحرب عن طريق انقاص حجم الاستثمار ليس هو الطريق الاسلم والاصوب بل ان المحافظة على حجم الاستثمار بمعدلات عالية أمر يخدم المجالين المدنى والعسكرى فى الوقت نفسه(٢) .

---

(١) فقد ترتب على حرب يونيو نقص الانتاج فى قطاعات الاقتصاد القومى بنحو من ١٥٠ - ١٦٠ مليون جنيه خلال عام ٦٨/٦٧ بالنسبة لقطاعى التعدين والصناعة ، والنقل والمواصلات والتخزين وحدهما ، اى نحو ٤٪ من الانتاج الكلى ، علاوة على المبالغ المخصصة لهجرة المواطنين من منطقة القنال فضلا عما تتركه الحرب من بصمات على المتغيرات الاخرى فى الاقتصاد القومى (من انتاج ودخل وعمالة واجور واستهلاك واستثمار وادخار وصادرات وواردات) راجع تقرير متابعة النمو الاقتصادى لعام ٦٨/٦٧ ، وزارة التخطيط ص ١ .

(٢) متابعة النمو الاقتصادى فى ج٠م٠ع٠ وزارة التخطيط اغسطس [illegible] .

ومن هنـــا يجب أن يكون فى الحسبان ، ومن اجل المحافظة على مواصلة النمو الاقتصادى فى فتـرة الحـرب ، أن تنصب منافسـة عبء تكاليف المجهـــود الحربى على الاستهلاك النهـــائى بشقيه اكثر من منافسـة الاستثمار الثابت المحـلى الاجمالى(١) . بمعنى أن يكون تمويل الزيادة المترتبة على الاعباء الحربية مصـــدرها الاســـاسى النقص فى الاستهلاك النهـائى ، واذا استلزم الامـــر أن يكون هنـــاك نقص فى الاستثمارات العامة فيجب ان يكون على حـــساب الاســـتثمارات فى الخدمات وبعض الاستثمارات طويلة الاجـــل(٢) .

على ان تمويل المجهود الحربى اى مخصص الحـــرب ، لا يكون مصـــدره فقط النقص فى الاستهلاك النهـــائى بشقيه وكذلك تخفيض بعض وجوه الاستثمار الثابت المحلى الاجمالى . ولكن هنـــاك مخصصان آخران يمثل الاول فى زيادة الانتاج عن طريق التشغيل الكامل قـــدر المستطاع ويركز الثانى فى اللجوء الى الاصول الراسمالية المتاحة .

وبالنســـبة **للمخصص الاول** نبدى أن الاستمرار فى معركة الانتاج يعتبر المنهج السليم الذى يعمل على تحقيق الجمـــع بين اقتصاديات التنمية والحـــرب . فهذا المنهـج يعمل من ناحية على مواصلة النمو الاقتصادى كما يعمل على توفـــير المصدر الاساسى لتمويل الانفـــاق على المجهود الحربى من ناحية اخرى ، ذلك أن الزيادة فى الانتـاج(٣) اذا كانت فى فتـــرة السلم تعتبـر ضرورة فانها فى فترة الحرب تعتبر

---

(١) كما حـــدث فى عام ٦٧/٦٨ حيث خفض الاستثمار لمواجهة الانفاق على المجهود الحـــربى .

(٢) اما الاستثمارات المنتجة فى الصناعة والزراعة والطاقة والنقل فيجب الحفاظ عليها بقدر المستطاع لانها تعتبر الدعامـــة التى تعتمد عليها القدرة الاقتصادية وبالتالى القدرة العسكرية ، ذلك أن الاخيرة لا تقاس فقط بما هو متاح من عتاد للحـــرب ومن الجنود ، وانما تقـــاس فى النهاية بالقدرة الاقتصـــادية متمثلة فى الانتاج الصـــناعى والانتاج الزراعى وبموارد الطاقة وبشبكات النقل .

(٣) تقتضيه خطـــة التنمية نفسها ولمحاربة التخلف ، بل يقتضيه حسن الادارة الحكومية ومؤســـساتها حتى فى البلاد المتقدمة ، وان كان هذا واجبـــا فيها فهو لازم فى البلاد النامية ويصبح حيويا فى حالة الحرب .

ضرورة قصوى(١) ، وذلك لمواجهة الزيادة فى المخـــزون الســلعى الضرورى لاغراض الحــرب ، وتعويض النقص الذى قد يحـــدث فى الواردات وسد العجـــز الذى قد يحدث نتيجة اصابة بعض مراكـــز الانتاج بسبب العمليات العسكرية.

وفيما يختص **بالمخصص الثـانى** الذى يتمثل فى المخزون السلعى والاستثمارات وكذلك الاحتياطيات النقدية الاجنبية ، فانه يفضـــل بصدده اتبـــاع سياسة تقوم على الحـــرص عند الســـحب من الاحتياطيات النقدية بقصد الاحتفاظ بقـــدر مناسب منها للطوارىء القصـــوى .

ومن جهة اخرى فان اقتصاديات الحرب والتنمية تتطلب اتباع عـدة سياسات(٢) يتعلق اهمهـــا بالانتـــاج الزراعى(٣) والانتـــاج

---

(١) وبصفة خاصة عن طريق حســن توزيع الموارد بما فيها القوى العاملة وعـن طريق زيادة الانتاجية بصورتيها ، انتاجية وحدة العمل ، وانتاجية وحدة المواد الداخلة فيه ، خاصة وان الزيادة فى الانتاجية تعتبر من العوامل الفعالة لزيادة الانتاج فى الاجل القصير ، وهو الاجـل الذى تتطلبه ظروف الحرب بالاضافة الى القضاء على الطاقات المعطلة وتنظيم استهلاك المواد الخام وقطع الغيـــار المستوردة وتنظيم عملية انتـــاج البدائل ومحاربة الفاقد فى الانتـــاج او فى ساعات العمل او فى الخامات .

(٢) راجع بيان السـيد رئيس الوزراء امام مجـلـس الشعب فى ١٩٧٢/٢/١١ من ميزانية المعركة .

(٣) والى جـانب اتخاذ الخطـــوات الكفيلة بالتوسع الزراعى الراسى والافقى ، فان من السياسات الزراعية التى يدعـــو اليها البعض تغيير الدورة الزراعية بقصـد ضمان توفير السلع الغذائية الضرورية على نحو ما اتبع بمصر خـلال الحرب العالميـــة الثانية حيث اصدرت الحكومة المصرية امراعســـكريا فى سبتمبر ٤٢ بالا تقل مســاحة القمح والشعير فى الزمام المزروع من ٥٠٪ فى شمال الدلتا و٦٠٪ فى بقية المناطق ، ذلك انه اذا كان الاكتفــــاء الذاتى هدف طـويل الاجل للتنميـــة فانه يصبح هدف عاجـــل لاقتصاد الحـــرب لتعذر الاستيراد لسبب اولآخر غير انه قد لا يكون هناك داع لدعـــوة التحول نحو هذه السياسة على حـــساب الحاصلات القابلة للتصدير وخاصة القطن ، فمن المصلحة المحافظة على التكوين المحصولى الحالى نظرا لانه يحقق اكبر نفع اقتصادى التقرير متابعة النمو الاقتصادى فى ج.م.ع. وزارة التخطيـط اغسطس ٦٨ ص ٢٢٦ — ٢٢٨) .

الصناعى(١) ، والتمويل الخارجى(٢) ، والعمالة ، والاستثمار(٣) وبصفة خاصة الزيادة فى المخـــزون اذ انه يعتبر عنصرا اساســـيا من عناصر نفقات اعباء المجهود الحربى .

واذا كانت الزيادة الكبيـرة فى المخـــزون فى اقتصاديات التنمية تعتبر عبئا على الاقتصاد القومى(٤) ؛ فان هذا العبء يكون اشـــد فى اقتصاديات الحرب التى تتطلب ـ علاوة على المخزون بدرجات كافية من المعدات الحربية والذخيرة والوقود والمؤن ـ زيادة كبيرة فى المخزون من المواد الوسيطة اللازمة للانتاج ومن الســـلع اللازمة للاستهلاك النهائى الضرورى وخاصة المستورد منها(٥) . ومراجعة التركيب الحالى

---

(١) ففى هذا المجال يجب اتخـــاذ السياسات التى تعمـل على زيادة الانتاجية مع مراعـــاة الا تكون الزيادة فى الانتـــاج الصناعى هدفا فى حد ذاتها وانما يجب أن تكون فى اطار الاستراتيجية المتطلبة لاحتياجات الحرب والتنمية والاستهلاك والتصدير مع اعطاء الاولوية للمجهود الحـربى (نفس المرجع السابق ص ٢٢٨ ـ ٢٣١) .

(٢) كزيادة الصادرات والاتفـــاق مع الدول العربية والصديقة لزيادة معاملاتنا معها وضبط الواردات وقصرها على المـواد الضرورية اللازمة للانتاج الحربى والزراعى والصناعى والسلع التموينيـة كذلك يجب دراسة توسيع حجم ونطاق معونة الدعـم العربى باعتبار أن المعركة مع الصهيونية هى فى حقيقتها معـركة المجتمع العـربى كله وليست معـركة دول المواجهة فقط (نفس المرجع السابق ص ٢٤١ و ٢٤٢) .

(٣) ويمكن تخفيض الاستثمارات الثابتة العامـــة ، لتحرير القـــدر المناسب منها لمخصص الحرب ، فى قطاعات الخدمات على النحو المذكور فى المتن والاكتفاء بالاستثمارات الثابتة الخاصة فى فترة الحـــرب ، كذلك يمكن تخفيض وجوه الاستثمار الثـــابت فى الحكومة (فى ميزانية الخـدمات) وبحيث لا يترتب على ذلك اثر بالغ على عملية النمو ، أما بالنسبة للاستثمارات الثابتة فى قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء والنقل فيجب الحفـــاظ عليها باعتبارها تخدم التنميـــة والحرب فى نفس الوقت .

(٤) يتمثـــل فى التكاليف الـــواجب تحملهـــا مقابل الاحتفاظ بهـذه الزيادة فى المخزون ، وفى تعرض المخزون للتلف الامـر الذى يؤدى الى تحميل الاقتصـــاد القومى خسائر راسمالية ، علاوة على أن المـــوارد المخصصة للاحتفاظ بالزيادة فى المخزون كان من الممكن توجيهها لقنوات الاستثمار المنتجة مما يسعـــاعد على زيادة معدل النمـــو الاقتصادى .

(٥) ويرجـــع ذلك الى أن الـــسلع المستوردة قد يتعـــذر استيرادها بانتظام بسبب نقص النقـــد الاجنبى أو بسبب صعوبة الملاحة فى زمن الحرب .

للمخـــزون الـسلعى(١) ، وكراسة التوزيع الاقليمى لهذا المخـزون فى زمن الحرب(٢) .

٢ ـ تخفيض الاستهلاك الخــاص والعـــام :

اشرنا فيما تقدم الى الاعتبارات المتعلقـة بمخصصات الحـــرب (تمويل المجهود الحـــربى) الخاصة بتخفيض بعض وجـــوه الاستثمار الثابت المحلى الاجمـالى وزيادة الانتـــاج عن طريق التشغيل الكامل واللجوء الى الاصـــول الراسمالية المتاحة ، وبقى موضوع هـام وهو يتعلق بتمويل الحـــرب عن طريق النقص فى الاستهلاك النهائى بشقيه، استهلاك الافراد والاستهلاك العـام المـــدنى ، لا باعتباره الوعاء الذى يجب أن يكون محل منافسـة عبء تكاليف المجهود الحـــربى بدلا من الاستثمار الثابت المحلى الاجمـالى فحسب ؛ ولكن باعتباره ايضا احد مصـــــادر الضغط التضخمى فى الاقتصاد المصرى .

فقد اتضح لنا فيما سبق(٣) ان زيادة الطلب ترجـــع الى زيادة الانفــاق الاستهلاكى ســـواء كان حكوميا أم خاصـا بمعدلات غاية فى الارتفاع ، الامـــر الذى يتطلب ، ونحـــن نعد اقتصادنا للحـــرب والتنمية فى الوقت نفسه ، أن نطبق سياسة استهلاكية رشـيدة تخدم اقتصاديات الحرب والتنمية قوامها ما يلى :

---

(١) كبيع أو تصـــدير السلع التى لانحتاج اليها عملية الانتاج ولا المجهود الحربى ولا الاستهلاك المحلى أثناء الحــرب ، وهذا يحقق فائدتين الاولى ، توفير أماكن تخزين تحتاجها البلاد لتخزين ما يلزم لعملية الانتاج والمجهود الحربى والاستهلاك المحلى والثانية، تحرير بعض الموارد لتمويل المجهود الحربى.

(٢) فمن المعروف انه فى الاوقات العادية تتحدد أماكــن التخزين طبقــا للاعتبارات الاقتصادية البحتة ، وفى مقدمتها القرب من مراكز الانتاج والاستهلاك والوفـر فى نفقات النقل ، غير ان الحرب تضيف اعتبارا غاية فى الاهمية يعلو على الاعتبارات الاقتصـــادية البحتة ويتبلور هذا الاعتبار فى وجوب توزيع المخزون السلعى فى مناطـــق متفرقة تفاديا لتركيز المخزون فى منطقة واحدة مما يجعل خطر اصابتها كبيرا .

(٣) راجع ما تقدم ص ٤٠٣

(أ) بالنسبة لاستهلاك الافراد(١) :

فقد تراوحت نسبة استهلاك الافراد الى الناتج القومى الاجمالى بين نحو ٦٨٪ فى الخطة الخمسية الاولى وبين نحو ٦٧٪ فى الخطة الخمسية الثانية ، ويعتبر تخفيض الاستهلاك الخاص الى نسبة تقترب من ٦٠٪ من الناتج القومى الاجمالى اتجاها سليما للسياسة الاقتصادية التى تجمع بين المخصص الاكبر المتطلب للمجهود الحربى وبين الاستمرار فى عملية النمو الاقتصادى فى البلاد .

ويساعد على تحقيق خفض الاستهلاك الى المستوى المذكور ما اثبتته الدراسة الاحصائية على مستوى الجمهورية من ان عدد الافراد فى فئات الانفاق فى السنة من مائة جنيه فأكثر تبلغ نسبتهم ٩ر٨٪ فقط من مجموع الافراد فى حين تعلو نسبة انفاقهم الى ٥ر٤٤٪ من مجموع الاستهلاك الفردى .

واذا نظرنا الى هذه الدراسة الاحصائية على مستوى كل من الريف والحضر . فان نسبة الافراد فى الحضر فى هذه الفئات تبلغ ١ر١٩٪ من مجموع افراد الحضر فى حين تعلو نسبة انفاقهم الى ٥٨٪ من مجموع الاستهلاك الفردى فى الحضر . أما فى الريف فان نسبة الافراد تبلغ ٦ر٣٪ من مجموع افراد الريف فى حين تبلغ نسبة انفاقهم ٦ر١٧٪ ويشير ذلك الى امكانية تخفيض استهلاك الافراد فى فئات الانفاق من ١٠٠ جنيه فأكثر وخاصة فى الحضر وان هذا التخفيض يكون فعالا فى الوصول الى تخفيض استهلاك الافراد الى نسبة تقترب من ٦٠٪ من الناتج القومى الاجمالى دون احداث آثار اجتماعية ضارة ، بل على العكس يؤدى هذا التخفيض الى تحقيق نوع من العدالة لمواجهة الحرب وتحمل اعبائها(٢) ، ولكن يشترط لصلاحية هذا المصدر ان يكون التخفيض فى نواحى الاستهلاك التى

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك تقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. وزارة التخطيط اغسطس ٦٨ ص ٢٢١ .

(٢) نفس المرجع السابق ص ٢٢٢ .

يحتاجها المجهود الحربى أو التى يترتب عليها زيادة التصدير او الحد من الاستيراد .

تطبيق نظام البطاقات :

من افضل السبل للوصول الى توزيع عادل للسلع بين الافراد تطبيق نظام البطاقات بالنسبة للسلع الضرورية(1) فى فترة الحرب، فهذا النظام الى جانب انه يساعد على ضمان تخفيض الاستهلاك من السلع الضرورية الى المستوى المرغوب ، فانه يحقق مبدا المساواة فى الاستهلاك بالنسبة للسلع الضرورية ، وهو امر تفرضه ضرورات الحرب لانه يساوى فى تحمل التضحية بين افراد المجتمع بالنسبة الى هذا النوع من السلع .

وعلى الرغم من ان نظام البطاقات يعتبر من اضمن واعدل الاساليب لتخفيض استهلاك الافراد ، فقد تصاحبه بعض الصعوبات عند تطبيقه . وفى هذا المجال يمكن الاستفادة من **تجارب الدول** التى طورت هذا النظام وقضت على الكثير من عيوبه ، ومن امثلة هذه الدول انجلترا التى طبقت نظام البطاقات منذ بداية الحرب العالمية الثانية على اوسع نطاق ، بل استمر ايضا تطبيقه فيها لبضع سنوات بعد الحرب . ومن الامثلة ايضا الاتحاد السوفيتى ، فقد طبق هذا النظام خلال السنوات التى تلت ثورة ١٩١٧ نتيجة لظروف الحرب الاهلية ، وما أن اندلعت الحرب العالمية الثانية حتى سارع الى تعميمه .

ومعلوم ، وعلى النحو الذى رايناه فى دراسة سياسة القيود المباشرة كأداة لضبط آثار التضخم ، ان مصر تطبق نظام البطاقات بالنسبة لبعض السلع الضرورية وهى الزيت والسكر والشاى والكيروسين ،

---

(1) كذلك يمكن اتباع اسلوب «التمييز» بالنسبة لبعض السلع الضرورية لبعض الفئات والتى قد لا يتوافر منها الحد الادنى المعقول للتوزيع .

وتتطلب ظروف الحرب توسيع وتطوير هذا النظام بحيث يشمل اهم السلع الضرورية والاستراتيجية(١) .

الا ان التوزيع بالبطاقات يستحسن عدم الالتجاء اليه الا لضرورة قصوى وبالنسبة لسلعة ذات ظروف خاصة اقتضت الضرورة وجود كميات محدودة منها ، ذلك لان التوزيع بالبطاقات قد يؤدى الى تعقيد ادارى شديد ومن هنا يقترح ان يتم تقنين السلع بالتدريج وحتى يتم تدريب الجهاز الادارى القائم على التنفيذ وذلك لتلافى الصعوبات العملية التى قد تلازمه وان كنا نرى انه يجب ان نبدأ فى وقت مبكر ، وقبل ان تستحكم الظروف فى تطبيق نظام البطاقات ، حتى يكتسب قدرا من الاستقرار .

ولا يفوتنا ان ننوه بوجوب اجراء حملات توعية للجماهير وتهيئة الراى العام نحو تنظيم الاستهلاك عن طريق البطاقات بالنسبة للسلع الضرورية وعدم تشجيع الاسواق السوداء والحرص على تطبيق الاجراءات الحكومية المتعلقة بالاسعار منعا من حدوث الموجات الصعودية فيها . وذلك لخلق جو تتضافر فيه الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية فى كبح جماح التضخم .

ويتطلب نظام البطاقات حصرا شاملا للسلع الضرورية والاستراتيجية وتحديد ما يستهلكه الفرد منها وما يمكن أن يوفره له الاقتصاد القومى فى ظل ظروف الحرب ، ومن اجل تحقيق ذلك يجب دراسة النمط الاستهلاكي للفرد والموازين المادية لهذه السلع والمرونات الانفاقية لها ، وقد يكون مفيدا فى هذا المجال عرض بيان للمرونات الانفاقية على السلع المختلفة فى مصر(٢) .

---

(١) اى ان تكون العبرة فى اختيار هذه السلع حسب اهميتها من النواحى الاستهلاكية والتصديرية والحربية وحسبما يتطلب توافرها من نقد اجنبى .

(٢) انظر د. محمد سلطان أبو على فى انماط الاستهلاك فى ظل خطط التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات العربية ، محاضرة القيت فى مارس ١٩٧٠ .

جدول المرونات الانفاقية لبعض فئات الانفاق فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٥

المجموعة السلعية	(فئات الانفاق بالجنيه) ١٠ — ١٥		٣٠ — ٤٠		٦٠ — ٧٠		٩٠ — ١٠٠		١٤٠ — ١٦٠		٢٠٠ — ٢٥٠	
	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف
الحبوب والنشويات	٢ر٢٣	٠ر٢١	٠ر٧١	٠ر٣٦	-٠ر١٧	-٠ر٣٦	٠ر٦٣	٠ر٠٦	٠ر٢٣	١ر٠٠	٠ر٦٠	٠ر٣٢
البقول الجافة	٠ر٩٢	٠ر٢٩	٠ر٣٠	٠ر٨٨	٠ر٤٨	٠ر٦٨	-٠ر٩٥	٣ر٥٠	٠ر٤٥	٠ر٠٩	٢ر٤٠	—
لحوم واسماك وبيض	٣ر٣٨	٢ر٥٨	٠ر٠٨	٠ر٨٤	٠ر٨٥	٠ر٩٣	-١ر٨٩	٠ر٣٩	١ر٢٣	-٠ر٧٣	-١ر٧٠	-٠ر٤٢
زيوت ودهون	٢ر١٩	٢ر٧٤	٠ر٩٦	٠ر٢٠	٠ر٧٧	٢ر٧٩	٠ر٠٥	٠ر٠٦	-١ر٥٤	-٠ر ٧	٠ر٦٥	٠ر٠٢
الالبان ومنتجاتها	٣ر٠٨	٠ر٥٨	١ر٢٥	١ر٤٠	٠ر٦٢	٠ر٤٦	٠ر٧٤	٠ر٢٢	٠ر٢٢	-٠ر٦٦	٢ر٢٠	-٠ر٠٤
الخضر	٢ر٦٥	١ر٢٦	٣ر٢٩	٠ر٤٠	٠ر٠٨	٠ر٤٣	-٠ر٣٦	-٠ر٥٦	-٠ر٠٨	١ر٠٧	-٠ر٦٥	-١ر٠٨
الفواكه	٠ر١٩	٣ر٧٩	١ر٥٠	٠ر٦٠	٠ر٤٦	٠ر٥٧	٠ر٩٥	-٠ر١٧	٠ر٤٦	٠ر٣٣	-٢ر٦٥	٠ر٠٢
السكر والمنتجات السكرية	٣ر٠٠	٢ر٢٦	٠ر٧٩	٠ر٨٨	٠ر٦٩	١ر٥٠	-٠ر٢١	٠ر٠٦	-٠ر٠٨	-٠ر٥٣	٠ر٠٢	—
المشروبات والمرطبات	٢ر٤٦	٣ر٤٢	١ر١٧	٠ر٢٦	١ر٢٣	٢ر٧١	٠ر٤٩	٠ر١٨	٠ر٦٨	-٠ر٣٧	٢ر٠٠	-٠ر٠٤
المكيفات	٢ر٨١	٠ر٥١	٠ر٧٩	٠ر٤٨	—	٠ر٨٦	٠ر١١	٠ر٤١	٠ر٢٣	-٠ر٨٠	١ر٩٥	-٠ر٠٦
الاقمشة والملابس	٤ر٩٢	-١ر٥٣	١ر٦٣	١ر٤٨	١ر٤٦	-٠ر٨٦	٠ر٣٩	-٠ر١٩	١ر٦٩	٠ر٤٠	٠ر١٢	٠ر٠٣
موادالنظافةالمنزليةوالشخصية	١ر٨١	٢ر٠٠	١ر٤٢	١ر٠٠	٠ر٥٥	-١ر٠٧	٠ر٧٩	٠ر١٦	٠ر٥١	-٠ر٣١	٢ر٢٥	-٠ر٠٢
الخدمات الطبية والعلاجية	٠ر٤٦	-١٠ر١١	٢ر٢٥	٣ر١٢	٠ر١٢	١ر١٤	١ر٩٥	-٠ر٠٢	٠ر٣٢	٢ر١٣	٤ر٢٠	٠ر٠١
الثقافة والرياضة	٤ر٨١	٧ر٣٧	٢ر٥٤	٢ر٢٠	١ر٢٣	٠ر٥٠	١ر٢٦	١ر٠٠	٢ر٤٦	-٢ر٠٠	٢ر٣٥	-٠ر١٦
ايجار السكن وملحقاته	١ر٨١	٢ر٣٢	١ر٢٠	٠ر٩٦	٠ر٧٧	١ر٢٩	٢ر٠٠	-٠ر٦٧	١ر٠٠	٠ر٩٣	٠ر٨٥	٠ر٠٥

المصدر — د. محمد سلطان ابو على المرجع السابق ص ١٠ عن وزارة التخطيط ، مذكرة عن حساب المرونات الانفاقية لسنة ١٩٦٥ لسنة ١٩٦٥ ومقارنتها بالمصروفات سنة ١٩٥٩ .

(ب) بالنسبة للاستهلاك الحكومى(١) :

ونعنى به الاستهلاك العام المدنى ، وقد بلغت نسبته الى الناتج القومى الاجمالى فى الخطة الخمسية الاولى ١٨٫٨٪ وفى الخطة الخمسية الثانية ٢٢٫٣٪ . وقد اتخذت فى يوليو ١٩٦٧ بصدد هذا النوع من الاستهلاك ، بعض الاجراءات الاقتصادية للحد منه تقدر حصيلتها بنحو ٢٩ مليون جنيه ، غير ان المجال ما زال واسعا للحد من الاستهلاك العام المدنى بحيث تبلغ نسبته نحو ١٥٪ من الناتج القومى الاجمالى .

ولعل اكبر مجال يمكن الحد منه هو الباب الثانى الخاص بالميزانيات العامة فى ميزانية الخدمات . ويمكن الوصول الى هذا الهدف مع الاحتفاظ بمستوى الخدمات العامة وزيادتها ، ويتحقق ذلك عن طريق اجراء بعض التعديلات بالنسبة الى البدلات مع مراعاة عدم الجمع بين اكثر من بدل ورفع كفاية المصالح الحكومية فى تقديم الخدمات العامة بالنظر فى اتباع اسلوب «الاداء» وخاصة بالنسبة للمصالح الحكومية التى يمثل ناتجها وحدات ثابتة او متجانسة .

ومعلوم ان النظام المتبع حاليا فى الميزانية العامة للخدمات فى مصر يعرف بالميزانية التقليدية Traditional Budget او ميزانية البنود Line - Item Budget.

ويبوب الانفاق وفقا لهذا النظام، حسب الوحدة الحكومية او حسب بنود الانفاق، ونتيجة لهذا الاسلوب فانه يصعب قياس الكفاءة للوحدات الحكومية ، لذا فانه ينظر اليه بانه اسلوب قديم يمثل «ورطة» من الارقام غير الواعية يحسن تغييره باسلوب آخر يعرف بميزانية البرامج والأداء Programme and Performance Budget وهو النظام الميزانى الذى يهتم ــ بجانب تقسيم الانفاق حسب الوحدة الحكومية وحسب بنود الانفاق ــ بالاعمال التى تنجزها الحكومة فى صورة

---

(١) وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم النمو الاقتصادى لعام ٦٧/٦٦ ، اغسطس ٦٨ ص ٢٢٣ وما بعدها .

البـــرامج والانشطة المكونة لهذه البرامج اكثر من الاهتمام بالســلع والخدمات التى تشتريها الحكومة ، اى انه ذلك النظـــام الذى يركـز اهتمامه بالعمل المنجز Accomplishment اكثــر من اهتمامه بوسائل انجاز العمل Means of acc . ومـا من شـــك فى ان اتباع ميزان الآداء فى مـ ـ بســاعد فى اصلاح الجهاز الادارى ، بل انه يمكن القول انه قد يكون من الافضل ان تكون خطة الاصــلاح الادارى فى مصر مرتبطة بخطــة ميزانية الآداء حتى تؤتى ثماره المنشودة(١) .

اما بالنسبة **للمهايا والاجور** ، فقد يصعب تخفيضها لان ذلك فيه قضاء على الحوافــز المادية ولذلك يفضل عدم المساس بهــا ، غير انه يمكن الوصول اليها عن طريق الضرائب الاضافية للمجهود الحربى على غرار ما حدث فى يوليو سنة ١٩٦٧ بالنسبة لضريبة الامـــن القومى ، وهذا الاسلوب يعتبر أفضل الاساليب فى هذا المجال(٢) .

وتجدر الاشـــارة الى ان سياسة الحد من الاستهلاك العام يجب ان تميز بين النفقات الجارية للهيئات الانمائيـــة وبين هذه النفقــات للهيئات العامة او غير الانمائية مثال الاولى الهيئات التى تخدم الزراعة والصناعة والنقل ، ومثـــال الثانية هيئات الشرطة والعدل والترفيــه والادارة العامة بجميع انواعهــــا ، بمعنى ان يكون الحد من الاستهلاك فى الاولى اقل منه فى الثانية نظـرا لما تقوم به الاولى من دور هـــام فى عملية النمو وبالتالى فى زيادة الانتاج لخدمة المجهود الحربى .

وبهذه المناسبة يجدر الذكــر ان الحكومـــة قد اتخذت فى يناير ١٩٧٢ عدة اجراءات تهـــدف الى ضغط الانفاق فى الجهــاز الحكومى والقطاع العام لتحقيق الوفـــر فى البنود التى لا تحقق زيادة مؤثرة فى الانتـــاج وضرب المثل فى تطبيــق اجــراءات التقشف التى تقتضيهــا

---

(١) راجع فى تفصيل ذلك قياس كفاءة المصالح الحكومية فى تقديم الخدمات العامة عن طريق اسلوب ميزانية الاداء ، مذكـرة رقم ٧٥٩ فى ابريل سنة ١٩٦٧ .

(٢) وهذا الاسلوب افضل من اسلوب تخفيض المهايا والاجور بالنسبة الى العاملين فى الحكومة لشعورهم ان مثل هذه الضريبة الاضافية انمـا اقتضتها ظروف الحمـــاية والذود عن الوطن وسوف تزول بزوال آثار العدوان .

طبيعة اقتصاد الحرب ، من هذه الاجراءات عدم شراء سيارات واثاث مكتبي واخلاء الوحدات السكنية والوفر فى المياه والكهرباء ونفقات النشر والحفلات . وقد قدر الوفر بمبلغ ٢٠ مليون جنيه فى الجهاز الحكومى وحده .

٤ ـ ادوات ضبط التضخم خلال فترة الحرب :

من المعلوم أن الحرب ستؤدي الى زيادة كبيرة فى الدخول والانفاق(١) علاوة على ما ستسفر عنه عملية التنمية الاقتصادية من زيادة فيهما دون أن يقابل ذلك زيادة مماثلة فى السلع والخدمات ، وعلى ذلك فان الاقتصاد المصرى يكون امام قوى كبيرة تعمل فى اتجاه واحد الى نوع من التضخم ، يمكن أن يضر الاقتصاد القومى ضررا بليغا ، اذا ما تركت الامور لقوى السوق المرسلة بالاضافة الى السلوك غير السليم لبعض التجار التى تحاول الاستفادة من الاختناقات التى تصحب الحروب.

ومن ثم يجب لضبط التضخم خلال فترة الحرب اتخاذ السياسات الاقتصادية السابقة واستخدام ادوات تعمل على حبس التضخم عن طريق الرقابة على الاسعار(٢) او تعمل على سحب او امتصاص الفوائض من الدخول ، ومن اهمها السياسات التالية :

فبالنسبة **للسياسة النقدية** يجب اللجوء اليها للرقابة على عرض واستخدام النقود والائتمان فى الاقتصاد . توصلا الى تحديد الحجم المناسب من وسائل الدفع والائتمان المصرفى ، باستخدام الوسائل التى سبق أن اوردناها من قبل .

وبالنسبة **للسياسات المالية** ، فيمكن أن نشير بصفة خاصة الى

---

(1) See : R.G. Kulkarni, op. cit., p. 58 .

(٢) وتأخذ الرقابة على الاسعار ثلاث صور ، تجميد الاسعار Price freeze ، او التسعير الجبرى وتحديد الارباح أوتحديد الحد الاعلى للاسعار Maximum price وهذا الامر يستلزم رقابة فعالة وكفاءة من جانب الجهاز الادارى (راجع Kulkarni, op. cit. p. 85).

بعض الاجراءات(١) التى تعمل على امتصاص القوى الشرائية المتزايدة وهى :

١ ــ **الضرائب** ، وهى المجال الرئيسى لامتصاص الفوائض من الدخول للحد من تفشى الموجات التضخمية وكبح جماحها اثناء الحرب ، وقد اتخذت الحكومة فى هذا المجال خلال يوليو ١٩٦٧ بعض الاجراءات المتعلقة بفرض ضريبة الامن القومى ورفع بعض فئات من الضرائب الاخرى تقدر حصيلتها فى ذلك الوقت بنحو ٢٧ مليونا من الجنيهات(٢) ، ولا شك ان ضبط التضخم اثناء فترة الحرب يتطلب المزيد من فرض الضرائب وخاصة على ذوى الدخول الكبيرة والمتوسطة ، مع مراجعة السلم التصاعدى الضريبى بما يوزع العبء المالى الاضافى توزيعا عادلا على المواطنين .

٢ ــ **الاقتراض الداخلى** ، ويمكن للدولة أن تقوم باصدار السندات المعروفة بسندات الحرب ، وقد سبق دراسة هذا النوع من السندات (سندات الجهاد) فى ابريل ١٩٧١(٣) الا انه لم يطرح للاكتتاب الا فى مارس ١٩٧٢ ، وقد تميزت هذه السندات بالكثير من المزايا حتى يتسنى لها سحب حجم كبير من فوائض الدخول من جميع الفئات وبلغت الدفعة الاولى منها ١٥ مليون جنيه .

---

(١) بالاضافة الى اجراءات الاصلاح المالى والاقتصادى ومحاربة الاسراف .

(٢) راجع متابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.م.ع. وزارة التخطيط اغسطس ٦٨ ص ٢٣٩ .

(٣) لقد سبق ان صدر القانون الخاص بسندات الجهاد فى ابريل ١٩٧١ وتنفيذا له قررت الحكومة فى فبراير ١٩٧٢ طرح السندات للمواطنين بالفئات الآتية ــ ٥٠ قرشا وجنيه وخمسة جنيهات وعشرة جنيهات وبفائدة ٤,٥٪ معفاة من جميع الضرائب عدا ضريبة التركات ورسم الايلولة ، وتمتاز هذه السندات بعدم جواز الحجز عليها .

٣ ـ الادخار الاجباري(١) ، ونرى انه يحسن ان تقوم الحكومة بزيادة هذا النوع من الادخار في فترة الحرب ؛ وحري بالذكر انه كان من بين الاجراءات التي اتخذتها الحكومة غداة العدوان الاثم ، رفع هذا النوع من الادخار الاجباري من نصف يوم الى ثلاثة ارباع اليوم في الشهر ، وقد بلغت حصيلة الرفع آنذاك نحو ٦ مليون جنيه(٢) ، ويمكن استخدام هذا الوعاء الادخاري في امتصاص فوائض الدخول وبخاصة بالنسبة الى ذوي المرتبات العليا والمتوسطة عن طريق الادخار ليصبح يوما او اكثر من يوم كل شهر خلال فترة الحرب .

٤ ـ التامينات الاجتماعية ، كما يمكن للحكومة التوسع في تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية بحيث يضم الفئات التي لم تدخل بعد في نطاق تطبيقه . على ان يتم ذلك بالتدريج ؛ وهذه الفئات هي ذوو المهن الحرة واصحاب الاعمال والمشتغلون لحسابهم واصحاب الحرف والحائزون لاراضي زراعية والعمال الزراعيون ، وتقدر حصيلة هذا الوعاء من الادخار بنحو ٢٠ مليون جنيه(٣) .

ومن جهة اخرى يلاحظ انه اذا كانت خطة الانماء تستلزم ضغطا على موارد النقد الاجنبي فان ضغطا اكبر قد يحدث في ظل اقتصاد الحرب الامر الذي يقتضي الاستغناء عن استيراد الكماليات وشبه الكماليات ، والاقتصار على ما يسد النقص في الانتاج المحلي من السلع الضرورية ، وبما يكفل ايجاد المخزون الكافي لاغراض الحرب ، لهذا فان خطة جديدة لميزانية النقد الاجنبي يجب أن ترسم تضع في حسبانها هذه الاعتبارات .

---

(١) مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع الادخار الاختياري (بخلق العديد من الحوافز الادخارية) ، باعتباره ضرورة وطنية، ذلك انه يمكن امتصاص جزء يعتد به من فوائض الدخول عن طريق هذا النوع من الادخار في نطاق الاوعية الادخارية المختلفة ، فان كانت التنمية تقتضي زيادة الادخار القومي لتوجيهه الى الاستثمار خاصة في مجال الصناعة ، فان اقتصاد الحرب يقتضي توجيه هذه المدخرات لخدمة المعركة ايضا .

(٢) و(٣) راجع تقرير وزارة التخطيط ، المرجع السابق ص ٢٤٠ .

كما قد يخفف من الضغط على ميزانيـة النقد الاجنبى «اعـادة جدولة» القروض الخارجية، ونعنى بها تحويل هذه القروض الى قروض ميسرة من ناحيـة مدة السـداد وقيمة الاقساط ، بمـا يتيح موارد اضافية للتمويل الخارجى للمجهود الحـربى .

وقد يدعم هذا الاتجاه الاتفاق مع بعض الـدول العربيـة ذات السيولة النقدية الكبيرة فى ان تحل محل الدول الدائنـة التى يصعب الوصول معها الى اتفاق ملائم للجدولة ، حيث ان هذه الحرب تهـم البلاد العربية جميعا .

وفيما يختص **بالسياسـة الاجـرية** ، فيمكن اللجوء فى فتـرة الحرب ، كاجـراء استثنائى ، الى عـدم انشاء وظائف جـديدة فى الحكومة والقطاع العـام ، وتأجيل النظر فى اى مطالب جـديدة لزيادة الاجـور .

وفيما يتعلق **بالسياسة السعرية** ، فانه توصلا لامتصاص الفائض من الدخول يمكن اتباع سياسة رفع الاسعار ، على أن يكون هذا الرفع بالنسبة للسلع والخدمات الكمالية دون السلع الضرورية الاساسية(١)، وذلك لعدم تحميل الفئات الشعبية ذوات الدخول المنخفضة كل العبء الاقتصادى للحرب .

هذا وقد لجأت الحكومة الى الاجـراءات السعرية ضـمن الاجراءات الاقتصادية التى اتخذتها فى يوليو ١٩٦٧ ، على النحو السابق ايضاحه ، وقد قدرت حصيلة هذه الاجراءات السعرية فى ذلك الوقت بنحو ٢٨ مليون جنيه(٢) .

---

(١) التى يمكن أن تكون محل التوزيع بالبطاقات على النحو السابق ايضاحه .

(٢) ويضيف تقرير وزارة التخطيط كاجراء آخر ، فى هذا الصدد ، هو اتباع نظام التأمين ضـد أخطار الحرب بالنسبة للمنازل والمتاجر المملوكة للقطاع الخاص فى المدن الكبرى او فى جميع انحاء الجمهورية، على أن يكون هذا النوع من التأمين اجباريا.

ويقول التقرير «ان هذه الوسيلة تجمع بين تحقيق غرضين ، الاول امتصاص جزء من فوائض الدخول بقصد الاسهام فى كبح جماح التضخم ، والثانى التخفيف من أعباء تعويضات الحرب» (راجع متابعة النمـو الاقتصـادى فى ج.م.ع. ، أغسطس ١٩٦٨ ص ٢٤٠) .

ولا يفوتنا ان نذكر مرة اخرى، انه اذا كانت الحرب تتطلب موارد كبيرة ، فانه يجب استخدام الاساليب السابقة ، وعدم اللجـــوء الى سياسة التمويل التضخمى للحرب، باعتبارها تؤدى الى آثار اقتصادية واجتماعية ضارة لا تخدم اقتصاديات الحرب والتنمية(١) ، وقد يفضى الامر الى تضخم جامـح يودى بالاقتصاد القومى .

---

(1) Kulkarni, op. cit., p. 63.

فصل ختامي

خلاصة الدراسة ونتائجها

تتعرض معظم الاقتصاديات المتخلفة فى الوقت الحاضر الى موجات متفاوتة من التضخم ،اصبحت تمثل لها مشكلة رئيسية من مشاكلها الاقتصادية ، وكانت مهمة هذا البحث هى دراسة «التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة وفى الاقتصاد المصرى» .

وهذه الدراسة ، فى الواقع ، تثير امرين : اولهما ، ان التضخم يعتبر ظاهرة اقتصادية تصاحب النمو الاقتصادى السريع ، وثانيهما، ان التضخم يمكن أن يعتبر وسيلة لتمويل التنمية نظرا الى ان نقص رؤوس الاموال يمثل عقبة كبرى تواجه المشروعات الانمائية .

على هدى هذا التصور ، وقفنا لنرسم اطارا فكريا لموضوع بحثنا ، واضعين فى اعتبارنا مزج التحليل النظرى بالواقع التجريبى ، وقد وجدنا ان طبيعة الامور تملى علينا تقديم دراسة تحليلية للتضخم فى الاقتصاديات المتخلفة باعتباره ظاهرة اقتصادية ثم باعتباره وسيلة لتمويل التنمية ، كما تملى علينا ايضا ان نحاول رسم صورة للنمو الاقتصادى فى ظل الاستقرار النقدى مع تقديم دراسة تجريبية للاقتصاد المصرى فى مرحلة التخطيط الشامل للتنمية كنموذج للاقتصاد المتخلف .

وترتيبا على ذلك فقد قسمنا هذا البحث الى ثلاثة أقسام ، عنى القسم الاول منها بدراسة التضخم كظاهرة اقتصادية فى الدول المتخلفة واشتمل على اربعة فصول ، وقفنا فى اولها ، بحسبانه خلفية أساسية لهذه الدراسة ، على ماهية التضخم وانواعه . فعرضنا اولا للتعاريف المختلفة للتضخم وما تتعرض له من انتقادات جعلت كتابا كثيرين يعرضون عنها ، واشرنا الى انه قد يكون من الملائم الركون الى تعريفه

تتخـذه اداة التحليل ، باعتبـار التضخم «حركة صعودية للاسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قـدرة العرض» . ثم قدمنا ثانيا ، تقسيما لانواع التضخم وفقا لمعايير اخترناها لهذا الغرض ، وابرزنا ان غالبية الانواع التى تظهر فى الاقتصاديات المتخلفة . منظورا اليها من ناحية مصدرها ، هى تضخم طلب ، كما ان هذه الاقتصاديات توصم بنوع خاص هو التضخم الهيكلى .

وتناولنا فى الفصل الثـانى تفسير التضخم واسبابه فى ضـوء افـكار المدارس الاقتصادية التى تصدت للتحليل النقدى ؛ ونوهنـا بأن النظرية الكمية . وهى النظرية المعتمدة من الاقتصاديين الكلاسيك تعتبر اقـدم النظريات فى تفسير التضخم ، وهى ترجعـه الى تزايد كمية النقود . اما التحليل الكينزى فيعتبره نتيجة لتوظف كل عوامـل الانتاج . وتعزوه المدرسة السويدية الحديثة ، الى زيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط . على حين تنبه احدث الكتابات فى التحليل النقدى للكاتبين جرلى وشو ، الى مسألة هامة فى هذا المجـال ، هى التحول من الاصول ذات السيولة المنخفضة الى الاصول ذات السيولة المرتفعـة . وقد انتهينـا فى ضـوء هذه الافـكار ، الى ان التضخم يعتبر ظاهـرة كغيرها من الظواهر الاقتصادية الاخرى ، وهو يرجع الى زيادة الانفاق الكلى زيادة تفوق الزيادة فى العـرض الحقيقى من السلع والخدمات ، أو هو يرجع الى زيادة الطلب الفعلى عن العرض الفعـلى ، وبهذه المثابة لا يكون التضخم الا نتيجة لاضطراب قوى الانتاج فى الاقتصاد أو سوء تنظيم هذه القـوى .

ودرسنا فى الفصل الثالث ظاهـرة التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، فأوضحنا أن التنميـة التى تمارسـها الدول المتخلفة فى الوقت الحاضر ، شـأنها فى ذلك شأن تجارب النمو التى حدثت فى الماضى (على اختلاف ظروف كل منهمـا) ، قد صاحبها جنبـا إلى جنب ارتفـاع فى المستوى العـام للاسعار ، وذكرنا ان ذلك يرجع الى عديد من الاعتبارات يتعلق اهمهـا بالطبيعة المزدوجة للتراكم الراسمالى فى المراحـل الاولى للتنمية وبطبيعة البنيان الاقتصادى لهذه البلاد وما يحتويه من مصادر مختلفة يجعلها عرضة للتضخم ولو لم يحدث فى

تمويل التنمية على وسائل تضخمية بطبيعتها ، ومن اهم هذه المصادر واخطرها ، التقلبات فى اسعار تصدير المواد الاولية والميل للتوسع فى الاستهلاك .

وضمنا هذا الفصل ايضا دراسة للطبيعة البنيانية للتضخم فى الاقتصاديات المتخلفة . واوضحنا فيه ما تتسم به من ظهور التضخم الهيكلى فى غمار عملية التنمية فى شكل ضغط شديد على الاسعار نتيجة لعدم التوازن القطاعى فى الاقتصاد ، وقد اشرنا فى هذا الصدد الى انه ينبغى على الدول المتخلفة ، وهى تمارس خططها الانمائية ، ان تعمل على تحقيق التوازن بين معدل النمو فى القطاعات المختلفة حتى يمكنها تفادى الضغوط التضخمية فى اقتصادياتها .

اما الفصل الرابع فقد درسنا فيه ظاهرة التضخم فى الاقتصاد المصرى فى مرحلة التخطيط الشامل للتنمية . وتناولنا الدراسة فيه على ثلاثة مباحث . عنى أولها بالوقوف على الحركة الصعودية للاسعار والمعايير التى تشير الى اتجاهاتها . وفى تقصينا لحركة الاسعار ، كما عبرت عنها الارقام القياسية لاسعار الجملة ولنفقات المعيشة ، اتضح لنا ان جميع هذه الارقام وفقا لسنوات الاساس ٣٩ و٥٩/٦٠ و٦٦/٦٧ بالاضافة الى الرقم القياسى الضمنى ، قد سجلت ارتفاعا مستمرا وبمعدلات محسوسة خلال الفترة محل البحث . على اننا بادرنا الى التنبيه الى حقيقة هامة وهى ان تحركات الاسعار ، كما سجلتها الارقام القياسية ، لم تعبر تعبيرا كاملا عن القوى التضخمية ، فهى لم تأخذ فى اعتبارها الاسواق السوداء والطوابير ، وعلى ذلك فقد قررنا ان قدرا من التضخم الذى احتواه الاقتصاد المصرى قد عبر عن نفسه فى شكل تضخم ظاهر بينما استتر القدر الآخر فى صورة تضخم مكبوت .

وترتيبا على ذلك فقد اشرنا الى ان الاسعار فى مصر ، فى الفترة محل البحث ، لم تعبر تعبيرا صحيحا عن القوى الاقتصادية ، وهى بهذه المثابة لم تعمل على التخصيص الامثل للموارد ، كما اشرنا الى ان مشكلة الكفاءة الاقتصادية فى مصر يتمثل جانب هام من جوانبها فى مسألة الاسعار ، ومن ثم فان على المخطط المصرى ان

يعمل على اصلاح هيكل الاسعار فى الاقتصاد وان ينشط جهاز تخطيط الاسعار الذى انشىء فى اغسطس ١٩٧١ الاضطلاع بمسئولياته نحو اقتراح السياسات السعرية المناسبة .

والوقوف على مؤشرات القوى التضخمية فى مصر ، استخدمنا معيارا يستند على منهج صندوق النقد الدولى للحكم على وجود هذه القوى ، وقد كشف لنا تطبيقه ، ان الاقتصاد المصرى قد عانى من ضغوط تضخمية محسوسة ، وان سجل انكماشا محسوسا فى عام ٦٨/٦٧ نتيجة للاثر المباشر للعدوان وكذلك نتيجة السياسة الانكماشية التى اتبعتها الحكومة والتى ترتب عليها ان حقق الدخل القومى نموا سالبا . وقد اشرنا بصدد هذه السياسة الانكماشية الى انها كانت سياسة خاطئة حيث فرضت على البلاد ، فى تلك السنة ، تخلفا اقتصاديا لا يتفق ومقتضيات النمو ولا يتلاءم مع اعتبارات الحرب فى الوقت نفسه . فسياسة النمو الرشيدة ، فى نظرنا ، هى التى تستهدف التوسع الاقتصادى بقدر ما تسمح به الموارد المتاحة والتى يجب العمل على زيادتها السنة تلو اخرى .

اما المبحث الثانى فقد خصص لدراسة انواع التضخم فى الاقتصاد المصرى ، منظورا اليه من ناحية مصدره ، فبحثنا أولا تضخم الطلب ، وعرضنا اتجاهات الانفاق بانواعه المختلفة ، فاتضح لنا أن الانفاق الاستهلاكى بنوعيه الحكومى والفردى قد زاد زيادة كبيرة استغرقت كل الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى تقريبا ، ومن هنا راينا أن نشير الى أنه قد أصبح من الضرورى العمل على ترشيد الاستهلاك من ناحية كميته ومن ناحية نوعيته ، بحيث يصبح معدل نموه اقل من معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بالقدر الذى يسمح بتوليد الاحجام المطلوبة من الادخار المحلى لتمويل الاستثمار المحلى المخطط .

وبحثنا ثانيا تضخم التفقة ، وعرضنا لظاهرة زيادة الاجور وربطنا بينها وبين الزيادة فى الانتاجية ، وبان لنا ان الزيادة فى الاجور فاقت الزيادة فى الانتاجية بكثير ، ورأينا أن نشير هنا ايضا الى انه قد اصبح من الضرورى أن تعطى الانتاجية الاهمية الكبرى لتحقيق

النمو فى المرحلة القادمة ، وهو النهج السليم الذى اتبعته معظم الدول ، دون الاعتماد على السياسة الاستثمارية الكثيفة وحدها . كما درسنا ثالثا ، نماذج من التضخم الهيكلى ، عن طريق تقديم بعض المظاهر التى يتسم بها هذا اللون من التضخم اهمها ما اتضح لنا من زيادة اسعار السلع الغذائية بنسبة اكبر من اسعار السلع الصناعية وزيادة الاسعار فى الريف عنها فى المدن ، وهى مظاهر تدعو الى دراسة عميقة من ناحية علاقاتها ومن ناحية اتجاهاتها فى المجتمع المصرى .

وعالج المبحث الثالث الفجوات التضخمية وفقا لمعيارى فائض العروض النقدى وفائض الطلب الكلى . وقد اتضح لنا انهما كشفا عن وجود قدر محسوس من التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل البحث .

وفى القسم الثانى من هذه الدراسة تناولنا التضخم كوسيلة لتمويل التنمية ، واشرنا الى انه قد اثير حول هذا الموضوع جدل كبير ، فبينما يرى انصار التمويل بالتضخم انه وسيلة فعالة للتمويل يؤكد معارضوه عدم جدواها بل وضررها على الاقتصاديات المتخلفة ، ومن ثم فان هذا الجزء من الدراسة اخذ على عاتقه عرض هذه الآراء وتمحيصها ثم اتخاذ موقف محدد بصددها . وقد اشتمل هذا القسم على ثلاثة فصول ، خصص الفصل الاول منها لعرض الاتجاهات المؤيدة للتضخم ، وقد اوضحنا فيه ان انصاره يعتقدون انه وسيلة فعالة بل وحتمية للاسراع بعملية التنمية ، وابرزنا فى هذا الفصل اولا ، الحجج المتعددة التى ساقها انصار التضخم لتأييد وجهة نظرهم ، وتتركز حججهم الاساسية فى ان التضخم يمكن ان يستخدم كأداة لتحقيق الادخار الاجبارى عن طريق العمل على اعادة توزيع الدخول فى المجتمع لصالح الطبقات التى تقوم بالادخار والاستثمار ، وهم يضيفون انه اذا كان هذا الامر ينطوى على بعض الآثار الاجتماعية الضارة بالطبقات المحدودة الدخل ، فان هذه الآثار تعتبر ثمنا بسيطا تدفعه الشعوب من اجل التقدم .

كما تتمثل اهم الحجج الاخرى ، فى ان التضخم يكفل الاستخدام الكامل للموارد الانتاجية عن طريق تشغيل الموارد الكثيرة

العاطلة التى تتواجد فى البـــلاد المتخلفـــة ، وعلى الاخص الايـدى العاطلة التى توجد بالقطاع الزراعى .

واوضحنا فى هذا الفصل ثانيا ، العملية التضخمية ، وفرقنا بين التمويل بالعجـز فى كل من الدول المتقدمة والمتخلفة ، وكيف انه يؤدى فى الدول الاخيرة الى التضـخم فى معظم الاحوال ، نظرا لما توصم به من ضآلة مرونة جهازها الانتاجى ؛ كمـا سردنا ايضـا الشروط التى يتطلبها انصـار التمويل بالتضخم وبصفة خاصة ما ينصح به كثير من الكتاب من استخدامه بجـرعات صغيرة ومتقطعة فى تمويل الاستثمار .

واشرنا فى هذا الفصل ثالثا ، الى كفاءة التضخم فى تحقيق الادخار الاجبارى ، معتمدين فى هذا الصدد على نموذج رياضى للاستاذ ماينارد قوامـه انه لكى ينجح التضـخم فى زيادة التراكم الراسـمالى ، فانه يشترط اعادة توزيع الدخول لصـالح طبقة المنظمـين وان يكون ميلهم الحدى للادخـار مرتفعا . وهنـا نتحدد كفاءة التضخم فى تركيـم راس المال على قيمة معامل الاسعار/الاجور ، فكلمـا كانت منخفضة ادت الى زيادة يعتد بها فى حجـم الاستثمار .

وناقشنا فى هذا الفصل رابعا ، الحجم الامثل للتمويل بالتضخم ؛ فعرضنا افـكارا متعددة بصدده ، واشرنا الى انه بينما يقـدر بعض الكتاب ان زيادة الاسعار بواقـع ٥٪ سنويا يعتبر قدرا مناسـبا ؛ يفضل البعض الآخر عـدم وضع معايير كمية والاكتفاء فى هذا المجال باتجاهات معامل الاسعار/الاجور .

وفى نهاية الفصـل الاول عرضنا للتجـربة التى يستند اليها انصار التمويل بالتضخم فى تدعيم وجهة نظرهم ، وهى تجربة الخطـة الخمسية الاولى فى الهنـد حيث اعتمدت الحكومة على تمويل جانب كبير منها عن طريق عجـز الميزانية بلغ نحو ربع اجمـالى استثمارات القطاع العـام . ومع ذلك لم ترتفع الاسعار .

اما الفصل الثانى فقد تناولنا فيه الاتجاهات المعارضة للتمـويل بالتضخم ، وعرضنا الدراسة فيه على ثلاثة مباحث ، اوردنا فى اولها تفنيدا حاسـما للحجج السابقة واوضحنا انهـا لا تكاد تستند على

اساس نظرى صحيح او واقع عملى ملموس . واوضحنا بصدد الحجة الاساسية المتعلقة بالادخار الاجبارى انها تفتقد مضمونها من جانبين : الاول اقتصادى - والثانى اجتماعى، ويتركز الجانب الاقتصادي فى انه قد يترتب على التضخم زيادة فى الدخول الحقيقية وزيادة فى الاستهلاك دون أن يترتب على ذلك تحقيق ادخار حقيقى ، فضلا عن انه يجب الاعتماد فى هذا المجال على الاثر الصافى للادخار الكلى نظرا لما قد يؤدي اليه التضخم من نقص الادخار فى قطاعات أخرى ، بالاضافة الى ان التعويل على زيادة مدخرات الطبقات ذات الميل الحدى المرتفع قد قلت اهميته فى الاتجاه الحديث التى تركز على زيادة المتحجز من الدخل فى شكل مدخرات فردية صغيرة الحجم كبيرة العدد . اما الجانب الاجتماعى، فيتمثل فى عدم امكان الاستناد الى مبدأ التفاوت فى الدخول لصالح الطبقات الغنية سبيلا للتنمية ، فالفكرة التى تستند الى الاخذ بالتضخم ليعمل على زيادة الاغنياء غنى وزيادة الفقراء فقرا لا تجد من يتقبلها فى عالمنا المعاصر .

وفى تقييمنا لنموذج مايناردالمشار اليه اوضحنا انه قد يؤدى الى نتائج اقتصادية ضارة اذا تخلفت الشروط التى يفترضها بحيث لا يجنى المجتمع الا الآثار الضارة للتضخم ، فضلا عن أن التكاليف التى يتحملها محدودو الدخل بتخفيض استهلاكهم الحقيقى تعتبر تكاليف اجتماعية باهظة ،ولا يمكن القول انها تعتبر ثمنا بسيطا للتقدم .

وفيما يختص بأهم حجج انصار التضخم الاخرى والتى تحبذ الاخذ بالتضخم لكفالة الاستخدام الكامل للموارد الانتاجية استنادا الى السياسة المالية التعويضية ،اوضحنا ان هذا الاتجاه يحاول تطبيق التحليل الكينزى على الاقتصاديات المتخلفة تطبيقا آليا خاطئا . فالهيكل الاقتصادى للدول التى عناها كينز تتميز عموما بارتفاع درجة مرونة عوامل الانتاج بخلاف الحال فى الدول المتخلفة حيث يتسم هذا الهيكل بضآلة المرونة ،ونبهنا فى هذا الصدد الى أنه يجب ان نفرق بين الموارد العاطلة والطاقات العاطلة ، فما قد يوجد بالدول المتخلفة هو بعض الموارد العاطلة ، وهى لا تصلح للاستخدام

المباشر السريع فى الانتاج بمجـــرد الزيادة فى الطلب الفعـــال ، بعكس الحال بالنسبة للطاقات العاطـلة ، وعلى ذلك فقد حرصنا على الاشارة الى انه قد يتـرتب على الزيادة فى الانفـاق فى الدول المتخلفـة ضغط صعودى على الاسعار حتى ولو لم يصل الاقتصاد الى نقطة التشغيل الـــكامل .

وبصدد التجارب الواقعية لانصار التضخم ومعارضيه عرضـنا لتجربتين ، الاولى تجربة الهند التى اشرنا اليها من قبل ، والثانيـــة تجربة دول امريـكا اللاتينية . اما التجربة الاولى فقد ذكرنا بصددها اننا نعتقد ان التمويل بالعجز الذى اتبعته الهند فى الخطـة الخمسية الاولى لم يكـــن موضع اختبـــار حقيقى . فلـــو اننا اطلعنـــا على بيانات الخطـة لوجدناها متواضعة فى اهدافها واستراتيجيتها ، فضلا عن ان الزيادة فى كمية النقـود قد قابلتها زيادة مماثلة فى الســـــلع والخدمات لظروف لابست تنفيـذ الخطة أهمها زيادة الانتاج الزراعى زيادة كبيرة نتيجة لتحسن الظروف الجـوية . كما ذكرنا فى هذا المجال ايضـا . انه اذا كان نجـــاح الخطة الاولى قد اغرى الحـكومة الهندية بالامعان فى سياسة التمويل بالعجز فى خطتها الثانية الامر الذى ترتب عليه ظهـــور الضغوط التضخمية بشـكل محســـوس بسبب نقص الانتاج الزراعى ، فانها قد اضطرت بعد ذلك الى تعديلهـا فعملت على انقاص نسبة التمويل بالعجـــز باســـتمرارا الى ان بلغت ٧٪ فى الخطة الثالثة . مع عدم التعـويل على التمويل بالعجز بعد ذلك .

وفى عرضنا للتجـربة الثانية التى يستند اليها المعارضـون وهى تجربة دول امريكا اللاتينية ، بدأنا بعرض سريع للجـــذور التاريخية للتضخم فيها ثم اتبعناه باستعراض للخصائص العامة لهذه الدول التى تتمثـل بصفة خاصة فى انتـــاج وتصدير المـواد الاولية لنصل الى مسالة هامـة وهى مدى علاقـــة التضخم بالنمو الاقتصادى فيها . وباجراء مقارنات بين معدلات النمو ومعدلات الزيادة فى الاســـعار من جهة وبين التضخم ومعـدل تكوين رؤوس الامـــوال من جهة اخرى اتضح لنا انه لا توجد علاقة منتظمة بينهمـا .

وننتهي في هذا الحد من المناقشات أشرنا الى أنه اذا كان انصار التضخم ينصحون الدول المتخلفة بانتهاج سبيل التمويل التضخمي ، فانهم انفسهم يحيطونه بشروط يكاد يكون توفرها امرا مستحيلا ويجعل انتهاج هذا السبيل امرا غير ذي موضوع ، لكل ذلك قررنا أننا لا نحبذ استخدام التضخم للتمويل في البلاد المتخلفة وكفاها ما تعانيه من مصادر مختلفة للضغط التضخمي .

اما الجانب التطبيقي للقسم الثاني والمتعلق بالتمويل بالعجز في الاقتصاد المصري ، فقد تناولناه في الفصل الثالث على مبحثين ، ناقشنا في أحدهما التمويل بعجز الموازنة العامة ، واوضحنا فيه انه على الرغم من أن المخطط المصري قد أعلن استبعاده التضخم كوسيلة للتمويل الا انه لجأ اليها لسد الفجوة بين الادخار المحقق والاستثمار المخطط ، وقد أشرنا الى ان هذا العجز على مدى سنوات التخطيط الشامل قد بلغ أرقاما كبيرة . وتناولنا في المبحث الآخر الائتمان المصرفي وربطنا بينه وبين النشاط الاقتصادي في علاقات متعددة ، والملاحظة الهامة التي نرى ابرازها هنا هي ان الائتمان المصرفي قد زاد زيادة مطردة فاقت في بعض السنوات الحاجة اليها الامر الذي رأينا معه ضرورة دخول الائتمان المصرفي في نطاق التخطيط .

وفي القسم الثالث من هذه الدراسة عالجنا موضوع النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي على ثلاثة فصول ، تناولنا في الفصل الاول النمو وعلاقته بالاستقرار وذكرنا أننا نرى في الاستقرار النقدي ضرورة للتنمية المتوازنة نظرا الى أن الاختلال النقدي يؤثر على النمو في اتجاهات رئيسية مختلفة .

وكان منهجنا في علاج الضغوط التضخمية في الفصلين الثاني والثالث ، ان هذا العلاج ينحصر في خمس وسائل تتمثل في انقاص كمية النقود بوسائل السياسة النقدية وانقاص الانفاق الكلى بوسائل السياسة المالية وضبط الاجور بوسائل سياسة الاجور وانقاص الانفاق الاستهلاكي عن طريق السياسة الادخارية وعلاج مظاهر التضخم عن طريق سياسة القيود المباشرة .

وعن وسائل السياسة النقدية فى ضبط التضخم، تركزت دراستنا على ادواتها المتعددة وميكانيكية كل منها للتأثير فى عرض واستخدام النقود والائتمان ، وقد اتضح لنا كيف ان اثر سياسة سعر الخصم ضعيف ، وانه يتعذر تطبيق سياسة السوق المفتوحة ، وان سياسة تغيير نسب الاحتياطي محدودة الاثر ، ويرجع ذلك الى ضعف السوق النقدية وانعدام السوق المالية فى كثير من الدول المتخلفة ، كما هو الحال فى مصر . اما الوسائل المباشرة التى تتمثل فى الاوامر والتعليمات التى يصدرها البنك المركزى ، فقد اوضحنا كيف ان الاتجاه الحديث ، حتى فى الدول المتقدمة ، يميل الى التركيز على الوظيفة التنفيذية لهذه البنوك ، فضلا عن ان التجربة قد اثبتت فى مصر انها يمكن ان تكون وسيلة فعالة لحصر الضغوط التضخمية على الرغم من ان استخدامها لم يخضع لسياسة مرسومة . ومن ثم فقد اقترحنا ضرورة الاخذ بخطة ائتمانية تلتزم بها القطاعات الاقتصادية كما تلتزم بها القطاع المصرفى لتكون وسيلة فعالة فى ضبط الضغوط التضخمية وعلاجها فى الاقتصاد المصرى .

وعن وسائل السياسة المالية فى ضبط التضخم ، ذكرنا انه على الرغم مما يحوط النظام الضريبى من صعوبات الا انه يجب استخدام الضريبة كأداة رئيسية فى هذا الصدد حيث اثبتت فى بعض البلاد المتخلفة وفى مصر فاعليتها فى امتصاص الضغوط التضخمية وهى تعتبر ، فى نظرنا ، من اكبر ادوات السياسة المالية فاعلية فى هذا المجال . اما بالنسبة لتخفيض الانفاق الاستهلاكى الحكومى ، فقد اشرنا الى انه امر مرغوب فيه ، ولا سيما ان معدله آخذ فى الزيادة السريعة فى البلاد المتخلفة، كما اشرنا ان مصر قد توفرت منذ خمس سنوات على تطبيق برنامج لترشيد الانفاق العام ضمن برنامج الاصلاح المالى والاقتصادى ، ولم تظهر نتائجه المرجوة بعد ، وما زال الامر يحتاج الى مزيد من الوقت والجهد .

وعن سياسة الاجور فى ضبط التضخم ، عرضنا لتجارب مجالس الدخول فى الدول المتقدمة واشرنا الى كيفية محاولة ربط الزيادة فى الاجور بالزيادة فى الانتاجية فى الاقتصاد المصرى ، ورأينا ان الامر

يقتضي انشــاء مجلس للدخول في مصر يكون هدفـه تخطيط سياسة الدخول وربطها بسياسة النمـو الاقتصادي .

وعن الادخار في الدول المتخلفة ، باعتباره وعــاء طبيعيا لكل نمو متوازن وعلاجا لمصدر هــام من مصـــادر الضغط التضـخمي في الدول المتخلفة وهو الميل التوسع في الاستهلاك ، عرضنا اولا ، لمستوى الادخار المحـلي ومصادر الثلاثة ؛ القطاع الحكومي ، وقطاع الاعمال ، والقطاع العائلي ، وما يميز كل نوع ، وأشرنا الى وجوب الارتفاع بمستوى الادخار حتى يتناسب مع المعـدل المطلوب من الاستثمار ، ولا سيما في قطاع الاعمال العام الذي أصبح يحتل الآن في بعض البـلاد المتخلفة كمصر شأنا كبيرا .

وتناولنا ثانيــا ، الإدخار في الاقتصاد المصري وعرضنا معدلاته خلال مرحـلة التخطيط الشامل ، فاتضح أن متوسطها يبلغ ١٣٪ وهو رقم يقل عن الرقم المطلوب للاستثمار المخطط الذي يبلغ ٢١٪ ، وكان علينــا ايضا أن نتنـاول المشكلة التمويلية في مصر لننتهي بوجـوب زيادة الادخار والا أدى الامـر الى التعـرض للضغوط التضخمية .
وفي دراستنا المؤسسات القائمـــة على جمـــع المدخرات وتعبئتها ، استعرضنا أنشطة الاوعية المختلفة وما نراه بصددها ، على أن أهـــم ما لاحظناه في هذا الصدد أن الامر يستدعي تنسيق جهود هذه الاوعية ومتابعتها وتنشيطها بما يخـــدم السياسة الادخارية ، وقد رأينا أن تحقيق ذلك يقتضي انشاء لجنة عليا للادخـــار تتوفر على تنفيذ هــذه المهــــام .

وفي الفصـــل الرابع ، وجدنا من الضروري ، ونحن نمـر بتجربة حرب وتنمية في الوقت نفسـه ، أن نقـــدم دراسة للتضخم في ظــل اقتصاديات الحرب والتنمية أشرنا فيها الى تطور الانفاق الحـربي في مصر وكيفية تمويل التنمية والمجهود الحـربي وانتهينا الى أنه يجب أن تنصب منافسـة عبء مخصص الحـرب على الاستهلاك النهـائي بنوعيـــه الحكومي والفـــردي ثم الاستثمارات في قطاع الخدمات ثم الاستثمارات الطويلة الاجل ، كمـا أشرنا في هـــذه الدراسة ايضا الى تجربة ناجحة في هذا المجـــال هي تجربة أنجلترا في الحرب الماضية ، حيث استطاعت السيطرة على الضغوط التضخمية باتخاذ عـدة إجراءات ارتضتها الحكومة وارتضاها الشعب للتطلع الى النصر ، ورجونا أن يكون في هذه التجربة مثل يحتذى في ظروفنا الحاضرة .

المراجــــــع

اولا ـ المراجع العربيــــة

ا ـ الكتــــب

١ ـ د. احمد عبده محمــــود ، الموجـــز فى النقود والبنـــوك ، القاهرة ١٩٦٩ .

٢ ـ د. احمد نظمى عبد الحميد ووهيب مسيحة ، نظرية النقـــود والائتمان ، القاهرة ١٩٥٦ .

٣ ـ ا. هـ. هانسون ، المشروع العام والتنمية الاقتصادية ، ترجمة محمد امين ابراهيم ، القاهرة ١٩٦٥ .

٤ ـ د. جابر جاد عبد الرحمن ، اقتصاديات التعاون ، الجزء الاول ، القاهرة ١٩٥٨ .

٥ ـ جاكوب فاينر ، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة سنى اللقانى .

٦ ـ جون فيليب ورنيت ، الرخاء بدون تضـخم ، ترجمة د. حسين عمـــر .

٧ ـ جون كينيث جلبرت ، اضواء جديدة على الفـــكر الاقتصادى ، ترجمة د. خليل حسن خليل .

٨ ـ د. حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧١ .

٩ ـ د. حازم الببلاوى ، نظـرية التجـارة الخارجية ، الاســكندرية ١٩٦٨ .

١٠ ـ د. حازم الببلاوى ، التنمية الزراعية ، مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ٦٦/١٩٦٧ .

١١ ــ د. حامد عبد المجيد دراز ، انظر د. عبد المنعم فوزى .

١٢ ــ د. حسين عمـر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، القاهرة .

١٣ ــ د. حسين فهمى ، الازمات النقـدية فى البلاد الراسـمالية (مذكرات لطلبة الدراسات العليـا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ١٩٧٠ .

١٤ ــ د. حمدية زهران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفـة ، القاهرة ١٩٧١ .

١٥ ــ د. ا. اللاخفير ديان ، النظام المالى للاتحاد السـوفيتى ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، القاهرة .

١٦ ــ د. رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، القاهرة ١٩٧١ .

١٧ ــ رمزى زكى ، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية ، القاهرة ١٩٦٦ .

١٨ ــ د. زكـريا احمـد نصر ، التحليل النقدى ، القاهرة ١٩٥٩ .

١٩ ــ د. زكـريا احمـد نصر ، العـلاقات الاقتصادية الدوليـة ، القاهرة ١٩٦٦ .

٢٠ ــ د. صبحى تادرس قريصـة ود. محمـد عبد العـزيز عجمية ، المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، الاسكندرية ١٩٦٦ .

٢١ ــ د. صبحى تادرس قريصـة ود. محمـد عبد العـزيز عجمية ، النقود والبنـوك والتجارة الخارجيـة ، الاسكندرية ١٩٧٠ .

٢٢ ــ د. صلاح نامـق ، نظريات النمو الاقتصادى ، القاهرة ١٩٦٥ .

٢٣ ــ د. عادل احمـد حشيش ، التعريف بالنظام الاشتراكى (مذكرات لطلبة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ١٩٧١ .

٢٤ ـ د. عادل أحمد حشيش ـ الضريبة على رقم الأعمال ودورها في ترشيد اقتصاديات دول النظام الاشتراكي . الاسكندرية ١٩٧٢ .

٢٥ ـ د. عبد الحميد القاضي ـ تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة ـ الاسكندرية ١٩٦٦ .

٢٦ ـ د. عبد الكريم صادق بركات ـ أنظر د. عبد المنعم فوزي .

٢٧ ـ د. عبد المنعم فوزي ـ السياسة الماليه في النظام الاشتراكي . القاهرة ١٩٦٧ .

٢٨ ـ د. عبد المنعم فوزي ـ د. عبد الكريم صادق بركات ـ مالية الدولة والهيئات المحلية ـ الاسكندرية ١٩٦٧ .

٢٩ ـ د. عبد المنعم فوزي ـ د. عبد الكريم صادق بركات ـ د. يونس البطريق ـ المالية العامة والسياسة المالية ، الاسكندرية ١٩٦٩ .

٣٠ ـ د. عبد المنعم فوزي ـ د. عبد الكريم صادق بركات ـ د. يونس البطريق ـ د. حامد عبد المجيد دراز ـ اقتصاديات المالية العامة ـ الاسكندرية ١٩٧٠ .

٣١ ـ د. عبد المنعم راضي ـ النقود والبنوك ـ القاهرة ١٩٧١ .

٣٢ ـ د. على لطفي ـ التنمية الاقتصادية ـ القاهرة ١٩٧١ .

٣٣ ـ د. فؤاد شريف ، المشكلة النقدية ، الطبعة الاولى .

٣٤ ـ د. فؤاد شريف ، السياسة النقدية في مصر ، ١٩٥٥ .

٣٥ ـ د. فؤاد مرسي ، النقود والبنوك ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ١٩٥٨ .

٣٦ ـ د. فؤاد مرسي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الاسكندرية ١٩٥٥ .

٣٧ ـ د. فؤاد هاشم ، النقود والتوازن النقدي ـ القاهرة ١٩٥٩ .

٣٨ ـ د. فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، القاهرة ١٩٦٦ .

٣٩ ـ د. محمد ابراهيم غزلان ، قراءات فى النقود والبنوك والدورات الاقتصادية ، الاسكندرية ١٩٦١ .

٤٠ ـ د. محمد ابراهيم غزلان ، دراسة الانظمة الاقتصادية المقارنة (مذكرات لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ١٩٧٠ .

٤١ ـ د. محمد دويدار ، اقتصاديات التخطيط الاشتراكى ، الاسكندرية ١٩٦٧ .

٤٢ ـ د. محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، القاهرة ١٩٦٩ .

٤٣ ـ د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الاول ، القاهرة ١٩٧٠ .

٤٤ ـ د. محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، القاهرة ١٩٧٠ .

٤٥ ـ د. محمد سلطان ابو على ود. هناء خير الدين ، الاسعار وتخصيص الموارد ، الاسكندرية ١٩٧٢ .

٤٦ ـ د. محمد عبد العزيز عجمية ، انظر د. صبحى تادرس قريصة .

٤٧ ـ د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل ، التطور الاقتصادى ، الاسكندرية ١٩٦٨ .

٤٨ ـ د. محمد محروس اسماعيل ، انظر د. محمد عبد العزيز عجمية .

٤٩ ـ د. محمد مظلوم حمدى ، النقود واعمال البنوك والتجارة الخارجية ، القاهرة .

٥٠ ـ د. محمد يحيى عويس ، الاقتصاد الكينزى ، القاهرة ١٩٦٦ .

٥١ ـ د. مصطفى رشدى ، التحليل النقدى ونظرية الدخل القومى (مذكرات لطلبة كلية الحقوق بجامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ١٩٧١ .

٥٢ ـ د. مصطفى رشدى ، النظرية النقدية من خلال التحليل الاقتصادى الكلى ، الاسكندرية ١٩٧٢

٥٣ ـ نورمان س. بوكانان وهوارد س. اليس ، وسائل التنمية ، ١٩٥٨ مترجم .

٥٤ د. هناء خير الدين ، انظر د. محمد سلطان ابو على .

٥٥ ـ هوارد س. اليس ، انظر نورمان س. بوكانان .

٥٦ ـ د. وديع شرايحة ، مشاكل التنمية الاقتصادية ، من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٩

٥٧ ـ وهيب مسيحة ، انظر د. احمد نظمى عبد الحميد .

٥٨ ـ د. يونس البطريق ، انظر د. عبد المنعم فوزى .

---

٢ ـ المقالات والبحوث والمحاضرات

---

١ ـ د. احمد ابو اسماعيل : دور البنوك فى التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية* ، يونيو ١٩٦٢ .

٢ ـ د. احمد النجار ، مراكز الادخار المحلية ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٣ .

٣ ـ د. احمد حافظ الجعوينى ، التضخم ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، سبتمبر ١٩٦٨ .

٤ ـ احمد امين فؤاد ، الادخار وشهادات الاستثمار ، معهد الدراسات المصرفية ، ابريل ١٩٦٥ .

٥ ـ احمد حسن رضوان ، دور البنوك فى نشر الوعى الادخارى وتجميع المدخرات ، معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٦٧ .

---

* التابع للبنك المركزى المصرى .

٦ ـ د. اسماعيل صبري عبدالله ، التضخم في السبعينات ، معهد الدراسات المصرفية ، ابريل ١٩٧١ .

٧ ـ د. اسماعيل صبري عبدالله ، ازمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية ، معهد الدراسات المصرفية ، فبراير ١٩٦٦ .

٨ ـ بنك بور سعيد ، الاصلاح المالي والاقتصادي في ظروف الحرب ، الاسكندرية .

٩ ـ بنك مصر ، العالم والتضخم ، النشرة الاقتصادية ، ديسمبر ١٩٦٤ .

١٠ ـ بنك مصر ، تجميع المدخرات الفردية في البلاد المختلفة ، دراسة مقارنة ، النشرة الاقتصادية ، ديسمبر ١٩٦٧ .

١١ ـ بنك مصر ، الوضع الديموغرافي في ج.ع.م. واثره في التنمية الاقتصادية ، النشرة الاقتصادية ، مارس ١٩٦٩ .

١٢ ـ البنك الاهلي المصري ، التطورات الائتمانية والمصرفية خلال عام ١٩٥٨ .

١٣ ـ البنك الاهلي المصري ، تطور اقتصاد ج.ع.م. في العقد السادس من القرن العشرين ، القاهرة ١٩٦٣ .

١٤ ـ البنك الاهلي المصري ، الخطة الثالثة للتنمية في الهند ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٦٠ .

١٥ ـ البنك الاهلي المصري ، الفن المصرفي في ظل اقتصاد موجه ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الرابع عشر ، العدد الثالث ، ١٩٦١ .

١٦ ـ البنك الاهلي المصري ، تطور الاقتصاد المصري في العقد السادس من القرن العشرين ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الخامس عشر ، العدد الاول ، ١٩٦٢ .

١٧ ـ البنك الاهلى المصرى ، تقييم نمو مصر الاقتصادى اثناء الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٢ ، النشرة الاقتصادية ، المجلد السابع عشر ، العدد الاول ، ١٩٦٤ .

١٨ ـ البنك الاهلى المصرى ، التغيرات فى سرعة دوران النقود ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثامن عشر ، العدد الاول والثانى ، ١٩٦٥ .

١٩ ـ البنك الاهلى المصرى ، المقالة الافتتاحية (الاسعار) ، النشرة الاقتصادية ، المجلد العشرون ، العدد الرابع ، ١٩٦٧ .

٢٠ ـ البنك المركزى المصرى ، مشكلات تقلب اسعار المواد الاولية ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الاول ، العدد الثانى ، ١٩٦١ .

٢١ ـ البنك المركزى المصرى ، برامج التثبيت وتسهيلات صندوق النقد الدولى الائتمانية ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ، ١٩٦٢ .

٢٢ ـ البنك المركزى المصرى ، التمويل التعويضى لتقلبات حصيلة الصادرات ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الاول ، ١٩٦٣ .

٢٣ ـ البنك المركزى المصرى ، سلسلة معدلة لوسائل الدفع فى ج. ع. م. ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث ، العدد الرابع ، ١٩٦٣ .

٢٤ ـ د. جرجس عبده مرزوق ، السياسة النقدية والائتمانية فى ج.ع.م. ، معهد الدراسات المصرفية ، مايو ١٩٦٣ .

٢٥ ـ د. جرجس عبده مرزوق ، تطور السياسة الائتمانية فى السنوات القليلة الاخيرة ، معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٦٢ .

٢٦ ــ جمال الدين محمد سعيد ، البنك المركــزى والرقابة على البنوك والائتمان فى مصر ، مصر المعـاصرة ، ابريل ١٩٥٨ .

٢٧ ــ د. حازم الببلاوى ، الطلب على النقود ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧١ .

٢٨ ــ حامد مصطفى ، تجربة بنوك الادخار المحلية فى ج.ع.م. ، معهد الدراسات المصرفية ، ابريل ١٩٦٨ .

٢٩ ــ د. حسن محمــد سليم ، التضخم والتنميـة الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، ديسمبر ١٩٧٠ .

٣٠ ــ د. حسين خــلاف ، اذون الخزانة فى الاقليـم المصرى ، معهد الدراسات المصرفية مايو ١٩٦١ .

٣١ ــ د. خليل حســن خليل ، البنك المركزى فى الاقتصاد القومى ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٥ .

٣٢ ــ د. رفعت المحجــوب ، السياســة المالية والتنميــة الاقتصادية ، الرسالة رقم ٣٨ من رسائل لجنــة التخطيط القــومى .

٣٣ ــ رمزى زكى ، علاقة التضخم بالتراكم الراسمالى فى الدول الآخذة فى النمو ، معهد التخطيط القــومى ، مذكرة رقم ٦٩١ فى سبتمبر ١٩٦٦ .

٣٤ ــ د. رياض الشيخ ، ميزانية الدولة ووسائل تمـويل الزيادة فى الانفاق العـام ، معهد الدراسات المصرفيـة ، يوليو ١٩٦٧ .

٣٥ ــ د. رياض الشيخ ، مشاكل تمــويل التنمية الاقتصــادية فى ج.ع.م. ، معهد الدراسات المصرفية ، مايو ١٩٦٨ .

٣٦ ــ د. زكريا احمد نصر ، اسلوب من أساليب التحليـل النقدى ، معهد الدراسات المصرفية ، مايو ١٩٦٠ .

٣٧ ـ د. سمير أمين ، القوى التضخمية والقوى الانكماشية في الاقتصاد المصرى ، مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٥٨.

٣٨ ـ سيد أحمد البواب ، قياس كفاءة المصالح الحكومية في تقديم الخدمات العامة عن طريق اسلوب ميزانية الاداء ، معهد التخطيط القومى ، المذكرة رقم ٧٥٩ ، ابريل ١٩٦٧ .

٣٩ ـ د. صبحى تادرس قريصة ، العوامل المحددة للتغير في كمية النقود ، معهد الدراسات المصرفية ، ابريل ١٩٦٤ .

٤٠ ـ د. عبد الجليل هويدى ، نشأة بنوك الادخار واغراضها في الدول المختلفة ، مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٧١ .

٤١ ـ د. عبد الرزاق عبد المجيد ، دور القطاع المصرفى في الخطة القومية ، معهد الدراسات المصرفية ، فبراير ١٩٦١ .

٤٢ ـ د. عبد الرازق حسن : القروض الخارجية ومشكلة ميزان المدفوعات : معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٣ .

٤٣ ـ د. عبد السلام بدوى ، الرقابة على النشاط الاقتصادى ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٥ .

٤٤ ـ د. عبد الكريم صادق بركات ، التضخم في الدول ذات الاقتصاد المخطط ، مجلة كلية التجارة بجامعة الاسكندرية ، يناير ١٩٦٥ .

٤٥ ـ د. عبد المنعم البيه ، دور السياسة المالية في البلاد النامية والبلاد المتقدمة ، الإسكندرية ١٩٦٥ .

٤٦ ـ د. عبد المنعم الطناملى ، العوامل المؤدية للنمو المتزايد للقطاع العام ، مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٦٢ .

٤٧ ـ د. عمرو محى الدين ، التنمية الاقتصادية في ج.م.ع ، معهد الدراسات المصرفية ، ديسمبر ١٩٦٨ .

٤٨ ـ د. فؤاد شريف ، نمو الاقتصاد المصرى في الخمسة والعشرين سنة الاخيرة ، لجنة التخطيط القومى ، يونيو ١٩٥٨

٤٩ – د. فؤاد هاشم . الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦١ .

٥٠ – د. فؤاد هاشم ، تمويل الجهاز المصرفي للتنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، يونيو ١٩٦٣ .

٥١ – د. فوزي رياض . تخطيطنا الصناعي في ضوء مواردنا ، معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٦٥ .

٥٢ – كامل بكري ، السكان والنمو الاقتصادي في مصر . الاسكندرية ١٩٦٦ .

٥٣ – محمد ابو شادي ، تطور الجهاز المصرفي المصري المعاصر وعلاقته بالتنمية الاقتصادية . معهد الدراسات المصرفية ، مايو ١٩٦٥ .

٥٤ – د. محمد حلمي مراد . البنوك الشعبية . معهد الدراسات المصرفية . مارس ١٩٦٢ .

٥٥ – د. محمد زكي شافعي . العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد المتخلفة . مصر المعاصرة . ابريل ١٩٦٢ .

٥٦ – د. محمد زكي شافعي . مشاكل التجارة الدولية للبلاد المنتجة للمواد الاولية . مصر المعاصرة ، اكتوبر ١٩٦٤ .

٥٧ – د. محمد زكي شافعي ، النظم المصرفية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ، الرسالة رقم ٤٩ من رسائل لجنة التخطيط القومي .

٥٨ – د. محمد سلطان ابو علي ، أنماط الاستهلاك في ظل خطة التنمية الاقتصادية . معهد الدراسات المصرفية ، مارس ١٩٧٠ .

٥٩ – د. محمد سامي محمد . دراسة تحليلية لميزانية بنك تجاري ، معهد الدراسات المصرفية . مايو ١٩٦٦ .

٦٠ ـ د. محمد محروس اسماعيل، مشكلة الغذاء في الوطن العربي ؛ مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧١ .

٦١ ـ د. محمود سبع ، مشاكل التطبيق عند اظهار اثر التضخم على القوائم المالية ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، فبراير ١٩٦٩ .

٦٢ ـ موريس فرير ، النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي ، مقالة مترجمة في النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، مارس ١٩٦٥ .

٦٣ ـ د. محيى الدين الغريب ، عجز الميزانية وحجم وسائل الدفع، معهد الدراسات المصرفية . مارس ١٩٦٩ .

٦٤ ـ د. نادية مكارى جرجس ، الارقام القياسية واستخدامها في الدراسات الاقتصادية . مصر المعاصرة ، ابريل ١٩٧١ .

٦٥ ـ وهيب مسيحة ، علاقة السياسة الانمائية بالتضخم . الرسالة رقم ٤٢ من رسائل لجنة التخطيط القومي .

٦٦ ـ وهيب مسيحة ، مشكلة الغلاء . المحاضرة رقم ٦ من المحاضرات العامة لجامعة القاهرة ، ٥٨/٥٩ .

٦٧ ـ د. يوسف عبد المجيد ، الدين العام المصرفي في ج.ع.م. ، معهد الدراسات المصرفية . مارس ١٩٦٨ .

٦٨ ـ د. يوسف عبد المجيد عبد الرازق . العوامل المؤثرة في قدرة الدول النامية على خدمة ديونها الخارجية ، معهد الدراسات المصرفية ، ابريل ١٩٦٧ .

٣ - مراجع عربية اخرى

١ - البيان الاقتصادى والمالى لمشروع الموازنة المالية للدولة لعام ٧٢/٧١ .

٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٦٨ .

٣ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة ، يونيو ١٩٧١ .

٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، كتاب الجيب السنوى، يونيو ١٩٦٨ .

٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . كتاب الجيب السنوى، يونيو ١٩٧٠ .

٦ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للارقام القياسية لاسعار الجملة ، اعداد مختلفة .

٧ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الشهرية للارقام القياسية لاسعار المستهلكين ، أعداد مختلفة .

٨ - تقرير المؤسسة المصرية العامة للتأمين ، لعام ١٩٦٦/٦٥ .

٩ - تقرير وفد مصر برياسة د. حسين خلاف فى لجنة القيود على موازين المدفوعات التابعة للجات ، أكتوبر ١٩٧٠ .

١٠ - تقرير مجلس ادارة البنك المركزى المصرى عن عام ١٩٧١/٧٠ .

١١ - لجنة التخطيط القومى ، اطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ٦١/٦٠ - ٦٥/٦٤ .

١٢ - وزارة التخطيط ، متابعة وتقييم المعالم الاساسية للخطة الخمسية الاولى، القاهرة فبراير ١٩٦٦ .

١٣ ـ وزارة التخطيط ، موجز متابعة وتقييم النمــو الاقتصادى فى ج.ع.م. لعـام٦٥/٦٦ القاهرة سبتمبر ١٩٦٧ .

١٤ ـ وزارة التخطيط ، متــابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. لعام ٦٦/٦٧ ، القاهرة اغسطس ١٩٦٨ .

١٥ ـ وزارة التخطيط . متــابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. لعام ٦٧/٦٨ ، القاهرة يوليــو ١٩٦٩ .

١٦ ـ وزارة التخطيط ، متــابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. لعام ٦٨/٦٩ ، القاهرة اغسطس ١٩٧٠ .

١٧ ـ وزارة التخطيط ، متــابعة وتقييم النمو الاقتصادى فى ج.ع.م. لعام ٦٩/٧٠ . القاهرة مايــو ١٩٧١ .

ثانياً — المراجع الأجنبية

1 Books

1 — Allen, R. G. D. Macro-economic Theory, New York 1968.

2 — Ball, R. J. Inflation and the Theory of Money. Allen and Unwin, London 1964.

3 — Benham, Frederic. Economics, Pitman, London 1948.

4 — Bober, Stanley, The Economics of Cycles and Growth. New York 1968.

5 — Chaimeau, André. Méchanismes et Politique Monetaires, Presses universitaires de France. Paris 1968.

6 — Copeland, Morris A. A Study of Money Flows in U S.A. 1955.

7 — Currie, Jean I. and Edith H. Whethan. Readings in the Applied Economics of Africa, Cambridge 1967.

8 — Dell' Amore, Giordano. The Mobilization of Savings in African Countries, A conference held in Milan Sep. 1971.

9 — Duesenberry, J. S. Business Cycles and Economic Growth, Mcgraw-Hill Book, Tokyo 1958.

10 — Duesenberry, J S. Money and Credit : Impact and Control, 2nd. ed., Prentice-Hall, 1967.

11 — El-Kammash, Magdi M. Economic Development in Egypt, New York 1948.

12 — Enke, Stephen Economics for Development, 1964.

13 — Gurley, John G. and Edward S. Shaw, Money in a Theory of Finance, The Brookings Institution, Washington 1960.

14 — Hagger, A. J. The Theory of Inflation, Melbourne University Press, Tasmania 1963.

15 — Hague, D. C. Inflation (A Conference held by the Inter. Economic Association) Macmillan, London 1962.

16 — Hansen, Alvin H. Monetary and Fiscal Policy, Mcgraw-Hill Book Co. London 1949.

17 — Hansen, Bent. A Study in the Theory of Inflation. 3rd. ed. Allen and Unwin, London 1961.

18 — Hansen, Bent and Girgis A. Marzouk. Development and Economic Policy in U. A. R. Amsterdam 1965.

19 — Harris, Seymour E. Inflation and American Economy, Mcgraw-Hill, New York 1945.

20 — Harrod, Roy. Economics of the Developing Countries, London 1968.

21 — Harrod, Roy. International Monetary Cooperation 45/67. London 1967.

22 — Horvitz, Pall M. Monetary Policy and the Financial System. Prentice-Hall. New Jersey 1969.

23 — Hutton, Graham. Inflation and Society. Allen and Unwin. London 1960.

24 — Hazlitt, Henry. Inflation, D. Van Nestrand, London 1960.

25 — Johnson, Harry. Monetary Economics. Allen and Unwin, London 1967.

26 — Kia-Nagau, Chang. The Inflationary Spiral, Chapman and Hall, London 1958.

27 — Kindleberger C., Economic Development. 2nd. ed. Mcgraw-Hill, Tokyo 1965.

28 — Kulkarni, R. G. Deficit Financing and Economic Development, Asia Publishing House. New York 1966.

29 — Lewis, W. Arthur. The Theory of Economic Growth, 5th. ed.
Allen and Unwin, London 1961.

30 — Marzouk, Girgis A. and Bent Hansen. Development and Economic Policy in U A.R. Amsterdam 1965.

31 — Maynard, Geoffrey. Economic Development and the Price Level, Macmillan, London 1963.

32 — Mundell, R. A. Monetary Policy, California 1971.

33 — Nurkse, R. Problems of Capital Formation in Under-developed Countries, Oxpord 1955

34 — O' Brien, Patrick. The Revolution in Egypt's Economic System, Oxford, London 1966.

35 — Paish, F W. Studies in an Inflationary Economy, London 1962.

36 — Robinson, E.A. Problems in Economic Development, Macmillan, London 1965.

37 — Rostow, W. W. The Process of Economic Growth, 2nd., ed. Oxford 1960.

38 — Rowan, D. C. Output, Inflation and Growth, Macmillan London 1968.

39 — Samuelson, Paul A. Economics, 7th. ed. Tokyo 1967.

40 — Sen, Amartya. Growth Economics, Penguin 1970.

41 — Shapiro, Edward. Macro-economic Analysis, Harcourt, New York 1966.

42 — Shaw, Edward S. and John G. Gurley, Money in a Theory of Finance, The Brookings Instituticn, Washington 68.

43 — Shaw, E. S. Monetary Stability in a Growing Society, California 1965.

44 — Shonfield, Andrew. Economic Growth and Inflation, Bombay 67.

45 — Speight. H Economics. The Science of Prices and Incomes Methuen. London 1965

46 — Welham, Edith H and Jean F Currie Readings in the Applied Economics of Africa Cambridge 1967

47 — Wilson. Thomas Inflation. Oxford Basil Blackwell 1961.

48 — Van Horne, James C Function and Analysis of Capital Market rate, Prentice-Hall New Jersey 1970

---

2 - Articles

1 Bernstein. E M and I G Patel Inflation in Relation to Economic Development, I M F (Staff papers) Vol 2 No 3, Nov 1952

2 — Bhatia, Rattan J Inflation, Deflation and Economic Development I M F (staff papers) Vol 8 No 1. Nov. 1960.

3 Dorrance, Graeme S Inflation and Growth, I M F (staff papers) Vol. 8 No 1 March 1966

4 Dow. J C Intenal factors causing and propagating inflation, D C. Hague. op cit

5 — Ducros, Bernard Insuffisance de l'epargne privée et Inflation dans les pays sous developpes Revue d'économie Politique Jan , Fev . 1961

6 - Gerakis Andreas S A Study of Development During The First Five Year Plan. I M F (staff papers), Vol 14 No 3 Nov 196[illegible]

[illegible] Eugenio Inflation in Latin America [illegible] Hague op. cit.

8 [illegible] Internal factors causing and propagating inflation D C Hague op cit

9 — Hansen, Bent Inflation Problems in Small Countries, [illegible] 1960

10 — Hansen, Bent. Inflationary Gap, I. N. P. 1966, Memo 16.

11 — Hansen, Bent. Inflation and Disguised Unemployment, I. N. P. Memo 21.

12 — I M. F. Fund policies and procedures in relation to the compensatory financing of commodity fluctuations, (staff papers) Vol. 8 No. . Nov. 1960.

13 — I. M. F International Financial Statistics, Vol. 24, No. 5 May 71.

14 — James, Emilé; A General Survey of Post-war Inflation, D. C. Hague, op cit.

15 — Marget, Arthur W. The Applicability of Orthodox Monetary Remedies to Developed and Underdeveloped Countries, D. C. Hague, op. cit.

16 — Maynard, Geoffrey. Inflation and Growth in Latin America. Oxford Economic Papers. Vol 15. 1963.

17 — Mladek. J. V., E. Sturc and M. R. Wyczalkowski. The Change in the Yugoslav Economic System, I. M. F. (Staff papers) Vol. 2 No. 3. Nov. 1952.

18 — National Bank of Egypt. Inflation, Economic Bulletin, Vol. 10No. 1

19 — National Bank of Egypt. The New Inflation, Economic Bulletin, Vol. 12 No. 2.

20 — Niehans, Jurg. The Effects of Post-war Inflation on the Distribution of Income; D. C. Hague, op. cit.

21 — N.U., L' Etat D'Equilibre. Etude sur l'Économie Mondiale, 71.

22 — OECD (The Organization for Economic Cooperation and Development) Obsever, An income policy in operation, The experience of Norway, April 1971.

23 — Oyrzanowski. Bronislaw; Problems of Inflation under Socialism, D. C. Hague, op. cit.

24 — Papi, G. Ugo. Internal factors causing and propagating inflation
D C Hague, op. cit

25 — Patel, I. G and E M Bernstein. Inflation in relation to economic development, I. M. F. (Staff Papers) Vol. 2 No. 1, Nov. 1952.

26 — Pazos, Felip. Development and Financial Stability, I M F. (staff papers) Vol 3 No. 2, Oct. 1953.

27. — Perroux, François; Structuralisme, Modèls économiques, Structures économiques, Economie appliquée No. 3, 1971.

28 — Rizk, Hikmat S. A. The Mobilization of Domestic Savings in U. A. R. International conference of savings in African countries, Milan Sep. 1971.

29 — Sturc, E. J. V. Mladek and M. R. Wyczalkowski. The Change in the Yugoslav Economic System, I. M. F. (Staff papers) Vol. 2 No. 3 Nov. 1952.

30 — U. N Savings in Under-developed countries, World Economic Survey, 1957.

31 — U.N. Inflationary and Deflationary Tendencies, World Economic Survey, 1960.

32 — Vasndevan, A. General Formulation of Inflationary Process in Underdevelopd Countries, The Indian Journal of Economics, Jan. 1966.

33 — Wyczalkowski, M. R., E. Sturc and J. V. Mladek, The Change in the Yugoslav Economic System, I. M. F. (Staff papers) Vol. 2 No. 3 Nov. 1952.

المحتـــويات

القسم الاول

التضخم كظاهرة اقتصادية فى الدول المتخلفة

ص

القسم الثانى

التضخم كوسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية

ص

القسم الثالث

النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي

ص

تصحيح الأخطاء المطبعية

ص	السطر	الخطأ	الصواب
٦	٢٨و٢٩	اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، ١٩٥٩	الاستقرار النقدى والتنمية الاقتصادية معهد الدراسات المصرفية ١٩٦١
٧	٢٥و٢٦	مشاكل التنمية الاقتصاديةفى البلدان حديثة النمو ١٩٦٩	التنمية الزراعية مع اشارة خاصة الى البلاد العربية ١٩٦٧/٦٦
١٩	٢١	perpetuatin	perpetuating
٢٢	٤	(٣) والرقم	(٣) أو الرقم
٢٩	٢٤	runway	runaway
٤٠	٢٢	بالوسيط	بالوسط
٤٥	١١	غيرها	غيرها من
٤٨	٢٤	المرجع السابق	مذكرة معهد التخطيط رقم ٦٩١
٥٠	٤	وفى مفهومها	على حين أن المفاهيم الاكثر تقدما تجرى على
٥٠	٩	عليهما مستخدمة فى ذلك	عليهما . وقد استخدم فيشر
٥٠	١١	النظرية	للنظرية
٦٠	٦	عمالة	عمالة كاملة
٦٦	١	ومما يكن	ومهما يكن
٦٨	٢٧	متناقضة	متناقصة
٧٢	١٦	و (أ) ترمز الى	، فان فائض الطلب للسلعة (أ) يتحصل فى
٧٢	٢١	انظر ص ٧٠	انظر ص ٢٠
٧٣	١٦	بالعاطلين	والعاطلين
٧٥	٣	العرض	فى العرض
٧٦	١٧	النفقات	التدفقات
٨٦	١٩	لفائض	الفائض
٩٨	١٩	السبعينات	الستينات
١٠١	٢٥	التابع	النابع
١٠٣	٢٢	compansatory	compensatory

١٣١	١٦	الداخلية	الداخلة
١٣٥	٩	١٩٦٧	١٩٧٠
١٤٩	٢	ان قاصرا	ان كلن قاصرا
١٤٩	١٥	وتخفيف	وتخصيص
١٥٤	٢٠	المقوقات	للمعوقات
١٥٥	٣	وسائل	وسائل الدفع
١٦٠	١٨	ناضيفت	اضفيت
١٧٢	٩	ماذا	ما اذا
١٧٩	١٥	وزدياة	وزيادة
٢٣٠	١٤	الاراضى	الى الاراضى
٢٦٤	٢٢	economc	economic
٢٦٧	٧	اقل من (b')	اقل من (b)
٢٦٩	٦	vw	rw
٢٧٠	٤	(a - x)	(x - a)
٢٧١	١٩	(1 + d)nv	$(1 + d)^{nv}$
٢٩٠	٢٠	الزمن بالرمز (P	الزمن بالرمز t و P
٢٩٤	١٣	العملى	الفعلى
٣٠٢	٢٦	he	The
٣١٠	١٤	بتنفيذ	بتفنيد
٤٠٤	٢٤	انظر ص ٣٨٥	انظر ص ٣٥٠
٤٢٠	١٠	يوضح	يوضع
٤٣٣	١	التقليل على	التقليل من حجم
٤٥٧	٥	بوسائل	وسائل
٤٦٨	٢٥	تكونوا	تكونوا
٤٧٤	١٢	التضخم هذه	التضخم فى هذه
٤٨٣	١	المركز	المركزى
٤٩٦	٢١و٢٢	الا انها	وهذه القروض
٥٠٩	١	٢٠٪	١٢٪
٥٦٨	١٦	١ر٨٦٢	١٧٧ر٢
٥٨٧	٣	Accommplishment	ccomplishment

